

تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الإقتصادي في مصر

دكتور

عبد الستار عبد الحميد سامي

الطبعة الأولى

٢٠٠٠ / ٢٠٠١ م

اهداءات ٢٠٠٤
أ.د / نبيل أحمد حلمي
عميد كلية الحقوق

تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الإقتصادي في مصر

**دكتور
عبد الستار عبد الحميد سلمي**

الطبعة الأولى
م ٢٠٠١/٢٠٠٠

المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة علمية مستقلة
دراسات تاريخية - سياسية - إستراتيجية
مركز للمعلومات والبحوث ، دار للنشر والتوزيع



سكوتارية التحرير

وافيق البلاتوني
وحدة المعلومات والمتابعة

ولاء عبد الرؤوف
وحدة الكمبيوتر

ريهام عبد الله
وحدة الترجمة

الطبعة الأولى
٢٠٠١م

حقوق الطبع محفوظة للمركز

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٠١ / ٣١٣١

مفهرات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

هذا الكتاب بمثابة
تقرير سياسي
إستراتيجي، يحذر طبع
أية أجزاء منه أو
خزئه بأية وسيلة.
سواء كانت إلكترونية،
أو شرائط ممغنطة أو
ميكانيكية ، أو عرضه
على شبكات الإنترنت
دون الرجوع للمؤلف،
بمقتضى قانون حقوق
الملكية الفكرية
المصول به دولياً .

تمركز الرئيسي: برج الأمراء ١٠ ش الزعيم أنور السادات- السهرم - ت ٠١٢٣٤٣٢٢٩
الفرع: ١٠ ش أبو بكر الصديق - فيلات الجامعة - الزقازيق - ت / فاكس ٣٦٤٠٤٣ ٢٠٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَامَ مَا اسْتَطَعْتُ
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا
بِاللَّهِ
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**

"صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيمُ"

سورة هود الآية ٨٨

المقدمة

ب مقدمة

مما لا شك فيه أن تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي ، يعد من الموضوعات الهامة التي تشغل بال متخذي القرار ، ورأسمى السياسات ، والباحثين في العديد من بلدان العالم في السنوات الأخيرة ، وذلك نظرا لكثائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تترتب على هذه السياسات ، ونظرا لاتجاه مصر منذ أوائل السبعينات وحتى الآن للأخذ بهذه السياسات ، لذا كان من الضرورة تقييم هذه السياسات في مصر .

ولما كان صندوق النقد الدولي يتبنى نوعين من السياسات للإصلاح الاقتصادي في مصر ، إحداهما للأجل القصير ، والثانية للأجل المتوسط والطويل :

والأولى تسمى سياسات التثبيت . (Stabilization Policies)

والأخرى تسمى سياسات التصحيح الهيكلي . (Structural Adjustment Policies)

فإننا نرى أنه سيكون من الأفضل أن نقوم بتقييم النوع الأول من هذه السياسات ، نظراً لاعتبارها خطوة ضرورية للإصلاح الهيكلي ، ولاحظ أن الصندوق قد عقد مع الحكومة المصرية أربعة برامج للتثبيت الاقتصادي منذ بداية السبعينيات الأول في عام ١٩٧٧م ، والثاني في عام ١٩٨٧م ، والثالث في عام ١٩٩١م ، والرابع في عام ١٩٩٦م ، وتقييمنا سيكون لسياسات التثبيت التي تضمنتها هذه البرامج الأربعة .

ولاحظ أن تقييمنا لسياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر سيقصر على تقييم هذه السياسات من الناحية الاقتصادية وإن يمتد إلى الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، وذلك نظرا لأن كل منهما يحتاج إلى بحث مستقل ، وبالإضافة إلى ذلك فإن نجاح هذه السياسات من الناحية الاقتصادية ، يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد محل البحث .

كما يلاحظ أن تقييمنا لسياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر يعتمد على المنهج الاستقرائي ، وذلك من خلال ملاحظة وتحليل الإحصائيات للوصول إلى نتائج اقتصادية أكثر دقة.

ج

وتقييمنا للسياسات محل البحث سيتحقق من خلال :-

١ - اختبار أداء سياسات التثبيت .

ويتم اختبار أداء سياسات التثبيت عن طريق الآتي :-

أ- مقارنة النتائج الخاصة بكل سياسة من سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق (مثلا النتائج الخاصة بالسياسة المالية) بعد الاتفاق بالنتائج الخاصة بكل سياسة من السياسات التي كانت مطبقة قبل الاتفاق^(١)

ب- مقارنة النتائج الخاصة بكل سياسة من سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق بعد الاتفاق بالمستهدف .

وذلك كله لمعرفة مدى تحسن أداء كل سياسة من سياسات التثبيت .

٢ - اختبار بعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت .

والذي يتم من خلال :-

أ - اختبار آثار سياسات التثبيت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالعجز فسي ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية والتضخم والناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والاستهلاك الكلي والاستثمار) وذلك من خلال مقارنة وضع هذه المتغيرات قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق .

ب - مقارنة وضع المتغيرات الاقتصادية الكلية محل البحث بعد الاتفاق بالمستهدف فيما يتعلق بهذه المتغيرات .

وذلك لمعرفة مدى تحسن وضع هذه المتغيرات بعد الاتفاق مع الصندوق .

٣ - تحديد مدى ملائمة سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق في مصر .

ويتحقق ذلك من خلال :-

أ - تحديد مدى ملائمة السياسة المالية .

وذلك من خلال تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على كل إجراء من إجراءات السياسة المالية . (تحديد النتائج الاقتصادية الخاصة والكلية لكل إجراء)

(١)نظر ذلك في كل من :

- Susan Schadler, Adam Bennett and others, " IMF conditionally : Experience under Stand-by and Extended Arrangements . " Part 1 : Key Issues and Findings . , IMF, Washington, DC., 1995, PP. 18-32

- Justin B. Zulu and Saleh M. Nsouli. "Adjustment Programs in Africa " IMF, Washington, DC. , 1985, PP. 13-14

ب - تحديد مدى ملائمة السياسة النقدية .

وذلك من خلال تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على كل إجراء من إجراءات السياسة النقدية

ج - تحديد مدى ملائمة سياسة سعر الصرف .

وذلك من خلال تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة تخفيض سعر الصرف .

وبعد تحديد النتائج الاقتصادية التي يسفر عنها التحليل السابق نستطيع أن نقرر هل يمكن للحكومة المصرية أن تأخذ بسياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق بالوضع الذي هي عليه ؟ أم أنه لابد من إدخال بعض التعديلات على هذه السياسات ؟ أم أنه يجب طرح هذه السياسات جانباً ويتم البحث عن بديل ؟ وما هو هذا البديل ؟ كل ذلك سيستم بحثه في هذه الرسالة إن شاء الله تعالى.

ويلاحظ أنه على الرغم من قيام بعض الباحثين ببحث بعض جوانب هذا الموضوع ، إلا أنه لم يتم دراسته دراسة متعمقة وشاملة، ولذلك حاولت هذه الرسالة أن تقدم عرضاً شاملاً لسياسات التثبيت الاقتصادي التي يتبناها الصندوق بصفة عامة في برامجه للإصلاح الاقتصادي، وحاولت أيضاً أن تقدم تقييماً متعمقاً لسياسات التثبيت التي تبناها الصندوق في مصر منذ عام ١٩٧٧ م وحتى عام ١٩٩٨ م .

ويلاحظ أن البحث اعتمد في دراسة هذا الموضوع على العديد من الكتابات في هذا الصدد ، مثل: كتابات **توني كيلك** ، وأيضاً كتابات **محسن خان** وغيرهما من الباحثين للعرب والأجانب الذين قاموا بتقييم سياسات صندوق النقد الدولي ، كما أن البحث أعتمد على إحصائيات صندوق النقد الدولي ، وعلى إحصائيات البنك الدولي والبنك المركزي المصري.

وتنقسم الدراسة في هذا البحث إلى أربعة أبواب :-

الباب التمهيدي : يهتم بالتحريف بسياسات صندوق النقد الدولي ، وهو مقسم إلى فصلين :-

الفصل الأول : يدرس ظاهرة المعجز في موازين المدفوعات ودور الصندوق في علاجها .

الفصل الثاني : يدرس التحريف بسياسات تثبيت الاقتصاد التي يتبناها الصندوق ، حيث يعرض للتشخيص الذي يتبناه الصندوق لمشكلات البلدان التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها والفرقة بين ثلاثة أنواع من السياسات وهي: - سياسات التثبيت، وسياسات التصحيح الهيكلي، وسياسات التثبيت غير للتقليدية، ثم لكيفية تصميم سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق وجوهر هذه السياسات.

الباب الأول : مخصص لاختبار أداء سياسات التثبيت التي طالب بها الصندوق مصر منذ عام ١٩٧٧م حتى عام ١٩٩٦م ، ويهتم **الفصل الأول** من هذا الباب باختبار أداء السياسة المالية ، و**الفصل الثاني** باختبار أداء السياسة النقدية ، و**الفصل الثالث** باختبار أداء سياسة سعر الصرف ويلاحظ أنه تم للقيام بعملية الاختبار هذه من خلال استخدام أشهر أداتين اعتمد عليهما الاقتصاديون لاختبار أداء سياسات صندوق النقد الدولي :-

الأداة الأولى : مقارنة نتائج السياسة بعد الاتفاق بـ نتائج السياسة التي كانت مطبقة قبل الاتفاق .

الأداة الثانية : مقارنة نتائج السياسة بعد الاتفاق بالنتائج التي كانت مستتفاه من هذه السياسة .

الباب الثاني : قد تم تخصيصه لاختبار بعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت ، وذلك من خلال استخدام نفس أداتي الاختبار السابقين ، حيث تمنا باختبار المعجز في ميزان المدفوعات في **الفصل الأول** ، والاحتياطات الدولية في **الفصل الثاني** أما **الفصل الثالث** فخصصناه لاختبار التضخم ، و**الفصل الرابع** اختبرنا فيه النتائج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية ، أما **الفصل الخامس** فخصصناه لاختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار .

الباب الثالث تمنا يبحث مدى ملائمة سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق في مصر ، حيث بحثنا في **الفصل الأول** مدى ملائمة السياسة المالية ، و**الفصل الثاني** مدى ملائمة السياسة النقدية ، أما **الفصل الثالث** فخصصناه لمعرفة مدى ملائمة سياسة سعر الصرف بوقتنا بتقديم بعض التوصيات فيما يتعلق بهذه السياسات ، والله أرجو أن ينال بحثي هذا رضا أساتذتي ، وأن يكون نفعاً لكل من يقرأه ، وأن يكون بداية موفقة إن شاء الله ، وأن يكون من شأن الأخذ بالتوصيات المطروحة ، أن يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي في مصر وبالتالي تحسين النتائج الاقتصادية ، وتحقيق مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، الأمر الذي يدفع ببلدنا الغالية مصر إلى أعلى درجات الرقي والتقدم والرخاء إن شاء الله تعالى .

الباب التمهيدى

التعريف بسياسات صندوق النقد
الدولى للتثبيت الاقتصادى

الباب التمهيدى **التعريف بسياسات صندوق النقد الدولى** **للتجهيد الاقتصادى**

يهدف هذا الباب إلى التعريف بسياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى ، وتنقسم الدراسة فى هذا الباب إلى الفصلين التاليين :-

الفصل الأول :- ظاهرة العجز فى موازين المدفوعات ودور الصندوق فى علاجها .

الفصل الثانى :- إطار نظري لسياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق .

الفصل الأول

ظاهرة العجز في موازين المدفوعات ومور

الصندوق في علاجها

يهتم هذا الفصل بدراسة ظاهرة العجز في موازين المدفوعات "مواز" في البلدان النامية أم المتقدمة ، وذلك من حيث التعريف بهذا العجز ، وأنواعه ، وأسبابه ، ونتائجه ، ودور صندوق النقد الدولي في علاج هذا العجز على النحو التالي :-

المبحث الأول :- التعريف بالعجز في ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني :- دور صندوق النقد الدولي في علاج العجز في موازين المدفوعات .

المبحث الأول

التعريف بالعجز في ميزان المدفوعات

تقسم الدراسة في هذا المبحث إلى قسمين على النحو التالي :

المطلب الأول :- تعريف العجز في ميزان المدفوعات وأنواعه.

المطلب الثاني :- أسباب العجز في موازين المدفوعات ونتائجه .

المطلب الأول

تعريف العجز في ميزان المدفوعات وأنواعه

الفرع الأول

تعريف العجز في ميزان المدفوعات.

يقصد بالعجز بصفة عامة ، الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة ، أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد ^(١) .

وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات ، فيقصد به زيادة جانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة في ميزان المدفوعات ^(٢) ، ويقصد بالعمليات المستقلة في ميزان المدفوعات ، تلك العمليات التي تجرى لذاتها وبغض

^(١) انظر هذا التعريف في :-

- David W. pearce, "the MIT Dictionary of modern Economics, Fourth Edition, the MIT press, Cambridge, Massachusetts, USA, 1992, p.98 .

^(٢) انظر هذا التعريف في :-

- دكتور / أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول . دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٢٥-٢٢٨ .
- دكتور / عبد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية ص ١٢٤-١٣٠ .

النظر عن الوضع الاجمالي للميزان ، والمثال على ذلك تصدير السلع أو استيرادها وتقديم الخدمات أو الحصول عليها،
ويتلقى استثمارات أجنبية أو القيام بها .

ويجب أن يفرق بين المعز في ميزان المدفوعات بهذا المفهوم ، وبين الخلل فيه ، فاللفظان غير مترادفان ،
فاللفظ الثاني يشمل حالتى المعز والفايض في ميزان المدفوعات ، ويقصد بالفايض زيادة جانب الدائن عن جانب
المدين في العمليات المستقلة .

ونرى أن ظاهرة المعز في ميزان المدفوعات ، ولسعة الانتشار سواء" في البلدان النامية أم المتقدمة وإن كانت
أوسع انتشاراً" ، وأكثر عمقا" في البلدان النامية والجدول التالي يوضح تطور أرصدة الحساب الجسارى فى ميزان
المدفوعات الدولي فى الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٥ .

جدول رقم (١) يوضح تطور أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الدولي في الفترة من ١٩٩٥-١٩٧٩

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	البلدان الصناعية	البلدان النامية	أفريقيا	آسيا	أوروبا	الشرق الأوسط	أمريكا اللاتينية والكاريبى
١٩٧٩	(٢٥٩٦١)	٢٤٣٩٥	(٣١٧٢)	(١١٠٠٣)	٢٥٢٥	٥٥٤٥٠	(١٩٤٠٥)
١٩٨٠	(٢٣٤٩٨)	٤١٧١٧	(٨٨٥)	(١٦٠١٩)	١٠٢٥	٨٧٨١٢	(٢٠٢١٥)
١٩٨١	(٢٨٧٢٦)	(٤٣٧١١)	(٢٢٣٠٢)	(١٩٦٦٢)	(٢٠٣٣)	٤٣٠٠	(٤٢٨١٥)
١٩٨٢	(٣٢٣٩٦)	(٧١٨٧٣)	(٢١٤٠٦)	(١٦٩٧٢)	٧٤٣٨	٤٦٧	(٤١٤٠١)
١٩٨٣	(٢٩٨٦٥)	(٤١٣٨٦)	(١٢٠٦٣)	(١٤٤٣٨)	٩٤٢٥	(٧٠٩١٣)	(٨٣٩٨)
١٩٨٤	(٥٧٣١٥)	(١٨٥٥٩)	(٥٨٩٨)	(٤٥٧٨)	١٢١١٤	(١٨٥٢٩)	(١٦٦٩)
١٩٨٥	(٦٦٨٨٣)	(١٩٣٤٦)	١٠٨٤	(١٢٥٩٧)	٤١١٧	(٩٠٧٧)	(٢٩٣٣)
١٩٨٦	(٣٨٦٩٤)	(٣٤٣٥٨)	(٥٧٧٥)	٤٨٩٨	٥٩٩٣	(٢١٨٨٨)	(١٧٥٨٥)
١٩٨٧	(٦٨٤٠٧)	١١٩٢٤	(٦٨٨٠)	٢٣٣٣٤	١١٨٤٨	(١٠٩٤٠)	(٩٤٣٧)
١٩٨٨	(٦٥٦٨٢)	(٧٤٥٥)	(٨٠٢٨)	١٤٩١٧	٩٣١٦	(١٣٤٠٧)	(١٠٢٥٣)
١٩٨٩	(٩١٣٣٧)	(١٣٤٧٤)	(٤٧٥٥)	٦٤٥٨	(٢٨٤٠)	(٣٢٧٤)	(٩٠٦٤)
١٩٩٠	(١٢٠٦٤٨)	(١٧٦١٢)	٦١	٥٤١٥	(٢٤٩٩٥)	٤١٨٠	(٢٢٧٢)
١٩٩١	(٤٤٩٨٨)	(٨٥٦٢٧)	(٣٤٤٢)	٢٩٢٤	(٢٩٣٩)	(٦٤٥٢٥)	(١٧٦٥٥)
١٩٩٢	(٤٩٩٠٤)	(٦٩٥٢٩)	(٣١٨٨)	٢٨٩٤	(٨٢١٠)	(٢٥٦٩٦)	(٢٥٢٢٩)
١٩٩٣	(٢٢٨٥٣)	(١٢٧٨٩٤)	(٥٢٦٨)	(١١٨٠٣)	(٣٦٢٢٨)	(٢٩٨١٨)	(٤٤٧٧٦)
١٩٩٤	(١٣١٦١)	(٦٢٠٤٨)	(٨٠٤٢)	(١٨٥٤)	١٢٣٢٠	(١٥١٣٢)	(٤٩٣٤٠)
١٩٩٥	٥٧٥	(٢٤٩٦٢)	(١٤١٩١)	(٥١١٤)	٣٧٢٣٧	(٧٦٢٥)	(٢٥٢٥٩)

ويتضح لنا من الجدول السابق أن العجز في ميزان المدفوعات أصبح ظاهرة تفتى منها معظم بلدان العالم ، ونرى أن هذه البلدان فى حاجة ماسة إلى علاج هذه الظاهرة ، ولكن هذا العلاج يختلف حسب نوع العجز ، فقد يكون العلاج بسيطاً "إذا كان العجز مؤقتاً" ، ولا يعكس اختلالاً هيكلياً فى الاقتصاد ، وقد يكون العلاج قاسياً إذا كان العجز دائماً" ويعكس اختلالاً هيكلياً فى الاقتصاد ، وسنرى فى النقطة التالية متى يكون العجز مؤقتاً ومتى يكون دائماً ؟ .

الفرع الثانى

أنواع العجز فى موازين المدفوعات (١)

أ - العجز المؤقت " Temporary Deficit "

يطلق على العجز فى ميزان المدفوعات بأنه مؤقت عندما يحدث بسبب بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل والتي لا تتكرر بعد ذلك بصفة مستمرة ، ونرى أن هذا غالباً ما يحدث فى البلدان المتقدمة ، وقد يكون سبب ذلك النوع من العجز حدوث بعض الإضرابات التى يقوم بها الموظفون فى القطاعات الإنتاجية ، مما يؤدى إلى انخفاض المصادر سواء السلعية أم الخدمية ، و (أو) زيادة الواردات . سواء السلعية أم الخدمية . الأمر الذى يؤدى إلى ظهور عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات .

والأسباب التى قد تؤدى إلى حدوث عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات فى أى بلد كثيرة ، منها التفضيحات أو الزلازل أو الأوبئة التى قد تصيب الزراعة ، أو الهروب المفاجئ لرأس المال سواء المحلى أم الأجنبى ، أو تغير الأنواق العالمية تجاه منتجات الدولة ، أو تغير الأنواق المحلية تجاه المنتجات الأجنبية ، والمقاطعات الاقتصادية والحروب والعديد من الظروف الأخرى التى قد تحدث ببلدان العالم المختلفة بصفة مؤقتة .

ب- العجز الدائم " Permanent Deficit "

يطلق على العجز بأنه دائم فى ميزان المدفوعات عندما يحدث بسبب اختلالات هيكليّة فى الاقتصاد ، وليس بسبب بعض التغيرات الاقتصادية المؤقتة ، وهذا النوع من العجز عادة ما يحدث فى اقتصادات البلدان النامية ، وغالباً ما يستمر هذا العجز لفترات طويلة ونادراً ما يتم علاجه من جذوره ، ويلاحظ أن هذا النوع من العجز له العديد من الأسباب الداخلية التى ستعرض لها فى النقطة التالية .

(١) انظر :-

- دكتور / احمد جامع ، الملائك الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .
- دكتور / عبد الرحمن يمرى لحد ، الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ١٣٣ .
- دكتور / صفوت عبد السلام ، السياسات التكتيكية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، دار النهضة العربية ١٩٩٢ ، ص ١٣- ١٩ .

المطلب الثاني

أسباب المعجز في موازين المدفوعات ونتائج

الفرد الأول

أسباب المعجز في موازين المدفوعات

يلاحظ أن ظاهرة المعجز في موازين مدفوعات البلدان النامية لها العديد من الأسباب ، ومن الأهمية بمكان معرفة أسباب هذه الظاهرة . وذلك لإن إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي يجب الأخذ بها لابد أن تأخذ في الحسبان

أسباب المعجز ، فكما كانت أسباب المعجز مؤقتة ، كلما كان من السهل إجراء الإصلاح الاقتصادي ، أما عندما تكون هذه الأسباب غير مؤقتة ، فإن العبء يزيد ويحتاج الإصلاح الاقتصادي إلى جهود مضنية^(١) .

ويرجع العديد من الاقتصاديين ظاهرة المعجز في موازين مدفوعات البلدان النامية إلى مجموعة من الأسباب الخارجية والداخلية ، والتي أسهمت كل منها بدرجات متفاوتة من بلد لآخر في أحداث هذا المعجز ، ونعرض فيما يلي لهذه الأسباب :-

أولاً - الأسباب الخارجية لظاهرة المعجز في موازين مدفوعات البلدان النامية.

١ - التقلبات في الأسعار العالمية للبترول .

يلاحظ أن للتقلبات في الأسعار العالمية للنפט وجبين .

الوجه الأول :- ارتفاع أسعار النفط .

لقد ارتفعت أسعار النفط مرتين خلال عقد السبعينيات ، الأولى كانت عام ١٩٧٣ حيث تضاعفت أسعار النفط أربعة أضعاف ، للمرة الثانية: عام ١٩٧٩ ، حيث تضاعفت أسعار النفط أكثر من ضعفين^(٢)، وترتب على هذين

(١) انظر :-

Bahtam Nowzad , " The IMF and its Critics , Essays in International Finance , no.149 , December 1981 , princeton , New Jersey , U.S.A , 1982 , PP 15-16 .

- Zikry , sanna , " The capacity of The International Monetary Fund to Influence Policy - making In " A LDC Acase study of Egypt , Fordham university , 1990 , USA , p . 9

- دكتور / رمزي زكي ، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لمصادوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي ، في كتاب السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ' بحوث و مناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة ٢٠-٢٢ فبراير ١٩٨٨ تحرير د / رمزي زكي ، دار الرامزي ، بيروت ، ١٩٨٩ ص ٣٢ .

- Joan M. Nelson , " The Politics of Economic Adjustment in developing Nations" in " Economic Crisis and Policy Choice, the Politics of Adjustment in the Third World " edited by . Joan M. Nelson , Princeton university Press , New Jersey , USA , 1990 , P.6.

الارتفاعين في أسعار البترول أن تكلفة استيراد البترول بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية تزايد بمعدلات لم يسبق لها مثيل الأمر الذي أدى إلى بروز عجز كبير في موازين مدفوعات هذه البلدان .
ولقد حاول الاقتصادى الأمريكى وليم كلاين أن يحسب قيمة الزيادة التى حدثت فى تكلفة استيراد النفط بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية ، والجدول التالى يوضح للنتيج التى توصل إليها :-

جدول رقم (٢) يوضح تطور قيمة الزيادة فى تكلفة

استيراد البترول بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية بمليار الدولار الأمريكى

فى الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٢م

السنة	القيمة للنفطية لأسعار الواردات البترولية (أ)	القيمة المفترضة بدون ارتفاع الأسعار (ب)	قيمة الزيادة أ - ب
١٩٧٣	٤,٨	٤,٨	صفر
١٩٧٤	١٦,١	٥,٣	١٠,٨
١٩٧٥	١٧,٣	٥,٧	١١,٦
١٩٧٦	٢١,٣	٦,٨	١٤,٥
١٩٧٧	٢٣,٨	٧,٥	١٦,٣
١٩٧٨	٢٦	٨,٦	١٧,٤
١٩٧٩	٣٩	١٠,٩	٢٨,١
١٩٨٠	٦٣,٢	١١,٩	٥١,٣
١٩٨١	٦٦,٧	١٢,١	٥٤,٦
١٩٨٢	٦٦,٧	١١,٩	٥٤,٨
الإجمالي	٣٤٤,٩	٨٥,٥	٢٥٩,٥

المصدر : William R. Cline . International Debt and The Stability of The World Economy: Institute For International Economics, Washington, DC., 1983, P.21

وذلك كما هو منكر فى :

د / رمزى زكى ، أزمة للقرض الدولية ، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ ، ص ٩٧

* يلاحظ أن زيادة الأسعار تمت فى ضوء الرقم القياسى لأسعار الجملة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٩٧٣ .

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن هناك عينا كبيرا أحدثته الزيادة التي حدثت في أسعار البترول بالنسبة للبلدان النامية غير البترولية ، مما أدى إلى تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان ولولا هذه الزيادة لكانت أسعار البترول لكان وضع العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان أخف وطأ .

الوجه الثاني :- انخفاض أسعار البترول .

يلحظ أن الارتفاع في أسعار البترول إذا كان يضر ببعض البلدان ، إلا أنه يفيد بلدان أخرى ، وهى البلدان المصدرة للبترول ، وعلى ذلك فإن انخفاض أسعار البترول بالنسبة لهذه البلدان يؤثر على وضع موازين مدفوعاتها ^(١) ، وهذا ما حدث في عام ١٩٨٦ ، حيث ترتب على الانخفاض الشديد الذى حدث لسعر البرميل في هذا العام إحداثت أزمات كبيرة خاصة في البلدان التي تعتمد بصفة أساسية على الصادرات البترولية ، مثل نيجيريا ، والتي كانت تحصل في عام ١٩٨٤ على ٩٧ من دخلها من عوائد تصدير البترول ^(٢) .

٢- الارتفاع في أسعار الفائدة .

يلحظ أن أسعار الفائدة كانت منخفضة في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٩ نظراً لزيادة الائتمان الذى قدمته البنوك التجارية الدولية ، والذي نجم عن الثورة التي حدثت في أسعار البترول في تلك الفترة .

وبدأ سعر الفائدة الحقيقي* في التزايد بصورة كبيرة في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، فبد أن كان هذا السعر يساوى صفر عام ١٩٨٠ إذ به يرتفع إلى ٧,٥ عام ١٩٨١ ثم ١٠ عام ١٩٨٢ وكان ذلك راجعاً بصفة أساسية إلى انخفاض معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة الحقيقية إلى أن وصل إلى ١٣,٢ في المتوسط عام ^(٣) ١٩٩٠ ترتب على ذلك أن مدفوعات خدمة الدين تزايدت بالنسبة للبلدان النامية ، فنجد أن هذه المدفوعات كانت حوالي ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ ، إذ بها تصعد إلى ٤٠,٨ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، أى أن مدفوعات خدمة الدين تضاعفت حوالي ٢٤ ضعف خلال ١٤ عام ^(٤) .

ويلحظ أن الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة مدفوعات خدمة الدين التي واجهت البلدان النامية لم يصبحها زيادة في الصادرات ، بل حدث انخفاض في الطلب على صادرات البلدان النامية ، بسبب السياسات الحمائية التي تتبناها البلدان المتقدمة (كالقيود الكمية وغير الكمية على الواردات) ، ترتب على ذلك تزايد أعباء الديون وتقلص مكاسب التصدير مما أدى إلى تزايد العجز في موازين المدفوعات ^(٥) .

^(١) انظر : دكتور / عبد الشكور شعلان ، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، على ضوء التجربة قريية العهد، والمبادرات الجديدة ، في كتب التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير د / سعيد النجار ، صندوق النقد العربى ١٩٨٧ ، ص ٤٨ .

^(٢) انظر : دكتور / رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ص ٩٩- ١٠١ .
* يقصد بمعدل الفائدة الحقيقي : (معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم) .

^(٣) انظر أفاق الاقتصاد العالمى ، صندوق النقد الدولى ، أكتوبر ١٩٩١ المجلد الثانى ، ص ٢٠٢ الجدول رقم (١٥ أ)

^(٤) انظر دكتور / رمزي زكي . أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ٩٢، ٩١ .

^(٥) Joan M. Nelson, " The Politics of Economic Adjustment in developing Nations" , op. cit., p. 6

٣ - الركود الاقتصادي الطويل .

لقد ترتب على الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط في بداية السبعينيات ونهايتها أثار انكماشية على البلدان المتقدمة ، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقييد السياسات الاقتصادية الكلية ^(١) ، وكان ذلك بصفة أساسية لتخفيض معدلات التضخم المرتفعة ، وترتب على ذلك أثار ركودية في النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو ، مما أثر بدوره على حركة التجارة الدولية ، فانخفض معدل النمو السنوي في حجم الصادرات العالمية إلى حوالي ٥ . وذلك خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٠ وكان معدل هبوط الصادرات في البلدان النامية أكبر من البلدان المتقدمة ^(٢).

والجدول التالي يوضح نصيب البلدان المختلفة من للصادرات العالمية خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

جدول رقم (٣) يوضح نصيب البلدان المختلفة في الصادرات العالمية خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٠

القيمة بالنسبة المئوية

البلد \ السنة	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤
البلدان المتقدمة	٦٤,٤	٦٤,٥	٦٥,٧
البلدان النامية	٢٦,٨	٢٥,٢	٢٣,٨
البلدان الاشتراكية	٨,٨	١٠,٣	١٠,٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :- د / رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

ونرى أن هذا الانخفاض الملحوظ في صادرات البلدان النامية ، كان يرجع أيضا إلى السياسات الحمائية التي طبقتها البلدان للمتقدمة ، كرد فعل لارتفاع أسعار البترول في السبعينيات ، ولقد ذكر الاقتصادي الأمريكي "وايم كلانين" أن القيمة الحقيقية لصادرات البلدان النامية حققت خسارة تقدر بحوالي ٢١ مليار دولار بسبب الركود العالمي في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ؛ ومما لا شك فيه أن هذه الخسائر في صادرات البلدان النامية كان لها أثر كبير في تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان .

^(١) Joan M. Nelson, " The Politics of Economic Adjustment in developing Nations " , op. Cit., P.6.

^(٢) دكتور / رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

٤ - تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية .

يلاحظ أن معدلات التبادل التجاري الدولي لم تكن في صالح البلدان النامية ، خاصة غير المصدرة للبترول منذ السبعينيات ، والجدول التالي يوضح تطور معدلات التبادل التجاري الدولي لكل من البلدان المتقدمة والنامية في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٤ .

جدول رقم (٤) يوضح تطور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان المتقدمة والنامية في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٩٤ " تغير منوى ملوى "

البلدان	متوسط ١٩٨٦-١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١ - البلدان المتقدمة	٠,٧	٠,٨	١,٣	٠,٩-	٠,٦-	١,٣	١,٧	٢,٣	١,٢
٢ - البلدان النامية	-	١,٣	٢,٨-	١,٢	٢,٧	٣,١-	٠,٧	١,١-	٠,٣-
أ - مصدرة للبترول	١,١-	٩,٥	١٣,٤-	٨,٩	١٣,٧	١٠,٩-	٢,٣-	٤,٦-	٤,١-
ب - مصدرة لغير الوقود	٠,٧-	١,٩-	١,٢	١,٢	٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	٠,٧

المصدر :- أفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ، مايو ١٩٩٥ جدول رقم (٢٢) من ١٦٣ .

ونرى أن معدلات التبادل التجاري الدولي كانت أفضل في البلدان المتقدمة بالمقارنة بالبلدان النامية ، وفي البلدان النامية البترولية أفضل من المصدرة لغير الوقود ، وكان متوسط خسائر البلدان النامية من معدلات التبادل عن الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٤ حوالى -٠,٤ سنوياً ، وكان متوسط مكاسب البلدان المتقدمة عن نفس الفترة حوالى ٠,٨ سنوياً ، والجدول التالي يوضح تطور معدلات التبادل التجاري الدولي في البلدان النامية حسب المنطقة في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٩٤ .

جدول رقم (٥) يوضح معدلات التبادل التجارى الدولى فى البلدان النامية حسب المنطقة

* تغير مئوى سنوى *

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	متوسط ١٩٨٧-١٩٨٩	المجموعة
٧,٣-	٥-	٦,٣-	٣,٧-	٤,٣	٣,٦	٠,٧	٠,٢	١,٦-	أفريقيا
٠,٤	٠,٤	١	٠,٤	٠,٨-	٠,٥-	٠,٧	-	٠,٧-	آسيا
٢,٤-	٢,٩-	٣-	١٠,٥-	١٢	٥,١	١١,٨-	٩,٣	٠,٤	الشرق الأوسط وأوروبا
٢,٧	٢,٦-	١,١-	٤,٣-	٠,٧-	١,١	١,٤-	٣,٤-	١,٨-	أمريكا اللاتينية والكاريبى
٣,٤-	٣,٦-	٥,٧-	٣,٥-	٥,٧-	٢,٣	٢,١-	٦,٥-	١,٧-	أفريقيا وجنوب الصحراء
٠,٣-	٠,٢	٠,٩	١,٢	٠,١	٠,٤-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٦-	أربع بلدان آسيوية حديثة للتصنيع

المصدر:- أفاق الاقتصاد العالمى ، صندوق النقد الدولى ، مايو ١٩٩٥ ، جدول رقم (٢٤١) ص ١٦٥ ، ١٦٦

ثانيا - الأسباب الدلخلية لظاهرة العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية .

هناك مجموعة من العوامل الدلخلية ساهمت مع العوامل الخارجة السابقة فى إيجاد عجز كبير ودائم فى موازين مدفوعات البلدان النامية ، ويلاحظ أن حدة هذه العوامل الدلخلية أيضا تختلف من بلد إلى بلد ،

ونعرض فيما يلى لاهم هذه العوامل :-

١ - اتساع فجوة الموارد المحلية .

يلاحظ أن البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومى ومعدل الانخار ، وهذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد السكان الذى لا يصحبه تزايد فى الإنتاج ، الأمر الذى يودى إلى تزايد الاستهلاك ، وبالتالي انخفاض الانخار المحلى ، الأمر الذى يؤثر على نسبة المكون المحلى فى الاستثمار ، ويزيد من الاعتماد على المكون الأجنبى ، وهذا يعنى زيادة الاقتراض ، مما يودى لزيادة الواردات من اللحد والآلات والسلع الوسيطة ، وهذا من شأنه أن يزيد من العجز فى ميزان المدفوعات ، وقد يتزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبى ، وهذا قد يودى أيضا إلى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات بسبب التحويلات و الأرباح والقوائد والعوائد^(١) .

(١) انظر د / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ص ١٤١ .

ونرى أن هذا الرأي يتجاهل الآثار الإيجابية التي قد تترتب على الاقتراض الخارجي في مثل هذه الظروف ، كما أنه لا يعطي أهمية للآثار السلبية التي قد تلحق بالاقتصاد إذا لم يلجأ لتمويل الخارجي في هذه الحالة ، سواء على ميزان المدفوعات أم على غيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولذلك فإننا نشكك في اعتبار اللجوء إلى الموارد الأجنبية سبب للعجز في ميزان المدفوعات ، خاصة إذا كانت هذه الموارد منتجة ، بل إننا نرى أن عدم اللجوء إلى الموارد الأجنبية قد يكون مسؤول عن فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها اقتصادات البلدان النامية ، وذلك نظراً للدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الموارد في زيادة الدخل القومي للبلد النامي وبالتالي التأثير على الانخراط القومي وزيادة الاعتماد على المكون المحلي في الاستثمار .

٢ - نمط التنمية والتصنيع .

لجأت العديد من البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال إلى اتباع أنماط مختلفة للتنمية ، كان من بينها تركيز الجهود على القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي ، وذلك عن طريق سحب الفائض الاقتصادي من هذا القطاع الأخير لصالح القطاعات الأخرى في شكل توفير الغذاء الرخيص للسكان ولساكن المدينة ، واستخدام الصادرات الزراعية لتمويل الواردات ، وتوفير المواد الخام الرخيصة للصناعة المحلية ، ترتب على ذلك تدهور مستويات المعيشة في الريف ، وتزايد الهجرة إلى المدن ، وتدنّي إنتاجية الأرض الزراعية ، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى المواد الغذائية ، والمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية ، بالإضافة إلى تنقلهم حجم الفائض الزراعي المخصص للتصدير ، وكل ذلك انعكس على

ميزان المدفوعات ، حيث تزايدت الواردات من المواد الغذائية ومن المواد الخام اللازمة للصناعة ، مما أدى إلى تزايد العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية ؛ و بالإضافة إلى ذلك فإن استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها هذه البلدان ، كان من شأنها أيضاً أن تزيد من العجز في موازين المدفوعات سواء كانت استراتيجيات الإحلال محل الواردات أم استراتيجية تشجيع الصادرات ^(١) .

ونرى أن نمط التنمية والتصنيع ليس هو المسؤول الأساسي عن العجز في موازين المدفوعات في كل الحالات ، والعكس قد يكون صحيحاً بأن يكون ذلك سبباً لتزايد الفائض في ميزان المدفوعات ، والتفصيل في اعتبار نمط التنمية والتصنيع سبباً للعجز أم للفائض في ميزان المدفوعات يتوقف بصفة أساسية على كفاءة الإجراءات التي تتخذها الدولة في هذا الصدد ولا يتوقف فقط على نمط التنمية والتصنيع .

^(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر :

- د / منحت محمد العقاد ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، مكتبة المدينة ، الزقازيق ، ١٩٩٢ ، ص ١١٧ - ١٢٢ ، فاروق محمود الحد ، دراسة تقييمية في استراتيجيات التصنيع في البلدان المتخلفة مع الإشارة بصفة خاصة إلى التجريبتين السورية والعراقية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- د / رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

٣ - تزايد معدلات التضخم .

من الواضح إن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات ، وذلك لانه يضغط المواقف التلقائي لمصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات ، وفي نفس الوقت فانه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظراً لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الواردات الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، ويلاحظ انه إذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فان ذلك يعني استمرار العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض ^(١) .

وبالإضافة إلى ما سبق فان التضخم يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية ، فيتدهور هذا السعر ، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع هروب رأس المال إلى الخارج ويضع المواقف أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية ، ومما لاشك فيه أن ذلك يؤدي إلى مزيد من العجز في ميزان المدفوعات ^(٢) .

ومن الملاحظ انه كان يوجد تزايد كبير في معدلات التضخم على المستوى العالمي بعد عام ١٩٧٢ سواء في البلدان المتقدمة أم النامية ولكنها كانت أشد في البلدان النامية ^(٣) .

والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في العالم في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩

جدول رقم (٦) يوضح تطور معدلات التضخم في العالم في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩

كنسبه مئوية لكل سنة

البلد	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٩/١٩٨٨
البلدان الصناعية	٥,٦	٩,٢	٤,٧
أفريقيا	٥,٤	١٥,٤	٢٣,٣
آسيا	٦,٥	٧,٥	١١,٨
أوروبا	-	٢٠,٩	١٢٦
للشرق الأوسط	٣	١٠,٢	١٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢,٤	٥٠,٢	٢٠٨

المصدر : Rudiger Dotmbusch , Stabilization , Debt and Reform , Policy analysis for Developing Countries , prentice Hall , Englewood cliffs , NJ , USA , 1993 , p 16 .

^(١) نظرد. أنور إسماعيل الهوارى القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية " رسالة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق بدون تاريخ ص ٢٩٧ - ٣٠٠ .

^(٢) نظرد / رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ص ١٢٩ .

^(٣) Tony Killick and Jennifer sharpley " Extent, causes and consequences of disequilibria in developing countries , In " The quest for Economic stabilization , I M F and third world , Edited by : Tony Killick , st. Martin's press. New York, 1984 , pp. 16- 27

ويلاحظ على الجدول السابق انخفاض معدلات التضخم في البلدان المتقدمة بالمقارنة بالبلاد النامية خاصة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي ارتفعت فيها معدلات التضخم إلى ٢٠.٨ في عام ١٩٨٨/١٩٨٩ ، والجدول التالي يوضح معدل التضخم في بعض البلدان عالية التضخم .

جدول رقم (٧) يوضح معدلات التضخم في البلدان عالية التضخم
في الفترة من ١٩٨١-١٩٨٩ كنسبة مئوية لكل سنة

البلد	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الأرجنتين	١٠٥	١٦٥	٣٤٤	٦٢٧	٦٧٢	٩١	١٣٢	٣٤٣	٣٠٧٩	٢٣١٤
بوليفيا	٢٩	١٣٣	٢٦٩	١٢٨١	١١٧٤٨	٢٧٦	١٥	١٦	١٥	١٧
البرازيل	١٠٦	٩٨	١٤٢	١٩٧	٢٢٧	١٤٥	٢٣٠	٦٨٢	١٢٨٧	٢٩٣٨
المكسيك	٢٨	٥٩	١٠٢	٦٦	٥٨	٨٦	١٣٢	١١٤	٢٠	٢٧
بيرو	٧٥	٦٤	١١١	١١٠	١٦٣	٧٨	٨٦	١٠٢٠٥	٣٣٩٠	٧٤٨٢
إسرائيل	١١٧	١٢٠	١٤٦	٣٧٤	٣٠٥	٤٨	٢٠	١٦	٢٠	١٦

المصدر : Rudiger Dornbusch , Stabilization , Debt and Reform , Policy analysis for
Developing Countries , prentice Hall , Englewood cliffs , N J , U S A , 1993 , p 17

ويتضح من الجدول السابق أن التضخم وصل إلى معدلات خيالية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، حيث أنه وصل في بوليفيا إلى ١١٧٤٨ في عام ١٩٨٥ ، ووصل في بيرو إلى ١٠٢٠٥ في عام ١٩٨٨ ، ولم تقتصر ظاهرة تزايد معدلات التضخم على بلدان أمريكا اللاتينية فحسب بل إنها امتدت لتشمل البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادي (وتصنف البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد الدولي إلى ثلاث مجموعات وهي : -

المجموعة الأولى وهي : -

أوروبا الوسطى والشرقية وهي تضم ١٨ بلد وهذه البلدان هي : -

البانيا ، بيلاروس ، البوسنة والهرسك ، بلغاريا ، كرواتيا ، الجمهورية التشيكية ، أستراليا ، هنغاريا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا السابقة) ، مولدافيا ، بولندا ، رومانيا ، جمهورية السلوفاك ، سلوفاكيا ، لوكارنيا ، يوغسلافيا الاتحادية (الصرب / الجبل الأسود) .

المجموعة الثانية وهي : -

بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وهي تضم ٩ بلدان وهذه البلدان هي :-

أرمينيا ، أذربيجان ، جورجيا ، كازاخستان ، جمهورية الكازاخستان ، منغوليا ، طاجيكستان ، تركمنستان ، أوزبكستان .

المجموعة الثالثة وهي :

روسيا وبذلك تكون عدد البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادى ٢٨ بلد .

فعلى سبيل المثال وصل معدل التضخم فى روسيا إلى ١٣٥٣ فى عام ١٩٩٢ ، ووصل فى بلدان القوقاز واسيا الوسطى إلى ١٢٤١,٢ ثم إلى ١٣٣٧,٦ فى عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التوالي^(١) .

ونرى أن هذه المعدلات المرتفعة من التضخم تؤثر على وضع ميزان المدفوعات ، وتؤدى إلى تزايد العجز فيه بصورة تضطر البلد إلى ضرورة إعادة النظر فى أوضاعها الاقتصادية سواء على المستوى الداخلى أم الخارجى .

٤- هروب الأموال إلى الخارج .

مما لا شك فيه أن ظاهرة هروب رأس المال من البلدان النامية إلى الخارج ، يؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات ، لأنها تجعل البلد الذى يهرب منه رأس المال فى عوز دائما لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات ولاستيراد السلع الضرورية ، وللوفاء بأعباء خدمة الدين ، وقد تؤدى هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك ، مما يؤثر بدوره على الوضع فى ميزان المدفوعات الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العجز فيه ، ولقد ترتب على ظاهرة الانتقال السلبى لرأس المال أن أصبح متوسط دخل الفرد فى أمريكا اللاتينية مثل ما كان عليه منذ عشر سنوات ، وفى أفريقيا إلى ما كان عليه من ١٦ عام^(٢) .

ونلاحظ أن هناك خلاف فى تفسير سبب هروب رأس المال من البلدان النامية للخارج ، فالمؤسسات الدولية ترى سبب هذه الظاهرة هو المغالاة فى تحديد سعر صرف العملة الوطنية ، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية فى البنوك الوطنية ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم فى هذه البلدان^(٣) .

ويرى البعض الآخر أن سبب هذه الظاهرة لا يرجع إلى ما سبق ، وإنما يرجع إلى تفشى الرشوة ، والفساد الإدارى وضعف أجهزة الدولة وعدم هيبته واستغلال النفوذ والسلطة فى تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة ،

ويرى أن الذى يؤكد ذلك هو ضخامة حجم الأموال التى هربها ماركوس حكم الفلبين للمخلوع وعائلته وغيره من طغاة الملام الثالث^(٤) .

والجدولان التاليان يوضحان نسبة رؤوس الأموال المهربة للخارج فى بعض البلدان إلى مديونية هذه البلدان ونسبتها إلى رؤوس الأموال المتبقية للدخل .

(١) انظر أفاق الاقتصاد العالمى ، مايو ١٩٩٥ ، جدول رقم (١٨) ص ١٤٦ .

(٢) دكتور /إبراهيم شحاته ، البنك الدولى والمال العربى ، تحديثات وفاق الاقتصاد المصرى ، دار الهلال ، يونيو ١٩٩٠ العدد ٤٧٤ ، ص ١٠٣ .

(٣) دكتور / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٤) د / رمزى زكى ، نفس المرجع ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

جدول رقم (٨) يوضح نسبة رؤوس الأموال المهربة للخارج إلى المديونية
في بعض البلدان في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢

النسبة رؤوس الأموال المهربة إلى المديونية	البلد	النسبة رؤوس الأموال المهربة إلى المديونية	البلد
٢٠	٥ - النرويج	٥	١- شيلي
٢٣	٦ - بيلو	٩	٢ - البرازيل
٤٢	٧ - المكسيك	١٩	٣ - كوريا الجنوبية
٩٠	٨ - فنزويلا	٦٥	٤ - الأرجنتين

المصدر : د / رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

جدول رقم (٩) يوضح هروب رؤس المال وإجمالي تكلفت رأس المال للداخل
في بعض البلدان خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢

النسبة رؤوس الأموال المهربة إلى إجمالي رأس المال الأجنبي المتدفق للداخل	إجمالي رأس المال الأجنبي المتدفق للداخل بالمليار	هروب رؤوس الأموال بالمليار دولار	البلد
١٣٦,٦	١٦,١	٢٢	فنزويلا
٦٥,١	٢٩,٥	١٩,٢	الأرجنتين
٤٧,٨	٥٥,٤	٢٦,٥	المكسيك
٢٧,٣	٢,٢	٠,٦	أوراجواي
٢٠,٩	٨,٦	١,٨	البرتغال
٨	٤٣,٩	٣,٥	البرازيل
٥,١	٧,٩	٠,٤	تركيا
٤,٨	١٨,٧	٠,٩	كوريا الجنوبية

المصدر : د / رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

ونرى أن هروب رؤوس الأموال المحلية يمد من الأسباب الرئيسية المسؤولة ليس فقط عن المعجز في موزمبيق مدفوعات البلدان النامية ، بل أيضا كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها هذه البلدان وأن رجوع هذه الأموال إلى البلدان النامية واستثمارها في هذه البلدان كفيل بالقضاء على معظم مشكلات هذه البلدان ، ولكن ذلك مشروط بتوافر الشفافية في سلوك أجهزة الدولة، بالإضافة إلى السياسات اللازمة لاستغلال هذه الأموال بأفضل صورة.

الفرع الثاني

نتائج المعجز في موزمبيق المدفوعات

عندما نتأمل أي بلد من عجز في ميزان مدفوعاتها ، فإنها عادة ما تلجأ إلى تمويل هذا المعجز من خلال أحد مصادر ثلاثة ^(١) وهي :-

- ١- استخدام الأرصدة النقدية والذهب الذي تحتفظ به السلطة النقدية لهذا البلد
- ٢- الاقتراض من الخارج
- ٣- ضغط الواردات

ولكل مصدر من هذه المصادر آثاره الضارة على الاقتصاد الوطني؛ فاستخدام المصدر الأول لتمويل المعجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى نقص الاحتياطيات الدولية للبلد ، الأمر الذي يشل حركة الاقتصاد مع مرور الوقت ، لانه يجبر البلد على خفض وارداته ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار وزيادة معدلات البطالة والتضخم في هذا البلد ؛ واستخدام المصدر الثاني لتمويل المعجز في ميزان المدفوعات لا يخلو من الآثار الضارة ، خاصة إذا كانت هذه القروض غير منتجة ^(٢) ، وفي هذه الحالة ستكون هذه القروض عبئا على الاقتصاد بدلا من أن تكون منفذا لخروجه من مأزقه ؛ واستخدام البديل الثالث لتخفيض المعجز في ميزان المدفوعات يزيد من المشكلات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أم على مستوى ميزان المدفوعات ، لانه يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو في الداخل ويزيد من معدلات البطالة والتضخم ويخفض من الصادرات

ونرى أن الحل الأخف ضررا في مثل هذه الظروف يكون في تشجيع الدولة للاستثمار المحلي والاجنبي لزيادة معدلات الإنتاج والعمالة والصادرات ولتخفيض معدلات التضخم والواردات والمحافظة على الاحتياطيات الدولية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الاجنبي إلا في الضرورات .

نخلص من كل ما سبق إلى أن معظم بلدان العالم تعاني من عجز في ميزان المدفوعات ، وإن هذا المعجز قد يكون مؤقتا وقد يكون دائما وأن هناك أسباب خارجية وداخلية للمعجز الذي تعاني منه البلدان النامية ، وأن هذا المعجز يترتب عليه العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد ، وذلك فانه يلزم البحث عن علاج لهذا المعجز ، وهنا يأتي دور صندوق النقد الدولي المسئول دوليا عن علاج المعجز في موزمبيق مدفوعات البلدان الأعضاء وهذا هو موضوع البحث التالي .

^(١) انظر دكتور / صفوت عبد السلام ، السياسات للتكييف لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ١٩ .

^(٢) Paul R. Krugman , Maurice Obstfeld , " International Economics, theory and policy", Second Edition , Harper Collins Publishers , New Yorkk , USA, 1991, P. 517

المبحث الثاني

دور صندوق النقد الدولي في علاج العجز في موازين المدفوعات

وفقاً للمادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تم الاتفاق عليها في بريتون وودز في ٢٧ يوليو ١٩٤٤ والتي أصبحت سارية المفعول في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ، فإن أهداف الصندوق النقد الدولي هي :-

١ - تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهتم بالوسائل اللازمة للتشاور والتعاون بشأن المسائل النقدية الدولية .

٢- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ، ويساهم بذلك في تحقيق المحافظة على مستوى مرتفع من العملة والدخل الحقيقي ، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء باعتبارها أهدافاً جوهرية للسياسة الاقتصادية.

٣- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار مبادلة النقد والمحافظة على ترتيبات منظمة لأسعار الصرف بين الأعضاء وتجنب للتنافس في تخفيض قيم العملات .

٤-المساعدة على وضع نظم متعدد الأطراف للمدفوعات المتعلقة بالمدفوعات الجارية بين الأعضاء وعلى إزالة القيود المفروضة على مبادلة النقد التي تعرقل نمو تجارة العالم .

٥- توفير الثقة للأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ، وبذلك تتوفر لهم فرصة لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم دون اللجوء إلى اتباع الوسائل التي من شأنها تقويض الرخاء القومي والدولي .

تمشياً مع ما تقدم ، يسعى الصندوق لتقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للأعضاء والحد من درجة الاختلال ، ويسترشد الصندوق في كل سياساته وقراراته بالأهداف الموضحة في هذه المادة ^(١) .

وعلى ذلك وفقاً لهذه المادة فإن الصندوق ملتزم دولياً بجعل موارده متاحة للبلدان الأعضاء لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتهم ، ومن هنا يأتي الدور التمويلي للصندوق في علاج العجز في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء ، ولقد كانت الاتفاقية تنص في هذه المادة وفي الفقرة الخامسة منها على أن الدور التمويلي للصندوق لا بد أن يكون بضمانات كافية ومن هنا تأتي شرطية الصندوق ^(٢) (Fund Conditionality)

والدراسة في هذا المبحث تنقسم إلى قسمين .

الأول :- الدور التمويلي للصندوق .

الثاني :- شرطية الصندوق .

^(١) انظر :- Articles of agreement of the International Monetary Fund , p. 2 , IMF , washington , ١٩٩٣ , DC .

^(٢) يقصد بشرطية الصندوق تلك المعايير التي يتطلبها الصندوق والتي يجب على البلد الراغب في السحب الالتزام بها .

المطلب الأول

الدور التوجيهي للصندوق

تنقسم الدراسة في هذا المطلب إلى فرعين :-

الفرع الأول : المبادئ العامة لاستخدام موارد الصندوق .

الفرع الثاني : التسهيلات التي يقدمها الصندوق .

الفرع الأول

المبادئ العامة لاستخدام موارد الصندوق

هناك بعض المبادئ العامة التي يجب توافرها عند استخدام الموارد العامة للصندوق ، وهذه المبادئ قد تنطبق بالصندوق عند تقديمه الموارد ، وقد تتعلق بالبلد الذي يرغب في السحب من الصندوق ، وسنترض لهذه المبادئ بإيجاز شديد .

أولاً : المساواة بين الأعضاء في إتاحة للموارد .

نحرص القواعد التي تحكم الموارد العامة للصندوق على معاملة كافة الأعضاء بالتساوي ، وإتفاقية الصندوق لا تصنف الأعضاء إلى بلدان متقدمة ونامية وإن كان ذلك للتقسيم يتم في منشورات الصندوق بقصد الأغراض التحليلية والإحصائية ، ولكن يلاحظ أن طبيعة السحب قد تظهر ذلك التميز ، وذلك نظراً لحق البلدان صاحبة أكبر الحصص في السحب لمبالغ تصل إلى أضعاف ما تسحبه البلدان النامية ، و هذا سيوضح عند عرض تسهيلات الصندوق للبلدان النامية ، وكذلك الترتيبات العامة للاقتراض التي تخدم البلدان المتقدمة^(١) . وبالإضافة إلى ذلك هناك بعض التسهيلات التي قد تخدم فئة معينة من البلدان كتسهيل التصحيح الهيكلي ، وتسهيل التصحيح الإضافي الذي يخدم البلدان منخفضة الدخل.

ونرى أنه من الناحية العملية قد يحدث تمييز بين بعض البلدان عند السحب من الصندوق ، وذلك بناءاً على قوة علاقة هذه البلاد ببلد أو أكثر من البلدان المتقدمة .

ثانياً : حاجة ميزان المدفوعات .

يخضع استخدام موارد الصندوق لمبدأ حاجة ميزان المدفوعات ، فيجب على كل عضو يرغب في السحب من موارد الصندوق أن يقدم بياناً يوضح فيه حاجة ميزان مدفوعاته لهذا السحب ، ويخضع هذا البيان لاحتمال اعتراض الصندوق عليه ، باستثناء حالة الشراء من شريحة الاحتياطي^(٢)

^(١) انظر دكتور / احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ ، ٣٤٨

^(٢) The Treasurer's department of International monetary Fund , Financial organization and Operations of IMF, International monetary Fund, Washington , D C., 1991, p. 63

ويجب على العضو ألا يستخدم هذه الموارء لمولجة حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ، وإن كان من الممكن جواز استخدامها لتموياء الآثار الضارة الناتجة عن حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ^(١).

ثالثاً: الشرطية.

لا يستطيع أى بلد عضو أن يحصل على الائتمان من الصندوق إلا بعد الموافقة على الشرطية، ويرتبط الحصول على هذه التسهيلات بمدى تنفيذ الشرطية، وهذه الشرطية هى موضوع المطلب الثانى من هذا المبحث .

رابعاً: التدرج المرحلى للتسهيلات .

والتدرج المرحلى للتسهيلات معناه ، أتاحه موارد الصندوق فى شكل أقساط محددة ، وهذا المبدأ ينطبق على كل تسهيلات الصندوق التى تتجاوز الشريحة الائتمانية الأولى ^(٢) وعلى ذلك فهالنسبة للشريحة الاحتياطية والشريحة الائتمانية فلا تخضعان لمبدأ التدرج المرحلى فى الصرف وإنما يتم صرف المبلغ كامل مرة واحدة .

وعادة ما تصرف أقساط التسهول المتفق عليه على هيئة أقساط ربع سنوية ويتوقف صرف هذه الأقساط على مواعيدها على مدى الالتزام بشرطية الصندوق ، فتصرف هذه الأقساط كلما طبق البلد العضو السياسات التى يطالبه بها الصندوق ، ويتوقف الصرف فى حالة توقف تنفيذ هذه السياسات .

ونرى أن ذلك يدل على استغلال الصندوق للبلدان التى تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات والتى تكون فى أمس الحاجة لهذه الأموال دفعة واحدة .

خامساً: إعادة الثراء .

يلاحظ أن الصندوق عندما يسمح لبلد عضو (توافرت فيه شروط السحب من الصندوق) بالسحب من الصندوق فإنه لا يطلق على هذه العملية قرض من الصندوق للبلد العضو ، وإنما يطلق عليه عملية شراء عملات البلدان الأخرى فى مقابل عملة البلدان التى تقوم بالسحب ، وعلى ذلك فحين يقوم للعضو بعملية الشراء هذه ، فإنه يقوم بدفع مبلغ من عملته المحلية تعادل قيمة ما اشتراه من العملات الأخرى أو من حقوق السحب الخاصة على أن يقوم فيما بعد بإعادة شراء هذه العملة الوطنية بعد فترة حسب نوع التسهول الذى يرتبط به مع الصندوق ويجوز للصندوق بأغلبية ٨٥ من القوة التصويتية أن يحد مواعيد إعادة الشراء ^(٣)

ولكن (اتفاقية الصندوق) تنص على قيام العضو بمسءلة موارد الصندوق قبل آجال استحقاقها ، إذا تحسن وضع ميزان مدفوعاته ووضع الاحتياطى لديه ^(٤).

^(١) انظر د / احمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٣٤٧ .

The Treasurer's department of International monetary Fund , op. Cit., P.70.

^(٢) انظر

The Treasurer's department of International monetary Fund , Ibid. , P.74

^(٣) انظر

Articles of Agreement of IMF , op. Cit., article 5 (B) P.11

^(٤) انظر

ويحق للصندوق بناء على اختيار العضو أن يقوم ببيع عملة العضو ، من خلال الموازين التشغيلية للصندوق ولكن هذه الطريقة قد تكون محدودة الأهمية ، لأن كمية المبيعات من عملة العضو قد تكون محدودة بالمقارنة بقيامه هو بشراء عملته التي سبق وأن دفعها في مقابل الحصول على عملات أخرى ^(١).

ويلاحظ أن مبدأ إعادة الشراء يجد تبريره في وجوب احتفاظ الصندوق بسيولة كافية على الدوام من عملات كل الدول الأعضاء ، وذلك حتى يتمكن من القيام بمهامه ^(٢).

الفرع الثاني

التسهيلات التي يقدمها الصندوق

يلاحظ أن صندوق النقد الدولي قد أمد البلدان الأعضاء فيه بمجموعة من التسهيلات ، والتي تنوعت بتنوع المشكلات التي يمر بها الاقتصاد العالمي والتي تؤثر على موازين مدفوعات البلدان الأعضاء وفيما يلي نقوم بمعرض سريع لهذه التسهيلات .

أولاً: تسهيل للشريحة الاحتياطية .

يمكن تعريف هذا التسهيل بأنه ذلك الجزء من حصة العضو الذي قدمه العضو عند انضمامه للصندوق ، وهو عبارة عن ٢٥٪ من قيمة حصة العضو من الذهب ، أو من حقوق السحب الخاصة ، أو من العملات القابلة للتحويل ، ويلاحظ أن للعضو وفق هذا التسهيل حق السحب بدون أي شروط من الصندوق وبدون أي جدول لإعادة الدفع وهي أيضاً خالية من أي سعر لفائدة وكذلك مغطاة من رسوم الخدمة .

ثانياً: تسهيل شريحة الائتمان الأولى .

وفقاً لهذا التسهيل يكون للعضو الحق في سحب ٢٥٪ من قيمة حصته بالإضافة إلى الشريحة الاحتياطية ، ولكن يجب على البلد العضو الراغبة في السحب ^(٣) من شريحة الائتمان الأولى أن تثبت في طلب السحب أن هناك حاجة في ميزان المدفوعات وأنها تقوم بجهود مقولة لحل مشاكل المدفوعات ، وللشرطية في هذا التسهيل بسيطة ، ويتم إعادة الدفع خلال فترة تتراوح ما بين ١/٤ سنة إلى ٥ سنوات ^(٤)

The Treasurer's department of International monetary Fund, op. Cit., P.76.

^(١) انظر

^(٢) نظر الدكتور / احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .
^(٣)

-Tony Killick , an introduction to the international monetary Fund,in " the quest for Economic stabilization the IMF and the third word " , Edited by , Tony killick ,overseas Development institute ,Britain ,1984 , p 133

Tony Killick,IMF programmes in developing countries, Design and Impact,overseas development ^(٤) institute, Britain ,1995, P.9

ثالثاً: تسهيل الاستعداد الائتماني^(١) كترتيبات المساعدة .

يقدم الصندوق وفقاً لهذا التسهيل مسحيات أكثر من الشرائح المابقة والسحب وفقاً لتسهيل الاستعداد الائتماني يقع في دائرة شرائح الائتمان العليا (uppercredit tranches) وهذا يعني أن حجم التمويل يكون كبير وخاصية في نفس الوقت لشرطية أمد ، وحتى يتم السحب من هذا التسهيل فإنه يتعين على البلد العضو أن يتبنى برنامجاً للتثبيت بشرط أن يوافق عليه الصندوق وغالباً ما يشترط الصندوق بعض السياسات التي يجب تضمينها في هذا البرنامج ولقد عرف الصندوق هذا التسهيل منذ عام ١٩٥٢^(٢) .

وإعادة الدفع في هذا التسهيل تتراوح أيضاً ما بين ١/٤ إلى ٣ سنوات^(٣)؛ والغرض من هذا التسهيل هو تقديم مساعدة قصيرة الأجل (ما بين ١٢-١٨ شهر) لميزان المدفوعات لمواجهة المعوقات ذات الطبيعة المؤقتة ، أو ذات الطبيعة الدورية ولكنه لا يمتد إلى المشاكل ذات الطبيعة الهيكلية^(٤)

رابعاً : تسهيل الصندوق الممتد .

أنشأ الصندوق هذا التسهيل ، لمواجهة مشكلات ميزان المدفوعات التي تنشأ عن اختلالات هيكلية نسي الإنتاج والتجارة ومن وجود تشوهات في الأسعار والتكلفة على نطاق واسع ، وهذه الاختلالات تحتاج وقتاً أطول لتصحيحها، ويهدف هذا التسهيل إلى تقديم مبالغ أكبر من المتاحة في الشرائح الأخرى ولمدة أطول حتى يتيسر للبلد العضو تصحيح الخلل خلال فترة متوسطة الأجل من ثلاث إلى أربع سنوات وحتى يتمكن العضو من السحب من هذا التسهيل ، فلهذه أن يقدم برنامجاً مقبولاً من الصندوق للإصلاح الهيكلي^(٥)

خامساً : تسهيل الإقادة الموسعة " تسهيل التمويل التكميلي " .

من الملاحظ أنه في بعض الحالات التي يتدخل فيها الصندوق بالتمويل تكون شرائح الائتمان العادية (سواء كانت شريحة الائتمان الأولى أو شريحة الائتمان العليا) غير كافية لمواجهة المعجز في ميزان مدفوعات أحد الأعضاء ذلك لأن الشرائح الائتمانية لا تغطي أكثر من ١٠٠٪ من حجم حصة العضو ، وفي مثل هذه الحالة فإن الصندوق يمكنه أن يقدم تمويلاً إضافياً من الموارد التي يقرضها الصندوق إلى جانب موارده العادية ، وذلك لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون اختلالات مدفوعات خطيرة بحجم كبير بالنسبة لحجم حصصهم ، وهذا التسهيل يتم إدخاله في تسهيل الاستعداد الائتماني ، وتسهيل الصندوق الممتد ، وذلك عن طريق تمديد فترة كل منهما لمدة أطول من المدة المسموح بها في الظروف العادية^(٦)

(١) سمي هذا التسهيل بهذا الاسم لأن اتفاق العضو مع الصندوق لا يكون بهدف السحب الحالي "الفوري" وإنما بهدف الحصول على ضمان من الصندوق بأنه يستطيع السحب إذا اقتضى الأمر ذلك خلال فترة تتراوح من ١٢ شهر إلى ١٨ شهر مثلاً .

(٢) Tony killick, IMF Programmes In developing Countries, Op.Cit, p. 9 .

(٣) انظر دكتور / احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٤) انظر دكتور / احمد جامع ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٥) The Treasurer's department of International monetary Fund , op. Cit., P. 80

Ibid, P 86

(٦) انظر

(٧) انظر

وحتى يتمكن الأعضاء من المسحب من هذا التسهيل فيجب توفر الشروط التالية :-

- ١ - أن يطلب العضو المساعدة من الصندوق باستخدام هذا التسهيل .
 - ٢ - أن يكون لدى العضو مشكلة تتطلب فترة أطول نسبياً للتصحيح .
 - ٣ - أن يحصل العضو أولاً على شريحة الائتمان العليا (تسهيل الاستعداد الائتماني) ثم تسهيل الصندوق الممتد .
- والشرطية في هذا التسهيل هي نفسها الموجودة في تسهيل الاستعداد الائتماني وتسجيل الصندوق الممتد ، ولما كانت موارد هذا التسهيل تأتي عن طريق الاقتراض فإن سعر الفائدة في هذا التسهيل مرتفع ^(١) ومع ذلك فقد تم إنشاء حساب الدعم لتخفيض تكلفة هذا التسهيل بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل ^(٢).
- مساهمة : مساعدات الطوارئ المرتبطة بالكوارث الطبيعية .**

يمكن أن يتعرض ميزان المدفوعات لضطراب مؤقت بفعل الكوارث الطبيعية المفاجئة وغير المتوقعة (مثل الزلازل وأعاصير وموجات الجفاف أو هجمات الحشرات الضارة بالنباتات ، مما يؤدي إلى أضرار شديدة بالاقتصادات وموازين المدفوعات ومنذ عام ١٩٦٢ وقد م الصندوق للبلدان التي تمر بهذه الظروف مساعدات في شكل مشروعات الشرائح الائتمانية ويشترط أن يتعاون العضو مع الصندوق لحل مشاكل ميزان مدفوعاته منذ عام ١٩٨٢ فإن العمل قد جرى لدخل الصندوق على أن تقتصر مساعدات الطوارئ المرتبطة بكوارث طبيعية على ما يعادل شريحة ائتمانية واحدة ، ويمكن أن تزيد عن ذلك في الظروف الاستثنائية ^(٣)

مساهمة : تسهيل التمويل للتعويض والطوارئ .

أنشأ الصندوق هذا التسهيل في ١٩٨٨ ، وكان ذلك نتيجة توحيد الصندوق بين تسهيلات قائمين وهما التمويل التعويضي المنشأ في ١٩٦٣ والذي يقدم مساعدات للبلدان الأعضاء الذين يواجهون نقصاً مؤقتاً " في حصة الصناديق وتسجيل التمويل التعويضي الذي يقدم مساعدات بسبب زيادة تكاليف واردات الجيوب والتي ترجع أسباب تخرج عن إرادة البلد ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ادخل الصندوق على التسهيل الجديد سماحة بأن يعتمد هذا التسهيل ليشمل نقص حصة الواردات فأصبحت لا تقتصر على الواردات من الجيوب فقط ، وامتدت لتشمل الخدمات المختلفة كالمساحة والتأمين الخ ، ودخل هذا التسهيل أيضاً في نطاق " آلية الطوارئ الخارجية " وكذلك ادخل في نطاق تعويض الأعضاء عن الزيادة الحادة في تكاليف استيراد النفط ^(٤).

Tony Killick , an introduction to the international monetary Fund , op . cit . , p.134
The Treasurer's department of International monetary Fund , op. Cit., PP.111, 112.
Ibid .,P.90
Ibid .,P.93-98

(١) انظر

(٢) انظر

(٣)

(٤)

ثامناً : تسهيل تمويل الميزون الاحتياطي السليم .

نظراً لأن الصندوق يقدم المساعدات المالية لتعويض الأعضاء عن مصائب موازين المدفوعات الناجمة عن حدوث نقص في عوائد صادرات السلع الأولية .، فقد كان منطقياً أن يقدم الصندوق مساعدات لأغراض وقائية ضد حدوث مثل هذا النقص ، وذلك من خلال آليات مثل الميزونات الدولية لتثبيت أسعار السلع ، ومثل هذه الآليات تستهدف تخفيف أثر تقلبات أسعار الصادرات بالنسبة للبلدان الأعضاء ؛

وإذا استحدثت الصندوق هذا التسهيل في عام ١٩٦٩ ليمد البلدان الأعضاء بالمساعدات التي تتطلبها عملية الاشتراك في تلك الآليات الدولية ، ولكن الصندوق يشترط لاستخدام هذا التسهيل وجود حاجة في ميزان المدفوعات تستدعي الاشتراك في وكالات التمويل الاحتياطي^(٦) .

تاسعاً : تسهيل التصحيح الهيكلي .

استجابة للمصاعب الحادة التي تواجه أكثر البلدان النامية ، فقد أنشأ للصندوق تسهيل التصحيح الهيكلي في عام ١٩٨٦ ، لتقديم قروض بشروط ميسرة جداً لدعم برامج التصحيح الهيكلي ذات الأجل المتوسط على المستوى الاقتصادي الكلي ، وتوجه هذه البرامج نحو إزالة الاختلالات الهيكلية ومواطن الجمود في الاقتصادات المؤهلة لاستخدام هذا التسهيل ، وكثيراً منها يعانى من انخفاض مستويات النمو ، وهبوط متوسطات معدل الدخل الفردي ، وفي بعض الأحيان أعباء ثقيلة لسنوات طويلة للدين الخارجي ، ويلاحظ أن حق البلد العضو في الحصول على هذا التسهيل إما استندت أساساً على معيار الدخل الفردي ، ووفقاً لهذا المعيار فإن نسبة كبيرة من أعضاء الصندوق من الدول النامية يكون لها الحق في السحب من هذا التسهيل ، ويصل سعر الفائدة في هذا التسهيل لحوالى ٠,٥ . وتستحق السداد في عشرة أساط نصف سنوية متساوية تبدأ بعد خمس سنوات ونصف من تاريخ الصرف ، وتنتهى بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ^(٧) ويلاحظ إن الشرطية في هذا التسهيل مرتفعة جداً^(٨)

عاشراً : تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز .

تبين للصندوق إن الموارد المتاحة بمقتضى تسهيل تصحيح الهيكلي قد تكون غير كافية لدعم برامج التصحيح القوية في البلدان النامية الفقيرة ، و أصبح واضحاً أن القروض المتاحة لهذه البلدان من الصندوق تتطلب الزيادة إلى المستوى الذي يتناسب مع المشكلات التي تواجهها ، ولذلك فقد قام الصندوق بإنشاء هذا التسهيل في عام ١٩٨٧ ، ويبلغ السحب من هذا التسهيل ثلاث أمثال السحب المسموح به من تسهيل التصحيح الهيكلي ، وتتفق أهداف هذا التسهيل مع تلك الخاصة بتسهيل التصحيح الهيكلي ، وكذلك يتفق معه في المزاياء سواء من ناحية سعر

Ibid., PP.98,99

Ibid., PP. 101,102

^(٦) نظير عادل حميد يعقوب ، التكيف مع النمو في البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى مصر 'رسالة دكتوراه' جامعة الأزهر

كلية التجارة (بنين) قسم الاقتصاد ١٩٩٣، ص ٢٠٠١٦

الفائدة المنخفضة أو من ناحية سداد القرض^(١) وللشرطية في هذا التسهيل تشبه الشرطية في تسهيل التصحيح الهيكلي وهي مرتفعة جدا^(٢)

جاءى عشر : تسهيل التحول في الأنظمة الاقتصادية .

تم إنشاء هذا التسهيل في عام ١٩٩٣ وبصفة خاصة لمساعدة البلدان التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا وكذلك بلدان أوروبا الشرقية . وهذا التسهيل مؤقت ، والهدف منه تقديم قروض لتلك البلدان والتي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات ، ناتجة عن اختلافات حادة في ترتيبات التجارة والمدفوعات التقليدية نتيجة للانتقال من الاعتماد على التجارة بأسعار إدارية ، إلى للتجارة متعددة الأطراف المستندة إلى أسعار السوق ، ويقدم هذا التسهيل لتلك البلدان التي تعملون تعاوناً كاملاً مع الصندوق من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات موازين مدفوعاتها ، والتي تكون مع ذلك غير قادرة على تنفيذ برنامج في ظل التسهيلات الأخرى للصندوق ويتم رد هذا القرض بعد فترة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات^(٣)

المطلب الثاني

شرطية الصندوق

من المعروف أن الصندوق أنشئ ليلعب دوراً رئيسياً في المجال النقدي الدولي بين البلدان الأعضاء ، ومن مقتضيات هذا الدور كان ينبغي عليه أن يقوم بتقديم الدعم المالي للبلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها ، ومن الطبيعي ألا يكون استخدام هذا الدعم المالي مطلق من الشروط .

وعلى ذلك فإن الصندوق يربط دعمه المالي بضرورة الخضوع لبعض المعايير التي يحددها صندوق النقد الدولي ، تلك المعايير التي يجب على البلد الراغب في السحب الالتزام بها تعرف باسم شرطية صندوق النقد الدولي .

وسيعالج هذا الفرع شكل شرطية الصندوق والأساس الذي تقوم عليه ، ثم يوضح درجة الشرطية والتطورات التي مرت بها ، وذلك على النحو التالي :-

الفرع الأول : شكل الشرطية وأساسها

الفرع الثاني : درجة الشرطية وتطورها

The Treasurer's department of International monetary Fund, op. Cit., pp. 102, 103

Tony killick, IMF programmes in developing countries, op. cit. , p. 10

^(٣) Ibid. , p. 11

^(١) انظر

^(٢) انظر

الفرع الأول

شكل الشرطية وأساسها

يهتم هذا القسم ببحث الشكل الذى تكون عليه الشرطية التى يتفق عليها الصندوق مع البلدان الأعضاء ، ثم يحدد الأساس الذى يبنى عليه فرض الشرطية على البلدان المستفيدة لموارد الصندوق ، ولذلك فالدراسة تسمى هذا القسم ستكون على النحو التالى :-

أولاً : شكل الشرطية.

ثانياً : أساس الشرطية.

أولاً : شكل الشرطية .

مصادر الصندوق والشرطية.

لتوضيح شكل الشرطية اللازمة لاستخدام موارد الصندوق فإنه يلزم التفريق بين ثلاث صور لموارد الصندوق^(١)

الصورة الأولى : موارد لا تخضع للشرطية .

الصورة الثانية : موارد تخضع لشرطية منخفضة .

الصورة الثالثة : موارد تخضع لشرطية مرتفعة .

فبالنسبة للصورة الأولى فهى تتحقق بالنسبة لتسهيل الشريحة الاحتياطية ، فهى لا تخضع لأى شرط ويقوم العضو بالسحب مباشرة .

أما بالنسبة للصورة الثانية فهى تتحقق فى حالة تسهيل تمويل المخزون الاحتياطى السلمى ، وتسهيل البترول فى عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥ وتسهيل صندوق الائتمان ، والذي انتهى العمل به فى الثمانينات ، وشريحة الائتمان الأولى وتسهيل مساعدة الطوارئ وتسهيل التمويل التكملى -تسهيل التمويل للتعميم^(٢) .

أما بالنسبة للصورة الثالثة فهى تتحقق فى حالة شرايح الائتمان لطايا يوهى تسهيل الاستعداد الائتماني " Stand By Arrangements " أو ترتيبات المصادرة (S B A) وتسهيل الصندوق الممتد " Extended Fund Facility (E F F) " والشرطية على هذه الصورة تكون مرتفعة جداً ، فهى تتطلب ضرورة تبنى برنامج للإصلاح الاقتصادى ومعايير أداء وشروط مسبقة على ما سيوضح فيما بعد^(٣) .

(١) انظر Samba mawa Kani, Fund conditionality and the Socioeconomic Situation in Africa. in " Africa and International Monetary Fund, Edited by rald K. Helleiner, IMF, 1986, pp. 107-108

Ibid. , P. 8

Ibid. , P. 8

(٢) انظر

(٣) انظر

شكل الشرطية في شرائح الائتمان العليا .

والصورة المطروحة للبحث الآن هي الصورة الثالثة ، نفترض أن بلدا "عضوا" في الصندوق ترغب في السحب من إحدى شرائح الائتمان العليا وذلك لوجود مشكل خطيرة في ميزان المدفوعات ، فمن المحتمل أن يكون الوضع على النحو التالي : عندما تترك حكومة هذا البلد لها تملك مشكلة خطيرة في ميزان المدفوعات ، وانها تحتاج

لمساعدة الصندوق ، فإنها سوف ترسل اقتراحات تمهيدية لإدارة الصندوق ، وهذا ربما يحدث على سبيل المثال أثناء زيارة بعثة للتشاور السنوي للصندوق مع البلد العضو أو أثناء المقابلة السنوية لمجلس المحافظين فسي الصندوق (عن طريق المحافظ الذي يمثل البلد العضو) أو من خلال المدير التنفيذي الذي يتبعه البلد العضو ، فإذا ما تحقق ذلك فإن على الفور متصل بعثة من الصندوق للقيام بمحادثات تمهيدية مع كبار المسؤولين في هذا البلد ومع الوزراء المختصين ، وذلك لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة الأساس الذي سيقيم عليه الاتفاق المحتمل بين الصندوق وهذا العضو بشأن إجراءات السياسة الاقتصادية ولجنة الائتاج^(١)

وإذا تأكد لبعثة الصندوق أن المؤشرات التمهيدية إيجابية وأن الحكومة ترغب في متابعة المحادثات ، فإن بعثة أخرى من الصندوق متصل ورئيس البعثة ستكون لديه تعليمات من الصندوق في شكل " مذكرة مختصرة " تم إعدادها في واشنطن داخل القسم الإقليمي الذي يتبعه العضو ، ولكنها موافق عليها من الأقسام الأخرى في الصندوق ومن مدير إدارة الصندوق هذه المذكرة تصل بيان وجهة نظر الصندوق نحو المشكلات الاقتصادية في البلد المعنى والخطوط الرئيسية والتي يجب أن تتبع من خلال برنامج للتثبيت "stabilization program" ورئيس بعثة الصندوق سيحضر أيضا مسودة خطاب نوايا "letter of intent" وهو في شكل خطاب من وزير المالية أو رئيس البنك المركزي فسي البلد المعنى إلى مدير إدارة الصندوق يطلب فيه رسميا الحصول على تسهيل الائتماني "Stand By Arrangements" على سبيل المثال يقوم وزير المالية أو رئيس البنك المركزي بتفصيل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتولى البلد تنفيذه ، وذلك لمعالجة مشكلة المدفوعات^(٢) وعلى ذلك فالمفاوضات بين البعثة والوزير المختص ستتركز على محتوى السياسة التي يتضمنها خطاب للنوايا ، وإذا كان في الظاهر يبدو أن هذا الخطاب من الوزير المسئول إلا أنه غالبا ما يكون بمساعدة المدير التنفيذي للبلد المعنى .

وقد يحدث أن تقوم الحكومة بإدخال بعض التغيرات في المسودة التي يحدها الصندوق لخطاب النوايا فيما يتعلق بالأهداف الحكومية والسياسة طويلة الاجل ، وفي بعض الأحيان فإن للمقام الأول في التعديلات التي يتم إدخالها تطعي للاستهلاك المحلي ، وإن كانت هناك بعض الأمور الأخرى التي قد يصر عليها الصندوق ، ولذلك فعادة ما تحتوي هذه الخطابات على بعض الأمور ذات الصلة السياسية مثل سياسات الأجور^(٣)

Tony Killick , an introduction to the international monetary Fund , op . cit , p . 138

Ibid . p . 138

Ibid . , p . 138

(١) انظر

(٢) انظر

(٣) انظر

وفي الشكل النهائي لخطاب النوليا فانه يظهر كوثيقة مفصلة تحتوى على خلفية بالنسبة لنشو المعجز فى ميزان المدفوعات وأسباب هذا المعجز وبيان مفصل للأهداف الحكومية ، والسياسات المرتبطة بميزات المدفوعات وبالإضافة إلى ذلك فانه يحتوى أيضا على سياسة سعر الصرف والموضوعات الأخرى التى تعمل على خفض الصنادرات ، وتتحدث أيضا عن تفاصيل الاقتصاد الكلى كالسياسة النقدية والمالية وقد توجد بعض السياسات الأخرى تتعلق بالزراعة وأسعار منتجات القطاع لعام والاجور والأسعار والمساكنة فى القطاع العلم وغيره من القضايا الاقتصادية الأخرى ، وهذا البيان يعتمد بصفة رئيسية على نوع التسهيل الذى يطلبه العضو من الصندوق .

وعادة ما تأتى الشرطية فى شكل برنامج للتصحيح الهيكلى ، وقد ترتبط الدولة أوالا ببرنامج للتثبيت ثم تتبعه ببرنامج للتصحيح الهيكلى على ما سيأتى توضيحه فيما بعد .

معايير الأداء : " Performance Criteriaes "

من الأمور التى يركز عليها الصندوق فى خطابات النوليا ، هو ضرورة تضمينها معايير للأداء وهى مجموعة مؤشرات اقتصادية يتطلب الصندوق ضرورة تحقيقها حتى يستطيع البلد العضو الاستمرار فى السحب من موارد الصندوق ، ومن بين هذه المعايير وضع حد أقصى للائتمان المصلى وهو ما يعرف " سقف الائتمان المصلى " (Domestic Credit Ceiling) كذلك ربما تتضمن هذه المعايير أيضا وجود حد ادنى من الاحتياطات بالصرف الاجنبى ، أو تخفيض متأخرات المدفوعات الجارية للبلدان الأخرى أو وضع حد أقصى لبعض صور الاكتراض الخارجى ^(١) وتعتبر جاميكا من البلدان القليلة التى نشرت خطابات النوليا ومعايير الأداء التى اتفقت عليها مع الصندوق للحصول على تسهيل الصندوق الممتد ، وكان ذلك فى مايو ١٩٧٩ ، ولقد تضمنت تلك المعايير الموضوعات التالية:-

- ١ - لئتمان البنوك للقطاع العام .
- ٢ - الأصول المحلية لبنك جاميكا .
- ٣ - قيمة الاحتياطات الدولية .
- ٤ - المديونية الخارجية للحكومة .
- ٥ - المتأخرات فى المدفوعات الدولية للخارجية^(٢).

ويلاحظ ان الاخفاق فى تنفيذ معايير الأداء المتفق عليها مع الصندوق ، يجعل البلد غير مؤهل للسحب من موارد الصندوق ، ما لم تكن هناك جديده يمكن الاتفاق عليها مع الصندوق .

بند المراجعة " Review Clause "

قد يحدث ان تتم مشاورات اضافية مع بعثة الصندوق لصياغة أى معيار اداء لم يتم تحديده فى خطاب النوليا الاصلى ، أو لتقييم سياسات الاقتصاد الكلى التى تقوم الحكومة بوضعها ، كل ذلك يتم من خلال بند المراجعة الذى يتم النص عليه فى خطابات النوليا .

الشروط المسبقة ' Pre Conditions '

فى بعض الأحيان قد يشترط للصندوق للسحب من بعض تسهيلات وجوب تنفيذ بعض الاجراءات الاقتصادية وذلك قبل الموافقة على هذه التسهيلات من المجلس للتنفيذ وهذا ما يعرف باسم الشروط المسبقة ، ومعنى ذلك ان المجلس للتنفيذ قد لا يوافق على الاتفاق الذى تم الوصول اليه فى خطاب النوايا ، وبالتالي لا يوافق على صرف التسهيل المتفق عليه بين البلد المعنى وبعثة الصندوق فى حالة عدم قيام البلد بالشروط المسبقة والتي يجب على هذا البلد القيام بها حتى يتمكن من السحب من الصندوق ، وهذه الشروط ليس من الضروري نكرها فى خطابات النوايا ، وتعتبر المكسيك من بين البلدان التى يتعين عليها تنفيذ بعض الشروط المسبقة وكان ذلك فى عام ١٩٧٦ حيث كانت ترغب فى السحب من تسهيل الصندوق الممتد ، وكانت الشروط المسبقة ، لهذا التسهيل فى حالة المكسيك هى ^(١) :-

- ١ - فرض بعض ضرائب التصدير لمنع المكاسب المفاجئة والمترتبة على تخفيض قيمة ' البيسو المكسيكى ' وكذلك لزيادة الايراد الحكومى .
- ٢ - تعطيل حوافز التصدير .
- ٣ - إلغاء رخص الاستيراد .

ويلاحظ على الشروط السابقة والتي يتطلبها الصندوق قبل السحب من مورده أنه لا يمكن الأخذ بها لفترة طويلة، خاصة إذا بدأ البلد العضو فى الالتزام ببرنامج للتثبيت الاقتصادى ، وذلك على أساس أن الصندوق ينادى عادة فى برامجه للتثبيت الاقتصادى بضرورة تخفيض سعر الصرف لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ، والتي من بينها زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وأن فى فرض ضرائب على التصدير و (أو) تعطيل حوافز التصدير و (أو) إلغاء رخص الاستيراد ، تعارض واضح مع أهداف سياسة سعر الصرف التى يتناهاها الصندوق.

ويلاحظ من مراجعة الصندوق - وهى غير منشورة - لبرنامج الاستعداد الانتمائى فى سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أن ١٣ برنامج من هذه البرامج احتوت على شروط مسبقة ، وأيضا ففى مراجعة برنامج تسهيل الصندوق الممتد وتسهيل الاستعداد الانتمائى فى الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ، لوحظ أن الشروط المسبقة وجدت فى حوالى ٢/٣ من جملة هذه البرامج ، وبالنسبة للاجراءات التى كانت موضوع الشروط المسبقة فى مراجعة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ فانها كانت تحتوى على العناصر التالية : -

التأثير فى سعر الصرف (٩) سياسات سعرية (٥) لجراءات ضريبية (٣) تحرير التجارة والمدفوعات (١) التخفيض من نفقات القطاع العام المحددة (١)

وكانت هذه الشروط واردة فى ١٣ برنامج وهى ٢٧ شرط ومعنى ذلك أن متوسط الشروط المسبقة لكل برنامج هى شرطان ^(٢) وفى الوقت الذى يتم فيه الوصول إلى اتفاق على صياغة خطاب النوايا والموضوعات المرتبطة به ،

^(١) انظر Tony killick , IMF stabilization programmes in the quest for Economic stabilization , the IMF and the third word , op , Cit . , p 190

Tony killick , IMF stabilization programmes , op , cit , pp. 190 -191 .

^(٢) انظر

فإن مدير الصندوق يقوم بوضع الوثائق على جدول الأعمال ، ويوصى بأن يوافق عليها المجلس التنفيذي ، واندرا^(١) ما يرفض المجلس التنفيذي الموافقة على هذه الاتفاقات ، لأنها تكون في معظم الحالات صورة طبق الأصل لمياسة الصندوق بوجوب توقيع الاتفاق من المجلس التنفيذي فإنه يكتسب قوته التنفيذية ، ويبدأ صرف لسلط التسهيل الذي تم الاتفاق عليه^(٢) وبعد الانتهاء من عرض الشكل الذي تكون عليه شرطية الصندوق فإن البحث ينتقل إلى أساس هذه الشرطية، وهذا موضوع النقطة التالية.

ثانياً: أساس الشرطية

هذا القسم من الدراسة يجب على تساؤل هام مثار ، ومفاده على أى أساس يقوم الصندوق بفرض شرطية على البلدان الأعضاء التي ترغب في السحب منه لمواجهة مشكلات موازين المدفوعات التي تواجهها أو للحصول على الائتمان من الأسواق الخلسة والتي تشترط ضرورة الاتفاق مع الصندوق قبل الاقتراض منها ؟

والإجابة على هذا التساؤل تقتضي بحث نقطتين :-

الأولى : الأساس القانوني للشرطية .

والثانية : الأساس المنطقي للشرطية .

١- الأساس القانوني للشرطية

منذ السنوات الأولى للصندوق فإن الشرطية كانت موضوع للخلاف بين البلدان الأعضاء وكان ذلك ، لأنها تعتبر مفتاح الأعضاء المحدد للوصول إلى مساعدات الصندوق المالية^(٣).

وكانت وجهة نظر بريطانيا أن الصندوق يتعين عليه أن يزود البلدان الأعضاء تلقائياً بالائتمان ، ويسمح لهم في ذات الوقت بحرية اختيار السياسات الاقتصادية التي تتناسبهم وبدون تدخل من الصندوق^(٤) . في حين كانت وجه نظمو الولايات المتحدة الأمريكية أن القراض الصندوق يجب أن يكون مرتبط بشرطية دقيقة ، وتحدث طلبات السحب المقدمة من بلدان مثل نيوزلاند ، نيكارجواي ، وجنوب أفريقيا ، وترتب على ذلك أن الصندوق لم يقدم أى مموليات للاعضاء في عام ١٩٥٠.

وبسبب إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على وجهة نظرها وبسبب قلقها الاقتصادي والسياسي ، فإن الصندوق قرر خطة " روث " للشرطية سنة ١٩٥٢ ؛ وكان " روث " مدير الصندوق في ذلك الوقت ، وهذه الخطة قررت حق الصندوق في " أن يفحص السياسات المالية والنقدية للبلدان الأعضاء ، وبالتحديد جدارة البلدان من أجل

Tony Killick , an introduction to IMF , op . cit , p . 140

إمبر^(١)

Manuel Gutian . " Economic Mangement and international monetary Fund conditionality " in

إمبر^(٢)

" Adjustment and Financing in the Developing world, the Role of IMF, Edited by. Tony Killick, IMF & overseas Development institute. London, 1982, p. 74

Zikry , Sanna A . , The capacity of the IMF to influence policy - making in LDCs , Acase study of Egypt ,op.,cit., pp.69,70.

إمبر^(٣)

مساعدة الصندوق ، والصندوق سيتضح له ما إذا كانت المشكلة الواجب موجهتها ذات طبيعة مؤقتة أم دائمة . وما إذا كانت السياسات التي سيتبناها الأعضاء كافية للتعاطي مع المشكلات التي تمر بها داخل الفترة المحددة لها وما إذا كان الأعضاء سيستخدمون موارد الصندوق طبقاً لأهداف الصندوق ، وبالإضافة إلى ذلك فيجب على البلد التي ترغب في سحب من الصندوق أن تضمن طلبها قبول أرباح المبالغ المسحوبة خلال فترة محددة يتم الاتفاق عليها حسب نوع المحب (١)

والصندوق يرى أن اتفاقية تشمله تعطيه الحق في تلك الشرطية ويستند في ذلك إلى الاتي :-

١- الفقرة الخامسة من المادة الأولى من نصوص اتفاقية الصندوق والتي تقرر أن من ضمن أهداف الصندوق "توفير الثقة للأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ، وبذلك تتوافر لهم فرصة تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى اتباع الوسائل التي تؤدي إلى تقييد الرخاء القومي والعالمي" (٢)

٢- الفقرة الأولى من القسم الثالث من المادة الخامسة من نصوص اتفاقية الصندوق وهذا القسم من هذه المادة يناقش الشروط اللازمة لاستخدام موارد الصندوق وهو يقرر في الفقرة الأولى منه "يتبنى الصندوق السياسات الخاصة باستخدام موارده العامة بما في ذلك السياسات المتعلقة بالترتيبات الائتمانية " (ترتيبات الاستعداد الائتماني) أو الترتيبات المشابهة ، وكما يجوز له أن يتبنى سياسات خاصة لمشكلات ميزان المدفوعات الخاصة ، والتي تساعد الأعضاء على حل مشكلات موازين مدفوعاتهم بطريقة تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية ، وتكفل الضمان الكافي للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق العامة" (٣).

ورى فيها يتعلق بهاتين المادتين الاتي :-

- أن المادة الأولى في فقرتها الخامسة قررت أن يكون استخدام موارد للصندوق مقبداً بأمرين :-

أ - أن يكون بصفة مؤقتة ، بمعنى أنه لا يأخذ طابع الدوام إلى ما لانهاية ، ولكن يجب أن يكون بصفة مؤقتة ، وهذا التأنيق يتحدد بسرعة لإنهاء المعجز في ميزان المدفوعات ، وما قام الصندوق بتقديم هذه الموارد الامع الأعضاء من اللجوء إلى الوسائل التقليدية التي يكون من شأنها تقييد الرخاء القومي والعالمي على حد قول الاتفاقية لعلاج المعجز في موازين مدفوعاتهم ، وكان هذا الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق ثمن للالتزام بنصوص الاتفاقية (وهو ما يريده الدول الكبرى) والابتعاد عن النظم الأخرى التي لا تقرها الاتفاقية .

ب - أن تكون هناك " ضمانات كافية " حتى يضمن العضو استخدام موارد الصندوق ، والاتفاقية بهذا النص المبهم لم تحدد طبيعة هذه الضمانات الكافية وحدودها ، ويلاحظ أن تقدير ما إذا كانت الضمانات التي يقدمها العضو للصندوق كافية أم لا ، يرجع إلى الصندوق .

Ibid , p. 70

Articles of Agreement of IMF , op . cit . , Article I no v , p 2

Ibid . Article I no. v , section (3) (A)

(١)

(٢) امر

(٣) امر

وبالتالى لا يكون أمام العضو الا طريقان :-

الأول : إما الرضوخ للضمانات التى يراها الصندوق كافية حتى ولو لم تكن فى مصلحة هذا العضو على المدى البعيد أو حتى على المدى القريب ، وطالما أن المجتمع الدولى (والذى يتجسد فى القوى الاقتصادية الكبرى داخل الصندوق) أرتمى ذلك اللبّد حتى يمكنها السحب من تلك الموارد - ولتى تساهم فيها البلدان القوية بنسبة كبيرة من الحصص - ويجب عليه السمع والطاعة لهذه القوى والا فأنها ستحرم من الحصول على التسهيلات التى يقدمها الصندوق ، أكثر من ذلك فإن طاعة الصندوق فى الشرطية التى يضعها سيفتح الأبواب أمام هذا العضو بمعنى أن مصادر الاقتراض الأخرى ستكون متاحة بسهولة نظراً لأن العضو قد طبق ما يريده الصندوق.

الثانى : وإما رفض الأذعان لتلك الضمانات التى يراها الصندوق كافية أو محاولة إدخال بعض التعديلات عليها ويرفض الصندوق هذه التعديلات فى مثل هذه الحالات ، فإنه سيكون من الصعب على هذه البلد أن تحصل على الاقتراض لا من الصندوق ولا من الجهات المقرضه الأخرى ولتى تشترط للاقتراض الاتفاق المسبق مع الصندوق ، وكل ذلك سيجعل البلد محاطة بالعديد من المشاكل على المستوى الدولى ولتى تؤثر بصورة كبيرة على الوضع الاقتصادى الداخلى عود يكون من شأن ذلك تزايد تدهور الاقتصاد لهذه البلد سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى .

وعلى ذلك فهذه الدولة لا يمكنها ان تعيش بمعزل عن العالم الخارجى أخذاً وعطاءاً ، ولذلك ففى النهاية قد لا تجد امامها سوى طريق واحد فقط هو اللجوء للصندوق والرضوخ للشرطية التى يضعها وهكذا تسيطر معظم بلدان العالم وان لم يكن كل بلدان العالم وفقاً لنظام اقتصادى واحد ، وهو ذلك النظم الذى يضمه الصندوق أو بمعنى أدق ذلك النظام الذى تؤيده البلدان القوية اقتصادياً داخل الصندوق .

وبالنسبة للفقرة الثانية من القسم الثالث من المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق .

[فإن هذه الفقرة تعطى الصندوق حق تبني بعض السياسات بالنسبة للبلدان التى تلجأ إلى استخدام موارد الصندوق ، لأن هذه السياسات - من وجه نظر الاتفاقية ستساعد البلدان على حل مشاكل موازين مدفوعاتهم وتكفل الضمان الكافى للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق .]

فلتبنا نلاحظ على هذه الفقرة الاتى :-

اولاً: أن الاتفاقية تقر صراحة أن هذه السياسات ستساعد البلدان ذات العجز على حل الاختلالات فى موازين مدفوعاتهم ، وكأن الاتفاقية تتبنا بشيء قد لا يحدث وهو أن السياسات التى يتبناها الصندوق ستساهم فى حل مشكلات هذه البلدان لأن السياسات قد لا تناسب بلد يتبع مذهباً اقتصادياً مختلفاً عن المذهب الذى يسيير عليه الصندوق ، وبالتالي فإن هذه السياسات ان تساعد على حل مشاكلها وبالتالي فإن هذه الفقرة ترغم هذه البلدان على ترك مذهبها الاقتصادى واتباع المذهب الذى ينادى به الصندوق .

ثانياً: أن هذه الفقرة تقرر أن اتباع العضو لهذه السياسات التى يتبناها الصندوق سيكون بمثابة الضمان الكافى للحصول على موارد الصندوق .

ولكن قد يحدث أن لا تحقق هذه السياسات الضمان الكافي لموارد الصندوق وقد يتمنى على البلد الذى يطبق هذه السياسات أن يقوم برد القرض الذى حصل عليه من الصندوق ، وعلى ذلك فإن هذه الفترة نجرم أيضا أن اتباع هذه السياسات سيجعل البلد قادر على رد ما حصل عليه من الصندوق وهذا أمر قد يتقلى مع الواقع فى حالات كثيرة وهو غير مؤكد فى كل الحالات .

ونرى أن اتفاقية صندوق النقد الدولى (والتي كان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر فى صياغتها بهذا الشكل) أرادت إنشاء نظم نقدي دولي جديد (العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية) يكون أكثر مرونة ويتجه إلى نظام السوق ، وفى ذلك يقول الرئيس السابق للجنة الاحتياطى الفيدرالى للولايات المتحدة الأمريكية (ارثر بورنسى) أمام الكونجرس الأمريكى ' نحن فى حاجة إلى تطوير قاعدة القانون فى هذا المجال - للقضايا النقدية الدولية - والوسيلة الوحيدة لذلك هى صندوق النقد الدولى '(١) .

وعلى ذلك فإننا نرى أن الولايات المتحدة أرادت أن يكون صندوق النقد الدولى القوة الدولية الوحيدة التى يجب أن تجبر كل البلدان التى تلجأ اليه على التوجه لنظام السوق بقوانينه المختلفة ، وفى ذلك أكبر الفائدة للولايات المتحدة ولغيرها من البلدان الرأسمالية الكبرى التى تسيطر على الصندوق من خلال الحصص ، والبلدان الرأسمالية الكبرى استخدمت لتحقيق هذا الهدف العديد من الوسائل من هذه الوسائل أن الجهات المقرضة الأخرى بخلاف الصندوق سواء كانت خاصة أو رسمية تطلبت ضرورة الاتفاق المسبق مع صندوق النقد الدولى قبل الحصول على التمويل منها وكان ذلك منذ أن قامت ببرو بالانقراض من البنوك الأمريكية كبديل عن الائتمان المشروط من للصندوق ولذى سيؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى ، وكانت هذه البنوك وعلى رأسها ' السيتى بنك ' تقوم بوضع بعض الاجراءات الرقابية على الاقتصاد البروفى ، ولكن هذه الرقابة اثبتت فشلها ، وكذلك الاجراءات التى طالبت هذه البنوك بها اثبتت عدم فاعليتها، ولذلك طالبت هذه البنوك بضرورة الاتفاق المسبق مع الصندوق ، ومنذ ذلك الوقت فإن المقرضين رفضوا التحول عن هذا الاتجاه ؛ وأيضا' لداثنين سواء من القطاع الخاص لواء رسمى - رفضوا اعادة جدولة الديون بدون تدخل الصندوق.

وهكذا فإننا نرى أن كل العوامل الخارجية تعمل فى اتجاه واحد ، وهو اتجاه الصندوق ، وأن الحصول على الاقتراض الدولى الخاص أو الرسمى - حيث أن الاقتراض من البنك الدولى مشروط أيضا بالاتفاق مع الصندوق - ، اصبح مرتبط بضرورة الاتفاق مع الصندوق أو بتعبير آخر اصبح مرتبط بضرورة اتباع السياسات التى يتبناها الصندوق وهى سياسات رأسمالية ولائمة للبلدان النامية فى العالم لجمع الا هذا الطريق والا فاتها يجب أن تعتمد على نفسها بدون الاستعانة بالتمويل الخارجى وتكافح من أجل اثبات وجودها ومن أجل تطبيق النظام الاقتصادى الذى تؤمن به وقد توجد دول اخرى تؤمن بهذه الفكرة فيتم التعاون بينهما وهذه البلدان التى ترفض السير فى طريق الصندوق قد تتجح وقد تفشل حسب مقدرتها .

وأيا كان الأمر فإن الأساس الذى وضعته الاتفاقية لشرطية للصندوق كان مقبولا من بعض البلدان ، وقامت بتطبيق متطلباته وكان مرغوبا من بلدان أخرى بدرجات متفاوتة .

(١) Zikry , Sanna A . , The capacity of the IMF to influence policy - making in LDLS , Acase study of Egypt , op .cit . , p - 139

ونرى أن جملة القول في الأساس القانوني لشرطية الصندوق أنه ولئن كنا نتفق معه في ضرورة وجود ضمانات كافية لرد القروض فإن تلك الضمانات لا يجوز أن تصل في حالة من الحالات إلى التدخل في وضع السياسات الداخلية للبلدان الأعضاء سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لأن ذلك يتناقض مع سيادة كل دولة ، وهذا ما طالبت به بريطانيا من قبل ، ولكنه قوبل بالرفض من الولايات المتحدة الأمريكية .

ونرى أن وجهة نظرنا هذه تجد تبريرها في أن صندوق النقد الدولي يعتبر منظمة تعاونية دولية فسي المجال النقدي ، ولذلك يجب عليها مساعدة البلدان الأعضاء للحفاظ على الاستقرار النقدي لكل عضو ، وهذه الوظيفة التعاونية لهذه المؤسسة الدولية تخرجها عن نطاق الجهة المتسلطة التي تفرض شروط محددة ، ولا تشمل إلا في حالة تحقق تلك الشروط التي تتطلبها ، وهذا ما يجب أن نتأى عنه هذه المنظمة الدولية ، وذلك حتى يتحقق التعاون الدولي على أسس العدل ، وليس على أساس الاستغلال والجبر .

ب- الأساس المنطقي للشرطية .

بالإضافة إلى محاولة تبرير الشرطية من خلال نصوص اتفاقية الصندوق ، وجدت عدة تبريرات أخرى ^(١) تقوم على أساس المنطق ومنها :-

١- أن الصندوق يجب أن يحمي سيولته الخاصة بالافتتاح بأن أعضائه سيقومون برد تلك القروض التي حصلوا عليها ، ووسيلة في ذلك فرض الشروط التي يراها كفيلة لضمان استرجاع هذه القروض ، وذلك حتى يتم توفير هذه القروض بين البلدان الأعضاء الأخرى وعى ذلك فإن الشرطية تكون مبررة لهذا السبب .

٢- أن الصندوق يملك العديد من المعلومات والخبرات أكثر من أي حكومة منفردة ، ولذلك فإنه سيكون أكثر من أي حكومة على تقديم النصيحة اللازمة لإصلاح الخلل في موازين المدفوعات ، وهذا يعد كذلك مبرر لشرطية الصندوق .

٣ - ١ - أن الصندوق يستطيع أن يقرر الآثار الخارجية التي قد يتجاهلها الأعضاء عند صياغة سياساتهم للدخالية ، ولذلك فإن الصندوق لابد وأن يتدخل قبل ذلك بأن يوصي بسياسات التي تحقق مصلحة البلدان الأعضاء مجتمعة ، ولذلك فإن تدخله بالشرطية يكون مبرراً على هذا الأسس .

ونرى الآن فيما يتعلق بالتبريرات السابقة :-

بالنسبة لتبرير الأول :-

القول بأن الصندوق يجب أن يحمي سيولته عن طريق الشرطية ليس صحيحاً على الإطلاق ، وذلك لأن الشرطية لا تعد وسيلة فعالة لتأكيد إعادة الدفع ، ذلك لأن فعاليتها تستمر في وقت محدد فقط وهو ذلك الوقت الذي يقوم فيه العضو بالسحب من الصندوق ، وبعد انتهاء السحب فقد لا يقوم العضو برد المسحوبات التي حصل عليها ،

^(١) Peter B. Kenen , Financing , Adjustment and the international Monetary Fund , the Brookings institution , Washinton , D.C., 1986 , p 48.

ولا يستطيع الصندوق في هذه الحالة إجباره على رد القرض ، بالإضافة إلى أن هذا العضو قد لا يقوم بتنفيذ تعهداته مع الصندوق بعد انتهاء السحب ، وعلى ذلك فإن تعهدات الأعضاء تكون قديمة القيمة إذا لم تقم الأعضاء باحتراسها والوفاء بها وحتى ولو كان هناك شرطية ، وقد تقوم الأعضاء باحترام تعهداتها مع الصندوق حتى ولـم تكن هناك شرطية ، وعلاوة على ذلك فإن موارد الصندوق لا يمكن أن تدور بين البلدان الأعضاء ما لم يتم توفير القروض الذى تحققه البلدان الأعضاء في ميزان المدفوعات ، فطالما أن القروض ثبتت في بعض البلدان ، فعلى ذلك أن بلدان العجز سنظل تعاني من عجز وبالتالي فإن موارد الصندوق أن تجدى ويصعب ردها في مثل هذه الحالة ^(١) وعلى ذلك فمحاوله تبرير شرطية للصندوق على هذا الأساس لا يستند إلى الواقع .

وبالنسبة للتبرير الثاني :-

فإن القول بأن الصندوق يملك معلومات وخبرات أكثر من أى حكومة منفردة وبالتالي يكون الأثر على صياغة سياسات أفضل ، قول قد يمنح الصندوق من وجهة نظر بعض الاقتصاديين ^(٢) سلطة أبوية على الحكومات المختلفة ومن جهة النظر هذه فإن هذه السلطة الأبوية أسست على افتراضين :-

الأول : أن الحكومات لا تملك خبرة كافية ولا معرفة ليتبنوا باتار تصرفاتهم ولذلك يتدخل الصندوق الذى يملك المعرفة والخبرة الكبيرة ويفرض السياسات التي يراها مناسبة لهم .

الثاني : الحكومات لاتعرف دائما ما هو الأفضل لها ، ولا أحد يتقن فيهم ولا في تصرفاتهم تماما" كالأب الذى لا يتقن في تصرفات أطفاله ، حتى ولو كبروا فإنهم سيظلوا أطفال في أعين أبائهم .

ونرى أن هذا التبرير غير واقعي لأن الصندوق ليس له الحق في أن يقوم بدور الأب في المجتمع الاقتصادى الدولى والحكومات يجب ان تقوم بوضع سياساتها الاقتصادية التي تراها صحيحة لأنها هي بمفردها التي تتحمل نتيجة تصرفاتها ، وبالتالي فالقول بأن الصندوق يطم أكثر من الحكومات كأساس لفرض مشروطيته ليس صحيحا" لان المنطق والواقع يرفضان ذلك .

أما بالنسبة للتبرير الثالث :-

فإن القول بأن الصندوق يجب أن يتدخل بالشرطية لكي يمنع أى آثار ضارة قد تترتب على ترك الحرية لكل حكومة بعمل سياسات ملائمة لاقتصادها ، قول لا يعطى للصندوق الحق في للتدخل في السياسات الداخلية للبلدان التي ترغب في السحب من موارده ، وتوضيح ذلك أن الصندوق لا يستطيع أن يفرض تلك الشروط على البلدان الأعضاء التي لا تلجأ للتمويل منه ، فهل يعنى ذلك أن الصندوق فقد دوره في منع الآثار الضارة للسياسات الداخلية للبلدان الأعضاء ؟ والواقع يقول غير ذلك بل أن اتفاقية الصندوق تعطي كل بلد عضو الحق في وضع السياسات الاقتصادية والمالية التي تراعى ظروفه الخاصة ^(٣).

Ibid. , p. , 48 .

انظر (١)

Ibid. , pp., 49 - 50

(٢)

Articles of A greement of I M F , Article. iv ,No.1

انظر (٣)

والواقع أن الصندوق عن طريق مشاوراته السنوية التي يجريها مع الأعضاء له أن يطلب من أى عضو يقوم بوضع سياسات داخلية تؤدي إلى الأضرار بالبلدان الأخرى أن يعدل من هذه السياسات وقد تستجيب البلد وقد لا تستجيب (وكأبر مثال على ذلك بعض البلدان المتقدمة التي تفرض الحماية ضد بعض صادرات البلدان النامية ، فهذه السياسات وغيرها كرفع أسعار الفائدة في البنوك الدولية قد يؤدي إلى الإضرار بالبلدان الأخرى التي تحتاج إلى التمويل لا يملك الصندوق تجاهها إلا النصح ولايستطيع أن يفرض عليها وجهة نظرة رغم أنها تضرر بالأعضاء الآخرين)

ونرى أنه ليس للصندوق الحق في أن يتدخل في وضع السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء التي تحتاج إلى تمويله قولاً " منه بان ذلك يمنع إحداث آثار ضارة بالنسبة للبلدان الأخرى لأنه قد لا تحدث هذه الآثار الضارة ، وإذا حدثت فقد يستطيع بطرق أخرى غير الشرطة أن يطلب التعديل ، وبالتالي فلا تصلح هذه الحجة كأساس لفرض الشرطة .

وبعد الانتهاء من بحث شكل الشرطة وأساسها فإن النقطة التالية ستناقش درجة الشرطة وتطورها .

الفرع الثاني

درجة الشرطة وتطورها

يهتم هذا الفرع ببحث درجة الشرطة وتطورها، ذلك لأن هذه الشرطة التي يفرضها الصندوق تقاوت ، وستناقش درجات هذا التقاوت وأسبابه المختلفة والتطورات التي حدثت في الشرطة منذ إنشاء الصندوق ، ولذلك ستقسم الدراسة في هذا الفرع إلى الآتي:-

أولاً: درجة الشرطة

ثانياً: تطور الشرطة

أولاً: درجة الشرطة.

١- أنواع العجز في ميزان المدفوعات والشرطة.

يقوم الصندوق بتحديد درجة الشرطة على أساس نوع العجز في ميزان المدفوعات فكلما كان يرجع إلى أسباب هيكلية كلما كانت الشرطة أشد وكلما كان العجز مؤقت كلما كانت الشرطة أقل ، وبناءً على ذلك فإن الصندوق ينقسم العجز في موازين المدفوعات إلى ثلاث أقسام :-

القسم الأول:- العجز الذي يرجع إلى أسباب مؤقتة ' Temporary Deficit '

وقد يرجع هذا العجز المؤقت إلى أسباب داخلية أو خارجية ، ومن أمثلة العجز المؤقت ما قد يحدث من عجز في بعض البلدان التي تعتمد على محصول واحد في التصدير ، وبسبب الأحوال الجوية أو القيضانات إن الكوارث أو

الأمر ليس الذى تصيب هذا المحصول ، ويترتب على ذلك الانخفاض المفاجيء للصادرات ^(١) . وفى مثل هذه الحالات فإن الأمر لا يتطلب التغيير فى السياسات ، وقد تقوم البلاد التى تعاني من عجز مؤقت فسى السحب من شريحتها الاحتياطية فى الصندوق ، وتقوم بأعادة اللغع عندما تتحسن الأوضاع التى سببت هذا العجز المؤقت ^(٢) وقد يقوم العضو أيضا بالسحب من بعض التسهيلات الأخرى التى يقدمها الصندوق مثل تسهيل المعززون الاحتياطى السلى أو التمويل التعويضى ^(٣)

القسم الثانى : العجز الذى ينتج عن التوسع فى السياسات المالية والنقدية .

ووفقا للصندوق فإن هذا النوع من العجز يؤدى إلى زيادة الطلب المحلى عن العرض ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، وبالتالي فيجب على البلاد الذى يعاني من هذه الحالة أن يقوم بالاتفاق مع الصندوق للسحب من شرائح الائتمان العليا ويلتزم ببرنامج للتصحيح مع الصندوق وعادة ما يقوم الصندوق بوضع برنامج لتثبيت بهدف خفض الطلب المحلى الكلى ليناسب العرض الكلى .

القسم الثالث : العجز الذى يرجع إلى أسباب هيكلية " Structural Deficit " .

وهذا العجز يسر عن الخلل القائم بين حجم وبنين الطلب الكلى من ناحية ، وحجم ونوعية الإنتاج القومى من ناحية أخرى ، وهذا العجز يظهر فى معظم البلدان النامية لأنها تعاني بصفة مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية ، وتدهور شروط التبادل الدولى ، وذلك بسبب منافسة البلدان المتقدمة والتى تقوم بأتاج بدائل صناعية للسلع الأولية ، وكذلك تزيد إنتاجها الزراعى بسبب الثورة التكنولوجية الأمر الذى يحوق الصادرات الزراعية للبلدان النامية .

أكثر من ذلك فإن هذه البلدان المتقدمة تقوم بفرض حماية على إنتاجها الزراعى وكل ذلك لم يكن فسى مصالح موازين مدفوعات البلدان النامية ^(٤) بالإضافة إلى أن هذه البلدان النامية قد تعاني من تشوهات فى الأسعار والتكاليف ^(٥) وما يساهم أيضا فى ظهور العجز الهيكلى فى موازين البلدان النامية ، أن بعض هذه البلدان تسعى جاهدة فى سبيل التصنيع الأمر الذى يفرض عليها ضرورة استيراد مستلزمات التصنيع من البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك فسى الآت ومعدات وسلع بسيطة ، وكل ذلك يجب أن يدفع بالقد الاجنبى الذى تعاني هذه البلدان من ندرته بسبب تباطؤ صادراتها وانخفاض مكاسب التصدير ، الأمر الذى يلجئها إلى الاقتراض طويل أو قصير الأجل وكل ذلك من شأنه تسويق العجز فى ميزان المدفوعات ^(٦) وفى مثل هذه الحالات فإن الصندوق يقوم بتزويد البلاد ببعض التسهيلات التى يكون من شأنها وفقا لوجهة نظر الصندوق - القضاء على هذه الاختلالات الهيكلية ، فقد يقوم البلد بالاتفاق مع الصندوق على برنامج

^(١) انظر د/ صفوت عبد السلام عرض الله ، السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، و أثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ١٤

^(٢) انظر : Raymond F.Mikesell , " Appraising IMF conditionality , too loose ,too tight , or justic right , " In " IMF conditionality " Edited by john williamson , instatute for international Economic , Washington ,d.c, 1983,pp.48 49 .

^(٣) Manuel Guitian , Fund Conditionality ,Evaluation of principles and practices , IMF , Washington,DC., 1981,p.3

^(٤) انظر د / صفوت عبد السلام عرض الله ، المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧

^(٥) انظر Raymond F.Mikesell , " Appraising IMF conditionality , too loose ,too tight , or justic right ,op cit,pp 49-50.

^(٦) د /صفوت عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

للتصحيح الهيكلي ويستفيد من تسهيلات التصحيح الهيكلي التي يقدمها الصندوق ، وقد يقوم قبل ذلك بالمسحب من تسهيل الصندوق الممدد ، أو تسهيل الاستعداد الائتماني.

٢ - درجة الشرطية من وجهة نظر أخرى .

يرى البعض ^(١) أن درجة الشرطية يجب ألا تعتمد على نوع العجز في ميزان المدفوعات فقط وإنما يجب أن يدخل في الحسبان أيضا سبب العجز ، وبصفة خاصة في حالة العجز الهيكلي ، فكلما كان سبب العجز خارجيا ففسى هذه الحالة يجب أن تكون الشرطية منخفضة ، ولا يجوز أن تكون شديدة ، لأنها لو كانت كذلك ففسى ذلك أن الصندوق يعاقب البلد على شيء ليس من صنعه وإنما تسببت فيه مؤثرات خارجية ويجب أن تتحدد درجة الشرطية من خلال تحديد درجة مسؤولية الحكومة المعنية عن العجز في ميزان المدفوعات.

ويرى البعض أنه كلما كانت الشرطية منخفضة على موارد الصندوق ، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على موارد الصندوق ، واتباع السياسات التي يتبنّاها الصندوق ، بعكس الوضع في حالة ارتفاع الشرطية فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض الطلب على موارد الصندوق ، وبالتالي أن يساهم الصندوق في علاج مشكلات موازين المدفوعات بسبب المعالاة في الشرطية ^(٢) .

ويرى أنه كلما كانت شرطية الصندوق عديمة الفعالية ، أو ذات فعالية محدودة ، فإن ذلك سترتب عليه استمرار العجز في موازين مدفوعات البلدان التي ترتبط ببرامج مع الصندوق ، وسيصبح اللجوء للتمويل الخاص بالغ الصعوبة ، وبالتالي لن يكون أمام هذه البلدان سوى اللجوء مرة أخرى للصندوق ، وعلى ذلك تبدو أهمية خاصة لدرجة الشرطية التي يضعها الصندوق إذا كان يريد حقا علاج العجز في موازين المدفوعات ، فيجب أن تكون غير صارمة بصورة أكثر مما تتطلبه ظروف كل بلد ^(٣) وذلك حتى تسهم في علاج الخلل في ميزان مدفوعات البلدان الأعضاء

ويرى أيضا أنه لا يجوز أن تمتد الشرطية إلى العجز طويل الأجل في ميزان المدفوعات ، ذلك لأن السهدف الأساسي من النور التمويلى للصندوق هو تصحيح المشكلات قصيرة الأجل في موازين المدفوعات ، وذلك وفقا لاتفاقية الصندوق ^(٤) أما المشكلات طويلة الأجل فهي تخرج عن دائرة للصندوق لأنها تدخل في دائرة التنمية وبالتالي تدخل في اختصاص البنك الدولي .

Graham Bird , IMF lending to developing countries , Issues and Evidence , overseas Development institute , London 1995 pp. 76 - 77

Ibid. 76 - 77

Ibid. , . pp . , 79 - 81 .

Ibid. , . p . , 80 .

انظر ^(١)

انظر ^(٢)

انظر ^(٣)

انظر ^(٤)

ونرى الآن على درجة الشرطية :-

• أن درجة الشرطية لا يجوز أن تصل بحال من الأحوال إلى التدخل في السياسات الداخلية للبلدان الأعضاء ، لأن ذلك يعد من الوظائف الأساسية للحكومات ، وليس لمنظمة دولية أن تتدخل في الوظائف الأساسية للحكومات .

• يجوز أن تتدرج الشرطية بالنسبة للمعز للدائم في موازين المدفوعات على أن تكون الشرطية قاصرة على أجل استحقاق الدين حسب أسباب المعز على النحو التالي :-

- إذا كان المعز للدائم لأسباب خارجية ففي هذه الحالات يجب أن تطول أجل الاستحقاق لتتناسب مع زوال الأسباب الخارجية .

- إذا كان المعز للدائم لأسباب داخلية فيجب أن تتناسب أجل الاستحقاق مع المدد المعقولة لعلاج هذه الاختلالات .

- وسواء كان المعز راجعاً لأسباب خارجية ، أم داخلية ، فيجب ألا تفرض أسعار فائدة على المسحوبات التي يقوم بها الأعضاء لعلاج هذه المعوزات ، وتبرير ذلك من وجهة نظرنا أن الصندوق منظمة دولية تعاونية ليس هدفها الربح كالبنوك الخاصة ، وموارده التي يستخدمها ما هي الا حصص الأعضاء المستخدمين .

- وإذا قيل أن الصندوق يقرض جزءاً من موارده ، فيمكن الرد على ذلك بأن الصندوق يجب عليه أن يقتصر من البلدان ذات الفائض في موازين مدفوعاتها وبدون فائدة ، وذلك لمساعدة البلدان ذات المعز ولكي تحصل البلدان ذات الفائض جزءاً من ثمرة علاج المعز في موازين المدفوعات الدولية ، ومن شأن كل ذلك تحقيق العدالة على المستوى الدولي.

وبعد الانتهاء من بحث درجة الشرطية فإن البحث ينتقل إلى موضوع آخر وهو تطور الشرطية .

ثانياً : تطور الشرطية

١- الشرطية في الخمسينيات والستينيات .

لقد تميزت فترة الخمسينيات والستينيات بالاستقرار الاقتصادي النسبي على المستوى العالمي ، وكان التضخم منخفضاً في معظم البلدان الصناعية ، وتميزت هذه الفترة أيضاً بإحراز تقدماً كبيراً في عملية تحرير التجارة الدولية وقابلية العملات للتحويل^(١).

ومنذ إنشاء الصندوق فإنه يسعى جاهداً لوضع مجموعة من التدابير لتوجيه استخدام موارده ، ولكن مبدأ الشرطية ذاته لم يدخل في سياسات الصندوق الا في عام ١٩٥٢ ، وكانت أولى الترتيبات المشروطة من الصندوق ، ترتيب الاستعداد الائتماني " Stand by Arrangement " وفي بادئ الأمر كان ينظر لهذا التسهيل على أنه إجراء احتياطي لتأكيد إتاحة الائتمان للبلدان الأعضاء الذين لم تكن لهم حاجة عاجلة لموارد الصندوق ، ويشعروا

بأنهم قد يحتاجون لمثل هذا التمويل في المستقبل القريب ، وبعد ذلك تضع أن هذا التسهيل ملائم بصفة خاصة لربط
موارد الصندوق المشروطة للبلدان ذات الاحتياجات المأجلة لتمويل ميزان المدفوعات^(١).

ولقد تطورت للشرطية المرتبطة بتسهيل الاستعداد الائتماني على مرحلتين :-

المرحلة الأولى : تطلعت بالطريقة التي تتاح بها موارد الصندوق ، فنفذنا لتأليف البرنامج الذي يتطلبه
الصندوق ، فإن الموارد المتاحة لهذا البرنامج كانت تصرف على مراحل خلال الفترة المحددة للبرنامج ، وذلك لتسهيل
تنفيذ السياسات التي يتضمنها البرنامج وكذلك لمنع الاستخدام المتعجل للمبالغ المسحوبة ، وكل ذلك يعكس سرعة
التصحيح في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء^(٢) .

المرحلة الثانية : وتطلعت هذه المرحلة بمعايير الأداء التي كان يتطلبها الصندوق لضمان الاستمرار في
الحصول على موارده ، ومن الناحية العملية فإن استنزاف البلد العضو لحقه في السحب من أي تسهيل يقدمه الصندوق
يتوقف على الأسس التالية :-

- ١- منح استثناء يسمح بعدم التقيد بمعايير الأداء . (خاصة عندما يكون الانحراف ضئيلا)
- ٢- تعديل المعايير . (عندما تؤدي أحداث ليس بوسع العضو التحكم فيها إلى عدم إمكانية تحقيق هذه
المعايير)
- ٣- استبدال التسهيل القديم بأخر جديد^(٣) . (عندما تبدو التعديلات غير ملائمة)

المراجعة الأولى للشرطية :-

في عام ١٩٨٦ قام مجلس المديرين للتنفيذ للصندوق بمراجعة الشرطية التي سادت خلال الستينيات ، وانتهى
المجلس إلى أهمية توفير ضمانات كافية للحفاظ على الطبيعة المتجددة لموارد الصندوق والحاجة إلى الأخذ في الاعتبار
بمعاملة كل البلدان معاملة متساوية وبصورة مرنة ، وكان المجلس يفضل التدرج المرحلي في تنفيذ البرامج التي يدعمها
الصندوق ، وكذلك أهمية معايير الأداء كشرط للاستمرار التمويلي^(٤)

٢ - الشرطية في المبيعات .

شهدت حقبة السبعينيات العديد من التطورات في الاقتصاد العالمي ، كان من أهمها انتهاء العمل بأسعار
الصرف الثابتة ، وكان ذلك بسبب انتهاء الولايات المتحدة الأمريكية قابلية الدولار للتحويل إلى ذلك في ١٥ أغسطس
١٩٧١^(٥)

Ibid,p.16

Ibid., p.18

Ibid., p.19

Ibid., p.19

Ibid ., p. 19

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

ومادت في هذه الحقبة أسعار الصرف المرنّة ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت أسعار الطاقة في هذه الفترة بصورة لم يسبق لها مثيل الأمر الذي أدى إلى تصاعف الجهود الضخمية ، وأدت في نهاية المطاف إلى كساد حاد في العالم الصناعي والذي أنتقلت تبعاته الضارة إلى البلدان النامية .

وقد بدى للصندوق أن يجرى بعض التعديلات في الشرطية، ذلك لأن ترتيبات الاستعداد الائتماني لا تكفي لمواجهة تلك الزيادة الكبيرة في اختلال المدفوعات الدولية ، وكذلك تطلب الأمر إعادة النظر في حجم وطول فترة الترتيبات ، وكان من الضروري إعطاء الأولوية للتمويل المبالغ بالنسبة للعجوزات الفجائية أو التي يصعب التحكم فيها، ولذلك أنشأ الصندوق بعض الترتيبات المؤقتة ، لتقديم موارد ذات شرطية منخفضة للبلدان الأعضاء ^(١) ومن هذه الترتيبات الآتي :-

١- تسهيل النفط .

ولقد أنشأ الصندوق هذا التسهيل في عام ١٩٧٤ ، وذلك لتمويل العجز في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء والناتج عن زيادة أسعار استيراد النفط ، وكانت الشرطية في هذا التسهيل تتكون من مطلبين :-

الأول : يجب على الأعضاء استشارة الصندوق بشأن سياسات ميزان المدفوعات، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتغلب على مشكلة الطاقة .

الثاني : يجب على الأعضاء أثناء تصديهم لمشكلاتهم أن يتجنبوا فرض قيود على المعاملات الدولية^(٢).

وبعد عام من تقديم تسهيل النفط فاضح للصندوق أن المشكلة الناتجة عن زيادة أسعار النفط لن تكون قابلة للتصحيح تماما^٣، لذلك رأى الصندوق ضرورة أن يصبح تسهيل النفط بعض التدابير وهي :-

- تقديم وصف تفصيلي للسياسات التي بنى البلاد اتباعها لمعالجة مشكلات ميزان مدفوعاته في أجل المتوسط ، ويتولى الصندوق تقدير ملائمة تلك السياسات من عدمه .

- تقديم وصف للتدابير التي قام بها العضو أو التي ينوي القيام بها للحفاظ على البترول أو تطوير مصادر بديلة للطاقة^(٤).

^(١) انظر د / احمد جامع ، الملائك الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٤٢

Manuel Guitian : Fund Conditionality , , op Cit., pp. 20 - 21 .

^(٢) انظر

Ibid ., pp. 21 - 22

^(٣)

ب - تسهيل صندوق الائتمان .

ولمواجهة القلائل التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في السبعينيات قام الصندوق بإنشاء تسهيل صندوق الائتمان ، وكان ذلك بصفة مؤقتة ، لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض ، وكانت مولد هذا الصندوق من أرباح بيع الذهب المملوك للصندوق ، وكانت الشرطية المرتبطة بهذا التسهيل معادلة لتلك المرتبطة بتسهيل الائتمان الشويحة الأولى^(١)

ج - تسهيل الصندوق الممتد .

وهذا التسهيل سبقت الإشارة إليه ، وتم إنشاء هذا التسهيل ، ليعمل على فترات أطول من تلك التي يعمل فيها تسهيل الاستعداد الائتماني .

د - تسهيل التمويل التكميلي .

تم إنشاء هذا التسهيل أيضا في السبعينيات - ١٩٧٧ - بهدف تقديم مولد اضافية بالنسبة لتسهيل الاستعداد الائتماني والصندوق الممتد ، ولقد سبق عرض هذا التسهيل في سطور سابقة .

المراجعة الثانية للشرطية .

قام الصندوق بالمراجعة الثانية للشرطية في عام ١٩٧٨ ، وتضمنت هذه المراجعة ، الموافقة على قرار يتضمن مبادئ توجيهية جديدة بشأن استخدام مولد الصندوق ، فبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها في المراجعة الأولى للشرطية ، فإن المراجعة الثانية أظهرت عدة اعتبارات أخرى وهي^(٢) :-

- كثيرا ما تتردد البلدان في القيام بتصحيح مبكر لموازن مدفوعاتها ، وتوجل تبني إجراءات تصحيحية ، الأمر الذي يجعل مشاكل موازين المدفوعات أكثر حدة من ذي قبل ، وبالتالي يتطلب الموقف إجراءات أكثر حدة من ذي قبل ، وقد لا تستطيع البلد تنفيذها بسهولة ، بالطريقة التي كان من الممكن حدوثها لو أنها قامت بتجديد التصحيح .
- أن برامج التصحيح لا يمكن إكمالها في فترة وجيزة ، ولذلك جاء تسهيل الصندوق الممتد ليمد أجل التسهيلات إلى ثلاث سنوات .

- أن الصندوق عند تصميمه لبرامج التصحيح فإنه يولي اعتبارا^٣ لأولوياتها وأهدافها الاجتماعية والسياسية ، وكذلك ظروفها الخاصة ، لذلك فإن معايير الأداء التي يطليها الصندوق تكون قاصرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ولا ترتبط بمتغيرات أخرى إلا إذا كانت ضرورية لفاعلية برنامج البلد بسبب ولعها على الاقتصاد الكلي

Ibid., P.22-23

Ibid. ., pp. 27

(١)

(٢)

- يرفع طلب العضو إلى مجلس المديرين لتنفيذ الموافقة عليها إذا كان هذا الطلب منسجماً مع سياسات الصندوق ، وأن البلد ستقوم بتنفيذ البرنامج المتفق عليه مع الصندوق في مقابل حصولها على التسهيلات المتفق عليها ومن النقاط الهامة التي أشارت إليها المرحلة الثانية للشرطية أن الصندوق قد يشترط على العضو اتباع سياسات معينة قبل الاتفاق مع الصندوق ، ولكن إذا كان الموقف الاقتصادي للبلد العضو قد وصل إلى حد لا يمكن معه فرض هذه السياسات فهذا يعنى هذا البلد من ذلك ويكتفى الصندوق بالمراجعة لسياسات هذا البلد ليتمكن الصندوق من تقييم سياسات الاقتصاد الكلى ثم ينتهى لما إلى عقد الاتفاق مع هذا البلد وأما إلى رفض عقد الاتفاق صعباً تنتهى إليه المحادثات بين الطرفين .

- أنهى العمل بتسهيل النفط في مارس ١٩٧٦ ، وكانت جملة المسحوبات من هذا التمويل تقدر بحوالى ٧ مليار وحدة حق سحب خاص (Special Drawing Rights) (SDR) وقامت لحوالى ٥٥ بلد عضو .

- ومن النقاط الأخرى التي أشارت إليها هذه المرحلة المعاملة غير التمييزية بين البلدان الأعضاء ، وتعميل الشرطية إذا اقتضت الظروف ذلك ، وإجراء تقييم لبرامج البلدان كل فترة للتأكد من فعاليتها ، وكذلك القيام بدراسات عالمية للبرامج لمعرفة مدى فعالية هذه البرامج ، ومدى ملائمة السياسات المتبناة ، والنتائج المتوقعة ، وتعد هذه الدراسات بمثابة الأساس لمرجمات أخرى للشرطية .

٣ - الشرطية في التماثيلات .

لم تكن فترة الثمانينات أكثر حظاً من حقبة السبعينات بالنسبة للبلدان النامية ، حيث عانت من العديد من المشاكل والتي ظهرت في السبعينات وأكملت أثارها للثمانينات ، وكان وقع هذه المشكلات على البلدان منخفض الدخل أكبر بكثير ، حيث تعجزت أزمة المديونية العالمية ، وزادت أعباء خدمة الدين بالنسبة لهذه البلدان ، وكان لذلك وغيره من المشكلات الأخرى دور كبير في تعميق درجة العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان الأمر الذى جعل الصندوق يقوم بإنشاء تسهيلات جديدة ، لولاكب التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمى ، ولذلك أنشأ الصندوق تسهيلات التصحيح الهيكلى ، وتسهيل التصحيح الهيكلى المعزز ، وقد سبق توضيحهما قبل ذلك ، وكان لهذه التسهيلات دور فى تخفيف وقع المشكلات التي تمر بها هذه البلدان .

المراجعة الثالثة للشرطية .

قام المجلس التنفيذي للصندوق بعمل مراجعة ثالثة للشرطية في عام ١٩٨٨ ولم يدخل تحديثات على الارشادات التي أقرها في المرحلة الثانية للشرطية في عام ١٩٧٨^(١) .

ويرى الصندوق أن المبادئ التوجيهية للشرطية والتي قررها المجلس التنفيذي في ١٩٧٨ ، وتم اعتمادها فسي ١٩٧٩ تتسم بالمرونة الكافية بما يتسق مع التأكيد المتزايد الذى وضعه الصندوق على التصحيح الهيكلى خلال السنوات الأخيرة ، وأكد المجلس التنفيذي في المرحلة الثالثة للشرطية على أهمية التصميم الملائم للاستثمار والاستئجار

(١) انظر عادل حميد يعقوب ، كتفك مع النمو في البلدان النامية مع إشارة خاصة لمصر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية التجارة ببنين قسم الاقتصاد ١٩٩٣ ص ٢٨

التقوى من جانب الحكومات بجهود التصحيح ، كذلك أكد أيضا على الحاجة إلى تخفيف أثر برامج التصحيح على القطاعات القوية في المجتمع ، دون التضحية مع ذلك بالأهداف العامة للتصحيح ويتمثل الهدف العام لسياسات تصحيح موازين المدفوعات ، كما يظهر في برامج الصندوق في تحقيق وضع للحساب الجاري يمكن استمراره عن طريق تنقذات رأس المال العادية ، ودون اللجوء إلى فرض القيود على التجارة والمدفوعات أو دون إحداث متأخرات في المدفوعات (١) .

٤ - الشرطية في التسمينيات .

يلاحظ أن التحولات التي حدثت في بداية التسمينيات في البلدان التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا وبلدان أوروبا الشرقية ، كان لها دور كبير في تولم الصندوق بأنشاء تسهيل خاص لمعالجة هذه التحولات ، لأنها تعنى الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر ، الأمر الذي يعني الحيد من المشاكل الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي ، ولذلك أنشأ الصندوق تسهيل التحول في النظام الاقتصادي في عام ١٩٩٣ وقد سبق الحديث عنه .

ونرى الآن بالنسبة لتطور الشرطية :-

نلاحظ على تطور الشرطية في الفترات الأربع السابقة ، أن الصندوق في كل مشكلة تواجه البلدان الأعضاء يقوم بالتدخل السريع ، ولكنه تدخل بمقابل بمعنى أن العضو الذي يلجأ للصندوق يجب أن يدفع ثمن تدخل الصندوق والا فإنه لا يستحق مساعدة الصندوق ، مهما كانت المشاكل التي يعاني منها ، وهذا يشبه التجار المستغل الذي يستغل حاجة المشتري واحتكاره للسوق فيقوم بفرض ما يشاء من شروط ، والشرطية في كل مرحلة من مراحل تطورها تثبت وجهة النظر هذه .

نخلص من هذا الفصل إلى أن ظاهرة المجز في ميزان المدفوعات ظاهرة عامة في البلدان النامية ، وهذا المجز عادة ما يكون عجزا دائما وإن هناك الحيد من الأسباب الخارجية والدخلية للمسئولة عن هذا المجز ، وأن بقاء هذا المجز يؤدي إلى الحيد من المشكلات الاقتصادية ولذلك يجب علاجه بطريق تؤدي إلى تحقيق أكبر مصلحة بقل تكلفة ممكنة ، وهنا يظهر صندوق النقد الدولي كجهة دولية منوط بها القيام بهذا الدور ، وهنا يقدم الصندوق تمويله ويدعوا الآخرين لتقديم الدعم المالي للبلد الذي يعاني من عجز في ميزان المدفوعات ، ولكن يقدم في نفس الوقت شرطية التي لابد من تنفيذها حتى يمكن الاستفادة من هذه الدعومات المالية ، وهذه الشرطية يعتبرها الصندوق صمام أمن لضمان استرداد القرض الذي تم تقديمه للبلد العضو . والفصل التالي نعرض فيه للاطار النظري لسياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق في برامجها للتصحيح ، وهذه السياسات تعتبر جوهر شرطية الصندوق .

الفصل الثاني

إطار نظري لسياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق

بعد أن عرضنا في الفصل الأول من هذا الباب لظاهرة المعز في موازين المدفوعات ودور الصندوق في علاجها، نأخذنا نعرض في هذا الفصل للإطار النظري لسياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق ، والدراسة في هذا الفصل ستكون على النحو التالي :-

المبحث الأول : تشخيص صندوق النقد الدولي لمشكلات البلدان النامية الاقتصادية .

المبحث الثاني : التعريف بسياسات التثبيت وأهدافها .

المبحث الثالث : تصميم سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق .

المبحث الرابع : جوهر سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق .

المبحث الأول

تشخيص صندوق النقد الدولي لمشكلات البلدان النامية الاقتصادية

تشير الدراسات التي قام بها موظفو الصندوق على البلدان النامية إلى الاختلالات الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية والمتمثلة في تزايد المعز في الحساب الجاري لهذه البلدان إما يرجع إلى نوعين من الأسباب :

النوع الأول : وهي المشكلات الخارجية .

وهذه المشكلات بدلت في الظهور في بداية السبعينيات كانهخفاض أسعار صادرات البلدان النامية بزيادة أسعار الفائدة والركود العالمي كل هذه التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي كان لها آثار سلبية على موازين مدفوعات البلدان النامية^(١) .

(١) انظر :-

- د / حيد الشكور شعلان المرجع السابق ، ص ٤٨ .

Mohsin Khan , peter J.montiel , and Nadeem U. Haque " macroeconomic models for - Adjustment in developing countries " , international monetary Fund , 1991 , p. 1

- ماسيلو سيلوفيسكي . التكيف في الثمانينات : استعراض للقضايا ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، يونيو ١٩٨٧ ، ص ١١ . د - كي - يونج تشو ، الصدمات الخارجية والسياسة المالية في أقل البلدان نمواً ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٨ .

ويرى البعض ^(١) أن الصندوق عندما يقوم بالاتفاق مع البلد العضو على برنامج للتثبيت الاقتصادي فإنه لا يعطى اهتماماً لهذه العوامل الخارجية ، و يعتبرها غير موجودة ، ويشخص المشكلة على إنها مجرد أخطاء ارتكبتها البلدان النامية .

ويرى البعض الآخر ^(٢) أن الاختلالات المؤقتة التي تحدث في موازين المتدفقات والتي ترجع للسياسات الخارجية لا تستلزم تدخل الصندوق بسياسة ما ، ولكن يمكن للبلد الذي يواجه هذه المشكلات الخارجية أن يعتمد على السحب من الشريحة الاحتياطية بالصندوق ، ثم يقوم برد ما قام بسحبه عندما تتحسن الظروف غير المواتية في الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى هذه الاختلالات .

ومما لا شك فيه أن الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية تؤثر بالسلب على جهود التصحيح سواء كانت مدعومة من الصندوق أم لا ، ولقد قرر أحد العاملين بالصندوق ^(٣) أنه كلما كانت البيئة العالمية مواتية كلما كانت عملية التصحيح سهلة التطبيق وبالعكس فإنها تصبح قاسية في ظل الظروف عالمية غير مواتية .

ونرى أن الصندوق يتدخل عندما تحدث اهتزازات في الاقتصاد العالمي يكون من شأنها إلحاق الضرر بموازين مدفوعات البلدان الأعضاء سواء كانت متقدمة أم نامية ، ويقوم الصندوق بوضع اليات خاصة لمواجهة العجز في موازين مدفوعات الأعضاء المترتب على عوامل خارجية غير مواتية ، ومن هذه الآليات على سبيل المثال تسهيل البترول الذي يقدمه الصندوق للبلدان المتضررة من أسعار البترول في السبعينيات ، وهناك ترتيبات أخرى عديدة ينظمها الصندوق لمواجهة هذه المشكلات التي يمر بها الاقتصاد العالمي والتي تضرر بالبلدان الأعضاء ولكن كل هذه التسهيلات التي يقدمها الصندوق تكون حاضمة لسياسات تصحيحية يصر الصندوق على تطبيقها على البلدان التي ترغب في السحب من هذه التسهيلات ^(٤).

خلص من ذلك أن الصندوق يتدخل لمساعدة البلدان الأعضاء التي تواجه ظروف اقتصادية عالمية غير مواتية بشرط الخضوع للتصحيح الذي يراه الصندوق ملائماً لهذه البلدان ، وعلى كل بلد أن يختار إما أن تواجه الظروف الدولية المعاكسة بمساعدة الصندوق ، وهذا يجب عليها أن تقبل السياسات التصحيحية التي يراها الصندوق مناسبة لمواجهة هذه الظروف ، وإما أن ترفض تدخل الصندوق في شئونها الداخلية وبالتالي تحرم من مساعدة الصندوق التي قد تخفف عنها وقع الصدمة الخارجية التي تعرضت لها ، وقبول أو رفض هذه المساعدة يختلف من بلد إلى بلد حسبما تمليه عليها ظروفها ومصالحها .

^(١) انظر د / ديمري وكلي ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

^(٢) انظر Raymand F. mikeseck , Appraising IMF conditionality , too loose , too tight , or Just Right op . cit . p. 48 , .

^(٣) انظر د / عبد الشكور شعلان المرجع السابق ، ص ٥٨ .

^(٤) انظر Manuel Guitian , Fund conditionality , Evolution of principles and practices , op . cit . , pp. 24 - 25

التنوع الثاني : المشكلات الداخلية :-

يرى الصندوق أن الاختلالات الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية ترجع بصفة أساسية إلى عدة أسباب داخلية من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات ^(١) ، وعلى ذلك فإن مواجهة هذه المشكلات عن طريق التصحيح يكون من شأنه القضاء على الاختلالات الخارجية ومن وجهة نظر الصندوق فإن المشكلات الداخلية تصنف إلى قسمين ^(٢)

أولاً : مشكلات ناجمة عن التوسع في السياسات النقدية والمالية .

ومن هذه المشكلات :-

١ - انخفاض أسعار الفائدة حيث إنها لا تعكس الندرة النسبية لرأس المال ولا معدلات التضخم المائدة ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي في الواقع على أسعار فائدة حقيقية سلبية ، الأمر الذي يؤدي إلى الإسراف في الاستثمارات ذات الكلفة للرأسمالية العالية كما يضغط المحافظ على الادخار وهذا يكون سبب في توليد العديد من المشاكل الاقتصادية ^(٣).

ونرى أن رفع أسعار الفائدة ليس هو الحل الأمثل لهذه المشكلة ، لأن هذا الحل سيؤدي إلى العديد من المشكلات الاقتصادية التي لا تقل خطورة عن المشكلات الناجمة عن سلبات أسعار الفائدة السلبية ومن هذه المشكلات على سبيل المثال أن رفع أسعار الفائدة المدينة سيؤثر سلباً على معدلات الاستثمار وبالتالي على معدلات العمالة وقد يؤدي أيضاً إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات مما يؤثر بدوره على الاحتياطيات الدولية للبلد وأيضاً يؤثر سلباً على كل أوجه النشاط الاقتصادي في البلد وتستمر حلقة المشكلات الاقتصادية دون حل شافي ، وذلك كما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً في حالة مصر .

٢ - ومن هذه المشاكل أيضاً أن أسعار الصرف في هذه البلدان مغالى فيها بصورة كبيرة كما أنها لا تتغير تبعاً للتغير في الواقع الاقتصادي وهذا من شأنه أن يؤثر على القدرة التنافسية لمنتجات هذه البلدان في الأسواق العالمية ، وهي في نفس الوقت تؤدي إلى تشجيع الواردات وتعاقل القدرة على التصدير .

ونرى أن ما سبق لا يبرر خفض أسعار الصرف في البلدان النامية ، وذلك نظراً لأن مضار التخفيض قد تكون أكبر من منافعها كما أنها قد تكون أيضاً أكبر من مضار المبالاة وليس معنى ذلك أننا نؤيد المبالاة في أسعار الصرف ، ولكن معناه أننا نؤيد أن يكون الإجراء المراد تطبيقه ملائماً ، ويتحقق ذلك من وجهة نظرنا عندما تكون منافع هذا الإجراء أكبر من مضاره ، وهذا يعد للحد الأدنى للملازمة ، وسنوضح ذلك بتفصيل أكبر فيما بعد .

^(١) انظر Raymand F.mikesekk , Appraising , IMF conditionality , too loose ,too tight , or Just Right , op .cit. . p 49

^(٢) انظر ميكاتيل ميل وروبرت خبيي ، مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكيف المالي ، التمويل والتنمية ، مرجع سابق ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٦ .

^(٣) د / عبد الشكور شعلان ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

٣ - تزايد العجز في الموازنات الحكومية وتمويله عن طريق الإصدار النقدي ويترتب على ذلك تزايد المضغوط التضخمية المزمعة ، وهذا بدوره يشوه آلية الأسواق ويضعف القدرة التنافسية ويفرض عبئا ثقيلا على محدودى الدخل ويلاحظ البعض أن اجتماع المشكلات السابقة يؤدي الى توليد مشاكل جديدة ومن ذلك أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والمغالاة في أسعار الصرف يعتبر مسئولا عن هروب رؤوس الأموال للخارج مما يزيد من الاختلالات في موارين المدفوعات ويحرم هذه البلدان من الموارد اللازمة ولذلك فإن نصف برامج الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ تضمنت تصحيح أسعار الصرف ، وفي حين تضمنت ثلث هذه البرامج تصحيح أسعار الفائدة (١)

ونرى أن سياسة الإصدار النقدي تصلح لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بصورة مؤقتة خاصة اذا تم استخدامها في استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل ، حيث لا يخفى أن ذلك من شأنه أن يحقق العديد من المكاسب للاقتصاد القومي ومن هذه المكاسب زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات العمالة والإنتاج والدخل القومي ، مما قد يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات مما يؤثر إيجابيا على الاحتياطيات الدولية للبلد .

ثانياً: المشكلات الهيكلية:-

يرى الصندوق أن البلدان النامية لا تعاني فقط من سياسات مالية ونقدية توسعية ولما تعاني أيضا من تشوهات هيكلية ومن هذه التشوهات ، تشوهات السعر وهي تنجم عن تطبيق سياسات سعرية تنسم بالجمود ولا تعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات وقد يترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتحول الاستثمار إلى إنتاج السلع والخدمات التي تكون أسعارها حرة ، وذلك بغض النظر عن العائد الحقيقي لهذه الاستثمارات وهذا يؤدي إلى تراجع الاستثمار الكفاء (٢) وبالتالي تزايد الطلب على الواردات وهو يؤدي إلى مزيد من العجز في الحساب الجاري .

ونحن نتفق مع الصندوق في وجود هذه المشكلات الهيكلية في البلدان النامية كما أننا نتفق معه في ضرورة القضاء على هذه المشكلات ، وذلك نظرا لأثارها الضارة على المجتمع ، ولعل أن تحرير الأسعار يعد من الإجراءات الهامة في هذا الصدد نظرا لأثاره الإيجابية على الاقتصاد .

وبالإضافة إلى تشوهات السعر فإن هذه البلدان أيضا تعاني من تزايد خسائر القطاع العام الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في موازنة الدولة وهذا يتطلب تحسين كفاءة وحدات القطاع العام وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى عدم التوسع في زيادة الأجور ، وبالإضافة الى ما سبق فإن هذه البلدان تميل الى فرض القيود على التجارة الخارجية وهذا من شأنه أن يحوق للنمو الاقتصادي في هذه البلدان وهذا بدوره على ميزان المدفوعات (٣) .

(١) د / عبد الشكور شعلان ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) قنطر / أمنية حلمي ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٣) د / عبد الشكور شعلان ، المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

ونرى أننا نشارك الصندوق الرأي فيما يتعلق بضرورة تحسين كفاءة القطاع العام وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية ولكننا لا نشتركه الرأي فيما يتعلق بضرورة إلغاء القيود التي تفرضها هذه البلدان على تجارتها الخارجية على أساس أن للدول المتقدمة تقوم أيضا بفرض مثل هذه القيود ، فكيف يؤخذ ذلك على البلدان النامية وهي أكثر حاجة من البلدان المتقدمة لفرض هذه القيود ، بل إننا نذهب ليعد من ذلك ونطالب البلدان المتقدمة بعدم فرض قيود على صادرات البلدان النامية حتى ولو قامت الأخيرة بفرض قيود على صادرات البلدان المتقدمة طالما أن البلدان النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها .

ولقد قام بعض العاملين في صندوق النقد الدولي ^(٩) بعمل بحث على عينة من ثلاثين دولة في عام ١٩٨١ لمعرفة طبيعة المشكلات التي تواجهها هذه البلدان والأسباب الرئيسية لهذه المشكلات وذلك خلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٩ ، وقد قسمت فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل وهي :

١ - الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩ . ٢ - الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ .

٣ - الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ ويحتوي كل فترة على عينة من عشر بلدان

والجدولين التاليين يوضحان ما توصلت إليه هذه الدراسة :-

جدول رقم (١٠) يوضح طبيعة المشكلات التي تواجه بلدان العينة .

الصعوبات	١٩٦٩ - ١٩٧٤	١٩٧٣ - ١٩٧٥	١٩٦٩ - ١٩٦٤
١ - صعوبات موازين المدفوعات	١٠	٦	٦
أ - هبوط الصادرات	٤	١	٤
ب - زيادة الواردات	٩	٦	٦
ج - الحساب الرأسمالي	٣	-	٢
٢ - التضخم	٧	٥	٢
٣ - النمو الاقتصادي	٩	٢	٥
٤ - إدارة القطاع العام	٣	٦	٦
٥ - أخرى	٤	٣	٣

المصدر: Tony killick ,IMF stabilization programmes, in " the quest for Economic stabilization " , op.cit.,pp.190-F

^(٩) Tony killick ,IMF stabilization programmes, in " the quest for Economic stabilization " , p cit.,pp.190-F

جدول رقم (١١) يوضح الأسباب الرئيسية لمشاكل موازين المدفوعات.

البيان	١٩٦٩ - ١٩٦٤	١٩٧٠ - ١٩٧٣	١٩٧٤ - ١٩٧٩
١ - سياسات الطلب للتوسعية	٧	٧	٦
٢ - تشوهات التكاليف والعمر			
أ - المرتبطة بسعر الصرف	٤	٢	٥
ب - المرتبطة بالأسعار الأخرى والأجور	٢	٣	٩
٣ - عوامل خارجية			
أ - انخفاض حجم الصادرات	٢	-	٢
ب - تدهور شروط التجارة	٣	١	٥
ج - عوامل غير اقتصادية	٣	٣	٥
٤ - مشاكل خدمة الدين الخارجي	٢	٤	٥

المصدر : Tony killick, IMF stabilization programmes, in " the quest for Economic stabilization, op.cit., pp. 190-F

ونرى الآن كما يتطابق بالجدولين السابقين :-

أ - بالنسبة للجدول الأول :-

يلاحظ أن مشاكل المدفوعات تعتبر من أكثر المشكلات التي تواجه البلدان النامية وبصفة خاصة تلك التي ترجع إلى زيادة الواردات حيث أن هذه المشكلة واجهت ٩ بلدان من البلدان العشرة التي تقع تحت العينة في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، وبالإضافة إلى ذلك ظهر أيضا المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي من ضمن المشكلات الرئيسية التي تواجه نفس المجموعة من البلدان ثم تأتي بعد ذلك مشكلة التضخم التي واجهت سبع بلدان من البلدان العشرة التي تقع تحت العينة في نفس الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩) ثم تأتي بعد ذلك مشكلة إدارة القطاع العام حيث أنها واجهت ست بلدان في الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ، وفي الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ؛ ويتضح من هذه الدراسة أن المشاكل الرئيسية التي واجهت هذه البلدان هي زيادة الواردات ، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، التضخم ، إدارة القطاع العام .

ب - وبالنسبة للجدول الثاني :-

أن سياسات الطلب للتوسعية كانت من أكثر الأسباب التي أدت إلى الصعوبات التي واجهتها هذه البلدان حيث وجدت السياسات في ٧ بلدان من البلدان العشرة في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٩ وأيضاً نفس العدد في الفترة التالية لها مباشرة ، وكانت أكثر هذه السياسات تأثيراً هي تلك المتعلقة بالأسعار والأجور - ومن ضمن الأسباب الرئيسية الأخرى يظهر لنا مشاكل خدمة الدين ، ويظهر بعد ذلك مشكلة تدهور شروط التجارة .

ويتضح لنا من كل ذلك أن الصندوق يرى أن المشكلات التي تواجهها هذه البلدان سواء كانت خارجية (تتمثل بصفة أساسية في عجز ميزان المدفوعات) ، أم داخلية (وتتمثل كما يظهر في العينة في انخفاض معدلات النمو والتضخم وانخفاض كفاءة القطاع العام) ، ترجع في الغالب إلى الأسباب الداخلية وبصفة خاصة سياسات الطلب التوسعية ، ثم تأتي بعد ذلك مشكلة المديونية وتدهور معدلات التبادل التجاري ، ولكن الملاحظ أن الصندوق يولى اهتماماً كبيراً بالأسباب الداخلية لمشكلات البلدان المدينة ولا يحظى الأسباب الخارجية نفس الاهتمام .

ونرى بالإضافة إلى ما سبق ، أن الدراسة السابقة التي قام بها موظفو الصندوق أهدت العديد من الأسباب الخارجية والداخلية التي ترتب عليها الصعوبات التي واجهت البلدان النامية في فترة السبعينيات والثمانينيات كارتفاع أسعار البترول وهروب رؤوس الأموال على سبيل المثال ، رغم أن هذه المشكلات كان لها تأثير سلبي كبير على موازين مدفوعات هذه البلدان وعلى أوضاعها الاقتصادية الداخلية .

المبحث الثاني

التعريف بسياسات التثبيت وأهدافها

تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطلبين التاليين :-

- المطلب الأول : التعريف بسياسات التثبيت
- المطلب الثاني : أهداف سياسات التثبيت

المطلب الأول

التعريف بسياسات التثبيت

في الواقع أن هناك نوعين من سياسات التثبيت :-

الأولى هي : سياسات التثبيت التقليدية * Orthodox stabilization Policies *

وهي التي يتبناها صندوق النقد الدولي في برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء التي تمنح من عجز في موازين مدفوعاتها .

والثانية هي : سياسات التثبيت غير التقليدية * Heterodox stabilization Policies *

وهي التي تتبناها بعض الدول (مثل إسرائيل - الأرجنتين - البرازيل - المكسيك) كبديل لسياسات التثبيت التقليدية التي يتبناها صندوق النقد الدولي .

أولاً: سياسات التثبيت التطبيقية .

ويقصد بـسياسات التثبيت التقليدية التي يتبناها صندوق النقد الدولي ^(١) تلك السياسات التي تهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكالية من خلال السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف .

ونرى الآتي على سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق :-

١ - هذه السياسات تهدف إلى إعادة التوازن في الاقتصاديات الكالية خلال الأجل القصير ، ولذلك فإن مدة برامج التثبيت التي يتبناها الصندوق عادة ما تكون ما بين عام إلى عامين .

٢ - هذه السياسات عادة ما تكون متفق عليها بين الحكومة التي تقوم بالسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق وبين صندوق النقد الدولي وهذه السياسات تمثل مشروعية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب النوايل المبرم مع الحكومة المعنية.

٣ - عادة ما يرتبط تنفيذ هذه السياسات بالاستمرار في السحب من شرائح الائتمان المتفق السحب منها وعلى ذلك فإن وقف تنفيذ هذه السياسات سيؤدي إلى وقف السحب من شرائح الائتمان العليا .

(١) انظر في تعريف سياسات التثبيت :-

- بروفيز حسن ، التصححات الهيكلية في بعض البلدان العربية ، الحاجة والتحديت والمخطل ، في كتاب ، التصحيح والتنمية في البلدان العربية تحرير د / سعيد النجار ، صندوق للنقد العربي ، ١٩٨٧ ، ص ٧٠ .

- Joan M. Nelson, " The politics of Economic Adjustment Indevolving Nation , op. cit. , pp.3,4

Tony Killick , Balance of payments Adjustment and developing countries : Some outstanding issues in " Problems of international money , 1972 - 1985" Edited by : Michael posner , international monetary Fund , Washington , DC , overseas development institute , London , 1986 , pp. - 64 - 75

-Anthony clunies Ross " ,Economic stabilization for developing countries, Edward Elgar , 1991 , pp. 3 - 14.

-David F. ruccio " , When Failure Becomes success : class and the Debate over stabilization and Adjustment , world development , vol. 19 , No 10 , p. 1316

٤ - ولاحظ أيضا أن سياسات التثبيت هذه تختلف عن سياسات أخرى يتبناها المصدّق وهي سياسات التصحيح الهيكلي " *Structural Adjustment Policies* " وذلك لأن سياسات التثبيت تهتم بالتصحيح في الأجل القصير أم سياسات التصحيح الهيكلي فهتم بالتصحيح في الأجل المتوسط والطويل ، ولذلك فإن برامج التصحيح الهيكلي التي يعدها الصندوق مع البلدان الأعضاء عادة ما تتراوح مدتها ما بين ثلاث إلى خمس سنوات وربما تزيد عن ذلك ^(١) ويقصد بـسياسات التصحيح الهيكلي ^(٢) تلك السياسات التي تهدف إلى تحسين كفاءة الموارد الاقتصادية ومواصلّة النمو الاقتصادي لمستوى معقول .

ثانياً: سياسات التثبيت غير التقليدية ^(٣)

- تعتبر سياسات التثبيت غير التقليدية أحد البدائل المطروحة لسياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق والاقتصاديون الهيكليون (*Structuralist Economists*) هم الذين يتبنون سياسات التثبيت غير التقليدية . ويقدمون حزمة بديلة لسياسات الصندوق يطلق عليها " *Heterodox policy package* " وهم يعارضون وجهة نظر الاقتصاديين النيوكلاسيك بخصوص الاعتماد على قوى السوق لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحجيم دور الدولة ويلتزمون بضرورة الاعتماد على التدخل الحكومي لمعالجة هذه الاختلالات .

- ويرجع الهيكليون الاختلالات التالية لسياسات التثبيت التي يتبناها صندوق النقد الدولي :-

١ - سياسات التثبيت التقليدية تؤدي إلى الركود التضخمي فهي تسبب الركود الاقتصادي وتزيد من معدلات البطالة والتضخم .

٢ - هذه السياسات تضحي بالنمو طويل الأجل للحصول على استقرار قصير الأجل .

٣ - تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء وتعمل على تركيز الثروة .

^(١) انظر Joan M Nelson, the politics of Economic Adjustment in developing Nations, op. Cit. , pp. 3 - 4

^(٢) انظر ، برفيز حسن ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

^(٣) - David F. Ruccio , "When Failure Becomes success , op. cit. , pp. 1317 -1319-

- Arthyr J mam and manuel postor , "orthodox and Heterodox stabilization policies in polivia and Peru : 1985 - 1988 " , Journal of interamerican studies and world affairs , winter 1989 , pp. 163 - 192

- Manuel pastor , " the effects of IMF programs In the third world : Debate and Evidence from Latin America , world development , Vol. 15, NO. 2, pp. 249 - 262, 1987

-Mario I. Blejer and Adrienne cheasty " ,High inflation, Heterodox stabilization and Fiscal policy , IN " Fiscal policy , stabilization and growth In developing countries , Edited by Mario I Blejer and Ke- Young chu , International monetary Fund , 1989 , pp. 72 - 73

- وهم يرون أن المعجز في موازين مدفوعات البلدان النامية لا يرجع كما يزعم الصندوق إلى السياسات المالية التوسعية ، ولكن إلى الصدمات الخارجية التي تعرضت لها هذه البلدان كالارتفاع الحاد في أسعار البترول في السبعينيات وارتفاع أسعار النفط في الثمانينات وغيرها من الظروف الدولية غير المواتية .
- كما يرى الهيكلون أن الأولوية في عملية الإصلاح الاقتصادي ، يجب أن تكون لجانب العرض الكلي و ليست لجانب الطلب الكلي ، وذلك على أساس أن من شأن للتضاء على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد أن يزيد من الناتج المحلي للبلدان التي تقوم بعملية الإصلاح ، ويترتب على ذلك أن حدة الطلب الكلي المفرط ستخف أو ستنتهي تماما حسب قدرة سياسات جانب العرض على زيادة الناتج المحلي .
- وبالنسبة لحزمة السياسات غير التقليدية التي يتبناها الهيكلون فتتمثل في الآتي : -
- سياسات الدخل وهي تهدف إلى تجميد الأسعار والأجور لفترة مؤقتة حتى يمكن تخفيض معدلات التضخم .
- إعادة الاعتماد على الإصدار النقدي لفترة مؤقتة وبدرجة سليمة .
- استخدام الضوابط المالية والنقدية المتشددة لمكافحة التضخم .
- التدرج في إزالة الضوابط التي يتم وضعها لمواجهة التضخم .
- المساندة الشعبية لهذه السياسات لضمان نجاحها
- وبالنسبة للبلدان التي أحضت بهذه السياسات ، نجد أن هناك أربع تجارب مشهورة في هذا الصدد وهي :^(١)
- خطة أستراليا في الأربعين عام ١٩٨٥ .
- برنامج تحقيق الاستقرار في إسرائيل عام ١٩٨٥ .
- اتفاق التضامن " الباكسو " في المكسيك عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ .
- خطة كروزادو في البرازيل عام ١٩٨٦ .
- وبالنسبة للناتج هذه السياسات غير التقليدية فيلاحظ أن هناك نجاح لهذه السياسات في كل من المكسيك وإسرائيل وفشل لها في كل من البرازيل والأرجنتين^(٢)
- ولمنا هنا بصدد تقييم هذه التجارب فهذا يحتاج إلى دراسة أخرى ولكننا نميز فقط بين سياسات تثبيت التقليدية وغير التقليدية .

^(١) انظر ميجيل أوكيويول ونوسان ليفياتان ، تقرير عن مدى نجاح البرامج غير التقليدية لتحقيق الاستقرار ، التمويل

والتممية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مارس ١٩٩٢ المجلد ٢٩ ، العدد ١ ، ص ٢٢

^(٢) انظر ، المرجع السابق ، ص ٢٢ - ٢٤ .

- انظر أيضا د / عالية عبد المنعم المهدي ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في المكسيك وبعض آثارها التوزيعية ، في كتاب " الإصلاح الاقتصادي آثاره التوزيعية " أعمال المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد كلية العلوم السياسية ، القاهرة ، تحرير أ د . جودة عبد الخالق ، أ د . هناء خير الدين الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٤ ، ص ٣٢٩ - ٣٥٦ .

- انظر أيضا : -

Michael Bruno, Guido Dittella, Rudiger Dornbusch, Stanley Fisher " Inflation stabilization, the Experience of Israel, Argentina, Brazil, Bolivia, and Mexico, the MIT press, cambridge, mass chvells, London, England, 1988.

الاختلالات الهيكلية في هذه البلدان كما انه يرجع الى ارتفاع التكاليف والى السياسات الاقتصادية التوسعية ، وهذا يعنى أن خفض معدل التضخم لا يمكن أن يتم خلال فترة وجيزة إذا أريد له أن يتم بصورة صحيحة ^(١).

ثالثاً : زيادة معدلات النمو الاقتصادى .

يلحظ أن النمو الاقتصادى كهدف لسياسات الصندوق أصبح موضع اهتمام من الصندوق وبصفة خاصة فى السنوات الأخيرة وكان ذلك بسبب الضغوط الدولية على الصندوق لضرورة تضمين برامجه للإصلاح الاقتصادى هذا الهدف ، ومن هذه الضغوط ، تقرير لجنة العشرين الصادر فى ١٩٨٧ ، ولذى حث الصندوق على ضرورة شمول برامجه أهداف الحد الأدنى للنمو الاقتصادى (٢) . وهذا ما دعى المدير العام للصندوق " ميشيل كامديسو " فى عام ١٩٩٠ الى القول بأن هدفاً الأول هو النمو ولم يعد هناك غموض حول ذلك نظراً لأن البرامج التى يضمها الصندوق إنما تستهدف تحقيق النمو فى البلدان الأعضاء (٣) .

ومن وجهة نظر الصندوق فإن البرامج التى يقوم بتصميمها تخدم عملية النمو من ناحيتين (٤) :

الأولى : أن السياسات التى يتبناها الصندوق تشجع كفاءة استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات التى يعانى منها الاقتصاد ، وتشجيع الاستثمار ، وهذا يسهم فى زيادة العرض الكلى فى الاقتصاد .

الثانية : أن تنفيذ سياسات الصندوق يودى إلى زيادة الدعم المالى المقدم للبلد المعنى سواء من خلال الصندوق أو الدائنين الآخرين ، وهذا يزيد من الموارد المالية المتاحة ويلعب دوراً أساسياً فى زيادة معدلات النمو .

ونرى ان وجهة النظر هذه ليست صحيحة على إطلاقها ، ذلك لأن البلدان النامية تعانى من مسن العديد من المشكلات الهيكلية التى تعوق عملية النمو ، وأن جزء كبير من القروض الخارجة لهذه الدول يستخدم لتمويل إنفاق استهلاكى وليس استثمارى الأمر الذى يعنى استمرار العجز فى ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات الاستهلاكية ، وبالإضافة الى ذلك فإن خدمة أعباء هذه القروض سيودى الى نزف موارد البلد الاقتصادية واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات ، وعلى ذلك فإن وجهة نظر الصندوق تفترض أننا بصدد دولة مكثفة ذاتياً وإن أى موارد مالية إضافية يمكن أن تؤدى الى زيادة معدلات النمو بصورة تلقائية ويعائد أكبر من فوائد الدين ، وهذا غير صحيح من الناحية العملية .

(١) لمزيد من التفصيل حول أسباب التضخم ونتائجه وعلاجه انظر :

د/ رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠

Tony Killick IMF programmes In developing countries, p.19

(٢) انظر

Ibid , P. 19.

(٣) انظر

(٤) انظر : مافويل جويتيان ، ومن صندوق النقد الدولى فى التكيف مرجع سابق ، ص ٦.

ونرى فيما يتعلق بالأهداف السابقة والتي يسعى الصندوق إليها من خلال سياساته الإصلاحية ، أنها لا تتضمن أى أهداف خاصة بحماية للقراء من الآثار المعاكسة التي قد تحدث عند تنفيذ سياساته للتشجيع ووجهة نظر الصندوق في عدم تضمينه أهدافاً تتعلق بحماية القراء من الآثار المعاكسة لبرامجه ، أن هذه المسألة تعد من المسائل التي تدخل في صميم عمل الحكومات الوطنية ، وأنه لايجوز له أن يتدخل في ذلك ^(١).

ونحن نرد على حجة الصندوق السابقة بالقول أنيس تبني سياسات للإصلاح الاقتصادي للبلدان التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها يحد من الأمور التي تدخل في صميم عمل الحكومات المحلية لهذه البلدان وأنه لا يجوز للصندوق ولا لأي جهة أخرى أن تحل محل هذه الحكومات في القيام بهذا الدور أم أن الصندوق يجيز لنفسه ما يحقق مصلحته الخاصة (مصلحة البلدان المتقدمة) ولذلك نرى أن اتجاه الصندوق هذا تضرر للانتقادات على المستوى الدولي ، وأصبح من الضروري أن يراعى الصندوق الاتجاهات الاجتماعية عند صياغته الإصلاح الاقتصادي .

المبحث الثالث

تصميم سياسات التثبيت

ملفحة : تطور دور الصندوق في تصميم سياسات التثبيت .

يستند أسلوب الصندوق في تصميم سياسات التثبيت إلى مجموعة من الأسس النظرية ، ولقد وردت هذه الأسس في عدد من الدراسات التي قام بها خبراء الصندوق في الخمسينات والستينات ، وبصفة خاصة الدراسة التي قام بها بولاك في عام ١٩٥٧ ^(٢) ، وكان بولاك في ذلك الوقت يعمل مديراً لادارة البحوث بصندوق النقد الدولي، وللتحليل النقدي الذي استخدمه بولاك لميزان المدفوعات لايزال يشكل الأساس النظري لجميع البرامج التي يدعمها الصندوق .

ووفقاً لصندوق النقد الدولي ، فإن تطور وتوسع تدرجين حدثا منذ أوائل السبعينيات في مفهوم وهيكل برامج التصحيح Adjustment programs (وهي تشمل برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي) ، وكان ذلك ترجعاً إلى التطورات الهيكلية التي شهنتها البلدان الأعضاء خلال هذه الفترة ، بالإضافة إلى الصدمات الخارجية ، ويرى الصندوق أى هذه الأحداث انعكس على تصميمه للسياسات التصحيحية ، ومن وجهة نظر الصندوق فإن أسلوبه في تصميم السياسات أسلوب تفككي ، وليس صحيحاً أنه يستند على فكرة خاصة عن الاقتصاد ، أو على معتقدات مدرسة واحدة للفكر الاقتصادي ، ولا تصبح برامجه ذات طابع نقدي لمجرد أن النقد والسياسة النقدية يلعبان دوراً هاماً في تحديد نتائج ميزان المدفوعات ، وبالتالي في تصميم برامج التصحيح ، ويرى الصندوق أن هناك مبررات عديدة تدعو إلى التركيز على الجانب النقدي في هذه البرامج منها أن ميزان المدفوعات في حد ذاته يعد

^(١) Tony killick , IMF Programmes in developing countries, OP. Cit., P 19

• منجوب جوتيا وكريم نشاشيبي ، الاهتمام بمكافحة الفقر في البرامج التي يدعمها الصندوق ، التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٩٠ ص ١٢ .

• بيتر هيلر ، القراء وبرامج التكيف التي يدعمها الصندوق التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٢ ، ٣ .

• "J.J. Polak, Monetary Analysis of Income Formation and payments problems" In the monetary Approach to the Balance of Payments, IMF, 1977, PP. 17- 67.

ظاهرة نقدية ، وأيضاً لأن البيانات الخاصة بالمتغيرات النقدية تشمل على معلومات اقتصادية كلية هامة ، وإنها تكون أكثر ، وقد تكون وحدته نسبياً عن البيانات المتعلقة بالمتغيرات الحقيقية^(١)

أولاً : أهمية الحسابات الإحصائية في تصميم سياسات الصندوق

يرى الصندوق أن وجود نظم إحصائية متطورة (تشمل بيانات مفصلة عن الدخل القومي ، والإنفاق ، والحسابين الجارى والرأسمالى بميزان المنفوعات ، وحسابات البنك المركزى ، والنظام المصرفى ، والحكومة والمؤشرات السعريّة) يلعب دوراً هاماً فى عملية تصميم برنامج التصحيح وذلك من عدة جوانب وهى :-

١- تزود تلك الإحصائيات واطئ البرنامج بالمعلومات الآزمة ، لتقييم الوضع الاقتصادى والقائم ، ومدى الحاجة إلى تصحيح السياسات .

٢- توفر إطار لنموذج الأداء الاقتصادى الكلى .

٣- يمكن من خلالها مراجعة مدى اتساق السياسات مع الأهداف ، وعلى ذلك فكلما كان البلد المعنى يملك هذه النظم الإحصائية ، كلما كان من السهل تشخيص وضعه الاقتصادى ، وذلك حتى يتم تصميم السياسات الملائمة له ، وأيضاً فإنه يكون من السهل أيضاً تقييم أداء السياسات الجديدة للتأكد من مدى نجاحها ، والعكس إذا لم يملك البلد المعنى هذه النظم الإحصائية ، ومن هنا تبدو أهمية النظم الإحصائية المتطورة فى تصميم السياسات الاقتصادية بصفة عامة وسياسات الصندوق بصفة خاصة .

ونحن نتفق مع الصندوق فى أهمية النظم الإحصائية المتطورة بالنسبة لتقييم أى سياسة اقتصادية ، ودعوة البلدان التى تملأ من تخلف فى النظم الإحصائية إلى ضرورة تطوير هذه النظم ، لأنها من وجهة نظرنا تشكل جزءاً من عملية الإصلاح الذى تسمى إليه البلدان للتنمية .

ثانياً : كيفية تصميم برامج التصحيح وفقاً لاتفاقية بريتون وودز

يتعين على الصندوق فى حالة قيامه بتصميم سياسات التصحيح أن يتقيد بنصوص اتفاقية (اتفاقية بريتون وودز) ، والمادة الخامسة القسم الثالث (أ) من هذه الاتفاقية تطلب الصندوق بقرار سياسات خلسة باستخدام مسواره العامة لمساعدة الأعضاء على معالجة مشاكل موازين مدفوعاتهم ، بطريقة تتماشى مع أحكام مواد الاتفاقية^(٢) ، وأول الأحكام التى يجب أن يلتزم بها الصندوق عند صياغة سياسات التصحيح هى أهداف الصندوق الواردة فى المادة الأولى من نصوص اتفاقية الصندوق ، وهى تشمل تسهيل التوسع فى التجارة الخارجية ، وتعزيز استقرار الصوف ، وإزالة القيود على الصرف ، والمحافظة على ترتيبات منتظمة للصرف بين الأعضاء ، ومن بين الأحكام الأخرى التى يجب أن يلتزم بها الصندوق عند تصميم سياسات التصحيح أن يلتزم الأعضاء بعدم فرض قيود على المدفوعات الجارية ، والممارسات التمييزية للعملة ، والملاحظ أن اتفاقية الصندوق بإقرارها هذا الحكم فى المادة الخامسة ثالثاً (أ) أرادت

The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design^(١) of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, PP.1-2

^(٢) IMF, Articles of agreement, op. Cit. P.8

أن تجنب الاقتصاد العالمى ماحداث فى الثلاثينات من هذا القرن ، عندما حاولت البلدان المختلفة معالجة الاختلالات الكبيرة فى المدفوعات باتباع سياسات "القرار الجار" أى عن طريق فرض قيود على التجارة والصرف والتتلف على تخفيض قيمة العملة مما أسهم فى رفع معدلات البطالة فى تلك الفترة .

ويرى الصندوق أن الاحتفاظ بتوازن ميزان المدفوعات عن طريق انخفاض مستويات الإنتاج والإنفاق المترتب على تخفيض الواردات والسياسات التقيدية الأخرى التى تتبعها البلدان الأعضاء يشكل فى واقع الأمر اختلالا مكبوتا ، لذلك فإن هناك ما يبرر استخدام موارد الصندوق لتجنب ذلك .

ونرى أن وجهة النظر السابقة تجعل من انخفاض مستويات الإنتاج والإنفاق فى أى بلد دليلا على وجود اختلالات مكبوتة فى اقتصاد هذا البلد ، الأمر الذى يبرر تدخل صندوق النقد الدولى عن طريق التمويل والتصحيح ، ولكن هذا ليس صحيحا فى كل الأحوال ، فمن ناحية على فرض وجود اختلالات مكبوتة فى الاقتصاد* فإن هذا لا يبرر استخدام موارد الصندوق وفقا لاتفاقية الصندوق مادام هناك توازن فى ميزان المدفوعات ، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض مستويات الإنتاج والإنفاق قد يكون راجعا لموامل أخرى غير نقص الموارد المالية، الأمر الذى لا يسبرر قيام الصندوق بعرض موارد مالية على البلد المعنى ، ولعل للصندوق يحاول من وراء كل ذلك أن يجنب البلدان النامية التى تعاني من انخفاض فى مستويات الإنتاج والإنفاق لى تأخذ بسياساته للإصلاح الاقتصادى وفى نفس الوقت يقوم بإقراض هذه البلدان بمبالغ كبيرة تدر عائد مالى كبير يفيد البلدان الغنية التى تملك أكبر الحصص فى الصندوق وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاتجاه من شأنه أن يفتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات البلدان المتقدمة .

وبالإضافة إلى ما سبق فنحن نتعجب من مملك الصندوق هذا ، حيث أنه يرفض قيام البلدان النامية بتحقيق توازن فى ميزان المدفوعات من خلال استخدام سياسة تخفيض الواردات ومن خلال السياسات التقيدية الأخرى ونجد أن صلب السياسات التى ينادى بها الصندوق يحتوى على نفس هذه الإجراءات التى يرفض اتباعها لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ولعل هذا من التناقضات التى وقع فيها الصندوق .

ثالثا : كيف يقوم الصندوق بتصميم سياسات التصحيح

قبل أن يقوم الصندوق بتصميم السياسات الاقتصادية اللازمة لمعالجة العجز فى ميزان مدفوعات البلدان الأعضاء فإنه يميز بين نوعين من الاختلالات التى تواجه موازين المدفوعات التى تحتاج إلى علاج :-

النوع الأول : إختلال ميزان المدفوعات القابل للتصحيح خلال فترة سنة أو سنتين ، وهذا هو الإختلال قصير الأجل .

النوع الثانى : إختلال ميزان المدفوعات الذى يعكس عوائق هيكلية للنمو ، أو التزمك الكبير للمدىونية الخارجية، بحيث لا يمكن وضع اسمرتيجة للعودة للتوازن إلا فى إطار أطول أجلا من الإطار السابق ، وهذا هو الإختلال متوسط الأجل .

* نرى أن الإختلال المكبوت يتحقق فى حالة قيام الدولة بتبني أى إجراء يترتب عليه التأثير سلباً على التوازن الداخلى لتحقيق التوازن الخارجى ، مثل تخفيض الواردات بنسبة كبيرة لتحقيق توازن فى ميزان المدفوعات .

الحصول عليها من المصادر الأخرى بعد الاتفاق مع الصندوق ، ويرى الصندوق أن أى زيادة فى موارد البلد المضو خلال الأجل القصير يجب استخدامها لاستعادة الاحتياطيات التى استنزفت من قبل أو لسداد الديون الخارجية قصيرة الأجل .

ويمكن التوسع فى المعادلة رقم (١) لتوضيح الطريقة التى يعمل بها ميزان المدفوعات كتقيد على استخدام الموارد بالاقتصاد . ونقدم أولاً معادلة ميزان المدفوعات التى تقرر التى (١) :

$$R = CA + FI \quad (٧)$$

حيث تمثل R التغير فى صافى الأصول الأجنبية للنظام المصرفى (ومن بينها الاحتياطيات الدولية) وتمثل FI التغير فى صافى المديونية الخارجية لجهات غير مصرفية مقيمة (الاستثمار الأجنبى المباشر، تدفقات المونعة، القروض التجارية الخارجية) ودمج المعادلتين (١) ، (٧) نحصل على المعادلة (٢) ، والتى تقرر الآتى (٢) .

$$R = Y - A + FI \quad (٢)$$

ونرى انه وفقاً للمعادلة الأخيرة فإن زيادة الاستيعاب (A) عن الدخل (Y) وغير الممول كلها بقروض خارجية تودى إلى إستنزاف صافى الأصول الأجنبية للنظام المصرفى R ، ونظراً لأن مخزون هذه الأصول محدود ، فإنه يجب أن تكون هناك حدود على القدر الذى يمكن به تمويل الاستيعاب بهذه الطريقة ، وقد يسترب على فقدان الاحتياطيات على النحو السابق تراكم متأخرات خدمة الدين ، وبالتالي استمرار المعجز فى ميزان المدفوعات ، ولكل ما سبق فإن الصندوق يرى أن تخفيض الاستيعاب الكلى أسهل من زيادة الإنتاج أو الدخل ،

ولذلك تطبق عادة أولاً السياسات التى تؤثر على الاستيعاب (سياسات جانب الطلب) وذلك إذا لمستوجب الأمر تخفيض عجز الحساب الجارى بسرعة ، ثم بعد ذلك يتم تطبيق السياسات التى تؤثر على الإنتاج " سياسات العرض الكلى " " سياسات التصحيح الهيكلى " .

ويرى الصندوق أن سياسات تثبيت الاقتصادى (سياسات جانب الطلب) تؤثر بشكل مباشر على الاستيعاب، وبالتالي على التوازن الداخلى، ولذى يشير إلى التوافق بين الإنفاق الكلى المعادل (للاستيعاب + الصادرات- الواردات) والإنتاج المحتمل بأسعار ثابتة ، حيث يودى تخفيض الاستيعاب الكلى إلى تخفيض الإنفاق الكلى وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات ويحدث التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى .

ونرى أن وجهة النظر هذه غير صحيحة على إطلاقها وذلك على أساس أن من شأن تخفيض الاستيعاب الكلى أن يؤثر سلباً على الإنتاج القومى (وذلك إذا تم تخفيض الاستيعاب الكلى من خلال خفض الاستثمار العام و (أو) انخفاض الاستثمار الخاص ، وهذا ما يحدث بالفعل فى العديد من البلدان النامية) وبالتالي العرض الكلى وبالتالي لا يحدث التوازن المنشود الذى يسعى إليه الصندوق.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الصندوق يرى أنه لا يمكن تحقيق التوازن الخارجى والداخلى فى وقت واحد بدون استخدام أداتين منفصلتين على الأقل من أدوات السياسة الاقتصادية وهما:-

أ- " سياسات تخفيض الإنفاق " *" Expenditure-Reducing Policies "*

ب- " سياسات تحويل الإنفاق " *" Expenditure-Switching Policies "*

ويرى الصندوق أن من شأن الأخذ بالنوع الأول من هذه السياسات أن يحقق التوازن الداخلى ، وذلك وفقاً للآلية السابق ذكرها فى السطور السابقة ولى تم انتقادها ؛ أما النوع الثانى من هذه السياسات فمن شأن الأخذ بها أن يؤدي إلى زيادة الطلب العالمى على السلع والخدمات المحلية دون أن تؤدي فى ذات الوقت إلى زيادة الاستيعاب الكلى ومن أمثلة هذه السياسات تحويلات أسعار الصرف ، والتي قد تؤدي إلى زيادة الطلب العالمى على السلع والخدمات المحلية مما يساهم فى تحقيق التوازن الخارجى

ونرى عدم صحة وجهة نظر الصندوق هذه وذلك نظراً لأن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التى يطالب بها الصندوق لم تحقق أهدافها فى العديد من البلدان النامية^(١).

(١) د/صفوت عبدالسلام ، السياسات التكيفية، مرجع سابق ، ص ٢٣-٥٢

وأخيرا : الأسس النظرية لتصميم سياسات التكيف

(التحليل النقدي لميزان المدفوعات)

بعد أن عرضنا كيفية تصميم سياسات الصندوق للتثبيت ، فإنه يكون من المفيد أن نعرض هنا للأسس النظرية التي يعتمد عليها الصندوق عند تصميمه لسياسات التثبيت ^(١) ؛ وهي ما يطلق عليها التحليل النقدي لميزان المدفوعات.

أ- المكون الأول في التحليل النقدي .

ويبدأ تحليل بافتراض أن العرض النقدي في الاقتصاد مفتوح ، يعمل وفق سعر صرف ثابت يعتبر متغيرا داخليا يتأثر بالتأثيرات والعجز في ميزان المدفوعات ، وبعد هذا الافتراض يعرض التحليل للمعادلة التالية ، والتي تفسر عن التغير في القاعدة النقدية ، على أنه يمثل مجموع التغيرات في مكوناتها الدولية والمحلية على النحو التالي :

$$M = R + D \quad (١)$$

حيث M هي القاعدة النقدية ، R صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الدولية) D صافي الأصول المحلية (الإئتمان المحلي) . وهذا يعد المكون الأول الذي تم استخدامه لتحليل ميزان المدفوعات ، حيث أن التغير في القاعدة النقدية يكون مساويا للتغير في صافي الأصول الأجنبية ، والتغير في صافي الأصول المحلية .

ب- المكون الثاني

أما المكون الثاني الذي تم استخدامه لتحليل ميزان المدفوعات فهو افتراض أن هناك توازن في سوق النقود ولذلك فإن أي تغير في الطلب على النقود Md يقابله تغير مماثل في عرض النقود M (الكتلة النقدية) وعلى ذلك يمكن أن نقدم المعادلة التالية :-

$$Md = F(Y, P, \dots) \quad (٥)$$

وفهم من هذه المعادلة أن أي تغير في القاعدة النقدية ما هو إلا بسبب التغير في الطلب على النقود .

ولما كان الطلب على النقود دالة للتغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات كالدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار ، وأسعار الفائدة ومعدل التضخم المتوقع ، فإنه يمكن صياغة المعادلة التالية :-

$$Md = K Y \quad (٦)$$

وفهم من المعادلة السابقة أن التغير في الطلب على النقود يتوقف على العديد من التغيرات الاقتصادية .

(١) - The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design
-of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, P.12

ويمكن دمج المعادلات الثلاثة السابقة (٦٠٥،٤) معا في معادلة واحدة على النحو التالي :

$$R = M - D = FC \ Y, P, \dots - D \quad (٧)$$

وتشير هذه المعادلة إلى أن التغير في صافي الأصول الأجنبية R (الإحتياطيات الدولية) سوف يكون إيجابيا (مما يعنى فائض ميزان المدفوعات) في الحالة التي يتزايد فيها التغير في المعروض النقدي M (الكتلة النقدية) عن التغير في الائتمان المحلي D .

ومعنى ذلك أن على الدولة الرابعة في زيادة إحتياطياتها الدولية وبالتالي القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق فائض فيه أن تزيد معدل التغير في المعروض النقدي عن معدل التغير في الائتمان المحلي ، وبعبارة أخرى يتعين على هذه البلاد أن تخفض من معدل النمو السنوي للائتمان المحلي خاصة الممنوح للحكومة (تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة) والقطاع العام ، وبمفهوم المخالفة فإن تزايد معدل نمو هذا الائتمان المحلي هو المسئول الرئيسى عن العجز في ميزان المدفوعات .

ويمكن وضع النموذج السابق ، والذي تضمنته المعادلة رقم (٧) في إطار أكثر عمومية ، وذلك ببحث علاقات الدخل والإنفاق ودور تحركات رأس المال ، ويمكن الرجوع إلى المعادلة (١) التي توضح ان الفجوة بين الدخل والاستيعاب مساوية للحساب الجارى ، والمعادلة التالية تظهر ذلك :

$$CA = Y - A \quad (٨)$$

ويجب أن يتوافق الحساب الجارى مع التغيرات في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفى (الإحتياطيات الدولية) (R) ومع التغيرات في صافي المديونية لجميع الجهات غير المصرفية المقيمة (FI) والمعادلة التالية توضح ذلك :

$$CA = R - FI \quad (٩)$$

ونظرا لأن التغير في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفى (الإحتياطيات الدولية) ، يعادل أيضا الفارق بين التغير في عرض النقود والتغير في الائتمان فإنه بدمج المعادلتين (٧) ، (٩) نحصل على الآتى :

$$CA + FI = M - D \quad (١٠)$$

وباستبدال قيمة الحساب الجارى بالفارق بين الدخل والاستيعاب ، فيمكن كتابة المعادلة السابقة بالطريقة التالية

$$Y - A + FI = M - D \quad (١١)$$

يفهم من هذه المعادلة أن الاستيعاب A سوف يزيد عن الدخل Y والتغير في صافي المديونية الخارجية لجميع الجهات غير المصرفية المقيمة FI عندما يزيد التغير في الائتمان المحلي D عن الغير في المعروض النقدي M (الكتلة النقدية) الأمر الذى يزيد من العجز في ميزان المدفوعات CA، ولذلك يرى الصندوق ضرورة وضع قيود على الائتمان المحلي .

ونرى أن تقييد الائتمان المحلى الاجمالى من خلال تقييد الائتمان الممنوح للحكومة ولقطاع العام من شأنه أن يؤثر على المرض الكلى فى الاقتصاد ، خاصة وأن هناك حدود قصوى يتم وضعها على الائتمان المحلى الاجمالى ، بحيث أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يعوض النقص فى الإنتاج الذى يمكن أن يحدث بسبب تخفيض الاستثمارات الحكومية والاستثمارات العامة ، ولذلك نرى أن النتيجة الطبيعية لهذه السياسة (سياسة تخفيض الائتمان المحلى) ستكون انخفاض معدلات النمو وتزايد معدلات التضخم وتزايد معدلات البطالة وتزايد هروب رأس المال للخارج واستمرار المعجز فى ميزان المدفوعات ، ولذلك فليس من المنطقى أن نقوم بحل مشكلة من خلال خلق العديد من المشكلات الأخرى والإبقاء على المشكلة الأصلية فى نفس الوقت ، ونؤيد أن يقتصر تقييد الائتمان المحلى على الائتمان المستخدم لأغراض استهلاكية ، ويتم التوسع فى الائتمان المستخدم لأغراض إنتاجية ، وذلك لتشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج وخفض معدلات التضخم والبطالة والمساهمة فى تخفيض المعجز فى ميزان المدفوعات.

جـ- إيفال هيكل ميزان المدفوعات فى التحليل النقدي^(١)

ركز التحليل السابق على التخيرات فى صافى الأصول الأجنبية وكان محليدا بشأن هيكل ميزان المدفوعات ، فلم يعين مكان التحسن فى ميزان المدفوعات ، وما إذا كان سيحدث من خلال الحساب الجارى أم حساب رأس المال ، وإذا حدث داخل الحساب الجارى فهل سيحدث من خلال زيادة للصادرات أم تخفيض الواردات ، وهذا يعد من الأمور الهامة عند تصميم سياسات الصندوق للتثبيت الاقتصادى ، وتحليل هيكل ميزان المدفوعات يتطلب إضافة علاقة الطلب على الواردات ، ويفترض أن حجم الواردات مرتبط إيجابيا بالدخل الحقيقى فقط ، والمعادلة التالية توضح ذلك :

$$IMV = ay \quad (١٢)$$

حيث IMV تمثل حجم الواردات ، Y تمثل الدخل الحقيقى ، a متغير ثابت ، ويمكن اشتقاق قيمة الواردات بضرب حجم الواردات فى اسعارها ، وتكون معادلة ميزان المدفوعات هي :

$$R = X - IM + FI \quad (١٣)$$

حيث تمثل R صافى الإحتياطيات الدولية والذى يعكس وضع ميزان المدفوعات ، وتمثل X قيمة الصادرات من السلع والخدمات ، وتمثل IM قيمة الواردات من السلع والخدمات ، FI تمثل قيمة التعبير فى المديونية الخارجية للقطاع غير المصرفى ويمكن اشتقاق قيمة الواردات المستهدفة كبند متبقى من معادلة المدفوعات ، وهذا ما توضحه المعادلة التالية :

$$IM^* = R^* - (\bar{X} + \bar{FI}) \quad (١٤)$$

حيث تمثل IM^* قيمة الواردات المستهدفة ، R^* تشير إلى صافى الإحتياطيات الدولية المستهدف والتي تعنى الوضع المستهدف لميزان المدفوعات فى نفس الوقت أما X فهى تشير إلى قيمة الصادرات

^(١) - The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, P 15

المتوقعة، FI القيمة المتوقعة للتخفّات الصافية لرأس المال (لجهات غير مصرفية) حيث يمكن وضع توقعات عن قيمة الصادرات من خلال وضع توقعات عن نمو الدخل الحقيقي بأسواق صناديق البلد ، ربما على أساس أسعار صادرات البلدان المنهضة بالأسواق العالمية ، ومن المفترض أيضاً أن التخفّات الرأسمالية تشمل تنقّصات المعونة ، والاستثمار المباشر والقروض التجارية الخارجية .

ويلاحظ على المعادلات الثلاثة السابق (١٢، ١٣، ١٤) أن وضع حدود قسوة على الإئتمان المحلى يتمشى مع وضع ميزان المدفوعات المستهدف يتوقف على الخطوات التالية :-

- (١) تحديد هدف لوضع ميزان مدفوعات (أى تحديد المستهدف بالنسبة للإحتياطيات الدولية الصافية) .
- (٢) وتحديد كل من الصادرات والتخفّات الرأسمالية الأمتوقعة بأقرب بعد ذلك.
- (٣) التنبؤ بالدخل الحقيقي ووضع هدف للأسعار المحلية.
- (٤) يتم استخدام هذه الاندوات بعد ذلك للحصول على الزيادة فى الطلب على النقود والزيادة فى الواردات .
- (٥) والخطوة التالية لذلك هى إيجاد التنوير فى الإئتمان المحلى ، والذي يتمشى مع التنوير المستهدف فى صالئ الأصول الأجنبية والزيادة المرغوبة فى الطلب على النقود .
- (٦) والخطوة الأخيرة هى مقارنة قيمة الواردات التى تستخلص من المعادلة (١٢) ، (١٤) ، فإذا كانت قيمتى الواردات متساويتين ، فإنه يكون من الممكن اشتقاق حداً أقصى للإئتمان المحلى يتمشى فى نفس الوقت مع وضع ميزان المدفوعات المستهدف ، فإذا لم يتحقق ذلك فيجب إجراء تعديلات فى التغيرات المستهدفة سواء فى مكونات ميزان المدفوعات أو فى الدخل والأسعار ، وذلك حتى تتساوى قيمة الواردات فى الممسللتين (١٢ ، ١٤) وبالتالي يصبح من الممكن اشتقاق حداً أقصى للإئتمان المحلى يتمشى مع وضع ميزان المدفوعات .

ونرى أن المذهب السابق للصندوق والذي يربط فيه بين حجم الإئتمان المحلى وبين العديد من التوقعات بالنسبة لميزان المدفوعات ، والصادرات والتخفّات الرأسمالية الصافية ، والدخل الحقيقي والأسعار المحلية والطلب على النقود والزيادة فى الواردات ، كل ذلك يمد فى غياهب الصعوبة من الناحية العملية ، وبالتالي يصعب وضع حدود قصوى حقيقية على الإئتمان المحلى ، ولذلك فإن الحدود التى يتم وضعها على الإئتمان المحلى وفقاً لهذا المذهب تكون دائماً من أجل خفض الاستيعاب الكلى وذلك لخفض العجز فى ميزان المدفوعات وسداد القروض المشحقة للصندوق وغيره من الدائنين ، مع تجاهل الآثار السلبية المترتبة على ذلك بالنسبة للاقتصاد القومى للبلد المعنى .

د- إدخال الموازنة العامة للدولة في التحليل النقدي^(١)

وحتى يتم إدخال الموازنة العامة للدولة في التحليل النقدي لميزان المدفوعات ، فإنه يجب التمييز بين التوسع في الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، والائتمان المقدم للحكومة ، على أن يؤخذ في الاعتبار العلاقات بين وضسع موازنة الحكومة والإقتراض الخارجى الرسمى من جانب ونمو الائتمان المحلى من جانب آخر .

ويمكن للسياسة المالية أن تدخل في التحليل من خلال المعادلات الثلاثة التالية :

$$FI = FIP + Flg \quad (١٥)$$

حيث تمثل FI التغير في صافى المديونية الخارجية للبلد ، وتمثل FIP صافى المديونية الخارجية للقطاع الخاص ، Flg صافى المديونية الخارجية للحكومة .

ويتضح من هذه المعادلة أن التغير في صافى المديونية الخارجية يساوى مجموع التغير في صافى المديونية الخارجية لكل من القطاع الخاص ، وللقطاع الحكومى ، ويمكن إجراء تمييز مشابه فيما يتعلق بالتغيرات في الائتمان المحلى والمعادلة التالية توضح ذلك :

$$D = DP + Dg \quad (١٦)$$

حيث تمثل D التغير في الائتمان المحلى ، DP تمثل التغير في الائتمان المحلى المقدم للقطاع الخاص ، Dg تمثل الائتمان المقدم للحكومة وليس ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفى .

ويتضح مما سبق أن الحكومة إذا مرت بعجز في موازنتها العامة فإنه يتعين عليها أن تمول هذا العجز إما بزيادة مقترضاتها الصافية من الخارج ، وإما من خلال زيادة مقترضاتها من الجهاز المصرفى ، والمعادلة التالية توضح ذلك :

$$G-T = Dg + FI \quad (١٧)$$

حيث تمثل G إجمالى الإنفاق الحكومى ، T تمثل اجمالى الإيراد الحكومى ، ويتحقق العجز المالى إذا زادت G عن T ، كل ذلك مع افتراض أن الدين الحكومى لا يتم بيمة إلى الجهات الخاصة غير المصرفية كصناديق

الضمان الاجتماعى أو المعاشات ... الخ، وعلى ذلك فإن تمويل هذا العجز يتم إما من خلال زيادة المديونية الخارجية للحكومة أو من خلال زيادة الائتمان المحلى للحكومة .

^(١) The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, P.16

ونرى على المعادلات الثلاثة السابقة (١٧، ١٦، ١٥) أنه يجب وضع حدود للعجز المالي الحكومي من خلال وضع حدود قصوى على قيمة الاقتراض الخارجى للحكومة ، وعلى قيمة الإلتزام المحلى المقدم للحكومة وفى نفس الوقت يجب العمل على زيادة الإيرادات العامة ، وخفض النفقات العامة ، ويتبنى الصندوق السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك ، ولكن قد يترتب على هذه الإجراءات العديد من الآثار الاقتصادية الضارة كتخفيض معدلات النمو والعالة ورفع معدلات التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات ، ولذلك فإننا لا نؤيد هذه الإجراءات التى تقيد من حرية الحكومة فى الاقتراض سواء الداخلى أو الخارجى مادام أن هذه القروض سيتم استخدامها فى مشروعات انتاجية تساهم فى تحقيق التوازن الداخلى والخارجى للبلاد المعنى ، ولكننا نرفض أن يتم تمويل العجز المالي للحكومة من خلال الإصدار النقدي لفترة طويلة لأنه سيؤدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية ، كارتفاع معدلات التضخم ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للحكومة أن تمول عجزها المالى من خلال بيع السندات والأنونات الحكومية للجمهور ، الأمر الذى يساهم فى خفض المعروض النقدي فى الاقتصاد وبالتالي خفض معدلات التضخم ، وفى نفس الوقت يمكن استخدام هذه الموارد لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل للبلاد المعنى.

هـ- إدخال موازنة البنك المركزى فى التحليل النقدي^(١)

كما تم ربط العلاقات التقنية الأساسية بكل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة ، فإنه يمكن ربطه أيضا بموازنة البنك المركزى ، ويكون التركيز فى هذه الحالة على التغيرات فى صافى الأصول المحلية لدى البنك المركزى ، وليس لجمالى التوسع فى الإلتزام المحلى، وهكذا يتم التمييز بين التغيرات فى أصول البنك المركزى (صافى الأصول المحلية والأجنبية) والتغيرات فى خصومه (النقد الاحتياطى)^(٢) ويتم التعبير عن أصول البنك المركزى وخصومه من خلال المعادلة التالية :

$$H = R + DCB \quad (١٨)$$

حيث تمثل H النقد الاحتياطى ، R مخزون صافى الأصول الأجنبية ، DCB مخزون صافى الأصول المحلية لدى البنك المركزى .

والأمر الهام هنا يتمثل فى تركيبة الأصول ، وذلك لأن زيادة الأصول المحلية على الأصول الأجنبية قد يؤدى إلى زيادة فى النقد الاحتياطى بالعملة المحلية ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة التضخم ، وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، بعكس الوضع فى حالة زيادة الأصول الأجنبية للبنك المركزى عن الأصول المحلية ، فإن من شأن ذلك تعزيز الوضع فى ميزان المدفوعات .

^(١) - The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design
- of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, P 17

^(٢) النقد الاحتياطى يعادل العملة فى أيدي الجمهور والاحتياطيات لدى البنوك التجارية .

ومن الثابت أن إجمالي عرض النقود (M) يرتبط بالنقد الاحتياطي (H) من خلال (العلاقة التضاعفية)
(Multiplicative Relationship) التالية :

$$M = mH \quad (١٩)$$

حيث m هي (مضاعف النقود) (Money Multiplier) وهو مدى خلق الإئتمان بواسطة النظام المصرفي ، وهو يتوقف على تفضيلات الجمهور ، وسياسات الحكومة التي تؤثر على أوضاع الاحتياطي بالبنوك ، ومعنى ذلك أنه كلما تزايد مضاعف النقود ، فإن ذلك يعني تزايد العملة بيد الجمهور ، وهذا يعني زيادة العرض النقدي، وإذا كان مضاعف النقود مستقرا ويمكن التنبؤ به ، فإنه يمكن استخدام المعادلتين السابقتين ١٨ ، ١٩ لإجراء التحليل النقدي وذلك باستبدال المعادلة رقم (٤) بما يلي :-

$$M = m (R + DCB) \quad (٢٠)$$

ومعنى ذلك أنه يمكن التحكم في عرض النقود من خلال التحكم في الإئتمان المقدم من البنك المركزي سواء للحكومة أم للجهاز المصرفي (التغير في صافي الأصول المحلية) ، ويتوقف التحكم في عرض النقود في اقتصاد ما على الاختيار بين التحكم في التوسع الكلي للإئتمان المحلي ، وبين التحكم في الأصول المحلية للبنك المركزي ، وهذا الاختيار يتوقف على عدة عوامل وهي :-

أولاً : الأسلوب الذي تدور به السياسات النقدية .

فإذا كان تطبيق السياسات نقدية يتم من خلال فرض ضوابط على إجمالي الإئتمان المصرفي وكانت الأسواق المالية غير متطورة ، فإن متغير الإئتماني الذي يمكن استخدامه هو المتغير الذي يشمل النظام المصرفي بأكمله ، أي التحكم في الإئتمان المحلي أما إذا كانت السلطات النقدية تطبق سياسات نقدية يكون من شأنها إجراء تفسيرات في الاحتياطي بالبنوك التجارية تؤثر على مضاعف النقود ، فإن متغير الإئتمان الملائم هنا هو الذي يغطي الأصول المحلية للبنك المركزي وحده .

ثانياً : أحد العوامل الهامة في الاختيار هو الملوك المحتمل لمضاعف النقود .

فإذا تحرك هذا المضاعف بشكل لا يمكن التنبؤ به ، فهذا يكون من الأجدى التركيز على التوسع الكلي للإئتمان للمحلي وليس على الإئتمان المقدم من البنك المركزي .

وبذلك نكون قد انتهينا من عرض تصميم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي ، ننقل بعد ذلك الحديث عن جوهر هذه السياسات .

المبحث الرابع

جوهر سياسات التثبيت

STABILIZATION POLICIES

يرى الصندوق أن البلدان التي تلجأ إليه للحصول على تسهيلات مؤقتة لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها ، تعاني أساسا من مجموعة من الاختلالات الخارجية والداخلية ، تتمثل بصفة أساسية في تزايد العجز في الحساب الجاري ، وتزايد معدلات التضخم ، وإنخفاض معدلات النمو ، وفقا للمذهب الذي يعتمد عليه الصندوق في تحليل ميزان المدفوعات ، فإن هذه المشكلات التي تعاني منها البلدان الأعضاء إنما ترجع بصفة أساسية إلى تزايد الإنفاق المحلي على الدخل المحلي ، وهذا للتزايد يتم تمويله إما عن طريق الاقتراض للخارجي ، أو الاقتراض الداخلي (كإقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي ، إقتراض القطاع العام من الجهاز المصرفي).

وهذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى تزايد عجز الحساب الجاري ، وتزايد معدلات التضخم ، بالإضافة إلى أنه يعوق نمو الناتج القومي الإجمالي ، ويرى الصندوق أنه لكي يمكن علاج هذه المشكلات ، فإنه يلزم تخفيض الإنفاق المحلي أو زيادة الدخل المحلي (الإنتاج المحلي) ويرى الصندوق أنه إذا اتبعت البلدان الأعضاء التي توجبه هذه المشكلات مجموعة من السياسات يطلق عليها سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي . *Stabilization Policies* فإنها تستطيع أن تقلل من الإنفاق المحلي إلى المستويات المرغوبة ، وبالتالي فإنها تساهم بذلك في تخفيض الخلل الخارجي والداخلي ، وعلى ذلك فالهدف من سياسات التثبيت هو تخفيض الإنفاق المحلي لخدمة ميزان المدفوعات بصفة أساسية ، ولتخفيض التضخم ، ووضع الاقتصاد على المراحل الأولى للنمو ، وفيما يلي سنعرض لأهم السياسات التي يتبناها الصندوق لتخفيض الإنفاق الكلي، أو بمعنى آخر لتخفيض الطلب الكلي في الاقتصاد، حتى يتلائم مع العرض الكلي، وذلك لسد الفجوة في الميزان التجاري ولمحاربة التضخم^(١)

(١) راجع أهداف سياسات إدارة الطلب الكلي في :

Crocket. Andtewd., *Stabilization Policies in developing countries some policy consideration* ,
internaiona, monetaey fund staff papers, Vol : 25 march. 1981, IMF , PP. 62 - 65.

المطلب الأول

السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي يعتمد عليها الصندوق ، لتخفيض الطلب الكلي في الاقتصاد ، حتى ان مذهبه في علاج ميزان مدفوعات سمي بالمذهب النقدي ، نظرا لاهتمامه بالجانب النقدي في الاقتصاد وأثره على ميزان المدفوعات ، وهدف للصندوق من تبني بعض الإجراءات النقدية هو تخفيض نمو الاستعانة وتخفيض معدل التضخم (١) لأن ذلك يساهم في تخفيض الطلب الكلي ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات

ومن وجهة نظر الصندوق فإن النمو المفرط في عرض النقود يؤدي إلى معدلات مرتفعة من الإنفاق المحلي سواء على السلع والخدمات المحلية أم الأجنبية ، وإذا كان العرض المحلي غير مرن في الأجل القصير فإن ذلك من شأنه أن يزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، وهذا بدوره ينعكس في صورة عجز في ميزان المدفوعات ، وعلى ذلك فإن الصندوق يرى أنه يجب على السلطات النقدية أن تتأكد من أن التوسع في السيولة المحلية متلائم مع أهداف ميزان المدفوعات ، والتضخم ، والنمو ، ولذلك فإن التحكم في العرض النقدي يلعب دورا أساسيا في سياسات التثبيت (٢) .

الفرع الأول

إطار عام للتحكم النقدي

في البداية يثور تساؤل حول ما هو المستوى المناسب لعرض النقود؟

مما لا شك فيه أن المستوى المناسب لعرض النقود يعتمد على كمية النقود المتدولة خارج الجاهز المصرفي ، وهذا بدوره يحتاج إلى تحليل لطلب المجتمع على الأرصدة النقدية ، والطلب على النقود ينتج عن الحاجة إلى امتلاك أرصدة نقدية متاحة لتنفيذ صفقات تجارية ، ولإستخدامها كمخزن للقيمة (٣) .

وإمتلاك الأرصدة النقدية للصفقات التجارية يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي ، والذي يمكن تحديده تقريبا عن طريق الناتج المحلي الإجمالي .

(١) Jacob A.Frenkel, mohsin khan, "Adjustment policies and Economic development, American Journal of Agricultural Economics, American Agricultural Economics Association, Vol. 72, No.

(٢) أنظر ذلك في :

Jeffrey M.Dzvis, Monetary policy and financial reform., In macroeconomic adjustment: Policy instruments and issues" Edited by Jeffrey M. Davis, IMF institute, IMF, August, 1992, P.7.

Ibid. , p.8

(٣) أنظر :

أما امتلاك الأرصدة النقدية كمخزن للقيمة ، فإنه يعتمد على القوة الشرائية للنقد ، فطى سبيل المثال إذا كانت أسعار الفائدة على الودائع أكبر من معدلات التضخم ، فإن ذلك سيكون حافزاً لإيداع النقود فى البنوك والمكس ، والتقدير العملى للطلب على النقود ربما يؤسس على علاقة إحصائية لكل من الناتج المحلى الإجمالى والتضخم وأسعار الفائدة والمتغيرات الأخرى^(١).

بعد تحديد المستوى المناسب لعرض النقود على النحو السابق ، فإن هناك تساوياً آخر يثور ، وهو كيف يمكن تحليل عرض النقود فى الاقتصاد؟، فى الواقع تطول عرض النقود فى الاقتصاد يتطلب مراجعة ثلاث حسابات (٢) :-

١- حساب المصح النقدي (The Monetary Survey Account)

وهذا الحساب يظهر تحرك النقود وأشياء النقود فى الاقتصاد وهذا ربما يرتبط بالأموال المحلية والأجنبية ويظهر هذا الحساب على النحو التالى :

حساب المصح النقدي

الاصول	الخصوم
أ- الأصول الاجنبية	نقود
ب- الإتمان المحلى : ويشمل :-	أشياء النقود
١- المستحقات لدى الحكومة	بنود أخرى
٢- المستحقات لدى الجهات الرسمية	
٣- المستحقات لدى القطاع الخاص	
٤- المستحقات لدى الجهات المالية غير النقدية	

وهذا الحساب يظهر العلاقة بين قطاع المؤسسات النقدية (والذى تشمل التزاماته عرض النقود فى الاقتصاد) والقطاعات الأخرى فى الاقتصاد.

٢- حساب المملطات النقدية^(٣) (Monetary Authorities Account)

وهذا الحساب يركز على الأنشطة التى تقوم بها الجهة المسؤولة عن السياسة النقدية (البنك المركزى) ومسؤوليات السلطات النقدية تشمل العملة الموجودة خارج البنوك ، والاحتياطيات البنكية (ممتلكات العملة والودائع) التى تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزى .

Ibid.p.8

(١)

Ibid.p.9,10

(٢)

(٣)السلطات النقدية مسؤولة عن مسألة العملة وعرض النقود وإدارة الاحتياطيات الدولية للبلاد والاشرف على النظام النقدي الداخلى وهذه الواجبات عادة ما تتناوب بالبنك المركزى .

والنقد التي يملك بها الجمهور ، تمثل العنصر المباشر للعرض النقدي ، بينما تؤثر الاحتياطات البنكية على قدرة البنوك على خلق الائتمان ، ويظهر حساب السلطات النقدية على النحو التالي :-

حساب السلطات النقدية

الاصول	الخصوم
أ- الأصول الأجنبية	أ- خصوم محلية
ب- الأصول المحلية :-	١- العملة النقدية خارج البنوك
١- المستحقات لدى الحكومة	٢- احتياطات البنوك .
٢- المستحقات لدى البنوك .	ب- الخصوم الأجنبية
	٣- ودائع الحكومة
	٤- بنود أخرى

٣- حساب البنوك التجارية : (Commercial Banks Account)

وهذا الحساب يظهر أنشطة البنوك التجارية والتي تظهر أصولها وخصومها على النحو التالي:

حساب البنوك التجارية

الاصول	الخصوم
* الاحتياطات	الودائع المطلوبة
* الأصول الأجنبية	الودائع للموئقة والمدخرات وودائع العملة الأجنبية
* المستحقات لدى الحكومة	الخصوم الأجنبية
* المستحقات لدى الجهات الرسمية	ودائع الحكومة
* المستحقات لدى القطاع الخاص	الائتمان من البنك المركزي
* المستحقات لدى الجهات المالية غير النقدية	بنود أخرى

يستنتج من العرض السابق للصياغة الثلاثية أن عملية عرض النقود في اقتصاد مليمكن أن تحدد على أساس عاملين :-

العامل الأول : الخلق الأولي للنقد ، والذي يتحقق من خلال زيادة التزامات (خصوم) البنك المركزي لكل من الجمهور والنظام البنكي (المصرفي) .

العامل الثاني : التوسيع النقدي لعرض النقود من خلال البنوك التجارية ، وهذا يتحقق من خلال مضاعفة الموارد المودعة بهذه البنوك (نقود الودائع) والذي وفقاً له ، فإن جزءاً من الإئتمانات التي تقدمها البنوك تعود إليها مرة أخرى عندما ينقضي المقرضون كودائع جديدة ويمكن للبنوك ان تعيد إقراضها مرة أخرى .

الفرع الثاني

أدوات السياسة النقدية

التدخلات المصرفية

يرى الصندوق أن تحقيق هدفه الأساسي (وهو وضع قابل للنمو في ميزان المدفوعات) يتطلب بصفة أساسية التحكم في الائتمان المحلي ، لأن ذلك من شأنه جعل الإنفاق المحلي الكلي يتناسب مع الدخل الكلي ، وبالتالي يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، وبمعنى آخر لما كان التغير في العرض الكلي للنقود يتحدد على أساس التغير في الأصول المحلية (الائتمان المحلي) والتغير في الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الدولية) فإن تخفيض الزيادة في عرض النقود يمكن تحقيقه بأحد طريقتين :-

الأول: هو تخفيض الاحتياطيات الدولية ، وذلك يتم من خلال زيادة الواردات ، وهذا يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات .

الثاني : تخفيض الائتمان المحلي ، ومن وجهة نظر الصندوق فإن ذلك من شأنه تحسين الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، وزيادة الاحتياطيات الدولية للبلد ، ولذلك فإن الصندوق يبنى إجراء تخفيض الائتمان المحلي كأداة أساسية من أدوات السياسة النقدية ^(١) .

ولتبنى سياسة نقدية تؤدي إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، فإن البنك المركزي يستطيع أن يحقق هذه الأهداف إما بطريقة مباشرة من خلال استخدام سلطاته التنظيمية ، أو بطريقة غير مباشرة باستخدام تأثيره على ظروف سوق النقد بإعتباره مصدر النقود الاحتياطية (النقد المتداول وأرصدة الودائع لدى البنك المركزي)

ومن الملاحظ أن الصندوق منذ إنشائه قد اعتمد بصفة أساسية على أدوات مباشرة للسياسة النقدية لتحقيق أهدافه، ولكنه بدأ في السنوات الأخيرة يعتمد بصورة أكثر على أدوات غير مباشرة لتحقيق هذه الأهداف ، وذلك نظراً لقصور الأدوات المباشرة ^(٢) وهذا لا يعني أن الصندوق قد تخلى في السنوات الأخيرة عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في البلدان التي لا تتمتع ظروفها الاقتصادية بتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية .

وفيما يلي نعرض للإدوات المباشرة ، وغير المباشرة ، التي يتبناها الصندوق في برامجها للتصحيح الاقتصادي.

(١) انظر

Willian E. Alexander, tomas J.T. Ballno, and charleo Enoch and compitising Francesco caxamazza, George iden, devid marton, Johannesmueller, ceyla Pszrsbasioglu, marquintyn, matthew. Saal, and gabriel sensenbrenner "the adoption of indirect instruments of monetary policy, occasional paper No. 120, IMF, wosh D. 1995. P.34.

Ibid PP.3-6

(٢) انظر :

الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في برامج الصندوق

وللتعرف على الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والتي يتبناها صندوق النقد الدولي في برامجه للتثبيت الإقتصادي ، فإنه يمكن الاعتماد على الدراسة التي قام بها موظفو الصندوق ، وهذه الدراسة تشمل عينة مكونة من ٩٤ برنامج عقدها الصندوق مع ٦٨ بلد عضو للتثبيت الإقتصادي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ ، وهذه العينة تحتسوى على ٧٩ برنامج خاضع لتسهيل الاستعداد الإئتماني .

(وهذه البرامج تهتم بالتثبيت الإقتصادي 'إدارة جانب الطلب' و ١٥ برنامج خاضع لتسهيل الصندوق الممنند) وهذه البرامج تهتم بسياسات لـ " إدارة جانب العرض " (والجدول التالي يوضح ذلك :-)

والجدول رقم (١٢) يوضح أدوات السياسة النقدية التي تنبأها الصندوق في برامجه .

نسبة إستخدام السياسة في البرامج	عدد البرامج التي استخدمت فيها السياسة	السياسة
٩٨	٩٢	* تحديد سقف للتوسع في الإئتمان " على "
٨٧	٨٢	- صافي الأصول المحلية أو الإئتمان المصرفي للكلية
٥٣	٥٠	- الإئتمان المصرفي للحكومة المركزية
٣٧	٣٥	- الإئتمان المصرفي للقطاع العام شاملا المشروعات للعمامة غير المالية
٦	٦	- سقف منفصلة للإئتمان المصرفي
٣٠	٢٨	* تخفيض معدل النمو في السيولة
٢٧	٢٥	* إصلاح سعر الفائدة
٢٣	٢٢	* حصة كافية من الإئتمان للقطاع الخاص
٥٤	٥١	* إجراءات لتعينة الإنفاق المحلي
٣٩	٣٧	- إجراءات سعر الفائدة
٢٤	٢٣	- إصلاح النظام المالي
١٩	١٨	* أخرى

المصدر :

ومن هذا الجدول يتضح أن الصندوق يتبنى في برامجه للتثبيت الإقتصادي عدداً من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لتحقيق أهدافه المختلفة ووفقاً لهذا الجدول فإن هذه الأدوات هي :-

أولاً : سياسة السقوف الائتمانية *Credit ceilings policy*

هذه الإداة تعتبر من أكثر الأدوات المباشرة إستخداماً لتحقيق أهداف السياسة النقدية ، ويتميز بسهولة التنفيذ خاصة في البلدان التي بها أنظمة مالية بدائية وغير تنافسية ^(١) . ومن الواضح أن الصندوق أعتمد على هذه الأداة في ٩٢ برنامج من جملة ٩٤ برنامج أى بمعدل ٩٨٪ من جملة البرامج في الفترة محل الدراسة ، وهذا يعكس مدى اهتمام الصندوق بسرعة ضبط التوسع النقدي في البرنامج التي يدعمها لضمان سرعة الوصول إلى تحقيق أهداف البرنامج ، نظراً لأن التوسع النقدي والذي يجد مصدره في التوسع في الائتمان المحلي يعتبر من وجهة نظر الصندوق السبب الرئيسي للعجز الداخلي والخارجي ، ولذلك فإن من الأهمية بمكان التحكم في التوسع النقدي في أسرع وقت ، وأسرع أداة لتحقيق ذلك هي وضع سقف على الائتمان المحلي .

ويلاحظ أن الصندوق في هذه البرامج يهتم كثيراً بتحديد كمية الائتمان المقدم للحكومة ، حيث تم النص على هذا الإجراء في حوالي ٨٢ برنامج ، وهذا ما يعادل نسبة ٨٧ من مجموع البرامج ، وعادة ما ينص الصندوق على هذا التقييد للائتمان المحلي المقدم للحكومة عندما يكون العجز الذي تعاني منه موازنة الدولة هو السبب الرئيسي في عدم الاستقرار المالي ، وبالتالي فإن حصول الحكومة على الائتمان اللازم لمعالجة هذا العجز يسهم بدرجة كبيرة في توسيع الائتمان المحلي ، وبالتالي عرض النقود ويزيد من تزايد العجز في ميزان المدفوعات ^(٢) . وينتهي بعد ذلك اهتمام الصندوق بالائتمان المقدم للقطاع العام ، حيث ورد النص عليه في ٥٠ برنامج أى ما يعادل ٥٣٪ من جملة البرامج ، وهذا الاهتمام يعكس الدور الكبير الذي قد يسم به القطاع العام في تزايد عرض النقود من خلال التوسع في الائتمان المقدم له ، الأمر الذي يقتضى ضرورة تحديد الائتمان المقدم له للتحكم في العرض النقدي ، وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات .

ويلاحظ على عينة البرامج محل الدراسة السابقة أن الصندوق يعتمد على وضع سقف بالنسبة للائتمان المقدم من النظام المصرفي وليس من الائتمان المقدم من البنك المركزي ، وإن كان الصندوق في بعض البرامج الأخرى التي لم تشملها هذه العينة قد وضع سقوفاً على الائتمان المقدم من البنك المركزي ، وفي بعض الظروف فإن الصندوق يقوم بوضع السقف على الائتمان المقدم من النظام المصرفي ومن البنك المركزي معاً .

(١) أنظر كلاً من :-

وليام الكسندر ، توماس بالينو ، وتشارلز لينوك " إستخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٦ ، ص ١٤ - ١٦ ، صندوق النقد الدولي .

Emil G. Spitzer, Factors in stabilization programs, in "The international monetary fund" 1945-1965 Vol. 2, Edited by: J Keith Horsefield, IMF, 1969. P. 492.

(٢) أنظر :

ويلاحظ أن الاختيار بين وضع السقوف على النظام المصرفي أو على البنك المركزي يتأثر بصفة كبيرة بالموئل المؤسسية فطى سبيل المثال

فإن استخدام السقوف بالنسبة للإئتمان المقدم من النظام المصرفي يكون عادة في البلدان التي تملك القليل من البنوك التجارية والتي تخضع في ذات الوقت للرقابة الشديدة من البنك المركزي ^(١)

ويلاحظ أن الصندوق قد يتبنى في بعض برامج سقوف منفصلة سواء تعلق ذلك بالإئتمان المقدم من النظام المصرفي أو البنك المركزي ، فقد يضع الصندوق سقوف محددة للإئتمان المقدم للحكومة تختلف عن السقوف المفروضة على الإئتمان المقدم للقطاع الخاص ، حتى بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات قد تكون هناك سقوف فرعية ، وعادة ما يتم تطبيق هذه السقوف بالتدرج ، وذلك لأنها تدخل في حسابها للتخيرات الموسمية بالنسبة للطلب على الإئتمان ^(٢) . وعادة ما تتور المشاكل بين الصندوق والبلد المضمون حول تضمين أو عدم تضمين بعض أصول البنك المركزي للسقوف الإئتمانية .

وهناك مذهبان يتبناهما الصندوق في تعريف الأصول الخاضعة لسقوف الإئتمان ، المذهب الأكثر شيوعاً يسمى "مذهب الأصول المتقاة Selected assets approach" وهذا المذهب يحدد بعض الأصول المحلية الأساسية للبنك المركزي والتي يجب أن تشملها السقوف الإئتمانية ، والمذهب البديل هو مذهب المتبقى Residual approach وهذا المذهب يعدد الأصول المحلية التي يجب أن تشملها السقوف الإئتمانية كفاقر بين الأصول الإجمالية للبنك المركزي ، وبين الأصول التي يجب أن تستثنى من سياسة السقوف الإئتمانية وبصفة خاصة الأصول الأجنبية .

ومذهب المتبقى أكثر شمولية ويغطي في معظم الأحيان العمليات الإئتمانية للبنك المركزي ، ومن شأن هذا المذهب تخفيض فرص الإئتمان ^(٣) .

ثانياً : سياسة سعر الفائدة *Interest Rate policy*

يستخدم صندوق النقد الدولي سياسة سعر الفائدة كأداة مباشرة للسياسة النقدية بالتكامل مع سياسة السقوف الإئتمانية وذلك لتحقيق أهداف برامج الصندوق ، ويرى الصندوق أنه بالتحكم في سعر الفائدة ، فإنه يمكن التحكم في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد ، الأمر الذي يسهم في خفض الاستيعاب الكلي ، وبالتالي يقلل من المعجز في ميزان المدفوعات ، والصندوق يستخدم سياسة سعر الفائدة في برامجه الخاصة بإدارة الطلب الكلي (برامج التثبيت) وأيضاً في برامجه لإدارة العرض الكلي (برمج الإصلاح الهيكلي) من خلال تأثيرها على الانحار والاستثمار ، والذي يهمننا الآن هو استخدام هذه السياسة كأداة نقدية تستهدف خفض الاستيعاب الكلي الإقتصاد.

Ibid p.494

(١)

Ibid, 493.

(٢)

Ibid, 495

(٣)

ومن وجهة نظر الصندوق فإن أسعار الفائدة تعتبر سلبية في الحديد من البلدان النامية ، وأنها لا تعكس الفسفرة النسبية لرأس المال ، وهذا من شأنه زيادة الإستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، الأمر الذى يودى الى الحديد

من المشاكل الاقتصادية ، وفى نفس الوقت فإن انخفاض مستويات أسعار الفائدة تسهم بدور كبير فى هروب رؤوس الاموال من البلدان النامية ، الأمر الذى يساهم فى تزايد العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية ^(١)

والذى يؤكد اهتمام الصندوق بأسعار الفائدة كأداة هامة فى برنامج التصحيح التى يعقدها الصندوق مع البلدان الاعضاء هو النص على ضرورة تصحيح أسعار الفائدة فى الحديد من البرلمج التى يتبناها الصندوق ، فطلى سبيل المثال فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٠ تم النص على تصحيح أسعار الفائدة فى ٧ برلمج من مجموع ١٣ برنامج وفقا لتسهيل الصندوق الممعد وفى عام ١٩٨٠ تم النص على هذا الإجراء أيضا فى ١١ برنامج من مجموع ١٧ برنامج وفقا لتسهيل الاستعداد الإئتماني ^(٢) .

وأىضا خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ تم النص على إجراء تصحيح أسعار الفائدة فى ٢٥ برنامج من جملة ٩٤ برنامج عقدها الصندوق مع البلدان الاعضاء وفقا لتسهيل الاستعداد الإئتماني وتسهيل الصندوق الممعد ^(٣) ومن وجهة نظر الصندوق فإن اصلاح سعر الفائدة فى البلدان الاعضاء يترتب عليه (بالتضاضر مع السياسات الأخرى) عدة نتائج وهى : ^(٤)

١- التحكم فى التضخم من خلال تخفيض نمو المطلب المحلى على السلع والخدمات .

٢- تجديد المنافسة الخارجية للإقتصاد وهذا من شأنه تحسين ميزان المدفوعات حيث أن أسعار الفائدة الحقيقية ستجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

٣- تحقيق أكبر فعالية لتخصيص الموارد .

ويرى الصندوق أن إصلاح أسعار الفائدة يمكن أن يتحقق بأحد طريقتين ^(٥) .

(١)- عبد الشكور شعلان ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢)- انظر ذلك فى :

The Research Department of international monetary fund, " interest Rate policies in developing countries" IMF, Washington, D.C , October, 1983, P. 15.

(٣)- انظر ذلك فى :

Fiscal affairs department of international monetary fund, Fund supported programs, fiscal policy, and in come Distribution, Imf. P.13.

The Research Department of the international montary fund, a interest Rate policies in ^(٤)

developing countxics" op. Cit.,, pp. 14. 15

Ibid, P. 15

(٥)

الطريقة الأولى : السماح لأسعار الفائدة الاسمية بأن تتحدد عن طريق قوى السوق .

الطريقة الثانية : تحديد أسعار الفائدة عن طريق التحكم الإدارى بصورة مرنة ومتجوبة مع ظروف السوق .

والتجربة العملية للصندوق تقيد باتباع الطريقة الثانية بالنسبة للبلدان التى لا تملك أسواق مالية متقدمة ، وفى هذه الحالة فإن رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الودائع لدى البنوك ، وهذا من شأنه أن يخفض أو يقلل من

سرعة الدوران بالنسبة للنقد ، ويلاحظ أن خفض معدل نمو الطلب بهذه الطريقة يكون ضروريا لتخفيض الضغوط التضخمية التى تمر بها البلدان الاعضاء ، ومن الممكن أن يتحقق هذا أيضا من خلال إبطاء معدل التوسع النقدى فى الاقتصاد ، وفى الحالات التى يوجد فيها تضخم متسارع وأسعار فائدة مكبوتة فإنه يكون من المتطلب فى مثل هذه الحالات تقليص العرض للنقدى

ويرى الصندوق أن التجربة الحديثة لتركيا أن أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية يمكن أن تلعب دورا فى تشجيع الإخفاء ، وزيادة الطلب على الأصول المالية المحلية ، فبعد تحرير أسعار الفائدة فى تركيا فى يوليو ١٩٨٠ (بالتضافر مع سياسة سعر صرف) كانت النتيجة هى تزايد معاملات الفائدة الحقيقية وتزايد الطلب على الأصول المالية المحلية ، وزادت الإيداعات فى البنوك لأكثر من ٢٥٪ وترتب على ذلك انخفاض معدل التضخم من أكثر من ١٠٠٪ فى الربع الثالث من عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣٠٪ فى الربع الأخير من عام ١٩٨١^(١).

ويرى الصندوق أن إصلاح معدل الفائدة لنصل إلى مستويات حقيقية (بالإضافة إلى تأثيره على الطلب الكلى والعرض الكلى) ، فإنه أيضا يؤثر على قطاعات مختلفة فى الاقتصاد ومن ذلك :

أ- أثر إصلاح سعر الفائدة على تمويل القطاع العام :

يرى الصندوق أن إصلاح معدل الفائدة يحقق للتنجيم التالية بالنسبة للقطاع العام^(٢) :

١- التكاليف الإيجابية لتمويل القطاع العام تحت المشروعات العامة على ترشيد نفقاتها الاستثمارية وبالتالي ترشيد الاقتراض وذلك على أساس أن معدل الفائدة لم يعد سلبى بل أصبح أعلى من معدل التضخم ولذلك يجب الحذر حتى يمكن تحقيق أرباح على الأقل تجنب خسائر كبيرة .

٢- وأيضا سترتبط على إصلاح سعر الفائدة زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة حصيلة الضرائب من دخل الفائدة ، وهنا يصعب للتهرب حيث يتم خصم الضريبة من المنع .

٣- سترتبط على إصلاح أسعار الفائدة تحقيق لنمو الاقتصادى ، الأمر الذى سيزيد من إيرادات الدولة والقطاع العام ، وهذا سوف يموئ الزيادة فى تكاليف اقتراض الدولة والقطاع العام .

ب- أثر إصلاح سعر الفائدة على القطاع الخارجى :

تؤثر أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية تأثيرا كبيرا (وفقا لوجهة نظر الصندوق) على القطاع الخارجى ونتخلص تلك الآثار فى الآتى ^(١) :

١- يترتب على وصول الفائدة إلى مستويات حقيقية وإيجابية إلى خفض التدفقات الرأسمالية للخارج ، وهذا سيغيد البلد من عدة نواحي ، فمن ناحية سيؤدى إلى تقليل المعجز فى ميزان المدفوعات ، ومن ناحية أخرى سيساعد على تمويل التنمية الاقتصادية بموارد محلية وليس عن طريق الاقتراض ، وهذا أيضا فى صالح ميزان المدفوعات .

٢- بالنسبة لأثر إصلاح سعر الفائدة على الحساب الجارى ، فإنه يترتب عليه مع وجود سعر صرف مناسب حث الشركات على تخفيض نسبة المخزون المعامل من المواد الخام المستوردة ، كذلك من السلع نصف المصنعة.

٣- وبالإضافة إلى ذلك فمن شأن أسعار الفائدة الإيجابية أيضا زيادة تحويلات العاملين بالخارج ، جريا وراء الفائدة الأعلى الأمر الذى يؤدى إلى زيادة التدفقات الرأسمالية للعاملين بالخارج ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تحسين ميزان المدفوعات .

وهكذا يرى الصندوق أن إصلاح سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية يلعب دورا هاما فى خفض الطلب الكلى فى الاقتصاد من خلال جذب السيولة من أيدي الأفراد بأسعار الفائدة المرتفعة ، وهذا أيضا من شأنه زيادة العرض الكلى فى الاقتصاد من خلال زيادة المدخرات وزيادة فرص الاستثمار ، وأيضا تساعد أسعار الفائدة الإيجابية على تخفيض المعجز فى الموازنة العامة للدولة ، وتؤدى أيضا إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات (سواء الحساب الجارى أم الحساب الرأسمالى) ولذلك يرى الصندوق ضرورة الاتجاه إلى تصحيح أسعار الفائدة فى البلدان التى يرتبط معها ببرامج للتصحيح الاقتصادى ، نظرا لأن ذلك يحقق مصلحة الاقتصاد ككل .

ونرى ، على وجهه نظر الصندوق السابقة بالنسبة لمعدل الفائدة أنها غير واقعية فى حالة البلدان النامية بصفة عامة وذلك للأسباب :

- عادة ما تقوم حكومات البلدان النامية بتمويل خسائر القطاع العام من الموازنة العامة للدولة ، الأمر الذى لا يشجع على ترشيد الإنفاق وبالتالي لن يؤدى تصحيح معدل الفائدة الهدف الذى يشده الصندوق .

- لن يؤدى رفع معدل الفائدة إلى زيادة معدل النمو كما يتوقع الصندوق نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج ولكن سيتم زيادة المدخرات بالبنوك .

لن يقلل رفع معدل الفائدة من هروب رأس المال للخارج ولن يعيد رأس المال المحلى للدخل كما يتوقع الصندوق لأن معدل الفائدة ليس هو المتغير الوحيد الذى يتحكم فى بقاء رأس المال بالدخل .

الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في برامج الصندوق.

في السنوات الأخيرة بدأ الصندوق يتجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بصورة كبيرة فسي البرامج التي يتبناها للتثبيت الاقتصادي مع البلدان الاعضاء ، والأنواع الرئيسية للأدوات غير المباشرة والتي يستخدمها الصندوق في برامجه هي :-

- ١- عمليات السوق المفتوح .
- ٢- اشتراطات الاحتياطي.
- ٣- تسهيلات الإفراض التي يوفرها البنك المركزي. " سياسة إعادة الخصم "

أولاً : " عمليات السوق المفتوح " *Open market operations*

وفقاً لعمليات السوق المفتوح فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم ببيع أو شراء الأوراق المالية Securities وذلك حتى يقوم بحسب السيولة من السوق في حالة تزايد العرض النقدي من خلال بيع الأوراق المالية، أو ليقوم بحقق السوق بالسيولة اللازمة في حالة تقلص العرض النقدي من خلال شراء الأوراق المالية ^(١) .

ووفقاً لوجهة نظر الصندوق ، فإن الاعتماد على عمليات السوق المفتوح كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية يحقق ميزة هامة ، وهي تمتع البنك المركزي بمرونة كبيرة من تحديد المبالغ التي يمكن أن يسحبها من السوق أو يضخمها فيه ، وكذلك في الوقت الذي يمكن تحقيق ذلك فيه ، وهذا قد لا يتوافر في أدوات أخرى ^(٢) .

ووفقاً لهذه الآداة يستطيع البنك المركزي أن يقوم ببيع أذونات الخزنة Treasury bills أو أذونات البنك المركزي Central Bank bills من خلال المزاد العلني ، وذلك لامتصاص السيولة ، وعادة ما يستخدم البنك المركزي بعض الإجراءات الأخرى المكتملة لهذه الآداة حتى يتمكن من الوصول لهدفه ^(٣) .

وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية من خلال سوق الأوراق المالية Securities market وهي تلك السوق التي يتم التعامل فيها من خلال بيع وشراء الأوراق المالية " الأسهم و السندات " Shares and bonds وعملية التعامل في سوق الأوراق المالية تتم من خلال سوقين الأول يسمى سوق الإصدار أو السوق الأولى Primary market والثاني يسمى سوق التداول أو السوق الثانوية Secondary market وفي السوق الأولى يتم التعامل مباشرة بين الجهة المصدرة للأسمه أو السندات ، وبين الجمهور أو المؤسسات المالية الاستثمارية ، وغالباً ما يسيطر على هذا السوق المؤسسات المالية الاستثمارية ، والتي تقوم بشراء الأوراق المالية من الجهة المصدرة ثم تقوم بإعادة بيعها للجمهور في سوق التداول ، وفي السوق الثانية "سوق التداول " يتم إعادة بيع الأوراق المالية للجمهور ، وتحقيق الجهة التي تقوم بذلك بربح هو الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع ^(٤) . وهذه السوق تلعب دوراً كبيراً في تشجيع الانخراط

(١) Jeffrey M. Davis, Monetary policy and Financial Refacm, op. Cit, P.15.

(٢) Ibid., P.15

(٣) William E. Alexander and others , the Adoption of indirect instruments of monetary policy, op. Cit.PP.78 (7 , 8)

(٤) لمزيد عن سوق الأوراق المالية انظر :

د/ علفط حسن النقلي " الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر من ١٨ - ٢٢ كتاب الامهram الاقتصــــادى أغسطس ١٩٩٤ .

د/ سليمان المنزلي " الأسواق العربية لرأس المال " بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧ ص ٢١ ، ٢٢ .

والاستثمار ، بالإضافة إلى دورها في ضبط العرض النقدي في الاقتصاد ، وعندما يتدخل البنك المركزي بالبيع أو الشراء .

ثانياً : " متطلبات الاحتياطي " " Reserve Requirements "

يستخدم صندوق النقد الدولي أيضاً سياسة متطلبات الاحتياطي كوسيلة للتحكم في السيولة في الاقتصاد ، وذلك من خلال تحديد السيولة الزائدة ، وهذا يخدم عملية عرض النقود وميزان المدفوعات .
ووفقاً لهذه الأدلة من أدوات السياسة النقدية يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة الاحتياطي التي يجب أن تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها في البنك المركزي ، ونسبة الاحتياطي هي جزء من ودائع البنوك التجارية تحفظ بها في البنك المركزي ، لتحقيق أهداف معينة للسياسة النقدية ، وترتفع هذه النسبة بالزيادة في حالة الرغبة في الحد من الائتمان وعرض النقود ، وتنخفض هذه النسبة في حالة الرغبة في زيادة الائتمان ، وهذه السياسة تعتبر من أسهل الأدوات غير المباشرة للتحكم في حجم الائتمان .

ثالثاً : " سياسة سعر إعادة الخصم " " Rediscount Rate Policy "

يستخدم صندوق النقد الدولي سياسة سعر إعادة الخصم في برامجه للتصحيح الاقتصادي كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق ثلاثة أهداف وهي (١) :

- ١- تخفيف النقص في السيولة .
- ٢- التحكم في الظروف النقدية والإئتمان .
- ٣- تخصيص الائتمان بصورة انتقائية .

ووفقاً لهذه السياسة فإن البنك المركزي يستطيع أن يتحكم في حجم الائتمان المتاح للسوق ، وبالتالي يستطيع التحكم في العرض النقدي ، وذلك من خلال سعر إعادة خصم الأوراق التجارية التي تحفظ بها البنوك التجارية في البنك المركزي ، أو من خلال سعر الإقراض الذي يقرض به البنوك التجارية ، والتي تحتاج إلى موارد نقدية إضافية لتمويل عملياتها .

وفي الحالات التي يرغب البنك المركزي فيها أن يحد من حجم الائتمان الكلي في الاقتصاد ، ومن عرض النقود يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم على الأوراق التجارية ، أو رفع سعر الإقراض للبنوك التجارية وهذا يترتب عليه لجوء البنوك التجارية لتحصيل عبء الفائدة أو إعادة الخصم لمصلاها الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعار الإقراض من البنوك الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان ، وخفض السيولة في السوق ، وبالتالي يسهل التحكم في العرض النقدي وللتوازن في ميزان المدفوعات (٢)

William E. Alexander and otherp, op.cit., P.8

(٢) أنظر ذلك في :

(٣) للإطلاع على الأدوات النقدية غير المباشرة التي يتبناها الصندوق في برامجه للتصحيح الاقتصادي ، راجع تلك الأدوات

Ibid., PP. 17-26.

بالنسبة للهيئة التي قام للصندوق بدراستها ، انظر :

نخلص من ذلك إلى أن صندوق النقد الدولي أصبح يعتمد بصفة أساسية في برامجه للإصلاح على أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية ، وفي العينة التي قام الصندوق بدراستها لعدد من البلدان النامية (١٩ بلد) ووجد أن هناك العديد من الظروف التي جعلت هذه البلدان (١) تتجه نحو الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة ، والجدول التالي يلخص هذه الظروف :-

جدول رقم (١٢) يوضح الظروف الأولية التي ساعدت على التحول إلى الأدوات غير المباشرة في العينة التي قام الصندوق بدراستها

النسبة المئوية من إجمالي العينة	الشروط
	ظروف مؤسسية أولية :
٨٩	* برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي
٦٢	* الملكية العامة لقطاع البنوك الأكبر من ٥٠%
٣٢	* الإشراف الفعال
١١	* بنك مركزي مستقل
٦٢	* تحقيق أهداف السياسة النقدية
٩٥	* وجود قيود على رأس المال
	ظروف أولية للاقتصاد الكلي :
٤٧	* المعدل السنوي للتضخم أكثر من ٢٠
٥٣	* معدل الفائدة الحقيقية سلبية
٥٨	* نسبة المعجز المالي للنتائج المحلي الإجمالي أكثر من ٥٠
٧٩	* سيولة مفرطة

المصدر : Ibid., P.20

ونرى على هذا الجدول أن برامج الصندوق كانت ممنولة عن ٨٩٪ من الظروف التي أنت إلى تحول هذه البلدان إلى الأدوات غير المباشرة السابق الإشارة إليها ، بالإضافة إلى وجود قيود على رأس المال (٩٥٪) وسيولة مفرطة (٧٩٪) وغيرها من الظروف الأخرى ، ومن شأن هذه الظروف أن تعزز استمرار استخدام صندوق النقد الدولي لأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية لمواجهة هذه الظروف (انظر ا قصور الأدوات المباشرة على مواجهة هذه الظروف) وذلك لتحقيق أهداف برامجه للتثبيت الاقتصادي. وذلك على أساس أن من شأن الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية أن تقضي على هذه السيولة الزائدة ، ومعدل التضخم المرتفع ، والفائدة السلبية ، وغير ذلك من المشكلات التي لم تستطع الأدوات المباشرة من القضاء عليها ، الأمر الذي يساعد في النهاية على إنجاح برنامج التثبيت الاقتصادي في البلد خاصة إذا نجحت هذه الأدوات غير المباشرة في تحقيق المستهدف منها على النحو السابق.

(١) هذه البلدان هي :

{ الأرجنتين ، بروندي ، بنما ، مصر ، جامبيا ، غانا ، المجر ، أندونيسيا ، إسرائيل ، جاميكا ، كينيا ، ماليزيا ، المكسيك ، النيجر ، بولندا ، سرى لانكا ، تايلاند ، تونس ، فنزويلا }

المطلب الثاني

السياسة المالية في برامج الصندوق للتخفيف الاقتصادي

تحتل السياسة المالية أهمية خاصة في برنامج التثبيت التي يتبنّاها الصندوق ، وذلك من منطلق أن معظم المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية ترجع إلى تزايد العجز في الموازنات الحكومية لهذه البلدان ، والذي يؤدي إلى تزايد عرض النقود في الاقتصاد ، مما يؤدي إلى تزايد الضغوط التضخمية ، وتزايد الطلب المعطى ، مما يؤدي إلى تزايد الإنفاق القومي ، وتزايد الواردات ، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في موازين المدفوعات .

ووفقا لدراسة قام بها أحد العاملين بصندوق النقد الدولي^(١) يتبين أن نسبة العجز المالي في ١٨ بلد نامى غير مصدر للبترول قد تزايدت في السبعينات وأوائل الثمانينات عنه في الستينات ، والجدول التالي يوضح ذلك :-

جدول رقم (١٤) يوضح تطور العجز المالي والخارجي في ١٨ بلد نامى من الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٨٢

البيان	١٩٧١ - ١٩٦٢	١٩٨٢ - ١٩٧٢
	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
متوسط العجز المالي	٢,٨	٥,٩
متوسط معدل النمو خلال الفترة محل الدراسة		
العجز المالي	١,٣	٢,٥
الإيرادات	١,٣	١,٨
النفقات	١,٨	٣
التمويل الخارجي للعجز	٠,٧	١,٢
الصادرات	١,٧	٣,٥
الواردات	٢,٨	٤,٧

المصدر : كى - يونج تشو - الصدمات الخارجية والسياسة المالية في أقال البلدان نمواً ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

(١) انظر ذلك في : كى - يونج تشو - الصدمات الخارجية والسياسة المالية في أقال البلدان نمواً ، التمويل والتنمية ، مرجع سابق ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

ونظرا لتزايد العجز في معظم البلدان النامية ، فإن الصندوق أولى السياسة الحالية اهتماماً كبيراً خلاصة في بلدان التخطيط المركزي ، والتي تمر بمرحلة انتقال ^(١) حيث أن الحكومة تقوم بالإصلاح على معظم الأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان ، الأمر الذي أدى إلى تزايد نسبة العجز في الموازنات العامة فيها ، وكان هذا منبؤاً عن العديد من المشكلات الأخرى ، كالنضخم المرتفع جدا ، وعجز ميزان المنفوعات .

- العجز المالي والنضخم .

يرى الصندوق أن تزايد الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة تزايد الإيراد العام ، يؤدي إلى عجز في موازنة الدولة ، وهذا العجز قد يتم تمويله من مصادر تضخمية ، وقد يتم تمويله من مصادر غير تضخمية ^(٢) . وعادة (وغالبا) ما تقوم البلدان النامية بتمويل هذا العجز من خلال مصادر تضخمية كالإصدار النقدي ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تزايد الإنفاق المحلي بنسبة أكبر من نسبة تزايد الإنتاج المحلي وهو منخفض في البلدان النامية غالبا

الأمر الذي يعني تزايد الطلب الكلي بنسبة أكبر من العرض الكلي ، ومن شأن ذلك أن يتجه بالأسعار إلى أعلى ، مما يعني تزايد الضغوط للتضخيمية في الاقتصاد ، مع ما يترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى .

والصندوق يطلب البلدان النامية بتنفيذ بعض الإجراءات التي من شأنها تخفيض العجز في موازنة الدولة ، كزيادة الإيرادات العامة ، وتخفيض النفقات ، وأيضا يطلب بضرورة الاعتماد على مصادر غير تضخيمية لتمويل العجز في الموازنة ، وذلك لتجنب الآثار التضخيمية للمعالم التي تنجم عن ذلك .

ونرى أن وجهة نظر الصندوق هذه ليست صحيحة في كل الأحوال ، حيث قد يؤدي تزايد الإنفاق العام إلى تزايد معدلات الإنتاج والعمالة وتخفيض معدلات التضخم والعجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في ميزان المنفوعات إذا تم تمويل هذا الإنفاق من مصادر ادخارية سواء أكانت محلية أم أجنبية ويتحقق ذلك في حالة استخدام هذا الإنفاق لتمويل مشروعات استثمارية منتجة ولا يتحقق ذلك إذا تم استخدام هذا الإنفاق لتمويل نفقات استهلاكية بخفية لا تفيد عملية الإنتاج ؛ كما أننا نرى أنه يمكن تمويل هذا الإنفاق من خلال التمويل التضخمي ولكن يجب أن يكون ذلك لفترة مؤقتة وفي مشروعات استثمارية قصيرة الأجل .

^(١) لتفاصيل أكثر عن السياسة المالية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال انظر :

جورج كوبيتش ، غريك أومزدال " السياسة المالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ، التمويل والتنمية ، مرجع

سابق ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ١٠ - ١٣ .

^(٢) Jeffrey M.Davis, Fiscal policy and Reform in " macroeconomic Adjustment Policy instruments .op., cit., P.23.

العجز المالى والتوازن الخارجى ^(١) .

يمكن وضع علاقة محاسبية بسيطة بين العجز المالى والتوازن الخارجى من خلال المعادلة التالية :

$$GNP = (CP + IP + G) + (X - M) = (CP + SP) + (T + R) \quad (١)$$

حيث أن : GNP = الناتج القومى الإجمالى

CP = الاستهلاك الخاص

G - الإنفاق الحكومى

X = صادرات السلع والخدمات

M = واردات السلع والخدمات

SP = المندخرات الخاصة

T = الإيراد الحكومى

R = صافى التحويلات الجارية للخارج

IP = الاستثمار الخاص

ومعنى ذلك أن الناتج القومى الإجمالى يساوى مجموع الاستهلاك والاستثمار الخاصين ، ومجموع الإنفاق الحكومى وصادرات السلع والخدمات مطروحا منها الواردات ، وأيضاً يساوى مجموع الاستهلاك والائتلاف الخاصين ومجموع الإيراد الحكومى والتحويلات للخارج ، وبإعادة ترتيب هذه المعادلة نحصل على المعادلة التالية :

$$(IP - SP) + (G - T) = (M - X + R) \quad (٢)$$

نستنتج من هذه المعادلة أن رصيد الحساب الجارى $(M - X + R)$ يتوقف على حجم الائتلاف ، وحجم العجز من موازنة الدولة ، وعلى ذلك فهناك علاقة مباشرة بين العجز فى الائتلاف والموازنة من ناحية ، والعجز فى الحساب الجارى من ناحية أخرى ، وهذه العلاقة تعنى أن أى زيادة فى عجز الموازنة يجب أن تولجه بعدة حلول :-

الحل الأول : تخفيض العجز فى الموازنة بزيادة الإيراد (T) وتخفيض الإنفاق (G) .

الحل الثانى : تخفيض العجز فى الائتلاف إما بزيادة الائتلاف (SP) ليزيد عن الاستثمار أو يتساوى معه وإما بتخفيض الاستثمار (IP) ليقل عن الائتلاف أو يتساوى معه .

الحل الثالث : إذا فشل تطبيق الحالتين السابقتين يبقى الحال الثالث هو البديل للتطبيق ، وهو زيادة عجز الحساب الجارى وفى دراسة حديثة للبنك الدولى ثبت منها أن العجز فى موازنة الدولة كان السبب الرئيسى لأزمة المديونية العالمية ، والعجز فى موازين مدفوعات البلدان عالية المديونية^(١) .

تمويل العجز المالى^(٢)

هناك عدة طرق تستطيع البلاد اتباع بعضها أو كلها لتمويل العجز المالى ، وهذه الطرق هى :-

١- إتباع سياسة الإصدار النقدى .

وفقا لهذه الطريقة تقوم البلاد بتمويل عجز الموازنة جزئيا أوكلها من خلال إصدار النقود من البنك المركزى ، وهذه الطريقة لها مخاطرها ، حيث أنها تساهم بصورة كبيرة فى زيادة الدخول ، وزيادة الإنفاق المحلى بصورة أكبر من الإنتاج المحلى الأمر الذى يؤدى إلى تزايد معدلات التضخم ، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات، وذلك إذا وجهت هذه النقود إلى إنفاق جارى أو استثمارات طويلة الأجل .

٢- الاقتراض من الجهاز المصرفى:

وهنا تقوم الحكومة باللجوء إلى الجهاز المصرفى لتمويل العجز جزئيا أوكلها ، وهذه الوسيلة لتمويل العجز قد تؤثر على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خاصة إذا كان الائتمان الممنوح للحكومة كبيرا ، ومن شأن ذلك إعاقة الاستثمار الخاص لصالح القطاع الحكومى ، وهذا أيضا من شأنه أن يسهم فى تزايد عرض النقود فى الاقتصاد بما يترتب عليه من مشكلات .

٣- الاقتراض من القطاع الخاص:

قد تلجأ الحكومة أيضا إلى القطاع الخاص لتمويل عجز الموازنة ، ومن شأن الاقتراض من القطاع الخاص أن يحد من إتاحة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمار الخاص ، ومن شأن ذلك فتكثير على العرض الكلى خاصة إذا كان عجز الموازنة راجعا إلى تزايد الإنفاق الجارى غير الاستثمارى ، ومن شأن ذلك أيضا التأثير على أسعار الفائدة المحلية.

(١) تشمل البلدان عالية المديونية (بلدان مجاورة بيكر) البلدان التالية : الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شلى ، كولومبيا ، كوت ديفوار ، كورادور ، المكسيك ، المغرب ، نيجيريا ، بيرو ، الفلبين ، اورجواى ، فنزويلا ، يوغسلافية السابقة وهى تشمل (البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، مقدونيا ، سلوفينيا ، الصرب والجبل الأسود).

Jeffrey M Davis, Fiscal policy and Reform., op. Cit , P.23

٤- الافتراض الخارجى.

وفقا لهذه الطريقة فإن البلد يعتمد على الافتراض الخارجى سواء الرسمى أو الخاص طويل أو قصير الأجل لتمويل الميزن المالى ، وهذا من شأنه يزيد أعباء الموازنة ، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تزايد الميزن فى المديونية ، وخطر الاقتراض الخارجى المتزايد وغير الملائم يثبت جيدا من خلال الوضع الحالى للدول عالية المديونية .

٥- ترككم المتأخرات .

قد تلجأ البلاد إلى التأخر فى دفع أعباء ديونها سواء الداخلية أو الخارجية كوسيلة لصد الميزن فى الموازنة ، ولكن هذه الوسيلة لها أيضا مخاطر عديدة على الموازنة ، وعلى الجدارة الائتمانية للحكومة فى المستقبل ، وبالتالى فليس من الحكمة اللجوء إلى هذه الوسيلة لأنها قد تلحق أكبر الضرر بالبلاد

و الواقع أن الصندوق يقوم بوضع عدة ضوابط فيما يتعلق بلجوء البلاد إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، ويطالب الأعضاء بضرورة تنفيذ هذه الضوابط ، ومن ذلك وضع حد أقصى على إقراض البنك المركزى للحكومة وكذلك وضع سقف على الإئتمان الحكومى من الجهاز المصرفى ، ومطالبة الحكومة بضرورة سداد أعباء الديون فى مواعيدها ، و تشجيع إشاء أسواق مالية فى البلدان النامية .

وبالإضافة إلى الضوابط التى يضعها الصندوق فيما يتعلق بتمويل الميزن المالى ، فإنه يبنى أيضا مجموعة من السياسات المالية والتى من شأنها - من وجهة نظر الصندوق أن تؤدي إلى تخفيض الميزن فى موازنة الدولة ، وتخفيض معدلات التضخم بالإضافة إلى تخفيض عجز ميزان المدفوعات ، والصندوق يعتمد فى ذلك على سياسات لتقييد الإنفاق الحكومى وسياسات لزيادة الإيراد الحكومى ، وسياسات تتعلق بالمشروعات العامة للدولة . وسنعرض لهذه السياسات فيما يلى .

الفرع الأول

السياسات المتعلقة بالإعفاق الحكومى

يمكن التعرف على السياسات التى يتبناها صندوق النقد الدولى والمتعلقة بالإعفاق الحكومى من خلال الاعتماد على الدراسة التى قام بها موظفو الصندوق ، والتى تمثل عينة مكونة من ٩٤ برنامجا للتثبيت الاقتصادى عدها الصندوق مع ٦٨ بلد عضو خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ والسابق الإشارة إليها ^(١) . ووفقا لهذه الدراسة تم تقسيم النفقات العامة إلى :-

١- التقسيم الوظيفى للنفقات العامة .

٢- التقسيم الاقتصادى للنفقات العامة .

وفيما يلي سنعرض لسياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفي للنفقة في برامج التثبيت التي يدعمها الصندوق ثم تتبع سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الاقتصادي للنفقة في البرامج التي يدعمها الصندوق ، ثم نختم هذا الفرع بالسياسات المتعلقة بالتحويلات (سواء الاقتصادية أم الاجتماعية) :-

أولاً : سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفي للنفقة في برامج الصندوق .

بالرجوع إلى الدراسة التي قام بها موظفو الصندوق ، والمتعلقة بسياسات الصندوق في ٩٤ برنامجاً للتثبيت الاقتصادي ، والسابق الإشارة إليها في المطور السابقة ، نجد أن موظفو الصندوق قاموا برصد الإجراءات التي يتبناها الصندوق في مجال النفقة العامة من الناحية الوظيفية في الجدول التالي :-

جدول رقم (١٥) يوضح سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفي للنفقة في برامج الصندوق للتثبيت الاقتصادي

السياسات التي يتبناها الصندوق في مجال الإنفاق	عدد البرامج التي تم استخدام السياسة فيها	نسبة استخدام السياسة في البرامج
١- كنفه على نفقات الحكومة المركزية	١٥	١٦
- الإنفاق على الخدمة العامة	٤	٤
- نفقات الدفاع	٧	٧
- الإنفاق على التعليم	٤	٤
- الإنفاق على الإسكان	١	١
- مستوى للخدمة الاقتصادية	١	١
٢- كنفه على نفقات الحكومة العامة	١٣	١٤
- الإنفاق الجاري	٢	٢
- أجور القطاع العام والعمالة	٣	٣
- السعر الرسمي	٥	٥
- مواد وتجهيزات	٥	٥
- شراء وسائل نقل	٣	٣
- أخرى	١	١

المصدر : p.23 , op . cit . , fiscal policy , IMF fund supported programs , fiscal affairs department

ونرى على هذا الجدول أن الصندوق يولي اهتماماً خاصاً بتقييد الإنفاق العسكري في برامجه ، ويرى أن ذلك في مصلحة البلاد ، لأنه يساهم في رفع معدل النمو ، ومعدل الدخل الحقيقي ^(١) . وأيضاً يهتم الصندوق بالحد من الإنفاق على السفر الرسمي ، والإنفاق على المواد والتجهيزات ، والتعليم ، ومشتريات وسائل النقل ، والإنفاق على الأجور

^(١) Vito Tonzi, Fiscal Restructuring and the tax system. in" structural adjustment and macroeconomic policy issues" edited by V.A. Jafarey, IMF, Pakistan administrative staff college, Washington ,D C., 1992, P. 94

والعمالة ، والاتفاق الجارى، والاتفاق على الإسكان ، وغيره من النفقات ، ونرى أن تخفيض الإنفاق بهذه الصورة يؤثر سلبا على الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد ، الأمر الذى يؤدي إلى خفض معدلات النمو ورفع معدلات البطالة والتضخم واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات .

ثانيا : سياسات الإنفاق المتطرفة بالتقسيم الاقتصادى للنفقة فى برامج الصندوق للتثبيت الاقتصادى .

يمكن التعرف على سياسات الإنفاق المتطرفة بالتقسيم الاقتصادى للنفقة من خلال استعراض الجدول التالى والمتعلق بالعملة التى بحثها موظفو الصندوق والسابق الإشارة إليها .

جداول رقم (١٦) يوضح سياسة الإنفاق المتطرفة بالتقسيم الاقتصادى للنفقة فى برامج الصندوق للتثبيت

نسبة تبنى السياسة من إجمالى البرامج	عدد البرامج التى تبنت السياسات	سياسات الإنفاق التى يدعمها الصندوق
٩١	٨٦	١- تكثيف الإنفاق الجارى للحكومة المركزية
٦٣	٥٩	- الأجور والمرتبات
٣٤	٣٢	- تجميد أو تخفيض عدد العاملين فى الحكومة
٤٠	٣٨	- تجميد أو تخفيض زيادة الأجور
١٤	١٣	- تغير سياسة التوظيف
١٩	١٨	- وضع حدود على تكثير المرتبات
٥٤	٥١	- السلع والخدمات
٢٦	٢٤	- تحسين الرقابة على إجمالى النفقات
١٣	١٢	- قيود متصاعدة شهريا أو ربع سنويا على النفقات
٣٤	٣٢	- تخفيض المخصصات بالنسبة للنفقات محددة
٦٠	٥٦	٢- الإنفاق الرأسمالى والإقراض المالى
٤٦	٤٣	- تقليص الاستثمار
٢٤	٢٣	- تقليل أو تأجيل الاستثمار الجديد أو المشروعات الجديدة
٢١	٢٠	- تحسين برنامج الاستثمار
١٢	١١	- تخفيض الاستثمار الممول محليا
٤٣	٤٠	٣- إدارة الإنفاق
٤١	٣٩	- تحسين الرقابة على الإنفاق
٤	٤	- أخرى (تغيير أولويات الموزنة)

ونرى على هذا الجدول الأتي :-

أ- بالنسبة للتقلات الجارية .

يلاحظ أن الصندوق نص على سياسات لضبط التقلات الجارية في حوالي ٨٦ برنامج من جملة ٩٤ برنامج أي بنسبة ٩١ من جملة البرامج ، وهذا يشير إلى اهتمام الصندوق بضرورة تخفيض الإنفاق الجارى وبصفة خاصة البنود التالية :-

١- الأجور والمرتبات .

يرى الصندوق أن سياسات الأجور والمرتبات ^(١) للحكومية تلعب دورا رئيسيا في تحديد هيكل الأجور والمرتبات في البلد ، ولذلك يرى الصندوق ضرورة تخفيض هذه الأجور والمرتبات ، وذلك لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الأجور والمرتبات في الاقتصاد سواء في القطاع الحكومي أو الخاص ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور مشكلات كالتمضخ ، وعجز ميزان المدفوعات ، وهذا ما يريد أن يتجنبه الصندوق ^(٢) .

ولذلك فليس من المستغرب أن نجد أن السياسات التي تطالب بتخفيض بند الأجور والمرتبات تمثل حوالي ثلثي البرامج التي تبناها الصندوق في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، والصندوق حينما يطالب بتخفيض الإنفاق على الأجور أو المرتبات ، فإنه يطالب في المقام الأول تجميد الأجور والمرتبات أو تخفيض الزيادة فيها إلى المستويات التي تتفق مع أهداف البرنامج الذي ينفذه في البلد العضو ويرتبط بذلك أيضا تجميد أو تخفيض عدد العاملين في الحكومة ، وذلك من منطلق أن الحد من البلدان النامية يحتفظ بعدد من العاملين في الحكومة يزيد عن حاجة العمل ، مما يجعلها تعاني من البطالة المقنعة في مجال العمل الحكومي ^(٣) ، ومن شأن تخفيض العمالة في القطاع الحكومي تخفيض بعض الاستثمارات المرتبطة بذلك ، وهذا بدوره يعزز من وضع الإنفاق العام .

ونرى أن وجهة نظر الصندوق السابقة ليست في مصلحة البلدان النامية ، حيث أنها تخدم البلدان الصناعية في المقام الأول ، وذلك لأن الصندوق عندما يطالب بتخفيض الاجور والمرتبات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص فمعنى ذلك أنه يخفض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة تحويلات المشروعات الأجنبية للخارج ، وبالتالي تزايد جانب المدين في ميزان المدفوعات ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسة تضر بالعاملين أصحاب الاجور والمرتبات في البلدان النامية ، خاصة وأن هذه البلدان تعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الشغل الفردية ، الأمر الذي يزيد من معدلات الفقر في هذه البلدان ، وكان أولى بالصندوق أن يطالب بربط الأجور بالانتاجية ، وبمعدلات التضخم ، وذلك حتى لا يخدم طبقة لصالح طبقة أخرى .

(١) Vito tanzi, Fiscal Restructuring and the tax system, p.cit, P.44.

(٢) The fiscal Affairs Department of IMF, op., Cit., pp. 23, 24.

(٣) - Vito tanzi, op. Cit , P. 44

٣ - مقترحات السلع والخدمات .

من الأمور الهامة التي يحرص الصندوق على تجنبها في برامجه للتنشيط الاقتصادي ، تخفيض الإنفاق العام المخصص للسلع والخدمات ، ومن أمثلة ذلك الإنفاق العام المخصص للوقود والكهرباء والإصلاحات والتجهيزات والصيانة والسفر والاتصالات ، ويطلب الصندوق أيضا بتحسين الرقابة على هذه النفقات . ونحن إذ نتفق مع الصندوق في ضرورة تشديد الرقابة على الإنفاق المخصص لهذه النفقات بصفة خاصة والإنفاق العام بصفة عامة (سواء أكانت الرقابة رسمية أم شعبية) إلا أننا نختلف معه في التخفيض العشوائي لهذه النفقات ، وذلك على أساس أن هناك بعض السلع والخدمات الضرورية والتي تحتاج إليها الحكومة والتي لا يمكن تخفيض الإنفاق المخصص لها ، وكان أولى بالصندوق أن يفرق بين السلع والخدمات الضرورية وتلك الكمالية (والتي يعد الإنفاق عليها إسراف في المال العام)، ويطلب بإلغاء الأخيرة والإبقاء على الأولى ، ومما لا شك فيه أنه في ظل القساد الإداري المنتشر في البلدان النامية فإنه يصعب تخفيض هذا النوع من الإنفاق بنسبة كبيرة ، رغم أنه يهدر أموال طائلة من المال العام الذي تحتاجه هذه البلدان .

٣- الإنفاق المخصص لخدمة الدين .

يرى الصندوق أنه يجب عدم المساس بالإنفاق المخصص لخدمة الدين ، وذلك نظرا للأثار السلبية التي تترتب على تأجيله أو عدم سداده نهائيا^(١).

ونرى أن البلد الوحيد من بنود النفقات العلمة الذي يطلب الصندوق بضرورة عدم المساس به في معظم البلدان النامية هو الإنفاق المخصص للدين ، وهذا يعكس بكل وضوح المصلحة الخاصة للصندوق من وراء دفع أعباء خدمة الدين ، بالإضافة إلى أنه يعكس مصلحة البلدان الدائنة والتي تسيطر على معظم حصص الصندوق ، ولذلك فإننا نرى أن الصندوق الذي جاء في الأساس لمساعدة البلدان النامية (من خلال برامجه للإصلاح الاقتصادي) يقسم بنسب موارد هذه البلدان ويزيد من مشكلاتها بدلا من أن يقوم بحلها .

ب- بالنسبة للإنفاق الاستثماري .

يلحظ أن الصندوق نص على إجراءات تتعلق بضرورة ضبط الإنفاق العام الاستثماري في حوالي ثلثي البرامج التي عقدها مع البلدان محل الدراسة؛ ويرى الصندوق أن البلدان النامية توسعت في الإنفاق العام الاستثماري وذلك بسبب اضطرارها ببرامج كبيرة للتنمية الاقتصادية ، الأمر الذي يمثل عبء كبير على الموازنة العامة للدولة ، ولذلك يرى الصندوق ضرورة التخلص من الاستثمارات منخفضة الإنتاجية ، ولذلك نجد للصندوق بضمن نصف برامجه في البلدان محل الدراسة بإجراءات لتقليص الإنفاق العام الاستثماري ، وحوالي ربع هذه البرامج بإجراءات لتأجيل الاستثمارات الجديدة ، ويطلب أيضا بتخفيض الاستثمار الممول محليا^(٢)

(١) انظر الإتي : -

-ريتشارد هينج ، كالباتا كوشهار . رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو ، لتمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص

٣٨ ، ٣٩

-الات تبنت ، مشورة صندوق النقد الدولي عن المسألة المالية ، التمويل والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٤ ، ٣٥

(٢) انظر الإتي :-

-Vito Tanzi , Fiscal Restructuring,op cit.,p.44

-The Fiscal Affairs department of IMF,fund supported programs,op.cit.,p26

ونرى أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى يعد من الأمور التي يجب أن تدرس جيدا ، وذلك نظرا للدور الهام الذى يلعبه الاستثمار العام فى البلدان النامية وأيضا بسبب هروب رأس المال المحلى إلى الخارج الأمر الذى يشير إلى انخفاض الاستثمار الخاص ، أيضا فإن الاستثمار الأجنبى قد يرفض العمل فى بعض الاستثمارات التى قد يحتاجها الاقتصاد القومى التى قد لا يقدر عليها القطاع الخاص المحلى ، وفى هذه الحالة فلا بد أن تضطلع الحكومة بمثل هذا النوع من الاستثمارات ولا يجوز تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى المخصص لهذه الاستثمارات ولكن يجوز تخفيضه فى الحالات التى يكون فيها القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبى قادرا على الإحلال محل الحكومة فى هذا الشأن.

ثالثا : السياسات الإنفاقية المتطرفة بالتحويلات (الاقتصادية والاجتماعية " الدعم ") .

يرى صندوق النقد الدولى أن النفقات التى تخصصها الحكومة للتحويلات تعتبر السبب الرئيسى لزيادة المعجز فى موازنة الدولة ، وهذا من شأنه أن يشجع الحكومة فى الإعتماد على التمويل التضخمى لمواجهة هذا المعجز ، ويرى الصندوق أيضا أن حجم الإنفاق على التحويلات يلتهم جزءا كبيرا من نفقات الحكومة ، وأن أسعار العديد من السلع تهبط إلى مستويات منخفضة لا تبرر عن التكلفة الحقيقية ، على أساس أن ذلك يعد حماية للطبقات الفقيرة فى المجتمع ، فى حين أن ذلك ضد الفقراء ، ولذلك يرى الصندوق ضرورة تخفيض هذه التحويلات ورفع أسعار هذه السلع لأن ذلك فى مصلحة الاقتصاد ككل ^(١) ، والجدول التالى يوضح السياسات الإنفاقية التى يتبناها الصندوق فى برامجه والمتعلقة بالتحويلات فى ٩٤ برنامج للتثبيت خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

جدول رقم (١٧) يوضح سياسة الإنفاق المتطرفة بالتحويلات فى برامج الصندوق للتثبيت

خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

نسبة تبنى السياسة من إجمالي البرامج	عدد البرامج التى تبنى السياسات	سياسات الإنفاق التى يدعمها الصندوق
٦١	٥٧	سياسة الإنفاق المتطرفة بالتحويلات :-
٤١	٣٩	-تعطية أو تخفيض الدعم
٣٠	٢٨	- الغذاء
٢٤	٢٣	- منتجات البترول
١٦	١٥	- الأسمدة
١٥	١٤	- تخفيض أنواع أخرى من الدعم
٢٨	٢٦	- تقليص لتحويلات الجارية للمشروعات غير العائمة

المصدر : policy, The Fiscal Affairs Department of international monetary fund,* fund supported programs, fiscal op Cit, P. 27.

(١) انظر ذلك فى :-

-The Fiscal Affairs department of IMF, op. Cit.,P.27.

-Vito tanzi, fiscal Restractrning and the tax system, op. Cit, P.72

-Alan tait, Budgetary and tax Reforms, institutional Requirements, and fiscal policy, In"coordinating stabilization and structural Reform,IMF, 1994., P.43

ونرى على هذا الجدول التالى :-

١- أن حوالى ثلثي البرامج التى عقدها الصندوق فى الفترة محل البحث إشتملت على إجراءات لتخفيض الإنفاق على التحويلات .

٢- حوالى ثلث البرامج تضمنت إجراءات لتخفيض الدعم على الغذاء ، وحوالى ربع البرامج تضمنت إجراءات لتخفيض الدعم على منتجات البترول ، ١٦ تخفيض الدعم على الأسمدة .

وبلاحظ أن الصندوق يركز فى برامجه الحديثة للتنشيط الاقتصادى على تخفيض الإنفاق العام المتعلق بالبنود التالية

١- الأجور والمزايا . ٢- الإنفاق العسكرى . ٣- الاستثمار الحكومى . ٤- التحويلات .
ويرى أن ذلك يساعد على إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة ، وبالتالي يساهم فى التخلص من الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ويساعد على إعادة التوازن السريع إلى ميزان المدفوعات ، وذلك على أساس أن تخفيض الإنفاق العام أسهل كثيرا من زيادة الإيراد العام الأمر الذى يبرر ضرورة التعجيل بتنفيذ سياسات الصندوق المتعلقة بالإنفاق العام^(١) ، ونرى ان وجهة النظر السابقة للصندوق ليست فى محلها ذلك لان تخفيض الإنفاق العام كهدف للسياسة المالية قد يودى إلى العبد من المشكلات الاقتصادية ، ولكن يمكن أن نلجأ للتخفيض إذا كان العائد الاقتصادى لذلك أكبر من العائد فى حالة عدم التخفيض .

الفهم الثانى

السياسات المتعلقة بالإيراد العام

لا يكفى صندوق النقد الدولى بتخفيض الإنفاق العام كإجراء ضرورى لمواجهة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإنما يتطلب بالإضافة إلى ذلك ان يتم زيادة الإيرادات العامة ، ويرى الصندوق أن الوسيلة الملائمة لزيادة الإيرادات هى التأثير فى السياسة الضريبية من خلال اجراء بعض التغييرات فى الضرائب والرسوم التى تنقلهاها الدولة ، ونعرض فيما يلى لتلك الإجراءات التى يتبناها الصندوق فى مجال السياسة الضريبية بالاعتماد على البرامج التى أبرمها الصندوق فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ والتي سبق الاشارة إليها . ويمكن تقسيم هذه الاجراءات إلى نوعين :-

أولا : الإجراءات الخاصة بإصلاح الإدارة الضريبية والضرائب المباشرة .

ثانيا : السياسات الخاصة بالضرائب غير المباشرة .

- Vito Tanzi, Fiscal Restructuring and the tax system, op.cit.

PP. 51-53

-Alan tait, Budgetary and tax Reforms, op.cit,

pp. 43-45.

(١) انظر التالى :-

أولاً : إجراءات إصلاح الإدارة الضريبية وسياسات الضرائب المباشرة .

للتعرف على الإجراءات التي يطالب بها الصندوق بخصوص الإدارة الضريبية والضرائب المباشرة ، فإنه يكون من المناسب إلقاء الضوء على الجدول التالي:-

جدول رقم (١٨) يوضح إجراءات إصلاح الإدارة الضريبية وسياسات الضرائب المباشرة في برامج الصندوق للتثبيت

نسبة تبني السياسة من إجمالي البرامج	عدد البرامج التي تبنت السياسات	الإجراء أو السياسة الموصى بها
٥٥	٥٢	١- تحسين أو إصلاح الإدارة الضريبية
٤٦	٤٣	٢- الضريبة على الدخل الشخصي
٣	٣	- الانتقال من الضريبة النوعية إلى الضريبة المباشرة
٧	٧	- تخفيض الضريبة على الدخل الشخصي
١٢	١١	- زيادة عبء الضريبة على الدخل الشخصي
٢١	٢٠	- اصلاح ضريبة الدخل أو توسيعها
١٠	٩	- زيادة الضريبة على المرتبات
١	١	- جمع المتأخرات الضريبية
٣٤	٣٢	٣- الضريبة على دخول الشركات
١٢	١١	- زيادة قيمة ضريبة الدخل
٧	٧	- جمع المتأخرات الضريبية
٦	٦	- تقصير فترة التخلف من الدفع بالنسبة للضريبة على دخول الشركات
١٥	١٤	- تقييد أو تخفيض الضريبة على الدخل أو الربح
١٠	١١	٤- الضريبة على الملكية
٥	٥	- إدخال أو رفع الضريبة على الأرض
٥	٥	- إدخال أو رفع الضريبة على الملكية الحضرية
٦	٦	- ضرائب ملكية أخرى

The Fiscal Affairs Department of IMF, op. Cit, P. 16.

المصدر :

ونرى الآتي على هذا الجدول :-

أ- بالنسبة لإصلاح الإدارة الضريبية.

يشير الصندوق في العديد من البرامج التي يتبناها للتثبيت الاقتصادي إلى ضرورة إصلاح الإدارة الضريبية، فعلى سبيل المثال في العينة السابق الإشارة إليها نجد الصندوق ينص على هذا الإجراء في حوالي ٥٥ من جملة البرامج التي عقدها في المرحلة محل البحث ، ومن ضمن الإجراءات التي ينصح بها الصندوق لتحقيق إصلاح الإدارة الضريبية الآتي ^(١).

-Ibid.,p.15,

(١) انظر الآتي :

-Vito tanzi, fiscal Restructuring and the tax system, op. Cit., P. 50.

- ١- إلزم فف تنفيذ الإءراءاء الضرففة
- ٢- ءءفء وءسءل ءالفف الضرفب البءء بفءءءاء أءءء الأءهءة
- ٣- ءكفف البهوء لءمع الضرفب
- ٤- ءقوة ءءرفع الضرففف.
- ٥- مء ءءراء فف ءءرفع الضرففف
- ٦- الإءءام بجمع المءآءراء الضرفففة.

ونءن ءنق مع المءءوق فف ضرورة إءراء هءة الإصلاءاء نظرا لأهمفءها فف زفءاءة الءصفلة الضرفففة وءءقق العءالة فف مواءة البمع .

ب- بالنسبة للضرففة على الءءل للشءصف .

نء أن المءءوق فءءلب لءمسن نظام الضرفب على الءءل الشءصف بمض ءءءفلاء وهف :-

١- الاءءقال من الضرفب ءلءوعه فف الءءل الشءصف فف الضرففة ءالمة.

٢- ءءفض الءء الأعلى للضرففة ءءصل مءلا فف ٣٠ - ٤٠

٣- زفءاء الءء الأدنى للضرففة ففصل فف ١٠ .

٤- زفءاء الضرفب على المرءباء.

٥- ءوسع نطاق الضرففة ءءصل لبمض الءءل (كالءءل الزراعى - البقالة).

٦- ءءفض مسءوى الإعفاءء المرءفة ءءا.

٧- إفاء الءءء من الاءءاءءء والمعاملاء الءاصة للءءل الشءصف^(١) .

ومن وءة نظر المءءوق فأن من ءآن ءطفف هءة الإصلاءاء فف نظام الضرفب على الءءل الشءصف أن فءى فف زفءاءة الءصفلة الضرففة ، الأمر الءى فساهم فف زفءاءة إءراءاء ءولة ، وبءءللف فءى فف ءءفض مءءة المءز المالف ، وهءا ما فسمى فف المءءوق لءءقق أهداف برامءه ، و فءء المءز المالف من الموءفباء الرئفسفة للوصول لءهء الأهداف ، وعلى ءلك فأن ءءفض ءءءه من ءلال زفءاءة الاءراء الضرففف المءلق بالءءل الفرفى فءء اءءازا هالما من وءة نظر المءءوق ، ولءلك ورف ءص على هءا الإءراء فف ءوالف ٤٦ من ءملة المبرامء ءسى عءءها المءءوق فف الفءرة مءل البءء .

وللمءءوق لا فهمه الاعءباراء الاءءامعة ءفف فبب أن ءءل فف الءببان عءء صفاغة نظام الضرفب على الءءل الشءصف ، فهو فرى ففء لاءوز اسءءءام ءلظام الضرففف لءءقق الءءء من الأهداف الاءءامعة ، وفرفى أن الوءففة الأساسية للءلظام الضرففف هو إءماء الءكومة بالإءراء اللزم لءنففء ءمءءاءها المءءلفة^(٢).

Ibid.p.50

Alan Tait, Budgetary and tax Reforms, op.cit, pp.41,42

(١)

(٢)

وتتفق مع الصندوق في ضرورة اجراء التحليلات السابقة والمنطقة باصلاح نظام الضريبة على الدخل الشخصي ولكننا لا نؤيد زيادة الضرائب على المرتبات وذلك نظرا لتدني المرتبات في البلدان النامية بالمقارنة بالدول المرتفعة الأخرى والتي تحصل عليها طبقات أخرى في المجتمع ومع ذلك تنهتج من الضرائب ؛

ولذلك فنحن لا نؤيد أن يتحمل محدودى الدخل من أصحاب المرتبات عبء الضرائب التى يتهرب منها القادرون.

جـ- بالنسبة للضريبة على دخول الشركات .

النقطة الهامة التى يركز عليها الصندوق فيما يتعلق بالضريبة على دخول الشركات ، هو ضرورة تخصيص فترة التخلف عن دفع هذه الضريبة ، وذلك نظرا لأهمية هذه الضريبة بالنسبة لحجم الإيراد الضريبى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق يطالب بضرورة تبسيط هيكل أسعار هذه الضريبة وذلك ورد النص على إجراء تخفيض هذه الضريبة في ١٤ برنامج من جملة ٩٤ برنامج للصندوق^(١). ومن الإجراءات الأخرى التى يطالب بها الصندوق فى هذا المجال هو إلغاء تمييز في المعاملة الضريبية بين الشركات الخاضعة لهذه الضريبة ، بالإضافة إلى زيادة نسبة الشركات التى تغطيها هذه الضريبة^(٢).

د- بالنسبة لضرائب الملكية .

وبالنسبة لضرائب الملكية فإنها لا تحتل إهتماما كبيرا من الصندوق نظرا لضآلة قيمتها بالنسبة لجملة الإيراد الضريبى ، ولذلك فليس من المستغرب أن يرد النص على إجراءات بنصوص تثبيت هذه الضريبة في عشرة برامج فقط من جملة ٩٤ برنامج ، وتتلخص هذه الإجراءات في ضرورة إدخال أو رفع سعر هذه الضريبة على الأرض، أو الملكية الحضرية ، بالإضافة إلى إدخال تحسينات على عملية تامين الملكية ، أيضا يطالب الصندوق بفرض ضرائب على عملية نقل الملكية^(٣).

ونحن نرى ضرورة رفع أسعار الضرائب على الملكية لزيادة الحصيلة الضريبية ولتحقيق العدالة الاجتماعية .

ثانيا : السياسات التى يتبناها الصندوق بالنسبة للضرائب غير المباشرة

يهتم الصندوق بالضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة ، وذلك نظرا لكبر حصيلة هذه الضرائب وسهولة الحصول عليها وعدم إمكانية التهرب منها ولذلك نجد أن الصندوق أورد النص على أدوات تصحيحية في مجال الضرائب غير المباشرة في ٦٩ برنامج من جملة ٩٤ برنامج ، عقدها الصندوق في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، في حين أورد النص على أدوات لتثبيت الضرائب المباشرة في ٤٤ برنامج فحسب^(٤).

The fiscal affairs Department of Imf, op. Cit. P17

Ibid p.17

Ibid, P.17

Ibid, PP. 16, 17

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

ولعل السبب في اهتمام الصندوق بالضرائب غير المباشرة ، يرجع بصفة أساسية إلى سهولة تحصيل هذه الضرائب ، واتساع قاعدتها ، الأمر الذي يعنى زيادة الحصيلة ، وبالتالي زيادة الإيراد العام .

والجدول التالى يوضح السياسات التى يتبناها الصندوق فى مجال الضرائب غير المباشرة فى برامجه للتنشيط الاقتصادى

- جدول رقم (١٩) يوضح سياسات الصندوق المنطقة بالضرائب غير المباشرة فى برامجه للتنشيط الاقتصادى

السياسة	عدد البرامج التى تبنت السياسات	نسبة تبنى السياسة من لجمالى البرامج
- ضريبة محلية على السلع والخدمات	٦٩	٧٣
- رفع أسعار الضرائب الكفنه على (الكحول - السجائر...الخ)	٤٨	٥١
- رفع أسعار الضريبة على منتجات البترول	٣٤	٢٤
- تخفيض مؤقت لضرائب انتقائية	٣	٣
- رفع أسعار الضرائب على سلع وخدمات لغوى	١٣	١٤
- رسوم الاستيراد	٥٤	٥٧
- زيادة انتقائية أو عامة بالنسبة للرسوم الجمركية	٢٩	٣١
- زيادة الرسوم على استيراد المنتجات البترولية	١٠	١١
- خفض أو إلغاء الرسوم على واردات انتقائية	٤	٤
- إصلاح التعريف (الإعفاءات)	٣٤	٣٦
- زيادة إضافية على رسم الاستيراد	٦	٦
- رسوم التصدير	٢٣	٢٤
- زيادة أسعار رسوم التصدير	٧	٧
- التوسع فى التنظية	٦	٦
- نظم تمويض الصادرات	٧	٧
- أخرى (إصلاح - تخفيض)	٧	٧
- ضرائب أخرى	٤٨	٥١

ونرى من الجدول السابق الآتي :-

١- بالنسبة للضرائب المحلية على السلع والخدمات .

بالنسبة لهذا النوع من الضرائب نجد أن الصندوق يطالب بالآتي :-

١- زيادة الضرائب على سلع استهلاكية .

٢- زيادة أسعار الضرائب على السلع التي يعد الطلب عليها غير مرن .

يرى الصندوق أن هناك بعض السلع التي يعد الطلب عليها غير مرن ، والتي يجب أن تخضع أسعارها للزيادة، ومن هذه السلع على سبيل المثال : البيرة والخمور والسجائر ^(١) ، كما يرى الصندوق أن في رفع أسعار الضرائب على هذه السلع فائدة كبيرة ، ليس فقط بالنسبة للإيراد الضريبي الذي سيتزايد بسبب ذلك ، ولكن أيضا بالنسبة للنواحي الاجتماعية ، حيث أن ذلك سيسمح بتحويل الموارد من هؤلاء الذين يشربون الخمور ويدخنون السجائر إلى المجتمع من خلال الإنفاق العام الذي قد يتزايد بسبب ذلك ^(٢) . وليس من المستغرب أن يرد النص على هذا الإجراء في حوالي ٥٠ من الجملة برنامج الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

٣- زيادة أسعار الضرائب على المنتجات البترولية :-

يرى الصندوق ضرورة زيادة أسعار المنتجات البترولية من خلال زيادة الضرائب ، الأمر الذى يساهم فى تخفيض الاستهلاك المحلى منها من جانب ، وزيادة الإيراد العام من جانب آخر ، والجانب الأول يساعد فى زيادة التصدير من المنتجات البترولية أو يقلل من الاستيراد حسب ظروف كل بلد ، وهذا شأنه يؤدى إلى تحسين ميزان المدفوعات وايضا فإن رفع أسعار الضرائب على المنتجات البترولية من شأنه أن يعمل على زيادة حصيله الضرائب ، وهذا يساهم فى تخفيض المجز فى موازنة الدولة ، وهذا يخدم اهداف برامج الصندوق .

٤- للضرائب العامة على الاستهلاك :-

يطالب الصندوق بفرض ضريبة عامة على الاستهلاك ، وهذه الضريبة لها عدة أشكال فهى قد تأخذ شكل ضريبة للمبيعات **Sales Tax** أو ضريبة القيمة المضافة **Value added tax (VAT)** أو ضريبة رقم المبيعات **Turnover Tax** ^(٣) . ورغم علم الصندوق بأن هذه الضريبة تمثل عبئا كبيرا على الطبقات الفقيرة فى المجتمع فإنسه مع ذلك لا يرى مانعا من زيادة أسعارها على أساس أنه لايجوز استخدام النظام الضريبي لتحقيق أهداف اجتماعية متعددة وإنما لزيادة الإيراد العام ، حتى تستطيع الحكومة مواجهة الالتزامات المنوطه بها ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجب مقاومة كل دعوة إلى إعفاء بعض المنتجات منها لأسباب للعدالة ^(٤) .

Vito tanzi, Fiscal Restructuring and the tax system, op. Cit. P.48

The Fiscal Affairs Department of international monetary fund, " fund supported programs, fiscal policy , op. Cit, P. 18.

Vito tanzi , op. Cit. P.50

^(٣) انظر ذلك فى :

^(٤) انظر : ريتشارد هينج ، كاليفنيا كوشهار ، رسم سياسة مالىة موجهة نحو تحقيق النمو ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٥- الضرائب على خدمات انتقالية :-

يطلب الصندوق أيضا زيادة أسعار الضرائب على بعض الخدمات المنتقاه ، وذلك لتحقيق عدة أهداف منها تخفيض الاستهلاك المحلي منها ، وبالتالي تخفيض الائتمان الكلي ، مما يساهم في تخفيض العجز الداخلي والخارجي ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يقصد من ذلك العمل على زيادة الإيراد ، ومن الخدمات التي يطلب الصندوق بزيادة أسعار الضرائب عليها ، الكهرباء والاتصالات ، وغيرها من الخدمات التي تشكل جزءا كبيرا من إفاق قطاع المائلات^(١) .

ب - بالنسبة للرسوم على التجارة الدولية:-

وبالنسبة لهذا النوع من الضرائب نجد الصندوق يطلب بالاجراءات التالية :-

١- فيما يتعلق برسوم الاستيراد :-

يرى الصندوق أنه من الأفضل بالنسبة للبلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات ، أن تتكفل من الاعتماد على القيود الكمية على التجارة الخارجية إلى الاعتماد على التبريفة الجمركية ، نظرا لأن ذلك يحقق دخلا اضافيا للموازنة العامة للدولة ، وهذا من شأنه يخفف من العجز المالي في هذه البلدان .

ويرى الصندوق أيضا أنه من المناسب أيضا لهذه المجموعة من البلدان أن تزيد الرسوم على استيراد السلع الكمالية وشبه الكمالية و يتضح ذلك فيما يلي :-

• زيادة مختلفة على الرسوم بالنسبة للسلع المستوردة .

• إلغاء الإعفاءات التي تتمتع بها بعض المجموعات .

• توسيع القاعدة التي تخضع للرسوم لتشمل السلع الكمالية وغير الكمالية الملقاه من الرسوم .

٢- فيما يتعلق برسوم التصدير :-

من الملاحظ أن برامج الصندوق التثبيتية لا تعتمد عادة على رسوم التصدير كمصدر سريع لزيادة الإيراد العام ، على الرغم من أن الكثير من الاقتصاديين دافع عن هذه الرسوم على أساس أنها مصدر للإيراد الجيد^(٢) .

ويلاحظ أن الصندوق يطلب بزيادة الرسوم على الصادرات ، وقد يكون ذلك في بعض الحالات من أجل إعالة تصدير السلع الأساسية كالأرز والقمح عن طريق رفع أسعار التصدير لهذه السلع ، الأمر الذي يحق المزارعين من تصدير هذه السلع ، ويتم استهلاكها في السوق المحلي بدلا من استيرادها ، بالإضافة إلى أن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع من السوق المحلي خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفضه ، ولكن لا يمكن استخدام هذه السياسة

في الحالات التي يكون الاستهلاك المحلي لهذه السلع محدوداً ، لأن ذلك من شأنه إعاقلة الإنتاج المحلي من هذه السلع، ويلاحظ أن الصندوق يعمل على أن يصاحب هذه السياسة مطالبة الأعضاء بضرورة تخفيض أسعار الصرف كإجراء هام لزيادة الصادرات ، وبذلك يحقق الصندوق هدفين هامين، الأول هو زيادة الإيراد الضريبي وتخفيض الاستيراد من خلال رفع أسعار رسوم التصدير ، وهذا يساهم في تحقيق أهداف برامج الصندوق ، والثاني هو زيادة الصادرات من خلال تخفيض أسعار الصرف، الأمر الذي يساهم أيضاً في خدمة أهداف برامج الصندوق للتثبيت ، وبالإضافة إلى رفع أسعار رسوم التصدير يطالب الصندوق أيضاً بضرورة توسيع قاعدة الخضوع للرسوم ، لتتولى عدداً أكبر من السلع ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحصيله من هذا المورد.

ونرى أن زيادة رسوم التصدير ليس في مصلحة الاقتصاد في كل الحالات ، ويجب أن تغى بعض الصادرات من رسوم التصدير وذلك عندما تكون بصدد بعض السلع ذات الجودة العالية والتي ترتفع أسعارها في الأسواق العالمية ولها بدل أثل جودة ويمكن استيراده بأسعار أقل ، ويحقق الاقتصاد للقيام بأرباح كبيرة تتمثل في الفرق بين السعرين .

كما إننا نرى أن هناك تعارض بين السياسة المالية للصندوق المتعلقة لزيادة الرسوم على الصادرات وسياسة سعر الصرف المتعلقة بتخفيض سعر الصرف فالصندوق يهدف من السياسة الأخيرة تخفيض أسعار الصادرات لزيادة حجمها في حين أنه فيما يتعلق بالسياسة المالية يطالب بعكس ذلك حيث أن رفع رسوم التصدير سيرفع أسعار الصادرات وبالتالي تقل درجة منافستها في الأسواق العالمية مما يقلل الطلب عليها .

الفرع الثالث

السياسات المتعلقة بالمشروعات العامة للدولة

يرى صندوق النقد الدولي أن معظم المشروعات المملوكة للدولة في العديد من البلدان النامية مبنية وإنشاء العديد من هذه المشروعات كان لاعتبارات وقحة ومؤسسية (مثل استخدام المعونة الأجنبية) وليس لاعتبارات منطقية ، ويرى الصندوق أنه لمن الحقيقي أيضاً أن اعتبارات العدالة الاجتماعية ربما تشجع الملكية العامة للصناعات الاستراتيجية ، ولذلك فإن إنشاء مشروعات عامة جديدة أصبح جزءاً من برامج التنمية في العديد من البلدان النامية .

ويرى الصندوق أن السياسات السعوية التي تتبعها هذه المشروعات العامة من شأنها أن تحقق خسائر لهذه المشروعات ، والتي تقوم الموازنة العامة للدولة بتسويقها وهذا مما يزيد من العجز المالي في البلدان ، وبالتالي يولد العديد من المشكلات الاقتصادية الأخرى ، ويرى الصندوق أن الأسعار المنخفضة التي يبيع بها القطاع العام منتجاته لاتخدم الفقراء فقط ، ولكنها متاحة لكل المجموعات في المجتمع وهذا يمثل إهداراً للمال العام يجب أن يتوقف .

وبالإضافة إلى ذلك يرى الصندوق أن هذه المشروعات تقوم بتشغيل عدد كبير من العاملين ويجأور مرتفعة ، وهذا يمثل أيضاً عبئاً على موازنة الدولة في العديد من البلدان ^(١) ومن وجهة نظر الصندوق فإن العديد من هذه المشروعات العامة تم إنشائها لتحقيق أهداف غير تجارية ، على الرغم من أن هذه الأهداف غير محتملة مالياً^(٢)

ولذلك فإن الإجراءات المتعلقة بإصلاح المشروعات العامة للدولة تعتبر عنصر هاماً بالنسبة للبرامج التي يدعمها الصندوق للتثبيت الاقتصادي .

ويلاحظ أن اهتمام الصندوق بضرورة إصلاح هذه المشروعات قد تزايد في السنوات الأخيرة ، ونلاحظ نظراً لتزايد المتطلبات المالية لهذه المشروعات ، وتحديد من برامج الصندوق تركيز على ضرورة أن تعتمد هذه المشروعات العامة على نفسها في سداد ديونها ، وألا تستقرف موازنة الدولة لسداد هذه الديون ، وبالإضافة إلى ذلك فلا يجوز لهذه المشروعات أن تقترض من الخارج إلا بعد الحصول على إذن من الحكومة .

ومعنى ذلك أن أسعار منتجات هذه المشروعات يجب أن ترتفع لتغطي التكلفة ، وفي نفس الوقت يجب على هذه المشروعات أن تساهم في المحافظة على رأس المال والاستثمار الجديد ^(١) .

ويرى الصندوق أيضاً ضرورة تقليص التحويلات الجارية لهذه المشروعات ووضع سقف استثمارية على الإئتمان الممنوح إليها ، والجدول التالي يوضح السياسات اللازمة في إصلاح القطاع العام في برامج الصندوق للتثبيت الاقتصادي

جدول رقم (٢٠) يوضح السياسات اللازمة لإصلاح القطاع العام في برامج الصندوق للتثبيت

السياسة	عدد البرامج التي تتبع السياسات	نسبة تبنى السياسة من إجمالي البرامج
- إصلاح المشروعات العامة غير المالية	٦٨	٧٠
- تحسين أداء المشروعات العامة غير المالية	٦٠	٦٢
- تحسين هيكل الأسعار	٥١	٥٢
- الخصخصة الجزئية أو الكلية	٢٥	٢٦
- تحسين الإدارة الكلية والرقابية	٣٩	٤٠

The Fiscal Affairs Department of IMF, op. Cit, PP. 44-52.

المصدر :

ونرى مما سبق أن الصندوق لا يؤيد أن تقوم الحكومة بتغطية خسائر القطاع العام ، لما لذلك من آثار ملامسة على موازنة الدولة ، وأنه يؤيد أن تعتمد هذه المشروعات على نفسها ، ولذلك فيتمتع عليها الآتي :-

(١) انظر : آلات تيت ، مشورة صندوق النقد الدولي عن السياسة المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .

١- رفع أسعار بيع منتجاتها ، وذلك حتى تكسب التكلفة الحقيقية للإنتاج .

٢- الاستثناء عن الممارين الزائدين عن حاجة العمل .

٣- تحرير إدارة هذه المشروعات من التدخل السياسى والوزارى .

٤- تعريض إنتاج هذه المشروعات للمنافسة لزيادة الكفاءة .

٥- فى حالة فشل بعض المشروعات فى مجال المنافسة مع القطاع الخاص فى هذه الحالة وكون من الأفضل خصخصة هذه المشروعات سواء تطلعت الخصخصة بالإدارة أم بالملكية ، وقد تكون هذه الأخيرة جزئية أو كلية حسبما تسمح به ظروف كل مشروع ، ونحن نؤيد الصندوق فى هذا الصدد .

نخلص من هذا المطلب إلى أن صندوق النقد الدولى يرى العجز المالى فى العديد من البلدان الأعضاء بمثابة المسئول الرئيسى عن مشاكل ميزان المدفوعات والتضخم ، ولذلك يجب مواجهة هذا العجز بالإجراءات الكفيلة بالقضاء عليه ، وتتخلص هذه الإجراءات فى ضرورة تخفيض الإنفاق العام ، وبصفة خاصة المتعلقة بالنفقات العسكرية، والإنفاق على الأجور والمرتبات، والاستثمار العام والدعم والتحويلات ، وضرورة زيادة الإيراد العام من خلال زيادة أسعار الضرائب ، وتوسيع قاعدتها ، وبصفة خاصة الضرائب غير المباشرة ، وأيضاً رفع أسعار رسوم الاستيراد والتصدير ، ويرى الصندوق أن إصلاح المشروعات العامة للدولة يلعب دوراً كبيراً للتخلص من العجز المالى ، وذلك لأن هذه المشروعات تحقق خسائر كبيرة لمواجهة أهداف غير تجارية ، ولذلك يجب إعطاء الاستقلال لهذه المشروعات فيما يتعلق بالتسعير والصالة وتعرضها للمنافسة فى السوق ، فإذا فشلت فى تحقيق الكفاءة المطلوبة ، فلا يجوز مساعدتها عن طريق موازنة الدولة ، وإنما تتم خصخصة إدارة هذه المشروعات أو خصخصة الملكية سواء كانت جزئية أم كلية حتى لا يتم تحميل عبئها على موازنة الدولة .

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات فإن الصندوق يطالب أيضاً بضرورة تخفيض العجز الكلى فى موازنة الدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بالإضافة إلى ضرورة تخفيض متأخرات الدين الداخلى .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق يبنى سياسة أخرى هامة تكمل كل من السياسة النقدية والمالية لتحقيق أهداف برامجه هذه السياسة هى محل دراسة المطلب التالى .

المطلب الثالث

سياسة سعر الصرف

تلعب سياسة سعر الصرف دوراً رئيسياً في تثبيت المعز في موازين المدفوعات^(١) وهذه السياسة تعتبر من الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في برامجه ، للتثبيت الاقتصادي ، وذلك نظراً لتأثيرها المباشر على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد^(٢). ونظراً لتلك الأهمية التي يمتلكها سعر الصرف في عملية التثبيت ، نجد الصندوق أقر إجراءات لتحديد وإصلاح سعر الصرف في حوالي ٥٧ برنامج من جملة ٩٤ برنامج للتثبيت خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

والجدول التالي يوضح تلك الإجراءات التي يطالب بها الصندوق في هذا الصدد .

(١) أنظر ذلك في :

- Richard Barth, Exchange Rate Policy, In macroeconomic Adjustment : Policy instruments and issues, Edited by , Jepprey M. Davis, op. Cit,P.35.
- Richard N. Cooper and others " Boom, crisis, and adjustment, the macroeconomic Experience of developing countries, ox ford university New york, usa, 1993, P 219.
- Manuel Guitian, Exchang Rate management in the Reform Process, In coordinating stabilization and structural Reform , Edited by : Richard C.Bartand othere, IMF institute, 1994 P.70.
- Sweder Van wijn bergen, Exchange Rate mangement and stabilization policies in developing countries in Economic adjustment and exchange Rates in developing countries edited by sebastian edwards and liequat Ahamed, the university of chicago press, USA, 1996, P. 17.
- Bijan B. Aghevli, mohsin , khan, and peter J. montiel , Exchange Rate policy in developing countries. Some analytical issues, IMF, Washinton A.C. 1991, P. 8
- Staff team headed by G.G. Johnson, Formulation of Exchange Rate plicies in adjustment programs, occasional paper No 36 IMF 1985

(٢) أنظر ذلك في:

- Mohsins, Khan and malcolm D.Knight , some theoretical and empirical Issues Relating to Economic stabitization in develeping countries, world development , vol. 10 No. 9, 709, Printed in oreat britain, 1982

• أوموتوند -إخ جونيمون - تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ، صندوق النقد الدولي ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

- The research department of international montary fund theoretical aspects of the design of fund-supported adjustment programs, op. Cit, P. 36

جدول رقم (٢١) يوضح الإجراءات التي يطالب بها الصندوق
لتنشيط أسعار الصرف في برامج للتنشيط

المصلحة	عدد البرامج التي تتبع السياسات	نسبة تبني السياسة من إجمالي البرامج
- تحرير وإصلاح سعر الصرف	٥٢	٥٥
- تعديل متكرر للأسعار	٤٩	٥٢
- التنشيط التدريجي أو توحيد سعر الصرف	١٩	٢٠
- أخرى	٣	٣

المصدر : The Fiscal affairs Department of IMF, Fund supported programs , op. Cit. P. 12.

يرى الصندوق أن العديد من البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق ، وهذه الأسعار عادة يكون مغاليا فيها ، وهذا يؤدي إلى العديد من المشكلات ، فهي من ناحية تؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلاد في الأسواق العالمية ، نظرا لارتفاع أسعارها ، الأمر الذي يعرقل القدرة على التصدير ، ومن ناحية أخرى فإن المغالاة في أسعار العملة الوطنية يشجع الاستيراد . وذلك نظرا لانخفاض أسعار المنتجات الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية ، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية ، ويجعل للعملة الوطنية سعرين هو السعر الرسمي الذي تطله الحكومة ، والسعر السوقي والذي عادة يكون أقل من السعر الرسمي .

وبالإضافة إلى ذلك فمن شأن المغالاة في قيمة العملة ، العمل على هروب رؤس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء ، وأيضاً من شأن المغالاة في قيمة العملة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على تحويلات مواطنيها للامالين بالخارج أن تكثف من تحويلات عاملها ، ومن شأنها أيضاً أن تزيد من الاستثمار الوطني في الخارج ، وأن تكثف من الاستثمار الأجنبي في داخل البلد .

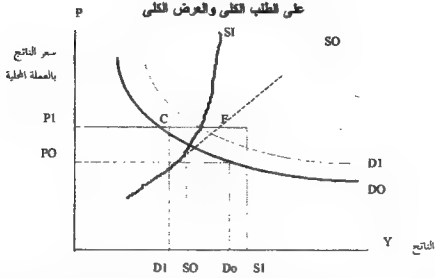
ومن الملاحظ أن كل هذه الآثار التي تترتب على المغالاة في أسعار العملة الوطنية ، من شأنها زيادة العجز في ميزان المدفوعات سواء في الحساب الجاري أو الحساب الرأسمالي ، ولذلك يرى الصندوق أن إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية بالنسبة للبلاد التي تقوم بالتخفيض سواء على المستوى الاقتصادي الداخلي أو الخارجي .

والرسم البياني التالي يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد المعنى ^(١)

(١) انظر ذلك في : Mohsin S. Khan and Malcolm Knight., Some Theoretical and Empirical Issues Relating to Economic Stabilization in developing Countries, op. Cit., PP 719 - 720.

• The Research department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the Design of Fund Supported Adjustment Programs op. Cit. PP. 37 , 38.

رسم يوضح أثر تخفيض قيمة العملة



يقيس المحور الرأسى فى هذا الرسم سعر الناتج بالعملة المحلية (P) ، ويقسم المحور الأفقى كمية الإنتاجبقى المطلوب والمعروض من المقيمين المحليين (Y) ، ويمر المنحنى S1 عن كمية الناتج الحقيقية التى يرغب تجار المحليون فى توفيرها فى الأجل الطويل عند كل مستوى للسعر ، استنادا إلى رصيدهم القائم من رأس المال ، ومال ، وعوامل الإنتاج الأخرى (1) ويمر المنحنى S0 عن تلك الكمية من الناتج المحلى التى يقوم المنتجون بالتاجها فى الأجل القصير ، أما المنحنى D1 فيمر عن تلك الكمية من الناتج الذى يرغب المستهلكون فى الحصول عليه (الطلب فى الأجل الطويل). والمنحنى (D0) يمر عن الطلب الكلى فى الأجل القصير .

وسنقوم بتوضيح أثر التخفيض على كل من الطلب الكلى والعرض الكلى فى الأجل القصير والأجل الطويل :-

أولاً : أثر التخفيض فى الأجل القصير .

إذا كان سعر الناتج بالعملة الوطنية هو P0 فإن العرض الكلى للبلاد فى الأجل القصير سيكون S0 والطلب الكلى فى الأجل القصير سيكون D0 وفى هذه الحالة يكون هناك فائض فى الطلب المحلى مساوياً للكمية D0 - S0 . إذا تمكن على شكل عجز فى الحساب الجارى بنفس المقدار لمواجهة فائض الطلب المحلى ، فسيؤدى إلى انخفاض قيمة العملة إلى P1 . فإن ذلك يعنى ارتفاع سعر الناتج بالعملة الوطنية بالنسبة للمقيمين ، وهذا من شأنه يؤدى إلى انخفاض الثروة الحقيقية والنفقات للمقيمين ، بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية ، وارتفاع السعر على السلع التبادل التجارى ، وانخفاض الأجور الحقيقية ، ولذلك فإن تخفيض قيمة العملة إلى P1 يؤدى إلى انخفاض الطلب المحلى إلى النقطة D1 بسبب أثر تخفيض قيمة العملة على تخفيض النفقات وفى نفس الوقت فإن التخفيض فى قيمة العملة يؤدى إلى أثر وقته منط على جانب العرض ، وبالتالي يرتفع الناتج المحلى مبدئياً على طول منحنى

نظراً لأن النموذج ساكن ويفضل تراكب رأس المال يفترض أن منحنى العرض (الطويل الأجل) رأسى .

للمرض القصير الأجل So فيزيد العرض الكلي إلى النقطة SI وإذا كان الطلب الخارجي على الناتج المحلى مرنا بلا حدود عند مستوى السعر P1 فإن الأثر قصير الأجل، لتخفيض قيمة العملة في هذه الحالة هو تحويل الحساب الجارى من عجز مقداره Do-So إلى فائض مقداره SI-D1 .

ثانيا : أثر التخفيض في الأجل الطويل .

مع مرور الوقت ترتفع الاسعار الاسمية لموامل الإنتاج ، ويحول منحني العرض الكلى قصير الأجل SO تدريجيا إلى الداخل نحو منحني العرض الطويل الأجل SI ويؤدى الإرتفاع للتدريجى في الدخول الحقيقية لموامل الإنتاج في نفس الوقت مع زيادة الاصول المالية الناتجة عن فائض المدفوعات إلى تحول اتجاه الطلب الكلى المحلى تدريجيا إلى الخارج نحو منحني الطلب طويل الأجل D1 ونتيجة لهذه التغيرات في العرض الكلى والطلب الكلى يتقبل المنحنيان SI, D1 عند النقطة F وهي نقطة التوازن بالنسبة للطلب الكلى والعرض الكلى ، ويترتب على هذا المستوى من سعر الصرف أيضا تحقيق التوازن في الحساب الجارى .

ونستخلص من هذا التحليل أنه خلال الأجل القصير يكون لتخفيض قيمة العملة أثرا إيجابيا على الحساب الجارى في ميزان المدفوعات ، ذلك لأنه يؤدى إلى تخفيض الطلب المحلى الكلى بسبب ارتفاع أسعار الواردات التى تؤدى إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأجور والثروة ، وهذا يكون من شأنه تخفيض الإنفاق الكلى فى الاقتصاد ، وأيضا يؤدى إلى زيادة الناتج من السلع القابلة للتجار ، نظرا لارتفاع اسعارها فى الداخل ، والذي يؤدى إلى توجيه الإنفاق إلى السلع المحلية بدلا من السلع القابلة للتجار وهذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة صادرات البلد (مع افتراض مرونة الطلب الخارجى عليها) وبالتالي يؤدى إلى تحقيق فائض فى الحساب الجارى .

وخلال الأجل الطويل فإن تخفيض قيمة العملة سيكون من شأنه تحقيق التوازن فى الحساب الجارى .

وبرى الصندوق أن تخفيض قيمة العملة سيساعد أيضا على علاج العجز في ميزان المدفوعات ليس من خلال تخفيض الواردات وزيادة الصادرات فحسب ، وإنما من خلال وسائل أخرى وهى ^(١) :-

- من شأن تخفيض سعر العملة أن يحفز المستثمرون الأجانب إلى استثمار أموالهم فى البلد التى تقوم بتخفيض سعر عملتها لأن ذلك يعنى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة فرص الارباح ، خاصة إذا تبع هذا التخفيض فى سعر العملة مجموعة من التدابير التى من شأنها تحرير الاقتصاد .

- ومن شأن تخفيض سعر العملة أيضا أن يشجع الدائنون على الاستمرار فى القروض البلد التى تولجها عجزا فى ميزان مدفوعاتها والتى قامت بتخفيض سعر عملتها وذلك على أساس أن ذلك من شأنه أن يزيد الثقة فى الاقتصاد نظرا للأرباح التى تعود على البلد من وراء تخفيض سعر العملة ، وهذا الدعم المالى من الدائنين.

^(١) أنظر ذلك فى أوموتوند إ. ج جونمون ، تخفيض سعر العملة والواردات ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٧ ، صندوق النقد الدولى ، ص ٢٠ ، ٢١ .

- من شأن تحرير ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الدعم المالي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لمواجهة المعجز في ميزان المدفوعات .

- يكون أيضا من شأن تخفيض قيمة العملة للتأثير على هروب رأس المال إلى الخارج وذلك على أساس ان المبالغة في تقدير أسعار العملة (أو عندما تكون أسعار الصرف الحقيقية مرتفعة)^(١) فإن ذلك يدعو إلى هروب رأس

المال، خاصة إذا صاحب ذلك انخفاض في أسعار الفائدة ، ويرى الصندوق أنه حتى يمكن مكافحة هروب رأس المال فلا بد من تخفيض قيمة العملة بصورة تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي وفي نفس الوقت اتباع سياسات مالية وتقرير من شأنها بتحرير تخفيض قيمة العملة كرفع سعر الفائدة المحلية لتشجيع استرجاع الاموال المهربة ، والابقاء على رؤس الأموال الداخلية في دخل الاقتصاد .

- ولتخفيض قيمة العملة أيضا أثر مشجع بالنسبة لتدفق تحويلات العاملين بالخارج ، حيث انه يؤدي إلى زيادة تنفق هذه التحويلات إلى الداخل .

- ومن شأن تخفيض سعر العملة أيضا أن يؤدي إلى توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية في البلدان التي تتبع هذا النظام وهذا من شأنه منع تسرب النقد الاجنبي للأسواق الموازية بحثا عن الربح ، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للنقد الاجنبي من خلال بيمة في السوق الرسمية .

ونرى أنه رغم كل هذه المزايا التي تترتب على تخفيض سعر الصرف من وجهة نظر الصندوق إلا أن بعض هذه المزايا قد لا يتحقق بالنسبة للبلدان النامية وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه البلدان ، بالإضافة إلى النظم الحماية للبلدان المتقدمة والعناصت على الأسواق الدولية ، كل ذلك يدعو للقول بأن هذه السياسة غير ملائمة للبلدان النامية بصفة عامة حيث أنها تؤدي إلى زيادة التكلفة الاستيرادية لهذه البلدان ، الأمر الذي يساهم في رفع الأسعار المحلية وبالتالي تزايد معدلات التضخم المحلية ، وسنبحث مدى ملائمة هذه السياسة بالنسبة لمصر بالتفصيل في الباب الأخير من هذه الرسالة .

ثالثا : تحديد المستوى المرغوب لتعديل سعر العملة^(٢) :-

لما كانت آثار تخفيض قيمة العملة لا تنصرف إلى الصادرات والواردات فحسب ، وإنما إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كتدفق رأس المال ، وتحويلات العاملين بالخارج ...الخ ، فإن الصندوق يرى أنه من الأصوب للتدرج في تخفيض قيمة العملة ، ويجب الاستعانة عند التخفيض بالاسعار السائدة في السوق الموازية كمؤشر

^(١) سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف الاسمي مصححاً بالفروق بين المستوى العام للأسعار الداخلية والمستوى العام للأسعار الخارجية كلما زاد التضخم الداخلي عن التضخم الخارجي تخفض سعر الصرف الحقيقي ، ويمكن ان نخفض سعر الصرف الحقيقي بدون تخفيض قيمة العملة وذلك باتباع سياسات مالية وتقنية من شأنها تخفيض الاسعار المحلية عن الاسعار الاجنبية أو تخفيض أسعار السلع الغير قبله للتبادل عن أسعار السلع القليلة للتبادل .

^(٢) أنظر ذلك في :

لسعر صرف ملائم مرتبط بالسوق ، وإن كان الصندوق في العديد من الحالات يمزج عن استخدام هذا الأسلوب لتقدير التعديل المطلوب لتخفيض قيمة العملة ، ولذلك فالصندوق يعتمد على أسلوب آخر في بعض الحالات وهو الأرقام التفاضلية للأسعار المحلية والأسعار الخارجية ، ويكون التخفيض بمقدار نسبة الزيادة السعرية فعلى مسيل المثال إذا زادت الأسعار المحلية عن الأسعار الخارجية بمقدار النصف فيجب تخفيض قيمة العملة بمقدار النصف في مثل هذه الحالة ، ويكون هذا هو التعديل الدقيق لتخفيض قيمة العملة، ويستخدم الصندوق هذه الطريقة عندما تكون الأسعار المحلية مرتفعة بصورة كبيرة عن الأسعار الخارجية (الأجنبية).

ويلاحظ أن الصندوق يتبع أسلوبا آخر في بعض الحالات ، لتقدير التعديل الملائم في تخفيض قيمة العملة ، وهذا الأسلوب يعتمد على استخدام مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات ، ويكون للتعديل في

قيمة العملة ملائمة في الحالة التي يؤثر فيها هذا التعديل إيجابيا على تقليل الواردات وزيادة الصادرات ، ووفقا لهذا الأسلوب فيجب أن يؤخذ عنصر الوقت في الاعتبار ذلك لأن تخفيض معين في قيمة العملة أن يؤدي إلى زيادة قورية في الصادرات أو تخفيض قوري في الواردات .

وهكذا نرى أن الصندوق يربط التعديلات الملائمة في قيمة العملة بالظروف الخاصة بكل بلد ، ففي بعض البلدان قد يكون من الملائم لها ربط التعديل في قيمة العملة بالسعر في السوق الموازيه ، وفي بلدان أخرى قد يكون من المناسب ربط التعديل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية ، وفي حالات أخرى يكون من الأفضل ربط التمويل بمرونة الطلب على الواردات ، ومرونة عرض الصادرات ، وفي حالات أخرى يمكن الجمع بين كل هذه الأساليب ، ويكون من الأفضل في كل هذه الحالات التدرج في التعديل ، حتى يتم الوصول إلى التعديل الذي يؤدي إلى أفضل النتائج بالنسبة لميزان المدفوعات ، ويرى الصندوق أنه بالنسبة للبلدان التي لا ترغب في التعديل بصورة متكررة فإنه من الأفضل لها إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة لتجنب هروب رأس المال المترتب على توقع حدوث تخفيض آخر في قيمة العملة .

ونرى أن الأخذ بهذه السياسة التي ينادى بها الصندوق بخصوص تعديل سعر الصرف يجب أن تخضع لدراسة متأنية قبل الأخذ بها ونرى أنه إذا كان في مصلحة البلد رفع سعر الصرف بالنسبة لبعض المعاملات دون البعض فلا مانع من ذلك ما دام أن المنافع أكبر من الخسائر على مستوى الاقتصاد ككل .

رابعاً : توحيد سعر الصرف

من الإجراءات الأخرى التي يتبناها الصندوق وهو بصدد سياسة سعر الصرف ، ضرورة توحيد سعر الصرف، والصندوق لا يؤيد عملية تحديد أسعار الصرف في الاقتصاد ، بحيث يكون هناك سعر رسمي وسعر للسوق ، ويرى الصندوق ضرورة تخفيض سعر الصرف الرسمي ليتماشى مع سعر صرف السوق ، ذلك لأن سعر السوق عادة ما يكون هو السعر الواقعي للصرف أما السعر الرسمي فعادة ما يكون مغاليا فيه ، ولذلك يجب تخفيضه ليعكس حالة السوق .

ولقد تبني الصندوق هذا الإجراء في العديد من برامجه للإصلاح الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ نلاحظ أن الصندوق نص في ١٩ برنامج للإصلاح الاقتصادي على ضرورة توحيد سعر الصرف من جملة ٩٤ برنامج الإصلاح ^(١) .

ونحن نرى أن لا مانع من تعدد أسعار الصرف إذا كان ذلك في مصلحة الاقتصاد القومي ، ولا يجوز للصندوق أن يعارض ذلك حتى يتحسن الاقتصاد القومي للبلد المعنى .

نخلص من الدراسة في هذا الفصل إلى أن صندوق النقد الدولي يرى أن مشكلات البلدان النامية الاقتصادية ترجع بصفة أساسية إلى السياسات المالية والنقدية التوسعية في البلدان النامية ، ولذلك لابد من إتباع سياسات مالية ونقدية تشفوية ، وذلك لتخفيض المعز في ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم وزيادة معدلات النمو ، والصندوق يستند في تصميمه لهذه السياسات على المذهب النقدي الذي قلم بوضع للبلدان الأولى له 'بولاك' في عام ١٩٥٧ ، وجوهر هذه السياسات التي ينادي بها الصندوق مع نقدية تعتمد على أدوات مباشرة وغير مباشرة للتحكم في عرض النقود في الاقتصاد مما يخدم أهداف سياسات الصندوق بالإضافة إلى السياسة المالية التي تعتمد على أدوات لتخفيض الإنفاق العام ، وأدوات لزيادة الإيراد العام ، ثم سياسة سعر الصرف التي تعتمد بصفة أساسية على تخفيض قيمة العملة لتخفيض الأهداف التي يسعى إليها الصندوق ، بالإضافة إلى ضرورة توحيد سعر الصرف .

وبذلك نكون قد إلتهمنا من البحث في هذا الباب والذي كان يدور حول التعريف بسياسات صندوق النقد للتثبيت الاقتصادي ، والذي عرضنا فيه ، المقصود بالمعز في ميزان المدفوعات وأنواعه والأسباب التي أدت إليه - سواء خارجية أم داخلية - والنتائج المترتبة على ذلك المعز ، ونور الصندوق المشروط في علاج المعز ، ثم عرضنا في هذا الباب أيضا لتشخيص الصندوق لمشكلات البلدان النامية ، ثم عرضنا المقصود بسياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق ، وفرقنا بينها وبين سياسات التثبيت للهيكل ، ثم فرقنا بينها وبين سياسات التثبيت غير التقليدية ، ثم وضعنا الأهداف التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها باستخدام سياسته للتثبيت ، ثم بينا كيفية تصميم سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق ، والأسس النظرية لتصميم هذه السياسات ثم عرضنا أخيرا لجوهر السياسات التي ينادي بها الصندوق وهي السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف .

وفي الباب التالي نعرض لاختبار أداء هذه السياسات في مصر باعتبارها أحد البلدان التي أخذت بهذه السياسات بصورة واضحة منذ السبعينات وحتى الآن ، للتعرف على مدى نجاح هذه السياسات في مصر من عدمه ؟

(١) أنظر :

الباب الأول

اختبار الأداء الاقتصادي لسياسات الصندوق للتخفيف في مصر

الباب الأول

الختبار الأداء الاقتصادي لسياسات الصندوق للتثبيت في مصر

تعتبر مصر من الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٥ ، وكانت حصتها في الصندوق حتى ديسمبر عام ١٩٩٥ حوالي ٦٧٨ مليون وحدة حق سحب خاص أى ما يعادل ١٠٠٤ مليون دولار أمريكي تقريباً^(١).

ونظراً لحالات العجز التي تعرض لها ميزان المدفوعات المصري منذ الستينيات وحتى التسعينيات من هذا القرن ، فإن لمصر وفقاً للاتفاقية المنشئة للصندوق فإنه يكون لمصر الحق في السحب من موارد الصندوق ، لتصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها حسب شروط كل شريحة من شرائح التمويل .

ولقد استخدمت مصر هذا الحق عدة مرات منذ الستينيات وحتى التسعينيات ، والجداول التالية يوضح المبالغ التي تم الاتفاق على سحبها من الصندوق ، والبرامج المصاحبة لهذه المسحوبات .

جدول رقم (٢٢) يوضح المبالغ التي تم الاتفاق على سحبها من الصندوق والبرامج المصاحبة لهذه المسحوبات^(٢)

* حقوق السحب الخاصة مقدرة بالمليون وحدة *

نوع البرنامج	بدئية البرنامج	نهاية البرنامج	المبلغ المتفق عله من حقوق السحب الخاصة بالمليون وحدة .
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٦٢/٥/٧	١٩٦٣/٥/٦	٤٣
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٦٤/٥/٢٣	١٩٦٥/٥/٢٢	٤٠
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٧٧/٤/٢٠	١٩٧٨/٤/١٩	١٢٥
برنامج تصحيح هيكل " EFF "	١٩٧٨/٧/٢٨	١٩٨١/٧/٢٧	٦٠٠
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٨٧/٥/١٥	١٩٨٨/١١/٣٠	٢٥٠
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٩١/٥/١٧	١٩٩٣/٣/١	٢٧٨
برنامج تصحيح هيكل " EFF "	١٩٩٣/٩/٢٠	١٩٩٦/٩/١٩	٤٠٠
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٩٦/١٠/١١	١٩٩٨/١٠/١٠	٢٧١,٤

ونظراً لعدم جدية الدولة في تنفيذ سياسات التثبيت التي تضمنتها برامج التثبيت خلال فترة الستينات ، فإن هذا الباب سيهتم فقط باختبار أداء سياسات التثبيت التي تضمنتها برامج التثبيت منذ السبعينيات وحتى التسعينيات ، وهذه البرامج هي :-

IMF , International Financial Statistics, Year book, 1996, P.337

(١) ص ٢

IMF , International Financial Statistics , various issues.

(٢) ص ٢

١- برنامج التثبيت لعام ١٩٧٧م.

٢- برنامج التثبيت لعام ١٩٨٧م.

٣- برنامج التثبيت لعام ١٩٩١م .

٤- برنامج التثبيت لعام ١٩٩٦م.

ولما سياسات التصحيح الهيكلي التي تضمنتها برامج التصحيح الهيكلي فلن تكون محلاً للاختبار في هذه الدراسة ، فهي تحتاج إلى دراسة * أخرى مستقلة * .

وعلى ذلك فإن هذا الباب يهدف إلى اختبار الأداء الاقتصادي لسياسات التثبيت التي تبناها الصندوق في برامجه للتثبيت الاقتصادي في مصر منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩٦ ، وأيضاً فإن نطاق هذا الاختبار يقتصر على اختبار الأداء الاقتصادي الكلي لهذه السياسات وليس الأداء الاقتصادي الجزئي ، كما لا يتمرض لاختبار الأداء السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي لهذه السياسات ؛ لأن ذلك يحتاج إلى عدة أبحاث أخرى لدرستها ، وعلى هذا فإن الدراسة في هذا الباب تنقسم إلى ثلاثة فصول على نحو التالي :-

الفصل الأول :- اختبار أداء السياسة المالية .

الفصل الثاني :- اختبار أداء السياسة النقدية .

الفصل الثالث :- اختبار أداء سياسة سعر الصرف .

الفصل الأول

اختصار أداء السياسة المالية

سأعرض في هذا الفصل لإجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في برامج التثبيت ، والتي عقدها مع الحكومة المصرية منذ السبعينيات ، ثم أناقش تطور كل من الإيرادات والتنفقات العامة ، ومن ثم تطور العجز في الموازنة العامة للدولة ، وكذا مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وذلك للوقوف على مدى نجاح السياسة المالية التي تبناها الصندوق خلال هذه الفترة .

وعلى ذلك فإن الدراسة في هذا الفصل يمكن تقولها في ثلاثة مباحث وهي :-

المبحث الأول :- إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق مصر .

المبحث الثاني :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة .

المبحث الثالث :- تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة .

المبحث الأول

إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق مصر

يلاحظ أن هناك مجموعة من إجراءات السياسة المالية ودرت في برامج الصندوق للتثبيت الاقتصادي في مصر منذ السبعينيات ، و نعرض فيما يلي لهذه الإجراءات:-

أولاً :- إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق مصر في السبعينيات .

من المعلوم أن برنامج التثبيت الذي عقدهته الحكومة المصرية مع الصندوق في عام ١٩٧٧ تضمن مالم الاتفاق عليه في خطاب النوايا * ، والذي أتمته الحكومة للصندوق للحصول على تسهيلات مالية في عام ١٩٧٦ .

كما أن إجراءات السياسة المالية الواردة في هذا الخطاب ، كانت تشكل جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تعهنت به الحكومة ، وهذه الإجراءات هي:-

* يلاحظ أن خطاب النوايا هذا كان سرياً ولم يطلع عليه إلا القليل ، حتى أعضاء مجلس الشعب أنفسهم لم يكونوا على علم بتفاصيل هذا الخطاب ، لمزيد من التفصيل حول هذا الخطاب انظر : عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الثاني ، دار الكلمة للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٣٠٤ وما بعدها .

أ - في مجال الإنفاق العام .

طالب الصندوق بضرورة الحد من الإنفاق العام الجارى ، وبصفة خاصة تخفيض نفقات دعم الممواد الغذائية بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه مصرى سنويا ، وأيضا تخفيض نفقات دعم الطاقة والخدمات الحكومية .^(١)

(وتم إلغاء دعم الاستهلاك المحلى بولدى ذلك إلى تخفيض الإنفاق العام بحوالى ٥٦ مليون جنيه.)^(٢)

مطالبة الهيئات الحكومية بأن تتحمل معظم التكاليف الإضافية الناتجة عن تحويل المدفوعات عن بعض السلع والخدمات من السعر الرسمى إلى السعر التتجعى.^(٣)

ب- في مجال الإيرادات العامة .

تضمن خطاب النوايا إجراءات لزيادة الإيرادات العامة ، ومن تلك الإجراءات تحويل أساس تقييم السوادرات لأغراض احتساب الرسوم الجمركية ، بحيث تتحقق زيادة حوالى ٨٠٪ من الرسوم الجمركية على معظم الواردات التى تخضع لرسوم قيمة ، وتضمن الخطاب أيضا إجراءات خاصة برفع أسعار البنزين والضرية على المشروبات الكحولية^(٤) وذلك لتخفيض الحجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال خفض بعض النفقات العامة ، خلاصة الإنفاق على الدعم وزيادة الإيرادات العامة الناتجة عن زيادة أسعار الضرائب والرسوم ، وقد قامت الحكومة المصرية بتطبيق هذه الإجراءات بالتدريج خاصة بعد المظاهرات التى حدثت فى ١٩، ١٨ يناير ١٩٧٧ عقب إلغاء الدعم على ٢٥ من السلع الأساسية مثل الخبز والدقيق والذرة والأرز والسكر والشاى والبنوتاجز.^(٥)

^(١) انظر :- Gouds Abdel-Khalek , "Stabilization And Adjustment Policies and Programmes " Country Study World institute For Development Economic Research . Helsinki . 1987 . P.3 Egypt " .

^(٢) انظر :- عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التايمة ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الثانى ، دار الكلمة للنشر ، للطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٤٢١ .

^(٣) انظر :- رضا هلال ، صناعة التبعة ، قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى ، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ ، ص ٢٣٦ ،

وانظر أيضا :- Leila Mustafa Hassanin , "The International Monetary Fund and Egypt" , The International Policies of Structural Adjustment Reform , The American univcrsty in Cairo . 1991 . PP 116 F

^(٤) انظر :- أمنية حلمي ، دور صندوق النقد الدولى فى البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٨٨ ، ص ٧٧ ، انظر أيضا رضا هلال ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

^(٥) انظر :- رضا هلال ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ وما بعدها

انظر أيضا : Karima Korayem , The Impact of Economic Adjustment Policies on The Vulnerable Families & Children in Egypt . A report Prepared For The Third World Forum , Middle East office and The united nations children's Fund (unicef) , Egypt , 1987 . PP. 62 F

ثانياً :- إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في التمتينيات .

وفي خطاب نوايا عام ١٩٨٧ فإن الإتفاق بين الصندوق والحكومة المصرية اقتضى من الحكومة تنفيذ الإجراءات التالية في مجال السياسة المالية^(١) :-

خفض العجز في الموازنة العامة للدولة من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل تطبيق البرنامج إلى ١٣٪ خلال السنة المالية ١٩٨٧، ١٩٨٨ ،

ويكون ذلك من خلال الإجراءات التالية :-

١- خفض عدد السلع المدعومة من الدولة ، من خلال التحكم في الإتفاق الإستثماري ، بحيث يتمشى مع الموارد المتاحة .

٢- زيادة الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تتحقق بالإصلاح الضريبي ، ورفع الأسعار المحلية للمطابقة بما يتماشى مع الأسعار العالمية بالتدريج ، وأيضاً خفض حجم القروض المحلية للهيئات الحكومية وشركات القطاع العام.

وإذا قارنا هذه الإجراءات بالإجراءات التي طالب بها الصندوق مصر في خطاب نوايا ١٩٧٦ ، فإننا نجد أنه يطالب بنفس الأهداف ونفس الوسائل ، فهو في كلا الاتفاقيين يطالب بتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة كهدف أساسي ، وأن يتم ذلك بمجموعة من الإجراءات ، منها ما يتعلق بتخفيض الإتفاق العام ، خاصة الدعم والإستثمار العام ، ومنها ما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة ، من خلال رفع أسعار منتجات القطاع العام ورفع أسعار بعض الضرائب ، و كما التزمت الحكومة من قبل بتنفيذ ما ورد في خطاب نوايا ١٩٧٦ ، فإنها التزمت أيضاً بتنفيذ ما ورد في خطاب نوايا ١٩٨٧ ، وذلك من خلال رفع أسعار بعض السلع كالسجائر والسكر وإلغاء دعم السلع التي لا يوجد ضرورة اجتماعية لبقاء الدعم عليها ، وكل ذلك حتى يتم تخفيض العجز في الموازنة من ٢٠٪ إلى ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

^(١) انظر :- أشية أمين حلمي حسن ، المرجع السابق ، ص ١١٥ وما بعدها

انظر أيضاً : رضا هلال ، للمرجع السابق ، ص ٨٨ ، انظر أيضاً : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الرابع ، المجلد الرابع والأربعون ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣٠٩ وما بعدها .

ثالثاً :- إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في التسعينيات .

أ - إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في خطاب النوايا ١٩٩١ :-

١- طالب الصندوق بضرورة خفض العجز في الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ ليصل إلى ٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلا ١٧,٣٪ في عام ١٩٩١/١٩٩٠ ، كما طالب الصندوق أن يستمر تخفيض العجز في السنوات اللاحقة ليصل إلى ٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ ، ثم إلى ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥/١٩٩٦^(١)

٢- ضرورة اتخاذ بعض الخطوات لإصلاح النظام الضريبي ومن ذلك^(٢) :-

- فرض ضريبة عامة على المبيعات من السلع والخدمات بواقع ١٠٪ مالم ينص على خلاف ذلك ، لتحل محل الضريبة على الاستهلاك ، كما دعا للصندوق إلى فرضها على الواردات التي تخضع لى نفس الوقت للرسوم الجمركية .

- ضرورة رفع أسعار الضريبة على السجائر والدخان وغيرها من السلع التي كانت خاضعة للضريبة على الاستهلاك .

- زيادة أسعار ضرائب النعمة على بعض أنواع الإنفاق .

- فرض ضريبة تكميلية على حفلات الزواج التي تتكلف ٥٠ ألف جنيه مصرى أو أكثر .

- أن يتم فرض ضريبة موحدة على الدخل بدلا من الضرائب النوعية ، مع تقرير عدد قليل من الإعفاءات وفرض وتوسيع الضريبة على بعض الدخول الزراعية .

- توسيع الضريبة على دخول الشركات ، لتغطي أكبر عدد من المشروعات الخصة ، مع تقرير عدد قليل من الإعفاءات.

^(١) انظر :- Karima Korycm , " Structural Adjustment And Reform Policies in Egypt . Economic and Social Implications , united nations, Economic and Social council , Economic and Social Commission for Western Asia , october 1993 , PP.16F

انظر أيضا :- البنك الأهلي المصري - نشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجاد الرابع والأربعون ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣١٦ .

^(٢) انظر :- Karima Korycm , " Structural Adjustment And Reform Policies in Egypt " op. Cit.P. 18

انظر أيضا :- Mona Abdel Salam , Growth- oriented Structural Adjustment Programs for Egypt . op. Cit.PP.16F

- تحسين الإدارة الضريبية ، ورفع كفاءة التحصيل من خلال استخدام الكمبيوتر ، وتحسين طرق المحاسبة ، ورفع عتوية التهرب الضريبي إلى أقصى حد ممكن .

-زيادة الضرائب المفروضة على خدمات السفر

- ضرورة رفع أسعار رسوم الخدمات الحكومية إلى المستويات التي تغطي أسعار التكلفة ، ومطالبة مشروعات القطاع العام بتحويل أرباحها للحكومة بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من بيع أصول هذه المشروعات .

- رفع أسعار الطاقة لتعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج ولتتضمن مع الأسعار العالمية مما يسؤدى إلى انخفاض الطلب عليها ^(١)

٣- تخفيض الإنفاق العام من خلال الخطوات التالية :-

- تجميد الزيادة في الأجور بحيث لا تزيد هذه النسبة عن ١٦,٤٪ عن عام ١٩٩٠/١٩٩١

- تخفيض الإنفاق الاستثماري للحكومة بحيث يكون أقل من ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

- تخفيض الإعانات لتصل إلى بلون جنيه مصرى أى ما يعادل ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ^(٢)

ب إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في خطاب توليا ١٩٩٦ ^(٣)

تضمن خطاب التوليا الذي تم الاتفاق عليه في عام ١٩٩٦ بين الحكومة والصندوق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية وتتلخص هذه الإجراءات في الآتي :-

١- خفض عجز الموازنة العامة للدولة ليصل في السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ولا يدخل في الحساب متحصلات بيع القطاع العام أو أى تخفيض للمديونية .

٢- استكمال عملية الخصخصة ، على أن يتم بيع ٩١ شركة حتى يونيو ١٩٩٨ ، بالإضافة إلى خصخصة البنوك المشتركة (٢٠ بنكاً) وبالإضافة إلى ذلك أن يتم خصخصة أكثر من شركة تأمين .

٣- التحول من ضريبة المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة ^٤ .

^(١) امطر : Karima Korayem , " Structural Adjustment And Reform Policies in Egypt op.cit. P 18

واصر أيضا : Mona Abdel Salam , Growth- oriented Structural Adjustment Programs for Egypt op.cit., PP.40

^(٢) امطر : Karima Korayem , " Structural Adjustment And Reform Policies in Egypt op. Cit. , P 18 .

^(٣) امطر : IMF Survey , Apublication of The International Monetary Fund , october 28, 1996 . PP. 354 F

انظر أيضا : البنك الأهلى المصرى ، للنشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٣٧-٣٢ .

• يلاحظ على الضريبة على القيمة المضافة أنها ضريبة إستهلاكية أكثر شمولاً وحيداً من ضريبة المبيعات وذلك لأنها تنطبق على كل السلع والخدمات وأن كانت هناك بعض الإستثناءات فإنها تكون في أضيق الحدود بخلاف ضريبة المبيعات ، وأن سعرها وصل في المملكة المتحدة إلى ١٧,٥ . لمزيد من التفصيل حول الفرق بين ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة انظر :

٤- الإبقاء على كل الإجراءات التي من شأنها أن تعيد الاتفاق الكلى ، وذلك لتحقيق تخفيضات إضافية فى معدل التضخم وللإبقاء على وضع خارجى سليم .

وينضج مما سبق أن الصندوق فى إتقائه الأخير عام ١٩٩٦ مع الحكومة يستمر فى نفس الاتجاه الذى بدأه قبل ذلك ولذى يؤمن به كأحد الوسائل الملائمة لتصحيح المعز فى ميزان المدفوعات ، وهو ضرورة خفض المعز فى الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق العام بكل وسيلة ممكنة ، وزيادة الإيرادات العامة أيضا بكل وسيلة ممكنة ، حتى يتحقق التوازن الداخلى والخارجى للاقتصاد المصرى .

ونرى على إجراءات السياسة المالية التى تم الاتفاق عليها فى برامج للتثبيت الأربعة السابقة الآتى : -

أولا : أن الهدف الأساسى للصندوق من إجراءات السياسة المالية التى يبنها فى حالة مصر ، هو خفض المعز فى الموازنة العامة للدولة إلى أقل حد ممكن ، لتحقيق التوازن الداخلى (خفض الأسعار - العمالة الكاملة) والتوازن الخارجى (ميزان المدفوعات) وهما من الأهداف الرئيسية لبرامج للتثبيت بصفة عامة.

ثانيا : وسيلة الصندوق لتحقيق هذا الهدف الآتى :-

أ - تخفيض القيمة الكلية للإنفاق العام وذلك من خلال :-

١- التخفيض التدريجى للدعم حتى يتم إلغاؤه .

٢- تخفيض قيمة الاستمرار العام .

٣- تجميد الأجور والمرتبات .

ب- زيادة القيمة الكلية للإيرادات العامة وذلك من خلال :-

١- إصلاح النظام الضريبى ، وذلك عن طريق توسيع نطاق الضرائب المباشرة ، ليشمل بعض الأنشطة التى لاخضع للضرائب والتحول من الضرائب النوعية إلى الضريبة الموحدة ، ومن الضرائب على الاستهلاك إلى ضريبة المبيعات ثم إلى ضريبة القيمة المضافة ، وأيضا إصلاح الإدارة الضريبية ، أيضا رفع معدلات بعض الضرائب والرسوم.

٢- أسعار منتجات القطاع العام ، وبصفة خاصة رفع أسعار الطاقة لتتماشى مع الأسعار العالمية .

٣- بيع شركات القطاع العام .

ولواقع أن هذه الإجراءات لا تخلو من الآثار (سواء المواتية أو غير المواتية أو كلاهما) على الاقتصاد المصرى ، وهذه الآثار سيتم بحثها من خلال بحث الآثار الاقتصادية للكلية لمسياسات التثبيت بصفة علمية (وسيتم عرضها فى الباب الثانى من هذه الرسالة) ، وأيضا من خلال اختبار أداء السياسة المالية بصفة خاصة وهذا هو موضوع الباحثين التالين .

المبحث الثاني

تطور العجز في الموازنة العامة للدولة

يهتم هذا المبحث بمعرفة مدى نجاح السياسة المالية التي يتبناها الصندوق في علاج العجز في الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال اختبار تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ، وتطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبيل وبعد الاتفاق مع الصندوق ومقارنة ذلك بالمستهدف ، وهاتان الأداتان تمدان من أكثر الأدوات شهرة فسي اختبار أداء سياسات للتثبيت^(١).

وبناء على ما سبق فإن الدراسة في هذا المبحث تنقسم إلى مطلبين على النحو التالي :-

- المطلب الأول :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .
- المطلب الثاني :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

المطلب الأول

تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

يحاول هذا المطلب تتبع تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ، والعجز في الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق منذ المبعينيات وحتى التسعينيات ، الأمر الذي يقتضى دراسة كل برنامج بصفة مستقلة على النحو التالي :-

- الفرع الأول :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
- الفرع الثاني :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
- الفرع الثالث :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
- الفرع الرابع :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

Tony Killick , IMF Programmes in Developing Countries , Design and Impact
overseas Development Institute , London , 1995 , PP 40 F .

^(١) انظر ذلك في :

Said El-Naggar , Economic Reform and its Distributive Impact anote on methodology ,
في الإصلاح الاقتصادي وآثاره للتوزيعية ، أعمال المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ ، دار المستقبل العربي ،
الطبعة الأولى ١٩٩٤ ص ٢٨-٤٠ .

Tony Killick, Moazzam Mahik , And Marcus Manuel , "What can we know About The Effects Of IMF
Programmes ? Working Paper 47 , overseas Development Institute , London , 1991 , PP 5 F .

Mohsin S.Khan , " Evaluating The Effects of IMF -Supported Adjustment Programmes :A
survey in International Finance and The Less Developing countries" Edited by , Kate Phylaktis and Mahmood Pradhan
St.Martin's Press , New York , 1990 , PP. 17 F

Jstin B.Zulu and Saleh M. Nsouli , Adjustment Programs in Africa ,The Recent experience , IMF, 1985 ,:
PP.13 F

الفرع الأول

تطور المعز في الموازنة العامة للدولة

قبل وبعد الاتفاقية مع الصندوق عام ١٩٧٧

نختبر في هذا الفرع مدى تطور المعز في الموازنة العامة للدولة ، وذلك من خلال عرض التطور الذي حدث في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ، والمعز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣) يوضح تطور كل من :- الإيرادات العامة ، والنفقات العامة ، والمعز الكلي في الموازنة العامة *

في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ . « القيمة بالمليون جنيه »

السنة	الإيرادات العامة*	محل النمو السنوي	النفقات العامة	معدل النمو السنوي	المعز الكلي في الموازنة	المعز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٥	٢٢٨٨,٨	--	٣٢٢٧,٢	--	- ٩٣٨,٤	١٩,٦
١٩٧٦	٢٥٢٨,٤	١٠,٥	٤٠٨٥,٢	٢٦,٦	- ١٥٥٦,٨	٢٩,٦
١٩٧٧	٣٤٤٧,٩	٣٦,٤	٤٥٦١,٥	١١,٧	- ١١١٣,٦	١٩,٥
١٩٧٨	٣٨٢٠	١٠,٨	٥٠٦٥,٦	١١,١	- ١٢٤٥,٦	٢٠
١٩٧٩	٤٦٨٦,٤	٢٢,٧	٦٦٥٠,٧	٣١,٣	- ١٩٦٤,٣	٢٨,٧

المصدر :- IMF , Government finance statistics , year book , various issues .

بيانات الناتج المحلي الإجمالي : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

* يلاحظ أن كل الإحصائيات المتعلقة بالإيرادات العامة ، والنفقات العامة ، والمعز الكلي في الموازنة ، والمأخوذين من إحصائيات صندوق النقد الدولي لسلية الحكومة ، تختلف تماما عن إحصائيات البنك المركزي المصري ، تلك لأن الأرقام الواردة في إحصائيات البنك المركزي تستير أكبر بكثير من الأرقام الواردة في إحصائيات صندوق النقد الدولي عن مالية الحكومة وللمقارنة انظر البنك المركزي التقرير السنوي عن السنوات محل البحث ، ووجهة نظري الخاصة أن إحصائيات الصندوق أقرب للواقع ، نظرا لأن الأمم بعثة الصندوق والتي تأخذ هذه الإحصائيات ، تكبر من إلمام غيرهم بالإقتصاد المصري ، وبعض الاقتصاديين والصندوق نفسه يشكو من عدم دقة الإحصائيات في مصر ، ولذلك فإننا في هذا البحث نعمل على إحصائيات صندوق النقد الدولي بصفة أساسية بإستثناء برنامج ١٩٩٦ ، حيث تم الإعتماد على الإحصائيات الواردة في النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري نظرا لعدم وجود إحصائيات كاملة من صندوق النقد الدولي حتى عام ١٩٩٨ ، مع العلم بأن هذه الملاحظة تنطبق على كل الإحصائيات التي تم الإعتماد عليها في هذا البحث ، ولأن تكرار في الإحصائيات التالية .

* يلاحظ أيضا أن بند الإيرادات العامة هنا شامل المنح سواء الخاصة أم العامة .

ونرى على الجدول السابق الأتي :-

أولا :- فيما يتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة قبل وبعد الاتفاق .

يتضح لنا من الجدول السابق والمتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة ، أن قيمة الإيرادات كانت متزايدة طوال الفترة محل البحث سواء قبل الاتفاق لم بعد الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن هذه القيمة كانت أكبر بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذه القيمة ارتفعت من ٢٥٢٨.٤ مليون جنيه في العام السابق مباشرة على الاتفاق ، إلى ٢٤٤٧.٩ مليون جنيه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم أخذت في التزايد بعد ذلك حتى بلغت ٤٦٨٦.٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، وهذا يعد تزايدا كبيرا في قيمة الإيرادات العامة خلال فترة محدودة ، وبالنظر إلى معدل النمو السنوي للإيرادات العامة ، في الفترة السابقة على الاتفاق مع الصندوق والفترة اللاحقة عليها ، يلاحظ أن هذا المعدل كان متزايدا بصورة كبيرة في عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث أرتفع هذا المعدل من ١٠.٥ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٦.٤ ٪ عام ١٩٧٧ وهو عام الاتفاق مع الصندوق ، مما يؤكد تزايد قيمة ومعدل نمو الإيرادات العامة بصورة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن هذا المعدل المتزايد لنمو الإيرادات العامة أخذ في التراجع عام ١٩٧٨ ثم تزايد مرة أخرى عام ١٩٧٩ ، ولكن ليس بنفس المعدل الذي ساد في عام ١٩٧٧ - عام الاتفاق مع الصندوق .

نخلص من ذلك إلى أن وضع الإيرادات العامة كان أفضل في عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، وأن الوضع بعد الاتفاق بصفة عامة أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، وسنوضح في الباب من هذه الرسالة لماذا تحسن وضع الإيرادات العامة عام الاتفاق مع الصندوق .

ثانيا :- مدى تطور النفقات العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

ونرى على الجدول السابق والمتعلق بمدى تطور النفقات العامة ، أن قيمة النفقات العامة كانت متزايدة طوال الفترة محل البحث ، سواء قبل الاتفاق مع الصندوق لم بعده ، وإن كانت قيمة النفقات العامة قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، ذلك أن قيمتها قبل الاتفاق لم تتجاوز ٤٠٨٥.٢ مليون جنيه ، (وكان ذلك عام ١٩٧٦) إذ بها ترفع إلى ٦٦٥٠.٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، ومعنى ذلك أن النفقات العامة لم تنخفض كما كان يأمل الصندوق ، ولكن مع هذا يلاحظ أن معدل نمو النفقات العامة كان منخفضا في عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالي له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل بلغ ٢٦.٦ ٪ عام ١٩٧٦ ولكنه انخفض في عام الاتفاق إلى ١١.٧ ٪ ثم إلى ١١.١ ٪ في عام ١٩٧٨ ، في حين أنه ارتفع بصورة كبيرة عام ١٩٧٩ حيث وصل إلى ٣١.٣ ٪ .

ونخلص من ذلك إلى أن قيمة النفقات العامة كانت متزايدة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوي للنفقات العامة كان بصفة عامة أفضل بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وسنوضح في الباب الثالث من هذه الرسالة لماذا تحسن وضع النفقات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق .

ثالثاً :- فيما يطبق بمدى تطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة .

ونرى على الجدول السابق أن قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة كان متزايداً فى العلام السابق للاتفاق بالمقارنة بعام الاتفاق والعام التالى له ، ذلك أن قيمة العجز بلغت فى عام ١٩٧٦ حوالى ١٥٥٦,٨ مليون جنيه ، ولكنها انخفضت فى عام الاتفاق - عام ١٩٧٧ إلى ١١١٣,٦ مليون جنيه ثم ارتفعت قليلاً إلى ١٢٤٥,٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ، ثم تراجعت بصورة كبيرة عام ١٩٧٩ حيث بلغت ١٩٦٤,٣ مليون جنيه ، ومع ذلك يمكن القول أن هناك تحسناً فى وضع العجز فى الموازنة العامة للدولة عام الاتفاق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، وإن كان الوضع بعد الاتفاق ليس بأحسن من الوضع قبل الاتفاق ، وإذا نظرنا إلى العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فإننا نجد أن الوضع بعد الاتفاق كان إلى حد ما أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ارتفع من ١٩,٦ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢٩,٦ ٪ عام ١٩٧٦ ، ولكنه انخفض فى عام الاتفاق مع الصندوق إلى ١٩,٥ ٪ ثم ارتفع قليلاً فى عام ١٩٧٨ إلى ٢٠ ٪ ، ثم إلى ٢٨,٧ ٪ عام ١٩٧٩ ، وموضح فى الباب الثالث أيضاً من هذه الرسالة أسباب إنخفاض العجز فى الموازنة العامة للدولة عام الاتفاق

لخص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن وضع الإيرادات العامة كان أفضل فى عام الاتفاق مع الصندوق ، بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ولكنه لم يكن كذلك فى العامين التالين للاتفاق .

٢- أن وضع النفقات العامة كان أفضل فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالى له ، بالمقارنة بالوضع فى الفترة السابقة على الاتفاق .

٣- أن وضع العجز الكلى فى الموازنة كان أفضل فى عام الاتفاق مع الصندوق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ولكنه لم يكن كذلك فى العامين التالين للاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .

البيان	قيمة الإيرادات	معدل نموها السنوي	قيمة النفقات	معدل نموها السنوي	قيمة العجز الكلى	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
السنة	الناتج	الناتج	الناتج	الناتج	الناتج	الناتج
١٩٧٥	تزايد	—	تزايد	—	منخفض	منخفض
١٩٧٦	تزايد أكبر	منخفض	تزايد أكبر	منخفض	متزايد	متزايد
١٩٧٧	تزايد أكبر	متزايد	تزايد أكبر	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٧٨	تزايد أكبر	منخفض	تزايد أكبر	منخفض	متزايد قليلاً	متزايد قليلاً
١٩٧٩	تزايد أكبر	متزايد	تزايد أكبر	متزايد	متزايد	متزايد

الفرع الثاني

تطور العجز في الموازنة العامة للدولة

أقبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

من الأهداف الرئيسية للصندوق في خطاب نوابا ١٩٨٧ الذي عقده مع الحكومة المصرية ، أن يتم زيادة الإيرادات العامة ، وفي نفس الوقت أن يتم خفض النفقات العامة ، حتى يمكن تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة فهل تحقق ذلك أم لا ؟

الإجابة على هذا التساؤل هو موضوع هذا الفرع ، ويكون من المناسب أن نعرض لتطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ، والعجز الكلي في الموازنة قبل الاتفاق مع الصندوق بعامين وبعده بعامين ، حتى يمكن الوقوف على مدى نجاح السياسة المالية للصندوق ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٧٤) يوضح تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة

القيمة بالمليون جنيه

في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨

السنة ***	* الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي	** النفقات العامة	معدل النمو السنوي	العجز في الموازنة العامة	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٥	١٣,٩٠٠	٪ ١٢,٦	١٧,٣٩٩	٪ ١١,١	٣٤٣٩	٪ ١٢,٨
١٩٨٦	١٥,٨٨٧	٪ ١٤,٣	٢٠,٥٣٧	٪ ١٨,٤	٤٦٥٥	٪ ١١,٤
١٩٨٧	١٧,٨٥١	٪ ١٢,٤	٢٠,٤٦٤	٪ ٠,٤-	٢٦١٣	٪ ٦
١٩٨٨	٢٠,٤٦٤	٪ ١٤,٦	٢٥,١٨٠	٪ ٢٣	٤٧١٦	٪ ١٠,٤
١٩٨٩	٢٣,٦٢٤	٪ ١٥,٤	٢٧,٧٥٠	٪ ١٠,٢	٤١٢٦	٪ ٨,٦

IMF, Government Finance Statistics , Year book , 1996 , P.131

المصدر :-

مصدر بيانات الناتج المحلي الإجمالي :- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً :- فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة .

إذا قارنا بين وضع الإيرادات العامة قبل الاتفاق مع الصندوق في ١٩٨٧ ووضعها بعد ذلك ، فلاحظ أن الوضع في عامين التالين للاتفاق كان أفضل من عامين السابقين للاتفاق ، مع الأخذ في الاعتبار أن وضع الإيرادات العامة في عام الاتفاق لا يدعو للإعجاب ، والسبب في ذلك أن معدل النمو السنوي للإيرادات العامة انخفض في هذا العام إلى ٪ ١٢,٤ وكان هذا المعدل في العام السابق للاتفاق حوالي ٪ ١٤,٣ ، ولعل ذلك يرجع إلى

*** يلاحظ أن السنة تنتهي في ٣٠ يونيو من كل عام .

* يلاحظ أن الإيرادات العامة تشمل بند المنح سواء للخاصة أم العامة ، وكانت قيمتها في ١٩٨٤ ١٢,٣٤٦ مليون جنيه .

** يلاحظ أن النفقات العامة تشمل بند مدفوعات الدين ، وكانت قيمتها في عام ١٩٨٤ ١٥,٦٠٤ مليون جنيه .

أن الإجراءات التي قامت بها الحكومة لزيادة الإيرادات العامة لم تكن كافية في عام الاتفاق ، ولذلك انخفض معدل النمو السنوي للإيرادات العامة في هذا العام .

أما بالنسبة للعامين التاليين للاتفاق فإن معدل النمو السنوي للإيرادات العامة كان أكبر من هذا المعدل في العامين السابقين له ، تشير ذلك أن هذا المعدل كان ١٢,٦ ٪ ، ١٥,٤ ٪ في عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، وهذا يدل على أن الحكومة تمكنت بعد الاتفاق مع الصندوق من زيادة الإيرادات العامة بنسبة ٢,٢ ٪ عام ١٩٨٨ بالمقارنة بعام الاتفاق مع الصندوق ، وهي نسبة لا بأس بها ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ٣ ٪ في عام ١٩٨٩ ،

نخلص من هذه النقطة إلى أن الحكومة لم تنجح عام الاتفاق مع الصندوق في زيادة معدل النمو السنوي للإيرادات بنسبة أكبر من العامين السابقين - وهذا لا يمنع القول أن هناك زيادة في معدل نمو الإيرادات في عام الاتفاق ولكن بنسبة أقل من العام السابق - ولكنها تمكنت بعد ذلك في العامين التاليين للاتفاق من زيادة معدل النمو السنوي للإيرادات بنسبة أكبر من هذا المعدل في سنة الاتفاق والسنتين السابقتين عليه وسنوضح فيما بعد أسباب زيادة معدل نمو الإيرادات العامة في هذه الفترة .

ثانيا :- فيما يتعلق بالنفقات العامة .

يلاحظ أن معدل النمو السنوي للنفقات العامة ، كان مترددا بصورة كبيرة نسبيا في العام السابق مباشرة للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بعام ١٩٨٥ ، ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ١١,١ ٪ في عام ١٩٨٥ إلى ١٨,٤ ٪ عام ١٩٨٦ ، ومعنى ذلك أن معدل نمو النفقات العامة قبل الاتفاق مع الصندوق كان مترددا ، بعكس الوضع بعد الاتفاق ، حيث انخفض هذا المعدل من ٢٣ ٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٠,٢ ٪ عام ١٩٨٩ ، وإذا تم مقارنة الوضع عام الاتفاق مع الصندوق بالوضع قبله ، فإنه يلاحظ أن النفقات العامة تناهضت خلال هذا العام بصورة واضحة ، وكان معدل النمو السنوي لها سلبا ، وهذا يعني نجاح الحكومة في تخفيض معدل نمو الإنفاق العام إلى نسبة سلبية ، ولكن هذا النجاح لم يدم طويلا حيث ارتفع معدل نمو الإنفاق العام إلى قيمة إيجابية بلغت ٢٣ ٪ في عام ١٩٨٨ ، وهذا يعني أن للحكومة لم تستطع الاستمرار في كبح الإنفاق العام طويلا ، ولكن في عام ١٩٨٩ استطاعت الحكومة أن تخفض من معدل النمو السنوي للإنفاق العام ليصل إلى ١٠,٢ ٪ ، وهذا المعدل يعتبر أفضل من المعدلات التي تحققت في العامين السابقين للاتفاق مع الصندوق .

نخلص من هذا إلى أن الحكومة نجحت في عام الاتفاق مع الصندوق في تخفيض معدل نمو الإنفاق العام بنسبة أكبر من العامين السابقين ، ولكن هذا المعدل عاد ليزيد مرة أخرى في عام ١٩٨٨ بنسبة أكبر من العامين السابقين على الاتفاق ، ثم انخفض في العام التالي بعد الاتفاق وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك .

ثالثا :- فيما يتعلق بالمعجز في الموازنة العامة للدولة .

إذا نظرنا إلى قيمة المعجز في الموازنة العامة للدولة قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإتينا نجد أن هناك تزايد في قيمة المعجز بعد الاتفاق - باستثناء عام الاتفاق مع الصندوق - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن قيمة المعجز تزايدت من ٤٦٥٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٦ إلى ٤٧١٦ مليون في عام ١٩٨٨ ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى

نجد أن قيمة العجز وصلت في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٣٤٣٩ مليون جنيه ، في حين أنها بلغت ٤١٢٦ مليون فـى عام ١٩٨٩ ، ولكنها انخفضت بصورة كبيرة في عام الاتفاق حيث بلغت ٢٦١٣ مليون جنيه ، وإذا نظرنا إل قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق فإننا ند أن هناك تحسن بعد الاتفاق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع فى السنوات السابقة للاتفاق ، ذلك أن العجز كنسبة من الناتج المحلى

الإجمالى انخفض من ١١,٤ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٦ ٪ عام ١٩٨٧ ، ثم ارتفع فى عام ١٩٨٨ إلى ١٠,٤ ٪ ثم انخفض فى عام ١٩٨٩ مرة أخرى إلى ٨,٦ ٪ .

ويتضح لنا مما سبق أن وضع العجز فى الموازنة كان أفضل بعد الاتفاق وبصفة خاصة فى عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

- ١- وضع الإيرادات العامة بعد الاتفاق أفضل من وضعها قبل الاتفاق بصفة عامة .
- ٢- وضع النفقات العامة بعد الاتفاق أفضل من وضعها قبل الاتفاق بصفة عامة .
- ٣- وضع العجز فى الموازنة العامة للدولة بعد الاتفاق أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق .

لوحة توضح نتائج كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩

المدة	معدل نمو الإيرادات العامة	معدل نمو النفقات العامة	معدل نمو العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	الناتج	الناتج	الناتج
١٩٨٥	متزايد	متزايد	متزايد
١٩٨٦	متزايد	متزايد	متزايد
١٩٨٧	متناقص	متناقص	متناقص
١٩٨٨	متزايد	متزايد	متناقص
١٩٨٩	متزايد	متناقص	متناقص

الغرض الثالث

تطور العجز في الموازنة العامة للمولة

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

في هذا الفرع يتم مقارنة تطور كل من الإيرادات والتنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٥) يوضح تطور كل من الإيرادات والتنفقات العامة والعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة

القيمة بالمليون جنيه

في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي	التنفقات العامة	معدل النمو السنوي	العجز الكلي في الموازنة	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٩	٢٣,٢٢٤	٢١٥,٤	٢٧,٧٥٠	٢١٠,٢	٤,١٢٦-	٨,٦
١٩٩٠	٢٤,٨٦٣	٢٥,٢	٣٠,٣٥٧	٢٩,٤	٥,٤٩٤-	١٠,٩
١٩٩١	٣٨,٢٥٠	٢٥٣,٩	٣٩,٣١٧	٢٢٩,٥	١,٠٦٧-	٢
١٩٩٢	٥٣,٠١٥	٣٣٨,٦	٥٧,٨٤٦	٤٧,١	٤,٨٣١-	٣,٦
١٩٩٣	٦٢,٧١٢	١٨,٣	٦٠,٠٣١	٣,٨	٢,٦٨١+	١,٩-

المصدر :- " International Monetary Fund , " Government Finance Statistics , year book , 1996 , P.136
المصدر بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي: للبنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

• الناتج المحلي بأسعار ١٩٨٧/١٩٨٦ ، • الناتج المحلي بأسعار ١٩٩٢/١٩٩١

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً : فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة .

عند مقارنة معدل النمو السنوي للإيرادات العامة قبل الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩١ بمعدلها بعد الاتفاق مع الصندوق مع الصندوق ، فإنه يلاحظ أن هذا المعدل تنقص من ١٥,٤ % عام ١٩٨٩ إلى ٥,٢ % عام ١٩٩٠

(وهو العلم السابق مباشرة للاتفاق) أما في الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق ، فإن هذا المعدل تزايد في العام التالي مباشرة للاتفاق ، حيث وصل إلى ٣٨,٦ % ثم تنقص مرة أخرى في العام التالي بعد الاتفاق حتى بلغ ١٨,٣ % ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذا المعدل المنخفض لنمو الإيرادات العامة في عام ١٩٩٣ كان أفضل من معدلات نمو الإيرادات العامة في العامين السابقين على الاتفاق (حيث إنهما كانا أكثر انخفاضاً) ، وفوق ذلك فإن هذا المعدل بلغ أعلى نسبة له في عام ١٩٩١ وهو عام الاتفاق مع الصندوق .

ونخلص من هذه النقطة إلى أن وضع الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق كان أفضل حالا من الوضع قبل الاتفاق ، وهذا يعنى نجاح الحكومة فى تنفيذ ما طالب به الصندوق بخصوص زيادة الإيرادات العامة للدولة خاصة فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم العلمين التاليين لذلك وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك .

ثانيا :- فيما يتعلق بالنفقات العامة .

وإذا تم مقارنة تطور النفقات العامة قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فيلاحظ أن معدل النمو السنوى للإنفاق العام كان متقلبا فى العامين السابقين للاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل انخفض من ٢٢٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٨٩ ، ثم استمر فى الانخفاض حتى بلغ ٩,٤٪ فى عام ١٩٩٠ ، ولكنه ارتفع بصورة كبيرة فى عام الاتفاق ليصل إلى ٢٩,٥٪ ، ثم استمر فى التزايد إلى أن بلغ ٤٧,١٪ فى عام ١٩٩٢ . ولكنه انخفض بصورة كبيرة فى عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٢٣,٨٪ .

نخلص من ذلك إلى أن الحكومة لم تنجح فى خفض معدل النمو السنوى للإنفاق العام فى عام الاتفاق مع الصندوق ولا فى العام التالى له مباشرة ، ليصل إلى المعدل الذى ساد فى العامين السابقين للاتفاق ، ولكنها نجحت فى تخفيض هذا المعدل قسطا فى عام ١٩٩٣ ، ليصل هذا المعدل إلى أقل من المعدلات التى كانت موجودة فى العامين السابقين للاتفاق وسنبين فيما بعد أسباب ذلك .

ثالثا :- فيما يتعلق بالجزء فى الموازنة العامة للدولة .

إذا قارنا قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن قيمة العجز قبل الاتفاق كانت أكبر بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، وأيضا بالنسبة لقيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث انخفضت قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ١٠,٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٪ عام ١٩٩١ ، ثم ارتفعت قليلا إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٢ ، أما بالنسبة لعام ١٩٩٣ فلم يكن هناك عجز فى الموازنة العامة للدولة وفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولى ، بل كان هناك فائض فى الموازنة العامة للدولة بلغت قيمته حوالى ١,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

يتضح لنا مما سبق أن وضع العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كان أفضل بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وسنبين سبب ذلك فيما بعد .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

- ١- وضع الإيرادات العامة للدولة بعد الاتفاق أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق .
- ٢- وضع النفقات العامة قبل الاتفاق أفضل من هذا الوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٩٣ .
- ٣- وضع العجز فى الموازنة العامة للدولة بعد الاتفاق أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق وللوهة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج كل من الإيرادات والتنفقات العامة والعجز الكلى في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

البيان	السنة	معدل نمو الإيرادات العامة	معدل نمو التنفقات العامة	معدل نمو العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
		الناتج	الناتج	الناتج
قبل	١٩٨٩	متزايد	متناقص	متزايد
الاتفاق	١٩٩٠	متناقص	متناقص	متزايد
عام الاتفاق	١٩٩١	متزايد كثيرا	متزايد	متناقص
بعد	١٩٩٢	متزايد	متزايد	متناقص
الاتفاق	١٩٩٣	متزايد	متناقص	متناقص

الظوم الواجم

تطور العجز في الموازنة العامة للدولة

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

يعرض هذا الفرع لتطور كل من الإيرادات العامة والتنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، وذلك لاختبار مدى تحسن هذه المؤشرات في ظل الأخذ بالسياسة المالية التي يتبناها الصندوق في برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي ، والجدول التالي يوضح تطور هذه المؤشرات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

جدول رقم (٢٦) يوضح تطور كل من الإيرادات العامة والتنفقات العامة والعجز الكلى في الموازنة خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ .

القيمة بالمليون جنيه (السنة المالية من يوليو - سبتمبر)

السنة	قيمة الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي	التنفقات العامة	معدل النمو السنوي	العجز الكلى في الموازنة العامة	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٤/٩٣	٥٢٥٦٧	١٢,٦	٥٦٢٦٤	٧,٧	٣٦٩٧	٢,٦
١٩٩٥/٩٤	٥٥٧١٩	٦	٥٨٢٥٦	٣,٥	٢٥٣٧	١,٧
١٩٩٦/٩٥	٦.٦٥٢ *	٨,٩	٦٣٥٠٢	٩	٢٨٥٠	١,٩
١٩٩٧/٩٦	٦٤٩٢٣ **	٧	٦٦٨٤٠	٥,٣	١٩١٧	٠,٨
١٩٩٨/٩٧	٧٩٣٩٧***	١٧,٧	٨٣٢٣٦	٢٤,٥	٦٨٣٩	٢,٧

المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ١٩٩٨ ، ص ١١٠ - ١١٢ .
* تقدير معدل .
** تقدير مستهدف .

*** بلغت قيمة الإيرادات العامة منه ١٩٩٣/٩٢ حوالي ٤٦٠٣ مليون جنيه والتنفقات العامة حوالي ٥٢٢٢٣ مليون جنيه والعجز الكلى حوالي ٥٢٠ مليون جنيه . ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي محسوب في ١٩٩٧/٩٦ ، ١٩٩٨/٩٧ على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦ ، وجميع قيم الناتج المحلي الإجمالي محسوبة على أساس تكلفة عوامل الإنتاج الثابتة .
- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق الأتي :-

أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة .

إذا قارنا قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوي قبل الاتفاق مع الصندوق في أكتوبر ١٩٩٦ وبالموضع بعد الاتفاق فإننا نجد أن قيمة الإيرادات العامة قد تزايدت من ٦٠٦٥٢ مليون جنيه قبل الاتفاق إلى ٦٤٩٧٣ مليون جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ (بعد الاتفاق) وعلى الرغم من ذلك فإن معدل النمو السنوي للإيرادات العامة قد انخفض في هذا العام إلى ٧٪ بعد أن كان ٨,٩٪ قبل الاتفاق حسب التقدير المعدل ، ولكن يلاحظ أنه يتوقع أن تستزايد قيمة الإيرادات العامة إلى ٧٦٣٩٧ مليون جنيه في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وأن يبلغ معدل نموها السنوي ١٧,٧٪ في نفس العام ، وتشير التقديرات الفعلية عن الثلاث شهور الأولى من السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى تزايد قيمة الإيرادات العامة إلى ١٤,٢ مليار جنيه في حين أن التقديرات الفعلية للإيرادات العامة في الثلاث شهور الأولى من السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٦ تؤكد أنها لم تتجاوز ١٣,٤ مليار جنيه ^(١) .

وهذا يعني أنه وفقاً للتقديرات الفعلية للإيرادات العامة خلال الثلاثة شهور الأولى فإن معدل نمو الإيرادات العامة خلال هذه الفترة القصيرة قد بلغ حوالي ٦٪ ، وإذا قارنا هذا المعدل بالمعدل المستهدف فإننا نجد أن المعدل المستهدف غير والحي حيث أنه يصل إلى ١٧,٧٪ في حين أن التقديرات الفعلية للثلاثة الشهور الأولى في عامي ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ تؤكد أن هذا المعدل لم يتجاوز ٦٪ ، وهذا المعدل يعتبر أقل من المعدلات التي سادت قبل الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعني أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق ، وبموضوع فيما بعد أسباب ذلك ،

ثانياً: مدى تطور النفقات العامة .

إذا نظرنا إلى قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوي قبل الاتفاق مع الصندوق في أكتوبر ١٩٩٦ وبعده ، فإننا نلاحظ أن هناك تزايداً واضحاً في قيمة النفقات العامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالنسبة لمعدل نموها السنوي للإنفاق العام ، فالملاحظ أنه وفقاً للتقديرات المعدلة للإنفاق العام بعد الاتفاق فإن هذا المعدل انخفض من ٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ولكن كان من المستهدف أن يرتفع هذا المعدل إلى ٢٤,٥٪ في العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وإذا نظرنا إلى التقديرات الفعلية لمدة ثلاث شهور ، فإننا نجد أنها بلغت في العام المالي ١٩٩٧/١٩٩٦ حوالي ١٤,٨ مليار جنيه وبلغت عام ١٩٩٨/١٩٩٧ حوالي ١٦ مليار جنيه ^(٢) ، وهذا يعني أن معدل النمو السنوي للإنفاق العام الفعلي خلال الثلاث شهور الأولى في عامي ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨ / ١٩٩٧ بلغ حوالي ٨,١٪ وليس ٢٤,٥٪ كما كان مستهدف ورغم ذلك فإن هذا المعدل يظل أكبر من المعدلات السائدة قبل الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ وهذا يعني عدم تحسن وضع النفقات العامة مع الصندوق في أكتوبر ١٩٩٦ وبموضوع أسباب ذلك فيما بعد .

(١) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٨/١٩٩٧ ، ص ٣٤ .

(٢) المصدر :- البنك المركزي المصري ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

والبنك الأهلي المصري ، المجلة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الثامن والثلاثون ١٩٩٨/١٩٩٧ ، ص ٣١ .

ثالثاً: مدى تطور العجز في الموازنة العامة للدولة .

بالنظر إلى قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فيلاحظ أنه وفقاً للتقديرات المعدلة فإن قيمة العجز انخفضت من ٢٨٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩١٧ مليون جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكن كان من المستهدف أن ترتفع قيمة العجز في الموازنة العامة إلى ٦٨٣٩ مليون جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وأيضاً يلاحظ أنه وفقاً لهذه التقديرات فإن العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من ١,٩٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٠,٨٪ في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكن كان من المستهدف أن يرتفع هذا المعدل إلى ٢,٧٪ في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

وإذا نظرنا إلى التقديرات الفعلية لمدة ثلاثة شهور في عامي ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ فيما يتعلق بالعجز في الموازنة العامة للدولة ، فلنأخذ أن إجمالي العجز في الثلاثة شهور الأولى من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ بلغ إجمالي العجز حوالي ٢٨,٦٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ لم يتجاوز ٦,٢٪ ، وكل ذلك يؤكد استمرار ارتفاع قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة ومعدل نموه السنوي بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ ، وسوف نوضح أسباب ذلك فيما بعد .

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع .

السنة	قيمة الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي	النفقات العامة	معدل النمو السنوي	العجز الكلي في الموازنة العامة	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
النتيجة						
١٩٩٤/٩٣	متزايدة	متزايدة	متزايدة	منخفض	متزايدة	متزايدة
١٩٩٥/٩٤	متزايدة	منخفض	متزايدة	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٦/٩٥	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة
١٩٩٧/٩٦	متزايدة	منخفض	متزايدة	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٨/٩٧	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة

المطلب الثاني

تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف

يهدف هذا المطلب إلى الإجابة على تساؤل مفاده : هل حققت الأدوات التي طالب بها الصندوق في مجال السياسة المالية المستهدف منها وهو زيادة الإيرادات العامة وخفض النفقات العامة واعجز في الموازنة العامة للدولة ؟ وهذا ما سيحاول هذا المطلب توضيحه من خلال الفروع التالية :

الفرع الأول :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .

الفرع الثاني :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .

الفرع الثالث :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

الفرع الرابع :- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

الفروع الأول

تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

في هذا الفرع نختبر مدى تطور العجز في الموازنة العامة للدولة ، وذلك من خلال مقارنة المحقق بالمستهدف ، وهذه الطريقة من طرق الاختبار يعتمد عليها الكثير من الاقتصاديين لتقييم مدى فعالية سياسات صندوق النقد الدولي بالإضلفة إلى الأدوات السابقة وهي مقارنة المتحقق قبل وبعد الانتقال ، ونظرا لأن المستهدف من السياسات التي يتبناها الصندوق عادة ما يكون سرياً بين الحكومة والصندوق ، إلا أنه يمكن القول بصفة علمية أن الصندوق والحكومة يسعون من وراء برامج الإصلاح الاقتصادي التي يتبناها للصندوق وتوافق عليها الحكومة عادة - وقد تدخل الحكومة على هذه البرامج بعض التعديلات خوفاً من الآثار المعاكسة لهذه البرامج - إلى تحقيق نتائج أفضل ، وفي مجال السياسة المالية بصفة خاصة فإن المستهدف عادة ما يكون زيادة الإيرادات العامة وخفض النفقات والعجز الكلي في الموازنة بصورة تدريجية ، وفي هذا الفرع نحاول اختبار مدى تحقق ذلك خلال الفترة محل البحث ، ونلصق على النحو التالي :-

أولاً :- مدى تطور الإيرادات العامة والمستهدف .

الجدول التالي يوضح مدى تطور الإيرادات العامة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

جدول رقم (٢٧) يوضح مدى تطور الإيرادات العامة والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
القيمة بالملليون جنيهه

السنة	قيمة الإيرادات العامة	المستهدف	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة	المستهدف
١٩٧٧	٣٤٤٧,٩	٣٦,٤		
١٩٧٨	٣٨٢٠	١٠,٨		
١٩٧٩	٤٦٨٦,٤	٢٢,٧		

IMF, Government Finance Statistics, Year Book, Various Issues

المصدر :-

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق ، أن تطور قيمة الإيرادات العامة حقق المستهدف منه خلال الفترة محل البحث ، ذلك أن قيمة هذه الإيرادات تزايدت بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٣٤٤٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧ إلى ٣٨٢٠ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٤٦٨٦,٤ مليون عام ١٩٧٩ وبالنسبة لمعدل نمو الإيرادات العامة فمن الملاحظ أنها لم تحقق للمستهدف منها إلا عام الاتفاق - عام ١٩٧٧- فقط حيث ارتفع معدل نمو الإيرادات من ١٠,٥ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٦,٤ ٪ عام ١٩٧٧ ، ولكن هذا المعدل لم يحقق المستهدف في العاملين التاليين للاتفاق ، حيث انخفض معدل نمو الإيرادات العامة إلى ١٠,٨ ٪ ، ٢٢,٧ ٪ في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالي .

نخلص مما سبق إلى أن تطور الإيرادات العامة لم يحقق المستهدف منه بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق مع الصندوق فقط ، وبصورة جزئية في العاملين التاليين للاتفاق حيث تزايدت قيمة الإيرادات العامة ولكن في نفس الوقت تنقص معدل نموها السنوي .

ثانياً :- مدى تطور النفقات العامة والمستهدف .

لبحث مدى تطور النفقات العامة والمستهدف فإنه يكون من المناسب أن نعرض لذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٢٨) يوضح مدى تطور النفقات العامة والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩ (القيمة بالمليون جنيه)

السنة	قيمة النفقات العامة	المستهدف	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٧٧	٤٥٦١,٥	تناقص تدريجى	١١,٧	تناقص تدريجى
١٩٧٨	٥٠٦٥,٦		١١,١	
١٩٧٩	٦٦٥٠,٧		٣١,٣	

IMF, Government Finance Statistics, Year Book, Various Issues

المصدر :

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق ، أن تطور قيمة النفقات العامة خلال الفترة محل البحث لم يحقق المستهدف منه ، ذلك أن قيمة النفقات العامة تزايدت ولم تنخفض كما كان مستهدفا خلال الفترة محل البحث ، حيث ارتفعت قيمة النفقات العامة من ٤٠٨٥,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٤٥٦١,٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ثم استمرت قيمة النفقات العامة في التزايد في عام ١٩٧٨، ١٩٧٩ حيث بلغت ٥٠٦٠,٦ مليون جنيه ، ٦٦٥٠,٧ مليون جنيه على التوالي ، ولكن فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للنفقات العامة فيلاحظ أنه حقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق والعالم التالى له مباشرة ، حيث انخفض معدل النمو السنوى للنفقات العامة من ٢٦,٦ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١١,٧ ٪ عام ١٩٧٧ ثم استمر هذا المعدل في الانخفاض في عام ١٩٧٨ حيث بلغ ١١,١ ٪ ، ولكنه تزايد بصورة كبيرة ففى عام ١٩٧٩ .

نخلص من ذلك إلى أن المستهدف لم يتحقق في مجال قيمة النفقات العامة ، ولكنه تحقق في مجال نموها ففى عام الاتفاق مع الصندوق والعالم التالى له .

ثالثاً :- مدى تطور العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا صورة للتطور الذي حدث للعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢٩) يوضح تطور العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩ (القيمة بالمليون جنيه)

السنة	العجز الكلي في الموازنة	المستهدف	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف
١٩٧٧	١١١٣,٦-	٣٥	١٩,٥	٣٥
١٩٧٨	١٢٤٥,٦-	٣٥	٢٠	٣٥
١٩٧٩	١٩٦٤,٣-	٣٥	٢٨,٧	٣٥

المصدر :- IMF , Government Finance Statistics , Year Book , Various Issues

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق ، أن التطور الذي حدث في قيمة العجز الكلي للموازنة العامة للدولة لم يحقق المستهدف منه إلا في عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفضت قيمة هذا العجز من ١٥٥٦.٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ١١١٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ولكن قيمة العجز استمرت في التزايد في العامين التاليين للاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفعت قيمة العجز إلى ١٢٤٥,٦ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٩٦٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، وإذا نظرنا إلى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فمن الملاحظ أن هذا التطور لم يحقق المستهدف منه أيضاً إلا في عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩,٦ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٩,٥ ٪ عام ١٩٧٧ ، ولكنه ارتفع بعد ذلك إلى ٢٠ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٨,٧ ٪ عام ١٩٧٩ .

نخلص من ذلك إلى أن المستهدف لم يتحقق بالنسبة لتطور العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ، ولا في تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا في عام الاتفاق مع الصندوق .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة الإيرادات العامة ، ومعدل نموها السنوي لم يتحقق بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق مع الصندوق ، وبصورة جزئية في العامين التاليين للاتفاق .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة النفقات العامة ، لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق ولا في العامين التاليين له ، ولكن هذا المستهدف تحقق فيما يتعلق بمعدل نمو النفقات العامة في عام الاتفاق والعام التالي له .

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة العجز الكلي في الموازنة ، والعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه لم يتحقق في العامين التاليين للاتفاق ،

لوحة توضح نتائج البحث في هذا الفرع .

البيان	قيمة الإيرادات العامة	معدل النمو السنوى للإيرادات	المستهدف	قيمة النفقات	معدل نمو النفقات	المستهدف	قيمة المعجز من الناتج المحلي	المستهدف
السنة	الناتج	الناتج	زيادة	الناتج	تزايد	تناقص	الناتج	تناقص
١٩٧٧	تزايد	تزايد	زيادة	تزايد	تزايد	تناقص	تزايد	تناقص
١٩٧٨	تزايد	تزايد	زيادة	تزايد	تزايد	تناقص	تزايد	تناقص
١٩٧٩	تزايد	تزايد	زيادة	تزايد	تزايد	تناقص	تزايد	تناقص

الفرع الثاني

تطوير المعجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

يهدف هذا الفرع إلى معرفة مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بكل من الإيرادات والنفقات العامة والمعجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة .

وبالرجوع إلى ما تم نشره من خطاب التوايا الموقع بين الحكومة والصندوق في عام ١٩٨٧ ، نجد أن المستهدف هو أن يتم زيادة الإيرادات العامة ، وأن يتم خفض النفقات العامة بصورة تدريجية ، وذلك حتى يتم تخفيض المعجز في الموازنة العامة من ٢٠٪ قبل تطبيق البرنامج إلى ١٢٪ في العام المالي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ولكن إحصائيات البنك المركزي المصري تقرر أن المعجز وصل في العام السابق للاتفاق إلى ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقرر أيضا أن هذا المعجز بلغ عام الاتفاق حوالي ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن إحصائيات صندوق النقد الدولي الحديثة والتي سبق عرضها في الفرع السابق ، تشير إلى أن المعجز في الموازنة العامة للدولة كان ١١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق مباشرة للاتفاق ، ثم انخفض إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام الاتفاق مع الصندوق ، وهذا التضارب في الإحصائيات كما سبق القول يجعلنا نقوم بعملية موازنة وترجيح لأقرب الإحصائيات للتصديق ، ومما لا شك فيه أن صندوق النقد الدولي قبل أن ينشر إحصائياته يقوم بمراجعة كل الإحصائيات القومية لأكثر من جهة ثم في النهاية يقرر أقرب الإحصائيات إلى الواقع ، وهذا يدعونا إلى الاعتماد على هذه الإحصائيات ، بالإضافة إلى ذلك فإن إحصائيات صندوق النقد الدولي أقرب للتصديق على أساس أن الإجراءات التقشفية التي قامت بها الحكومة عام الاتفاق -١٩٨٧- كل من شأنها أن تخفف المعجز في الموازنة العامة للدولة لا أن تزيد من هذا المعجز كما تقرر إحصائيات البنك المركزي وهذا يدعم القول بضرورة الاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي .

فإذا ما كان ذلك كذلك ، فإنه يمكن القول أن المستهدف الذي يسمى إليه كل من الصندوق والحكومة من وراء إجراءات السياسة المالية المختلفة هو زيادة الإيرادات العامة وخفض النفقات العامة وتخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة ، وإن كان الخلاف بين الصندوق والحكومة في هذا الشأن يتعلق بمعدل الزيادة وبمعدل التقصص فالصندوق يرغب في معدلات مرتفعة للإيرادات ومعدلات منخفضة للنفقات والمعجز في أسرع وقت ممكن ولكن

الحكومة ترغب في أن يكون ذلك بصورة تدريجية نظرا لما في التمرع في زيادة الإيرادات وخفض النفقات من آثار سينة على الطبقات محدودة الدخل في البلد مما يؤدي إلى الحد من الآثار السلبية غير المرغوبة للحكومة ، ويلاحظ أن الحكومة المصرية استطاعت أن تفرض وجهة نظرها على الصندوق وأن يتم الإصلاح بالتدريج وليس دفعة واحدة كما يرغب الصندوق .

وإذا سلمنا بوجهة نظر الحكومة والتي يتقبلها الصندوق نظرا لنقل مصر على المستوى الدولي فإن ذلك يعنى أن المستهدف أصبح الآن هو زيادة الإيرادات العامة بصورة تدريجية وخفض الإنفاق العام والمجز بنفس الطريقة ، وهنا يأتي تساؤل آخر ، وهو هل تحقق ذلك في برنامج ١٩٨٧ ؟ هذا ما سيتم بحثه فيما يلي :-

أولا :- مدى تزايد الإيرادات العامة .

نبدأ باعتبار مدى تزايد الإيرادات العامة بصورة تدريجية من عام الاتفاق مع الصندوق وهو عام ١٩٨٧ ، والجدول رقم (٣٠) التالي يوضح تطور قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوي والمستهدف منذ ١٩٨٦-١٩٨٩ .

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	قيمة الإيرادات العامة	المستهدف	معدل نموها السنوي	المستهدف
١٩٨٦	١٥٨٨٢	تزايد تدريجي	٪ ١٤,٣	تزايد تدريجي
١٩٨٧	١٧٨٥١	تزايد تدريجي	٪ ١٢,٤	تزايد تدريجي
١٩٨٨	٢٠٤٦٤	تزايد تدريجي	٪ ١٤,٦	تزايد تدريجي
١٩٨٩	٢٣٦٢٤	تزايد تدريجي	٪ ١٥,٤	تزايد تدريجي

BMF, Government Finance Statistics , Year Book , 1996, P. 136

المصدر :-

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

نستنتج مما سبق أنه هناك تزايدا تدريجيا في قيمة الإيرادات العامة منذ عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكن فسي الجانب الآخر يلاحظ أن معدل النمو السنوي في عام الاتفاق مع الصندوق لم يكن متزايدا كما كان مستهدفا ، فالمستهدف أن يكون هناك تزايد في قيمة الإيرادات العامة ، وأيضا تزايد في معدل نموها السنوي ، وعلى ذلك فإن التزايد التدريجي كان فقط في قيمة الإيرادات العامة وليس في معدل نموها السنوي في عام الاتفاق ، أما في الأعوام التالية للبرنامج فتحقق المستهدف بالفعل حيث كان هناك تزايد تدريجي في كل من قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوي .

ثانيا :- مدى تقلص النفقات العامة .

وبالنسبة لجانب النفقات العامة نبحث أيضا مدى تقلص النفقات العامة بصورة تدريجية كما هو مستهدف ،

والجدول رقم (٣١) يوضح مدى تناقص النفقات العامة والمستهدف في الفترة من ١٩٨٦/١٩٨٩

السنة	قيمة الإيرادات العامة	المستهدف	معدل نموها السنوي	المستهدف
١٩٨٦	٢٠٥٣٧	تناقص تدريجي	١٨,٤ Z	تناقص تدريجي
١٩٨٧	٢٠٤٦٤	تناقص تدريجي	٠,٤- Z	تناقص تدريجي
١٩٨٨	٢٥١٨٠	تناقص تدريجي	٢٣ Z	تناقص تدريجي
١٩٨٩	٢٧٧٥٠	تناقص تدريجي	١٠,٢ Z	تناقص تدريجي

IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1996, P. 136

المصدر :-

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

نستنتج من الجدول السابق أن قيمة النفقات العامة لم تحقق للمستهدف منها إلا في عام الاتفاق مع الصندوق فقط حيث انخفضت قيمة النفقات من ٢٠٥٣٧ مليون جنيه إلى ٢٠٤٦٤ مليون، وكانت قيمة الانخفاض حوالي ٧٣ مليون جنيه، ولكن في العامين التاليين للاتفاق لم يتحقق للتناقص التدريجي في قيمة النفقات، بل كان هناك تزايد تدريجي في هذه القيمة. أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للنفقات فيلاحظ أنه كان سلبياً في عام الاتفاق مما يعنى أيضاً أن المستهدف تحقق في هذا العام سواء من ناحية انخفاض قيمة النفقات أو من ناحية انخفاض معدل النمو السنوي لها، ولكن هذا المعدل تزايد في العام التالي للاتفاق ثم تناقص في عام ١٩٨٩ ولكن هذا التناقص لم يكن بنفس المعدل الذي كان موجوداً في عام الاتفاق.

ثالثاً :- مدى تناقص العجز في الموازنة العامة للدولة.

لاختبار مدى التناقص التدريجي للعجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل البحث، فإن الجدول التالي يساعد على إظهار ذلك.

جدول رقم (٣٢) يوضح مدى تناقص العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩ (بالمليون جنيه)

السنة	قيمة العجز	المستهدف	معدل نمو العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف
١٩٨٦	٤٦٥٥	تناقص تدريجي	١١,٤ Z	تناقص تدريجي
١٩٨٧	٢٦١٣	تناقص تدريجي	٦ Z	تناقص تدريجي
١٩٨٨	٤٧١٦	تناقص تدريجي	١٠,٤ Z	تناقص تدريجي
١٩٨٩	٤١٢٦	تناقص تدريجي	٨,٦ Z	تناقص تدريجي

IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1996, P. 136

المصدر :-

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المعجز في الموازنة العامة للدولة حقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، أما في العام التالي للاتفاق فلم يحقق المستهدف ، وأيضاً في عام ١٩٨٩ كانت قيمة المعجز أكبر من قيمته عام ١٩٨٧ ، وإذا نظرنا إلى معدل نمو المعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، نجد أنه حقق المستهدف منه أيضاً في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولم يحقق المستهدف في العامين التاليين لذلك .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- أن المستهدف فيما يتعلق بالإيرادات العامة تحقق خلال الفترة محل البحث بصورة جزئية .
- ٢- أن المستهدف فيما يتعلق بالنفقات العامة لم يتحقق بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق وبصورة جزئية فسي عام ١٩٨٩ .
- ٣- أن المستهدف فيما يتعلق بالمعجز لم يتحقق بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق وبصورة جزئية فسي عامي ١٩٨٩ ، ١٩٧٧ ، وللوهة التالية توضيح نتائج الدراسة في هذا الفرع .

لوحة عرض النتائج كل من الإيرادات والنفقات العامة ، والمعجز الكلي للموازنة والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

البيان	قيمة الإيرادات	معدل النمو السنوي للإيرادات	قيمة النفقات	معدل النمو السنوي للنفقات	قيمة المعجز الكلي	معدل نمو المعجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي
السنة	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٨	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف
١٩٨٨	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف بصورة جزئية
١٩٨٩	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف بصورة جزئية	تحقيق المستهدف بصورة جزئية	تحقيق المستهدف بصورة جزئية

الفرع الثالث

تطور المعجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٩١

كان المستهدف في برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادي أن يتم تخفيض المعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ١٧,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٠ / ١٩٩١ عام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ إلى ٩,٥ ٪ في عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ ثم إلى ٦,٥ ٪ في العام التالي وأخيراً إلى ٣,٥ ٪ في عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ، وطبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي الحديثة فإن هذه المعدلات غير دقيقة ، ذلك لأن معدلات المعجز في الموازنة العامة للدولة طبقاً للصندوق كانت أقل من ذلك بكثير ، ونظراً لاعتمادنا على إحصائيات الصندوق كمصدر لهذه النتائج فإننا سنبحث مدى تحقق المستهدف بالاعتماد على هذه الإحصائيات ، وأيضاً بالنظر إلى التزايد التدريجي في كل من قيمة الإيرادات ومعدل نموها السنوي ، والانتعاش التدريجي لقيمة ومعدل نمو كل من النفقات العامة والمعجز في الموازنة العامة كأهداف مشتركة للحكومة والصندوق ، وذلك على النحو التالي :-

أولاً :- مدى تزايد الإيرادات العامة .

لاختبار مدى تزايد الإيرادات العامة خلال الفترة محل البحث ، فلنأخذ سننظر إلى مدى تزايد قيمة الإيرادات العامة ومدى تزايد معدل نموها السنوي ، وأيضا سننظر إلى ما إذا كان هذا التزايد يسير بصورة تدريجية أم لا ، والجدول يوضح ذلك .

جدول رقم (٣٣) يوضح تطور قيمة الإيرادات العامة للدولة ومعدل نموها السنوي في الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٣)

القيمة بالمليون جنيه

المتغير	معدل النمو السنوي	المتغير	قيمة الإيرادات العامة	السنة
١٩٩٠	٥,٢ %	١٩٩٠	٢٤٨٦٣	١٩٩٠
١٩٩١	٥٣,٩ %	١٩٩١	٣٨٢٥٠	١٩٩١
١٩٩٢	٣٨,٦ %	١٩٩٢	٥٣٠١٥	١٩٩٢
١٩٩٣	١٨,٣ %	١٩٩٣	٦٢٧١٢	١٩٩٣

IMF, Government Finance Statistics , Year Book , 1996, P. 136

المصدر :-

السبب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الإيرادات العامة حققت المستهدف منها عام الاتفاق مع الصندوق (١٩٩١)، وأيضا في العامين التاليين لذلك ، حيث تزايدت قيمة الإيرادات العامة بصورة تدريجية من ٣٨٢٥٠ مليون جنيه في عام الاتفاق إلى ٥٣٠١٥ مليون جنيه في العام التالي للاتفاق ثم إلى ٦٢٧١٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٣، أما معدل النمو السنوي للإيرادات العامة فلم يتزايد خلال الفترة محل البحث إلا في عام الاتفاق مع الصندوق حيث ارتفع هذا المعدل من ٥,٢ % من النتائج المحلى الإجمالي في العام السابق للاتفاق ليصل إلى ٥٣,٩ % في عام الاتفاق ولكنه أخذ يتناقص بعد ذلك حيث انخفض إلى ٣٨,٦ % في العام التالي للاتفاق ثم إلى ١٨,٣ % في عام ١٩٩٣.

نخلص من ذلك إلى أن الإيرادات العامة لم تحقق المستهدف منها إلا في عام الاتفاق مع الصندوق من ناحية التزايد التدريجي لكل من قيمتها ومعدل نموها السنوي، أما في العامين التاليين فلم تحقق المستهدف منها من ناحية معدل نموها السنوي، وإن كانت قد حققت المستهدف من ناحية تزايد قيمتها الكلية .

ثانيا :- مدى تناقص النفقات العامة .

الجدول التالي يوضح مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بالنفقات العامة للدولة خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٣٤) يوضح تطور قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوي خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٣) القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة النفقات العامة	المستهدف	معدل النمو السنوي	المستهدف
١٩٩٠	٣٠٣٥٧	تناقص تدريجي	٪٩,٤	تناقص تدريجي
١٩٩١	٣٩٣١٧	تناقص تدريجي	٪٢٩,٥	تناقص تدريجي
١٩٩٢	٥٧٨٤٦	تناقص تدريجي	٪٤٧,١	تناقص تدريجي
١٩٩٣	٦٠٠٣١	تناقص تدريجي	٪٣,٨	تناقص تدريجي

IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1996, P. 136

المصدر :-

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح لنا من الجدول السابق أن قيمة النفقات العامة قد تزايدت بصورة تدريجية خلال الفترة محل البحث بولسم تتناقص بصورة تدريجية كما كان مستهدفاً ، توضيح ذلك أن هذه القيمة ارتفعت من ٣٠٣٥٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٣٩٣١٧ مليون جنيه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم استمرت في التزايد حتى وصلت ٥٧٨٤٦ مليون في عام ١٩٩٢ ثم ٦٠٠٣١ مليون في عام ١٩٩٣ ، وعلى ذلك يمكن القول أن المستهدف لم يتحقق في جانب تتناقص قيمة النفقات العامة ، وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للنفقات العامة فإننا نجد أن هذا المعدل تزايد في عام الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ ٪٢٩,٥ بعد أن كان ٪٩,٤ في العام السابق عليه مباشرة ، ثم استمر هذا المعدل في التزايد حتى بلغ ٪٤٧,١ في عام ١٩٩٢ ، ولكنه انخفض بصورة ملحوظة في عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٪٣,٨ ، ومعنى ذلك أن المستهدف فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للنفقات العامة لم يتحقق إلا في عام ١٩٩٣ .

ثالثاً :- مدى تتناقص العجز في الموازنة العامة للدولة .

لمعرفة مدى تتناقص العجز في الموازنة العامة للدولة فإن الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٣٥) يوضح تطور العجز في الموازنة العامة للدولة ومعدل نموه السنوي في الفترة (١٩٩٣-١٩٩٠)

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة العجز الكلي في الموازنة	المستهدف	معدل النمو السنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف
١٩٩٠	٥٤٩٤-	تناقص تدريجي	٪١٠,٩+	تناقص تدريجي
١٩٩١	١٠٦٧-	تناقص تدريجي	٪٢+	تناقص تدريجي
١٩٩٢	٤٨٣١-	تناقص تدريجي	٪٣,٩+	تناقص تدريجي
١٩٩٣	٢٦٨١+	تناقص تدريجي	٪١,٩-	تناقص تدريجي

IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1996, P. 136

المصدر :-

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من الجدول السابق أن قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة تتناقص بصورة ملحوظة في عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفضت قيمة العجز من ٥٤٩٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١٠٦٧ مليون لقط عام ١٩٩١ ، ولكن هذه القيمة تزايدت مرة أخرى لتصل إلى ٤٨٣١ مليون في عام ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى ٢٦٨١ في عام ١٩٩٣ ، ومعنى ذلك أن التناقص التدريجي في قيمة العجز لم تحدث إلا في عام ١٩٩١ ، وإذا كانت قيمة الإنفاق العام في عام ١٩٩٣ أقل من عام ١٩٩٢ إلا أنها في نفس الوقت أكبر من عام ١٩٩١ ولذلك فلا يعد ذلك تناقصاً تدريجياً لها ، وفي الجانب الآخر فإن معدل النمو السنوي للعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شهد تناقصاً ملحوظاً في عام ١٩٩١ وهو عام الاتفاق مع الصندوق حيث انخفض معدل النمو السنوي للعجز من ١٠,٩ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٢ % عام ١٩٩١ ، ثم تزايد هذا المعدل ليصل إلى ٣,٦ % في عام ١٩٩٢ ثم تحقق فائض في الموازنة بلغ حوالي ١,٩ % من الناتج المحلي الإجمالي .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بالإيرادات العامة لم يتحقق بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق مع الصندوق وبصورة جزئية في العامين التاليين له .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بالنفقات العامة لم يتحقق في عام الاتفاق ولا في العام التالي له ولكنه تحقق في عام ١٩٩٣ .

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بالعجز في الموازنة العامة لم يتحقق بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق وعام ١٩٩٣ ولكنه لم يتحقق في عام ١٩٩٢ ، وللوهة التالية تعرض لنتائج الدراسة في هذا الفرع .

لوحه تعرض لنتائج كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلي في الموازنة العام للدولة والمستهدف في الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩١)

البيان السنه	قيمة الإيرادات الناتج	معدل النمو السنوي للإيرادات الناتج	قيمة النفقات الناتج	معدل النمو السنوي للنفقات الناتج	قيمة العجز الكلي	معدل النمو السنوي للعجز الناتج
١٩٩١	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف
١٩٩٢	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف
١٩٩٣	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف

الفقرم الرابع

تطور المعز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

لولا: تطور الإيرادات العامة والمستهدف .

الجدول رقم (٣٦) يوضح تطور كل من قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ .

القيمة بالمليون جنيه

المنحة	قيمة الإيرادات العامة	معدل النمو السنوى للإيرادات العامة	المستهدف
١٩٩٦/١٩٩٥	٦٠٦٥٢	٨,٩	١٧,٧
١٩٩٧/١٩٩٦	٦٤٩٢٣	٧	
١٩٩٨/١٩٩٧	٧٦٣٩٧	١٧,٧	

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٠

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويوضح لنا مما سبق أنه وفقاً للتقديرات المعدلة للإيرادات العامة فإن قيمة الإيرادات العامة قد تزايدت بصورة تدريجية بعد الاتفاق مع الصندوق ، وهذا بعد تحقيقاً للمستهدف ، أيضاً إذا نظرنا إلى الإيرادات العامة الفعلية خلال الثلاثة شهور الأولى فى عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٧/١٩٩٨ فإثنا نجد أنها تزايدت أيضاً بصورة تدريجية ، حيث أنها تزايدت من ١٣,٤ مليار جنيه فى العام الأول إلى ١٤,٢ مليار جنيه فى العام الثانى ، ومع ذلك فإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للإيرادات العامة خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجد أنه وفقاً للتقديرات المعدلة ، فقد انخفض معدل نمو الإيرادات العامة من ٨,٩ ٪ فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٧ ٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وكان من المستهدف أن يرتفع هذا المعدل إلى ١٧,٧ ٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وإذا نظرنا إلى معدل نمو الإيرادات الفعلية خلال الثلاثة شهور الأولى عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ فإثنا نجد أن هذا المعدل بلغ حوالى ٦ ٪ وهو بالتأكيد أقل من المعدل المستهدف وكل ذلك يؤكد أنه على الرغم من تحقق المستهدف بالنسبة لتزايد قيمة الإيرادات العامة ، فإن هذا لم يتحقق بالنسبة لمعدل نموها السنوى وفقاً للتقديرات المعدلة والفعلية للإيرادات العامة .

تانياً: تطور النفقات العامة والمستهدف :-

الجدول رقم (٣٧) يوضح تطور قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف

القيمة بالمليون جنيه خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٨

السنة	قيمة النفقات العامة	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٩٦/١٩٩٥	٦٣٥٠٢	٩	انخفاض الدرجى
١٩٩٧/١٩٩٦	٦٦٨٤٠	٥,٣	
١٩٩٨/١٩٩٧	٨٣٢٣٦	٢٤,٥	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١١

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا مما سبق أنه وفقاً للتقديرات المحملة للنفقات العامة فإن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة النفقات العامة ، لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة ، وذلك نظراً لتزايد قيمة النفقات العامة طوال هذه الفترة ، وإذا نظرنا إلى مدى انخفاض النفقات العام فالمطية خلال الثلاثة شهور الاولى فى عامى ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ فإننا نجد أنها لم تنخفض بل تزايدت على عكس ما كان مستهدفاً ، حيث تزايدت هذه النفقات من ١٤,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ١٦ مليار جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

وإذا لقينا نظرة على معدل النمو السنوى للنفقات العامة وفقاً للتقديرات المحملة ، فإننا نجد أن هذا المعدل انخفض من ٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٣ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ورغم ذلك فإنه كان يستهدف أن يرتفع هذا المعدل إلى ٢٤,٥ ٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وهذا يعنى أنه وفقاً للتقديرات المحملة للنفقات العامة فإن المستهدف قد تحقق عام ١٩٩٦/١٩٩٧ فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للنفقات العامة هذا العام ، أما إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للنفقات العامة وفقاً للاتفاق القطعى خلال الثلاثة شهور الاولى من عامى ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ ، فإننا نجد أن هذا المعدل بلغ ٨,١ ٪ وهذا المعدل يعتبر أقل من المعدل المستهدف ، ولكن فى نفس الوقت أكبر من المعدلات المساندة قبل ذلك ، وهذا يؤكد أنه لم يتحقق للمستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى خلال الفترة محل الدراسة .

ثالثاً: مدى تطور المعجز في الموازنة العامة للدولة :-

الجدول رقم (٢٨) يوضح تطور قيمة المعجز في الموازنة العامة للدولة والمعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المعجز في الموازنة العامة	المعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٢٨٥٠	١,٩	١٩٩٦/٩٥
١٩٩٧/٩٦	١٩١٧	٠,٨	١٩٩٧/٩٦
١٩٩٨/٩٧	٦٨٣٩	٢,٧	١٩٩٨/٩٧

المصدر:- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢
يتبين لنا مما سبق أنه وفقاً للتقديرات المحملة للمعجز في الموازنة العامة للدولة فإن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعجز في الموازنة العامة للدولة تحقق في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولم يتحقق في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ على أساس أن قيمة المعجز انخفضت من ٢٨٥٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩١٧ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم تزايدت إلى ٦٨٣٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ (مستهدف) وإذا نظرنا إلى المعجز الفعلي للموازنة العامة للدولة خلال الثلاثة شهور الأولى من عامي ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ فإننا نجد أن قيمة المعجز بلغت في العام الأول حوالي ١,٤ مليار جنيه ، وفي العام الثانى حوالي ١,٨ مليار جنيه ومعنى ذلك أن قيمة المعجز استمرت في التزايد التدريجي ، مما يعنى عدم تحقق المستهدف في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

وإذا نظرنا إلى المعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف ، فإننا نلاحظ أيضاً أنه وفقاً للتقديرات المعدلة، فإن المعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من ١,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٠,٨ ٪ في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكنه كان مستهدفاً أن ينخفض عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ولكنه تزايد إلى ٢,٧ ٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

وإذا نظرنا إلى المعجز الفعلي خلال الثلاثة شهور الأولى من عامي ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ فإننا نجد أن معدل النمو السنوي للمعجز قد بلغ حوالي ٢٨,٦ ٪ في حين أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز ٦,٢ ٪ ، وهذا يمكن أن يشير أيضاً إلى عدم انخفاض المعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وبالتالي عدم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة في هذا العام ،

واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع .

السنة	الايادات العامة	معدل نموها	المستهدف	التوقعات العامة	معدل نموها	المعجز الكلى	كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	تحقق المستهدف	تحقق	١٩٩٦/٩٥	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	١٩٩٦/٩٥
١٩٩٧/٩٦	تحقق المستهدف	عدم تحقيق	١٩٩٧/٩٦	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	١٩٩٧/٩٦
١٩٩٨/٩٧	تحقق المستهدف	عدم تحقيق	١٩٩٨/٩٧	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	١٩٩٨/٩٧

المبحث الثالث

تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة

يهدف هذا المبحث إلى اختبار مدى تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، ذلك أن الصندوق يسعى في مجال السياسة المالية التي يتبناها إلى الاعتماد بصفة أساسية على مصادر محلية غير تضخيمية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وبالتالي فإنه لا يحدّد الاعتماد بصفة أساسية على مصادر خارجية أو محلية تضخيمية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، ولذلك فإننا في هذا المبحث نحاول الوقوف على كيفية تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل البحث .، وذلك لاختبار مدى نجاح السياسة المالية التي يتبناها الصندوق في زيادة الاعتماد على مصادر محلية غير تضخيمية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وسيكون هذا الاختبار باستخدام أداتي الاختبار الشهيرتين ، وهما مقارنة الوضع قبل وبعد الاتفاق ، ومقارنة النتائج بالمستهدف على النحو التالي :-

المطلب الأول :- تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

المطلب الثاني :- تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

المطلب الأول

تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

تنقسم الدراسة في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النحو التالي :-

الفرع الأول :- تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

الفرع الثاني :- تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث :- تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الرابع :- تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الفرع الأول

تطور مصادر تمويل المعجز في الموازنة

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

لوقوف على تطور مصادر تمويل المعجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧، فإن الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٣٩) يوضح تطور مصادر تمويل المعجز في الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	إجمالي المعجز	التمويل الخارجي	التمويل الخارجي كسبة من المعجز	التمويل المحلي للمعجز	التمويل المحلي كسبة من المعجز	التمويل من بنوك تجارية كسبة من المعجز	تمويل بنوك تجارية كسبة من المعجز	تمويل المناطق النقدية	تمويل السلطات النقدية كسبة من المعجز	تمويل عمومي بنكي
١٩٧٥	٩٣٨,٤	٤٧٧,٢	٪ ٥٠,٩	٤٦١,٢	٪ ٤٩,١	١٨٣,١	٪ ١٩,٥	١٢٥	٪ ١٣,٣	٥٣,١
١٩٧٦	١٥٥٦,٨	٦٣٩,٧	٪ ٤١,١	٩١٧,١	٪ ٥٨,٩	٢٣٢	٪ ١٤,٩	١٢٥	٪ ٨	٦٠,١
١٩٧٧	١١١٣,٦	٥٢٥,٧	٪ ٤٧,٢	٥٨٧,٩	٪ ٥٢,٨	٥٩,٨	٪ ٥,٤	٤٠٠	٪ ٣٥,٩	٢٨,١
١٩٧٨	١٢٤٥,٦	٣٠٠,٧	٪ ٢٤,١	٩٤٤,٩	٪ ٧٥,٩	٤٠٨,٦	٪ ٣٢,٨	٥١٧,١	٪ ٤١,٥	١٩,٢
١٩٧٩	١٩٦٤,٣	٣٩٧	٪ ٢٠,٢	١٥٦٧,٣	٪ ٧٩,٨	١٥٦,٧	٪ ٨	١٣٢١,٤	٪ ٦٧,٣	٨٩,٢

IMF, Government Finance Statistics, Year book, 1981, P 191

المصدر :-

-المكتب تم حسابها بمعرفة الباحث

نرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً :- مدى تطور التمويل الخارجي للمعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى مدى تطور التمويل الخارجي للمعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن التمويل الخارجي للمعجز تزايد في عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع في العام السابق مباشرة على الاتفاق ، حيث ارتفعت نسبة التمويل الخارجي للمعجز في الموازنة العامة للدولة من ٤١,١ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٧,٢ ٪ عام ١٩٧٧ (عام الاتفاق مع الصندوق) ولكن يلاحظ أن الوضع تغير تماماً في العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفضت نسبة التمويل الخارجي للمعجز إلى ٢٤,١ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٠,٢ ٪ عام ١٩٧٩

نخلص مما سبق إلى أن اعتماد الحكومة على التمويل الخارجي للمعجز في الموازنة العامة للدولة لم ينخفض في عام الاتفاق مع الصندوق ، بل تزايد ولكنه بدأ في الانخفاض في العام التالي للاتفاق ثم في العام الذي يليه ، ومسح ذلك يمكن القول بصفة عامة أن الوضع بعد الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن نسبة التمويل الخارجي للمعجز وصلت في عام ١٩٧٥ إلى ٥٠,٩ ٪ ، وهذه النسبة لم تتكرر سواء في عام الاتفاق أم في العامين التاليين للاتفاق ، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل وصل إليه التمويل الخارجي للمعجز كان بعد الاتفاق مع

الصندوق وليس قبل الاتفاق ، مما يضى في النهاية لانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجى للمجز بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ثانيا :- مدى تطور التمويل المحلى للمجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى التمويل المحلى للمجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ، فإننا نجد تزايد الاعتماد على التمويل المحلى للمجز بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن التمويل المحلى للمجز قبل الاتفاق لم يتجاوز ٥٨,٩ ٪ ولكنه فى العام التالي للاتفاق وصل إلى ٧٥,٩ ٪ ثم إلى ٧٩,٨ ٪ عام ١٩٧٩ ، ولكن هذا لا يمنع القول بأن الوضع لم يكن كذلك عام الاتفاق مع الصندوق حيث انخفض نسبة التمويل المحلى للمجز من ٥٨,٩ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٢,٨ ٪ عام ١٩٧٧ ،

نخلص مما سبق إلى أن اعتماد الحكومة على التمويل المحلى للمجز أخذ فى التزايد بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة بأن الوضع بعد الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق .

ثالثا :- مدى تطور التمويل الاخرى للمجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى تمويل المجز من بنوكه التجارية وهو تمويل اىخرى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل بصفة عامة من الوضع بعد الاتفاق ، ذلك أن التمويل الاخرى للمجز قبل الاتفاق وصل إلى ١٩,٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ ولم يقل عن ١٤,٩ ٪ عام ١٩٧٦ فى حين أنه انخفض إلى ٥,٤ ٪ عام الاتفاق مع الصندوق ثم إلى ٨ ٪ عام ١٩٧٩ ولم يتحسن إلا فى عام ١٩٧٨ حيث بلغ ٣٢,٨ ٪ .

نخلص من كل ما سبق إلى أن اعتماد الحكومة على التمويل الاخرى للمجز من بنوكه التجارية كان متزايدا قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٧٧ ، ولذلك يمكن القول بصفة عامة أن الوضع قبل الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق فيما يتعلق بالاعتماد على التمويل الاخرى للمجز .

رابعا :- مدى تطور التمويل للتخصى للمجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى مدى تطور التمويل للتخصى للمجز ، (والمقصود به الإصدار النقدى الذى تقوم به السلطات النقدية لتمويل المجز فى الموازنة العامة للدولة) قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد تزايد الاعتماد على هذا النوع من أنواع التمويل بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن التمويل للتخصى للمجز انخفض من ١٣,٣ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٨ ٪ فى عام ١٩٧٦ ، ولكنه ارتفع فى عام الاتفاق مع الصندوق إلى ٣٥,٩ ٪ ثم إلى ٤١,٥ ٪ فى عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٧,٣ ٪ فى عام ١٩٧٩ ،

نخلص مما سبق إلى أن التمويل التضخمي للمعز تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وهذا يعني أن ما كان يسمى إليه الصندوق في هذا الصدد لم يتحقق ، ذلك أن الصندوق كان يسعى لتقليل الاعتماد على التمويل التضخمي للمعز ، نظرا لأثاره الضارة على الاقتصاد ، ولكن النتائج تشير إلى عدم تحقق ذلك بعد الاتفاق مع الصندوق ، وتشير إلى أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- أن التمويل الخارجي للمعز قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٢- أن التمويل المحلي للمعز قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق

٣- أن التمويل الاذخاري^(١) من بنوك للتجارية للمعز قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٤- أن التمويل التضخمي للمعز قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، واللوحمة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور مصادر تمويل المعز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	التمويل الخارجي كنسبة من المعز	التمويل المحلي كنسبة من المعز	التمويل الاذخاري من بنوك التجارية كنسبة من المعز	التمويل التضخمي كنسبة من المعز
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	متزايد	منخفض	متزايد	منخفض
١٩٧٦	منخفض	متزايد	متزايد	منخفض
١٩٧٧	متزايد	منخفض	منخفض	متزايد
١٩٧٨	منخفض	متزايد	متزايد	متزايد
١٩٧٩	منخفض	متزايد	منخفض	متزايد

(١) المقصود بالتمويل الاذخاري للمعز من البنوك التجارية ، تمويل المعز من خلال المخزرات الموجودة بالبنوك التجارية ، وهذا لا يعني كل التمويل الاذخاري للمعز ، فقد تقوم الدولة بتمويل المعز من خلال بيع أدون الخزنة للجمهور ، وهذا يعد تمويلا اذخاريا أيضا للمعز .

الفرع الثاني

تطور مصادر تمويل الميز في الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

لمعرفة التطور الذي حدث لمصادر تمويل الميز في الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ فإن

الجدول التالي يوضح ذلك:-

جدول يوضح تطور مصادر تمويل الميز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من

١٩٨٥ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه .

السنة	إجمالي الميز	التمويل الخارجي للميز	التمويل الخارجي للميز	التمويل المحلي للميز	التمويل من بنوك التجارة	تمويل بنوك التجارة	تمويل السلطات النقدية	تمويل السلطات النقدية	تمويل من مصادر مطابقة
١٩٨٥	٣٤٣٩	٤٩٢	١٤,٢	٢٩٤٧	٨٥,٧	٢٥٢	٧,٢	٢٨٠٩	٨١,٧
١٩٨٦	٤٦٥٥	٢٢٣	٤,٨	٤٤٣٢	٩٥,٢	٥٧-	١,٢-	٤١٦٢	٨٩,٤
١٩٨٧	٢٦١٥	٣١٥	١٢	٢٢٩٨	٨٨	١٧٢-	٦,٦-	٢٧٥٩	١٠٤,١
١٩٨٨	٤٧١٦	٣١٧-	٦,٧-	٥٠٣٢	١٠٦,٧	٣٦١-	٧,٧-	٥٠٦١	١٠٧,٢
١٩٨٩	٤١٢٦	٤٢٥-	١٠,٣-	٤٥٥١	١١٠,٢	٢١٠-	٥,١-	٤٧٥٨	١١٥,٢

IMF , Government Finance Statistics , year book , 1997 , P.131

المصدر :-

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً :- فيما يتعلق بمدى تطور التمويل الخارجي للميز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

يلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي للميز كانت كبيرة نسبياً في الفترة السابقة على الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق رغم انخفاض هذه النسبة في عام ١٩٨٦ ، ذلك أن هذه النسبة بلغت ١٤,٣٪ عام ١٩٨٥ ثم انخفضت إلى ٤,٨٪ عام ١٩٨٦ ثم ارتفعت إلى ١٢٪ عام الاتفاق ، ولكن يلاحظ أنه في العام التالي للاتفاق لم يتم الاعتماد على التمويل الخارجي للميز مطلقاً ، بل تم توجيه جزء من التمويل المحلي إلى الخارج لبدءاً من عام ١٩٨٨ ، وكانت قيمة التمويل الموجه للخارج تقدر بحوالي ٣١٧ مليون جنيه أي ما يعادل ٦,٧٪ من الميز ، ثم ارتفعت هذه القيمة في عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٤٢٥ مليون جنيه ، أي ما يعادل ١٠,٣٪ من الميز الكلي في الموازنة ، وهذا يعني عدم اعتماد الحكومة خلال هذين العامين على التمويل الخارجي لتمويل الميز بل حدث العكس وأصبح هناك جزء من التمويل المحلي يوجه للخارج لسداد متأخرات الديون .

نخلص مما سبق إلى اعتماد الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٨٧ - عام الاتفاق مع الصندوق - وهذا يعنى تحسن الوضع بصفة عامة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ثانيا :- مدى تطور التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى تطور التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ، فإننا نجد أن هناك تزايداً فى الاعتماد على التمويل المحلى للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن التمويل المحلى للعجز تزايد فى عام ١٩٨٨ ليصل إلى ١٠٦,٧ ٪ ثم إلى ١١٠,٣ ٪ فى عام ١٩٨٩ فى حين أنه لم يتجاوز ٩٥,٢ ٪ عام ١٩٨٦ - العام السابق مباشرة على الاتفاق - ورغم ذلك فإن التمويل المحلى للعجز كان منخفضاً فى عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق عليه مباشرة حيث بلغت نسبة التمويل المحلى للعجز فى عام ١٩٨٧ حوالى ٨٨ ٪ .

نخلص مما سبق إلى أن التمويل المحلى للعجز فى الموازنة العامة للدولة تزايد بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، مما يعنى تحسن الوضع بصفة عامة بعد الاتفاق فى مجال زيادة الاعتماد على التمويل المحلى لتمويل العجز فى الموازنة.

ثالثاً :- مدى تطور التمويل الاسخار من بنوك التجارية للعجز قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى التمويل الاسخارى من بنوك التجارية للعجز قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد قحدام هذا التمويل منذ العام السابق على الاتفاق مع الصندوق ، ذلك أن هذا التمويل كان يمثل ٧,٣ ٪ من العجز فى عام ١٩٨٥ ، ولكنه ابتداءاً من عام ١٩٨٦ لم يكن هناك تمويل من بنوك التجارية للعجز ، وأصبح هناك تيار عكسى من المدفوعات إلى هذه البنوك ، وكانت قيمة المدفوعات لهذه البنوك حوالى ٥٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ، وكانت هذه المدفوعات تمثل ١,٢ ٪ من العجز ، ثم تزايدت هذه المدفوعات فى عام ١٩٨٧ لتصل إلى ١٧٢ مليون جنيه أى ما يعادل ٦,٦ ٪ من العجز ثم تزايدت إلى ٣٦١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨ مما يعادل ٧,٧ ٪ من العجز ثم انخفضت هذه للمدفوعات فى عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٢١٠ مليون جنيه أى ما يعادل ٥,١ ٪ من العجز .

نخلص مما سبق إلى أنه لم يكن هناك أى اعتماد على بنوك التجارية فى تمويل العجز فى الموازنة العامة ابتداءً من العام السابق مباشرة على الاتفاق ، بل كان هناك تيار من المدفوعات لهذه البنوك ، ومع ذلك يمكن القول أن الوضع بعد الاتفاق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق فى هذا الصدد.

نخلص مما سبق إلى أنه لم يكن هناك تمويل خارجي للمجز في الموازنة سواء قبل الاتفاق أم بعده ، وأن هناك تأثير عكسي من المدفوعات للخارج ، وكانت قيم هذه المدفوعات كبيرة بعد الاتفاق خاصة في عام الاتفاق - ١٩٩١ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ثانياً :- فيما يتعلق بمدى تطور التمويل المحلي للمجز قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى التمويل المحلي للمجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، فإننا نجد أن هناك اعتماداً كلياً على تمويل المجز محلياً بالإضافة إلى تمويل جزء من التمويل المحلي لسداد الديون الخارجية للحكومة ، سواء قبل الاتفاق أم بعد الاتفاق ، وإن كان الوضع بعد الاتفاق أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، حيث كان التمويل المحلي قبل الاتفاق يمثل حوالي ١١٠,٣٪ من إجمالي المجز في عام ١٩٨٩ ثم ارتفع ليصل ١١٢,٢٪ من إجمالي المجز في عام ١٩٩٠ ، ولكنه بعد الاتفاق تضاعف حيث أصبح التمويل المحلي يمثل ٢١٥,٢٪ من إجمالي المجز عام ١٩٩١ ، كان منها ١٠٠٪ من إجمالي المجز لتنطية المجز في هذا العام و ١١٥,٢٪ لسداد الديون الخارجية للحكومة ، أما في عام ١٩٩٢ فالملاحظ أن التمويل الخارجي للمجز بلغ حوالي ١٣٨,٩٪ من إجمالي المجز في هذا العام منها ١٠٠٪ من إجمالي المجز لتمويل المجز و ٣٨,٩٪ من إجمالي المجز موجهة للخارج ، أما في عام ١٩٩٣ فلم يكن هناك أي عجز في الموازنة ، وكان هناك فائض يقدر بحوالي ٢٦٨١ مليون جنيه ، تم توجيهه ٥٠,٢٪ من هذا الفائض لسداد الديون الخارجية للحكومة ، وتم توجيه ٤٩,٢٪ من هذا الفائض لسداد الديون المحلية للحكومة .

ويتضح لنا مما سبق أن التمويل المحلي للمجز تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، و ابتداءً من عام ١٩٩٣ لم يكن هناك اعتماد على التمويل المحلي للمجز ، نظراً لوجود فائض في الموازنة العامة للدولة .

ثالثاً :- مدى تطور التمويل من بنوك تجارية والهيئات الحكومية قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أنه لم يكن هناك اعتماد على بنوك تجارية في تمويل المجز في الموازنة لا قبل ولا بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، وظهر بصورة أوضح أن الاعتماد على التمويل من الهيئات الحكومية قد تزايد على هذا المصدر بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أنه بعد الاتفاق لم يقل عن ٩٣٨ مليون جنيه وكان ذلك يمثل حوالي ٨٧,٩٪ من إجمالي المجز في عام ١٩٩١ ثم ارتفعت قيمة التمويل من هذا المصدر إلى حوالي ١٠٣٤ مليون جنيه عام ١٩٩٢ وهذا يمثل حوالي ٢١,٤٪ من إجمالي المجز في هذا العام . أما قبل الاتفاق فكان دور هذا المصدر في تمويل المجز أقل من ذلك ، حيث أنه لم يتجاوز ٧٪ من إجمالي المجز عام ١٩٨٩ ، ١٨,٥٪ عام ١٩٩٠ .

ويتضح لنا مما سبق أن الاعتماد على تمويل المجز من الهيئات الحكومية قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة كبيرة وبصفة خاصة في عام ١٩٩١ - عام الاتفاق - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

رابطا :- مدى تطور التمويل التضخمي للمعز قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى التمويل من السلطات النقدية للمعز (وهو بطبيعته تمويل تضخمي لأنه يتمثل في طبع البنكنوت من البنك المركزي للحكومة في مقابل أئونات الخزنة التي تصدرها الحكومة) قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد تزايد الاعتماد على هذا المصدر من مصادر التمويل بعد الاتفاق مع الصندوق بصفة عامة ، ذلك أن الاعتماد على هذا المصدر لتمويل المعز كان يمثل ١١٥,٣ ٪ من إجمالي المعز في عام ١٩٨٩ ثم انخفض في عام ١٩٩٠ ليمثل ١٠,١ ٪ من إجمالي المعز في هذا العام ، ولكنه في عام الاتفاق مع الصندوق ارتفع ليمثل ١٥٧,٩ ٪ من إجمالي المعز ، ثم انخفض في العام التالي للاتفاق ليمثل ١٢٠ ٪ من إجمالي المعز ، أما في عام ١٩٩٣ فلم يتم الاعتماد عليه ، نظروا لتحقق فائض في الموازنة العامة للدولة .

ويتضح لنا مما سبق أن الاعتماد على التمويل التضخمي للمعز تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق - باستثناء عام ١٩٩٣ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- عدم اعتماد الحكومة على التمويل الخارجي للمعز لا قبل الاتفاق و لا بعده ، وتزايد مدفوعات الدين الخارجي للحكومة بعد الاتفاق بصورة أكبر من الوضع قبل الاتفاق .
- ٢- تزايد الاعتماد على التمويل المحلي لسد المعز في الموازنة بعد الاتفاق مع الصندوق وبصفة خاصة عام ١٩٩١ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وباستثناء عام ١٩٩٣ حيث لم يكن هناك عجز بالموازنة .
- ٣- تزايد الاعتماد على تمويل المعز من الهيئات الحكومية بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٤- تزايد الاعتماد في نفس الوقت على تمويل المعز من السلطات النقدية (من خلال الإصدار النقدي) بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع .

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور مصادر تمويل المعز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣ .

التمويل من السلطات النقدية	التمويل من الهيئات الحكومية	التمويل المحلي للمعز	التمويل الخارجي	السنة
متزايد	منخفض	متزايد	رد مدفوعات الدين	١٩٨٩
متزايد	متزايد	متزايد	رد مدفوعات الدين	١٩٩٠
متزايد كثيرا	متزايد كثيرا	متزايد كثيرا	رد أكبر لمدفوعات الدين	١٩٩١
متزايد	متزايد	متزايد كثيرا	رد مدفوعات الدين	١٩٩٢
—	—	رد مدفوعات الدين المحلي للحكومة	رد مدفوعات الدين	١٩٩٣

الفرع الرابع

تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

لجدول التالي يبين تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (٤٢) يبين تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	العجز الكلى في الموازنة	التمويل الخارجي للعجز	التمويل المحلى للعجز	التمويل المحلى كسبة من العجز	التمويل المصرفي للعجز	التمويل للمصرفى كسبة من العجز	التمويل غير كسبة من العجز
١٩٩٤/٩٣	٣٦٩٧	٥٢٤	٤٤٤٠	١٢٠,١	٢٧٥-	-	٤٤٤٠
١٩٩٥/٩٤	٢٥٣٧	٢٧٨-	٦٤٩٧	٢٥٦,١	١١١٧-	-	٦٣١٨
١٩٩٦/٩٥	٢٨٥٠*	١٢٩٨-	٤٧٩٠	١٦٨,١	١٢٤٢	٤٣,٦	٣٥٤٨
١٩٩٧/٩٦	١٩١٧**	١٤٨٧-	٤٣٠٠	٢٢٤,٣	٥٠٠	٢٦,١	٣٨٠٠
١٩٩٨/٩٧	٦٨٣٩***	٢١٣	٦٦٢٤	٩٦,٩	٦٦٥	٩,٧	٥٩٥٩

*** مستهدف

** تقدير محتل

* فعلى مبدئى

المصدر : البنك الأهلى للمصرى ، للثروة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ من ١١٢ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى:-

أولاً: فيما يتعلق بالتمويل الخارجى للعجز .

إذا قارنا وضع التمويل الخارجى للعجز في الموازنة العامة للدولة قبل الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز قد أنخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وذلك أنه في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ قد تم تمويل العجز من مصادر خارجية بحوالى ٥٢٤ مليون جنيهه ولكنه أستهدف أن ينخفض هذا التمويل وإلى ٢١٣ مليون جنيهه في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن مصاد القروض الخارجية للحكومة قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك حيث بلغت قيمة ما تم سداده في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ حوالى ١٤٨٧ مليون جنيه ، في حين أنها لم تتجاوز ١٢٩٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ .

وإذا نظرنا إلى التمويل الخارجي القملي للمعز خلال الثلاثة شهور الأولى فى عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ فإننا نلاحظ أن العام الأول لم يشهد تمويلاً خارجياً للمعز بل شهد رداً للدين الخارجى ، وكانت قيمة ما تم رده حوالى ٠,٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ٠,٦ مليار جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧^(١)

وكل ذلك يؤكد اتجاه الحكومة لتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى للمعز بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

ثانياً: التمويل المحلى للمعز .

إذا نظرنا إلى قيمة التمويل المحلى للمعز قبل الاتفاق وبعد ، فإننا نلاحظ أن هذه القيمة انخفضت فى عام الاتفاق ثم تزايدت بعد ذلك ، حيث أنها انخفضت من ٤٧٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٤٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكنها ارتفعت فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٦٦٢٤ مليون جنيه - كما هو مستهدف ومما لا شك فيه أن تزايد قيمة التمويل المحلى للمعز يزيد من إجمالى قيمة الدين العام المحلى والتي تزايدت من ١٧٠,٩ مليار جنيه فى يونيه عام ١٩٩٧ إلى ١٧٩,٩ مليار جنيه فى سبتمبر ١٩٩٧^(٢) وهذه زيادة كبيرة جداً فى وقت محدود وتمثل عبئاً كبيراً على الحكومة والقطاع العام ، ويجب مواجهته بإستراتيجية ملائمة حتى لا يهيق نمو الاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، ولينما نلاحظ أن التمويل المحلى كنسبة من المعز الكلى قد ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفع من ١٦٨,١ ٪ فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٢٤,٣ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ولكن من المستهدف أن ينخفض التمويل المحلى كنسبة من المعز إلى ٩٦,٩ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وإذا نظرنا إلى التقديرات القملىة للثلاثة شهور الأولى من عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ ، فإننا نجد أن قيمة التمويل المحلى للمعز تزايد من ٢,١ مليار جنيه فى العام الأول إلى ٢,٤ مليار جنيه فى العام الثانى^(٣) وكل ذلك يؤكد استمرار تزايد الاعتماد على التمويل المحلى للمعز بعد الاتفاق مع الصندوق رغم الآثار الضارة لذلك فى المستقبل .

ثالثاً: التمويل المصرى للمعز .

إذا قلنا التمويل المصرى للمعز فى الموازنة العامة للدولة قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أنه لم يكن هناك تمويل مصرى للمعز فى عامى ١٩٩٣/١٩٩٤ ، ١٩٩٤/١٩٩٥ ، بل كان هنالك سداد للقروض المستحقة للجهاز المصرى فى هذين العامين ، ولكن الوضع انقلب فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ حيث تزايدت قيمة التمويل المصرى للمعز بصورة كبيرة حيث بلغت قيمة هذا التمويل حوالى ١٢٤٢ مليون جنيه ، ثم انخفضت هذه القيمة بعد الاتفاق مع الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٦ حتى بلغت ٥٠٠ مليون جنيه وفقاً للتقديرات المعلنة ، وكان من المستهدف أن يتزايد هذا التمويل ليصل إلى ٦٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

(١) انظر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٨ ، ص ٣١ .

(٢) انظر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٨ ، ص ٣٦ .

(٣) انظر : نفس المرجع السابق ، ص ٣١ .

المطلب الثاني

تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة المستهدف

تنقسم الدراسة في هذا المطلب إلى الآتي :

الفرع الأول : تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٧٧.

الفرع الثاني: تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٨٧.

الفرع الثالث: تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٩١.

الفرع الرابع: تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٩٦.

الفرع الأول

تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

أولاً : مدى تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٣) يوضح مدى تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

السنة	التمويل الخارجي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٧٦	٤١,١	
١٩٧٧	٤٧,٢	
١٩٧٨	٢٤,١	تتألف تدريجياً
١٩٧٩	٢٠,٢	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1981, P 191.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح من الجدول السابق أن تطور التمويل الخارجي للعجز خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩ قد حقق المستهدف منه باستثناء عام ١٩٧٧، حيث تتألف الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز بصورة تدريجية، ذلك أن الاعتماد على هذا المصدر من مصادر تمويل العجز قد انخفض من ٤٧,٢٪ من جملة العجز في عام ١٩٧٧ إلى ٢٤,١٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٠,٢ عام ١٩٧٩، ولكنه كان مرتفعاً نسبياً في عام ١٩٧٧ حيث ارتفع من ٤١,١٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٧,٢٪ عام ١٩٧٧.

ثانيا : مدى تطور التمويل المحلي للعجز والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٤) يوضح مدى تطور التمويل المحلي للعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

السنة	التمويل المحلي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٧٦	٥٨,٩	تزايد تدريجي
١٩٧٧	٥٢,٨	
١٩٧٨	٧٥,٩	
١٩٧٩	٧٩,٨	

المصدر : - IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1981, P. 191.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتطور التمويل المحلي للعجز خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩ قد حقق المستهدف منه في العاملين التاليين للاتفاق ولم يحقق ذلك في عام الاتفاق، ذلك أن نسبة التمويل المحلي للعجز انخفضت من ٥٨,٩ % عام ١٩٧٦ إلى ٥٢,٨ % عام ١٩٧٧، ولكنها ارتفعت في عام ١٩٧٨ إلى ٧٥,٩ % ثم إلى ٧٩,٨ % عام ١٩٧٩.

ثالثا : مدى تطور التمويل العجز من الالبنوك التجارية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٥) يوضح تطور تمويل العجز من الالبنوك التجارية خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

السنة	التمويل من البنوك التجارية كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٧٦	١٤,٩	تزايد تدريجي
١٩٧٧	٥,٤	
١٩٧٨	٣٢,٨	
١٩٧٩	٨	

المصدر : - IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1981, P. 191.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح لنا من الجدول السابق أن تمويل المعجز من البنوك التجارية لم يحقق المستهدف منه لا في عام الاتفاق ولا في عام ١٩٧٩، ذلك أنه في عام ١٩٧٦ كان هذا المصدر من مصادر التمويل يمثل ١٤,٩٪ من جملة المعجز ثم تناقص في عام الاتفاق إلى ٥,٤٪ ثم تزايد في عام ١٩٧٨ إلى ٣٢,٨٪ ثم تناقص مرة أخرى في عام ١٩٧٩ ليصل إلى ٨٪.

رابط : مدى تطور تمويل المعجز من السلطات النقدية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٦) يوضح تطور تمويل المعجز من السلطات النقدية والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	التمويل من السلطات النقدية كنسبة من المعجز	المستهدف
١٩٧٦	٨	تناقص تدريجي
١٩٧٧	٣٥,٩	
١٩٧٨	٤١,٥	
١٩٧٩	٦٧,٣	

IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1981, P. 191.

المصدر :-

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ويتضح من الجدول السابق أن تمويل المعجز من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف منه خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩، ذلك أنه بدلا من أن يقل الاعتماد على السلطات النقدية لتمويل المعجز، نجد أن الاعتماد على السلطات النقدية في تمويل المعجز قد زاد خلال الفترة محل البحث، حيث ارتفعت قيمة هذا التمويل من ٨٪ من إجمالي المعجز في عام ١٩٧٦ إلى ٣٥,٩٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤١,٥٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٧,٣٪ عام ١٩٧٩.

نلخص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- التمويل الخارجي للمعجز في الموازنة لم يحقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق ذلك المستهدف في المامين التاليين للاتفاق.

٢- التمويل الملقى للمعجز في الموازنة لم يحقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق ذلك في المامين التاليين للاتفاق.

٣- تمويل المعجز من البنوك التجارية لم يحقق المستهدف منه إلا في عام ١٩٧٨ فقط ، ولكنه لم يحقق المستهدف في عام ١٩٧٧ ولا في عام ١٩٧٩.

٤- تمويل المعجز من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف منه لا في عام الاتفاق ولا في العامين التاليين للاتفاق، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار تطور مصادر تمويل المعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

السنة	التمويل الخارجي للمعجز	المستهدف	التمويل المحلي للمعجز	المستهدف	تمويل المعجز من البنوك التجارية	المستهدف	تمويل المعجز من المصارف	المستهدف
١٩٧٧	عدم تحقيق المستهدف	تتأصل تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تتأصل تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تتأصل تدريجي
١٩٧٨	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	
١٩٧٩	تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	

الفرع الثاني

تطور تمويل المعجز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

أولاً : مدى تطور التمويل الخارجي للمعجز والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤٧) يوضح تطور التمويل الخارجي للمعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

السنة	التمويل الخارجي كنسبة من المعجز	المستهدف
١٩٨٦	٤,٨	تتأصل تدريجي
١٩٨٧	١٢	
١٩٨٨	٦,٧-	
١٩٨٩	١٠,٣-	

المصدر :- IMF , Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من هذا الجدول أن التمويل الخارجي للمعجز لم يحقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، وإن كان قد حقق هذا المستهدف في العامين التاليين للاتفاق ، ذلك أن الاعتماد على التمويل الخارجي للمعجز ارتفع من ٤,٨٪ من إجمالي المعجز عام ١٩٨٦ إلى ١٢٪ من إجمالي المعجز في عام ١٩٨٧ ، ولكنه بعد ذلك لم يتم الاعتماد على التمويل الخارجي للمعجز ، وأصبح هناك تيار من المدفوعات للخارج ، وتزايدت هذه المدفوعات من ٦,٧٪ كن إجمالي المعجز في عام ١٩٨٨ إلى ١٠,٣٪ في عام ١٩٨٩.

ثانيا : مدى تطور التمويل المحلي للمعز والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤٨) يوضح تطور التمويل المحلي للمعز والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

المستهدف	التمويل المحلي كنسبة من المعز	النسبة
تزايد تدريجي	٩٥,٢	١٩٨٦
	٨٨	١٩٨٧
	١٠٦,٧	١٩٨٨
	١١٠,٣	١٩٨٩

المصدر :- IMF , Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

المصدر :-

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول السابق أن التمويل المحلي للمعز لم يحقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق هذا المستهدف في العامين التاليين للاتفاق، ذلك أن التمويل المحلي للمعز انخفض من ٩٥,٢٪ من إجمالي المعز عام ١٩٨٦ إلى ٨٨٪ عام ١٩٨٧، ثم ارتفع في عام ١٩٨٨ ليمثل ١٠٦,٧٪ من إجمالي المعز ثم تزايد في عام ١٩٨٩ ليصل إلى ١١٠,٣٪ من إجمالي المعز.

ثالثا : مدى تطور تمويل المعز من البنوك التجارية والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤٩) يوضح تطور تمويل المعز من البنوك التجارية خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

المستهدف	التمويل من البنوك التجارية كنسبة من المعز	النسبة
تزايد تدريجي	١,٢-	١٩٨٦
	٦,٦-	١٩٨٧
	٧,٧-	١٩٨٨
	٥,١	١٩٨٩

المصدر :- IMF , Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

المصدر :-

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من الجدول السابق أنه لم يتم الاعتماد على البنوك التجارية في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة، وأن هناك تيار عكسي من المدفوعات من الحكومة إلى البنوك التجارية تزايد في عام الاتفاق والعام الذي يليه.

رابعاً : مدى تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .

جدول رقم (٥٠) يوضح تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

السنة	التمويل من السلطات النقدية كسبة من العجز	المستهدف
١٩٨٦	٨٩,٤	تتلقى تدريجي
١٩٨٧	١٠٤,١	
١٩٨٨	١٠٧,٣	
١٩٨٩	١١٥,٣	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن تمويل العجز من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، ذلك أن الاعتماد على هذا المصدر من مصادر التمويل ارتفع من ٨٩,٤٪ من إجمالي العجز في عام ١٩٨٦ إلى ١٠٤,١٪ في عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٠٧,٣٪ في عام ١٩٨٨ ثم إلى ١١٥,٣٪ في عام ١٩٨٩.

نلخص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- التمويل الخارجي للعجز لم يحقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق ذلك المستهدف في العامين التاليين للاتفاق.
- ٢- التمويل المحلي للعجز لم يحقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق ذلك في العامين التاليين للاتفاق.
- ٣- تمويل العجز من البنوك التجارية لم يحدث خلال الفترة محل البحث.
- ٤- تمويل العجز من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف طوال الفترة محل البحث.

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع:-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور مصادر تمويل العجز والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

السنة	التمويل التجاري	المستهدف	التمويل المعطي	المستهدف	التمويل التجاري	المستهدف	التمويل المعطي	المستهدف
١٩٨٧	عدم تحقيق المستهدف	تأيد كاريبي	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف
١٩٨٨	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف
١٩٨٩	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف

الظرم الثالث

تطور مصادر تمويل المعز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٩١

أولاً : مدى تطور التمويل الخارجي للمعز والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

جدول رقم (٥١) يوضح تطور التمويل الخارجي للمعز والمستهدف في الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	للتحويل الخارجي كنسبة من المعز	المستهدف
١٩٩٠	١٢,٧-	تقلص تدريجي
١٩٩١	١١٥,٧-	
١٩٩٢	٣٨,٩-	
١٩٩٣	٥٠,٨-	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أنه لم يتم الاعتماد على التمويل الخارجي لمواجهة المعز في الموازنة خلال الفترة محل البحث، وهذا يعني تحقيق المستهدف خلال الفترة محل البحث.

ثانياً : مدى تطور التمويل المحلي للمعز والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

جدول رقم (٥٢) يوضح تطور التمويل المحلي للمعز والمستهدف في الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	للتحويل المحلي كنسبة من المعز	المستهدف
١٩٩٠	١١٢,٢	تزايد تدريجي
١٩٩١	٢١٥,٢	
١٩٩٢	١٣٨,٩	
١٩٩٣	٤٩,٢-	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التمويل المحلي للمعز قد تحقق بصورة كاملة في عام ١٩٩١، حيث ارتفعت قيمة التمويل المحلي للمعز، كنسبة من المعز الكلي من ١١٢,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١٥,٢٪ عام ١٩٩١، وتحقق هذا المستهدف بصورة أقل في عام ١٩٩٢ حيث بلغت نسبة التمويل المحلي للمعز حوالي ١٣٨,٩٪ من إجمالي المعز وهي أكبر من النسبة التي كانت موجودة في عام ١٩٩٠ ولكنها أقل من نسبة عام ١٩٩١، أما في عام ١٩٩٣ فلم يكن هناك عجز في الموازنة وكان هناك فائض تم توجيهه ٤٩,٢٪ منه إلى سداد مدفوعات الدين المحلي.

ثالثا : مدى تطور تمويل السلطات النقدية للعجز والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

جدول رقم (٥٣) يوضح تطور تمويل السلطات النقدية للعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١

السنة	تمويل السلطات النقدية كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٠	١٠١	تقلص تدريجي
١٩٩١	١٥٧,٩	
١٩٩٢	١٢٠	
١٩٩٣	-	

المصدر :- IMF , Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن اعتماد الحكومة على تمويل العجز من السلطات النقدية قد تزايد في عام ١٩٩١ ولم يتحقق كما كان مستهدفا حيث ارتفع من ١٠١٪ من إجمالي العجز في عام ١٩٩٠ إلى ١٥٧,٩٪ من إجمالي العجز في عام ١٩٩١، ثم تقلص إلى ١٢٠٪ من إجمالي العجز في عام ١٩٩٢، ورغم ذلك التقلص فإن الاعتماد على هذا المصدر ما زال بعيدا عن المستهدف.

رابعا : مدى تطور تمويل العجز من الهيئات الحكومية والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

جدول رقم (٥٤) يوضح تطور تمويل العجز من الهيئات الحكومية والمستهدف في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١

السنة	التمويل من الهيئات الحكومية كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٠	١٨,٥	تزايد تدريجي
١٩٩١	٨٧,٩	
١٩٩٢	٢١,٤	
١٩٩٣	-	

المصدر :- IMF , Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على تمويل الهيئات الحكومية للعجز قد تحقق بصورة كاملة في عام ١٩٩١ وهو عام الاتفاق ، حيث ارتفع الاعتماد على هذا المصدر من ١٨,٥٪ من إجمالي العجز في عام ١٩٩٠ إلى ٨٧,٩٪ في عام ١٩٩١ ثم انخفض إلى ٢١,٤٪ في عام ١٩٩٢ أما في عام ١٩٩٣ فلم يكن هناك عجز في الموازنة.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :

- ١- التمويل الخارجي للعجز حقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث.
 - ٢- التمويل المحلي للعجز حقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث.
 - ٣- التمويل من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف منه بصورة كاملة خلال الفترة محل البحث.
 - ٤- التمويل من الهيئات الحكومية حقق المستهدف منه بصورة غير كاملة من خلال الفترة محل البحث.
- واللوحه التالية توضح ذلك.

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة والمستهدف

في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣.

السنة	التمويل الخارجي	المستهدف	التمويل المحلي	المستهدف	التمويل من السلطات النقدية	المستهدف	التمويل من الهيئات الحكومية	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٩١	تحقيق المستهدف	تلكس تدريجي	تحقيق كامل للمستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	تحقيق كامل للمستهدف	تلكس تدريجي
١٩٩٢	تحقيق المستهدف		تحقيق جزئي للمستهدف		تحقيق جزئي للمستهدف		تحقيق جزئي للمستهدف	
١٩٩٣	تحقيق المستهدف		---		---		---	

الفرع الرابع

تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

أولاً: التمويل الخارجي للعجز في الموازنة الطمة للدولة والمستهدف .

الجدول رقم (٥٥) يوضح تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف

في الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٨ .

السنة	التمويل الخارجي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٤٥,٥ -	٩٠
١٩٩٧/٩٦	٧٧,٦ -	٩٠
١٩٩٨/٩٧	٣,١	٩٠

المصدر :- البنك الاهلي المصري ، نشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢
تم حساب النسب بمعرفة الباحث

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن المستهدف فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على التمويل الخارجى لتمويل المعجز فى الموازنة العامة للدولة قد تحقق فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وهو العام الأول لبرنامج التثبيت ، على أساس أنه لم يتم اللجوء لهذا المصدر لتمويل المعجز ، بل قامت الحكومة بسداد جزء كبير من المديونية ، بلغ ٢٧٧,٦ من اجمالى ائمة المعجز هذا العام ، ولكن الوضع لم يكن كذلك فى العام التالى للاتفاق ، حيث تشير الإحصائيات ، أن من المستهدف أن يتم الاعتماد على هذا المصدر لتمويل المعجز فى الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ على أن يكون ذلك بنسبة ٣,١٪ من المعجز الكلى فى الموازنة فى هذا العام ، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة الا انه كان من الأفضل عدم الاعتماد على هذا المصدر لتمويل المعجز كما حدث فى العام الأول للاتفاق مع الصندوق ، ولذلك يمكن أن يقال أن المستهدف لم يتحقق فى العام التالى لعام الاتفاق مع الصندوق .

ثانياً: التمويل المحلى للمعجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

الجدول رقم (٥٦) يبين تطور التمويل المحلى كنسبة من المعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ .

التمويل المحلى كنسبة من المعجز	المستهدف	السنه
١٦٨,١	١٩٩٦/٩٥	
٢٢٤,٣	١٩٩٧/٩٦	
٩٦,٩	١٩٩٨/٩٧	

المصدر :- البنك الاهلى المصرى ، للنشرة الاقتصادية ، للمعد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢

-تم حساب النسب بمعرفة الباحث

ومما سبق يتبين لنا أن المستهدف فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على التمويل المحلى للمعجز - نظراً لانتشار الضريبة المترتبة على تزايد الاعتماد وعليه لم يتحقق خلال العام الأول للاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد التمويل المحلى كنسبة من المعجز من ١٦٨,١ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٢٢٤,٣ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وفقاً للتقديرات المعلنة ، وإن كان من المستهدف أن ينخفض التمويل المحلى كنسبة من المعجز إلى ٩٦,٩ ٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

ثالثاً: التمويل المصرفي للعجز والمستهدف .

الجدول رقم (٥٧) يوضح تطور التمويل المصرفي للعجز والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٨

السنة	التمويل المصرفي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٤٣,٦	١٩٩٦/٩٥
١٩٩٧/٩٦	٢٦,١	١٩٩٧/٩٦
١٩٩٨/٩٧	٩,٧	١٩٩٨/٩٧

المصدر :- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢

-تم حساب النسب بمعرفة الباحث

يتضح من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على التمويل المصرفي لتمويل العجز فسي الموازنة العامة للدولة تحقق خلال الفترة محل الدراسة وفقاً للتقديرات المعدلة والمستهدف للموازنة العامة للدولة ، حيث انخفض التمويل المصرفي كنسبة من العجز من ٤٣,٦٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٦,١٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وهو العام الأول لبرنامج التثبيت ، ثم كان من المستهدف أن ينخفض في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ٩,٧٪ .

رابعاً: التمويل غير المصرفي للعجز والمستهدف .

الجدول رقم (٥٨) يعرض لتطور التمويل غير المصرفي كنسبة من العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ،

خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ .

السنة	التمويل غير المصرفي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	١٢٤,٥	١٩٩٦/٩٥
١٩٩٧/٩٦	١٩٨	١٩٩٧/٩٦
١٩٩٨/٩٧	٨٧,١	١٩٩٨/٩٧

المصدر :- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢

-تم حساب النسب بمعرفة الباحث

ويظهر لنا من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض التمويل غير المصرفي كنسبة من العجز الكلي في الموازنة لم يتحقق في العام الأول للاتفاق مع الصندوق وفقاً للتقديرات المعدلة للموازنة العامة للدولة ، ولكن وفقاً للمستهدف فقد تحقق هذا في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وذلك أن التمويل غير المصرفي كنسبة من العجز ارتفع من ١٢٤,٥٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٨٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وكان من المستهدف أن ينخفض إلى ٨٧,١٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وللوحدة التالية توضح نتائج البحث في هذا الفرع .

المنحة	التمويل الخارجى كنسبة من الميز	التمويل المحلى	التمويل المصرفى	التمويل غير المصرفى	المستهدف
المنحة					
١٩٩٦/٩٥	تحقق المستهدف	تحقق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقق المستهدف	١٩٩٦/٩٥
١٩٩٧/٩٦	تحقق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	١٩٩٧/٩٦
١٩٩٨/٩٧	عدم تحقيق المستهدف	تحقق المستهدف	تحقق المستهدف	تحقق المستهدف	١٩٩٨/٩٧

نتائج اختبار أداء السياسة المالية

نخرج من اختبارنا السابق لأداء السياسة المالية بالنتائج التالية :

أولاً : نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٧٧ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٧٧ .

١- تزايد معدل نمو الإيرادات العامة بصورة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق وبصورة أقل عام ١٩٧٩ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٢- انخفاض معدل نمو النفقات العامة بنسبة كبيرة عام ١٩٧٨ ونسبة أقل عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- انخفاض من قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة في عام الاتفاق ونسبة أقل في العام التالي مباشرة للاتفاق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق.

٤- تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز في الموازنة بنسبة كبيرة عام ١٩٧٩ ، ونسبة أقل عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع عام الاتفاق وبالوضع قبل الاتفاق.

٥- زيادة الاعتماد على التمويل المحلي للعجز في الموازنة بنسبة كبيرة عام ١٩٧٩ ، ونسبة أقل عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع عام الاتفاق وبالوضع قبل الاتفاق.

٦- زيادة الاعتماد على التمويل من البنوك التجارية بنسبة كبيرة عام ١٩٧٨ ، ونسبة أقل عام ١٩٧٩ بالمقارنة بالوضع عام الاتفاق وبالوضع قبل الاتفاق.

٧- زيادة الاعتماد على التمويل من السلطات النقدية عام الاتفاق والعامين التاليين له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل نمو الإيرادات العامة بنسبة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق ونسبة أقل عام ١٩٧٩ وعدم تحقيقه عام ١٩٧٨.

٢- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة النفقات العامة بنسبة كبيرة عام ١٩٧٨ ، ونسبة أقل عام الاتفاق وعدم تحقيقه عام ١٩٧٩.

٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة عام الاتفاق ، وينسبة أكل عام ١٩٧٨ ، وعدم تحقيقه عام ١٩٧٩.

٤- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز بنسبة كبيرة عام ١ وينسبة أكل عام ١٩٧٨ وعدم تحقيقه عام الاتفاق.

٥- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التمويل المحلي للعجز بنسبة كبيرة عام ١٩٧٩ وينسبة أكل عام ١٩٧٨ وعدم تحقيقه عام الاتفاق.

٦- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التمويل من البنوك التجارية بنسبة كبيرة عام ٨ وينسبة أكل عام ١٩٧٩، وعدم تحقيقه عام الاتفاق.

٧- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على تمويل السلطات النقدية للعجز لا عام الاتفاق والملمين التاليين له.

ونلاحظ على كلا الاختبارين السابقين أنهما توصلنا إلى نتائج واحدة فيما يتعلق بأداء السياسة المالية برنامج ١٩٧٧.

ثاميا : نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٨٧ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧.

١- تزايد معدل نمو الإيرادات العامة بنسبة بسيطة عام ١٩٨٩ وبنسبة أكل عام ١٩٨٨ ، وانخفاض هذا المعدل عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٢- انخفاض معدل نمو النفقات العامة بنسبة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق ، وبنسبة أكل عام ١٩٨٩ وإذ هذا المعدل عام ١٩٨٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- انخفاض العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة عام الاتفاق الصندوق ، وبنسبة أكل من عامي ١٩٨٩، ١٩٨٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٤- زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز عام الاتفاق ، وإنعدام الاعتماد عليه في الملمين التـ للاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٥- انخفاض الاعتماد على التمويل المحلي للعجز عام الاتفاق ، وزيادة الاعتماد عليه في الملمين التـ للاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٦- انعدام الاعتماد على تمويل المعجز من البنوك التجارية بعد الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث كان هناك اعتماد عليه في تمويل المعجز .

٧- زيادة الاعتماد على تمويل المعجز من السلطات النقدية بعد الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث كان هذا الاعتماد أقل.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .

١- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل نمو الإيرادات للعملة عام الاتفاق مع الصندوق ، وتحقيق ذلك في العامين التاليين له.

٢- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو النفقات العامة عام الاتفاق مع الصندوق ، وعدم تحقيقه في العام التالي للاتفاق، وتحقيقه بصورة جزئية عام ١٩٨٩.

٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المعجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة عام الاتفاق ، ونسبة أقل في العامين التاليين له.

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي للمعجز عام الاتفاق ، وتحقيق ذلك في العامين التاليين.

٥- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التمويل المطلق للمعجز عام الاتفاق ، وتحقيق ذلك في العامين التاليين له.

٦- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على تمويل المعجز من البنوك التجارية لا في عام الاتفاق ولا في العامين التاليين له.

٧- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على تمويل المعجز من السلطات النقدية سواء في عام الاتفاق أم في العامين التاليين له.

ونلاحظ أيضا على كلا الاختبارين السابقين أنهما توصلا إلى نفس النتائج فيما يتعلق بأداء السياسة المالية فسي برنامج ١٩٨٧.

ثالثاً : نتائج اختبار أداء السياسة المالية فى برنامج ١٩٩١ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .

- ١- تزايد معدل نمو الإيرادات العامة بنسبة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق وبنسبة أقل فى الملميين التاليين له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٢- انخفاض معدل نمو النفقات العامة عام ١٩٩٣ ، وتزايد هذا المعدل فى عام الاتفاق والعام التالى له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٣- انخفاض العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق والعام الذى يليه بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، أما عام ١٩٩٣ فكان هناك فائض فى الموازنة.
- ٤- إندماج الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز سواء قبل الاتفاق لم بعده ، وإن كانت نسبة رد مدفوعات الدين بعد الاتفاق أفضل من الوضع قبل الاتفاق.
- ٥- زيادة الاعتماد على التمويل المحلى للعجز بعد الاتفاق وبصفة خاصة عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، باستثناء عام ١٩٩٣ لم يكن هناك عجز فى الموازنة.
- ٦- زيادة الاعتماد على تمويل العجز من السلطات التنفيذية بعد الاتفاق ، وبصفة خاصة عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٧- زيادة الاعتماد على تمويل العجز فى الموازنة من الهيئات الحكومية بعد الاتفاق وبصفة خاصة عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .

- ١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل نمو الإيرادات العامة بنسبة كبيرة عام الاتفاق وبنسبة أقل فى الملميين التاليين له.
- ٢- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو النفقات العامة عام الاتفاق والعام التالى له وتحقيق هذا المستهدف فى عام ١٩٩٣.
- ٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى بنسبة كبيرة عام ١٩٩٣ وعام الاتفاق وبنسبة أقل عام ١٩٩٢.
- ٤- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة التمويل الخارجى للعجز خلال الفترة محل الدراسة.

٥- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة التمويل المطلق للمعز خلال الفترة محل البحث.

٦- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض تمويل المعز من السلطات النقدية عام الاتفاق وتحقيقه بصورة جزئية عام ١٩٩٢.

٧- تحقيق للمستهدف فيما يتعلق بزيادة تمويل المعز من الهيئات الحكومية بنسبة كبيرة عام الاتفاق وبنسبة أقل عام ١٩٩٢.

ونلاحظ أيضا على الاختبارين السابقين أنهما توصلا إلى نفس النتائج فيما يتعلق بأداء السياسة المالية في برنامج ١٩٩١ ، ننقل بعد اختبار أداء السياسة المالية إلى اختبار أداء السياسة النقدية.

رابعاً: نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٩٦ .

أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .

١- تزايدت قيمة الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وذلك بالاستناد إلى التقديرات المعدلة والمستهدفة للموازنة العامة للدولة ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوي للإيرادات الملموسة انخفض في العام الأول للاتفاق ، وكان من المستهدف أن يرتفع بعد ذلك .

٢- تزايدت أيضاً قيمة النفقات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وفقاً للتقديرات المعدلة والمستهدفة للموازنة العامة للدولة ، ومع ذلك فيلاحظ أن معدل النمو السنوي للنفقات العامة قد انخفض في العام الأول للاتفاق بالمقارنة بالوضع في عامي ١٩٩٣/١٩٩٤ ، ١٩٩٥/١٩٩٦ ، ولكن كان من المستهدف أن يرتفع هذا المعدل في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٣- انخفضت قيمة المعز في الموازنة العامة للدولة في العام الأول للاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وفقاً للتقديرات المعدلة للموازنة ، ولكن كان من المستهدف أن ترتفع قيمة المعز في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، أيضاً انخفض المعز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول للاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن كان من المستهدف أن يرتفع المعز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٤- زادت قيمة القروض الخارجية التي تم سدادها في العام الأول للاتفاق بالمقارنة بالسامين السابقين على الاتفاق وفقاً للتقديرات المعدلة ، ومع ذلك فقد كان من المستهدف أن يتم الاعتماد على التمويل الخارجي للمعز في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٥- تزايد لتمويل المعز كنسبة من المعز في العام الأول للاتفاق بالمقارنة بالوضع في العام السابق على الاتفاق وعام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، وفقاً للتقديرات المعدلة ، وكان من المستهدف أن ينخفض التمويل المحلي كنسبة من المعز في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٦- انخفاض التمويل المصرفي للعجز في العامين التاليين للاتفاق ، بالمقارنة بالوضع العام السابق مباشرة للاتفاق ، وفقاً للتقديرات المحملة والمستهدف للموازنة .

٧- تزايد التمويل غير المصرفي للعجز في العام الأول للاتفاق بالمقارنة بعامي ١٩٩٦/١٩٩٥ ، ١٩٩٣/١٩٩٤ ، وفقاً للتقديرات الفعلية المحملة للموازنة ، وكان من المستهدف أن ينخفض التمويل غير المصرفي كنسبة من العجز في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

ب - نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .

١- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتزايد قيمة الإيرادات العامة في عام الاتفاق والعام التالي له ولكن لم يتحقق المستهدف في عام الاتفاق بالنسبة لزيادة معدل نمو الإيرادات العامة .

٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة النفقات العامة ، في عام الاتفاق والعام التالي له ، ولكن تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل نمو النفقات العامة في عام الاتفاق ، ولم يتحقق ذلك في العام التالي له .

٣- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولم يتحقق ذلك في العام التالي ، أيضاً تحقق المستهدف بالنسبة لتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام الاتفاق ، ولم يتحقق ذلك في العام التالي له .

٤- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز في العام الأول للاتفاق ، ولم يتحقق ذلك في العام التالي له .

٥- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض التمويل المحلي كنسبة من العجز في عام الاتفاق ، ولكن كان من المستهدف أن يتحقق ذلك في العام التالي له .

٦- تم تحقيق للمستهدف بالنسبة لتخفيض التمويل المصرفي كنسبة من العجز في عام الاتفاق والعام التالي له.

٧- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض التمويل غير المصرفي كنسبة من العجز في عام الاتفاق ، ولكن كان من المستهدف أن يتحقق ذلك في العام التالي لعام الاتفاق .

الفصل الثاني

المختار أمام السياسة النقدية

يهدف هذا الفصل إلى اختبار أداء السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق الحكومة المصرية في برامجها بيت الاقتصادى منذ السبعينات وحتى التسعينات من هذا القرن، وللقول بذلك يجدر بنا بدائى ذى بدء أن نعرض لسياسة النقدية التي طالب بها الصندوق في برامجها المختلفة ، ثم بعد ذلك نقوم باختبار أداء السياسة للنقدية ، لك من خلال اختبار مدى تطور المعروض النقدي ، وأيضاً اختبار مدى تطور الائتمان المحلي خلال الفترة محل لسة، وعلى ذلك فلندرس في هذا الفصل تنقسم إلى :

المبحث الأول : أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر.

المبحث الثاني : تطور المعروض النقدي .

المبحث الثالث : تطور الائتمان المحلي .

المبحث الأول

أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر

نعرض في هذا المبحث لأدوات السياسة للنقدية التي طالب بها الصندوق الحكومة المصرية في برامج للتنشيت صاى منذ السبعينات ، وذلك على النحو التالى :

أولاً : أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر في السبعينات :

في خطاب نوايا ١٩٧٦ تعهد الحكومة بإجراء بعض التعديلات في السياسة النقدية، وذلك بناء على مطالبات نوق النقد الدولي بضرورة إدخال هذه التعديلات وتمثلت هذه المطالبة في الآتي ^(١) :

١- رفع أسعار الفائدة لتمتية المدخرات المحلية وتشجيع تدفق الموارد المالية، على أن يتم رفع أسعار الفائدة تدريجياً، على أن يبدأ ذلك برفعها بواقع ١٪ في عام ١٩٧٦ ثم ٢٪ في عام ١٩٧٧، وكان من المقرر

أنظر ذلك في الآتي :-

- Karima Korayem, The Impact of Economic Adjustment Policies on the Vulnerable Families & Children In Egypt , Op. Cit., pp. 65-F

ضما هلال، صناعة التنمية قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٨٦، ٢٣٦، ٢٢٧.

بته أمين حلمي ، دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية، مرجع سابق، ص ٧٨.

ادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التنمية ١٩٧٤-١٩٧٩ ، الجزء الثاني، مرجع السابق، ص ٤٢٢.

Guda Abdel-Khalek, Stabilization and Adjustmnt Policies And Programmes, Country Stu Egypt, Op. Cit., pp. 11-F

د/على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٢٦٤.

أن يصبح سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي ٧٪ ، وأن تتراوح أسعار الفائدة المدنية بين ٩٪ ، ١٠٪
وأن يكون الحد الأقصى للفائدة على الودائع لأجل ٧٪ .

٢- ومن الإجراءات الأخرى التي تضمنها خطاب للنوايا والتي من شأنها أن تشجع عملية الأخضرار ، أن يتم إلغاء الضريبة على مدفوعات الفائدة .

٣- أن يتم وضع حد أقصى للالتئام المسموح به من الجهاز المصرفي لكل من الحكومة والقطاع العام.

٤- أن تقوم الحكومة بتحديد الزيادة السنوية المسموح بها في أصول البنوك التجارية.

يتضح مما سبق أن الصندوق يركز في مجال السياسة النقدية على أداتين رئيسيتين لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات خلال الأجل القصير ، وهاتان الأداةان هما رفع أسعار الفائدة ووضع حد أقصى للالتئام المسموح به لكل من الحكومة والقطاع العام ، وذلك على أساس أن من شأنه رفع أسعار الفائدة لتشجيع الأخضرار المحلى ، الأمر الذى سيؤدى إلى تخفيض المعروض النقدية ، وهذا من شأنه أن يخفض من الطلب الكلى مما يؤدى إلى خفض معدلات التضخم وخفض العجز في ميزان المدفوعات، وأن من شأنه تخفيض الائتمان المسموح به للحكومة والقطاع العام وأن يقلل من الاستثمارات العامة ، ولضما كبح جماح العجز في الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص، وكل ذلك من شأنه أن يخفض من معدلات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات ، ويلاحظ أيضا أن هذه الأدوات التي طالب بها الصندوق مصر في برنامج للتنشيط عام ١٩٧٧ لا تختلف عن تلك الأدوات التي يطالب بها الصندوق بلدانا أخرى تلجا إليه للحصول على موارد مالية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، حيث أنه يطالب عادة في مشروحيته مع هذه البلدان بضرورة رفع أسعار الفائدة ووضع سقف أئتمانية على مسحوبات الحكومة والقطاع العام.

ثانيا : أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق في التمانينات :

وفقا لخطاب للنوايا لعام ١٩٨٧ فإن الحكومة المصرية تلتزم بتنفيذ الأدوات التالية في مجال السياسة النقدية ^(١) :

١- رفع أسعار الفائدة المدنية في حدود ١٪ إلى ٢٪ ليصل بسعر الإقراض إلى ١١٪ حتى ١٧٪ ،
بالمقارنة بمعدل التضخم السائد في ذلك الوقت وهو ٢٢٪ وكان الصندوق يرغب في أن يكون سعر الإقراض ٢٠٪

^(١) أنظر ذلك في : أمينة أمين حلمي، دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية ، مرجع سابق، ص ١١٦.

أنظر أيضا : رضا هلال، صناعة التبعية بقصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، ص ٨٨.
أنظر أيضا : البنك الأهلى المصري، نشرة الإحصائية ، المجلد الرابع، المجلد الرابع والأربعون ، القاهرة ١٩٩١، ص ٣٠٩.

أنظر أيضا : Mona Abdelsalam Said, Growth-Oriented Structural Adjustment Programmes For Egypt, Op. Cit., p8.

أنظرا أيضا : Leila Mustafa Hassanin, The International Monetary Fund and Egypt, : The International Policies of Structural Adjustment Reform, op.cit., PP.166-F

ولكن الحكومة اعترضت على ذلك وطالبت بأن يكون رفع أسعار الفائدة بصورة تدريجية ، نظراً للأكثر الضارة التى يمكن أن تصيب الاستثمارات من جراء الزيادة المفاجئة فى أسعار الفائدة ، وهدف الصندوق من رفع أسعار الفائدة أن يكون سعر الفائدة الحقيقى موجباً ، الأمر الذى يمكن أن يؤثر فى جنب المدخرات وبالتالي يتم خفض المعروض النقدى والتتخيم والعجز فى ميزان المدفوعات.

٢- الاستمرار فى الأدوات النقدية التقليدية التى من شأنها أن تحد من التوسع النقدى والتتخيم.

وعلى ذلك نستنتج مما سبق أن الصندوق لا يزال منذ السبعينات وحتى الثمانينات يطلب بنفس السياسة النقدية وهى الاستمرار فى رفع أسعار الفائدة سواء الدائنة لم المدنية، وأيضاً ضرورة خفض حجم المعروض النقدى من خلال وضع السقوف الائتمانية على مسحوبات الحكومة والقطاع العام، وذلك لتحقيق أهدافه الأساسية ، وهى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، وتحقيق معدلات التضخم، وتلك الأدوات وهذه الأهداف لا تقتصر على حالة مصر فقط ولكنها تمتد لتشمل كل بلد يقعد مع الصندوق برنامجاً للتثبيت الاقتصادى.

ثالثاً : أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق فى التسعينيات :

١- أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق فى ١٩٩١ :

تضمن خطاب النوايا التى تم الاتفاق عليه بين الحكومة وصندوق النقد الدولى فى ١٩٩١ مجموعة من أدوات السياسة النقدية التى ينمى على الحكومة الأخذ بها ، وذلك كشرط للحصول على موارد الصندوق ، وتتضمن هذه الأدوات فى الآتى (١) :-

١- يتعين على البنك المركزى المصرى أن يحتفظ بقدر من الأموال المحلية الصافية يتناسب مع أهدافه الاقتصادية والمالية، ولذلك يجب على الحكومة أن تطور إدارة المديونية المحلية من خلال بيع لأذونات الخزنة للمؤسسات المالية وللجمهور عند سعر الفائدة الذى تحدده قوى العرض والطلب فى السوق.

٢- التحويل من الأدوات النقدية المباشرة إلى الأدوات النقدية غير المباشرة ، للتحكم فى عرض النقود، وضرورة تقليل نسبة الاحتياطى المتطلبة لدى البنك المركزى على الودائع بالجنه المصرى لتصبح أقل من ٢٥ سواء من البنوك التجارية أو بنوك الأعمال أو بنوك الاستثمار.

(١) أنظر ذلك فى : Karima Korayem, Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt

Economic and Social Implications, Op. Cit., pp. 15-F.

أنظر أيضاً : Mona Abdelsalam Said, Growth-Oriented Structural Adjustment Programs For Egypt, Op. Cit., p.39.

أنظر أيضاً : The- Leila Mustafa Hassanin, The International Monetary Fund And Egypt : International Policies of Structural Adjustment Reform, Op. Cit., p.187.

أنظر أيضاً : البنك الأهلى المصرى - نشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الرابع والأربعون، القاهرة، ١٩٩١.

٣- حرية البنوك في تحديد سعر الإقراض وسعر الإيداع، على أن يستند ذلك على إمداد أنونات الخزنة ذات السعر المرجح ، والذي يتحدد على أساس سعر الخصم لدى البنك المركزي.

٤- يجب على الحكومة ألا تزيد من إلتئانها التفضيلي للبنوك المتخصصة عن المستوى الموجود فسى ٣ يناير ١٩٩١، وأى إلتئان جديد سواء للبنوك المتخصصة أم بنك الإسكان أم بنك التصدير يجب أن تطى حسب السعر السائد فى السوق.

٥- يقوم البنك المركزى بأصدار منشورات دورية لتنظيم البنوك ، ويجب ألا تتجاوز نسبة أصول البنوك من العملة الأجنبية عن ١٠٥ من نسبة خصومها، وأيضاً يجب أن يكون للفرق بين أصول وخصوم البنوك من العملة الأجنبية فى حدود ١٥ من رأس مال البنوك منفردة، وتطبق نفس الأجراءات أيضاً فيما يتعلق بالمؤسسات غير البنكية والتي تتعامل بال نقد الأجنبى .

٦- بالإضافة إلى ما سبق فإن الصندوق طلب بضرورة وضع سقف إلتئانها ، وبالتالى يجب تحديد الإلتئان المسموح به لكل من الحكومة ولقطاع العام وأيضاً يجب تحديد الأموال المحلية للنظام المصرى .

٧- بالإضافة إلى كل ذلك فإن الصندوق طلب بأن يتم رفع أسعار الفائدة فى الأجل الطويل حتى تتوازن مع معدلات التضخم السائدة فى ذلك الوقت، ويجب أن يسترشد فى نفس الوقت بأسعار الفائدة على أنونات الخزنة.

نستخلص مما سبق أن الصندوق يضع الخطوط المريضة لما يجب أن تقوم به الحكومة والبنك المركزى فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، حتى يتم تخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد، وإن كان الصندوق يعتمد بصفة أساسية على رفع أسعار الفائدة ووضع سقف إلتئانها للوصول إلى هذا الهدف ، وفى نفس الوقت يطلب بضرورة إتجاه نحو الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية للتحكم فى عرض النقود ، وبذلك نرى الصندوق يبدل كل ما فى وسعه لتحقيق المعروض النقدى من خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، ويلاحظ أن الحكومة تسير فى هذا الأتجاه تدريجياً.

ب- أدوات السياسة النقدية التى طلب بها الصندوق فى ١٩٩٦ :

كل ما ورد عن صندوق النقد الدولى فيما يتعلق باتفاق التثبيت الذى عقده مع الحكومة المصرية فى ١٩٩٦ بخصوص السياسة النقدية، هو مطالبة الصندوق بأن تستمر الحكومة فى إتباع كل الأدوات التنفيذية التى من شأنها أن تخفض معدلات التضخم ، ولاتى من شأنها أيضاً أن تحقق وضعاً خارجياً سليماً للاقتصاد المصرى ، ومعنى ذلك أن الصندوق فى هذا البرنامج يطلب من الحكومة الاستمرار فى رفع أسعار الفائدة كأحد العناصر الرئيسية لسياسة النقدية التقديرية ، وأيضاً الاستمرار فى وضع حدود للإلتئان المسموح به لكل من الحكومة ولقطاع العام ، وكذلك كل الأجراءات التى من شأنها أن تخفض للمعروض النقدى فى الاقتصاد .

ونستنتج من برامج تثبيت السليقة الآتى لهما يتطوق بالسليقة النقدية :

١- أن الهدف الأساسى للصندوق من أدوات السليقة النقدية التى يطالب بها هو تخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد، على أساس أن ذلك من شأنه أن يساعد على تخفيض معدلات التضخم، والعجز فى الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات.

٢- للوصول إلى الهدف الأساسى للسليقة النقدية للصندوق ، فإنه يعتمد بصفة أساسية على أداتين من أدوات السليقة النقدية وهى :

أولاً : رفع أسعار الفائدة سواء الدائنة لم المدينة، ويرى الصندوق أن ذلك أمر ضرورى من جميع النواحي فهى من ناحية نقل من المعروض النقدى فى الاقتصاد ، وهى من ناحية أخرى تقوم بأعادة تخفيض الموارد، وزيادة معدلات الانحراف ، وتمنع من هروب رأس المال المحلى للخارج ، وإذا كان الصندوق يطالب بالزيادة السريعة فى أسعار الفائدة حتى تصل إلى معدلات التضخم السائدة إلا أن الحكومة تعارض ذلك وتقوم بالزيادة التدريجية فى أسعار الفائدة ، خوفاً من تخفيض معدلات الاستثمار والعملية فى الاقتصاد.

ثانياً : وضع سقف على الإئتمان المحلى ، وباستخدام هذه الأداة يستطيع الصندوق أن يتحكم فى الإئتمان الممنوح لكل من الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ، وبالتالي يستطيع أن يحد من دور الحكومة والقطاع العام فى الاقتصاد ، وأن يوسع فى دور القطاع الخاص، وهذا يحد من أحد أهداف هذه الأداة بالإضافة إلى الهدف الأساسى منها وهو تخفيض حجم المعروض النقدى فى الاقتصاد.

٣- بالإضافة إلى الأدوات السابقتين اللتان يستخدمهما الصندوق للتحكم فى المعروض النقدى ، فإنه بدأ فى برامجه الحديثة (منذ التسعينات) يطلب بضرورة استخدام أدوات نقدية غير مباشرة ، للتحكم فى المعروض النقدى خاصة بعد ظهور بعض الآثار السلبية للأدوات المباشرة فى بعض البلدان التى عقدت مع الصندوق اتفاقات تثبيت^(١).

ونرى أن السليقة النقدية التى يتبناها الصندوق فى مصر على النحو السابق محل نقد منا ، وذلك على أساس أن هذه السليقة تتعارض مع أهداف الصندوق ، وذلك لأن من شأن الأخذ بهذه السليقة أن يودى إلى إعالة الاستثمار نظراً لارتفاع أسعار الفائدة ونظراً لوجود سقف ائتماني لا يمكن تجاوزه ، ويترتب على انخفاض معدلات الاستثمار ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الناتج المحلى الإجمالى وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات (بسبب انخفاض الصادرات وتزايد الواردات المترتب على انخفاض معدلات الاستثمار المحلى) وكل ذلك يتعارض مع أهداف

^(١) لمزيد من المعلومات أنظر :

William E Alexander . "The Adoption of Indirect Instruments of Monetary Policy. Occasional Paper No. 126, International Monetary Fund, Washington, D.C., 1995, pp.2-F.

(٥) يلاحظ أن المقصود بالمعروض النقدى هنا النقود بمعناها الضيق M1 وهى تشمل مجموع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بالإضافة إلى الودائع الجارية الخاصة بالعملة المحلية، وليس المقصود بالنقود هنا النقود بمعناها الواسع M2 ولتى تشمل بالإضافة إلى ما سبق الودائع غير الجارية الخاصة بالعملة المحلية والودائع الجارية وغير الجارية الخاصة بالعملة الأجنبية.

الصندوق، (وقد يكون هدف الصندوق من ذلك هو إرغام الدولة على تقديم مزايا كبيرة للاستثمار الأجنبي بما يفيد البلدان المتقدمة المسيطرة على الصندوق) ، وكل ما يمكن أن تحققه هذه السياسة المشددة التي ينادي بها الصندوق هو خفض معدلات التضخم كآثر لتخفيض المعروض النقدي في الاقتصاد (وذلك إذا نجحت الحكومة في تحقيق ذلك) وسنوضح فيما بعد الآثار المترتبة على هذه السياسة النقدية في مصر ، وسنوضح في المبحثين التاليين مدى انخفاض المعروض النقدي والائتمان المحلي في ظل هذه السياسة في مصر .

المبحث الثاني

تطور المعروض النقدي

يهدف هذا المبحث إلى اختبار أداء السياسة النقدية ، وذلك من خلال ملاحظة تطور المعروض النقدي (النقد) في مصر قبل الاتفاق مع الصندوق وبعده ، للوقوف على مدى تحسن الوضع بعد الاتفاق ، وهذا موضوع المطلب الأول من هذا المبحث ، ثم من خلال مقارنة المعروض النقدي منذ الاتفاق مع الصندوق بالمستهدف ، وذلك لمعرفة مدى نجاح السياسة النقدية للصندوق في تحقيق أهدافها ، وهذا هو موضوع المطلب الثاني من هذا المبحث، وعلى ذلك فالدراسة في هذا المبحث تنقسم إلى مطلبين على النحو التالي :-

المطلب الأول : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المطلب الثاني: تطور المعروض النقدي والمستهدف.

المطلب الأول

تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

نعرض في هذا المطلب لتطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذه الطريقة تعد أحد الطرق التي يتم استخدامها لاختبار أداء سياسات التثبيت ، وحتى تتمكن من ذلك فإنه يكون من المفيد أن نختبر مدى تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في كل برنامج على حده، وعلى ذلك فإن الدراسة في هذا المطلب تنقسم إلى الآتي :-

الفرع الأول : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

الفرع الثاني : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الرابع: تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦.

(٢) يلاحظ أن المقصود بالمعروض النقدي هنا النقود بمعناها الضيق M1 وهي تشمل مجموع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ، بالإضافة إلى الودائع الجارية الخاصة بالعملة المحلية ، وليس المقصود بالنقود هنا النقود بمعناها الأوسع M2 والتي تشمل الودائع غير الجارية الخاصة بالعملة المحلية ، والودائع الجارية وغير الجارية الخاصة بالعملة الأجنبية .

الفرع الأول

تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية لصندوق النقد الدولي ، أن يتم تخفيض المعروض النقدي في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، وفي هذا الفرع نحاول ملاحظة تطور حجم المعروض النقدي قبل الاتفاق مع الصندوق وبعده ، وذلك لمعرفة ما إذا كان حجم المعروض النقدي قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق أم لا ؟

جدول رقم (٥٩) يوضح تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ القيمة بالدينار جني				
السنة	المعروض النقدي	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٥	١,٨٦٣	٢٤	-	٣٩
١٩٧٦	٢,٢٣٩	٢٠,٢	١٠,٢	٤٢,٥
١٩٧٧	٢,٩٤٣	٣١,٤	٧,٧	٥١,٦
١٩٧٨	٣,٥٥٣	٢٠,٧	٩,٢	٥٧
١٩٧٩	٤,٣٥٤	٢٢,٥	٩,٨	٦٣,٦

المصدر : IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.336-F

- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة، بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي .
- (٠) كان المعروض النقدي في عام ١٩٧٤ حوالي ١٥٠٣ مليون جنيه.
- النصب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي:-

أولا : قيما يتطابق بمدى تطور قيمة المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أن قيمة المعروض النقدي تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالموضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٢٢٣٩ مليون جنيه في العام السابق مباشرة للاتفاق إلى ٢٩٤٣ مليون عام الاتفاق ، ثم إلى ٣٥٥٣ مليون عام ١٩٧٨ ثم استمرت في التزايد إلى أن وصلت إلى ٤٣٥٤ مليون عام ١٩٧٩.

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والنتائج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق.

إذا قارنا معدل نمو المعروض النقدى بمعدل نمو النتائج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق ، فإتينا نجد أنه كان هناك تقارب بين هذين المحلين قبل الاتفاق وتباعداً بعد الاتفاق ، ذلك أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى بلغ حوالى ٢٠,٢ ٪ عام ١٩٧٦ ، وكان معدل نمو النتائج المحلى الإجمالى حوالى ٤٠,٢ ٪ فى نفس العام ، ولكن يلاحظ أن الوضع تغير فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث ارتفع معدل النمو السنوى للمعروض النقدى إلى ٣١,٤ ٪ ، فى حين انخفض معدل نمو النتائج المحلى الإجمالى إلى ٧,٧ ٪ ، وحدث تقارب فى العامين التاليين للاتفاق بين معدل النمو السنوى للمعروض النقدى ، ومعدل النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى، حيث انخفض المعدل الأول إلى ٢٠,٧ ٪ عام ١٩٧٨ فى حين بلغ المعدل الثانى ٩,٢ ٪ فى نفس العام، ثم ارتفع معدل نمو المعروض النقدى قليلاً فى عام ١٩٧٩ إلى ٢٢,٥ ٪ ومعدل نمو النتائج المحلى الإجمالى إلى ٩,٨ ٪.

ثالثاً : مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى المعروض النقدى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٧٧ فإتينا نجد تزايد المعروض النقدى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفع المعروض النقدى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى من ٤٢,٥ ٪ عام ١٩٧٦ - العام السابق للاتفاق - إلى ٥١,٦ ٪ عام الاتفاق ثم إلى ٥٧ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٣,٦ ٪ عام ١٩٧٩.

نخلص مما سبق إلى الآتى :-

١- قيمة المعروض النقدى قبل الاتفاق أفضل من هذه القيمة بعد الاتفاق ، نظراً لأنها كانت منخفضة قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق.

٢- معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والنتائج المحلى الإجمالى كانت متقاربة قبل الاتفاق أكثر من الوضع عام الاتفاق.

٣- المعروض النقدى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى كان منخفضاً قبل الاتفاق ، ومتزايداً بعد الاتفاق.

واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا التفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	قيمة المعروض النقدي	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٥	منخفض	تقارب	منخفض
١٩٧٦	منخفض	تقارب	منخفض
١٩٧٧	مرتفعة	تباعد	مرتفع
١٩٧٨	مرتفعة	تقارب	مرتفع
١٩٧٩	مرتفعة	تقارب	مرتفع

الفرع الثاني

تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

يوصل هذا الفرع اختبار أداء المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ والجدول التالي يوضح تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (٦٠) يوضح تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

'القيمة بالمليون جنيه'

السنة	المعروض النقدي	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ^(١)	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٥	١٤,٦٩٦	١٨,١	٩,٢	٥٤,٨
١٩٨٦	١٥,٩٧٣	٨,٧	٤,٢	٥٧
١٩٨٧	١٨,٢٤١	١٤,٢	٥,٣	٤٢,٤
١٩٨٨	٢٠,٥٧٩	١٣,٨	٥,٥	٤٥
١٩٨٩	٢٢,٤٧١	٩,٢	٥,٥	٤٦,٩

(١) المصدر : IMF, International Financial Statistics, Year book, 1996, p.337

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

- كان المعروض النقدي في عام ١٩٨٤ حوالي ١٢,٤٤٣ مليون جنيه.

(٢) الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ محسوب على أساس أسعار ١٩٨٢، ١٩٨١ أما في سنة ١٩٨٦

محسوب على أساس أسعار ١٩٨١، ١٩٨٢ ومرة أخرى على أساس أسعار ١٩٨٧، ١٩٨٦.

ونرى على الجدول السابق الآتي:-

أولاً : فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدي .

يلاحظ أن قيمة المعروض النقدي في الفترة السابقة على الاتفاق أقل بكثير من الفترة اللاحقة على الاتفاق. ومعنى ذلك أن السياسة النقدية التي تبناها الصندوق في برنامج التثبيت عام ١٩٨٧ لم يتركب عليها تخفيض قيمة المعروض النقدي في مصر بعد الاتفاق، بل أستمروا لتزايد في قيمة المعروض النقدي بصورة طردية .

ثانياً : معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والنتائج المحيطة .

إذا قارنا معدل النمو السنوي للمعروض النقدي بمعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٨٧ فليتنا نجد أنه في الفترة السابقة على الاتفاق كان هناك تقارب بسيط إلى حد ما بين معدل النمو السنوي للمعروض النقدي ، ومعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ، ذلك أنه في عام ١٩٨٥ كان الأول حوالي ١٨,١٪ والثاني ٩,٢٪، وهذا يعني أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي كان حوالي ضعف معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي ، وفي العام التالي كان أيضاً هذا المعدل في حدود الضعف ، وكان تغير الوضع في عام الاتفاق مع الصندوق حيث أصبح معدل نمو المعروض النقدي حوالي ثلاث أضعاف معدل النتائج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل نمو المعروض النقدي حوالي ١٤,٢٪ في حين لم يزد معدل النمو السنوي للنتائج المحلي عن ٥,٣٪، ثم أخذ هذا المعدل في التقارب ولكن بصورة أبطأ من التقارب الذي ساد في العامين السابقين للاتفاق مع الصندوق ، تفسير ذلك أنه في عام ١٩٨٨ رغم انخفاض معدل النمو السنوي للمعروض النقدي من ١٤,٢٪ في عام ١٩٨٧ إلى ١٢,٨٪ في عام ١٩٨٨ ورغم ارتفاع معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي من ٥,٣٪ في عام ١٩٨٧ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٨٨ أن معدل نمو المعروض النقدي قبل الاتفاق كان أكثر من ضعف معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي وتحسن الوضع قليلاً في عام ١٩٨٩، حيث انخفض معدل النمو السنوي للمعروض النقدي إلى ٩,٢٪، وأستمر معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي عن ٥,٥٪، ومعنى ذلك أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي قبل الاتفاق كان أقل مسن هذا المعدل بعد الاتفاق ، وإن كان الوضع بدأ يتحسن في العام التالي بعد الاتفاق.

ثالثاً : المعروض النقدي كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي .

وإذا نظرنا إلى المعروض النقدي كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي فليتنا نجد أن الوضع بعد الاتفاق أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، تفسير ذلك أن هذه النسبة في العامين السابقين على الاتفاق لم تقل عن ٥٤,٨٨٪ عام ١٩٨٥ بل إنها وصلت إلى ٥٧٪ عام ١٩٨٦ ولكنها انخفضت عام الاتفاق إلى ٤٢,٤٪، وإن كانت قد أخذت تسي السريز لسي العاميين التاليين للاتفاق ، ولكنها لم تصل إلى نفس النسبة التي كانت موجودة قبل الاتفاق ، ومعنى ذلك أن المعروض النقدي كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي أصبح بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ أفضل من الوضع قبل الاتفاق مع الصندوق.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- قيمة المعروض النقدي قبل الاتفاق كانت أفضل قليلا من الوضع بعد الاتفاق .
- ٢- معدل نمو المعروض النقدي قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعد الاتفاق ، وإن كان قد أخذ في التحسن فسي العلم للثاني بعد الاتفاق.
- ٣- للمعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان أفضل بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

واللوجة التالية توضح النتائج المستخلصة من هذا الفرع.

البيان	قيمة المعروض النقدي	معدل النمو السنوي للمعرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي	المعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
سنة	الناتج	الناتج	الناتج
١٩٨٥	منخفض	تقارب	مرتفع
١٩٨٦	منخفض	تقارب	مرتفع
١٩٨٧	مرتفعة	تباعد	منخفض
١٩٨٨	مرتفعة	تباعد	منخفض
١٩٨٩	مرتفعة	تقارب	منخفض

الفرع الثالث

تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

فى هذا الفرع نقوم باختبار مدى تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، ونعرض فى البداية لجدول إحصائى يوضح تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .

جدول رقم (٦١) يوضح تطور العروض النقدية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من [١٩٨٩ - ١٩٩٣]
 " القيمة بالعملة المحلية "

السنة	قيمة المعروض النقدي	معدل النمو السنوى للمعروض النقدي	معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٩	٢٢٤٧١	٩,٢	٥,٥	٤٦,٩
١٩٩٠	٢٦٢٠٥	١٦,٦	٤,٧	٥٢,٢
١٩٩١	٢٨,٣٣٧	٨,١	٥,٥	٥٢,٥
١٩٩٢	٣٠,٨٣٢	٨,٨	٢,٥	٢٣
١٩٩٣	٣٤٥٧١	١٢,١	٣,٩	٢٤,٨

IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.337

المصدر :-

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة، بيانات الناتج المحلى الإجمالى .
- لتسبب تم حسابها بمعرفة الباحث .

-لناتج المحلى الإجمالى بالسعر ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، وبالنسبة لعام ١٩٩١ تم حساب الناتج المحلى الإجمالى مرة بأسعار ١٩٨٦ ومرة بأسعار ١٩٩١ / ١٩٩٢ .

ومن الجدول السابق نخرج بالنتائج التالية .

أولاً :- فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدي .

إذا قارنا قيمة المعروض النقدي فى الفترة السابقة على الاتفاق بالفترة اللاحقة على الاتفاق نجد أن هذه القيمة آلت فى الفترة السابقة على الاتفاق بصورة ملحوظة ، ذلك أن هذه القيمة لم تزد عن ٢٦,٤٠٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠ ، فى حين أنها بلغت حوالى ٣٤,٥٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢ وهو العام الثانى بعد الاتفاق مع الصندوق ، ومعنى ذلك أن وضع قيمة المعروض النقدي كان أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة للوضع بعد الاتفاق .

ثانياً : معدل النمو السنوى للمعروض النقدي والناتج المحلى .

إذا قارنا معدل النمو السنوى للمعروض النقدي والناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق وبعده ، نجد أن الوضع كان سيئاً فى العام السابق مباشرة للاتفاق حيث بلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى حوالى ٤,٧ ٪ فى حين ارتفع معدل النمو السنوى للمعروض النقدي يصل إلى ١٦,٦ ٪ أى أن نمو النقود تزايد فى هذا العام أربعة أضعاف نمو الناتج المحلى الإجمالى ، فى حين أنه فى العام السابق عام ١٩٨٩ - لم يتزايد معدل نمو النقود إلا أقل من ضعف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، إما فى الفترة اللاحقة على الاتفاق فيُنا نجد أن هناك تحسناً فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث انخفض معدل النقود إلى ٨,١ ٪ فى حين ارتفع معدل الناتج المحلى إلى ٣,٩ ٪، ومعنى ذلك أن هناك تقارباً

حيث انخفض معدل النفود إلى ٨,١٪ في حين ارتفع معدل الناتج المحلي إلى ٥,٥٪، ومعنى ذلك ان هناك تقارباً بين المحللين في هذا العام ، ثم بعد هذا التقارب عاد للتبايد تدريجياً بين المحللين في العام التالي مباشرةً للتباين والعام الذي يليه ، حيث بلغ نمو النفود حوالي ثلاث أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

ومما سبق يتضح أن معدل النمو للمعرض النقدي بالمقارنة ، معدل النمو السنوي الناتج كان أفضل إلى حد ما في الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق للمقارنة بالفترة السابقة على هذا الاتفاق .

ثالثاً :- المعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

وإذا نظرنا إلى المعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، فلنجد أن هذه النسبة بلغت حوالي ٤٦,٩٪ عام ١٩٨٩ ثم ارتفعت إلى ٥٧,٢٪ في عام ١٩٩٠ ثم استمرت في الارتفاع عام الاتفاق مع الصندوق لتبلغ ٥٣,٥٪ ، ولكنها انخفضت في العام التالي للاتفاق لتصل إلى ٢٣٪ ثم ارتفعت قليلاً لتبلغ ٢٤,٨٪ .

وهذا يعني أن وضع المعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان أفضل بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق .

نخلص كل ما سبق إلى أن :-

- ١- قيمة المعرض كانت أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بوضعها بعد الاتفاق
- ٢- معدل النمو السنوي للمعرض النقدي للمقارنة بمعدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي كان أفضل بعد الاتفاق إلى حد ما للمقارنة للوضع قبل الاتفاق
- ٣- المعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان أفضل بعد الاتفاق بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق ، واللوحة التالية توضح هذه النتائج .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور المعرض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

في الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

البيان السنة	تطور قيمة المعرض النقدي	تطور معدل النمو السنوي للمعرض النقدي بالمقارنة بمعدل النمو السنوي لناتج محلي الاسمي	تطور المعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	الناتج	الناتج	الناتج
١٩٨٩	منخفضة	تقارب	مرتفع
١٩٩٠	منخفض	تباعد أكبر	مرتفع
١٩٩١	مرتفع	تقارب أكبر	مرتفع
١٩٩٢	مرتفع	تباعد	منخفض
١٩٩٣	مرتفع	تباعد	منخفض

الفرع الرابع

تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول رقم (٦٢) يوضح تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٧-١٩٩٦/١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المعروض النقدي	* معدل نمو السنوي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٤/٩٣	٢٨٢٩٣	١٥,٥	٣,٩	٢٠,٣
١٩٩٥/٩٤	٣١٦٩٠	١٢	٤,٧	٢١,٧
١٩٩٦/٩٥	٣٥١٠٣	١٠,٨	٤,٩	٢٢,٩
١٩٩٧/٩٦	٣٩٠٥٣	١١,٣	٥,٧	٢٤,١

* بلغت قيمة المعروض النقدي في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ حوالي ٢٤٥٠٤ مليون جنيه .

المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ من ١١٣ .

-المنصب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الاتي :-

أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعروض النقدي .

إذا قارنا قيمة المعروض النقدي قبل الاتفاق مع الصندوق في أكتوبر ١٩٩٦ بالوضع بعد الاتفاق ، فلنجد أن قيمة المعروض النقدي تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، حيث أنها تزايدت من ٣٥١٠٣ مليون جنيه فسي عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٣٩٠٥٣ مليون جنيه في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وهو العام الأول لبرنامج للتثبيت الذي عكفته الحكومة مع الصندوق في أكتوبر ١٩٩٦ .

ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي .

إذا قارنا معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فلنجد نلاحظ أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفع هذا المعدل من ١٠,٨٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١١,٣٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، أيضاً يلاحظ أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ارتفع هو الآخر بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد المعدل من ٤,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٧٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وإذا قارنا المعدلين قبل الاتفاق وبعد الاتفاق فلنجد أن التقارب بين المعدلين كان أكبر بعد الاتفاق حيث كان الفارق بين المعدلين في العام السابق على الاتفاق حوالي ٥,٩ نقطة ، أما بعد الاتفاق فقد كان الفارق حوالي ٥,٦ نقطة ، وهذا يعني تحسناً بسيطاً في وضع المعروض النقدي بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ .

ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

إذا نظرنا إلى للمعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد تزايد قيمة المعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق حيث تزايدت من ٢٢,٩% عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٤,١% عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، مما يعنى تزايد عرض النقود في الاقتصاد بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ .

واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع .

السنة	قيمة المعرض النقدي	معدل نمو السنوى للمعرض النقدي والناتج الاجمالي	المعرض النقدي كنسبة من الناتج الاجمالي
١٩٩٤/٩٣	منخفضة	تباعد	منخفضة
١٩٩٥/٩٤	منخفضة	تباعد	منخفضة
١٩٩٦/٩٥	منخفضة	تباعد	منخفضة
١٩٩٧/٩٦	مرتفعة	تقارب	مرتفعة

المطلب الثاني

تطور المعروض النقدي والمستهدف.

يهدف هذا المطلب إلى اختبار السليمة التنفيذية من خلال مدى تطابق المعروض النقدي مع المستهدف الذى يسمى إليه كل من الصندوق والحكومة كما يهدف إلى تسهيل عملية الاختبار والدراسة في هذا المطلب سنتقسم إلى الفروع التالية : -

الفرع الأول :- تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

الفرع الثاني :- تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

الفرع الثالث :- تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٩١

الفرع الرابع :- تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

الفرع الأول

تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

من المعروف أن صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية يرغبان في تخفيض المعروض النقدي في الاقتصاد المصري على أساس أن لذلك دورا كبيرا في مكافحة التضخم والمجز في الموازنة العامة للدولة ، والمجز في ميزان المدفوعات ، وأن الصندوق والحكومة يتبنيان سياسة نقدية للوصول لهذا الهدف ، ويلاحظ أن الحكومة المصرية أيضا تطالب بالتخفيض التدريجي للمعروض النقدي ، خوفا من الآثار السلبية التي قد تحدث بسبب التخفيض الكبير في وقت قصير .

وإذا اعتبرنا أن هذا هو المستهدف بصفة عامة ، فإن المستهدف في مجال المعروض النقدي هو تخفيف قيمة المعروض النقدي بصورة تدريجية ، وهنا يثور التساؤل وهو هل تحقق ذلك للمعروض النقدي في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي ؟ هذا ما سنحاول اختباره فيما يلي :-

أولا :- مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف .

جدول رقم (٦٣) يوضح مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المعروض النقدي	المستهدف
١٩٧٦	٢٢٣٩	مستهدف
١٩٧٧	٢٩٤٣	
١٩٧٨	٣٥٥٣	
١٩٧٩	٤٣٥٤	

IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.336-F

المصدر :

ويتضح لنا من الجدول السابق أنه لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدي ، نظرا لزيادة قيمة المعروض النقدي بعد الإنفاق وعدم انخفاضها كما كان مستهدفا .

ثانياً :- مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .

جدول رقم (٦٤) يوضح مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى	للمستهدف
١٩٧٦	٢٠٧	
١٩٧٧	٣١٤	
١٩٧٨	٢٠٧	
١٩٧٩	٢٢٥	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.336-F

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا مما سبق أن المستهدف فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للمعروض النقدى لم يتحقق إلا فى العام التالى للاتفاق حيث انخفض هذا المعدل من ٣١,٤ ٪ عام ١٩٧٧ إلى ٢٠,٧ ٪ عام ١٩٧٨ ، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٢٢,٥ ٪ عام ١٩٧٩ .

ثالثا :- مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .

(٦٥)

جدول يوضح تطور المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف^١

خلال الفترة من ١٩٩٧-١٩٧٧

السنة	المعروض النقدي كنسبة من الناتج	المستهدف
١٩٧٦	٤٢,٥	١٢٠ ١٢٠ ١٢٠ ١٢٠
١٩٧٧	٥١,٦	
١٩٧٨	٥٧	
١٩٧٩	٦٣,٦	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.336-F

- البنك الأهلي المصري ، الفثرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة، بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بالمعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق طوال فترة محل البحث ، حيث تزايد المعروض النقدي كنسبة الناتج محلي من ٤٢,٥ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥١,٦ ٪ عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ٥٧ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٣,٦ ٪ عام ١٩٧٩ .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدي لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة .
- ٢- أن المستهدف فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للمعروض النقدي لم يتحقق على الإنفاق والصندوق ولكنه تحقق في العام التالي ثم تزايد في عام ١٩٧٩ .
- ٣- أن المستهدف فيما يتعلق بالمعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق طوال الفترة محل البحث ، واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور المعروض النقدي والمستهدف

في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	قيمة المعروض النقدي	المستهدف	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي	المستهدف	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٧٧	عدم تحقيق الهدف	النتائج	عدم تحقيق المستهدف	النتائج	عدم تحقيق الهدف	النتائج
١٩٧٨	عدم تحقيق الهدف	النتائج	تحقيق المستهدف	النتائج	عدم تحقيق الهدف	النتائج
١٩٧٩	عدم تحقيق الهدف	النتائج	عدم تحقيق المستهدف	النتائج	عدم تحقيق الهدف	النتائج

الفرع الثاني

تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

أولاً :- مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف .

هنا يثور التساؤل هل تطور المعروض النقدي بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ على الوجه الذي كان يريه الصندوق والحكومة ؟ وبعبارة أخرى هل تحقق المستهدف فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدي ؟ الجواب التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٦٦) يوضح مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف على الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه .

السنة	قيمة المعروض النقدي	المستهدف
١٩٨٦	١٥,٩٧٣	تتألف تاريخي
١٩٨٧	١٨,٢٤١	
١٩٨٨	٢٠,٥٧٩	
١٩٨٩	٢٢,٤٧١	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337

يتضح لنا من الجدول السابق أن قيمة المعروض النقدي تزايد بصورة مطردة منذ الالتحاق مع الصندوق وحتى ١٩٨٩ ولم تتألف تدريجيا كما كان مستهدفا ، وهذا يعني أن السياسة النقدية التقيدية التي يتبناها الصندوق والتي أخذت بها الحكومة لم تنجح في تحقيق قيمة المعروض النقدي في مصر خلال الفترة في محل البحث .

ثانيا :- مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف .

هذا أيضا يثار تساؤل آخر وهو هل كان التطور في معدل النمو السنوي للمعروض النقدي يسير بصورة متتالصة خلال الفترة محل البحث ؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فمعنى ذلك أن السياسة النقدية حققت المستهدف في مجال تحقيق حجم المعروض النقدي ، وإذا لم يكن الأمر كذلك فمعنى ذلك أنها فشلت في ذلك ، وهنا نعرض فقط إلى مدى نجاح أو فشل السياسة في تحقيق المستهدف فيها ، أما بالنسبة لتفسير أسباب النجاح أو الفشل فيتم التعرض له لاسيما بعد ذلك والوقت على مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بالنمو السنوي للمعروض النقدي فإن الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٦٧) يوضح تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي	المستهدف
١٩٨٦	٨٠٧	تحت المتابعة
١٩٨٧	١٤٠٢	
١٩٨٨	١٢٠٨	
١٩٨٩	٩٠٢	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337.

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي يحقق المستهدف عام الاتفاق مع الصندوق ، وذلك على أساس أن هذا المعدل لم ينمو بصورة متقلصة بل على العكس نما بصورة مستزايدة فيعد أن كان هذا المعدل ٨٠٧٪ عام ١٩٨٦ إذ به يرتفع إلى ١٤٠٢٪ عام ١٩٨٧ ولكن هذا الوضع تغير في العامين التاليين للاتفاق حيث بدأ معدل النمو السنوي في المعروض النقدي يتطور بصورة متقلصة حيث انخفض هذا المعدل إلى ١٢٠٨٪ في عام ١٩٨٨ ثم إلى ٩٠٢٪ في عام ١٩٨٩ ، ومعنى ذلك أن السياسة النقدية للصندوق نجحت في تخفيض معدل النمو للمعروض النقدي في العامين التاليين للاتفاق ، وإن كانت لم تتجح في تحقيق ذلك خلال عام الاتفاق .

ثالثاً :- مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .

إذا نظرنا إلى تطور المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف ، فإننا نجد أنه من المرغوب فيه أن يتناقص حجم المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، لأن ذلك يعنى زيادة جانب العرض في الاقتصاد وانخفاض جانب الطلب ، مما يؤدي إلى القضاء على مشكلة التضخم والعجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وزيادة معدلات النمو ، وهذا ما يسعى إليه صندوق الحكومة المصرية بل كل دول العالم مع الأخذ في الحسبان أن ذلك يجب أن يكون في حدود معينة ، لأن زيادة العرض على جانب الطلب سيؤدي إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التي لا تقل عن مشاكل زيادة جانب الطلب على العرض في الاقتصاد والجدول التسلي يوضح مدى تقلص حجم المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٦٨) يوضح تطور حجم المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف

في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٨٦	٥٧	تتأخر تدريجياً
١٩٨٧	٤٧,٤	
١٩٨٨	٤٥	
١٩٨٩	٤٦,٩	

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p.337

المصدر :-

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح هذا الجدول أن المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي لم يحقق المستهدف منه إلا في عام الانقضاء مع الصندوق ، وذلك لأنه تناقص من ٥٧ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٧,٤ ٪ عام ١٩٨٧ ، ولكنه أخذ في التزايد بصورة تدريجية في العامين التاليين للانقضاء ، وهذا يعني أن السياسة النقدية التي بينها الصندوق في مصر لم تنجح في تخفيف المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا في عام الانقضاء فقط بالمقارنة بالعامين التاليين للانقضاء .

نماتخلص من كل ما سبق الآتي :-

- ١- المستهدف من قيمة المعروض النقدي لم يتحقق في برنامج ١٩٨٧
- ٢- وأن المستهدفين من معدل النمو السنوي للمعروض النقدي لم يتحققا عام الانقضاء ولكنهما تحققا في العامين التاليين .
- ٣- المستهدف من المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق إلا في عام الانقضاء مع الصندوق ، ولكنه لم يتحقق في العامين التاليين لذلك وللوهة التالية توضح نتائج اختبار تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ للتنبؤ الاقتصادي في مصر .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور المعروض النقدي والمستهدف

في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

البيان السنة	قيمة المعروض النقدي النتائج	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي النتائج	المعروض النقدي كتسبه من النتائج الإجمالي النتائج
١٩٨٧	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف
١٩٨٩	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف

الفرع الثالث

مدى تطور المعروض النقدي والمستهدف

في برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادي

بعد اختبار مدى تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادي، فإننا نعرض في هذا الفرع اختبار مدى تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادي على النحو التالي:-

أولاً : مدى تطور حجم المعروض النقدي والمستهدف .

ماذا حدث لحجم المعروض النقدي في برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادي ؟ هل حقق حجم المعروض النقدي المستهدف منه في هذا البرنامج لم أنه فشل في ذلك كما هو الحال في برنامج ١٩٨٧ ، والجدول التالي يوضح حقيقة الأمر بالنسبة لتطور حجم المعروض النقدي في برنامج ١٩٩١ :-

جدول رقم (٦٩) يوضح مدى تطور حجم المعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المعروض النقدي	المستهدف
١٩٩٠	٢٦٥٢٠٥	١٢٠٠
١٩٩١	٢٨٥٣٣٧	١٢٠٠
١٩٩٢	٣٠٨٣٢	١٢٠٠
١٩٩٣	٣٤٥٧١	١٢٠٠

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337

يتضح لنا من هذا الجدول أن قيمة المعروض النقدي قد تزايد بصورة طردية منذ الاتفاق مع الصندوق ، ولم تتناقص كما كان متوقفاً ، وبالتالي لم تنجح السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق في تخفيض قيمة المعروض النقدي في الاقتصاد خلال الفترة محل البحث .

ثانياً :- مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف .

إذا أردنا اختبار مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادي فإن الجدول التالي يبين ذلك :-

جدول رقم (٧٠) يوضح مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩١

السنة	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي	المستهدف
١٩٩٠	٦, ١٦	١٢٠٠
١٩٩١	٨,١	١٢٠٠
١٩٩٢	٨,٨	١٢٠٠
١٩٩٣	١٢,١	١٢٠٠

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي لم يتناقص إلا في عام الاتفاق مع الصندوق، حيث انخفض هذا المعدل من ١٦,٦ ٪ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٨,١ ٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه أخذ في التزايد في العامين التاليين للاتفاق مباشرة ، فكان هذا المعدل ٨,٨ ٪ ، ١٢,١ ٪ على التوالي ، نخرج من ذلك بنتيجة مقابها أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي لم يحقق المستهدف منه إلا في عام الاتفاق على الصندوق ، أما العامين التاليين للاتفاق فإن المستهدف لم يحقق فيهما .

ثالثاً :- مدى تطور المعروض النقدي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .

إذا نظرنا إلى مدى تطابق التطور الذى حدث فى المعروض النقدي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي مع المستهدف فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى فإن الجدول التالى يعطى صورة لتوضيح ذلك :-

جدول رقم (٧١) يوضح مدى تطور قيمه المعروض النقدي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	للمعروض النقدي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف
١٩٩٠	٥٢,٢	مستهدف
١٩٩١	٥٣,٥	
١٩٩٢	٢٣	
١٩٩٣	٢٤,٨	

IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p 337 .

المصدر :-

البنك الأملى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة، بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الإجمالى .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح أن قيمة المعروض النقدي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالى لم يحقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٥٢,٢ ٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٥ ٪ عام ١٩٩١ ، ولكنها حققت المستهدف فى عام ١٩٩٢ حيث انخفضت هذه القيمة لتقل إلى ٢٣ ٪ ولكن هذه القيمة لم تستمر فى الانخفاض فى عام ١٩٩٣ وارتفعت قليلا لتقل إلى ٢٤,٨ ٪ وعلى ذلك فإن ذلك يعد نجاحا جزئيا للسياسة النقدية فى تخفيض قيمة المعروض النقدي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالى فى عام ١٩٩٣ .

نخلص من كل ما سبق إلى أن :-

١- أدوات السياسة النقدية التى تبناها الصندوق فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى لم تتجفع فى تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدي .

٢ - وأيضاً لم تحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدي فى العاملين التساليين للاتفاق

٣- وأخيراً لم تحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالى فى عام الاتفاق مع الصندوق .

٤- ولكن أدوات السياسة النقدية نجحت في تخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدي في عام الاتفاق مع الصندوق ، وأيضاً في تخفيض قيمة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بصورة كبيرة في عام ١٩٩٢ وبصورة أقل في عام ١٩٩٣ ، واللوحه التالية توضح نتائج اختبار مدى تطور المعروض النقدي والمستهدف في الفقرة محل البحث :-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العروض النقدي والمستهدف

في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

البيان للسنة	أهمه العروض النقدي النتائج	معدل النمو السنوى للعروض النقدي النتائج	أهمه العروض النقدي كسبه من الناتج المحلى الإجمالي
١٩٩١	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف
١٩٩٢	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف
١٩٩٣	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق جزئى المستهدف

الفرع الرابع

تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

أولاً: تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف .

الجدول رقم (٧٢) يعرض لتطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٨ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المعروض النقدي	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٣٥١.٠٣	تفاصيل تكريجي
١٩٩٧/٩٦	٣٩٠.٥٣	

المصدر :- البنك الأعلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ص١١٣

يتضح لنا من هذا الجدول أن المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة المعروض النقدي في الاقتصاد لم يتحقق ، حيث تزايد المعروض النقدي من ٣٥١.٠٣ مليون جنيه في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٣٩٠.٥٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدي والمستهدف .

الجدول رقم (٧٣) يبين مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدي والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦ .

السنة	معدل النمو السنوى للمعروض النقدي	المستهدف
١٩٩٦/١٩٩٥	١٠,٨	تتألف من تدريجى
١٩٩٧/١٩٩٦	١١,٣	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ص١١٣

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويظهر لنا فى هذا الجدول أن تخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدي كمستهدف للسياسة النقدية فى برنامج ١٩٩٦ ، لم يتحقق حيث تزايد معدل النمو السنوى للمعروض النقدي من ١٠,٨ فى العام السابق مباشرة للاتفاق إلى ١١,٣ فى عام الاتفاق .

ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

الجدول رقم (٧٤) يوضح مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦ .

السنة	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	المستهدف
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٢,٩	تتألف من تدريجى
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٤,١	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ص١١٣

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أن تخفيض قيمة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق بمعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ ، حيث تزايد المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٢,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ (العام السابق على الاتفاق) إلى ٢٤,١٪ فى العام الأول للاتفاق ، واللوحة التالية تعرض الدرامة فى هذا الفرع:-

السنة	قيمة المعروض النقدي	معدل نمو المئوى	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى	المستهدف
١٩٩٦/١٩٩٥	منخفض	منخفض	منخفض	تناقص تدريجى
١٩٩٧/١٩٩٦	مرتفع	مرتفع	مرتفع	

المبحث الثالث

تطور الائتمان المحلى

يلاحظ أن صندوق النقد الدولى يسمي فى مجال السياسة النقدية إلى تخفيض حجم الائتمان المحلى الاجمالى ، وذلك على أساس أن تزايد الائتمان المحلى من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الكلى فى الاقتصاد ، وأن هذا يتعارض مع ما يسمي إليه الصندوق ، فهو يسمي أساساً من وراء سياسات للتثبيت التي يتبناها إلى تخفيض الطلب الكلى فى الاقتصاد ، وعلى ذلك فهو يسمي لتخفيض الائتمان المحلى الأجمالى ، ومن ناحية أخرى فهو يسمي إلى تخفيض الائتمان المقدم للحكومة وللقطاع العلم ، وذلك نظراً لأن ذلك قد يشجع على زيادة المعجز فى الموازنة العامة للدولة ، وأيضاً قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم فى الاقتصاد وهو ما لا يريده الصندوق ، ولكنه فى نفس الوقت يؤيد تزايد الائتمان المحلى المقدم للقطاع الخاص ، على أساس أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار ، والإنتاج ، والعمالة ، وتحسين وضع ميزان الموضوعات فى الاقتصاد ، وسنحاول فيما يلي اختبار مدى تطور الائتمان المحلى فى الاتجاه الذى يريده الصندوق من عدمه ، وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى الآتى :-

المطلب الأول :- تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

المطلب الثاني :- تطور الائتمان المحلى والمستهدف

المطلب الأول

تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

تنقسم الدراسة هذا المطلب إلى الفروع التالية :

الفروع الأول : تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الائتمان مع الصندوق عام ١٩٧٧

الفروع الثاني : تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الائتمان مع الصندوق عام ١٩٨٧

الفروع الثالث : تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الائتمان مع الصندوق عام ١٩٩١

الفروع الرابع : تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الائتمان مع الصندوق عام ١٩٩٦

الفرع الأول

تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

للاوقوف على مدى تطور الائتمان المحلي في الاتجاه الذي يريده الصندوق ، فإن الجدول التالي يعرض لتطور الائتمان المحلي الإجمالي ومكوناته خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٧٥) يوضح تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المحلي	معدل نمو السنوي	الائتمان الحكومي	كسبة من الائتمان المحلي	الائتمان الحكومي للنقطة المعاصرة	كسبة من الائتمان المحلي
١٩٧٥	٣٧٢٥	٥٠,٥٥	٢٦٣٢	٧٠,٧٧	٨٨١	٢٣,٧٧
١٩٧٦	٤٢٧٩	١٤,٩١	٢٩٥٣	٦٩	١١٤٧	٢٦,٨٨
١٩٧٧	٥٠٢٤	١٧,٩٤	٣٢٨٢	٦٥,٣٣	١٥٣٧	٣٠,٦١
١٩٧٨	٧٩٠١	٥٧,٣٣	٥٨٧٤	٧٤,٨٣	١٧٩٠	٢٢,٧٧
١٩٧٩	٩٨٩٧	٢٥,٣٣	٧٢٤٣	٧٣,٧٢	٢٢٩٦	٢٤,٦٢

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p.336

المصدر :-

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

* يلاحظ أن الائتمان المحلي الإجمالي على ١٩٧٤ بلغ ٢٤٧٥ مليون جنيه ، ويلاحظ أنه لم يكن هناك أي لتمان مقدّم لنقطة العام خلال الفترة محل الدراسة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً :- فيما يتعلق بمدى تطور الائتمان المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الائتمان المحلي الإجمالي قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة بعد الاتفاق كانت أكبر بصورة كبيرة ، على عكس ما كان مخططاً له ، وإذا قارن معدل النمو السنوي للائتمان المحلي الإجمالي قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذا المعدل تزايد بصورة كبيرة نسبياً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث تزايد هذا المعدل من ١٤,٩١٪ إلى ٢٥,٣٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤,١٧٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧,٣٣٪ عام ١٩٧٨ ثم تنقص قليلاً عام ١٩٧٩ ليصل إلى ٢٥,٣٪ وبعد ذلك نجد أن الوضع قبل الاتفاق أفضل بصفة عامة من الوضع بعد الاتفاق ، وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك والآثار المترتبة عليه.

ثانياً :- مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا الائتمان المقدم للحكومة قبل الاتفاق بهذا الائتمان بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن قيمة الائتمان المقدم للحكومة بعد الاتفاق تزايدت بكثير عن قيمة هذا الائتمان قبل الاتفاق ، حيث تزايد قيمة هذا الائتمان من ٢٩٥٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨ إلى ٣٢٨٢ مليون عام ١٩٧٩ ثم إلى ٥٨٧٤ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٧٢٤٣ مليون عام ١٩٧٩ ولكن إذا نظرنا إلى تطور قيمة الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد أن قيمة هذا الائتمان قد إنخفضت في عام الاتفاق على المقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق حيث إنخفضت هذه القيمة ٦٩ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٦٥,٣ ٪ عام ١٩٧٧ ، ولكنها تزايدت بعد ذلك إلى ٧٤,٣ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٧٣,٢ ٪ عام ١٩٧٩ وعلى ذلك يكون وضع هذا الائتمان قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعد الاتفاق ، ومسئول فيما بعد الآثار المترتبة على ذلك .

ثالثاً :- مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل الاتفاق بهذا الائتمان بعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن قيمة هذا الائتمان تزايدت بعد الاتفاق بصورة ملحوظة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان من ١١٤٧ مليون جنيه في الباب السابق منه مباشرة للأحزاب إلى ١٥٣٧ مليون في عام الاقتصاد ثم إلى ١٧٩٠ مليون عام ١٩٧٨ ، ثم ٢٣٩٦ مليون عام ١٩٧٩ ، وهذا يوافق ما سمي إليه الصندوق ، وإذا نظرنا إلى تطور قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي ، فإننا نجد أنها كانت متزايدة في عام الاتفاق ، مع المقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق حيث إرتفعت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلي من ٢٦,٨ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٠,٦ ٪ عام ١٩٧٧ ولكنها إنخفضت في العامين التاليين للاتفاق عن المعدلات التي صدرت قبل الاتفاق ، وسنبين فيما بعد آثار ذلك .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- تزايد قيمة الائتمان المحلي ومعدل النمو السنوي بعد الاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق بصفة عامة .
- ٢- تزايد قيمة الائتمان المقدم للحكومة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق بتناقص معدل نمو هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلي الإجمالي عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة للفترة السابقة على الاتفاق ، ثم إرتفاعها في العامين التاليين للاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق .
- ٣- تزايد قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وأيضاً تزايد معدل نمو هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلي الإجمالي على الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، ثم عن خفضها في العامين التاليين للاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع :-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	الائتمان المحلي	محل مو السوى	الائتمان المقدم الحكومة	كسبة من الائتمان	الائتمان المقدم القطاع الخاص	كسبة من الائتمان المحلي
١٩٧٥	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفضة	منخفضة
١٩٧٦	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفضة	منخفضة
١٩٧٧	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفعة	مرتفعة
١٩٧٨	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفعة	منخفضة
١٩٧٩	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفعة	منخفضة

الفرق الثاني

تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالي يوضح لنا صورة التطور الذي حدث في الائتمان المحلي خلال الفترة محل الدراسة :-

جدول رقم (٧٦) يوضح تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المحلي	محل مو السوى	الائتمان المقدم الحكومة	كسبة من الائتمان المحلي	الائتمان المقدم القطاع الخاص	كسبة من الائتمان المحلي
١٩٨٥	٣٧٦٧٤	١٩٠٤	١٧٠٥٣	٤٥٠٣	٨٩٥٣	٢٣٠٨
١٩٨٦	٤٤٧٤٧	١٨٠٨	١٩٤٨٤	٣٤٠٥	١٠١٧٥	٢٢٠٧
١٩٨٧	٥٢٤٦٧	١٧٠٣	٢٣٤٦٤	٤٤٠٧	١١٦٩٢	٢٢٠٣
١٩٨٨	٦٣٠٥٢	٢٠٠٢	٢٩١٨٦	٤٦٠٣	١٣٦٥١	٢١٠٧
١٩٨٩	٧٨٧٩٨	٢٥	٣٧٩٤١	٤٨٠١	١٣٠٧٩	٢٢

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p. 337

* قيمة الائتمان المحلي الإجمالي عام ١٩٨٤ كانت حوالي ٣١٥٥٣ مليون جنيه

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الاتى على الجدول السابق :-

أولاً :- فيما يتعلق بمدى تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هذه القيمة تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق كادت تصل في سنة ١٩٨٩ إلى ضعف القيمة في عام ١٩٨٥ أى قيمة الائتمان المحلى تضاعفت فى أربع سنوات ، حيث ارتفعت قيمة الائتمان المحلى الإجمالى من ٣٧٦٧٤ مليون فى عام ١٩٨٥ إلى ٧٨٧٩٨ مليون فى عام ١٩٨٩ ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قيمة الائتمان المحلى كانت متزايدة فى علم الاتفاق والعالم الذى يليه أيضا بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفعت هذه القيمة من ٤٤٧٤٧ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٥٢٤٧٦ مليون عام ١٩٨٧ ثم إلى ٦٣٠٥٢ مليون عام ١٩٨٨ ، وإذا نظرنا إلى تطور معدل النمو السنوى للائتمان المحلى خلال الفترة محل الدراسة فإننا نلاحظ انخفاض هذا المعدل عام الاتفاق والعالم السابق له ثم تزايد فى العامين التاليين للاتفاق توضيح ذلك أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى انخفض من ١٨.٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٧.٣٪ عام الاتفاق ثم تزايد إلى ٢٠.٧٪ ٢٥ فى العامين التاليين للاتفاق على التوالى وعلى ذلك يكون معدل النمو السنوى للائتمان المحلى قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعد الاتفاق باستثناء عام الاتفاق ، وسنبين فيما بعد أسباب ذلك والنتائج المترتبة عليه .

ثانياً :- مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا الائتمان المقدم للحكومة قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ١٩٤٨٤ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٢٣٤٦٤ مليون عام الاتفاق ثم استمرت فى التزايد بعد ذلك حيث بلغت ٢٩١٨٦ مليون جنيه إلى ٣٧٩٤١ مليون جنيه فى العام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على التوالى، وإذا نظرنا إلى قيمة الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى الإجمالى ، فإننا نجد أن قيمة هذا الائتمان تزايدت أيضا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت ٤٣.٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٤.٧٪ عام الاتفاق ثم إلى ٤٦.٣٪ عام ١٩٨٧ ، ٤٨.١٪ عام ١٩٨٩ ، وسنوضح فيما بعد الآثار المترتبة على ذلك .

ثالثاً :- مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى الائتمان المقدم للقطاع العام خلال الفترة محل الدراسة فإننا نلاحظ على عكس ما كان مرغوباً فيه أنه تزايد بصورة مطورة بعد الاتفاق مع الصنوق بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت قيمة هذا الائتمان من ١٠١٧٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١١٦٩٢ مليون جنيه عام الاتفاق ثم إلى ١٣٦٥١ مليون عام ١٩٨٨ الى ثم ١٣٠٧٩ مليون عام ١٩٨٩ ، ومع ذلك فمن الملاحظ أيضا أن قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى قد انخفضت بعد الاتفاق مع الصنوق بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق من حيث أن هذه القيمة قد انخفضت من ٢٧.٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٢.٣٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٢١.٧٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٢٢٪ عام ١٩٨٩ ، وسنوضح فيما بعد الآثار المترتبة على ذلك .

رابعاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .

لو ألقينا نظرة على الجدول السابق فيما يتعلق بتطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال الفترة محل الدراسة لوجدنا أن قيمة هذا الائتمان تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالسنوات السابقة على الاتفاق، حيث ارتفعت قيمة هذا الائتمان من ١٢٨٨٨ مليون جنية عام ١٩٨٦ إلى ١٤٨٨١ مليون عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٧٣٣٠ مليون عام ١٩٨٨ ثم إلى ٢٠٤٢٨ مليون عام ١٩٨٩، ولكن إذا نظرنا إلى تطور هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلي، فإننا نجد أنها كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالسنوات السابقة على الاتفاق، حيث إنخفضت هذه القيمة من ٢٨,٨٪ من الائتمان المحلي عام ١٩٨٦ إلى ٢٨,٤٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٢٧,٥٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٢٥,٩٪ عام ١٩٨٩، وسنوضح الآثار المترتبة على ذلك فيما بعد .

نخلص من كل ما سبق إلى الأتي:-

١- قيمة الائتمان المحلي الإجمالي تزايدت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الوضع في السنوات السابقة على الاتفاق، ولكن معدل النمو السنوي للائتمان المحلي كان منخفضاً عام الاتفاق بالمقارنة بالسنوات السابقة على الاتفاق، ولكنه كان مرتفعاً في العامين التاليين للاتفاق.

٢- قيمة الائتمان المقدم للحكومة كان مرتفعاً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأيضاً بالنسبة لهذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي ولاحظ أنه كان مرتفعاً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام كانت مرتفعة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك، ولكن قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالسنوات السابقة على الاتفاق .

٤- قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كانت مرتفعة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك، ولكن هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلي كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، واللوحة التالية توضح نتائج البحث في هذا الفرع.

لوحه توضح نتائج إختبار مدى تطور الائتمان المضى قبل وبعد الإلتحاق في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنه	قيمة الائتمان المضى	معدل نموه المسوى	قيمة الائتمان المقدم للحكومة	كتمية من الائتمان المضى	قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص	كتمية من الائتمان المضى
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	منخفضة	منخفض	منخفضة	منخفض	مرتفعة	مرتفع
١٩٨٦	منخفضة	منخفض	منخفضة	منخفض	مرتفعة	مرتفع
١٩٨٧	مرتفعة	منخفض أكثر	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	منخفض
١٩٨٨	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	منخفض
١٩٨٩	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	منخفض

القرع الثالث

تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالي يوضح لنا تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

جدول رقم (٧٧) يوضح تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩١

القيمة بالمليون جنيه*

السنة	قيمة الائتمان المحلي الإجمالي	معدل نموه السنوي	الائتمان المقدم للحكومة	كثافة من الائتمان المحلي الإجمالي	الائتمان المقدم للقطاع العام	كثافة من الائتمان المحلي للقطاع الخاص	كثافة من الائتمان المحلي
١٩٨٩	٧٨٧٩٨	٢٥	٣٧٩٤١	٤٨,٠	١٧٣٠٩	٢٢	٢٥,٩
١٩٩٠	٩٩٦٢٥	٢٦,٤	٤٧٧٠٥	٤٧,٩	٢٣٧٤٨	٢٣,٨	٢٤,٥
١٩٩١	١٠٧٤٨٣	٧,٩	٤٩٨٤٨	٤٦,٤	٢٨٩٤٠	٢٦,٩	٢٣
١٩٩٢	١١١٣١١	٣,٦	٥٢٣٥٨	٤٧	٢٤٧٥١	٢٢,٢	٢٧,٨
١٩٩٣	١١٩٢٧٨	٧,٢	٤٨٧٢٤	٤٠,٨	٣٠١٠٣	٢٥,٢	٣٠,٩

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p.337.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الاتي على الجدول السابق:-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الإتفاق .

إذاً فلنأخذ قيمة الائتمان المحلي قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فلنأخذ أن قيمة الائتمان المحلي بعد الإتفاق أكبر من قيمة قبل الاتفاق ، حيث أنها ارتفعت من ٩٩٦٢٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١٠٧٤٨٣ مليون عام الاتفاق (١٩٩١) ثم استمرت في الارتفاع في العامين التاليين للاتفاق ، حيث ارتفعت إلى ١١١٣١١ مليون عام ١٩٩٢ ثم ١١٩٢٧٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣، وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للائتمان المحلي ، فلنأخذ نلاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث انخفض هذا المعدل من ٢٦,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٩٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧,٢٪ عام ١٩٩٣، وسنبين أسباب ذلك واثاره فيما بعد .

ثانياً : مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذاً نظرنا إلى قيمة الائتمان المقدم إلى الحكومة قبل وبعد الاتفاق ، فلنأخذ نجد أن قيمة هذا الائتمان كانت أكبر بعد الاتفاق ، حيث تزايدت من ٤٧٧٠٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٤٩٨٤٨ مليون عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٥٢٣٥٨ مليون عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٤٨٧٢٤ مليون عام ١٩٩٣، ومع ذلك فإن قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي قد انخفضت بعد

الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث إنخفضت قيمة الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلي من ٤٧,٩٪ عام ١٩٩٠، إلى ٤٦,٤٪ عام ١٩٩١ وإلى ٤٧,٠٪ عام ١٩٩٢، ثم إلى ٤٠,٨٪ عام ١٩٩٣، ومنوضح فيما بعد آثار ذلك .

ثالثاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أن الائتمان المقدم للقطاع العام بعد الاتفاق كان أكبر من الائتمان المقدم لهذا القطاع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا الائتمان من ٢٣٧٤٨ مليون جنية عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٩٤٠ مليون عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٢٤٧٥١ مليون عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٣٠١٠٣ مليون عام ١٩٩٣ ، وأيضاً كانت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي الاجمالي مرتفعة بعد الاتفاق بصفة عامة عن الوضع قبل ذلك ، حيث ارتفعت قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام كنسبة من الائتمان المحلي من ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٩٪ عام ١٩٩١ ، ثم انخفضت قليلاً إلى ٢٢,٢٪ عام ١٩٩٢ ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ٢٥,٢٪ عام ١٩٩٣ ، وسنبين آثار ذلك فيما بعد .

رابعاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أن قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، قد تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٢٤٤٥٤ مليون جنية عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٨١٦ مليون جنية عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٣٠٩٧٨ مليون جنية عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٣٦٨٨٥ مليون جنية عام ١٩٩٣ ، ولكن إذا نظرنا إلى هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلي ، فإننا نجد ما قد انخفضت في عام الاتفاق مع الصندوق وارتفعت في المابين التاليين له ، حيث انخفضت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلي من ٢٤,٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٣٪ عام ١٩٩١ ، ثم ارتفعت إلى ٢٧,٨٪ عام ١٩٩٢ وإلى ٣٠,٩٪ عام ١٩٩٣ ، وسنشير فيما بعد لآثار ذلك.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- قيمة الائتمان المحلي الاجمالي ارتفعت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ولكن معدل النمو السنوي للائتمان المحلي كان بصفة عامة منخفض بعد الاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق.

٢- قيمة الائتمان المقدم للحكومة كانت مرتفعة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلي الاجمالي كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام كانت بصفة عامة مرتفعة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وايضاً يلاحظ أن هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلي الاجمالي كانت مرتفعة بصفة عامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٤- قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كانت مرتفعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وايضاً يلاحظ أن هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلي ارتفعت بعد الاتفاق باستثناء عام الاتفاق، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع :-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	قيمة الائتمان المحلي	معدل النمو السنوي	قيمة الائتمان من المقدم للحكومة	كتسبة من الائتمان المحلي	قيمة الائتمان من المقدم للعام	كتسبة من الائتمان المحلي	قيمة الائتمان من المقدم للقطاع الخاص	كتسبة من الائتمان المحلي
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٠	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩١	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض
١٩٩٢	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
١٩٩٣	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع

الفرع الرابع

مدى تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول رقم (٧٨) يعرض لتطور الائتمان المحلي خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ١٩٩٦/١٩٩٧ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	صافي الائتمان المحلي	معدل نموه السنوي	الائتمان من المقدم للحكومة	كتسبة من الائتمان المحلي	الائتمان من المقدم للعام	كتسبة من الائتمان المحلي	الائتمان من المقدم للقطاع الخاص	كتسبة من الائتمان المحلي
١٩٩٤/٩٣	١١٩٤٣٩	١١,٧	٤٥٣٩٩	٣٨	٧٤١٢٢	٢٠,٢	٤٠٥٢٣	٣٣,٩
١٩٩٥/٩٤	١٣٣٢١٥	١١,٥	٤١٧٦٢	٣١,٣	٢٥٠١٩	١٨,٨	٥٢٩٦٥	٣٩,٨
١٩٩٦/٩٥	١٥٥٧٧٧	١٦,٩	٤٢٧١٤	٢٧,٤	٢٨٥٦٠	١٨,٣	٦٨٤٤٠	٤٣,٩
١٩٩٧/٩٦	١٨٣٥٠٦	١٧,٨	٤٣٦٤٩	٢٣,٨	٣٢١١١	١٧,٥	٨٧٩٦٩	٤٧,٩

• بلغ صافي الائتمان المحلي في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ حوالي ١٠٦٩٣٦ مليون جنيه .

المصدر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجاد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤

- التمتع تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الاتي :-

أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الائتمان المحلي .

إذا قارنا قيمة الائتمان المحلي قبل الاتفاق مع الصندوق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أنها تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، حيث تزايدت هذه القيمة من ١٥٥٧٧٧ مليون جنيه في العام السابق على الاتفاق إلى ١٨٣٥٠٦ مليون جنيه في العام الأول للاتفاق ، أيضاً نلاحظ أن معدل النمو السنوي للائتمان المحلي قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل من ١٦,٩ ٪ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ١٧,٨ ٪ عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، وهذا يعنى أن ما كان يسعى إليه الصندوق لم يتحقق ، وذلك على أساس أن الصندوق كان يسعى لتخفيض حجم الائتمان المحلي الكلى ، وذلك لتخفيض المعروض النقدى والتضخم فى الاقتصاد المصرى ، ولكن الواقع العلى أثبت غير ذلك حيث تزايد معدل النمو السنوى لكل من المعروض النقدى والائتمان المحلى الكلى ، وسنذكر فيما بعد أسباب ذلك وأثاره .

ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة .

إذا نظرنا إلى قيمة الائتمان المقدم للحكومة قبل الاتفاق مع الصندوق وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هذا الائتمان تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق على عكس ما كان يرغب الصندوق ، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان من ٤٢٧١٤ مليون جنيه في عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ٤٣٦٤٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ (المقام الأول للاتفاق مع الصندوق) ، وعلى الرغم من تزايد قيمة الائتمان المقدم للحكومة بعد الاتفاق مع الصندوق إلا أن قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى قد انخفضت من ٢٧,٤ ٪ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ٢٣,٨ ٪ عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ وهذا يعنى تحسن للوضع - من وجهة نظر الصندوق - بعد الاتفاق مع الصندوق ، وسنبين فيما بعد آثار ذلك .

ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام .

بالنظر إلى الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام قبل الاتفاق وبعده ، فإنه نلاحظ أن قيمة هذا الائتمان تزايدت بعد الاتفاق ولم تنخفض كما كان متوقفاً ، حيث تزايدت من ٢٨٥٦٠ مليون جنيه في عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ٣٢١١١ مليون جنيه في عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، ومع ذلك فإن معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما كان يتوقع الصندوق ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٨,٣ ٪ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ١٢,٥ ٪ عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، وسنشير فيما بعد لآثار ذلك .

رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص .

إذا قارنا الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن قيمة هذا الائتمان قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، (وذلك نظراً لمطالبة الصندوق بذلك ، على أساس أن ذلك من شأنه أن يشجع الاستثمار الخاص لتمويش النقص فى الاستثمار العام) حيث تزايدت من ٦٨٤٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ٨٧٦٩٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ .

أيضاً ارتفع معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص من ٤٣,٩ ٪ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ٤٧,٩ ٪ عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، مما يعنى تحسن وضع هذا الائتمان إلى حد كبير بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث أنه

يستوعب ما يقرب من نصف الائتمان المحلى الكلى وسوف يوضح آثار ذلك فيما بعد واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الترع :-

السنة	الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	الائتمان المقدم للحكومة	كتيبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع العام	كتيبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	كتيبة من الائتمان المحلى
١٩٩٤/٩٣	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض
١٩٩٥/٩٤	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٦/٩٥	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٧/٩٦	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع

المطلب الثاني

تطور الائتمان المحلى والمستهدف

تنقسم الدراسة فى هذا المطلب إلى الفروع التالية :

الفرع الأول : تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧.

الفرع الثانى : تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.

الفرع الثالث : تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١.

الفرع الرابع : تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .

الفرع الأول

تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

أولاً : مدى تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف .

جدول رقم (٧٩) يوضح تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

"القيمة بالمليون جنيه"

السنة	الائتمان المحلى الإجمالى	المستهدف	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٧٦	٤٢٧٩	تقلص تدريجى	١٤,٩	تقلص تدريجى
١٩٧٧	٥٠٢٤		١٧,٤	
١٩٧٨	٧٩٠١		٥٧,٣	
١٩٧٩	٩٨٩٧		٢٥,٣	

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أ - أن قيمة الائتمان المحلي الإجمالي لم تحقق المستهدف منها خلال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان بصورة تدريجية طوال هذه الفترة.

ب- أن معدل النمو السنوي للائتمان المحلي الاجمالي لم تحقق المستهدف منها أيضا - باستثناء عام ١٩٧٩ - حيث تزايد هذا المعدل في عام الاتفاق والعام التالي له مباشرة .

ثانيا : مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .

جدول رقم (٨٠) يوضح تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

"القيمة بالمليون جنيه"

السنة	الائتمان المقدم للحكومة	المستهدف	كثمية من الائتمان المحطى	المستهدف
١٩٧٦	٢٩٥٣	تتأصل تدريجى	٦٩	تتأصل تدريجى
١٩٧٧	٣٢٨٢		٦٥,٣	
١٩٧٨	٥٨٧٤		٧٤,٣	
١٩٧٩	٧٢٤٣		٧٣,٧	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337 .

- السبب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أ - أن قيمة الائتمان المقدم للحكومة لم تحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، نظرا لتزايدها بصورة تدريجية بدلا من تتأصلها بصورة تدريجية طوال هذه الفترة .

ب- أن الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان الكلى قد تتأصل في عام الاتفاق مع الصندوق ، وبذلك يكون قد حقق المستهدف منه في هذا العام فقط .

ثالثاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .

جدول رقم (٨١) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

'القيمة بالمليون جنيه'

المتن	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	المستهدف	كنسبة من الائتمان المحلي	المستهدف
١٩٧٦	١١٤٧	تزايد	٢٦,٨	تزايد تدريجي
١٩٧٧	١٥٣٧	تدريجي	٣٠,٦	
١٩٧٨	١٧٩٠		٢٢,٧	
١٩٧٩	٢٣٩٦		٢٤,٢	

المصدر : IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p 337 .

-

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول التالي :-

أ - أن قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص حققت المستهدف منه خلال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت قيمة الائتمان بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث .

ب - أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلي لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث إلا في عام الاتفاق مع الصندوق، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي .

واللوحه التاليه توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع:-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الائتمان المعطى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	الائتمان المعطى	معدل نمو السنوي	المستهدف	الائتمان المقدم للحكومة	قسمة الائتمان المعطى	المستهدف	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	قسمة الائتمان المعطى	المستهدف
	النتائج	النتائج		النتائج			النتائج		
١٩٧٧	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تتلكس	عدم تحقيق	تحقيق	تتلكس	تحقيق	تتلكس	تتلكس
١٩٧٨	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تتلكس	عدم تحقيق	تحقيق	تتلكس	تحقيق	تتلكس	تتلكس
١٩٧٩	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تتلكس	عدم تحقيق	تحقيق	تتلكس	تحقيق	تتلكس	تتلكس

الفصل الثاني

تطور الائتمان المحلي والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

أولاً : مدى تطور الائتمان المحلي الإجمالي والمستهدف .

جدول رقم (٨٢) يوضح تطور الائتمان المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩
الفترة بالقيمة الحقيقية

السنة	أهمية الائتمان المحلي الإجمالي	المستهدف	معدل نمو السنوي	المستهدف
١٩٨٦	٤٤٧٤٧	تناقص	١٨,٨	تناقص تدريجي
١٩٨٧	٥٢٤٧٦	تدريجي	١٧,٣	
١٩٨٨	٦٣٠٥٢		٢٠,٢	
١٩٨٩	٧٨٧٩٨		٢٥	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتي :-

أ - قيمة الائتمان المحلي الإجمالي تزايدت بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة ولم تتناقص كما كان مستهدفاً .

ب- معدل النمو السنوي للائتمان المحلي لم يتناقص إلا في عام الاتفاق مع الصندوق وعلى ذلك فهو لم يحقق المستهدف في المامين التاليين للاتفاق.

ثانياً : مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .

جدول رقم (٨٣) يوضح تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩
الفترة بالقيمة الحقيقية

السنة	الائتمان المقدم للحكومة	المستهدف	نسبة من الائتمان المحلي	المستهدف
١٩٨٦	١٩٤٨٤	تناقص تدريجي	٤٣,٥	تناقص تدريجي
١٩٨٧	٢٣٤٦٤		٤٤,٧	
١٩٨٨	٢٩١٨٦		٤٦,٣	
١٩٨٩	٣٧٩٤١		٤٨,١	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتي :-

أ - أن المستهدف فيما يتعلق بالائتمان المقدم للحكومة لم يتحقق خلال الفترة محل البحث، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة .

ب- أن الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلي لم يحقق المستهدف منه أيضا طوال الفترة محل البحث حيث تزايدت بصورة تدريجية ولم يتناقص كما كان مستهدف .

ثالثا : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .

جدول رقم (٨٤) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩
الفترة الممتدة من

السن	الائتمان المقدم للقطاع العام	المستهدف	نسبة من الائتمان المحلي	المستهدف
١٩٨	١٠١٧٥	تناقص	٢٢,٧	تناقص
٦	١١٦٩٢	تدريجى	٢٢,٣	تدريجى
١٩٨	١٣٦٥١		٢١,٧	
٧	١٧٣٠٩		٢٢	
١٩٨				
٨				
١٩٨				
٩				

IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

المصدر :-

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويوضح لنا من هذا الجدول الآتي :-

أ - أن الائتمان المقدم للقطاع العام لم يحقق المستهدف منه خلال الفترة محل الدراسة ، نظرا لتزايد التدرجى طوال هذه الفترة.

ب- أن الائتمان المقدم للقطاع العام كنسبة من الائتمان المحلي قد تناقص بصورة تدريجية خلال عام الاتفاق والعام التالي له مباشرة ثم تزايد قليلا فى عام ١٩٨٩ ، وهذا يعنى تحقق المستهدف بصورة كاملة فى عام الاتفاق والعام التالي له فقط .

رابعاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .

جدول رقم (٨٥) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩
الفترة بالقيمة الحقيقية

السنة	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	المستهدف	كنسبة من الائتمان المعطى	المستهدف
١٩٨٦	١٢٨٨٨	تزايد تدريجي	٢٨,٨	تزايد تدريجي
١٩٨٧	١٤٨٨١		٢٨,٤	
١٩٨٨	١٧٣٣٠		٢٧,٥	
١٩٨٩	٢٠٤٢٨		٢٥,٩	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول الآتي :-

- أ - أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص قد حقق المستهدف منه خلال الفترة محل البحث، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان بصورة تدريجية طوال هذه الفترة.
- ب- أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المعطى لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث انخفضت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المعطى طوال الفترة محل البحث بصورة تدريجية.

القسم الثالث

تطور الائتمان المعطى والمستهدف في برنامج ١٩٩١

أولاً : مدى تطور الائتمان المعطى الإجمالي والمستهدف

جدول رقم (٨٦) يوضح تطور الائتمان المعطى الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣
الفترة بالقيمة الحقيقية

السنة	قيمة الائتمان المعطى الإجمالي	المستهدف	معدل نمو المستوى	المستهدف
١٩٩٠	٩٩٦٢٥	تناقص تدريجي	٢٦,٤	تناقص تدريجي
١٩٩١	١٠٧٤٨٣		٧,٩	
١٩٩٢	١١١٣١١		٣,٦	
١٩٩٣	١١٩٢٧٨		٧,٢	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتي :-

أ - أن تطور قيمة الائتمان المحلي لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث ترايدت قيمة الائتمان المحلي الإجمالي بصورة تدريجية طوال هذه الفترة ولم تتناقص كما كان مستهدفاً .

ب- أن التطور الذي حدث في معدل نمو الائتمان المحلي قد حقق المستهدف منه في عام الاتفاق والعام التالي له مباشرة ، حيث إنخفض معدل نمو الائتمان المحلي من ٢٦,٤ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٩ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٦ عام ١٩٩٢ ، ولكنه لم يحقق المستهدف عام ١٩٩٣ حيث ارتفع معدل نمو الائتمان المحلي إلى ٧,٢

ثانياً : مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .

جدول (٨٧) يوضح تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣
الفترة بالبيرو جنيرو

السنة	الائتمان المقدم للحكومة	المستهدف	كسبة الائتمان المحلي	المستهدف
١٩٩٠	٤٧٧٠٥	تتناقص تدريجي	٤٧,٩	تتناقص تدريجي
١٩٩١	٤٩٨٤٨		٤٦,٤	
١٩٩٢	٥٢٣٥٨		٤٧	
١٩٩٣	٤٨٧٢٤		٤٠,٨	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتي على الجدول السابق:-

أ - أن الائتمان المقدم للحكومة لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث إلا في عام ١٩٩٣، ذلك أن قيمة الائتمان المقدم للحكومة ترايدت بصورة تدريجية منذ عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٢ ثم تنقص في عام ١٩٩٣ .

ب- أن الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلي قد حقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٣، حيث انخفضت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي من ٤٧,٩ % عام ١٩٩٠ إلى ٤٦,٤ % عام ١٩٩١ ثم إلى ٤٠,٨ % عام ١٩٩٣ ولكنها كانت ٤٧ % عام ١٩٩٢ .

ثالثاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .

جدول رقم (٨٨) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	الائتمان المقدم للقطاع العام	المستهدف	كثيبة من الائتمان المحلي	المستهدف
١٩٩٠	٢٣٧٤٨	تناقص تدريجي	٢٣,٨	تناقص تدريجي
١٩٩١	٢٨٩٤٠		٢٦,٩	
١٩٩٢	٢٤٧٥١		٢٢,٢	
١٩٩٣	٣٠١٠٣		٢٥,٢	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتي :-

أ - أن قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام لم يحقق المستهدف منه عام الإقلاق، ولكنه حقق هذا المستهدف في العام التالي مباشرة للإقلاق ولم يحقق عام ١٩٩٣، حيث ارتفعت قيمة الائتمان المقدم للحكومة من ٢٣٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٩٤٠ مليون في عام ١٩٩١ ثم انخفضت إلى ٢٤٧٥١ مليون عام ١٩٩٢ ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ٣٠١٠٣ مليون عام ١٩٩٣ .

ب- أن الائتمان المقدم للقطاع العام كثيبة من الائتمان الكلي أيضاً لم يحقق المستهدف منه إلا في العام التالي مباشرة للإقلاق، أما في عام الإقلاق فقد ارتفعت قيمة هذا الائتمان كثيبة من الائتمان المحلي من ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٩٪ عام ١٩٩١ ثم إنخفضت في عام ١٩٩٢ إلى ٢٢,٢٪ وارتفعت في عام ١٩٩٣ إلى ٢٥,٢٪ .

رابعاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .

جدول رقم (٨٩) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	المستهدف	كثيبة من الائتمان المحلي	المستهدف
١٩٩٠	٢٤٤٥٤	تزايد تدريجي	٢٤,٥	تزايد تدريجي
١٩٩١	٢٤٨١٦		٢٣	
١٩٩٢	٣٠٩٧٨		٢٧,٨	
١٩٩٣	٣٦٨٨٥		٣٠,٩	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتى :-

أ - أن قيمة الائتمان المقدمه للقطاع الخاص حققت المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت قيمته بصورة تدريجية طوال هذه الفترة .

ب- أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان الكلى حقق المستهدف منه خلال العامين التاليين للاتفاق ولم يحقق المستهدف خلال عام الاتفاق ، ذلك أن هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى قد تناقص ولم يتزايد عام الاتفاق ولكنه تزايد فى العامين التاليين للاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع :-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الائتمان المحلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	مستهدف	الائتمان المقدم من القطاع الخاص	الائتمان المقدم من القطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلى	مستهدف	الائتمان المقدم من القطاع الخاص	الائتمان المقدم من القطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلى	مستهدف
	للتناقص	للتناقص	للتناقص	للتناقص	للتناقص	للتناقص	للتناقص	للتناقص	للتناقص
١٩٩١	عدم تحقيق للمستهدف	تحقيق للمستهدف	تحقيق	عدم تحقيق للمستهدف	تحقيق	عدم تحقيق للمستهدف	تحقيق	عدم تحقيق للمستهدف	أرب كبرى
١٩٩٢	عدم تحقيق للمستهدف	تحقيق للمستهدف	تحقيق	عدم تحقيق للمستهدف	تحقيق	عدم تحقيق للمستهدف	تحقيق	عدم تحقيق للمستهدف	
١٩٩٣	عدم تحقيق للمستهدف	عدم تحقيق للمستهدف	عدم تحقيق للمستهدف	عدم تحقيق للمستهدف	عدم تحقيق للمستهدف	عدم تحقيق للمستهدف	عدم تحقيق للمستهدف	عدم تحقيق للمستهدف	

الفرع الرابع

مدى تطور الائتمان المحلى والمستهدف ذو برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تطور الائتمان المحلى الاجمالى والمستهدف .

جدول رقم (٩٠) يوضح تطور قيمة الائتمان المحلى الاجمالى ومعدل نموه السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٨ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	١٥٥٧٧٧	١٦,٩	انخفاض تدريجى
١٩٩٧/٩٦	١٨٣٥٠٦	١٧,٨	

المصدر :- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المند الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤

- لتبى تم حسابها بمعرفة البحث .

ويتبين لنا من هذا الجدول أن تخفيض قيمة الائتمان المحلي ومعدل نموه السنوي كمستهدف لم يتحقق بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت قيمة الائتمان المحلي من ١٥٥٧٧٧ مليون جنيه في عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ١٨٣٥٠٦ مليون جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ (وهو العام الأول للاتفاق مع الصندوق) أيضا تزايد معدل النمو السنوي للائتمان المحلي من ١٦,٩٪ من العام السابق على الاتفاق إلى ١٧,٨٪ عام الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعد عدم تحقيق للمستهدف خلال هذه الفترة .

ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف.

الجدول رقم (٩١) يعرض لتطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم للحكومة	كثسبة من الائتمان المحطى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٤٢٧١٤	٢٧,٤	انخفاض تدريجى
١٩٩٧/٩٦	٤٣٦٤٩	٢٣,٨	

المصدر : البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أن قيمة الائتمان المقدمة للحكومة تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق على عكس ما هو مستهدف ، حيث تزايد من ٤٢٧١٤ مليون جنيه في العام السابق مباشرة على الاتفاق إلى ٤٣٦٤٩ مليون جنيه في العام لتالى للاتفاق ، ولكن الامر لم يكن كذلك بالنسبة لقيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي ، حيث تم تحقيق المستهدف في هذا الصدد ، نظرا لانخفاض الائتمان المقدم من الحكومة كنسبة من الائتمان المحلي بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث إنخفض من ٢٧,٤٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام والمستهدف .

الجدول رقم (٩٢) يوضح تطور الائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام	كثسبة من الائتمان المحطى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٢٨٥٦٠	١٨,٣	انخفاض تدريجى
١٩٩٧/٩٦	٣٢١١١	١٧,٥	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يظهر لنا من هذا الجدول أنه لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام ، نظراً لتزايد هذه القيمة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت من ٢٨٥٦٠ مليون جنيهه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٣٢١١١ مليون جنيهه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وعلى الرغم من ذلك فإنه تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام كنسبة من الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفض من ١٨,٣٪ فى العام السابق على الاتفاق إلى ١٧,٥٪ فى العام التالى للاتفاق .

رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص .

الجدول رقم (٩٣) يبين تطور الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٦٨٤٤٠	٤٣,٩	
١٩٩٧/٩٦	٨٧٩٦٩	٤٧,٩	تزايد لتتجاوز

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .

- النصب تم حملها بمعرفة الباحث .

ويوضح لنا من هذا الجدول أنه تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان من ٦٨٤٤٠ مليون جنيهه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٨٧٩٦٩ مليون جنيهه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، أيضاً تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص كنسبة من الائتمان المحلى الكلى حيث تزايد من ٤٣,٩٪ فى العام السابق على الاتفاق إلى ٤٧,٩٪ فى العام التالى للاتفاق ، وللوهة التالية توضيح نتائج الدراسة فى هذا اللارع :-

السنة	الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المقدم للقطاع العام	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	الائتمان المحلى	كنسبة من الائتمان
١٩٩٦/٩٥	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق
١٩٩٧/٩٦	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق

نتائج اختبار أداء السياسة النقدية

نخرج من اختبارنا الملحق لأداء السياسة النقدية بالنتائج التالية :-

أولاً : نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٧٧ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٧٧ :

- ١- تزايد قيمة المعروض النقدي بعد الاتفاق بصورة أكبر من الوضع قبل الاتفاق، وتزايد معدل نمو المعروض النقدي عام الاتفاق بصورة كبيرة وبصورة أقل من العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٢- تزايد قيمة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث كانت هذه القيمة أقل .
- ٣- تزايد قيمة الائتمان المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي عام الاتفاق مع الصندوق والعامين التاليين له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٤- تزايد قيمة الائتمان المقدم للحكومة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وانخفاض هذه القيمة كنسبة من الائتمان الكلي عام الاتفاق وتزايدها بعد ذلك بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٥- تزايد قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وتزايد قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي عام الاتفاق وتناقصه في العامين التاليين له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ :-

- ١- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتحقيق قيمة المعروض النقدي خلال الفترة محل الدراسة ، وأيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتحقيق معدل النمو السنوي للائتمان المحلي عام الاتفاق ولم يتم أيضاً تحقيق ذلك في عام ١٩٧٩ وإن تحقق ذلك عام ١٩٧٨.
- ٢- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتحقيق قيمة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة محل البحث .
- ٣- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتحقيق قيمة الائتمان المحلي الإجمالي طوال الفترة محل الدراسة، وأيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للائتمان المحلي عام الاتفاق والعالم التالي له وإن كان هذا المستهدف قد تحقق عام ١٩٧٩ .
- ٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدم للحكومة طوال الفترة محل البحث ، وأيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلي في العامين التاليين للاتفاق وإن كان هذا المستهدف قد تحقق في عام الاتفاق مع الصندوق .

٥- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الائتمان المقدم للتطاع الخالص طوال الفترة محل للدراسة، وأيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى فى العاملين التسليين للاتفاق وإن كان هذا المستهدف قد تحقق فقط فى عام الاتفاق مع الصندوق.

ونلاحظ على كلا الاختبارين السابقين أنهما توصلا إلى نفس النتائج فيما يتعلق بأداء السياسة النقدية فى برنامج ١٩٧٧.

ثانيا : نتائج اختبار أداء السياسة النقدية فى برنامج ١٩٨٧ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ :-

١- تزايد قيمة المعروض النقدى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، كما تزايد أيضا معدل النمو السنوى للمعروض النقدى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه انخفض فى العامين التاليين للاتفاق .

٢- انخفاض قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وإن كانت هذه القيمة أخذت فى التزايد منذ العام التالى للاتفاق إلا أنها لم تبلغ المعدل السائد قبل الاتفاق .

٣- تزايد قيمة الائتمان المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة قبل الاتفاق، كما تزايد معدل نمو الائتمان المحلى فى العامين التاليين للاتفاق ولكن هذا المعدل كان منخفضا عام الاتفاق .

٤- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للحكومة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، كما تزايدت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى .

٥- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للتطاع للعام بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ولكن قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى انخفضت فى عام الاتفاق والعام التالى له ، ولكنها تزايدت تليها فى عام ١٩٨٩.

٦- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للتطاع الخالص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ولكن فى نفس الوقت انخفضت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ :-

١- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بخفض قيمة المعروض النقدى طوال الفترة محل للدراسة، حيث كان هناك تزايد فى قيمة المعروض النقدى فى هذه الفترة عام الاتفاق مع الصندوق ، وإن كان هذا المستهدف تحقق فى العامين التاليين للاتفاق.

٢- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بخفض قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى العامين التاليين للاتفاق ، وإن كان هذا المستهدف قد تحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق .

٣- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المحلي الإجمالي طوال الفترة محل الدراسة، وأيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للائتمان المحلي الإجمالي في العاملين التاليين للاتفاق، وإن كان هذا المستهدف قد تحقق عام الاتفاق مع الصندوق .

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدمة للحكومة طوال الفترة محل البحث، وأيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي طوال الفترة محل الدراسة.

٥- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدمة للقطاع العام طوال الفترة محل الدراسة، ولكن أمكن تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي في عام الاتفاق والعام التالي له فقط .

٦- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال الفترة محل البحث، ولكن لم يتم تحقيق للمستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي خلال الفترة محل الدراسة .

ونلاحظ أن كلا الاختيارين السابقين لأداء السياسة النقدية توصلنا إلى نفس النتائج .

ثالثاً : نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٩١ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩١ :-

١- تزايد قيمة المعروض النقدي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ولكن تم خفض معدل نمو المعروض النقدي في عام الاتفاق والعام التالي له مباشرة لمعدلات أقل من المعدلات السابقة قبل الاتفاق، ولكن يرتفع مرة أخرى عام ١٩٩٣ .

٢- تزايد قيمة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام الاتفاق، وتقلصه في العاملين التاليين بالمقارنة بالوضع قبل ذلك .

٣- تزايد قيمة الائتمان المحلي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وقد تم تخفيض معدل نمو الائتمان المحلي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٤- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للحكومة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ولكن تم تخفيض قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي بعد الاتفاق إلى مستويات أقل من المستويات التي سادت قبل الاتفاق .

٥- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للقطاع العام بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأيضاً تزايدت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٦- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للقطاع الخاص طوال الفترة محل الدراسة، وتزايدت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي في العاملين التاليين للاتفاق ولكنها كانت منخفضة عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف في برنامج ١٩٩١ :-

١- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدي طوال الفترة محل الدراسة ، وإيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للمعروض النقدي في المعلمين التاليين للاتفاق ، ولكن تم تحقيق هذا المستهدف في عام الاتفاق مع الصندوق .

٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام الاتفاق مع الصندوق ، وإن أمكن تحقيق ذلك بصورة كاملة في العام التالي للاتفاق وبصورة أقل في عام ١٩٩٣ .

٣- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المحلي الإجمالي طوال الفترة محل البحث ولكن أمكن تحقيق ذلك المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو الائتمان المحلي عام الاتفاق والعام التالي له فقط

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدم للحكومة عام الاتفاق والعام التالي له وإن أمكن تحقيق ذلك في عام ١٩٩٣ ، وإيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي عام ١٩٧٨ ، ولكن أمكن تحقيق هذا المستهدف في عام الاتفاق عام ١٩٩٣ .

٥- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدمة للقطاع العام سواء في عام الاتفاق أم في عام ١٩٩٣ ، وإن أمكن تحقيق ذلك في عام ١٩٩٢ وكذلك الوضع فيما يتعلق بقيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي .

٦- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الائتمان المقدمة للقطاع الخاص طوال الفترة محل البحث، وتم أيضاً تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلي في العامين التاليين للاتفاق ولكن لم يحدث ذلك عام الاتفاق.

ونلاحظ على كلا الاختبارين السابقين لأداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٩١ أنهما توصلا إلى نفس النتائج.

رابعاً: نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٩٦ :-

(أ) نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .

١- تزايدت قيمة المعروض النقدي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، كما تزايد معدل النمو السنوي للمعروض النقدي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن كان هناك تعارب بين معدل نمو المعروض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

٢- تزايد المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق

٣- تزايدت قيمة الائتمان المحلي الكلي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، كما تزايد معدل النمو السنوي للائتمان المحلي الكلي بعد الاتفاق ، عن المعدل الذي ساد قبل الاتفاق .

٤- تزايدت قيمة الائتمان الممنوح للحكومة بعد الاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق ، ولكن فى نفس الوقت انخفض الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٥- كما تزايدت أيضا قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام بعد الاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق ومع ذلك فقد انخفض الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام كنسبة من الائتمان الكلى بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

٦- تزايدت أيضا قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، كما تزايدت أيضا قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك .

٧- تزايدت قيمة الائتمان المقدم للقطاع المائلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايدت أيضا قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق .

ب- نتائج اختبار السياسة النقدية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة المعروض النقدى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما لم يتم تخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى ، ولكن يلاحظ أنه حدث تقارب بين معدل نمو المعروض النقدى والنتائج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق .

٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق .

٣- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما لم يتم أيضا تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق كما كان مستهدفاً .

٤- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الائتمان المقدم للحكومة ، ولكن تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل النمو السنوى لهذا الائتمان بعد الاتفاق مع الصندوق .

٥- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولكن تم تحقيق هذا المستهدف بالنسبة لتخفيض هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى

٦- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما تم تحقيق هذا المستهدف أيضا بالنسبة لزيادة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى .

٧- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الائتمان الممنوح للقطاع المائلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما تم زيادة قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى .

وبذلك نكون قد انتهينا من اختبار أداء السياسة النقدية ننقل بعد ذلك لاختبار أداء سياسة سعر الصرف وهو موضوع الفصل القادم .

الفصل الثالث

المختار أولاً سياسة سعر الصرف

نعرض في هذا الفصل لمياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في مصر في برامجه للتنشيط الاقتصادي منذ السبعينات وحتى التسعينات من هذا القرن، وبعد ذلك نعرض لاختبار مدى تطور كل من الصادرات والواردات والعجز في الحساب الجاري، خلال الفترة محل البحث، وعلى ذلك فالدراسة في هذا الباب تنقسم إلى الأتي :

المبحث الأول : سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق مصر.

المبحث الثاني : تطور الصادرات والواردات.

المبحث الثالث : تطور العجز في الحساب الجاري.

المبحث الأول

سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق مصر

للقوف على جوهر سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق مصر، فإنه يكون من المناسب أن نعرض لسياسة سعر الصرف التي تبناها الصندوق في برامجه للتنشيط الاقتصادي مع مصر منذ برنامج ١٩٧٧ للتنشيط حتى برنامج ١٩٩١ وذلك على النحو التالي :

أولاً : سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٧٧.

ثانياً : سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٨٧.

ثالثاً : سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٩١.

أولاً : سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٧٧ :

طالب الصندوق في خطاب نوليا ١٩٧٦ بما يأتي في مجال سياسة سعر الصرف (١)

- ضرورة تخفيض قيمة الجنية المصري ، وذلك من خلال إنشاء سوق تجارية للنقد الأجنبي عن طريق دمج السوق الموازية مع سوق الاستيراد بدون تحويل عمله ، على أن يتحدد سعر للصرف في السوق الجديد على أساس مرن يعكس قوى العرض والطلب ، ويقوم بتحديد هذه الصورة البنك المركزي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والبنوك التجارية ، ويكون للبنك المركزي التدخل في هذه السوق بالشراء أو البيع بقصد اجتذاب التكاليف العارضة في أسعار الصرف ، على أن ينشأ بالبنك المركزي لهذا الغرض صندوق إحتياطي نقدي من العملات الأجنبية يقدر بنحو ٢٥٠ مليون لولا يموله صندوق النقد الدولي ودول الأوبك والبنوك التجارية الدولية.

- كما طالب الصندوق بضرورة تخفيض الفرق بين سعرى الشراء والبيع في السوق الحرة إلى نصف في المائة بدلاً من ٣% كما كان الوضع في السوق الموازية.

- ويطلب الصندوق بأن يكون السعر الأساس في هذه السوق بالدولار الأمريكي ، بحيث تتحدد العلاقة بين قيمة الجنية المصري والعملات الأخرى على أساس العلاقة بين الدولار الأمريكي ، وهذه العملات في أسواق الصرف في الخارج.

نخلص من ذلك إلى أن للصندوق يسعى إلى توحيد سعر الصرف في مصر على أن يترك تحديد هذا السعر لقوى العرض والطلب دون تدخل ، ذلك حتى يتم تحديد سعر للصرف بطريقة تؤدي إلى التوازن الخارجي للاقتصاد المصري والعمل على توسيع نطاق العمليات التي تخضع لسعر الصرف الحر .

(١) انظر ذلك في :-

- د/ على الجريلى، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣.
- رضا هلال، صناعة التبعية، قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، ص ٨٥ ، ٨٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦.
- عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، مرجع سابق، ص ٤١٩ ، ٤٢٠.
- أمينة حلمي، دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية ، مرجع سابق، ص ٧٦.
- Gouda Abdel Khalek, Stabilization and Adjustment Policies and Programmes, Country Study : Egypt, Op., Cit., pp. 4-F.
- Zikry, Sanna, The Capacity of the International Monetary Fund to Influence Policy-Making in a LDC : A Case Study of Egypt, UMI, USA, 1991, pp. 431-F.
- Leila Mustafa Hasani, The International Monetary Fund and Egypt, OP. Cit., pp 118-F.
- Karima Koryem, The Impact of Economic Adjustment Policies on the Vulnerable Families & Children in Egypt, Op. Cit., p.66.
- El-Tahra El-Sayed Hemaya, "An Empirical Investigation of the IMF Approach Towards Macroeconomic Adjustment In Egypt, The British Library, West York Shire, United Kingdom, 1990, p.87.

ثانياً : سياسة سعر الصرف التي تبناها الصندوق في مصر في برنامج ١٩٨٧ :^(١)

أيضاً في خطاب نوايا ١٩٨٧ نجد الصندوق يطلب بضرورة تخفيض قيمة العملة، والسعي تدريجياً لإنشاء السوق المصرفية الحرة للصرف الأجنبي، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يطلب بضرورة القضاء على تعدد أسعار الصرف، وضرورة تطبيق سعر صرف مرن وواقعي للجنيه المصري ، يتحدد عن طريق قوى السوق، بالإضافة إلى ضرورة توسيع دائرة المعاملات التي يطبق فيها سعر الصرف الحر، وذلك للعمل على زيادة الصادرات وتقليل الواردات، بالإضافة إلى تشجيع العاملين بالخارج على تحويل مدخراتهم إلى مصر.

نخلص من ذلك إلى أن الصندوق في خطاب نوايا ١٩٨٧ يواصل المطالبة بضرورة توحيد سعر صرف الجنيه المصري، وضرورة تخفيض قيمته، وأن يتم تطبيق سعر الصرف المنخفض للجنيه المصري على معظم المعاملات ، ويهدف الصندوق من ذلك أن يشجع الصادرات المصرية ، لأن أسعارها بعد تخفيض قيمة الجنيه المصري، ستصبح أكثر منافسة في الأسواق العالمية الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وأيضاً فإن من شأن تخفيض قيمة الجنيه المصري أن يخفض من الواردات ، نظراً لارتفاع أسعارها بعد تخفيض قيمة العملة الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل للعجز في الحساب الجاري ، أيضاً يرى الصندوق أن من شأن تخفيض قيمة العملة أن يجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج، لكل ذلك فإن الصندوق يصر على ضرورة توحيد سعر صرف الجنيه المصري وضرورة تخفيض قيمته.

ثالثاً : سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٩١ :

في خطاب نوايا ١٩٩١ طالب الصندوق بضرورة توحيد سعر الصرف ؛ وذلك نظراً لوجود سعرين للصرف في ذلك الوقت وهي السعر الرسمي الذي يحدده البنك المركزي في السوق الأهلية والذي يسرى على بعض المعاملات ، والسعر الحر الذي يحدده العرض والطلب في السوق الثانوية والذي يسرى على باقي المعاملات.^(٢)

كما طالب الصندوق بضرورة تخفيض قيمة الجنيه المصري، والسماح للأفراد بالتعامل في الصرف الأجنبي بياً وشراءً بعد الحصول على ترخيص بذلك ، وعدم أصر ذلك على البنوك. ويتضح من هذا أن الصندوق يسعى دائماً إلى ضرورة توحيد سعر صرف الجنيه المصري وضرورة تحقيق قيمته.

^(١) انظر ذلك في :

- Leila Mustafa Hasanin, The International Monetary Fund and Egypt , Op. Cit., pp. 146-F
- لمنية حلمي، دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية ، مرجع سابق، ص ١١٥.
- رضا هلال، صناعة التبعة ، مرجع سابق، ص ٨٧.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع، المجلد الرابع والأربعون، ١٩٩١، ص ٣٠٩.

^(٢) انظر في ذلك :

- Karima Korayem, Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt : Economic and Social Implications, Op. Cit., pp. 12F
- Leila Mustafa Hassanin, The International Monetary Fund and Egypt , Op. Cit., p. 185.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع، المجلد الرابع والأربعون، ١٩٩١، ص ٣١٣، ٣١٧.

ويلاحظ أن الصندوق لم يطلب بأى إجراءات تتعلق بسعر صرف الجنيه المصري فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي ، خاصة بعد توحيد سعر صرف الجنيه المصري فى ٢٦ فبراير ١٩٩٢^(١) ، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة المصرية رفضت اقتراحات الصندوق بضرورة تخفيض قيمة للجنيه المصري ، ولذلك فلم يرد النص على أى إجراءات تتعلق بسعر الصرف فى هذا البرنامج^(٢) .

ونرى أن سياسة سعر الصرف التى يتبناها الصندوق لا تتسمج مع السياسات المالية والنقدية الأخرى التى يتبناها ، توضيح ذلك أن الصندوق يطلب بتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وذلك لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبى للدخل ومنع هروب رأس المال المحلى للخارج ، ومن ثم القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم ، وعندما ننظر إلى السياسة المالية التى يتبناها الصندوق فى مصر نجد أنه يطلب ببعض الإجراءات التى لا تتسمج مع سياسة سعر الصرف التى يتبناها ، والمثال على ذلك فى مجال السياسة الضريبية ، حيث نجد الصندوق يطلب برفع رسوم التصدير الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أسعار الصادرات المصرية فى الخارج ، وبالتالى فإن هذا الإجراء يقضى على الفائدة التى قد تتحقق من تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فيما يتعلق بتخفيض أسعار الصادرات المصرية ، كما أن سياسة سعر الصرف هذه لا تتسمج أيضا مع بعض أدوات السياسة النقدية التى يتبناها الصندوق فى مصر ، والمثال على ذلك ، أن مطالبة الصندوق برفع أسعار الفائدة (سواء الدائنة أم المدينة) ووضع سقف على الائتمان ، من شأنه أن يثبط أى محاولة للاستثمار فى مصر الأمر الذى يؤثر على الإنتاج المحلى القابل للتصدير ، كما أنه يؤثر على الواردات المحلية ، حيث أنها سوف تتجه للتزايد ، وبالتالى تفشل سياسة تخفيض سعر الصرف فى تحقيق أهدافها ويستمر العجز فى ميزان المدفوعات ، والمبحثين التاليين سيوضحان وضع الصادرات والواردات والعجز فى الحساب الجارى فى ظل سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق وذلك على أساس أن وضع هذه المتغيرات الاقتصادية - مره تعكس أداء سياسات التثبيت ، فكلما كان هناك انسجام بين هذه السياسات كلما أثر ذلك إيجابيا على هذه المتغيرات ، وعلى غيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، والعكس يحدث عندما يكون هناك تعارض بين هذه السياسات..

(٢) انظر :

- Karima Korayem, Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt, Economic and Social Implications, Op. Cit., p.12.

(٣) للإطلاع على ما ورد فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي أنظر :

- IMF Survey, A Publication of the International Monetary Fund, October 28, 1996, pp.354-F
- البنك الأهلى المصرى، نشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والأربعون، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٢-٣٦.

المبحث الثاني

اختبار مدى تطور الصادرات والواردات

في هذا المبحث نختبر مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ، ومقارنة هذا التطور بالمستهدف، وذلك لاختبار أداء سياسة سعر الصرف التي يتبناها للصندوق في مصر، وذلك على أساس أن الصندوق يرى أن من شأنه سياسة تخفيض قيمة العملة التي يتبناها أن تؤدي إلى زيادة الصادرات وإلى تخفيض الواردات ، الأمر الذي يساعد مع أمور أخرى على إنهاء العجز في ميزان المدفوعات، ولذلك فإننا سنحاول اختبار ما إذا كان تطور الصادرات والواردات في الاتجاه الذي أراده الصندوق أم لا ؟ وتنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى الآتي :

المطلب الأول : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المطلب الثاني : اختبار مدى تطور للصادرات والواردات والمستهدف.

المطلب الأول

اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

نظرا لعدم تبني الصندوق لسياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي فإن اختبارنا لمدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق سيقصر على الثلاثة برامج للتثبيت الاقتصادي السابقة على برنامج ١٩٩٦، وذلك على النحو التالي :-

الفرع الأول : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

الفرع الثاني : اختبار مدى تطور للصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث : اختبار مدى تطور للصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع للصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الأول

تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (٩٤) يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار" (٩٥)

المتة	كمية الصادرات	معدل نموها السنوي	كمية الواردات	معدل نموها السنوي	نسبة تغطية للصادرات للواردات
١٩٧٥	١٥٦٢,١	-	٣٩٢٧,٧	-	٣٩,٨
١٩٧٦	١٦٠٣,١	٢,٦	٣٨٢٧,٢	٢,٦	٤١,٩
١٩٧٧	١٩٦١,٦	٢٢,٤	٤٠١٢,٤	٤,٨	٤٨,٩
١٩٧٨	١٩٣٦,٣	١,٣-	٤٧٣٥	١٨	٤٠,٩
١٩٧٩	٢٤٢٠	٢٥	٥٩٩٣,٣	٢٦,٦	٤٠,٤

المصدر :

- IMF , Balance of Payments Statistics Yearbook , 1982, p.147.
- IMF , International Financial Statistics Yearbook , 1995, p.13.

* يلاحظ أن قيمة الصادرات والواردات وردت في الكتاب السنوي لإحصائيات ميزان المدفوعات بالمليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة وتم تحويلها إلى الدولار بمعرفة الباحث، وفقاً لأسعار السوق والوارد غسى الكتاب السنوي للإحصائيات المالية الدولية خلال الفترة محل البحث، وقيمة الصادرات والواردات محسوبة على أساس فوب.

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الاتى:-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الصادرات قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق فإننا نلاحظ أن هذه القيمة تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أنها قبل الاتفاق لم تتجاوز ١٦٠٣,١ مليون دولار وكان ذلك فى عام ١٩٧٦، ولكنها بعد الاتفاق تزايدت إلى ١٩٦١,٦ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٩٣٦,٣ مليون دولار عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٤٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٩، وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للصادرات فإننا نجد أن هذا المعدل كان مرتفعاً عام الاتفاق عام ١٩٧٩ ولم ينخفض إلا عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ثانيا : مدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة الواردات قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة تزايدت بصورة ملحوظة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث تزايدت هذه القيمة من ٣٨٢٧,٢ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٤٠١٢,٤ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٧٣٥ مليون دولار عام ١٩٧٨، ثم استمرت في التزايد عام ١٩٧٩ حتى بلغت ٥٩٩٣,٣ مليون دولار ، وإذا قارنا معدل النمو السنوي للواردات قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق، فإننا نلاحظ أن هذا المعدل تزايد بعد الاتفاق بصورة كبيرة عن الوضع قبل الاتفاق، حيث تزايد هذا المعدل من ٢,٦% عام ١٩٧٦ وهي نسبة سالبة إلى نسبة موجبة في عام ١٩٧٧ بلغت ٤,٨% ثم إلى ١٨% عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٦,٦% عام ١٩٧٩.

ثالثا : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أن هذه النسبة تزايدت فقط عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، حيث تزايدت هذه النسبة من ٤١,٩% عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٩% عام ١٩٧٧، ثم انخفضت هذه النسبة في العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق إلى ٤٠,٩% ثم إلى ٤٠,٤% على التوالي في عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩.

نخرج من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- قيمة الصادرات بعد الاتفاق كانت أكبر من قيمتها قبل الاتفاق، معدل النمو السنوي للصادرات بعد الاتفاق أكبر من هذا المعدل قبل الاتفاق باستثناء عام ١٩٧٨ حيث كان معدل نمو الصادرات سالبا .
 - ٢- قيمة الواردات بعد الاتفاق كانت أكبر من قيمتها قبل الاتفاق، معدل النمو السنوي للواردات بعد الاتفاق كان أكبر من هذا المعدل قبل الاتفاق.
 - ٣- نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل الاتفاق أفضل من هذه النسبة بعد الاتفاق، باستثناء عام الاتفاق حيث كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات في هذا العام أفضل من الوضع قبل ذلك.
- واللوحه التالية توضح نتائج البحث في هذا الفرع.

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من

١٩٧٩-١٩٧٥

السنة	الصادرات	معدل نموها السنوي	الواردات	معدل نموها السنوي	نسبة تغطية الصادرات للواردات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	منخفض	-	منخفض	-	منخفض
١٩٧٦	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع
١٩٧٧	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
١٩٧٨	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض
١٩٧٩	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض

القرن الثاني

تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩.

جدول رقم (٩٥) يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار^(١)

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها المئوي	قيمة الواردات	معدل نموها المئوي	نسبة تغطية الصادرات للواردات
١٩٨٥	٣٨٣٦	-٠,٧	٩٠٥٠	-١٠,٢	٤٢,٤
١٩٨٦	٢٦٣٢	-٣١,٤	٧١٧٠	-٢٠,٨	٣٦,٧
١٩٨٧	٣١١٥	+١٨,٤	٨٠٩٥	+١٢,٩	٣٨,٥
١٩٨٨	٢٧٧٠	-١١,١	٩٣٧٨	+١٥,٨	٢٩,٥
١٩٨٩	٣١١٩	+١٢,٦	٨٨٤١	-٥,٧	٣٥,٣

المصدر :

- IMF , Balance of Payments Statistics ,Yearbook, 1990, p.200.
- IMF , International Financial Statistics ,Yearbook, 1995, p.13.

* بلغت قيمة الصادرات عام ١٩٨٤ حوالي ٣٨٦٤ مليون دولار وقيمة الواردات حوالي ١٠٠٨٠ مليون دولار.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول التالي :-

أولاً : قيمة يتطوّر بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .

إذا قلنا قيمة الصادرات قبل الاتفاق بقيمتها بعد الاتفاق فلنجد أن هذه القيمة كانت كبيرة نسبياً في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بأي نسبة منذ الاتفاق، ذلك أنها بلغت في عام ١٩٨٥ حوالي ٣٨٣٦ مليون دولار في حين أنها لم تزد عن ٣١١٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩، ٣١١٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (عام الاتفاق مع الصندوق)، ولكن الوضع اختلف في عام ١٩٨٦، حيث انخفضت قيمة الصادرات إلى ٢٦٣٢ مليون دولار، وجاء عام ١٩٨٧ ببعض

التحسن ثم ما لبث هذا التحسن إلا قليلا وجاء علم ١٩٨٨ وانخفضت قيمة الواردات إلى ٢٧٧٠ مليون دولار ثم عاد التحسن قليلا في عام ١٩٨٩.

ومما سبق يمكن القول أن قيمة للصادرات شهد تحسنا جزئيا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وسنبحث فيما بعد ما إذا كان هذا التحسن الجزئي يرجع إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري أم إلى أسباب أخرى .

وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للصادرات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد أن الوضع قبل الاتفاق كان مسينا للغاية في عام ١٩٨٦ ، حيث كان معدل النمو سلبيا وبلغ -٣١,٤% ومعنى ذلك أن معدل النمو السنوي للصادرات تقلص بصورة كبيرة جدا وأصبح قيمة سالبه، ورغم أن معدل النمو السنوي للصادرات في عام ١٩٨٥ كان قيمة سالبة أيضا (-٠,٧) إلا أنه كان أخف من الوضع في عام ١٩٨٦ ولكن مع بداية الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٨٧ نلاحظ أن الوضع تغير تماما ، وأصبح هناك معدل كبير لنمو الصادرات وصل إلى ١٨,٤% ، ولكن هذا المعدل انقلب إلى قيمة سالبة في العام التالي للاتفاق ، وأصبح ذا قيمة سالبه وهى -١١ ، ثم تغير الوضع في العام التالي وأصبح هذا المعدل ذا قيمة موجبة وهى ١٢,٦%.

ومما سبق يتضح أن معدل النمو السنوي للصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق بصفة عامة.

ثانيا : فيما يتعلق بمدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .

لو قلنا قيمة الواردات قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، لوجدنا أن هذه القيمة قد تزايدت بعد الاتفاق، ذلك أن هذه القيمة ارتفعت من ٧١٧٠ مليون دولار في العام السابق مباشرة للاتفاق حتى وصلت إلى ٨٠٩٥ مليون دولار في عام الاتفاق ، ثم استمرت في التزايد في العام التالي للاتفاق حتى وصلت ٩٣٧٨ مليون دولار ، ثم تقلصت قليلا في عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٨٨٤١ مليون دولار.

ومما سبق يتضح أن قيمة الواردات تزايدت منذ الاتفاق مع الصندوق ولم تتخفف إلا قليلا في عام ١٩٨٩ وهذا أن الوضع قبل الاتفاق بالنسبة لقيمة الواردات كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق بصفة عامة.

وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للواردات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد أن هذا المعدل كان قيمة سالبة قبل الاتفاق حيث بلغ -١٠,٢% في عام ١٩٨٥ ثم -٢٠,٨% عام ١٩٨٦ ولكن هذا المعدل أصبح قيمة موجبة في عام الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ ١٢,٩% ثم استمر في التزايد حتى بلغ ١٥,٨% عام ١٩٨٨ ثم تغير الوضع في عام ١٩٨٩ وأصبح قيمة سالبة حيث بلغ -٥,٧%.

ويتضح مما سبق أن معدل النمو السنوي للواردات كان قبل الاتفاق أقرب لما يريده الصندوق ، بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق خاصة في عام الاتفاق والعام الذى يليه.

ثالثاً : نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا قلنا نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، لوجدنا أن هذه النسبة بلغت أقصى حد لها قبل الاتفاق ، وذلك في عام ١٩٨٥ ، حيث بلغت ٤٧,٤٪، في حين أن أكبر معدل لها منذ الاتفاق كان في عام ١٩٨٧ ، حيث بلغت هذه النسبة ٣٨,٥٪، أما بالنسبة لأقل حد لهذه النسبة فكان أيضاً بعد الاتفاق حيث أنها لم تزد عن ٢٩,٥٪ عام ١٩٨٨ ، وإذا قلنا عام ١٩٨٦ بعام ١٩٨٩ ، لوجدنا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات في العام الأول حوالي ٣٦,٧٪ أما في العام الثاني فكانت ٣٥,٣٪.

يتضح مما سبق أن نسبة تغطية الصادرات للواردات كانت أكبر قبل الاتفاق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق.

تلخيص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- وضع قيمة الصادرات تحسن بصورة بسيطة بعد الاتفاق ، وكذلك معدل النمو السنوي للصادرات وبصفة خاصة عام الاتفاق وعام ١٩٨٩.
 - ٢- بالنسبة لقيمة الواردات فوضعها كان أفضل إلى حد ما قبل الاتفاق ، وكذلك معدل النمو السنوي للواردات كان سالبا قبل الاتفاق، وهذا ما ينادى به الصندوق ولكنه لم يتحقق بعد الاتفاق إلا في عام ١٩٨٩.
 - ٣- أن نسبة تغطية الصادرات للواردات كانت أفضل إلى حد ما قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق.
- واللوحه التالية توضح نتائج البحث في هذا الفرع.

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

السنه	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	كمية الواردات	معدل نموها السنوي	نسبة تغطية الصادرات للواردات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	متزايدة	متناقص	متناقصة	متناقص	متزايدة كثيراً
١٩٨٦	متناقصة	متناقص	متناقصة كثيراً	متناقص كثيراً	متناقصة قليلاً
١٩٨٧	متزايدة	متزايد	متزايدة	متزايد	متزايدة
١٩٨٨	متناقصة	متناقص	متزايدة كثيراً	متزايد كثيراً	متناقصة كثيراً
١٩٨٩	متزايدة	متزايد	متناقصة	متناقص	متناقصة

الفرع الثالث

تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

نختبر في هذا الفرع مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ؛ وذلك للوقوف على مدى نجاح سياسة سعر الصرف التي يتبناها الصندوق في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات بالمقارنة بالفترة السابقة مباشرة على الاتفاق مع الصندوق، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٩٦) يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

الصادرات	الواردات	معدل نموها المئوي	معدل نموها المئوي	نسبة تغطية الصادرات للواردات	القيمة
٣١١٩	٨٨٤١	١٢,٦+	٥,٧-	٣٥,٣	١٩٨٩
٣٩٢٤	١٠٣٠٣	٢٥,٨+	١٦,٥+	٣٨	١٩٩٠
٤١٦٤	٩٨٣١	٦,١+	٤,٦-	٤٢,٤	١٩٩١
٣٦٧٠	٨٩٠١	١١,٩-	٩,٥-	٤١,٢	١٩٩٢
٣٥٤٥	٩٩٧٣	٣,٤-	١١,٥+	٣٥,٧	١٩٩٣

المصدر :

- IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996,p. 337
- IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1995,P. 243.

-النسب تم حسابها بمعرفه الاثـ

ونرى الاتي على الجدول السابق:-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الصادرات قبل الاتفاق تزايدت بصورة كبيرة ، حيث أنها ارتفعت من ٣١١٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٣٩٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ ، وتزايدت بصورة بسيطة في العام التالي مباشرة وهو عام الاتفاق مع الصندوق حيث وصلت إلى ٤١٦٤ مليون دولار ، ولكنها بعد عام الاتفاق مع الصندوق أخذت في التناقص حيث انخفضت في عام ١٩٩٢ إلى ٣٦٧٠ مليون دولار ثم إلى ٣٥٤٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ ، وعلى ذلك فالملحوظ أنه وضع قيمة الصادرات قبل الاتفاق كان أفضل من وضعها بعد الاتفاق.

وإذا قارنا معدل النمو السنوي للصادرات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، فإننا نجد أن هذا المعدل كبير في الفترة السابقة على الاتفاق بالمقارنة بالفترة التالية على الاتفاق، حيث تزايد هذا المعدل من ١٢,٦% عام ١٩٨٩ إلى ٢٥,٨% عام ١٩٩٠، ولكنه تزايد بنسبة أقل في عام الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ معدل نمو الصادرات حوالي ٦,١%، وبعد ذلك تنخفض بصورة كبيرة في العام التالي مباشرة للاتفاق حيث هبط إلى قيمة سالبة وهي - ١١,٩% ثم إلى - ٣,٤% في عام ١٩٩٢، ويبدو مما سبق أن معدل النمو السنوي للصادرات قبل الاتفاق كان أفضل من هذا المعدل بعد الاتفاق.

ثانيا : فيما يتعلق بمدى تطور اللواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة اللواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن هذه القيمة كانت كبيرة إلى حد ما قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، حيث أنها تزايدت من ٨٨٤٦ مليون دولار عام ١٩٨٩ لتصل إلى ١٠٣٠٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ ، ولكنها أخذت في التناقص في عام الاتفاق ، حيث هبطت هذه القيمة إلى ٩٨٣١ مليون دولار ، ثم استمر الهبوط في قيمة اللواردات في العام التالي للاتفاق إلى أن وصلت إلى ٨٩٠١ مليون دولار، ولكنها ارتفعت بصورة كبيرة في عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٩٩٢٣ مليون دولار، نستنتج من ذلك أن وضع قيمة اللواردات بعد الاتفاق كان إلى حد ما أفضل من وضعها قبل الاتفاق.

وإذا قارنا معدل النمو السنوي للواردات قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد أن هذا المعدل بلغ أقصى حد له وهو ١٦,٥% قبل الاتفاق مع الصندوق، وبلغ أدنى حد له وهو - ٤,٦% بعد الاتفاق مع الصندوق، تفسير ذلك أن هذا المعدل كان قيمة سالبة عام ١٩٨٩ حيث كان - ٥,٧% ثم تزايد بصورة كبيرة في العام السابق مباشرة للاتفاق وأصبح قيمة موجبة ولكنه تنخفض في عام الاتفاق ثم في العام التالي له مباشرة ثم عاد للارتفاع في عام ١٩٩٣ حيث بلغ ١١,٥% .

يتضح مما سبق أن وضع معدل النمو السنوي للواردات كان أفضل إلى حد ما بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ثالثا : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن هذه النسبة كانت كبيرة إلى حد ما بعد الاتفاق بالمقارنة قبل الاتفاق، ذلك أن هذه النسبة ارتفعت من ٣٥,٣% عام ١٩٨٩ إلى ٣٨% عام ١٩٩٠ ، ثم تزايدت إلى ٤٢,٤% عام الاتفاق ثم انخفضت قليلا إلى ٤١,٢% في عام ١٩٩٢ ثم إلى ٣٥,٧% عام ١٩٩٣ .

ومن هذا يتضح أن نسبة تغطية الصادرات للواردات بعد الاتفاق كان أفضل من هذه النسبة قبل الاتفاق بصفة عامة.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- ١- وضع قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي ، كان إلى حد كبير أفضل قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق.
- ٢- أن قيمة الواردات ومعدل نموها السنوي ، كان أفضل إلى حد ما بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٣- أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ، كان بصفة عامة أفضل بعد الاتفاق، واللوحه التالية توضح نتائج هذا الفرع من الدراسة:-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	قيمة الواردات	معدل نموها السنوي	نسبة تغطية الصادرات للواردات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	متزايدة	متزايد	متناقصة	متناقص	متناقصة
١٩٩٠	متزايدة كثيرا	متزايد كثيرا	متزايدة كثيرا	متزايد كثيرا	متزايدة
١٩٩١	متزايدة	متزايد	متناقصة	متناقص	متزايدة
١٩٩٢	متناقصة	متناقص	متناقصة	متناقص	متزايدة
١٩٩٣	متناقصة	متناقص	متزايدة كثيرا	متزايد قليلا	متناقصة

المطلب الثاني

اختيار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف

نبحث في هذا المطلب اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف في برامج التثبيت موضوع الدراسة في هذا الفصل على النحو التالي :

الفرع الأول : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧.

الفرع الثاني: اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف في برنامج ١٩٨٧.

الفرع الثالث: اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف في برنامج ١٩٩١.

الفرع الأول

تطور الصادرات والواردات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

نحاول في هذا الفرع من البحث أن نختبر مدى تطور الصادرات والواردات وذلك من خلال مقارنة المحقق في مجال الصادرات والواردات بالمستهدف، وذلك على أساس أن المستهدف في مجال الصادرات هو التزايد التدريجي في قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي ونسبة تغطيتها للواردات، وأن المستهدف في مجال الواردات هو التناقص التدريجي في قيمة الواردات ومعدل نموها السنوي، وسيتم ذلك على النحو التالي :

أولاً : مدى تطور الصادرات والمستهدف .

يتأثر تساؤل هنا وهو هل تزايدت الصادرات بصورة تدريجية منذ الاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي على برنامج للتثبيت الاقتصادي في عام ١٩٧٧. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٩٧) يوضح تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	المستهدف
١٩٧٦	١٦٠٣,١	٢,٦	تزايد تدريجي
١٩٧٧	١٩٦١,٦	٢٢,٤	
١٩٧٨	١٩٣٦,٣	-١,٣	
١٩٧٩	٢٤٢٠	٢٥	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, P.147

المصدر :

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, PP.13, 346

- التنب تم حلها بمعرفة الباحث

ومن هذا الجدول يتضح لنا التالي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات بصورة تدريجية خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق عام ١٩٧٨ ولكنه تحقق عام ١٩٧٧، عام ١٩٧٩، ذلك أنه قيمة الصادرات ارتفعت في عام ١٩٧٧ إلى ١٩٦١,٦ مليون دولار بعد أن كانت ١٦٠٣,١ مليون عام ١٩٧٦، ولكنها انخفضت في عام ١٩٧٨ إلى ١٩٣٦,٣ مليون دولار ثم تزايدت إلى ٢٤٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٩.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوي للصادرات خلال الفترة محل البحث لم يتحقق أيضاً عام ١٩٧٨ ولكنه تحقق في عامي ١٩٧٧، ١٩٧٩.

ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ٧,٦% عام ١٩٧٦ إلى ٢٢,٤% عام ١٩٧٧ ثم انخفض إلى نسبة سالبة عام ١٩٧٨ بلغت ١,٣% ثم ارتفع إلى نسبة موجبة عام ١٩٧٩ بلغت ٢٥%.
تقريباً : مدى تطور الواردات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا مدى تطور الواردات والمستهدف خلال الفترة محل البحث.

جدول رقم (٩٨) يوضح تطور الواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوي	المستهدف
١٩٧٦	٣٨٢٧,٢	-٢,٦	تقلص تدريجي
١٩٧٧	٤٠١٢,٤	٤,٨	
١٩٧٨	٤٧٣٥	١٨	
١٩٧٩	٥٩٩٣,٣	٢٦,٦	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, P.147

المصدر :

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, PP.13, 346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

تخرج من الجدول السابق بالتتابع التالية :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق، حيث تزايدت قيمة الواردات بصورة تدريجية بدلا من أن تتخفف بصورة تدريجية ، حيث تزايدت هذه القيمة من ٣٨٢٧,٢ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٤٠١٢,٤ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٧٣٥ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٥٩٩٣,٣ مليون دولار عام ١٩٧٩.

٢- وبالنسبة لتحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للواردات خلال الفترة محل البحث فإن ذلك أيضا لم يتحقق طوال هذه الفترة حيث تزايد معدل النمو السنوي للواردات من قيمة سالبة عام ١٩٧٦ بلغت حوالي -٢,٦% إلى نسبة موجبة من السنوات التالية للاتفاق ، حيث بلغت هذه النسبة في عام ١٩٧٧ حوالي ٤,٨% ثم ١٨% عام ١٩٧٨ ثم ٢٦,٦% عام ١٩٧٩.

ثالثاً : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة محل الدراسة.
جدول رقم (٩٩) يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
"القيمة بالمليون دولار"

المدة	نسبة تغطية الصادرات للواردات	المستهدف
١٩٧٦	٤١,٩	
١٩٧٧	٤٨,٩	تزايد تدريجي
١٩٧٨	٤٠,٩	
١٩٧٩	٤٠,٤	

المصدر : IMF ,Balance of Payments Statistics, Yearbook ,1982,P 147

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995,PP.13, 346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ومن هذا الجدول يتضح لنا الآتي :-

- ١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات بصورة تدريجية لم يتحقق في العامين التاليين للاتفاق، ولكنه تحقق عام الاتفاق مع الصندوق، حيث ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٤١,٩% عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٩% عام ١٩٧٧ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٤٠,٩% عام ١٩٧٨ ثم استمرت من الانخفاض من عام ١٩٧٩ حيث بلغت ٤٠,٤%، واللوحة التالية توضح نتائج البحث في هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

المدة	قيمة الصادرات	معدل نمو السنوي	المستهدف	قيمة الواردات	كثافة من الائتمان المحلي	المستهدف	نسبة تغطية الصادرات للواردات	المستهدف
	النتائج	النتائج		النتائج	النتائج		النتائج	
١٩٧٧	تحقيق	تحقيق	تزايد	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تناقص	تحقيق	تزايد تدريجي
	المستهدف	المستهدف	تدريجي	المستهدف	المستهدف	تدريجي	المستهدف	
١٩٧٨	عدم تحقيق	عدم تحقيق		عدم تحقيق	عدم تحقيق		عدم تحقيق	
	المستهدف	المستهدف		المستهدف	المستهدف		المستهدف	
١٩٧٩	تحقيق	تحقيق		عدم تحقيق	عدم تحقيق		عدم تحقيق	
	المستهدف	المستهدف		المستهدف	المستهدف		المستهدف	

الفرع الثاني

تطور الصادرات والواردات والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

نولاً : مدى تطور الصادرات والمستهدف

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٠٠) يوضح تطور قيمة الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

المتهدف	قيمة الصادرات	السنة
ترايد تدريجي	٢٦٣٢	١٩٨٦
	٣١١٥	١٩٨٧
	٢٧٧٠	١٩٨٨
	٣١١٩	١٩٨٩

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1990, P.200

المصدر :

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, P.13

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يظهر لنا الاتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات تحقق في عام الاتفاق مع الصندوق وهو عام ١٩٨٧، ثم في عام ١٩٨٩، ولكنه لم يتحقق في عام ١٩٨٨، ذلك أن قيمة الصادرات تزايدت من ٢٦٣٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٣١١٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم تقلصت عام ١٩٨٨ حتى بلغت ٢٧٧٠ مليون دولار ثم تزايدت مرة أخرى عام ١٩٨٩ فبلغت ٣١١٩ مليون دولار.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوي للصادرات لم يتحقق بصورة كلية إلا في عام ١٩٨٧ حيث تزايد معدل النمو السنوي للصادرات من قيمة سالبة وهي -٣١,٤% عام ١٩٨٦ إلى قيمة موجبة فسي عام الاتفاق مع الصندوق وهي ١٨,٤٤% ، وتحقق هذا المستهدف بصورة جزئية عندما تزايد معدل نمو الصادرات من قيمة سالبة عام ١٩٨٨ وهي -١١% إلى قيمة موجبة في عام ١٩٨٩ وهي ١٢,٦% ، ولكن يلاحظ أن هذا المعدل الأخير رغم أنه موجب إلا أنه أقل من معدل النمو في عام ١٩٨٧ ، وهذا لا يمنع من القول أن معدل النمو السائد في عام ١٩٨٩ يعد تحقيق جزئي للمستهدف، أما عام ١٩٨٨ فلم يحقق المستهدف بالنسبة لمعدل نمو الصادرات.

ثانياً : مدى تطور الواردات والمستهدف .

للقوف على مدى تطبيق للتطور الذى حدث فى قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى مع المستهدف فإن الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠١) يوضح تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

“القيمة بالمليون دولار”

السنه	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٨٦	٧١٧٠	-٢٠,٨	
١٩٨٧	٨٠٩٥	+١٢,٩	تناقص تدريجي
١٩٨٨	٩٣٧٨	+١٥,٨	
١٩٨٩	٨٨٤١	-٥,٧	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1990, P.200

المصدر :

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, P.13

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح الاتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات لم يتحقق فى عام الاتفاق ولا فى العام التالى له مباشرة ولكنه تحقق بصورة جزئية فى عام ١٩٨٩، توضيح ذلك، أن قيمة الواردات تزايدت من ٧١٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٨٠٩٥ مليون دولار فى عام الاتفاق مع الصندوق ثم استمرت فى التزايد فى العام التالى مباشرة للاتفاق حيث تزايدت إلى ٩٣٧٨ مليون دولار، وهذا يعد تزايداً كبيراً فى قيمة الواردات، أما فى عام ١٩٨٩ فالملاحظ أن قيمة الواردات تناقصت حتى بلغت ٨٨٤١ مليون دولار، ولكن يلاحظ أن قيمة الواردات بعد التناقص الذى حدث لها فى عام ١٩٨٩ تبقى مع ذلك أكبر من هذه القيمة فى عام ١٩٨٧، وهذا يعنى أن المستهدف لم يتحقق بصورة كاملة فى عام ١٩٨٩ ولكن بصورة جزئية.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للواردات لم يتحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق ولا فى العام التالى له مباشرة ، ولكنه تحقق فى عام ١٩٨٩، تفسير ذلك، أن معدل النمو السنوى للواردات ارتفع من قيمة سالبة عام ١٩٨٩ وهى -٢٠,٨% إلى قيمة موجبة فى عام الاتفاق وهى +١٢,٩% وكان من المفروض وفقاً لصندوق النقد الدولى أن يتناقص معدل النمو السنوى ولا يحدث العكس، واستمر معدل النمو السنوى للواردات فى التزايد فى عام ١٩٨٨ حتى بلغ +١٥,٨%، وهذا التطور يعد أيضاً غير موافى لما كان يهدف إليه الصندوق، وجاء عام ١٩٨٩ ليسجل تناقصاً فى هذا المعدل حيث بلغ قيمة سالبة وهى -٥,٧%، وبذلك يكون المستهدف الذى كان يسعى إليه الصندوق قد تحقق فى عام ١٩٨٩ أى بعد الاتفاق بعامين.

ثالثاً : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات ومدى تطابق ذلك مع المستهدف خلال الفترة محل البحث.

جدول رقم (١٠٢) يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

المتهدف	نسبة تغطية الصادرات للواردات	السنة
تزايد تدريجي	٣٦,٧	١٩٨٦
	٣٨,٥	١٩٨٧
	٢٩,٥	١٩٨٨
	٣٥,٣	١٩٨٩

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1990, P.200

المصدر :

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, P.13

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح من الجدول السابق ما يأتي :-

أن المستهدف في مجال نسبة تغطية الصادرات للواردات لم يتحقق بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق مع الصندوق وبصورة جزئية في عام ١٩٨٩، ذلك أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ارتفعت من ٣٦,٧% عام ١٩٨٦ لتصبح ٣٨,٥% في عام ١٩٨٧ (عام الاتفاق مع الصندوق) ولكن هذه النسبة انخفضت في عام ١٩٨٨ لتصبح ٢٩,٥%، ثم تزايدت في عام ١٩٨٩ لتصبح ٣٥,٣%، وهذا للتزايد الأخير في هذه النسبة لم يكن بالصورة الموجودة في عام ١٩٨٧، ولذلك فإن هذا يعد تحقيقاً جزئياً للمستهدف.

نخلص من كل ما سبق :-

- ١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي لم يتحقق إلا في عام الاتفاق ١٩٨٧ وعام ١٩٨٩.
- ٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات ومعدل نموها السنوي لم يتحقق إلا بصورة جزئية في عام ١٩٨٩.
- ٣- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات لم يتحقق بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق وتحقق بصورة جزئية في عام ١٩٨٩، واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهنف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

البيان	قيمة الصادرات		معدل نمو المستوى للصادرات		قيمة الواردات		معدل نمو المستوى للواردات		نسبة تطبيع الصادرات للواردات	
	لتتبع	المستهنف	لتتبع	المستهنف	لتتبع	المستهنف	لتتبع	المستهنف	لتتبع	المستهنف
١٩٨٧	تحقيق	المستهنف	تزايد	تدريجي	عدم تحقيق	المستهنف	تزايد	تدريجي	تحقيق	المستهنف
١٩٨٨	عدم تحقيق	المستهنف	عدم تحقيق	المستهنف	عدم تحقيق	المستهنف	عدم تحقيق	المستهنف	عدم تحقيق	المستهنف
١٩٨٩	تحقيق	المستهنف	تحقيق	جزئي	تحقيق	المستهنف	تحقيق	جزئي	تحقيق	المستهنف

الفرع الثالث

اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهنف في برنامج ١٩٩١

في هذا الفرع من الدراسة نواصل اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهنف، وللانتهاء من ذلك، فإننا سنجرى البحث على النحو التالي :

أولاً : مدى تطور الصادرات والمستهنف .

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات والمستهنف خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٠٣) يوضح تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي والمستهنف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	المستهنف
١٩٩٠	٣٩٢٤	٢٥,٨+	تزايد تدريجي
١٩٩١	٤١٦٤	٦,١+	
١٩٩٢	٣٦٧٠	١١,٩-	
١٩٩٣	٣٥٤٥	٣,٤-	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996, P.337

المصدر :

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996, P 337

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح الآتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق ١٩٩١، حيث تزايدت قيمة الصادرات من ٣٩٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤١٦٤ مليون دولار عام ١٩٩١ وفي العامين التاليين للاتفاق نجد أن المستهدف لم يتحقق ، ذلك أن قيمة الصادرات تقلصت بصورة تدرجية بدلاً من التزايد بصورة تدرجية رغم تخفيض سعر الجنيه المصري، حيث انخفضت قيمة الصادرات في عام ١٩٩٢ إلى ٣٦٧٠ مليون دولار ثم إلى ٣٥٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٣. وإذا نظرنا إلى تطور معدل النمو السنوي للصادرات وقارنا ذلك بالمستهدف ، فلننا سننتهي إلى مدى تحقق المستهدف بالنسبة لمعدل النمو السنوي للصادرات من عدمه.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوي للصادرات لم يتحقق لا في عام الاتفاق مع الصندوق ولا في العامين التاليين له ، وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوي للصادرات كان عام الاتفاق قيمة موجبة وهي ٦,١+ % إلا أن هذا المعدل كان أقل من العام السابق مباشرة على الاتفاق والذي بلغ ٢٥,٨+ %، وعلى ذلك فإن التزايد التدريجي في معدل النمو السنوي للصادرات لم يتحقق بل تحقق العكس

وهو التناقص التدريجي في هذا المعدل، أيضاً فإن هذا المعدل إنقلب ليصبح قيمة سالبة في العامين التاليين للاتفاق حيث بلغ -١١,٩% في عام ١٩٩٢ ثم -٣,٤% في عام ١٩٩٣.

ثانياً : مدى تطور الواردات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح تطور قيمة الواردات والمستهدف في الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٠٤) يوضح تطور الواردات ومعدل نموها السنوي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

"القيمة بالملليون دولار"

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوي	المستهدف
١٩٩٠	١٠٣٠٣	١٦,٥+	تقلص تدريجي
١٩٩١	٩٨٣١	٤,٦-	
١٩٩٢	٨٩٠١	٩,٥-	
١٩٩٣	٩٩٢٣	١١,٥+	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996, P.337

المصدر :

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996, P.337

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح لنا الآتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات تحقق في عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالي له مباشرة، حيث تقلصت قيمة الواردات من ١٠٣٠٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٩٨٣١ مليون دولار عام ١٩٩١، ثم استمر التناقص في قيمة الواردات في عام ١٩٩٢ حتى بلغت ٨٩٠١ مليون دولار، ولكن المستهدف لم يتحقق في عام ١٩٩٣ حيث ارتفعت قيمة الواردات إلى ٩٩٢٣ مليون دولار.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للواردات تحقق في عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالي له مباشرة، ذلك أن هذا المعدل انخفض من ١٦,٥% عام ١٩٩٠ إلى ٤,٦% عام ١٩٩١ ثم استمر معدل النمو السنوي للواردات في التناقص في عام ١٩٩٢ حتى بلغ ٩,٥%، ولكنه تزايد في عام ١٩٩٣ ليصبح قيمة موجبة وهي ١١,٥%، ومعنى ذلك أن المستهدف تحقق بصورة كاملة في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢، ولم يتحقق مطلقاً في عام ١٩٩٣، وتحقق العكس وهو التزايد في معدل النمو السنوي للواردات.

ثالثاً : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .

للقوف على تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة محل البحث.

فان الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٠٥) يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

"القيمة بالمليون دولار"

المتن	نسبة تغطية الصادرات للواردات	المستهدف
١٩٩٠	٣٨	تزايد تدريجي
١٩٩١	٤٢,٤	
١٩٩٢	٤١,٢	
١٩٩٣	٣٥,٧	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1995, P. 24.3

المصدر :

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996, P. 337

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من الجدول السابق الآتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات قد تحقق بصورة كاملة في عام الاتفاق مع الصندوق ١٩٩١ وبصورة جزئية عام ١٩٩٢، وبصورة عكسية عام ١٩٩٣، تفسير ذلك أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ارتفعت من ٣٨% عام ١٩٩٠ إلى ٤٢,٤% عام ١٩٩١ ثم انخفضت قليلاً عام ١٩٩٢

لتصبح ٤١,٢% ورغم تقلصها عن عام ١٩٩١ إلا أنها مع ذلك أفضل من هذه النسبة عام ١٩٩٠، ثم تالفت بصورة ملحوظة في عام ١٩٩٣ حتى وصلت إلى ٣٥,٧%.

نخلص من كل ما سبق إلى ما يأتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بالنسبة لقيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي لم يتحقق خلال الفترة محل البحث إلا بصورة جزئية في عام ١٩٩١ وعلم الاتفاق مع الصندوق.

٢- وأن المستهدف فيما يتعلق بقيمة الواردات ومعدل نموها السنوي تحقق في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ولم يتحقق في عام ١٩٩٣.

٣- وأن المستهدف في مجال نسبة تغطية الصادرات للواردات تحقق بصورة كاملة في عام الاتفاق مع الصندوق ١٩٩١، وبصورة جزئية في عام ١٩٩٢، ولم يتحقق مطلقاً في عام ١٩٩٣.

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع من البحث.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١

البيان	قيمة الصادرات		معدل نمو السنوي للصادرات		قيمة الواردات		معدل نمو السنوي للواردات		نسبة تغطية الصادرات للواردات	
	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف
١٩٩١	تحقيق	تزايد	عدم	تزايد	تحقيق	تقلص	تحقيق	تقلص	تحقيق	تزايد
	المستهدف	تدريجي	تحقيق	المستهدف	تدريجي	المستهدف	تحقيق	تدريجي	المستهدف	تدريجي
١٩٩٢	عدم	عدم	عدم	عدم	تحقيق	المستهدف	تحقيق	المستهدف	تحقيق	جزئي
	تحقيق	المستهدف	تحقيق	المستهدف	المستهدف	المستهدف	المستهدف	المستهدف	المستهدف	المستهدف
١٩٩٣	عدم	عدم	عدم	عدم	عدم	عدم	عدم	عدم	عدم	عدم
	تحقيق	المستهدف	تحقيق	المستهدف	تحقيق	المستهدف	تحقيق	المستهدف	تحقيق	المستهدف

المبحث الثالث

اختيار مدى تطور العجز في الحساب الجارى

فى هذا المبحث نختبر مدى تطور العجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث ، على أن يوضع فسى الحسابان أى الحساب الجارى الذى سيتم اختبار مدى تطوره فى هذا المبحث يشمل حساب التجارية المنظورة ، وحساب التجارة غير المنظورة وحساب التحويلات الجارية سواء التحويلات الحكومية أم الخاصة.

وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى الآتى :-

المطلب الأول : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المطلب الثانى : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف.

المطلب الأول

تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

فى هذا المطلب نحاول معرفة مدى تحسن وضع العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق على أساس أن سياسة سعر العرض التى يتبناها الصندوق من شأنها أن تحسن من وضع الحساب الجارى للبلدان التى تسير فى تلك الصندوق، وسنحاول معرفة مدى وجود هذا التحسن فى حالة مصر على النحو التالى :-

الفرع الأول : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

الفرع الثانى : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الأول

تطور المعز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالي يوضح لنا تطور المعز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١٠٦) يوضح تطور المعز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

الميزة	قيمة المعز في الحساب الجاري	معدل النمو السنوي للمعز	المعز كنسبة من نتائج المحلي الإجمالي
١٩٧٥	٢٣٧٥,٢	-	١٩,٤
١٩٧٦	١٤٢٤,٩	٤٠-	١٠,٦
١٩٧٧	١٢٢٥,٩	١٤-	٨,٤
١٩٧٨	١٣١٥,٥	٠,٨-	٩,٣
١٩٧٩	١٥٤٠,٣	٢٦,٧+	١٥,٨

المصدر :

-IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1982, p.147,

-IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp. 13, 346.

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة المعز في الحساب الجاري قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق فإننا نجد أن قيمة المعز انخفضت في عام الاتفاق والعام التالي له مباشرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت هذه القيمة من ٢٣٧٥,٢ مليون دولار، ١٤٢٤,٩ مليون دولار في عام ١٩٧٥، ١٩٧٦ إلى ١٢٢٥,٩ مليون دولار عام الاتفاق مع الصندوق، ثم إلى ١٣١٥,٥ مليون دولار عام ١٩٧٨، ولكنها ارتفعت إلى ١٥٤٠,٣ مليون دولار في عام ١٩٧٩.

ثانياً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل نمو السنوى للعجز قبل وبعد الاتفاق .

نلاحظ أن معدل النمو السنوى للعجز قبل الاتفاق أكثر إنخفاضاً من هذا المعدل بعد الاتفاق حيث سجل العجز فى الحساب الجارى معدل نمو سلب بلغ -٤٠٪ عام ١٩٧٦ ثم بلغ هذا المعدل فى عام ١٩٧٧ حوالى -١٤٪ ثم -٠,٨٪ عام ١٩٧٨ ثم أصبح قيمة موجبة عام ١٩٧٩ بلغت ٢٦,٧٠٪.

ثالثاً : مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أنه كان منخفضاً فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالى له ، ولكنه ارتفع فى عام ١٩٧٩ بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، ذلك أن العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بلغ ١٩,٤٪ عام ١٩٧٥ ثم تناقص إلى ١٠,٦٪ عام ١٩٧٦ ثم استمر فى الانخفاض فى عام الاتفاق حتى بلغ ٨,٤٪ ، ولكنه ارتفع بنسبة بسيطة عام ١٩٧٨ ليسجل ٩,٣٪ ثم ارتفع بنسبة أكبر عام ١٩٧٩ ليصبح ١٥,٨٪.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- انخفاض قيمة للعجز فى الحساب الجارى حتى عام الاتفاق والعام التالى له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ثم ارتفاعها فى عام ١٩٧٩.

٢- ارتفاع معدل نمو العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق وبنسبة كبيرة عام ١٩٧٩ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- انخفاض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق والعام التالى له بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ثم ارتفاعه عام ١٩٧٩ ، واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع.

لوحه توضح نتائج إختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجارى		معدل النمو السنوى للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	الناتج		الناتج	الناتج
١٩٧٥	مرتفعة		-	مرتفع
١٩٧٦	مرتفعة		منخفضة	منخفض
١٩٧٧	منخفضة		مرتفعة	منخفض
١٩٧٨	منخفضة		مرتفعة	منخفض
١٩٧٩	مرتفعة		مرتفعة	مرتفع

الفرع الثاني

تطور المعجز في الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالى يوضح لنا تطور المعجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩.

جدول رقم (١٠٧) يوضح تطور المعجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

الفترة	قيمة المعجز فى الحساب الجارى	معدل النمو السنوى للمعجز %	المعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى %
١٩٨٥	٢١٦٦	٩+	٥,٧
١٩٨٦	١٨١٢	١٦,٣-	٣,١
١٩٨٧	٢٤٦	٨٦,٤-	٠,٤
١٩٨٨	١٠٤٨	٣٢٦	١,٦
١٩٨٩	١٣٠٩	٢٤,٩	١,٠٣

المصدر :

-IMF , Balance of Payments Statistics Yearbook, 1990, p.200, 1995, p.243

-IMF , International Financial Statistics Yearbook, 1996, p.33

- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

* بلغت قيمة المعجز عام ١٩٨٤ حوالى ١٩٨٨ مليون دولار.

** ولاحظ أن الناتج المحلى عام ١٩٨٥ كان بأسمار ١٩٨١، ١٩٨٢.

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق:-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة المعجز فى الحساب الجارى قبل الاتفاق بقيمته بعد الاتفاق فإننا نجد أن قيمة هذا المعجز كانت كبيرة قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق، ويختبر علم الاتفاق العام الوحيد الذى ينخفض فيه قيمة المعجز إلى أقل قيمة

طوال للفترة محل البحث، حيث إنخفض العجز من ١٨١٧ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٢٤٦ مليون دولار عام ١٩٨٧، ثم ارتفع العجز في الحساب الجاري في عام ١٩٨٨ إلى ١٠٤٨ مليون دولار ثم إلى ١٣٠٩ مليون دولار عام ١٩٨٩.

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للعجز في الحساب الجاري قبل الاتفاق وبعده، فإننا نجد أن هذا المعدل ارتفع إلى ٣٢٦ ٪ عام ١٩٨٨ ثم ٢٤٩,٩ ٪ عام ١٩٨٩ ، ولكن هذا المعدل لم يتجاوز قبل الاتفاق ٩ ٪ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن هذا المعدل كان سلباً عام الاتفاق ، وصلت نسبته إلى -٨٦,٤ ٪ ، والوضع في هذا العام يعتبر أفضل من الوضع قبل الاتفاق .

ثالثا : مدى تطور العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

إذا نظرنا إلى العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إذا نظرنا إلى العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة، فإننا نلاحظ أنه تناقص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تناقص من ٣,١ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٠,٤ ٪ عام الاتفاق إلى ١,٦ ٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٠,٣ ٪ عام ١٩٨٩.

نخلص من كل ما سبق بالآتي :-

- ١- قيمة العجز في الحساب الجاري إنخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبله .
- ٢- معدل النمو السنوي للعجز في الحساب الجاري إنخفضت عام الاتفاق وارتفعت في العامين التاليين له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٣- العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تناقص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة في هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور العجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة

من ١٩٨٥-١٩٨٩

السنة	قيمة العجز في الحساب الجاري		معدل النمو السنوي للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	الناتج		الناتج	الناتج
١٩٨٥	مرتفعة		مرتفعة	مرتفع
١٩٨٦	مرتفعة		منخفضة	مرتفع
١٩٨٧	منخفضة		منخفضة جدا	منخفض
١٩٨٨	منخفضة		مرتفعة كثيرا	منخفض
١٩٨٩	منخفضة		مرتفعة	منخفض

الفرع الثالث

تطور العجز في الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالى يوضح لنا تطور العجز في الحساب خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣.

جدول رقم (١٠٨) يوضح تطور العجز في الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز أو الفائض في الحساب الجارى	معدل النمو السنوى للعجز أو الفائض	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (%)
١٩٨٩	- ١٠٣٩	٢٤,٩	٠,٠٣
١٩٩٠	+ ١٨٥	-	٠,٧
١٩٩١	+ ١٩٠٣	٩٢٨,٦	٤,٨
١٩٩٢	+ ٢٨١٢	٤٧,٨	٧
١٩٩٣	+ ٢٢٩٩	- ١٨,٧	٥,٥

المصدر :

-IMF , Balance of Payments Statistics Yearbook, 1995, p.243

-IMF , International Financial Statistics Yearbook, 1996, p.33

- تم أخذ البيانات المستخلقة بالناتج المحلى الإجمالى من البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والأربعون، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦٩.

* يلاحظ أنه تم حساب الناتج المحلى الإجمالى ابتداء من عام ١٩٢ على أساس أسعار عام ١٩٩١، ١٩٩٢ وقبض ذلك على أساس أسعار عام ١٩٨٦، ١٩٨٧.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق:-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة المعجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة محل البحث ، فإننا نلاحظ أن قيمة هذا المعجز تحولت إلى فلتض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث ارتفعت قيمة الفلتض فى الحساب الجارى من ١٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٩٠٣ مليون دولار عام الاتفاق مع الصندوق، ثم استمر الفلتض فى التزايد فى عام ١٩٩٢ حتى بلغ ٢٨١٢ مليون دولار ، ثم انخفض فى عام ١٩٩٣ إلى ٢٢٩٩ مليون دولار.

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوى للمعجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .

إذا فارقنا معدل النمو السنوى للمعجز فى الحساب الجارى قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق، فإننا ملاحظ أن هذا المعدل قد اختلف بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أى هذا المعدل ارتفع من ٢٤,٩٪ عام ١٩٨٩ إلى نسبة عالية جداً وهى ٩٢٨,٦٪ عام الاتفاق مع الصندوق ثم انخفض معدل نمو الفلتض فى العامين للاتفاق إلى ٤٧,٨% ، -١٨,٢٪ على التوالي.

ثالثاً : مدى تطور المعجز فى الحساب الجارى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى المعجز فى الحساب الجارى كنسبة من نتائج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة فإننا نلاحظ أنه اختلف بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد الفلتض كنسبة من نتائج المحلى الإجمالى من ٠,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤,٨٪ عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٧٪ عام ١٩٩٢ ثم انخفض قليلاً إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩٣.

نخلص من كل ما سبق بالآتى :-

- ١- قيمة المعجز فى الحساب الجارى انخفضت وتحولت إلى فلتض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٢- معدل النمو السنوى للفلتض فى الحساب الجارى هو الآخر تزايد بمعدلات كبيرة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٣- الفلتض كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى تزايد بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وللوحه التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز في الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق

مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	قيمة العجز في الحساب الجارى	معدل النمو السنوى للعجز	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المبطى الإجمالى
	الناتج	الناتج	الناتج
١٩٨٩	مرتفعة	عجز مرتفع	عجز منخفض
١٩٩٠	فائض	فائض	فائض منخفض
١٩٩١	فائض	فائض مرتفع للغاية	فائض مرتفع
١٩٩٢	فائض	مرتفع	فائض مرتفع
١٩٩٣	فائض	منخفض	فائض مرتفع

المطلب الثانى

تطور العجز في الحساب الجارى والمستهدف

فى هذا المطلب نحول معرفة مدى تحقيق المستهدف فيما يتطابق بنخفيض العجز فى الحساب الجارى بصورة تدريجية خلال عام الاتفاق مع الصندوق والعمليين التاليين له ، وتنقسم الدراسة فى هذا المطلب إلى الفروع التالية :-

- الفروع الأول : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧.
- الفروع الثانى : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.
- الفروع الثالث : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١.

الفروع الأول

تطور العجز في الحساب الجارى والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

أولاً : مدى تطور قيمة العجز في الحساب الجارى والمستهدف .

جدول رقم (١٠٩) يوضح مدى تطور قيمة العجز في الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز في الحساب الجارى	المستهدف
١٩٧٦	١٤٢٤,٩	تناقص تدريجي
١٩٧٧	١٢٢٥,٩	
١٩٧٨	١٢١٥,٥	
١٩٧٩	١٥٤٠,٣	

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1982, p. 147

المصدر :-

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp.13, 346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعجز في الحساب الجارى خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق الا في عام الاتفاق والعام التالي له مباشرة، ولكنه لم يتحقق في عام ١٩٧٩.

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للمعجز في الحساب الجارى :

جدول رقم (١١٠) يوضح مدى تطور معدل النمو السنوى للمعجز في الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

المتهدف	معدل النمو السنوى للمعجز في الحساب الجارى	السنة
تتلكس تدريجي	٤٠ -	١٩٧٦
	١٤ -	١٩٧٧
	٠,٨ -	١٩٧٨
	٢٦,٧	١٩٧٩

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1982 , p . 147

المصدر : -

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp.13. 346

-للسب تم حسابها بمعرفة الباحث-

يتضح من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للمعجز قد تحقق في عام الاتفاق وفي العام التالي له ، حيث كان معدل النمو قيمة سالبة في كلا العامين ولكنه ارتفع إلى قيمة موجبة عام ١٩٧٩ حيث بلغ ٢٦,٧ .

ثالثا : مدى تطور قيمة المعجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

جدول رقم (١١١) يوضح تطور المعجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

المتهدف	المعجز كنسبة من الناتج المحلى	السنة
تتلكس تدريجي	١٠,٦	١٩٧٦
	٨,٤	١٩٧٧
	٩,٣	١٩٧٨
	١٥,٨	١٩٧٩

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1982 , p . 147

المصدر : -

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp.13. 346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث -

ويتضح لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المعجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تحقق عام الاتفاق بصورة كاملة حيث تقلص المعجز من ١٠.٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٦ إلى ٨.٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٧، ولكنه تحقق بصورة جزئية عام ١٩٧٨ حيث بلغ ٩.٣٪، من الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا المعدل أقل من المعدل الذى ساد قبل الاتفاق ولكنه أكبر من المعدل عام ١٩٧٧، ويلاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق عام ١٩٧٩ حيث تزايد المعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٥.٨٪ .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

- ١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعجز في الحساب الجارى تحقق في عام الاتفاق وفى العام التالى له ولم يتحقق فى عام ١٩٧٩.
- ٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للمعجز في الحساب الجارى تحقق أيضا عام الاتفاق والعام التالى له ، ولم يتحقق فى عام ١٩٧٩.
- ٣- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تحقق عام الاتفاق بصورة كاملة وفى العام التالى له بصورة جزئية ولم يتحقق فى عام ١٩٧٩.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور المعجز في الحساب الجارى والمستهدف

السنة	قيمة المعجز فى الحساب الجارى		المستهدف	معدل النمو السنوى للمعجز		المستهدف	المعجز كنسبة من الناتج المحلى		المستهدف
	النتائج			النتائج			النتائج		
١٩٧٧	منخفضة	انخفاض	انخفاض	منخفضة	انخفاض	انخفاض	منخفض	انخفاض	انخفاض
١٩٧٨	منخفضة	تدريجى	تدريجى	منخفضة	تدريجى	تدريجى	منخفض	منخفض	تدريجى
١٩٧٩	مرتفعة			مرتفعة			مرتفع		

الفرع الثاني

تطور المعز في الحساب الجاري والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

أولاً : مدى تطور قيمة المعز في الحساب الجاري والمستهدف .

جدول رقم (١١٢) يوضح مدى تطور قيمة المعز في الحساب الجاري والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

'القيمة بالمليون دولار'

السنة	قيمة المعز في الحساب الجاري	المستهدف
١٩٨٦	١٨١٢	الخفاض تدريجي
١٩٨٧	٢٤٦	
١٩٨٨	١٠٤٨	
١٩٨٩	١٣٠٩	

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1990, p 200 .

المصدر : -

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1995, p 243 .

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1996, p. 33 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعز في الحساب خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق، حيث إنخفضت قيمة المعز في الحساب الجاري من ١٨١٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٢٤٦ مليون دولار عام ١٩٨٧، ثم تزايدت قيمة المعز بصورة تدريجية من العامين التاليين للاتفاق إلى ١٠٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٨، ١٣٠٩ مليون دولار عام ١٩٨٩، وعلى ذلك فإن المستهدف لم يتحقق خلال العامين التاليين للاتفاق .

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوي للمعز في الحساب الجارى .

جدول رقم (١١٣) يوضح مدى تطور معدل النمو السنوي للمعز في الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩ القيمة بالمليون دولار

السنة	معدل النمو السنوي للمعز في الحساب الجارى	المستهدف
١٩٨٦	- ١٦,٣	
١٩٨٧	- ٨٦,٤	انخفاض تدريجى
١٩٨٨	٣٢٦	
١٩٨٩	٢٤,٩	

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1990, p 20 .

المصدر :-

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1995, p 243

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1996, p: 33 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للمعز قد تحقق بصورة كاملة عام الاتفاق مع الصندوق، حيث كان معدل نمو المعز قيمة سالبة -٨٦,٤٪، ولم يتحقق المستهدف فى عام ١٩٨٨ حيث كان معدل النمو السنوي للمعز متزايد بصورة كبيرة للغاية حيث بلغ هذا المعدل ٣٢٦٪، وتحقق المستهدف فى عام ١٩٨٩ حيث انخفض معدل نمو المعز إلى ٢٤,٩٪ .

ثالثا : مدى تطور المعز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

جدول رقم (١١٤) يوضح تطور المعز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	المعز كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
١٩٨٦	٣,١	
١٩٨٧	٠,٤	إنخفاض تدريجى
١٩٨٨	١,٦	
١٩٨٩	٠,٠٣	

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1990, p 200 .

المصدر :-

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1995, p 243

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1996, p: 33 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المعز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تحقق بصورة كاملة فى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٩، حيث إنخفض المعز كنسبة من الناتج المحلى من ٣,١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٠,٤٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٠,٠٣٪ عام ١٩٨٩، ولكن المستهدف تحقق بصورة جزئية عام ١٩٨٨ حيث وصل المعز كنسبة من الناتج المحلى إلى ١,٦٪ وهى وإن كانت أكبر من عامى ١٩٨٧، ١٩٨٩ إلا أنها أقل من عام ١٩٨٦.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز في الحساب الجارى خلال الفترة محل الدراسة لا تحقق عام الاتفاق ، ولم يتحقق في العامين التاليين للاتفاق .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز تحقق بصورة كاملة عام الاتفاق وبصورة جزئية عام ١٩٨٩ ولم يتحقق عام ١٩٨٨ .

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى تحقق بصورة كاملة عام ١٩٨٧ ، عام ١٩٨٩ وتحقق بصورة جزئية عام ١٩٨٨ .

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور العجز في الحساب الجارى والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

المنتهى	قيمة العجز في الحساب الجارى	المستهدف	محل النمو السنوى للعجز	المستهدف	العجز كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
	الناتج		الناتج		الناتج	
١٩٨٧	منخفضة	إنخفاض	منخفضة	إنخفاض	منخفض	إنخفاض
١٩٨٨	مرتفعة	تدريجى	مرتفعة	تدريجى	منخفض	تدريجى
١٩٨٩	مرتفعة		منخفضة		منخفض	

ونظرا لوجود فائض في الحساب الجارى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ - باستثناء عام ١٩٩٣ - فإننا نفترض أن المستهدف قد تحقق في هذا البرنامج بالنسبة لتخفيض العجز في الحساب الجارى.

نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف

أولاً : نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٧٧ :

أ- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٧٧ :

- ١- ارتفعت قيمة المصادرات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وارتفع معدل النمو السنوي للمصادرات بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٧٨ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٢- ارتفعت قيمة الواردات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، كما ارتفع معدل النمو السنوي للواردات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٣- ارتفعت نسبة تغطية المصادرات للواردات عام الاتفاق ثم انخفضت في العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٤- انخفضت قيمة العجز في الحساب الجارى بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٧٩ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، كما انخفض معدل نمو العجز في الحساب الجارى بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٧٩ أيضاً - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٥- انخفضت قيمة العجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٧٩ أيضاً - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ :

- ١- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة المصادرات خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام ١٩٧٨ - كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوي للمصادرات خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام ١٩٧٨ أيضاً -.
- ٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات خلال الفترة محل البحث، كما لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو الواردات خلال الفترة محل البحث.
- ٣- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق ، ولم يتم تحقيق هذا المستهدف في العامين التاليين للاتفاق .
- ٤- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز في الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام ١٩٧٩ - كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو العجز في الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام ١٩٧٩.
- ٥- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بصورة كاملة عام الاتفاق وبصورة كلى عام ١٩٧٨ ، ولم يحقق عام ١٩٧٩.

ثانيا : نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٨٧ :

أ- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبدء الاتفاق عام ١٩٨٧ :

- ١- ارتفعت قيمة الصادرات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع في العام السابق للاتفاق، ولكنها كانت أقل من قيمة الصادرات عام ١٩٨٥، كما ارتفع معدل نمو الصادرات بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٨٨ - بالمقارنة بالوضع في العامين السابقين للاتفاق .
- ٢- ارتفعت قيمة الواردات بعد الاتفاق عن قيمة الواردات في العام السابق على الاتفاق، ولكنها عام الاتفاق وعام ١٩٨٩ كانت أقل من قيمتها عام ١٩٨٥، كما ارتفع معدل النمو السنوي للواردات بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٨٩ - عن هذا المعدل في العامين السابقين على الاتفاق .
- ٣- ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات علم الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق عليه - ولكنها كانت أقل من الوضع في عام ١٩٨٥ - ثم إنخفضت نسبة تغطية للصادرات للواردات في العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع في العامين السابقين على الاتفاق .
- ٤- انخفضت قيمة المعجز في الحساب الجاري بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، كما إنخفض معدل النمو السنوي للمعجز في الحساب الجاري علم الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن هذا المعدل ارتفع في العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٥- إنخفض المعجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ :

- ١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات خلال الفترة محل الدراسة باستثناء عام ١٩٨٨، كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوي للصادرات خلال الفترة محل الدراسة باستثناء عام ١٩٨٨ أيضا.
- ٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام ١٩٨٩ - حيث كان هناك تحقيق جزئي للمستهدف ، كما لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو الواردات خلال الفترة محل الدراسة - باستثناء عام ١٩٨٩ - حيث تم تحقيق المستهدف.
- ٣- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة محل البحث باستثناء عام الاتفاق حيث تم تحقيق هذا المستهدف .

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعز في الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام الاتفاق حيث تم تحقيق هذا المستهدف - ، كما لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للمعز في الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام الاتفاق حيث تم تحقيق المستهدف بصورة كاملة، وأيضا باستثناء عام ١٩٨٩ حيث كان هناك تحقيق جزئى للمستهدف - .

٥- تحقيق للمستهدف فيما يتعلق بتخفيض المعز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى خلال الفترة محل الدراسة - باستثناء عام ١٩٨٨ كان هناك تحقيق جزئى للمستهدف - .

ثالثا : نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٩١ :

أ- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩١ :

١- ارتفعت قيمة الصادرات عام الاتفاق عن هذه القيمة قبل الاتفاق ، كما ارتفعت هذه القيمة فى العامين التالين للاتفاق عن قيمتها عام ١٩٨٩ ولكنها كانت أقل من قيمتها عام ١٩٩٠، ولكن لاحظ أن محل النمو السنوى للصادرات كان منخفضاً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٢- انخفضت قيمة الواردات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق على الاتفاق ولكنها بعد الاتفاق كانت أكبر من هذه القيمة عام ١٩٨٩، كما انخفض معدل النمو السنوى للواردات بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٩٣ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٣- ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٩٣ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٤- ارتفعت قيمة الفائض فى الحساب الجارى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق - باستثناء عام ١٩٩٣- كما تزايد معدل نمو الفائض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق - باستثناء عام ١٩٩٣ -

٥- ارتفعت قيمة المعز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ :

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات عام الاتفاق مع الصندوق ، وعدم تحقيق ذلك فى العامين التالين للاتفاق، ولكن لم يتم تحقيق هذا المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل نمو الصادرات سواء فى عام الاتفاق أم فى العامين التالين له.

٢- تحقيق للمستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام ١٩٩٣، كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للواردات خلال الفترة محل البحث - باستثناء عام ١٩٩٣ أيضا.

٣- تحقيق الممتهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات عام الاتفاق مع الصندوق ، وعدم تحقيقه في العامين التاليين للاتفاق.

٤- تحقيق الممتهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز في الحساب الجارى خلال الفترة محل الدراسة باستثناء عام ١٩٩٢ ، حيث كان هناك فائض في الحساب الجارى ، كما تم تحقيق الممتهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز في الحساب الجارى بنظرا لوجود فائض باستثناء عام ١٩٩٣ ،الذى شهد عجز في الحساب الجارى .

٥- تحقيق الممتهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة باستثناء عام ١٩٩٣ حيث تم تحقيق فائض متزايد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

وبعد الانتهاء من اختيار أداء سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٩١ على النحو السابق ، ننقل بعد ذلك إلى اختبار الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات الصندوق للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، وهذا هو موضوع الباب التالى .

الباب الثانى

اجتبار الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت

التي يتبناها صندوق النقد الدولى فى مصر

الباب الثاني

اختبار الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التشجيع

التي يتبعها صندوق النقد الدولي في مصر

مما لا شك فيه أن أى تغير فى أدوات أى سياسة اقتصادية يحدث العديد من الآثار الاقتصادية سواء على المستوى الجزئى أم على المستوى الكلى ، ومما لا شك فيه أيضاً أن سياسات صندوق النقد الدولى التى تنبأها فى مصر لها العديد من الآثار الاقتصادية الكلية والجزئية، ومن هذا الباب نحول اختبار بعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات الصندوق للتشجيع الاقتصادي فى مصر، وإن يتناول البحث الآثار الاقتصادية الجزئية ، لأنها تحتاج إلى بحث آخر، وأيضاً أن يتعرض هذا البحث للآثار الاجتماعية أو السياسية لسياسات التشجيع لأنها تحتاج إلى بحوث أخرى، وميكون اختبارنا للآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التشجيع من خلال استخدام نفس أدوات الاختبار التى تم استخدامها لاختبار أداء سياسات التشجيع وهما مقارنة الآثار الاقتصادية الكلية بعد الاتفاق بالوضع قبل الاتفاق، ومقولة الآثار الاقتصادية الكلية بعد الاتفاق بالمستهدف ، وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية التى ستكون محللاً هى : العجز فى ميزان المدفوعات، والاحتياطيات الدولية ، والتضخم والناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية ، والاستهلاك الكلى والاستثمار الكلى .

وتنقسم الدراسة فى هذا الباب إلى خمسة فصول على البيان التالى :-

الفصل الأول : اختبار الميزان المدفوعات .

الفصل الثانى : اختبار الاحتياطيات الدولية .

الفصل الثالث : اختبار التضخم .

الفصل الرابع : اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .

الفصل الخامس : اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار .

الفصل الأول

اختبار المعز في ميزان المدفوعات

يهدف هذا الفصل إلى اختبار المعز في ميزان المدفوعات لمعرفة ما إذا كان هناك تحسن في وضع المعز فسي ميزان المدفوعات بعد الأخذ بسياسات صندوق النقد الدولي من عدمه، ومدى تحقق المستهدف بالنسبة لوضع المعز في ميزان المدفوعات.

وتنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :-

المبحث الأول : تطور المعز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المبحث الثاني: تطور المعز في ميزان المدفوعات والمستهدف.

المبحث الأول

تطور المعز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : تطور المعز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

المطلب الثاني: تطور المعز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

المطلب الثالث: تطور المعز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

المطلب الرابع : تطور المعز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

المطلب الأول
تطور العجز في ميزان المدفوعات
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالي يوضح تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١١٥) يوضح تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

البنية	قيمة العجز بميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلي
١٩٧٥	- ٢٨٥٨	-	٢٣,٤
١٩٧٦	- ١٣٠١,٨	- ٥٤,٥	٩,٧
١٩٧٧	- ١٨٩٤,٣	+ ٤٥,٥	١٣
١٩٧٨	- ١٠٦١,٣	- ٤٤	٦,٧
١٩٧٩	- ١٥,٥	- ٩٦	٠,٢

المصدر :

- IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1982, p.147,
- IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp. 13, 346.

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

-التمسب تم حصلها بمعرفة الباحث .

ونرى الآن على الجدول السابق :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق.

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة العجز في ميزان المدفوعات تراجعت عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق عليه مباشرة ، حيث ارتفعت من ١٣٠١,٨ مليون دولار إلى ١٨٩٤,٣ مليون دولار، وكان المفروض أن تتخفف قيمة العجز كما كان يرغب الصندوق ، ولكن ذلك لم يتحقق إلا في عام ١٩٧٨ حيث انخفضت قيمة العجز في ميزان المدفوعات في هذا العام إلى ١٠٦١,٣ مليون دولار وهي أقل من قيمة العجز قبل الاتفاق ثم استمرت هذه القيمة في الانخفاض حتى بلغت ١٥ مليون دولار عام ١٩٧٩ .

ثانياً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات .

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات تزايد بصورة كبيرة فسي عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق عليه مباشرة، حيث ارتفع هذا المعدل من -٥٤,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٥,٥٠٪ عام ١٩٧٧، ولكن هذا المعدل أخذ في الانخفاض في العامين التاليين للانخفاض حتى بلغ -٤٤٪ عام ١٩٧٨ ثم -٩٦٪ عام ١٩٧٩.

ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

إذا نظرنا إلى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل البحث، فإننا نلاحظ أن العجز كنسبة من الناتج المحلي قد انخفض في العامين التاليين للاتفاق، إلى ٦,٧٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٠,٢٪ عام ١٩٧٩ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق الذي وصلت فيه هذه القيمة إلى ٢٣,٤٪ عام ١٩٧٥ ثم ٩,٧ عام ١٩٧٦، ولكن هذه القيمة تزايدت علم الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق عليه حيث وصلت إلى ١٣٪.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق

خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	أهمية العجز في الحساب الجاري		معدل النمو السنوي للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	الناتج		الناتج	الناتج
١٩٧٥	مرتفعة	-	-	مرتفع
١٩٧٦	مرتفعة	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٧٧	مرتفعة	مرتفع	مرتفع	مرتفع
١٩٧٨	منخفضة	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٧٩	منخفضة	منخفض	منخفض	منخفض

المطلب الثاني
تطور العجز في ميزان المدفوعات
أقبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالي يوضح لنا تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩.

جدول رقم (١١٦) يوضح تطور العجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار*

نسبة	قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي للعجز	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي
١٩٨٥	- ٢٠٠	- ١٩	٠,٥
١٩٨٦	- ٣١	- ٨٤,٥	٠,٠٥
١٩٨٧	+ ٣١٥	-	٠,٥
١٩٨٨	- ١٠٢	-	٠,٢
١٩٨٩	- ٥٣٣	+ ٤٢٢,٦	٠,٠١

المصدر :

- IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook , 1995, p.243,
- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p.337
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والأربعون، ١٩٩٦، القاهرة، ص ٦٩.
- بلغت قيمة العجز في ميزان المدفوعات عام ١٩٨٤ حوالي ٢٤٧ مليون دولار.

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات .

يلاحظ أن قيمة العجز في ميزان المدفوعات تزايدت بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٨٧ حيث كان هناك فائض في ميزان المدفوعات - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث تزايدت قيمة العجز من ٣١ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ١٠٢ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٥٣٣ مليون عام ١٩٧٩، أما عام ١٩٨٧ فقد حقق ميزان المدفوعات فائض بلغت قيمته ٣١٥ مليون دولار.

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أن هذا المعدل تزايد بنسبة كبيرة بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٧ حيث لم يكن هناك عجز في ميزان المدفوعات - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفع هذا المعدل من -٨٤,٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٢٢,٦٪ عام ١٩٨٩.

ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

إذا قارنا العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق فإننا نجد أنه تقلص بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٨٧ حيث لم يكن هناك عجز وكان هناك فائض بلغ ٠,٥٪ من الناتج المحلي - حيث انخفض هذا العجز من ٠,٥٪ ، ٠,٥٪ في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ إلى ٠,٢٪ ، ٠,٠١٪ في عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز في الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

السنة	قيمة العجز في ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
		الناتج	الناتج
١٩٨٥	مرتفعة	منخفض	منخفض
١٩٨٦	منخفضة	منخفض	منخفض كثيراً
١٩٨٧	فائض في الميزان	-	فائض في الميزان
١٩٨٨	مرتفعة	مرتفع	منخفض
١٩٨٩	مرتفعة	مرتفع	منخفض كثيراً

المطلب الثالث

تطور العجز في ميزان المدفوعات

تقبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالي يوضح لنا تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤.

جدول رقم (١١٧) يوضح تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٤ القيمة بالليون دولار

السنة	قيمة العجز أو الفائض في الحساب الجاري	معدل النمو السنوي للعجز	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي
١٩٨٩	- ٥٣٣	+ ٤٢٢,٦	٠,٠١
١٩٩٠	- ١٠٢٢٤	+ ١٨١٨,٢	٠,٤
١٩٩١	- ٢٠٧٢	- ٧٩,٧	٠,٠٥
١٩٩٢	+ ٣٣٦٠	-	فائض ٠,٠٨
١٩٩٣	+ ١٨	-	فائض ٠,٠٠٤
١٩٩٤	- ١١٦٤	-	٠,٠٣

المصدر :

- IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1995, p.243

- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p.337

- البنك الأهلي المصري، الفترة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والأربعون، ١٩٩٦، القاهرة، ص ٦٩.

- بلغت قيمة العجز في ميزان المدفوعات عام ١٩٨٤ حوالي ٢٤٧ مليون دولار.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً : فيما يتعلق بقيمة العجز في ميزان المدفوعات .

يلاحظ أن قيمة العجز في ميزان المدفوعات انخفضت في عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق، حيث انخفضت من ١٠٢٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٧٢ مليون دولار عام ١٩٩١ ثم انتهى العجز في ميزان المدفوعات وظهر فائض ابتداءً من عام ١٩٩٢ حيث كانت قيمة الفائض في هذا العام حوالي ٣٣٦٠ مليون دولار ثم انخفض الفائض في عام ١٩٩٣ إلى ١٨ مليون دولار ثم ظهر عجز مرة أخرى في عام ١٩٩٤ بلغت قيمته ١١٦٤ مليون دولار.

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للعجز فى ميزان المدفوعات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أنه انخفض بصورة ملحوظة عام الاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين عليه، حيث انخفض من ٤٢٢,٦٪ عام ١٩٨٩، ١٨١٨,٢ عام ١٩٩٠ إلى ٧٩,٧٪ عام ١٩٩١.

ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلى .

لو قارنا العجز كنسبة من الناتج المحلى قبل الاتفاق بعام الاتفاق، لوجدنا أن العجز انخفض من ٠,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٠,٥٪ عام ١٩٩١ وهذا يعنى تحسناً فى وضع ميزان المدفوعات وبالإضافة إلى ذلك كان هناك فائض فى الميزان ابتداءً من عام ١٩٩٢ بلغت قيمته فى هذا العام حوالى ٠,٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ثم انخفضت قيمته كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ إلى ٠,٠٠٤٪ ثم ظهر عجز فى عام ١٩٩٤ بلغت قيمته ٠,٠٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصددى

خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

العجز كنسبة من الناتج المحلى	معدل النمو السنوى للعجز	قيمة العجز فى ميزان المدفوعات	خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣ السنة
الناتج		الناتج	
منخفض كثيراً	مرتفع	منخفضة	١٩٨٩
منخفض	مرتفع	مرتفعة	١٩٩٠
منخفض كثيراً	منخفض	منخفضة	١٩٩١
-	-	فاتض	١٩٩٢
-	-	فاتض	١٩٩٣

المطلب الرابع

تطور العجز أو ميزان المدفوعات

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول التالي يعرض تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (١١٨) يوضح تطور العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي للعجز أو الفائض	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي
١٩٩٥/٩٤	٧٥٤,٢	-٦٤,٢	١,٨
١٩٩٦/٩٥	٣٦٩,٤	- ٥١	٠,٨
١٩٩٧/٩٦	-١٠٥,٢	-	٠,٢
١٩٩٨/٩٧ =	٢٦٨,١	-	٠,٤

* أرقام أولية .

- بلغ رصيد ميزان المدفوعات ٢١٠٦,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤/٩٣ .

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة ، البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الأتي على الجدول السابق:-

أولاً:- فيما يتعلق بتطور قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

يلاحظ أن ميزان المدفوعات كان في حالة فائض في العامين السابقين للاتفاق مع الصندوق ، حيث بلغت قيمة الفائض في عام ١٩٩٥/٩٤ حوالي ٧٥٤.٢ مليون دولار أمريكي وحوالي ٣٦٩.٤ مليون دولار في عام ١٩٩٦/٩٥ ، ولكن يلاحظ أن الوضع تغير بعد الاتفاق مع الصندوق في أكتوبر عام ١٩٩٦ حيث تحول الفائض إلى عجز ، وبلغت قيمة العجز في ميزان المدفوعات في عام ١٩٩٧/٩٦ حوالي ١٠٥.٢ مليون دولار ، ووفقاً للأرقام المبدئية عام ١٩٩٨/٩٧ فالملاحظ أن ميزان المدفوعات سيحقق فائضاً قدره ٢٦٨,١ مليون دولار في هذا العام .

ثانياً: الميز أو الفائض في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي .

إذا نظرنا إلى الميز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ فإننا نجد أنه كان هناك فائض كبير قبل الاتفاق مع الصندوق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعكس الوضع بعد الاتفاق، حيث بلغ الفائض في عام ١٩٩٥/٩٤ حوالي ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦/٩٥ أما في عام ١٩٩٧/٩٦ فقد كانت قيمة الميز في ميزان المدفوعات حوالي ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ووفقاً للأرقام المبدئية فإن الفائض في عام ١٩٩٨/٩٧ بلغ حوالي ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

المبحث الثاني

تطور الميز في ميزان المدفوعات والمستهدف

في هذا المبحث نحاول معرفة مدى تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الميز في ميزان المدفوعات بصورة تدريجية خلال الفترة محل البحث، وتنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطالب التالية:-

- المطلب الأول : تطور الميز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧.
- المطلب الثاني : تطور الميز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٨٧.
- المطلب الثالث : تطور الميز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٩١.
- المطلب الرابع : تطور الميز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٩٦.

المطلب الأول

تطور الميز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

أولاً : مدى تطور قيمة الميز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه والمستهدف .

لجدول التالي يوضح لنا مدى تطور قيمة الميز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١١) يوضح مدى تطور قيمة الميز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه والمستهدف

القيمة بالمليون دولار

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	قيمة الميز	معدل نموه السنوي	المستهدف
١٩٧٦	- ١٣٠١,٨	- ٥٤,٥	انخفاض تدريجي
١٩٧٧	- ١٨٩٤,٣	+ ٤٥,٥	قيمة الميز ومعدل نموه
١٩٧٨	- ١٠٦١,٣	- ٤٤	
١٩٧٩	- ١٥٠,٥	- ٩٦	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, p.147

المصدر :-

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, pp.13,346.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي في قيمة العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه تحقق في العامين التاليين للاتفاق ، حيث ارتفعت قيمة العجز من ١٣٠١,٨ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ١٨٩٤,٣ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم انخفضت في عام ١٩٧٨ إلى ١٠٦١,٣ مليون دولار ثم إلى ١٥,٥ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، أيضا فإن معدل النمو السنوي للعجز ارتفع في عام الاتفاق مع الصندوق من -٥٤,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى +٤٥,٥٪ عام ١٩٧٧ ومعنى ذلك أن المستهدف لم يتحقق في هذا العام ولكنه تحقق بعد ذلك حيث انخفض معدل نمو العجز في عام ١٩٧٨ إلى -٤٤٪ ، -٩٦٪ عام ١٩٧٩.

ثانيا : مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١٢٠) يوضح مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	العجز كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٧٦	٩,٧	انخفاض تدريجي
١٩٧٧	١٣	العجز كنسبة من الناتج
١٩٧٨	٦,٧	
١٩٧٩	٠,٢	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, p. 147

المصدر :-

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, pp. 13, 346.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي للعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق في عام الاتفاق مع الصندوق، حيث ارتفعت قيمة العجز من ٩,٧٪ من الناتج المحلي إلى ١٣٪ عام ١٩٧٧ ولكن هذا المستهدف تحقق في العامين التاليين للاتفاق حيث انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٧٪ عام ١٩٧٨ ، ٠,٢٪ عام ١٩٧٩.

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز ميزان المدفوعات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	قيمة العجز	المستهدف	معدل نمو	المستهدف	قسمية من نتائج	
					المحلي	النتائج
١٩٧٧	عدم تحقيق	انخفاض	عدم تحقيق	انخفاض	عدم تحقيق	انخفاض
١٩٧٨	المستهدف	تدريجي	المستهدف	تدريجي	المستهدف	تدريجي
١٩٧٩	تحقيق المستهدف	للعجز	تحقيق المستهدف	للعجز	تحقيق المستهدف	للعجز
	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	

المطلب الثاني

تطور العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

أولاً : مدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات ومعدل نمو السنوي والمستهدف .

الجدول التالي يوضح تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات ومعدل نمو السنوي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩ .

جدول رقم (١٢١) يوضح تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات ومعدل نمو السنوي والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

'القيمة بالمليون دولار'

السنة	قيمة العجز	معدل نمو السنوي	المستهدف
١٩٨٦	- ٣١	- ٨٤,٥	انخفاض تدريجي
١٩٨٧	+ ٣١٥	-	قيمة العجز ومعدل نمو
١٩٨٨	- ١٠٢		
١٩٨٩	- ٥٣٣	٤٢٢,٦	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, part A, 1995, p.243

المصدر :-

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, pp.337.

والبنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٦٩ .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نستنتج من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي في قيمة العجز في ميزان المدفوعات تحقق في عام الاتفاق مع الصندوق حيث تحقق فائض في ميزان المدفوعات في هذا العام وكانت قيمته ٣١٥ مليون دولار بعد أن كان هناك عجز في عام ١٩٨٦ بقدر حوالي ٣١ مليون دولار، ولكن هذا المستهدف لم يتحقق في السنتين التاليتين للاتفاق، حيث بلغ العجز حوالي ١٠٢ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ثم تزايد إلى ٥٢٣ مليون دولار في عام ١٩٨٩، وإذا نظرنا إلى المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للعجز بصورة تدريجية خلال الفترة محل البحث فلنأخذ أن ذلك لم يتحقق إلا في عام ١٩٨٧ حيث كان هناك فائض، ثم تزايد هذا المعدل في عام ١٩٨٩ ليبلغ ٤٢٢,٦٪ بالمقارنة بمعدل سنة ١٩٨٦ والذي بلغ ٨٤,٥٪ .

ثانيا : مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول التالي يبين تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩ .

جدول رقم (١٢٢) يبين تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩

المنة	العجز كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٨٦	٠,٠٥	انخفاض تدريجي
١٩٨٧	-	العجز كنسبة من الناتج
١٩٨٨	٠,٢	
١٩٨٩	٠,٠١	

المصدر :- IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, part A, 1995, p.243

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, pp.337.

ولذلك الأعلى المصري ، للشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٦٩ .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي للعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحقق بصورة كاملة عام ١٩٨٧ حيث لم يكن هناك عجز بل تحقق فائض وهذا يعد أكثر مما كان مستهدفاً ، وكان المتوقع أن يستمر ميزان المدفوعات بدون عجز بعد ذلك ولكن هذا لم يحدث حيث تزايد العجز في عام ١٩٨٨ ليتمثل ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لم يكن مستهدفاً ، ولكنه انخفض بعد ذلك إلى ٠,٠١٪ عام ١٩٨٩، وهذا يعد تحقيقاً للمستهدف.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

المتن	قيمة العجز	المتن	معدل نموه السنوي	المتن	نسبة من الناتج المحلي	المتن
١٩٨٧	تحقيق المستهدف	انخفاض	تحقيق المستهدف	انخفاض	تحقيق المستهدف	انخفاض
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهدف	تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تدريجي
١٩٨٩	عدم تحقيق المستهدف	للعجز	عدم تحقيق المستهدف	للعجز	تحقيق المستهدف	للعجز

المطلب الثالث

تطور العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج عام ١٩٩١

أولاً : تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوي والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات ، ومعدل نموه السنوي ، والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١ .

جدول رقم (١٢٣) يوضح تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوي والمستهدف

القيمة بالمليون دولار

خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١

المتن	قيمة العجز	معدل نموه السنوي	المتن
١٩٩٠	- ١٠٢٢٤	+ ١٨١٨,٢	انخفاض تدريجي
١٩٩١	- ٢٠٧٣	- ٧٩,٧	قيمة العجز ومعدل نموه
١٩٩٢	+ ٣٣٦٠	-	
١٩٩٣	+ ١٨	-	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, part A, 1995, p.243

المصدر :-

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, pp.337.

والبنك الأهلي المصري ، نشرة الإحصائية ، العدد الرابع ، المجلد التسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، للقاهرة ، ص ٦٩ .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتبين لنا من الجدول السابق ، أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي لقيمة العجز في ميزان المدفوعات تحقق خلال الفترة محل البحث ، حيث انخفضت قيمة هذا العجز من ١٠٢٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٧٣ مليون دولار عام ١٩٩١ ، ثم ظهر فائض في ميزان المدفوعات ابتداءً من عام ١٩٩٢ وكانت قيمته ٣٣٦٠ مليون دولار ، ثم انخفضت قيمة هذا الفائض في عام ١٩٩٣ لتصل إلى ١٨ مليون دولار، وإذا نظرنا إلى مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للعجز، فإننا نلاحظ أن هذا المستهدف تحقق خلال الفترة محل الدراسة ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٨١٨,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧٩,٧٪ عام ١٩٨٧ ولم يكن هناك عجز في المليون التاليين للاتفاق.

ثانياً : مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .

الجدول التالي يبين لنا تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣ .

جدول رقم (١٢٤) يوضح مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

السنة	العجز كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٩٠	٠,٤	انخفاض تدريجي
١٩٩١	٠,٠٥	للعجز كنسبة من الناتج
١٩٩٢	فائض ٠,٠٠٨	
١٩٩٣	فائض ٠,٠٠٠٤	

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, part A, 1995, p.243

المصدر :-

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, pp.337.

والبنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٦٩ .

-الكتاب تم كتابتها بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول السابق ، أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلي قد تحقق خلال الفترة محل البحث ، حيث انخفضت قيمة هذا العجز من ٠,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٥٪ عام ١٩٩١، وكان هناك فائض في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣.

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

السنة	قيمة العجز النتائج	المستهدف	معدل نموه السنوى	المستهدف	كثسبة من النتائج المحلى	المستهدف
١٩٩١	تحقيق المستهدف	انخفاض	تحقيق المستهدف	انخفاض	تحقيق المستهدف	انخفاض
١٩٩٢	تحقيق المستهدف	تدريجى	تحقيق المستهدف	تدريجى	تحقيق المستهدف	تدريجى
١٩٩٣	تحقيق المستهدف	للمعز	تحقيق المستهدف	للمعز	تحقيق المستهدف	للمعز

المطلب الرابع

تطور المعز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تطور قيمة المعز أو الفائض فى ميزان المدفوعات والمستهدف .

الجدول رقم (١٢٥) يبين مدى تطور قيمة المعز أو الفائض فى ميزان المدفوعات والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٩٩٨/٩٧

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة المعز أو الفائض فى ميزان المدفوعات	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٣٦٩,٤	انخفاض تدريجى للمعز -
١٩٩٧/٩٦	١٠٥,٢-	زيادة تدريجية للفائض -
١٩٩٨/٩٧	٢٦٨,١	

المصدر: البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى بأعداد مختلفة ، البنك الأهلى المصرى ، للنشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ويظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض تدريجى للمعز فى ميزان المدفوعات أو زيادة تدريجية للفائض لم يتحقق فى العام الأول للاتفاق مع الصندوق ، حيث تحول الفائض الذى تحقق فى العام السابق للاتفاق إلى عجز فى العام الأول للاتفاق ، ولكن يلاحظ أن الوضع تحسن فى عام ١٩٩٨/٩٧ ، حيث ظهر فائض فى ميزان المدفوعات ، ولكن هذا لا يؤكد قوة ميزان المدفوعات المصرى ، نظراً لتقلب الوضع فيه من عام إلى عام بين العجز والفائض .

ثانياً: العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي و المستهدف .

الجدول رقم (١٢٦) يعرض لتطور العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٩٩٨/٩٧

السنة	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٠,٨	تخفيض تدريجي للعجز أو - - -
١٩٩٧/٩٦	٠,٢	زيادة تدريجية للفائض - - -
١٩٩٨/٩٧	٠,٤	

المصدر: البنك المركزي المصري ،تقرير السنوي ،أعداد مختلفة ،البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية،أعداد مختلفة.

ومن هذا الجدول يتضح أنه لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الفائض لى ميزان المدفوعات بصورة تدريجية بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولكن تحقق العكس حيث تحول الفائض إلى عجز ، فيعد أن كان الفائض حوالي ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦/٩٥ أصبح عجز يقدر بحوالي ٠,٢٪ من الناتج المحلي في عام ١٩٩٧/٩٦ ، وأن كان هناك تحسن في عام ١٩٩٨/٩٧ حيث ارتفع الفائض إلى ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أنه في اتجاه المستهدف إلا أن وضع ميزان المدفوعات المصري يؤكد إمكانية الاستمرار في تحقيق هذا المستهدف في ظل السياسات القائمة .

نتائج اختبار العجز في ميزان المدفوعات

أولاً : نتائج اختبار العجز في ميزان المدفوعات في برنامج ١٩٧٧ .

أ- نتائج اختبارات العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٧٧ :

١- ارتفعت قيمة العجز في ميزان المدفوعات في عام الاتفاق (١٩٧٧) بالمقارنة بالعام السابق للاتفاق ، ثم انخفضت في العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين للاتفاق .

٢- ارتفع معدل نمو العجز في ميزان المدفوعات في عام الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق للاتفاق، كما انخفض هذا المعدل عام ١٩٧٩ بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في العام السابق على الاتفاق، ولكن نسبة الانخفاض في معدل نمو العجز عام ١٩٧٨، كانت أقل من نسبة الانخفاض عام ١٩٧٦ .

٣- ارتفعت قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام الاتفاق عن العام السابق للاتفاق، ولكنها انخفضت في العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ :

١- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز في ميزان المدفوعات عام الاتفاق، ثم تحقق هذا المستهدف في العامين التاليين للاتفاق .

٢- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو العجز في ميزان المدفوعات عام الاتفاق وتحقيق هذا المستهدف في العامين التاليين للاتفاق .

٣- عدم تحقيق المستهدف بخصوص تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام الاتفاق، وتحقق هذا المستهدف في العامين التاليين للاتفاق .

ثانياً : نتائج اختبار المعز في ميزان المدفوعات في برنامج ١٩٨٧ .

أ- نتائج اختبار المعز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧ :

١- تزيد قيمة المعز في ميزان المدفوعات بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٧- حيث كان هناك فائض في ميزان المدفوعات - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٢- تزايد معدل النمو السنوي للمعز في ميزان المدفوعات بعد الاتفاق- باستثناء عام الاتفاق- بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- انخفض المعز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار المعز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ :

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المعز في ميزان المدفوعات عام الاتفاق وعدم تحقيقه في العامين التاليين للاتفاق.

٢- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو المعز في ميزان المدفوعات عام الاتفاق وعدم تحقيقه في العامين التاليين للاتفاق.

٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المعز في ميزان المدفوعات بصورة كاملة عام الاتفاق وبصورة جزئية عام ١٩٨٩.

ثالثاً : نتائج اختبار المعز في ميزان المدفوعات في برنامج ١٩٩١ .

أ- نتائج اختبار المعز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩١ :

١- انخفاض المعز بعد الاتفاق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٢- انخفاض معدل نمو المعز في ميزان المدفوعات بعد الاتفاق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- انخفاض المعز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار المعز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٩١ :

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعز في ميزان المدفوعات خلال الفترة محل البحث باستثناء عام ١٩٩٤.

٢- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز خلال الفترة محل البحث.

٣ - تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة.

رابعاً: نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٩٦ .

أ- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ :

١- ظهر عجز فى ميزان المدفوعات فى العام الأول للاتفاق مع الصندوق فبعد أن كان هناك فائض كبير فى العام السابق للاتفاق ، وإن كان قد تحقق بعض التحسن فى العام الثانى للاتفاق ، ولكن رغم ذلك يظل الوضع قبل الاتفاق أفضل منه بعد الاتفاق .

٢- كانت قيمة الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق أكبر من هذه النسبة بعد الاتفاق .

ب- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف :

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الفائض فى ميزان المدفوعات بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ حيث تشير الإحصائيات للمأخوذة من البنك المركزى المصرى إلى ظهور عجز فى ميزان المدفوعات بعد الاتفاق على عكس ما هو مستهدف ، ورغم تحقيق فائض - وفقاً للأرقام المبدئية فى عام ١٩٩٨/٩٧ فى ميزان المدفوعات إلا أن هذا الفائض كان أقل من المتحقق قبل الاتفاق .

٢- أيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق، بل تحقق العكس حيث ظهر عجز فى أول عام للاتفاق ثم فائض قليل نسبياً فى العام الثانى للاتفاق ، كل ذلك يشير إلى أن وضع ميزان المدفوعات قبل الاتفاق أفضل من وضعه بعد الاتفاق، وهذا أيضاً يدل على عدم كفاءة السياسات الاقتصادية الداخلية التى لم تستطع أن تحقق توازناً مقبولاً فى ميزان المدفوعات ، وقد يكون ذلك راجعاً أيضاً إلى الظروف الخارجية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة ، ولتى أثرت سلباً على ميزان المدفوعات .

وبذلك نكون قد انتهينا من اختبار العجز فى ميزان المدفوعات، ننتقل بعد ذلك لاختبار الاحتياطيات الدولية لمصر، وهذا هو الموضوع للقادم .

الفصل الثاني

اختبار الاحتياطات المالية

يسمى صندوق النقد الدولي إلى تحسين الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى ، من خلال استخدام سياسات التثبيت التى يتبناها، ويرى أن من شأن الأخذ بهذه السياسات أن يزيد من الاحتياطيات الدولية لمصر، الأمر الذى يقوى الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى، ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق وبين وضع الاحتياطيات الدولية ، وأن من شأن التغيير فى أدوات أى سياسة من سياسات التثبيت أن يؤدي إلى تغيير فى وضع الاحتياطيات الدولية ، وعلى ذلك فإن تتبع وضع الاحتياطيات الدولية لأى بلد يمكن أن يستخدم كمعصر رئيسى للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية المطبقة فى هذا البلد ، ولما كان ذلك كذلك فإننا سنحاول فى هذا الفصل تتبع وضع الاحتياطيات الدولية فى مصر كأحد العناصر اللازمة للحكم على مدى نجاح أو فشل سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق فى مصر، وتنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى بحثين على النحو التالى :-

المبحث الأول : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المبحث الثانى: اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف.

المبحث الأول

اختبار مدى تطور الاحتياطيات المالية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

سنحاول فى هذا المبحث تتبع مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق وذلك على النحو التالى :-

المطلب الأول : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

المطلب الثانى : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

المطلب الثالث : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

المطلب الرابع : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

المحلب الأول

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

لمعرفة ما إذا كان هناك تحسن في وضع الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل ذلك فإن الجدول التالي يوضح ذلك:-

جدول رقم (١٢٧) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

* القيمة بالمليون دولار

السنة	إجمالي الاحتياطيات الدولية *	محلل للمو المتوى	الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
١٩٧٥	٢٩٧	- ١٦,٣	٧,٥	حوالي ٢٧ يوم
١٩٧٦	٣٤٣	+ ١٥,٥	٩	حوالي ٣٢ يوم
١٩٧٧	٥٣٤	+ ٥٥,٧	١٣,٣	حوالي ٤٧ يوم
١٩٧٨	٥٩٦	+ ١١,٦	١٢,٦	حوالي ٤٠ يوم
١٩٧٩	٦٣٣	+ ٦,٢	١٠,٩	حوالي ٣٩ يوم

المصدر :

- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996., p. 336
- IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, p. 147, .

* يلاحظ أن الاحتياطيات الدولية هنا شاملة للذهب، وكلفت هذه الاحتياطيات تبلغ ٣٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٤.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق س، فإننا نجد أنها تزايدت بصورة ملحوظة بعد

الاتفاق ، حيث تزايدت من ٢٩٧ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، ٣٤٣ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٥٣٤ مليون دولار عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ٥٩٦ مليون دولار عام ١٩٧٨ ، وأخيراً إلى ٦٣٣ مليون دولار عام ١٩٧٩ .

ثانياً : تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أن معدل نمو الاحتياطيات الدولية لمصر لم يتحسن بعد الاتفاق إلا في عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل من ١٥,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٥,٧٪ عام ١٩٧٧ ، ثم إنخفض إلى ١١,٦٪ عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ٦,٢٪ عام ١٩٧٩ .

ثالثاً : مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أنها تزايدت في عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، حيث تزايدت من ٧,٥٪ عام ١٩٧٥ ، ومن ٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٣,٣٪ عام ١٩٧٧ ، ولكنها إنخفضت إلى ١٢,٦٪ عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ١٠,٩٪ عام ١٩٧٩ ، وهذا يعني تحسن الوضع بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

رابعاً : عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات قبل وبعد الاتفاق .

بمقارنة عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أنها تزايدت عام ١٩٧٧ أيضاً بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، ذلك لأن الاحتياطيات قبل الاتفاق كانت تغطي فقط ٢٧ يوم من الواردات في عام ١٩٧٥ ، ثم أصبحت تغطي ٣٢ يوم من الواردات عام ١٩٧٦ ، ثم تزايد عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات عام ١٩٧٧ فوصل إلى ٤٧ يوم ، بزيادة قدرها ١٥ يوم عن العام السابق ، ولكن يلاحظ أن عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات انخفض إلى ٤٠ يوم في عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ٣٩ يوم في عام ١٩٧٩ ، ورغم ذلك فإن الوضع بعد الاتفاق يبقى أفضل من الوضع قبل ذلك .

نخلص من كل ما سبق إلى أن الاحتياطيات الدولية تزايدت بعد الاتفاق وأيضاً زاد معدل نموها السنوي وبصفة خاصة علم الاتفاق ، كما تزايدت الاحتياطيات كنسبة من الواردات وبصفة خاصة علم الاتفاق ، وبالإضافة إلى ذلك زاد عدد أيام الواردات التي تغطيها المصادر بعد الاتفاق ، وبصفة خاصة علم الاتفاق أيضاً .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	قيمة الاحتياطيات الدولية	معدل نموها السنوي	كثافة من الواردات	عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
١٩٧٥	منخفضة	سالب منخفض	منخفضة	منخفض
١٩٧٦	منخفضة	منخفض	منخفضة	منخفض
١٩٧٧	مرتفعة	مرتفع جدا	مرتفعة جدا	مرتفع جدا
١٩٧٨	مرتفعة	منخفض	مرتفعة	مرتفع
١٩٧٩	مرتفعة	منخفض	مرتفعة	مرتفع

المطلب الثاني

الختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالي يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

جدول رقم (١٢٨) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	إجمالي الاحتياطيات الدولية *	معدل النمو السنوي	الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
١٩٨٥	١٣٧٠	- ٣,٢	١٥,١	حوالي شهر وثلاثة أسابيع
١٩٨٦	١٤٥١	+ ٥,٩	٢٠,٢	حوالي شهرين ونصف
١٩٨٧	٢١٩٢	٥١	٢٧	حوالي ثلاثة شهور وأسبوع
١٩٨٨	٢٠٥٧	- ٦,٢	٢١,٩	حوالي شهرين ونصف
١٩٨٩	٢١٩٩	+ ٦,٩	٢٤,٩	حوالي ثلاثة شهور

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p. 337.

نفسه :-

* الاحتياطيات شاملة الذهب، وكانت قيمة هذه الاحتياطيات عام ١٩٨٤ حوالي ١٤١٥ مليون دولار.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

إذاً فإننا قيمة الاحتياطيات الدولية قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة تزايدت بصورة ملحوظة بعد الاتفاق لتفسير ذلك أنها قبل الاتفاق لم تزد عن ١٤٥١ مليون دولار في حين أنها وصلت ٢١٩٢ مليون دولار في عام الاتفاق ، ٢١٩٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ .

ويتضح لنا مما سبق أن قيمة الاحتياطيات الدولية كانت أفضل بعد الاتفاق مع الصندوق حيث تحسن وضع هذه الاحتياطيات كثيراً بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

إذاً نظراً إلى معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد تزايد هذا المعدل بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، لتفسير ذلك أن هذا المعدل لم يتجاوز ٥,٩٪ قبل الاتفاق ولكنه وصل إلى ٥١٪ بعد الاتفاق .

ويتضح مما سبق أن معدل النمو السنوى للاحتياطيات تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق وبصفة خاصة عام ١٩٨٧ - عام الاتفاق - وإن كان قد حدث إخفاق في هذا المعدل في عام ١٩٨٨ حيث كان قيمة سالبة وهى ٦,٢٪ إلا أن الوضع بصفة عامة بعد الاتفاق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق .

ثالثاً : مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات .

إذاً فإننا الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات قبل الاتفاق للوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن وضع هذه الاحتياطيات أفضل بعد الاتفاق ، لتفسير ذلك أن هذه الاحتياطيات كنسبة من الواردات لم تتجاوز ٢٠,٢٪ فى العام السابق مباشرة على الاتفاق وكانت قبل ذلك ١٥,١٪ ، ولكنها بعد الاتفاق وصلت إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٧ ثم تراكمت إلى ٢١,٩٪ عام ١٩٨٨ ثم تزايدت إلى ٢٤,٩٪ عام ١٩٨٩ ، ويتضح مما سبق أن وضع الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات تحسن بصورة ملحوظة في عام الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٩ ، وإذا كان هناك تكتفٍ في وضع الاحتياطيات كنسبة من الواردات في عام ١٩٨٨ إلا أن الوضع في هذا العام كان أفضل من الوضع فى السنتين السابقتين على الاتفاق ، مما يعنى أن وضع الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات أفضل بصفة عامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

رابعاً : مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر .

إذاً نظراً إلى عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد أن هناك تحسناً في هذا الوضع بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن الاحتياطيات الدولية قبل الاتفاق لم تغطي أكثر من شهرين ونصف من الواردات وكان ذلك في عام ١٩٨٦ ، ولكن بعد الاتفاق فإننا نجد هذه الاحتياطيات

تغطي ثلاثة شهور وأسبوع في عام الاتفاق ، ثم شهرين ونصف عام ١٩٨٨ ثم ثلاثة شهور عام ١٩٨٩، ويتضح مما سبق أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر زاد بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وهذا يعد مؤشرا هاما للحكم بتحسين وضع الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق مع الصندوق .

نخلص من كل ما سبق إلى أن قيمة الاحتياطيات الدولية ومعدل نموها السنوي قد تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأيضاً فإن وضع الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات ووضع عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية قد تحسن هو الآخر بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، مما يحس وجود تحسن في الموضوع الكلي للاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق مع الصندوق، وللوهة التالية توضيح نتائج الدراسة في هذا الفرع.

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال لفترة من

١٩٨٥-١٩٨٩

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	كنسبة من الواردات	عداد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	تناقص	تناقص	تزايد	تزايد بسيط
١٩٨٦	تزايد	تزايد	تزايد	تزايد
١٩٨٧	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير
١٩٨٨	تزايد	تناقص	تزايد	تزايد
١٩٨٩	تزايد كبير	تزايد	تزايد كبير	تزايد كبير

المطلب الثالث

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالي يوضح مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

جدول رقم (١٢٩) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	إجمالي الاحتياطيات الدولية *	معدل النمو السنوي	الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
١٩٨٩	٢١٩٩	٦,٩ +	٢٤,٩	حوالي ثلاثة شهور
١٩٩٠	٣٣٢٥	٥١,٢	٣٢,٣	حوالي أربعة شهور
١٩٩١	٥٩٨١	٧٩,٩	٦٠,٨	حوالي سبعة شهور وأربعين
١٩٩٢	١١٤٢٦	٩١	١٢٨,٤	حوالي ١٥ شهر ونصف
١٩٩٣	١٣٥٢٠	١٨,٣	١٣٦,٢	حوالي ١٦ شهر وأربعين

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p. 337-339.

المصدر :-

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الاحتياطيات الدولية قبل الاتفاق بقيمتها بعد الاتفاق فإننا نجد أن هناك تحسناً كبيراً جداً في قيمة هذه الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق ، ذلك أن هذه القيمة لم تتجاوز ٣٣٢٥ مليون دولار قبل الاتفاق فـ حين أنها بلغت حوالي ١٣٥٢٠ مليون دولار بعد الاتفاق وبدأ هذا التحسن في الظهور بصورة ملحوظة منذ عام الاتفاق مع الصندوق ١٩٩١، حيث زادت قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر من ٣,٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٥٩٨١ مليون عام ١٩٩١ ثم تضاعفت قيمة هذه الاحتياطيات في عام ١٩٩٢ ووصلت إلى ١١٤٢٦ مليون دولار ثم استمرت في التزايد في عام ١٩٩٣ حتى بلغت ١٣٥٢٠ مليون دولار، ويتضح مما سبق أن قيمة الاحتياطيات الدولية تحسنت بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق .

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية قبل الاتفاق مع الصندوق ، وبعده فإننا نجد أن هناك تزايداً في هذا المعدل في كلتا الفترتين ، ولكن يلاحظ أن التزايد كان أكبر بصورة ملحوظة في عام الاتفاق والعام الذي

يليه مباشرة تلك أن هذا المعدل تزايد من ٦,٩٪ عام ١٩٨٩ إلى ٥١,٢٪ عام ١٩٩٠ وهذه تعد زيادة كبيرة في معدل نمو الاحتياطيات، ووصلت هذه الزيادة إلى ٧٩,٩٪ عام ١٩٩١ ثم قفزت إلى ٩١٪ عام

١٩٩٢، ويعد هذا أكبر معدل لنمو الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل البحث على الإطلاق، ولكن يلاحظ أن هذا المعدل تقلص كثيرا في عام ١٩٩٣ فهبط إلى ١٨,٣٪.

ويتضح مما سبق أن معدل نمو الاحتياطيات الدولية تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩١ بصورة كبيرة خاصة في عام الاتفاق والعام الذي يليه مباشرة، ويلاحظ أن هذا التحسن الذي حدث قبل الاتفاق مع الصندوق.

ثالثا : مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات .

إذا نظرنا إلى الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات قبل الاتفاق وبعده فإننا نجد أن هناك تحسنا كبيرا في وضعها بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، نسير ذلك أن الاحتياطيات كنسبة من الواردات ارتفعت من ٢٤,٩٪ عام ١٩٨٩ إلى ٣٢,٣٪ عام ١٩٩٠، وهذا للتزايد في الاحتياطيات كنسبة من الواردات يعتبر بسيطا إذا قارناه بالتزايد الذي حدث بعد الاتفاق مع الصندوق، حيث ارتفعت الاحتياطيات كنسبة من الواردات إلى ٦٠,٨٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ١٢٨,٤٪ عام ١٩٩٢ ثم بلغت أقصى حد لها عام ١٩٩٣ حيث بلغت ١٣٦,٢٪، ويتضح مما سبق أن الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق، وكان هذا الوضع أفضل بكثير من وضعها قبل الاتفاق .

رابعا : مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات .

إذا نظرنا إلى عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات خلال الفترة محل البحث، فإننا نجد أن هناك تزايدا كبيرا في عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات في الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق، ذلك أنه في عام ١٩٨٩ كانت الاحتياطيات تغطي حوالي ثلاثة شهور فقط من الواردات، ثم ارتفعت الاحتياطيات في العام التالي لتغطي حوالي أربعة شهور من الواردات، ولكن بعد الاتفاق تغير الوضع بصورة ملحوظة حيث بدأت الاحتياطيات تغطي حوالي سبعة شهور وأسبوع من الواردات في عام ١٩٩١ عام الاتفاق ثم أصبحت تغطي خمسة عشر شهرا ونصف من الواردات في عام ١٩٩٢ ثم تحسن الوضع أكثر في عام ١٩٩٣ وأصبحت الاحتياطيات الدولية لمصر تغطي حوالي ستة عشر شهرا ونصف من الواردات .

يتضح مما سبق أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات زادت بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

نخلص من كل ما سبق إلى أن قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر ومعدل نموها السنوي زادت بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق، أيضا فإن الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات تحسن بصورة ملحوظة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وبالإضافة إلى ما سبق فإن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات زاد هو الآخر بصورة كبيرة في الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، واللوحه التالية توضح نتائج للدراسة في هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	كثافة من الواردات	عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	تزايد	تزايد	تزايد	تزايد
١٩٩٠	تزايد	تزايد كبير	تزايد	تزايد
١٩٩١	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير
١٩٩٢	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير
١٩٩٣	تزايد	تزايد	تزايد كبير	تزايد كبير

المحلق الرابع

الاحتياطيات الدولية

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول التالي يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (١٣٠) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

السنة	الاحتياطيات الدولية شاملة الذهب	معدل النمو السنوي	الاحتياطيات الدولية كثافة من الواردات	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
١٩٩٤	١٤٥٣٥	٧,٥	١٣٦,٥	١٦,٤
١٩٩٥	١٦٨٨٥	١٦,٢	١٣١,٨	١٥,٨
١٩٩٦	١٨٠٩٣	٧,٢	١٢٨,٣	١٥,٤
١٩٩٧	١٩٣١١	٦,٧	١٣٦,٢	١٥,٧

- كانت قيمة الاحتياطيات الدولية في عام ١٩٩٣ حوالي ١٣٥٢٠ مليون دولار

المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المند الأول، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢

- لتتبع تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآن على الجدول السابق :-

أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر .

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق في أكتوبر ١٩٩٦ ، حيث أنها تزايدت من ١٦٨٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، ١٨٠٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ١٩٣١١ مليون دولار عام ١٩٩٧ وهذا يشير إلى تحسن بسيط في وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق .

ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للاحتياطيات قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هذا المعدل انخفض بصورة ملحوظة بعد الاتفاق ، حيث أنه انخفض من ١٦,٢٪ عام ١٩٩٥ ، ٧,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦,٧٪ عام ١٩٩٧ وهذا يعني أنه رغم حدوث تحسن في وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ إلا أن هذا التحسن كان بمعدل أقل من معدلات التحسن التي تحققت في الأعوام الثلاثة السابقة على الاتفاق مع الصندوق .

ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات .

إذا قارنا وضع الاحتياطيات كنسبة من الواردات قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أنها كانت أفضل قبل الاتفاق باستثناء عام ١٩٩٦ حيث كان الوضع بعد الاتفاق أفضل من الوضع في هذا العام ، وذلك أن الاحتياطيات كنسبة من الواردات بلغت ١٣٦,٥٪ عام ١٩٩٤ ، ١٣١,٨٪ عام ١٩٩٥ في حين أنها لم تتجاوز ١٣١,٢٪ عام ١٩٩٧ أما في عام ١٩٩٦ فقد بلغت ١٢٨,٣٪ كل ذلك يؤكد أن التحسن الذي حدث في وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق يعد تحسناً محدوداً للغاية .

رابعاً: مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات .

إذا نظرنا إلى عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أن الوضع قبل الاتفاق كان أيضاً أفضل من الوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٩٦ حيث كان الوضع بعد الاتفاق أفضل ، ذلك أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات ارتفع إلى ١٦,٤ شهر في عام ١٩٩٤ ، ١٥,٨ شهر في عام ١٩٩٥ في حين أنه لم يتعد ١٥,٧ في عام ١٩٩٧ أما في عام ١٩٩٦ فقد وصل إلى ١٥,٤ شهر .

المبحث الثاني

اختيار مدى تطور الاحتياطيات المالية والمستهدف

تقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي :-

المطلب الأول : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

المطلب الثاني : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

المطلب الثالث : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٩١

المطلب الرابع : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

المطلب الأول

تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

أولاً : تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف :

الجدول التالي يوضح تطور قيمة الاحتياطيات الدولية ومعدل نموها السنوي في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

جدول رقم (١٣١) يوضح مدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية ومعدل نموها السنوي

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة المعز	معدل نمو السنوي	المستهدف
١٩٧٦	٢٤٣	١٥,٥	تزايد تدريجي
١٩٧٧	٥٣٤	٥٥,٧	
١٩٧٨	٥٩٦	١١,٦	
١٩٧٩	٦٣٣	٦,٢	

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p.339

المصدر :-

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, p.147.

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية قد تحقق خلال الفترة محل البحث، حيث تزايدت هذه القيمة من ٣٤٣ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٥٣٤ مليون عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥٩٦ مليون عام ١٩٧٨، وأخيراً إلى ٦٣٣ مليون في عام ١٩٧٩.

٢- أن المستهدف بالنسبة لزيادة معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق، حيث تزايد هذا المعدل من ١٥,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٥,٧٪ عام ١٩٧٧ ولكنه لم يتحقق في العاملين التاليين للاتفاق، حيث انخفض هذا المعدل إلى ١١,٦٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦,٢٪ عام ١٩٧٩.

ثانياً : تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

جدول رقم (١٣٢) يوضح مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	الاحتياطيات كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	المستهدف
١٩٧٦	٩	٣٢ يوم	تزايد تدريجي
١٩٧٧	١٣,٣	٤٧ يوم	
١٩٧٨	١٢,٦	٤٠ يوم	
١٩٧٩	١٠,٩	٣٩ يوم	

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p.339

- المصدر :-

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, p.147.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

١- أن المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاحتياطيات كنسبة من الواردات لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا في عام ١٩٧٧، حيث تزايدت الاحتياطيات كنسبة من الواردات من ٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٣,٣٪ عام ١٩٧٧ ولكنها انخفضت بعد ذلك إلى ١٢,٦٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٠,٩٪ عام ١٩٧٩.

٢- بالنسبة لعدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات، فبالنظر أن المستهدف في هذا الخصوص لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق، حيث تزايد عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات من ٣٢ يوم عام ١٩٧٦

إلى ٤٧ يوم عام الاتفاق ، ولكن هذا المدة انخفض إلى ٤٠ يوم في عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ٣٩ يوم في عام ١٩٧٩ ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	نسبة من الواردات	عدداً من الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	المستهدف
	النتائج	النتائج		النتائج	
١٩٧٧	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تزايد
١٩٧٨	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تدريجي
١٩٧٩	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	

المطلب الثاني

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

نختبر في هذا الفرع من الدراسة مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ ، وذلك على أساس أن المستهدف في مجال الاحتياطيات الدولية هو للتزايد التدريجي في قيمة هذه الاحتياطيات وفي معدل نموها السنوي وفي هذه الاحتياطيات كنسبة من الواردات وفي عدد شهور الواردات التي تغطيها هذه الاحتياطيات.

جدول رقم (١٣٣) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	نسبة من الواردات	عدداً من الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	المستهدف
١٩٨٦	١٤٥١	٥,٩ +	٢٠,٢	شهرين ونصف	تزايد
١٩٨٧	٢١٩٢	٥١ +	٢٧	ثلاث شهور وأربع	تدريجي
١٩٨٨	٢٠٥٧	٦,٢ -	٢١,٩	شهرين ونصف	
١٩٨٩	٢١٩٩	٦,٩ +	٢٤,٩	ثلاثة شهور	

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .

إذا نظرنا إلى التطور الذي حدث في قيمة الاحتياطيات الدولية خلال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق ، فإننا نجد أن هناك تزايداً تدريجياً في قيمة الاحتياطيات التالية للاتفاق مع الصندوق ونجد أن هناك تزايداً تدريجياً في قيمة الاحتياطيات الدولية باستثناء عام ١٩٨٨ ، تشير تلك أن قيمة هذه الاحتياطيات زادت من ١٤٥١ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٢١٩٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ - عام الاتفاق - ولكنها تناقصت في عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٥٧ مليون دولار ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ٢١٩٩ مليون دولار عام ١٩٨٩.

ومما سبق يتضح لنا أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة الاحتياطيات قد تحقق بصورة جزئية خلال الفترة محل البحث ولم يتحقق بصورة كاملة نظراً لحد تزايد هذه الاحتياطيات في عام ١٩٨٨.

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات والمستهدف .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للاحتياطيات والمستهدف فإننا نجد أن هناك تزايداً كبيراً في معدل النمو السنوي للاحتياطيات في عام الاتفاق - عام ١٩٨٧ - وصل إلى ٥١٪ وفي نفس الوقت هناك تدهور كبير في معدل نمو هذه الاحتياطيات في عام ١٩٨٨ لدرجة أنه أصبح قيمة سالبة وهي -٦,٢٪، وتزايد بسيط في عام ١٩٨٩ وصل إلى +٦,٩٪، ومما سبق يتضح لنا أن المستهدف فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للاحتياطيات لم يتحقق خلال الفترة محل البحث إلا في عام الاتفاق مع الصندوق فقط، وهذا يعني تحقيقاً جزئياً للمستهدف .

ثالثاً : مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات .

إذا نظرنا إلى الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف فإننا نجد أن هذه الاحتياطيات تزايدت بصورة ملحوظة في عام الاتفاق حيث وصلت ٢٧٪ ولكنها تناقصت في عام ١٩٨٨ حيث بلغت ٢١,٩٪ وتزايدت قليلاً في عام ١٩٨٩ حتى بلغت ٢٤,٩٪.

نستنتج مما سبق أن المستهدف فيما يتعلق مع الاحتياطيات كنسبة من الواردات لم يتحقق أيضاً إلا في عام الاتفاق مع الصندوق. وهذا أيضاً يعني تحقيقاً جزئياً للمستهدف ، وكان المفروض أن يكون هناك تزايد تدريجي في هذه الاحتياطيات كنسبة من الواردات.

رابعاً : مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات .

إذا نظرنا إلى عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف لوجدنا أيضاً أن هناك تزايداً في عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات في عام الاتفاق مع الصندوق، حيث ارتفعت من شهرين ونصف في العام السابق على الاتفاق إلى ثلاثة شهور وأسبوع في عام الاتفاق ، ولكنها تناقصت في العام التالي للاتفاق حتى بلغت شهرين ونصف ثم تزايدت قليلاً حتى أصبحت ثلاثة شهور.

نستنتج مما سبق أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الصادرات لم يحقق المستهدف منه أيضا إلا في عام الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعنى أيضا أن المستهدف لم يتحقق بصورة كاملة وإنما بصورة جزئية.

نخلص من كل ما سبق إلى أن قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر ومعدل نموها السنوى ، وهذه الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد شهور الواردات التي تغطيها هذه الاحتياطيات لم تحقق المستهدف بصورة كاملة إلا في عام الاتفاق مع الصندوق فقط، وهذا يعنى تحقيقاً جزئياً للمستهدف خلال الفترة محل البحث، وتحقيق كل المستهدف عام الاتفاق مع الصندوق. واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	كثافة من الواردات	عدادات الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	المستهدف
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	
١٩٨٧	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تزايد
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تدريجي
١٩٨٩	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	

المطلب الثالث

الختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٩١

فى هذا المطلب من الدراسة اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى ، والجدول التالى يعطى فكرة للتطور الذى حدث للاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل البحث.

جدول رقم (١٤) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	كثافة من الواردات	عدادات الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	المستهدف
١٩٩٠	٣٣٢٥	٥١,٢	٣٢,٣	٤ شهور	تزايد
١٩٩١	٥٩٨١	٧٩,٩	٦٠,٨	٧ شهور وأسبوع	تدريجي
١٩٩٢	١١٤٢٦	٩١	١٢٨,٤	١٥ شهر ونصف	
١٩٩٣	١٣٥٢٠	١٨,٣	١٣٦,٢	١٦ شهر وأسبوع ونصف	

المصدر :-

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1996, pp.337,339

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق ما يأتي :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات والمستهدف .

إذا نظرنا إلى تطور قيمة الاحتياطيات خلال الفترة محل البحث والمستهدف لوجدنا أن هناك تزايداً مطرداً فسي قيمة الاحتياطيات خلال الفترة محل البحث كما هو مستهدف، حيث زادت قيمة الاحتياطيات الدولية من ٣٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٥٩٨١ مليون دولار ، ثم تضاعفت في عام ١٩٩٧ حيث بلغت ١١٤٢٦ مليون دولار ، ثم تزايدت في عام ١٩٩٣ إلى ١٣٥٢٠ مليون دولار .

ويتضح لنا مما سبق أن قيمة الاحتياطيات الدولية حققت المستهدف منها بصورة كاملة خلال الفترة محل البحث، حيث أنها تزايدت بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث .

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات والمستهدف .

لو نظرنا إلى معدل النمو السنوي للاحتياطيات والمستهدف خلال الفترة محل البحث فإذنا نجد تزايد هذا المعدل بصورة تدريجية خلال عام الاتفاق والمعلم الذي يليه، حيث ارتفع هذا المعدل من ٥١,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧٩,٩٪ عام ١٩٩١ ، ثم استمر هذا المعدل في التزايد حتى بلغ ٩١٪ عام ١٩٩٢ ، ولكنه إنخفض بصورة كبيرة في عام ١٩٩٣ حتى بلغ ١٨,٣٪ .

يتضح مما سبق أن معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية لمصر حقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق والمعلم الذي يليه ولم يحقق المستهدف في عام ١٩٩٣ ، وهذا يعني بصفة عامة تحقيقاً جزئياً للمستهدف .

ثالثاً : مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف .

إذا نظرنا إلى الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات والمستهدف، فإننا نجد تزايد هذه الاحتياطيات بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت هذه الاحتياطيات من ٣٧,٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٠,٨٪ عام ١٩٩١ ثم تضاعفت الاحتياطيات كنسبة من الواردات في عام ١٩٩٢ حيث بلغت ١٢٨,٤٪ ثم استمرت في التزايد في عام ١٩٩٣ حتى بلغت ١٣٦,٢٪ .

ويتضح مما سبق أن الاحتياطيات كنسبة من الواردات حققت المستهدف بصورة كاملة لها طوال الفترة محل البحث.

رابعاً : مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف .

إذا ألقينا نظرة على الجدول السابق فيما يتعلق بعدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات لوجدنا تزايد عدد هذه الشهور بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث، حيث تزايدت من أربعة شهور في عام ١٩٩٠ إلى سبعة شهور وأسبوع في عام ١٩٩١ ثم تضاعفت في عام ١٩٩٢ حيث بلغت خمسة عشر شهراً وأسبوعاً ثم استمرت في التزايد عام ١٩٩٣ حيث بلغت ستة عشر شهراً وأسبوعاً ونصف.

يتضح مما سبق أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات قد حققت المستهدف منها بصورة كاملة طوال الفترة محل البحث.

نخلص مما سبق إلى أن قيمة الاحتياطيات حققت المستهدف منها بصورة كاملة خلال الفترة محل البحث، وأيضاً الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات كل منهما حقق المستهدف منه بصورة كاملة خلال الفترة محل البحث، ولكن معدل النمو السنوي للاحتياطيات لم يحقق المستهدف منه إلا في عام الاتفاق والعام الذي يليه، ورغم ذلك فإنه يمكن القول أن وضع الاحتياطيات الدولية قد حقق المستهدف منه بصفة عامة خلال الفترة محل البحث، واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة في هذا المطلب.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

المتن	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	كثمية من الواردات	عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	المتن
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	
١٩٩١	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي
١٩٩٢	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	
١٩٩٣	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	

المطلب الرابع

اختبار مدى تطور الاحتياطيات المالية والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .

الجدول التالي يعرض لتطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ للتشبيث الاقتصادي .

جدول رقم (١٣٥) يوضح تطور قيمة الاحتياطيات والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

المتن	قيمة الاحتياطيات	المتن
تزايد تدريجي	١٦٨٨٥	١٩٩٥
	١٨٠٩٣	١٩٩٦
	١٩٣١١	١٩٩٧

المصدر :- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر قد تحقق بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت قيمة هذه الاحتياطيات من ١٦٨٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٨٠٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ ، إلى ١٩٣١١ مليون دولار عام ١٩٩٧ .

ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية والمستهدف .

نعرض فيما يلى لتطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى .

جدول رقم (١٣٦) يوضح تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧

المتغير	معدل النمو السنوى للاحتياطيات	المتغير
١٩٩٥	١٦,٢	المتغير
١٩٩٦	٧,٢	تزايد تدريجى
١٩٩٧	٦,٧	

المصدر: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أن زيادة معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية كمستهدف بعد الاتفاق مع الصندوق لم يتحقق حيث انخفض معدل النمو السنوى للاحتياطيات من ١٦,٢٪ عام ١٩٩٥ ، إلى ٧,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦,٧٪ عام ١٩٩٧ ، وهذا يشير إلى أن نمو الاحتياطيات الذى حدث بعد الاتفاق كان بمعدل منخفض بعكس الوضع قبل الاتفاق ، حيث كان هناك نمو للاحتياطيات وبمعدل مرتفع .

ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات والمستهدف .

الجدول التالى يبين تطو الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى .

جدول رقم (١٣٧) يوضح تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ .

المتغير	الاحتياطيات كنسبة من الواردات	المتغير
١٩٩٥	١٣١,٨	المتغير
١٩٩٦	١٢٨,٣	تزايد تدريجى
١٩٩٧	١٣١,٢	

المصدر: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن زيادة الاحتياطيات كنسبة من الواردات كمستهدف بعد الاتفاق مع الصندوق ، قد تحقق في عام ١٩٩٧ ، حيث تزايدت الاحتياطيات كنسبة من الواردات من ١٢٨,٣٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٣١,٢٪ عام ١٩٩٧ ، وإن كانت هذه النسبة أقل من النسبة التي كانت في عام ١٩٩٥ ، حيث بلغت الاحتياطيات كنسبة من الواردات حوالي ١٣١,٨٪، ولذلك يمكن أن يقال أن هذا التحسن الذي حدث للاحتياطيات بعد تحسناً بسيطاً بالمقارنة بالوضع قبل ذلك .

رابطاً: مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات .

نعرض فيما يلي لتطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .

جدول رقم (١٤٨) يوضح تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٥

السنة	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	المستهدف
١٩٩٥	١٥,٨	
١٩٩٦	١٥,٤	تزايد تدريجي
١٩٩٧	١٥,٧	

المصدر:- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢

- النسب تم حسابها بمعركة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح أن زيادة عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات كمستهدف بعد الاتفاق مع الصندوق قد تحقق بالفعل في عام ١٩٩٧ ، حيث تزايدت شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات من ١٥,٤ شهر في عام ١٩٩٦ إلى ١٥,٧ شهر في عام ١٩٩٧ .

ومع ذلك فإن الوضع في عام ١٩٩٧ لم يكن أفضل من الوضع في عام ١٩٩٥ ، نظراً لأن الاحتياطيات كانت تغطى حوالى ١٥,٨ شهر من الواردات ، ولذلك يمكن أن يقال أن تحقيق المستهدف في عام ١٩٩٧ بشأن زيادة عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات لم يكن تحقيقاً كاملاً للمستهدف ، ورغم ذلك فهو يشير إلى تحسن محدود في وضع الاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ .

نتائج اختبار الاحتياطيات المئوية

أولاً : نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية في برنامج ١٩٧٧ .

أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ :

١- تزايد إجمالي قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق في مقابل انخفاض هذه القيمة في العامين السابقين للاتفاق .

٢- ارتفاع معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية لمصر في عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وأيضاً في العامين التاليين للاتفاق .

٣- تزايد قيمة الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات بعد الاتفاق - وبصفة خاصة في عام الاتفاق - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٤- تزايد عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات بعد الاتفاق - وبصفة خاصة عام الاتفاق أيضاً - في مقابل انخفاضها قبل الاتفاق .

ب- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ :

١- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل الدراسة ١٩٧٧-١٩٧٩ .

٢- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لرفع معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية لمصر إلا في عام الاتفاق مع الصندوق .

٣- أيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات إلا في عام الاتفاق مع الصندوق .

٤- وأخيراً لم يحقق المستهدف بالنسبة لزيادة عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر إلا في عام الاتفاق مع الصندوق .

ثانياً : نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية في برنامج ١٩٨٧ .

أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ :

١- تزايدت قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق، بمقارنة ذلك بالوضع قبل الاتفاق .

٢- ارتفع معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية لمصر عام الاتفاق فقط في مقابل انخفاض هذا المعدل قبل ذلك وبعدة .

٣- تزايدت قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات بعد الاتفاق، عن هذه القيمة قبل الاتفاق .

٤- كما تزايد عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات بعد الاتفاق في مقابل انخفاض هذا العدد قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار الاحتياطيات والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ :

١- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بالزيادة التدريجية لقيمة الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل الدراسة إلا في عامي ١٩٨٧، ١٩٨٩.

٢- أيضاً لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لرفع معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية لمصر إلا في عام الاتفاق مع الصندوق.

٣- بالإضافة إلى ما سبق فإن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاحتياطيات كنسبة من الواردات لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق.

٤- وبالنسبة للمستهدف بخصوص زيادة عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات فإنه أيضاً لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق.

ثالثاً : نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية في برنامج ١٩٩١ .

أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ :

١- تزايدت قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق بصورة لا مثيل لها قبل ذلك، حيث وصلت في عام ١٩٩٣ إلى حوالي ستة أضعاف هذه القيمة عام ١٩٨٩ وأكثر من أضعاف هذه القيمة عام ١٩٩٠.

٢- كما ارتفع معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية بنسبة كبيرة جداً في عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩١.

٣- أيضاً زادت قيمة الاحتياطيات كنسبة من الواردات بعد الاتفاق بصورة كبيرة حيث وصلت قيمة الاحتياطيات في عام ١٩٩٣ إلى ١٣٦,٢ من قيمة الواردات.

٤- وبالإضافة إلى ما سبق زاد عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، فبعد أن كانت الاحتياطيات تغطي ثلاث شهور من الواردات عام ١٩٨٩ أصبحت تغطي حوالي ستة عشر شهر وأسبوع ونصف في عام ١٩٩٣.

ب- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٩١ :

١- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة ١٩٩٣-١٩٩١.

- ٢- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق برفع معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية فى عام ١٩٩١، ١٩٩٢.
- ٣- كما تم تحقيق المستهدف بخصوص زيادة قيمة الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات طوال الفترة محل البحث.
- ٤- أيضا فإن المستهدف فيما يتعلق بزيادة عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر قد تحقق طوال الفترة محل البحث.

رابعاً: نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية فى برنامج ١٩٩٦ .

أ - نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ :

- ١ - تزايدت قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٢ - انخفض معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق ، فى مقابل الوضع قبل ذلك .
- ٣ - تزايدت قيمة الاحتياطيات كنسبة من الواردات قبل الاتفاق بعكس الوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٩٦ حيث كان للوضع بعد الاتفاق أفضل من الوضع فى هذا العام .
- ٤ - تزايدت عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، باستثناء عام ١٩٩٦ أيضا حيث كان الوضع فى عام ١٩٩٧ أفضل من الوضع فى هذا العام ، وكل ذلك يعنى التحسن المحدود فى وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

ب - نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ :-

- ١ - تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .
- ٢ - لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة معدل نمو الاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق ، حيث انخفض هذا المعدل فى عام ١٩٩٧ .
- ٣ - تم تحقيق المستهدف بصورة جزئية بالنسبة لزيادة الاحتياطيات كنسبة من الواردات ، حيث تزايد هذا المعدل فى عام ١٩٩٧ بالمقارنة بعام ١٩٩٦ ولكن كان أكبر فى عامى ١٩٩٤، ١٩٩٥ .
- ٤ - تم تحقيق المستهدف بصورة جزئية أيضا بالنسبة لزيادة عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات ، حيث تزايد عدد هذه الشهور فى عام ١٩٩٧ بالمقارنة بعام ١٩٩٦ ، ولكنها كانت أكثر فى عامى ١٩٩٤، ١٩٩٥ وكل هذا يعنى للتحسن البسيط فى وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

وبذلك نكون قد انتهينا من اختبار الاحتياطيات الدولية لمصر، ننقل بعد ذلك لاختبار التضخم فى مصر، وهذا هو موضوع الفصل التالى .

الفصل الثالث

اختبار معدلات التضخم

يعتبر تخفيض معدلات التضخم من أهم الأهداف التي يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيقها من خلال سياساته للتثبيت الاقتصادي بعد علاج للحجز في ميزان المدفوعات ، وفي هذا الفصل نحاول معرفة ما إذا كان هناك انخفاض في معدلات التضخم في مصر بعد الأخذ بسياسات الصندوق أم لا ؟ وتنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :-

المبحث الأول : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

المبحث الثاني : تطور معدلات التضخم والمستهدف .

المبحث الأول

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

المطلب الأول

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

يمكننا تتبع تطور معدلات التضخم في مصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ من خلال تتبع تطوّر الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار المستهلكين ، وأيضاً من خلال تتبع تطور القوة الشرائية للنقود خلال الفترة محل البحث، وذلك على البيان التالي :-

أولاً : تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .

الجدول التالي يوضح تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود خلال الفترة من

١٩٧٥ - ١٩٧٩ .

جدول رقم (١٣٩) يوضح تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ -

١٩٧٩

١٠٠ = ١٩٦٦/١٩٦٥

القيمة	الرقم العام (°)	معدل النمو السنوي	القوة الشرائية للنقود
١٩٧٥	١٦٦,٨	٦	٦١,٨
١٩٧٦	١٧٨,٥	١٠,٣	٥٦
١٩٧٧	١٩٦,٩	١٠,٣	٥٠,٨
١٩٧٨	٢١٨,١	١٠,٨	٤٥,٩
١٩٧٩	٢٤٩,٤	١٤,٤	٤٠

المصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(٢) يلاحظ أن الرقم العام لأسعار الجملة عام ١٩٧٤ كان ١٥٢,٧ .

- النسبة تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى الآن على الجدول السابق :-

أ- فيما يتعلق بالرقم القياسي العام لأسعار الجملة .

١- إذا نظرنا إلى الرقم القياسي العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفع هذا الرقم من ١٧٨,٥ عام ١٩٧٦ إلى ١٩٦,٩ عام ١٩٧٧ - عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم استمر في الارتفاع في العامين التاليين للاتفاق فكان ٢١٨,١ ، ٢٤٩,٤ على التوالي .

٢- وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد تزايد هذا المعدل بعد الاتفاق مع الصندوق وبصفة خاصة عام ١٩٨٩ ، ذلك أن هذا المعدل لم يتزايد في عام الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ ١٠,٣٪ وهو نفس المعدل الذي ساد في العام السابق على الاتفاق ، ولكن هذا المعدل بدأ في التزايد عام ١٩٧٨ حيث بلغ ١٠,٨٪ ثم تضاعف هذا المعدل في عام ١٩٧٩ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ حيث بلغ عام ١٩٧٩ ١٤,٤٪ ، في حين أنه لم يتجاوز ٦٪ عام ١٩٧٥ ، ومن هذا يتضح أن وضع الرقم القياسي العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعد الاتفاق .

ب- القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار الجملة .

ووفقاً للرقم القياسي العام لأسعار الجملة ^(١) تمنا بحساب القوة الشرائية للنقود خلال الفترة محل البحث على أساس أن :-

الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس

$$\text{القوة الشرائية للنقود} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في السنة محل البحث}}{100} \times 100$$

وانتهينا إلى أن القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار الجملة انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من المستوى الذي ساد في الفترة السابقة على الاتفاق مع الصندوق، ذلك أن القوة الشرائية للنقود إنخفضت من ١٠٠ سنة الأساس - وهي سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ - إلى ٦١,٨ سنة ١٩٧٥ ثم إلى ٥٦ سنة ١٩٧٦ ثم إلى ٥٠,٨ سنة الاتفاق مع الصندوق ، ثم استمرت القوة الشرائية للنقود في الانخفاض فبلغت ٤٥,٩ عام ١٩٧٨ ثم تدهورت إلى ٤٠ عام ١٩٧٩ .

ومعنى ذلك أن وضع القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق مع الصندوق أفضل من وضعها بعد الاتفاق .

(١) مزيد من التفصيل حول الأرقام القياسية للأسعار ، وكيفية حساب القوة الشرائية للنقود انظر د/أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني ، التحليل الاقتصادي للكلية، الطبعة الثانية، ١٩٧٥، دار النهضة العربية، ص ٣٤٤-٣٥٤.

ثانياً : الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .

أ- الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر .

الجدول التالي يوضح لنا تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٤٠) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

١٩٧٥/١٩٦٧ = ١٠٠

السنة	رقم المستهلك ومستواه	رقم الكوكب والمناسبات	رقم النقود والمناسبات	رقم النقود والمناسبات	رقم النقود والمناسبات	رقم النقود والمناسبات	رقم النقود والمناسبات	رقم النقود والمناسبات	رقم النقود والمناسبات
١٩٧٥	١٠٧,٦	١٢٢	١٣٦,٧	١٢٢,٩	١٣٧,٦	١٢٣,٨	١٧١,٥	١٢,٢	١٤٨,٩
١٩٧٦	١٠٩,٨	١٣٤,٧	١٤٥,٣	١٤٥,٣	١٤٢,٧	١٢٧,٥	١٩٦,٨	١٤,٨	١٦٤,٢
١٩٧٧	١٠٩,٤	١٤٩	١٧٢,٧	١٤٤,٩	١٦٩,٥	١٣٢,٧	٢٢٥	١٤,٣	١٨٥,١
١٩٧٨	١١٠,١	١٧٦,٧	٢٢٥,٢	١٤٥,١	٢٠٠,٢	١٤٩,٧	٢٤٦,٥	٩,٦	٢٠٥,٦
١٩٧٩	١١٢,٧	١٨٧,٧	٢٤٦,٢	١٨٥,٦	٢٣٨,٣	١٨٢,٢	٢٦٤,٩	٧,٥	٢٢٦

المصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

* يلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب يشمل السلع التالية : الحبوب والنشويات، البقول الجافة، اللحوم والأسماك والبيض، منتجات الألبان، الخضار، الفواكه، الزيوت، الدهون، الأغذية السكرية، المشروبات والمرطبات، وكلت قيمه هذا الرقم عام ١٩٧٤ حوالي ١٥٢,٩، والرقم العام حوالي ١٣٥,٧.

- النسب تم حسابها بمعرفة الليحت .

ونرى الآن على الجدول التالي :-

١- يلاحظ أن أهم رقم في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين هو رقم الطعام والشراب ، حيث حظى بوزن كبير طوال الفترة محل البحث بالمقارنة بالأرقام الأخرى، ولذلك فإنه سيبدأ جزءاً كبيراً من التركيز، بالإضافة إلى أنه يشمل السلع الضرورية لكل طوائف المجتمع .

٢- إذا نظرنا إلى الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب فإننا نجد ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق، ذلك أن هذا الرقم ارتفع من ١٩٦,٨ عام ١٩٧٦ إلى ٢٢٥ عام ١٩٧٧ - علم الاتفاق مع الصندوق - واستمر الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب في عام ١٩٧٨، ١٩٧٩ حيث بلغ ٢٤٦,٥ ، ٢٦٤,٩ على التوالي ، وهذا يعني ارتفاع للمستوى العام لأسعار الطعام والشراب بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من مستوى هذه الأسعار قبل الاتفاق مع الصندوق.

٣- وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب، فإننا نجد أنه رغم ارتفاع المستوى العام للأسعار بسعر الاتفاق مع الصندوق، إلا أن معدل نمو هذا الارتفاع في الأسعار بعد الاتفاق مع الصندوق كان أقل من معدل نمو هذا الارتفاع قبل الاتفاق مع الصندوق، ذلك أن هذا المعدل بعد الاتفاق لم يتجاوز ١٤,٣٪ في حين إنه بلغ ١٤,٨٪ قبل الاتفاق أيضا هذا المعدل لم يقل عن ١٢,٧٪ قبل الاتفاق في حين أنه بلغ ٧,٥٪ بعد الاتفاق.

٤- إذا نظرنا إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن هذا الرقم تزايد بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، تفسير ذلك أن هذا الرقم ارتفع من ١٦٤,٢ عام ١٩٧٦ إلى ١٨٥,١ عام الاتفاق مع الصندوق - ١٩٧٧ - ثم استمر هذا الرقم في الارتفاع حتى وصل ٢٥٠,٦ في عام ١٩٧٨ ثم ٢٢٦ في عام ١٩٧٩، ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار ارتفع بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٥- إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للرقم العام لأسعار المستهلكين خلال الفترة محل البحث، فإننا نجد أن هذا المعدل تزايد خلال عام الاتفاق مع الصندوق حيث ارتفع من ١٠,٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٢,٧٪ عام ١٩٧٧ ورغم انخفاض هذا المعدل في العامين التاليين للاتفاق إلى ١١٪، ١٠٪ على التوالي إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل حيث أنه بلغ ٩,٧٪ عام ١٩٧٥، ١٠,٣٪ عام ١٩٧٦، ومعنى ذلك أن وضع معدل النمو السنوي للرقم العام لأسعار المستهلكين قبل الاتفاق مع الصندوق أفضل من هذا الوضع بعد الاتفاق.

٦- إذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقد على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر، فإننا نجد انخفاض هذه القوة بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الانخفاض الذي ساد قبل الاتفاق، ذلك أن القوة الشرائية للنقد بلغت قبل الاتفاق مع الصندوق ٦٧,٢٪، ٦٠,٩٪ على التوالي في قيمتها في سنة الأساس وهي سنة ١٩٦٦/١٩٦٧، ولكن نلاحظ أن الانخفاض في القوة الشرائية للنقد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ ٥٤٪ سنة ١٩٧٧، ٤٨,٦٪ سنة ١٩٧٨، ٤٤,٢٪ سنة ١٩٧٩ ومعنى ذلك أن وضع القوة الشرائية للنقد قبل الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من وضعها بعد الاتفاق.

٣- إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب للمستهلكين في الريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد انخفاض هذا المعدل بعد الاتفاق وبصفة خاصة في عامي ١٩٧٧، ١٩٧٩ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن هذا المعدل تزايد بصورة كبيرة وصلت إلى ٥٧,٩٪ عام ١٩٧٨.

٤- وإذا نظرنا إلى الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ، فإننا نجد أن هذا الرقم ارتفع بصورة كبيرة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث تزايد هذا الرقم من ١٧٨,٨ عام ١٩٧٦ إلى ٢٠٦,٧ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٣٤,٢ عام ١٩٧٨ ثم أخيراً إلى ٢٤٨,٧ عام ١٩٧٩. ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق .

٥- وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف ، فإنه تزايد بعد الاتفاق بصورة أكبر من التزايد الذي حدث قبل الاتفاق حيث تزايد هذا المعدل من ٦,٥ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٥,٦ ٪ عام ١٩٧٧ - عام الاتفاق - ثم انخفض معدل التزايد إلى ١٣,٣ ٪ في عام ١٩٧٨ ثم استمر في الانخفاض حتى بلغ ٦,٢ ٪ عام ١٩٧٩ ، ومع ذلك يظل الوضع بصفة عامة قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعده .

٦- وبالنسبة للقوة الشرائية للنقد المحسوبة على أساس الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف، فإنها انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن انخفاض القوة الشرائية للنقد لم يتجاوز ٥٥,٩ ٪ من قيمتها عام ١٩٦٦/١٩٦٧ في عام ١٩٧٦ في حين أن هذا الانخفاض بلغ ٤٨,٤ ٪ عام ١٩٧٧ ثم ٤٢,٧ ٪ عام ١٩٧٨ ثم ٤٠,٢ ٪ عام ١٩٧٩، ومعنى ذلك أن الوضع قبل الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق فيما يتعلق بالقوة الشرائية للنقد .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- أن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ومعدل نموه السنوي قبل الاتفاق مع الصندوق أفضل من الوضع بعد الاتفاق ، وأن القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق .

٢- وأن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر ومعدل نموه السنوي أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بعد الاتفاق، وأن القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم أفضل قبل الاتفاق بالمقارنة بعد الاتفاق.

المطلب الثاني

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

أولاً : مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقد .

الجدول التالي يوضح مدى تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٤٢) يوضح تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

١٠٠ = ١٩٦٥/١٩٦٦

السنة	الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (٥)	معدل النمو السنوي	القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم
١٩٨٥	٤٨٧,٨	١٣,٢	٢٠,٥
١٩٨٦	٥٧٢,١	١٧,٣	١٧,٥
١٩٨٧	٦٥٠,٢	١٣,٧	١٥,٤
١٩٨٨	٨٨٥,٩	٣٦,٣	١١,٣
١٩٨٩	١١٦٧,٧	٣١,٨	٨,٦

(٥) المصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

* يلاحظ أن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة كان ٤٣٠,٩ في عام ١٩٨٤.

ونرى على الجدول التالي :-

١- يلاحظ أن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفع بصورة كبيرة للغاية بعد الاتفاق مع الصندوق لدرجة أنه تضاعف بعد الاتفاق بالمقارنة بقبل الاتفاق، حيث ارتفع هذا المعدل قبل الاتفاق من ٤٨٧,٨ عام ١٩٨٥ إلى ٥٧٢,١ عام ١٩٨٦ ثم ارتفع بصورة أكبر بعد الاتفاق حيث وصل إلى ٦٥٠,٢ في عام ١٩٨٧ ثم إلى ٨٨٥,٩ في عام ١٩٨٨ ثم بلغ الذروة في عام ١٩٨٩ حيث أصبح ١١٦٧,٧.

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق بصورة أكبر بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن الحد الأقصى للزيادة قبل الاتفاق لم تتجاوز ١٧,٣٪ في حين أن الحد

الأقصى للزيادة بعد الاتفاق وصل إلى ٣٦,٣ ٪ ، ومن ناحية أخرى فإن الحد الأدنى للزيادة كان أقل قبل الاتفاق وكان هذا الحد ١٣,٢ ٪ ، ولكنه ارتفع بعد الاتفاق وكان ١٣,٧ ٪ .

٣- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم، فإننا نجد أن هناك انخفاضاً تدريجياً في القوة الشرائية للنقود طوال الفترة محل البحث، ولكن يلاحظ أن الانخفاض في القوة الشرائية للنقود كان أكبر بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق، ذلك أن القوة الشرائية للنقود انخفضت من ٢٠,٥ ٪ عام ١٩٨٥ إلى ١٧,٥ ٪ عام ١٩٨٦، ثم استمرت في الانخفاض عام ١٩٨٧ - عام الاتفاق مع الصندوق - حتى بلغت ١٥,٤ ٪ ثم ١١,٣ ٪ عام ١٩٨٨، وأخيراً بلغت ٨,٦ ٪ عام ١٩٨٩ .

ثانياً : مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .

أ- مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر .

الجدول التالي يوضح مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٤٣) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

^{١٩٨٧/١٩٨٦ = ١٠٠}

السنة	رقم المستهلكين والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية	رقم المصارف والقوة الشرائية
١٩٨٥	٨٥,٩	٩٥,٧	٩٢,٧	٦٩,٤	٨٢,٩	٨٠,١	٨٧,٨	٧٠,٥	١٣,٥	٧٣,٢	١٣٦,٦
١٩٨٦	٩٧,٨	٩٨,٥	٩٤,١	٩٢,٢	٨٦,٤	٨٤,٨	٨٠,٨	٩٠,٨	٢٤,٥	٨٩,٨	١١١,٤
١٩٨٧	١٠٣,٤	١٠٢,٧	١٠٤,٣	١١٤,٤	١٠٢,٣	١٠٨,٨	١١٦,٩	١٠٧,٧	٢٢,٧	١٠٧,٤	٩٣,١
١٩٨٨	١٣٠,٧	١٠٥,٤	١٨٢,٥	١٢٩,٢	١١٨,٧	١٤٩,١	١٣٥,٩	١٣٨,٩	٢٩	١٣٤,٩	٧٤,١
١٩٨٩	١٥٢,٣	١١٥,٢	٢٤٢,٥	١٤٧,٨	١٥٨,٣	١٧٥,٢	١٤٩,٨	١٨٧,٥	٣٥	١٧٣,٣	٥٧,٧

المصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- النسب تم حسابها بمعرفه الباحث.

* كان رقم الطعام والشراب ٦٢,١ عام ١٩٨٤ وكان الرقم العام في هذه النسبة ٦٤,٦.

ونرى على الجدول للمعيار الآتي :-

١- أن الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب في الحضر ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا الرقم لم يتجاوز ٧٠,٥ ، ٨٧,٨ في العامين السابقين على الاتفاق مباشرة في حين أن هذا الرقم ارتفع إلى ١٠٧,٧ في عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم يستمر في الارتفاع في العامين التاليين للاتفاق حتى بلغ ١٣٨,٩ ، ١٨٧,٥ على التوالي، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل النمو السنوي لهذا المحل كان بصفة عامة أكبر بعد الاتفاق مع الصندوق.

٢- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر ارتفع أيضا بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من التي كان عليها قبل الاتفاق، حيث ارتفع هذا الرقم من ٧٣,٧ عام ١٩٨٥ إلى ٨٩,٨ عام ١٩٨٦ ثم استمر في الارتفاع عام الاتفاق مع الصندوق - ١٩٨٧ - حتى وصل إلى ١٠٧,٤ ثم ١٣٤,٩ في عام ١٩٨٨ ثم ١٧٣,٣ عام ١٩٨٩، وبالنسبة لمعدل النمو السنوي لهذا الرقم فإنه أيضا كان بصفة عامة أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق .

٣- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقد وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر، فإننا نجد إنها انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أنها بلغت ١٣٦,٦ ٪ عام ١٩٨٥ ثم ١١١,٤ ٪ عام ١٩٨٦، ثم انخفضت إلى ٩٣,١ ٪ عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم استمرت في الانحدار حتى وصلت ٧٤,١ ٪ ، ٥٧,٧ ٪ على التوالي في العامين التاليين للاتفاق .

ب- مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقد في الريف .

الجدول التالي يوضح لنا تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقد في الريف خلال الفترة محل البحث.

٣- إن القوة الشرائية للنقد وفقًا للمرجع القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف انخفضت بعد الاتفاق مع المصنوق بصورة أكبر من الصورة التي كان عليها قبل الاتفاق، حيث انخفض من ١٣٣,٧٪، ١٠٨,٩٪ في المامين للمبشرين مباشرة على الاتفاق إلى ٩٦٪ على الاتفاق، ٧٢,٦٪، ٥٤,٧٪ في المامين للتأليين مباشرة للاتفاق.

٣- أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأن معدل النمو السنوي لهذا الارتفاع كان أكبر بعد الاتفاق فيما عدا عام الاتفاق حيث انخفض هذا المعدل، وأن القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم انخفضت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الصورة التي سادت قبل الاتفاق، ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار - سواء الجملة أو التجزئة في الحضر والريف - ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الصورة التي وجدت قبل الاتفاق، وإن كان معدل النمو السنوي لهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار قد انخفض قليلاً في عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالسنوات الأخرى، ولكن يلاحظ في الوقت نفسه أن القوة الشرائية للنقد - سواء وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار الجملة أو التجزئة في الحضر والريف - قد انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الانخفاض الذي ساد قبل الاتفاق مع الصندوق، وهذا يعنى تزايد معدلات التضخم بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الصورة التي كان عليها قبل الاتفاق، واللوحه التالية توضح نتائج البحث في هذا النـوع من الدراسه.

لوحدة توضح نتائج اختبار مدى تطور معدلات التضخم قبل وبعد الانطلاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

[illegible]

المطلب الثالث:

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

أولاً : مدى تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقد .

الجدول التالي يوضح مدى تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم .

جدول برقم (١٤٥) وضع تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من

١٩٨٩ - ١٩٩٣

١٠٠ = ١٩٦٦/١٩٦٥

السنة	الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	معدل النمو السنوي	القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم
١٩٨٩	١١٦٧,٧	٣١,٨	٨,٦
١٩٩٠	١٣٠٢,٥	١١,٦	٧,٧
١٩٩١	١٥٦٢,٣	١٩,٩	٦,٤
١٩٩٢	١٦٦١,٣	٦,٣	٦
١٩٩٣	١٧٧١	٦,٦	٥,٦

لمصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة ، - البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى الآن على الجدول السابق :-

١- أن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفع بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة قبل الاتفاق، حيث ارتفع من ١١٦٧,٧ إلى ١٣٠٢,٥ في العامين السابقين مباشرة للاتفاق إلى ١٥٦٢,٣ في عام الاتفاق ثم ١٦٦١,٣ ، ١٧٧١ في العامين التاليين مباشرة للاتفاق .

٢- أن معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة كان منخفضاً بعد الاتفاق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا المعدل قبل الاتفاق لم ينخفض عن ١١,٦ ٪ وكان ذلك عام ١٩٩٠، ولكن يلاحظ أن هذا المعدل انخفض في العامين التاليين للاتفاق إلى ٦,٣ ٪ ، ٦,٦ ٪ على التوالي .

٣- وبالنسبة للقوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار الجملة، فإنه يلاحظ أنها كانت أكثر انخفاضاً بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أنها انخفضت من ٨,٦ ٪ ، ٧,٧ ٪ في العامين السابقين مباشرة للاتفاق إلى ٦,٤ ٪ في عام الاتفاق ثم ٦ ٪ ، ٥,٦ ٪ في العامين التاليين مباشرة للاتفاق .

٢- أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر ارتفع بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفع ١٦٣,٣ ، ١٨٥,٨ في العامين السابقين للاتفاق إلى ٢٣٣,٧ في عام الاتفاق ثم إلى ٢٥٥,٤ ، ٢٨٠,٣ في العامين التاليين مباشرة للاتفاق، وبالنسبة لمعدل النمو السنوي لهذا الرقم فملاحظ أنه تزايد عام الاتفاق

بالمقارنة العام السابق له مباشرة حيث تزايد هذا المعدل من ٧,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٨٪ عام ١٩٩١ - عام الاتفاق - ولكنه انخفض بعد ذلك إلى ٩,٣٪، ٩,٧٪ في العامين التاليين مباشرة للاتفاق.

٣- أن القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من صورة الانخفاض التي سجلت قبل الاتفاق، حيث سجلت القوة الشرائية للنقد ٥٧,٧ ٪، ٥٣,٨٪ على التوالي في العامين السابقين للاتفاق، ثم انخفضت في عام الاتفاق إلى ٤٢,٨٪ ثم إلى ٣٩,٢ ٪، ٣٥,٧٪ في العامين التاليين للاتفاق مباشرة.

ب- مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقد في الريف.

للتجول التالي يوضح مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقد في الريف.

جدول رقم (١٤٧) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقد في الريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

١٩٨٧/١٩٨٦ = ١٠٠

السنة	عام المعيار والأساس	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية	الأسعار والقوة الشرائية
١٩٨٩	١٥٦	١٢٠,١	٢٥٣,٢	١٤٣,٧	١٦٩,٨	١٧٥	١٤٩,١	١٥٤,١	٨,٧	١٨٢,٧	٣٢,٦	٥٤,٧	١٩٨٩
١٩٩٠	١٦٦,٤	١٣٣,١	٢٦٢,٢	١٥٨,٩	١٩٩,٢	١٩٤,٤	١٥٦,٨	٢٠٣,٣	٣١,٩	١٩٠,٨	٤,٤	٥٢,٤	١٩٩٠
١٩٩١	٢٤٠,٨	١٦٩,٩	٣١٩,٣	٢٠٩,٨	٢٣٧,٣	٢٤٥,٤	١٧٩,٩	٢٣٨,٢	١٧,٢	٢٣١,٩	٢١,٥	٤٣,١	١٩٩١
١٩٩٢	٢٧٠,٧	٢٠٨,٦	٤٠٤,٦	٢٢٣,٣	٢٨١,١	٢٦٦,٦	٢٥٨,٤	٢٢٣	٦,٤	٢٢٧,٣	٢,٣	٤٢,١	١٩٩٢
١٩٩٣	٢٩٩,٥	٢٢٧,٤	٤٠١,١	٢٢٣,٤	٢٣٥,٤	٢٨٨,٨	٢٦٨,٢	٢٥٩,٥	١٦,٤	٢٧٠,٣	١٣,٩	٣٧	١٩٩٣

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة. - البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية،

أعداد مختلفة.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب والدخان ارتفع بعد الاتفاق بصورة أكبر من التى كان عليها قبل الاتفاق، حيث ارتفع من ١٥٤,١، ٢٠٣,٣ فى العامين السابقين على الاتفاق إلى ٢٣٨,٢ فى عام الاتفاق ١٩٩١ - ثم انخفض هذا الرقم فى العام التالى للاتفاق حتى وصل إلى ٢٢٣ ولكنه ارتفع فى عام ١٩٩٢ إلى ٢٥٩,٥، وكان معدل النمو السنوى لهذا الرقم مرتفعاً فى العام السابق للاتفاق حيث بلغ ٣١,٩ ٪ وبلغ أدنى حد له فى عام ١٩٩٢ حيث بلغ - ٦,٤ ٪ .

٢- أن الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف ارتفع أيضاً بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفع هذا الرقم من ١٨٢,٧، ١٩٠,٨ فى العامين السابقين للاتفاق على التوالى إلى ٢٣١,٩ عام الاتفاق ٢٣٧,٣ ، ٢٧٠,٣ فى العامين التاليين للاتفاق ، وبالنسبة لمعدل نمو هذا الرقم فقد كان مرتفعاً عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث وصل إلى ٢١,٥ ٪ ولكنه انخفض إلى ٢,٣ ٪ فى العام التالى للاتفاق .

٣- يلاحظ أن القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف انخفضت بعد الاتفاق بنسبة أكبر من الانخفاض الذى ساد قبل الاتفاق، ذلك أنها بلغت فى العامين السابقين على الاتفاق، ٥٤,٧ ٪ ، ٥٢,٤ ٪ على التوالى ثم انخفضت إلى ٤٣,١ ٪ عام الاتفاق ، ٤٢,١ ٪ ، ٣٧ ٪ فى العامين التاليين للاتفاق.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن الرقم القياسى العام لأسعار الجملة قد ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأن معدل نموه السنوى بعد الاتفاق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق، وأن القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم انخفضت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الانخفاض الذى ساد قبل الاتفاق.

٢- الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر ارتفع أيضاً بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأن معدل نموه السنوى أفضل بصفة عامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأن القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم انخفضت أيضاً بعد الاتفاق بصورة أكبر من الانخفاض الذى ساد قبل الاتفاق.

٣- الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف قد ارتفع هو الآخر بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وإن كان معدل نموه أفضل بصفة عامة بعد الاتفاق، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم قد انخفضت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الانخفاض الذى ساد قبل الاتفاق. ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار - سواء الجملة أم التجزئة فى الحضر والريف - ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق ولم ينخفض كما كان متوقعاً ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القوة الشرائية للنقد - سواء وفقاً للرقم القياسى لأسعار الجملة أم أسعار التجزئة فى الحضر والريف - قد انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الانخفاض الذى ساد قبل الاتفاق ، الأمر الذى يعنى أن معدلات التضخم زادت بعد الاتفاق مع الصندوق ولم تنخفض ، واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع .

لوحة توضح لتلك اختبار مدى تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩ -

١٩٩٢

السنة	الرقم العام لأسعار الجملة	معدل النمو السنوي	الرقم العام لأسعار المستهلكين في الحضر	معدل نمو السنوي	القوة الشرائية الحضر	الرقم العام لأسعار المستهلكين في الحضر	معدل نمو السنوي	القوة الشرائية واللا له	الرقم العام لأسعار المستهلكين في الريف	معدل نمو السنوي	القوة الشرائية واللا له
١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٨٩	١٩٩٠
منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع
منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع
مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض
مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض
مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض

المحلب الرابع

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

نولاً: تطور الارقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .

الجدول التالي يبين تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (١٤٨) يوضح تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود خلال الفترة من

١٩٩٤-١٩٩٧

١٠٠ = ١٩٨٧/١٩٨٦

السنة	الرقم العام	معدل نمو السنوي	القوة الشرائية للنقود
١٩٩٤	٣١٩	٩,٣	٣١,٣
١٩٩٥	٣٣٩	٦,٣	٢٩,٥
١٩٩٦	٣٦٣,٧	٧,٣	٢٧,٥
١٩٩٧	٣٦٩,٧	٠,٨	٢٧,٣

- يلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار الجملة في عام ١٩٩٣ كان ٢٩١,٨

المصدر: لبنك الأهلي المصري ، نشرة الاقتصادية ، المجلد الأول، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ص ١٢٢

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق مايتى :-

أ - ينطق بالرقم القياسى العام لأسعار الجملة .

١- إذا قلنا للرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق ولكن نلاحظ على هذا التزايد أنه بسيط خاصة إذا قورن بالوضع فى العام السابق على الاتفاق .

٢- وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق بنسبة كبيرة ، حيث انخفض هذا المعدل من ٧,٣٪ عام ١٩٩٦ إلى ٠,٨٪ عام ١٩٩٧ وهذا يعنى هبوط معدلات التضخم وفقاً لهذا الرقم .

أ - القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجملة .

إذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق وبعده فإننا نجد أنها انخفضت بعد الاتفاق ولكن بنسبة بسيطة بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ، حيث إنها انخفضت من ٢٧,٥٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢٧,٣٪ عام ١٩٩٧ ولذلك يمكن أن يقال أن القوة الشرائية للنقود قبل الاتفاق أفضل منها بعد الاتفاق .

ثانياً: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .

أ- الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر :-

الجدول التالى يعرض لتطور الأرقام القياسية وأسعار المستهلكين فى الحضر والقوة الشرائية للنقود

جدول رقم (١٤٩) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر والقوة الشرائية للنقود في الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧

* ١٩٨٧/١٩٨٦ = ١٠٠ *

السنة	رقم الملابس والأمتعة	المسكن والوقود	الأثاث والأجهزة % المنزلية	الرعاية الصحية	الانتقال والمواصلات	الترفيه والثقافة والتعليمية	سلع وخدمات متنوعة	رقم الطعام والمشروبات والفخار	معدل نمو السنوى	الرقم العام	معدل نمو السنوى	تقوية القوة الشرائية للنقود
١٩٩٤	٢٨٧,٨	٢٧٠,٥	٤٨٦,٦	٢٥٣	٣٨٨,٥	٣٠٦,٤	٣٠٢,٢	٣٠٩,٦	١٧,٩	٣١٣,٨	١٢	٣١,٩
١٩٩٥	٣٢٠,٣	٢٨٣,٣	٥٠٤,٧	٢٧٠,٤	٤١١	٣٤٧,٤	٣٢٥	٣٢٣,٦	٤,٥	٣٣١,٩	٥,٨	٣٠,١
١٩٩٦	٣٥٧,٩	٢٨٦,٨	٦٧٤,٣	٣٢١,٨	٤٣٣,٧	٤٢٩,٣	٤٠٠,٨	٣٥١,٩	٨,٧	٣٧٤,٢	١٢,٧	٢٦,٧
١٩٩٧	٣٧٠,٣	٢٩٥	٦٨١,٤	٣٣٠	٤٤٦,٤	٤٤٨,٤	٤٢٢,٩	٣٦٨,٢	٤,٦	٣٨٩	٤	٢٥,٧

- كان الرقم القياسي للطعام والمشروبات في عام ١٩٩٣ حوالي ٢٦٢,٦ والرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين حوالي ٢٨٠,٣ في نفس العام .

- المصدر: البنك الأهلي المصري ، للثروة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ من ١٢٣

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الأتي على هذا الجدول :-

١- يلاحظ أن الأرقام القياسية التي حظيت بوزن كبير خلال الفترة محل الدراسة هي الرقم القياسي للأثاث والأجهزة المنزلية والرقم القياسي للانتقال والمواصلات والرقم القياسي للثقافة والتعليم ثم الرقم القياسي للسلع والخدمات المتنوعة ثم يأتي بعد ذلك الرقم القياسي للطعام والمشروبات ، وكل ذلك يعكس أولويات المستهلك في المجتمع ، حيث أصبح جزءا كبيرا من الاستهلاك يتجه نحو السلع الكمالية والترفيهية وليس السلع الضرورية كما كان في الماضي ، وإذا قارنا وضع هذه الأرقام القياسية قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق فإننا نجد ترديدها بعد الاتفاق .

٢- إذا نظرنا إلى الرقم القياسي للطعام والمشروبات وللحاجات ، فإننا نجد أنه تزايد بعد الاتفاق ولكن بمعدل نمو منخفض عن المعدل الذي ساد قبل الاتفاق ، ذلك أن معدل نمو هذا الرقم بلغ حوالي ١٧,٩٪ عام ١٩٩٤ ثم ٤,٥٪ عام ١٩٩٥ ثم تزايد إلى ٨,٧٪ عام ١٩٩٦ وأخيرا انخفض إلى ٤,٦٪ عام ١٩٩٧ ، وهذا يدل على تحسن الوضع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق وبعام ١٩٩٤ .

٣- إذا نظرنا إلى الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق ، حيث أنه ارتفع من ٣٧٤,٢ عام ١٩٩٦ إلى ٣٨٩ عام ١٩٩٧ ورغم ذلك فإن معدل نمو هذا الرقم لهذا الرقم انخفض بعد الاتفاق حيث أنه انخفض من ١٢,٧٪ عام ١٩٩٦ إلى ٤٪ عام ١٩٩٧

١٩٩٧ ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن معدل التضخم في مصر - محسوباً على أساس هذا الرقم - قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق .

٤- وبالنظر إلى القوة الشرائية للنقد خلال الفترة محل الدراسة ، فلنا نلاحظ أنها انخفضت من ٢٦,٧٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢٥,٧ عام ١٩٩٧ ومع ذلك يمكن القول أن الوضع بعد الاتفاق أصبح أفضل من الوضع قبل ذلك نظراً لانخفاض معدل التضخم بصورة ملحوظة .

ب - الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف والقوة الشرائية للنقد :-

نعرض في الجدول التالي تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف والقوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف قبل الاتفاق وبمده .

جدول رقم (١٥٠) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف والقوة الشرائية للنقد

' ١٠٠ = ١٩٨٧/١٩٨٦ '

خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧

سنة	رقم الملابس والأشياء	المسكن والوقود	الأثاث والأجهزة المنزلية	الرعاية الصحية	الاتصال والمراسلات	ترفيه والثقافة والتعليم	سلع وخدمات متنوعة	الطعام والمشروبات والدخان	معدل نمو العام	الرقم السنوي للنقد	معدل نمو العام
١٩٩٠	٣٠٧,٤	٢٤٤,٦	٤٩١,١	٢٥٠,٦	٣٦٨,٩	٢٩٣,٢	٢٧٨,١	٣٠٠	١٥,٦	٣٠١,٩	١١,٧
١٩٩١	٣٣٠,٣	٢٤٩,٧	٤٩٤,٦	٢٦٦,٤	٣٨٨,٤	٣٢٠,٢	٣٠٦,٩	٣٠٠	٢,٣	٣١١,٧	٣,٢
١٩٩٢	٣٢٧	٣١٢,٢	٧٤٧,٦	٣١٠,٧	٣٦٠,١	٤٠٣,٢	٣٤٧,١	٣٢٨,٢	٦,٩	٣٤٧,٣	١١,٤
١٩٩٣	٣٣٥,١	٣١٤,٧	٧٥٠,٩	٣١٧	٣٦٦,٦	٤١٧	٣٧٣,٨	٣٣٥,٣	٧,٢	٣٥٤,٦	٢,١

- كان رقم الطعام عام ١٩٩٣ حوالي ٢٥٩,٥ والرقم العام لأسعار المستهلكين في الريف حوالي ٢٧٠,٣ .

المصدر : البنك الأهلي المصري بمشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الجادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٤

- للتمب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يظهر لنا من الجدول المبين الآتي :-

١- ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة ملحوظة ، حيث ارتفع الرقم القياسي للملابس والأشياء من ٣٢٧ عام ١٩٩٦ إلى ٣٣٥,١ عام ١٩٩٧ ، كما ارتفع الرقم القياسي للطعام والمشروبات والدخان من ٣٢٨,٢ عام ١٩٩٦ إلى ٣٣٥,٣ عام ١٩٩٧ ورقم السلع والخدمات المتنوعة من ٣٤٧,١ عام ١٩٩٦ إلى ٣٧٣,٨ عام ١٩٩٧ ورقم الترفيه والثقافة والتعليم من ٣٤٧,١ عام ١٩٩٦ إلى ٣٧٣,٨ عام ١٩٩٧ وبقي الأرقام ارتفعت ولكن بمستويات أقل .

٢- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسى للطعام والشراب والنخان ، حيث انخفض معدل نمو هذا الرقم من ٦,٩ عام ١٩٩٦ إلى ٢,٢ عام ١٩٩٧ ، وهذا يعنى أن أسعار الطعام والشراب والنخان اتجهت للانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق وبعام ١٩٩٤ ، والذي بلغ فيه هذا المعدل حوالى ١٥,٦ .

٣- إذا نظرنا إلى الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف فلنأخذ ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالثلاثة أعوام السابقة على الاتفاق ، حيث ارتفع هذا الرقم من ٣٠١,٩ عام ١٩٩٤ إلى ٣١١,٧ ، عام ١٩٩٥ ، ٣٤٧,٣ عام ١٩٩٦ إلى ٣٥٤,٦ عام ١٩٩٧ . ومع ذلك فالملاحظ أن معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، حيث انخفض من ١١,٧ عام ١٩٩٤ ، ٣,٢ عام ١٩٩٥ ، ١١,٤ عام ١٩٩٦ إلى ٢,١ عام ١٩٩٧ وهذا يعنى أن معدل التضخم المصوب على أساس هذا الرقم انخفض بنسبة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

٤- وبالنظر إلى القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف فلنأخذ نلاحظ استمرار الانخفاض فى القوة الشرائية بعد الاتفاق مع الصندوق حيث انخفضت من ٣٣,١ عام ١٩٩٤ ، ٣٢,١ عام ١٩٩٥ ، ٢٨,٨ عام ١٩٩٦ إلى ٢٨,٢ عام ١٩٩٧ .

نخلص من كل ما سبق إلى الاتى :-

- ١- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملية بعد الاتفاق مع الصندوق رغم الاستمرار فى انخفاض القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق .
- ٢- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر بعد الاتفاق مع الصندوق ، رغم الاستمرار فى انخفاض القوة الشرائية للنقد وفقاً لهذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق .
- ٣- انخفاض معدل نمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف بعد الاتفاق مع الصندوق ، رغم الاستمرار فى انخفاض القوة الشرائية للنقد بعد الاتفاق مع الصندوق وفقاً لهذا الرقم .

المبحث الثاني

تطور معدلات التضخم والمستهدف

المطلب الأول

تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في كل من الحضر والريف والقوة الشرائية للنقود وأيضا في الحضر والريف والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١٥١) يوضح تطور معدلات التضخم في كل من الحضر والريف والقوة الشرائية للنقود في الحضر والريف والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	معدل التضخم في الحضر	المستهدف القوة الشرائية للنقود في الحضر	معدل التضخم في الريف	المستهدف القوة الشرائية للنقود في الريف	المستهدف
١٩٧٦	١٠,٣	انخفاض	٦,٥	انخفاض	٥٥,٩
١٩٧٧	١٢,٧	تكرجي	١٥,٦	تكرجي	٤٨,٤
١٩٧٨	١١		١٣,٣		٤٢,٧
١٩٧٩	١٠		٦,٢		٤٠,٢

المصدر : - البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- تم حساب التبع بمعرفة الباحث .

ونرى الأتي على الجدول السابق :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والريف .

١-إذا نظرنا إلى تطور معدل التضخم في الحضر خلال الفترة محل الدراسة والمستهدف، فإننا نحد أن المستهدف لم يتحقق إلا في عام ١٩٧٨، ١٩٧٩، حيث انخفض معدل التضخم من ١٢,٧٪ عام ١٩٧٧ إلى ١١٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٠٪ عام ١٩٧٩.

٢-وبالنسبة للقوة الشرائية للنقود، فالملاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها حيث استمر الانخفاض في القوة الشرائية للنقود طوال الفترة محل الدراسة، حيث انخفضت من ٦٠,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٨,٦٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً انخفضت إلى ٤٤,٢٪ عام ١٩٧٩.

ثانياً : مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .

١- يلاحظ أن تخفيض معدل التضخم في الريف لم يتحقق خلال الفترة محل البحث إلا في عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩، أما عام ١٩٧٧ فقد ارتفع فيه معدل التضخم إلى ١٥,٦٪ بعد أن كان ٦,٥٪ عام ١٩٧٦، ولكن هذا المعدل المرتفع نسبياً عام ١٩٧٧ انخفض في عام ١٩٧٨ إلى ١٣,٣٪ ثم استمر في الانخفاض إلى أن بلغ ٦,٢٪ عام ١٩٧٩.

٢- وبالنسبة للقوة الشرائية للنقود في الريف فالملاحظ أنها لم تحقق المستهدف، حيث انخفضت بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث، ذلك أنها انخفضت من ٥٥,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٢,٧٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً انخفضت إلى ٤٠,٢٪ عام ١٩٧٩ .

لوحه توضح نتائج اختبار مدى تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

المتحقق	معدل التضخم في الريف	المتحقق	القوة الشرائية للقود في الريف	المتحقق	معدل التضخم في المستهدف	المتحقق	القوة الشرائية للقود في الريف	المتحقق	معدل التضخم في المستهدف
١٩٧٧	عدم تحقيق	انخفاض	عدم تحقيق	عدم تحقيق	الاستقرار وعدم الانخفاض	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق
١٩٧٨	تحقيق	تدريجي	تحقيق	المستهدف	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق
١٩٧٩	تحقيق	تدريجي	تحقيق	المستهدف	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق

المطلب الثاني

تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

الجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والريف والمستهدف خلال الفترة

من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

جدول رقم (١٥٢) وضع تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والريف والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	معدل التضخم في الحضر	القوة الشرائية للنقود في الحضر	المستهدف	معدل التضخم في الريف	القوة الشرائية للنقود في الريف	المستهدف
١٩٨٦	٢٢,٧	انخفاض	١١١,٤	٢٢,٧	انخفاض	١٠٨,٩
١٩٨٧	١٩,٦	تدريجي	٩٣,١	١٣,٤	تدريجي	٩٦
١٩٨٨	٢٥,٦		٧٤,١	٣٢,٤		٧٢,٦
١٩٨٩	٢٨,٥		٥٧,٧	٣٢,٦		٥٤,٧

المصدر : - البنك الأهلي المصري ، للفترة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة للباحث .

نستنتج من الجدول السابق الآتي :

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر .

١- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم في الحضر عام الاتفاق مع الصندوق، ولم يتحقق هذا المستهدف في العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفض معدل التضخم من ٢٢,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٩,٦٪ عام ١٩٨٧، ولكنه ارتفع مرة أخرى إلى ٢٥,٦٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٢٨,٥٪ عام ١٩٨٩ .

٢- لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بالمحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقود في الحضر خلال الفترة محل الدراسة، حيث انخفضت القوة الشرائية للنقود بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة، حيث إنخفضت من ١١١,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٩٦٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٧٢,٦٪ عام ١٩٨٨، وأخيراً إلى ٥٤,٧٪ عام ١٩٨٩ .

ثانياً : مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود والمستهدف في الريف .

١- سيلاحظ أن معدل التضخم حقق المستهدف منه في عام ١٩٨٧، ولم يحقق هذا المستهدف في العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفض معدل التضخم في الريف من ٢٢,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٣,٤٪ عام ١٩٨٧ ، ولكنه ارتفع في عام ١٩٨٨ إلى ٣٢,٤٪ ثم استمر في الصعود إلى أن بلغ ٣٢,٦٪ عام ١٩٨٩ .

٢- إذا نظرنا إلى تطور القوة الشرائية للنقود في الريف خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نلاحظ أنها انخفضت بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث، حيث انخفضت من ١٠٨,٩٪ عام ١٩٨٦ إلى ٩٦٪ عام ١٩٨٧ ثم استمرت في الانخفاض في عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، حيث بلغت ٧٢,٦٪ ، ٥٤,٧٪ على التوالي .

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والريف والمستهلك خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	معدل التضخم في الحضر	المستهلك	قوة الشرائية للنفود في الحضر	المستهلك	معدل التضخم في الريف	المستهلك	قوة الشرائية للنفود في الريف	المستهلك
			النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٨٧	تحقيق المستهلك	انخفاض كادرجي	عدم تحقيق المستهلك	الاستقرار وعدم الانخفاض	تحقيق المستهلك	انخفاض كادرجي	عدم تحقيق المستهلك	الاستقرار وعدم الانخفاض
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهلك		عدم تحقيق المستهلك		عدم تحقيق المستهلك		عدم تحقيق المستهلك	
١٩٨٩	عدم تحقيق المستهلك		عدم تحقيق المستهلك		عدم تحقيق المستهلك		عدم تحقيق المستهلك	

المطلب الثالث

تطور معدلات التضخم والمستهلك في برنامج ١٩٩١

أولاً : تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهلك .

الجدول التالي يظهر لنا التطور الذي حدث في معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والريف

خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

جدول رقم (١٥٣) يوضح تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والريف خلال الفترة من ١٩٩٠ -

١٩٩٣

السنة	معدل التضخم في الحضر	القوة الشرائية للنقود في الحضر	المستهدف	معدل التضخم في الريف	القوة الشرائية للنقود في الريف	المستهدف
١٩٩٠	٧,٢	انخفاض	٥٣,٨	الاستقرار	٤,٤	انخفاض
١٩٩١	٢٥,٨	تدريجي	٤٢,٨	وعدم	٢١,٥	تدريجي
١٩٩٢	٩,٣		٣٩,٢	الانخفاض	٢,٣	
١٩٩٣	٩,٧		٣٥,٧		١٣,٩	

المصدر :- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

والبنك الأهلي المصري ، للنشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نستنتج من الجدول السابق الآتي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم في الحضر لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا في عام ١٩٩٢ حيث ارتفع معدل التضخم من ٧,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٨٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه انخفض في عام ١٩٩٢ إلى ٩,٣٪ ثم ارتفع قليلاً في عام ١٩٩٣ حتى بلغ ٩,٧٪ .

٢- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود خلال الفترة محل الدراسة، فإننا نلاحظ أنها انخفضت بصورة تدريجية طوال هذه الفترة ، حيث انخفضت من ٥٣,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٢,٨٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣٩,٢٪ عام ١٩٩٢ وأخيراً انخفضت إلى ٣٥,٧٪ عام ١٩٩٣ .

ثانياً : مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .

١- يلاحظ أن المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل التضخم في الريف خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق أيضاً إلا في عام ١٩٩٢ ، حيث ارتفع معدل التضخم في الريف من ٤,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٥٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه انخفض في عام ١٩٩٢ إلى ٢,٣٪ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ١٣,٩٪ عام ١٩٩٣ .

٢- وبالنسبة لتحقيق المستهدف الخاص بالمحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقود وعدم انخفاضه ، فالملاحظ أنه لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة، حيث انخفضت القوة الشرائية للنقود في الريف من ٥٢,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٣,١٪ عام ١٩٩١ ثم استمرت في الانخفاض في عام ١٩٩٢ فبلغت ٤٢,١٪ ثم انخفضت إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٣ .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقد والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	معدل التضخم الحضر	المستهدف	القوة الشرائية للنقد أى الحضر	المستهدف	معدل التضخم أى الريف	المستهدف	القوة الشرائية للنقد أى الريف	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٩١	عدم تحقيق المستهدف	الانخفاض لدرجى	عدم تحقيق المستهدف	الاستقرار وعدم الانخفاض	عدم تحقيق المستهدف	الانخفاض لدرجى	عدم تحقيق المستهدف	الاستقرار وعدم الانخفاض
١٩٩٢	تحقيق للمستهدف		تحقيق للمستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٩٣	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	

المطلب الرابع

تطور معدلات التضخم والاستهلاك في برنامج ١٩٩٦

الجدول التالي يعرض تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقد في الحضر والريف وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين في كل من الحضر والريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

جدول رقم (١٥٤) يوضح تطور معدلات التضخم في الحضر والريف والقوة الشرائية للنقد خلال الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٤

السنة	معدل التضخم في الحضر	المستهلك	القوة الشرائية للنقد في الحضر	المستهلك	معدل التضخم في الريف	المستهلك	القوة الشرائية للنقد في الريف	المستهلك
١٩٩٥	٥,٨	الريف	٣٠,١	الريف	٣,٢	الريف	٣٢,١	الريف
١٩٩٦	١٢,٧	الريف	٢٦,٧	الريف	١١,٤	الريف	٢٨,٨	الريف
١٩٩٧	٤	الريف	٢٥,٧	الريف	٢,١	الريف	٢٨,٢	الريف

المصدر:- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الأول، المجلد الحادي والخمسون، ١٩٩٨، ص ١٢٣ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً:- فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقد في الحضر والمستهلك .

نلاحظ أن معدل التضخم في الحضر (المحسوب على أساس تطور معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر) انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق حيث أنه انخفض من ١٢,٧٪ عام ١٩٩٦ وهو عام الاتفاق مع الصندوق إلى ٤٪ عام ١٩٩٧ وهو العام التالي للاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعني تحقيق المستهلك نظراً لاتجاه معدل التضخم نحو الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر لم تحقق المستهلك منها ، نظراً لاستمرار انخفاضها بعد الاتفاق مع الصندوق ، ومع ذلك يمكن أن يقال أن هناك تحقيقاً جزئياً للمستهلك بالنسبة لمعدل التضخم .

ثانياً:- فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقد في الريف والمستهلك .

إذا نظرنا إلى معدل التضخم في الريف - المحسوب على أساس تطور معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف - خلال الفترة محل البحث ، فإننا نلاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق بنسبة كبيرة ، حيث أنه انخفض من ١١,٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢,١٪ عام ١٩٩٧ ، مما يعني تحقيق المستهلك في هذا الصدد ، ومع ذلك فإن القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف اتجهت أيضاً لانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولذلك يمكن القول أن هناك تحقيقاً جزئياً للمستهلك بالنسبة لمعدل التضخم بعد الاتفاق مع الصندوق .

نتائج اختبار معدلات التضخم

أولاً : نتائج اختبار معدلات التضخم في برنامج ١٩٧٧ .

أ- نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ :

- ١- إذا نظرنا إلى التضخم على أساس أنه معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة، فإننا نلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقابلة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٢- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار الجملة فإننا نجد أن القوة الشرائية للنقد قد انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٣- وبالنظر إلى التضخم في الحضر على أساس أنه معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر، فيلاحظ أن التضخم في الحضر تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بعكس الوضع قبل الاتفاق .
- ٤- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر، فإننا نجد أن القوة الشرائية للنقد انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الوضع قبل الاتفاق .
- ٥- وبالنسبة لحساب التضخم في الريف على أساس معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف ، فالملاحظ أن التضخم في الريف تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق - باستثناء عام ١٩٧٩ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٦- وإذا حسبنا القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف ، فإننا نجد أن القوة الشرائية للنقد زاد انخفاضها بعد الاتفاق مع الصندوق في مقابل الوضع قبل الاتفاق .

ب- نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ :

- ١- يلاحظ أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم في الحضر لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا في عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩ .
- ٢- كما يلاحظ أن المحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقد كمستهدف لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة، سواء تم حساب القوة الشرائية للنقد على أساس الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر أم في الريف .
- ٣- ويلاحظ أخيراً أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم في الريف، لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة، إلا في عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩ .

ثانياً : نتائج اختبار معدلات التضخم في برنامج ١٩٨٧ .

أ- نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ :

- ١- إذا نظرنا إلى التضخم على أساس أنه معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة ، فلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق - باستثناء عام الاتفاق مع الصندوق - بعكس الوضع قبل الاتفاق .
- ٢- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار الجملة، فإننا نجد أن القوة الشرائية للنقد انخفضت بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق.
- ٣- إذا قارنا معدل التضخم في الحضر قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق، فإننا نجد أنه ارتفع بعد الاتفاق - باستثناء عام الاتفاق - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.
- ٤- بالنسبة للقوة الشرائية للنقد في الحضر وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر، فلاحظ أنها كانت منخفضة بعد الاتفاق، بعكس الوضع قبل الاتفاق.
- ٥- وبما يتعلق بمعدل التضخم في الريف، فلاحظ أنه ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق - باستثناء عام الاتفاق - بعكس الوضع قبل الاتفاق.
- ٦- كما يلاحظ أن القوة الشرائية وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف قد انخفضت بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ :

- ١- يلاحظ أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم في الحضر لم يتحقق خلال الفترة محل البحث إلا في عام الاتفاق - ١٩٨٧ - .
- ٢- أن المستهدف فيما يتعلق بالمحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقد وعدم انخفاضها لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة .
- ٣- كما يلاحظ أن المستهدف فيما يتعلق بخفض معدل التضخم في الريف لم يتحقق خلال الفترة محل البحث إلا في عام الاتفاق مع الصندوق أيضاً .
- ٤- وبالنسبة للقوة الشرائية للنقد وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف، فإنه لم يحقق المستهدف منه خلال الفترة محل الدراسة.

ثالثاً : نتائج اختبار معدلات التضخم فى برنامج ١٩٩١ .

أ- نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ :

- ١- يلاحظ أن للتضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجمله انخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق - باستثناء عام الاتفاق - بالمقارنة بالوضع قبل ذلك .
- ٢- ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم قد انخفضت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الوضع قبله الاتفاق .
- ٣- وبالنسبة لمعدل التضخم فى الحضر ، فيلاحظ أنه كان منخفضاً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى عام ١٩٨٩ ولكنه لم يكن كذلك بالمقارنة بعام ١٩٩٠ ، حيث كان معدل التضخم أكثر انخفاضاً .
- ٤- كما أن القوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم كانت أكثر انخفاضاً بعد الاتفاق مع الصندوق .
- ٥- أما بالنسبة لمعدل التضخم فى الريف ، فالملاحظ أنه كان أكثر انخفاضاً بعد الاتفاق فى مقابل الوضع عام ١٩٨٩ ، ولكنه لم يكن أكثر انخفاضاً عن عام ١٩٩٠ إلا فى عام ١٩٩٢ .
- ٦- وفيما يتعلق بالقوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم ، فيلاحظ أنها كانت أكثر انخفاضاً بعد الاتفاق مع الصندوق.

ب- نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ :

- ١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل التضخم فى الحضر إلا فى عام ١٩٩٢ ، كما لم يتم تحقيق هذا المستهدف بالنسبة لمنع انخفاض القوة الشرائية للنقود طوال الفترة محل الدراسة.
- ٢- أيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم فى الريف خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٩٢ ، كما أنه لم يتم الإبقاء على القوة الشرائية للنقود بدون انخفاض طوال هذه الفترة .

رابعاً : نتائج اختبار معدلات التضخم فى برنامج ١٩٩٦ .

أ- نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .

- ١- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجمله بعد الاتفاق مع الصندوق ، مما يعنى انخفاض معدلات التضخم إذا تم حسابها وفقاً لهذا الرقم ، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقود المحسوبة على أساس هذا الرقم استمرت فى الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق .
- ٢- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر بعد الاتفاق مع الصندوق ، مما يعنى انخفاض معدلات التضخم وفقاً لهذا الرقم ، كما انخفض الرقم القياسى لأسعار الطعام والشرب

والدخان بعد الاتفاق مع الصندوق في مقابل الوضع قبل ذلك ، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقود المحسوبة على أساس هذا الرقم استمرت في الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق .

٣- انخفض معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف بعد الاتفاق مع الصندوق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، مما يعني انخفاض معدل التضخم المحسوبة وفقاً لهذا الرقم ، أيضاً انخفض معدل النمو السنوي للرقم القياسي للطعام والشراب والدخان بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، وعلى الرغم من كل ذلك فإن القوة الشرائية للنقود استمرت في الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق .

ب- نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم في الحضر بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولكن لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لوقف انخفاض القوة الشرائية للنقود .

٢- تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل التضخم في الريف بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولكن لم يتم وقف الانخفاض في القوة الشرائية للنقود في الريف .

وبذلك نكون قد انتهينا من اختبار معدلات التضخم ، وننتقل بعد ذلك لاختبار الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية ، وهما موضوع الفصل التالي .

الفصل الرابع

المختار الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية

في هذا الفصل نخبر مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية بعد الاتفاق مع صندوق النقد ، وذلك لمعرفة مدى تحسن هذه المؤشرات الاقتصادية في ظل سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق ،

وتنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي :-

المبحث الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

المبحث الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف .

المبحث الأول

تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

المطلب الأول

تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالي يوضح لنا تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

جدول رقم (١٥٥) توضيح لتطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

[illegible]

كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٤ حوالي ٣٧٥١ مليون جنيه (١٩)

كانت قيمة المداخيل الخارجية عام ١٩٧٤ حوالي ١٧٦٢,٥ مليون جنيه (٥)

كانت قيمة أبحاث منظمة الأمم عام ١٩٧٤ حوالي ٢٢٦ مليون جنيه. (٩)

كانت قيمة موالد الذي الحارضية عام ١٩٧٤ حوالي ١.١ مليون جنيه

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي، فئسك الأهلئ المصرئ، الشرة الإقتصادفة، أعدداف مختلفة.

وبالمسلة لبيانات المدخوليات الحاصرية والمصدر :-

وبينائن العسائرات مسلرها . .

International Financial Statistics Yearbook, IMF, 1996, p. 336.

World Debt Tables, First Supplement, External Debt of Developing Countries

Balance of Payments Statistics Yearbook, IMF, 1982, p. 147

وندرى على الجدول السابق الآتى :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق فلنأخذ أن هذه القيمة ارتفعت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٥٢٦٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٥٧٠٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم استمرت هذه القيمة فى التزايد فى عام ١٩٧٨ حيث بلغت ٦٢٣٢ مليون جنيه ثم بلغت ٦٨٤٣ مليون عام ١٩٧٩ .

ب- إذا قلنا معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فلنأخذ أن هذا المعدل انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ،، حيث تقلص هذا المعدل من ٢٧,٤ ٪ عام ١٩٧٥، إلى ١٠,٢ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨,٣ ٪ عام ١٩٧٧، ٩,٢ ٪ عام ١٩٧٨، ٩,٨ ٪ عام ١٩٧٩.

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للسكان وقارناه بمعدل النمو السنوى للناتج المحلى قبل وبعد الاتفاق ، فلنأخذ أن هناك تقارب بين هذين المعدلين بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن معدل النمو السنوى للسكان تزايد بعد الاتفاق من ١,٧ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢,٤ ٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢,٧ ٪ عام ١٩٧٨ ثم ٢,٩ ٪ عام ١٩٧٩ وفى نفس الوقت الذى تزايد فيه معدل نمو السكان بعد الاتفاق نجد أن معدل الناتج تقلص ، وبمكس الوضع قبل الاتفاق حيث كان هناك تقلص فى معدل نمو السكان وتزايد فى معدل النمو السنوى للناتج المحلى ، كل ذلك يؤكد أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق .

ثانياً : فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .

١- إذا نظرنا إلى تطور قيمة المديونية الخارجية قبل الاتفاق وبعده، فلنأخذ أن هذه القيمة قد تضاعفت بعد الاتفاق بالمقارنة بقبل الاتفاق، ذلك أن هذه القيمة قبل الاتفاق لم تتجاوز ٣٤١٨,١ مليون جنيه فى حين إنها بعد الاتفاق تزايدت إلى ٤٩٢٢,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥٥٧٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٨ بالاتفاق حيث كان هناك تقلص فى معدل نمو السكان وتزايد فى معدل النمو السنوى للناتج المحلى، كل ذلك يؤكد أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق.

٢- وإذا قلنا نظرة سريعة إلى معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية خلال الفترة محل الدراسة، فلنأخذ أن هذا المعدل تزايد بنسبة كبيرة بعد الاتفاق - فيما عدا عام ١٩٧٨ حيث انخفض هذا المعدل - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ٢٠,١ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٤ ٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفض عام ١٩٧٨ إلى ١٣,٢ ٪ ثم تزايد بنسبة كبيرة للغاية عام ١٩٧٩ فبلغ هذا المعدل حوالى ١٦,٣ ٪ .

٣- وإذا نظرنا إلى المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فلنأخذ أن تزايدت بنسبة كبيرة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث تزايدت من ٥٩,٦ ٪ عام ١٩٧٥، إلى ٦٤,٩ ٪ عام ١٩٧٦، إلى ٨٦,٣ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٨٩,٥ ٪ عام ١٩٧٨ ثم استمرت فى التزايد السريع حتى بلغت ١٥٩,٩ ٪ .

٤- وبالنسبة لوضع المديونية كنسبة من الصادرات قبل وبعد الاتفاق، فالملاحظ أن المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات قد تزايدت بنسبة كبيرة بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق، ذلك أنها تزايدت من ٥٤٤,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٦٤١,٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧٣٥,٨٪ عام ١٩٧٨ ثم انخفضت قليلاً إلى عام ١٩٧٩ إلى ٦٤٥,٨٪ .

ثالثاً : وفيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .

١- إذا نظرنا إلى تطور قيمة أعباء خدمة الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أنها قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٢٣٧,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، ٢٥٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٤٣٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٧٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، ثم تضاعفت عام ١٩٧٩ إلى حوالي ثلاث أضعاف ما كانت عليه قبل الاتفاق فبلغت ٧٣٧,٦ مليون جنيه .

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوي لأعباء خدمة الدين قبل وبعد الاتفاق، فالملاحظ تزايد هذا المعدل بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا المعدل بلغ قبل الاتفاق ٣٪ عام ١٩٧٥ ، ٧,٧٪ عام ١٩٧٦ ولكنه بعد الاتفاق تصاعد إلى ٧٢,٨٪ وكان ذلك في عام الاتفاق، ثم انخفض عام ١٩٧٨ إلى ١٠,٥٪ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٥٤٪ عام ١٩٧٩ .

٣- إذا نظرنا إلى أعباء خدمة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل البحث، فإننا نجد أنها تزايدت أيضاً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث تزايدت من ٤,٩٪ عام ١٩٧٥ ، ٤,٨٪ عام ١٩٧٦ ، ٧,٦٪ إلى ٧,٧٪ ، ١٠,٨٪ ، خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩ على التوالي .

٤- وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ أنها تزايدت أيضاً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أنها تزايدت من ٣٨,١٪ ، ٤٠٪ عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ إلى ٦٣,٢٪ ، ٤٣,٥٪ على التوالي خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ .

رابعاً : فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق

١- إذا نظرنا إلى قيمة فوائد الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق وبعد، فإننا نجد أن هذه القيمة تضاعفت بعد الاتفاق إلى أكثر من ثلاثة أضعاف هذه القيمة قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة ، من ٤٤,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، ٦١,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ١٣٣,١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٧٠,١ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٠٤,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ .

٢- وإذا قارنا معدل النمو السنوي لفوائد الديون الخارجية قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق فإننا نلاحظ تزايد هذا المعدل عام الاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين على الاتفاق ثم انخفاضه بعد ذلك بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق، ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ٩,٢٪ عام ١٩٧٥ ، ٣٦,٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١١٧,٥٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفض إلى ٢٧,٨٪ عام ١٩٧٨ ثم استمر في الانخفاض عام ١٩٧٩ حتى بلغ ٢,٠٪ .

٣- وبالنسبة لفوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المطلق الأجمالى ، فالملاحظ أنها تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٠,٩٪ ، ١,٢٪ قبل الاتفاق فى عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ إلى ٢,٣٪ ٢,٧٪ ، ٣٪ بعد الاتفاق خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ على التوالى .

٤- أما بالنسبة لتطور فوائد الدين الخارجى كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ أيضاً أنها كانت كبيرة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أنها تزايدت من ٧,٣٪ ، ٩,٧٪ فى عام ١٩٧٥، ١٩٧٦ إلى ١٧,٣٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٢,٥٪ عام ١٩٧٨ ثم انخفضت إلى ١٢,١٪ عام ١٩٧٩، واللوحه التالية توضح نتائج الدراسة فسيهذا للمطلب .

المحلق الثاني

تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية

اقبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول الثاني يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩.

الطبعة الأولى، ١٩٨٤

جدول رقم (١٥٦) يوضح تطور النتائج المحلى والإجمالى والمدينونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

[illegible]

Economic Bulletin National Bank of Egypt Vol XXXXVIII No. 1. 1996. cairo P. 83.

International Financial Statistics Yearbook 1996

International Financial Statistics Yearbook, *Ann.* 1990, F.F. 357, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000, 1001, 1002, 1003, 1004, 1005, 1006, 1007, 1008, 1009, 1010, 1011, 1012, 1013, 1014, 1015, 1016, 1017, 1018, 1019, 1020, 1021, 1022, 1023, 1024, 1025, 1026, 1027, 1028, 1029, 1030, 1031, 1032, 1033, 1034, 1035, 1036, 1037, 1038, 1039, 1040, 1041, 1042, 1043, 1044, 1045, 1046, 1047, 1048, 1049, 1050, 1051, 1052, 1053, 1054, 1055, 1056, 1057, 1058, 1059, 1060, 1061, 1062, 1063, 1064, 1065, 1066, 1067, 1068, 1069, 1070, 1071, 1072, 1073, 1074, 1075, 1076, 1077, 1078, 1079, 1080, 1081, 1082, 1083, 1084, 1085, 1086, 1087, 1088, 1089, 1090, 1091, 1092, 1093, 1094, 1095, 1096, 1097, 1098, 1099, 1100, 1101, 1102, 1103, 1104, 1105, 1106, 1107, 1108, 1109, 1110, 1111, 1112, 1113, 1114, 1115, 1116, 1117, 1118, 1119, 1120, 1121, 1122, 1123, 1124, 1125, 1126, 1127, 1128, 1129, 1130, 1131, 1132, 1133, 1134, 1135, 1136, 1137, 1138, 1139, 1140, 1141, 1142, 114

Global Development Finance, the world Bank, Wash., Dc. 1997, Vol. 1.

debt of Developing countries, vol.2, country tables, the world Bank.

1000 1005 1010 1015 1020 1025 1030 1035 1040 1045 1050 1055 1060 1065 1070 1075 1080 1085 1090 1095 1100 1105 1110 1115 1120 1125 1130 1135 1140 1145 1150 1155 1160 1165 1170 1175 1180 1185 1190 1195 1200 1205 1210 1215 1220 1225 1230 1235 1240 1245 1250 1255 1260 1265 1270 1275 1280 1285 1290 1295 1300 1305 1310 1315 1320 1325 1330 1335 1340 1345 1350 1355 1360 1365 1370 1375 1380 1385 1390 1395 1400 1405 1410 1415 1420 1425 1430 1435 1440 1445 1450 1455 1460 1465 1470 1475 1480 1485 1490 1495 1500 1505 1510 1515 1520 1525 1530 1535 1540 1545 1550 1555 1560 1565 1570 1575 1580 1585 1590 1595 1600 1605 1610 1615 1620 1625 1630 1635 1640 1645 1650 1655 1660 1665 1670 1675 1680 1685 1690 1695 1700 1705 1710 1715 1720 1725 1730 1735 1740 1745 1750 1755 1760 1765 1770 1775 1780 1785 1790 1795 1800 1805 1810 1815 1820 1825 1830 1835 1840 1845 1850 1855 1860 1865 1870 1875 1880 1885 1890 1895 1900 1905 1910 1915 1920 1925 1930 1935 1940 1945 1950 1955 1960 1965 1970 1975 1980 1985 1990 1995 2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050 2055 2060 2065 2070 2075 2080 2085 2090 2095 2100 2105 2110 2115 2120 2125 2130 2135 2140 2145 2150 2155 2160 2165 2170 2175 2180 2185 2190 2195 2200 2205 2210 2215 2220 2225 2230 2235 2240 2245 2250 2255 2260 2265 2270 2275 2280 2285 2290 2295 2300 2305 2310 2315 2320 2325 2330 2335 2340 2345 2350 2355 2360 2365 2370 2375 2380 2385 2390 2395 2400 2405 2410 2415 2420 2425 2430 2435 2440 2445 2450 2455 2460 2465 2470 2475 2480 2485 2490 2495 2500 2505 2510 2515 2520 2525 2530 2535 2540 2545 2550 2555 2560 2565 2570 2575 2580 2585 2590 2595 2600 2605 2610 2615 2620 2625 2630 2635 2640 2645 2650 2655 2660 2665 2670 2675 2680 2685 2690 2695 2700 2705 2710 2715 2720 2725 2730 2735 2740 2745 2750 2755 2760 2765 2770 2775 2780 2785 2790 2795 2800 2805 2810 2815 2820 2825 2830 2835 2840 2845 2850 2855 2860 2865 2870 2875 2880 2885 2890 2895 2900 2905 2910 2915 2920 2925 2930 2935 2940 2945 2950 2955 2960 2965 2970 2975 2980 2985 2990 2995 3000 3005 3010 3015 3020 3025 3030 3035 3040 3045 3050 3055 3060 3065 3070 3075 3080 3085 3090 3095 3100 3105 3110 3115 3120 3125 3130 3135 3140 3145 3150 3155 3160 3165 3170 3175 3180 3185 3190 3195 3200 3205 3210 3215 3220 3225 3230 3235 3240 3245 3250 3255 3260 3265 3270 3275 3280 3285 3290 3295 3300 3305 3310 3315 3320 3325 3330 3335 3340 3345 3350 3355 3360 3365 3370 3375 3380 3385 3390 3395 3400 3405 3410 3415 3420 3425 3430 3435 3440 3445 3450 3455 3460 3465 3470 3475 3480 3485 3490 3495 3500 3505 3510 3515 3520 3525 3530 3535 3540 3545 3550 3555 3560 3565 3570 3575 3580 3585 3590 3595 3600 3605 3610 3615 3620 3625 3630 3635 3640 3645 3650 3655 3660 3665 3670 3675 3680 3685 3690 3695 3700 3705 3710 3715 3720 3725 3730 3735 3740 3745 3750 3755 3760 3765 3770 3775 3780 3785 3790 3795 3800 3805 3810 3815 3820 3825 3830 3835 3840 3845 3850 3855 3860 3865 3870 3875 3880 3885 3890 3895 3900 3905 3910 3915 3920 3925 3930 3935 3940 3945 3950 3955 3960 3965 3970 3975 3980 3985 3990 3995 4000 4005 4010 4015 4020 4025 4030 4035 4040 4045 4050 4055 4060 4065 4070 4075 4080 4085 4090 4095 4100 4105 4110 4115 4120 4125 4130 4135 4140 4145 4150 4155 4160 4165 4170 4175 4180 4185 4190 4195 4200 4205 4210 4215 4220 4225 4230 4235 4240 4245 4250 4255 4260 4265 4270 4275 4280 4285 4290 4295 4300 4305 4310 4315 4320 4325 4330 4335 4340 4345 4350 4355 4360 4365 4370 4375 4380 4385 4390 4395 4400 4405 4410 4415 4420 4425 4430 4435 4440 4445 4450 4455 4460 4465 4470 4475 4480 4485 4490 4495 4500 4505 4510 4515 4520 4525 4530 4535 4540 4545 4550 4555 4560 4565 4570 4575 4580 4585 4590 4595 4600 4605 4610 4615 4620 4625 4630 4635 4640 4645 4650 4655 4660 4665 4670 4675 4680 4685 4690 4695 4700 4705 4710 4715 4720 4725 4730 4735 4740 4745 4750 4755 4760 4765 4770 4775 4780 4785 4790 4795 4800 4805 4810 4815 4820 4825 4830 4835 4840 4845 4850 4855 4860 4865 4870 4875 4880 4885 4890 4895 4900 4905 4910 4915 4920 4925 4930 4935 4940 4945 4950 4955 4960 4965 4970 4975 4980 4985 4990 4995 5000 5005 5010 5015 5020 5025 5030 5035 5040 5045 5050 5055 5060 5065 5070 5075 5080 5085 5090

بلذت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى عام ١٩٨٤ هو إلى ٢٤٥٦٠,٢ مليون جنيه.

كانت قيمة التصديرية الخام عام ١٩٨٤ م. ٢٤٨٠٠٠ مليون جنيه

كانت قيمة أعباء خدمة الدين عام ١٩٧٤ حوالي ٢٢٦ مليون جنيه. (٥)

كانت الخدمة في الدائرة الدينية العليا عام ١٩٨٤ م إلى ١٩٨٩ م. ملحقاً بمكتبه

بملت قيمة فوائد الدين الخارجي عام ١٩٨٤ حو ١.٠٨٥.٠ مليون جنيه ، الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٦ بمصوب أوالا ليلعام عام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ثم ليلعام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨

ونرى على الجدول السابق الآتي :

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور النتائج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .

أ- بالنسبة لتطور قيمة النتائج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق ، فلاحظ تزايد هذه القيمة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٤٠٨٨٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٤٣٠٦٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ٤٥٤١٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ثم ٤٧٩١٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩ .

ب- وبالنسبة لتطور معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة ، فالملاحظ أنه تحسن بعد الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ولكنه في نفس الوقت لم يكن أفضل من معدل عام ١٩٨٥ ذلك أن هذا المعدل الأخير بلغ ٩,٢٪ ثم انخفض إلى ٤,٢٪ عام ١٩٨٦ ولكنه ارتفع بعد ذلك إلى ٥,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم ٥,٥٪ عام ١٩٨٨ واستمر هذا المعدل أيضاً في عام ١٩٨٩ [٥,٥٪] .

ج- وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للسكان قبل وبعد الاتفاق بالمقارنة بمعدل نمو النتائج المحلي ، فالملاحظ أن التقارب بعد الاتفاق كان أكبر من هذين المعدلين بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفض معدل نمو السكان في نفس الوقت الذي تزايد فيه معدل النتائج المحلي ففي عام ١٩٨٦ بلغ معدل نمو النتائج ٤,٧٪ ومعدل نمو السكان ٢,٩٪ أما في عام ١٩٨٧ فقد كان هناك تقارب أكبر بين المعدلين حيث بلغ معدل نمو النتائج ٥,٣٪ ومعدل نمو السكان ٧,٦٪ ثم تحسن الوضع أكثر في عام ١٩٨٨ حيث بلغ المعدل الأول ٥,٥٪ والثاني ٢,٥٪ واستمر التحسن في عام ١٩٨٩ حيث بلغ معدل نمو النتائج ٥,٥٪ أما معدل نمو السكان فقد انخفض إلى ٢,٤٪ .

ثانياً : مدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .

أ- بالنسبة لتطور قيمة المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق ، فالملاحظ أن هذه القيمة ارتفعت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٢٩٢٨٥,٢ مليون جنيه ، ٣٢٢٢٨,٧ مليون جنيه نسي عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ إلى ٣٥٥٤٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ٣٢٥٠٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ثم إلى ٥٠٥٥٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ .

ب- أما بالنسبة لتطور معدل النمو السنوي للمديونية الخارجية ، فالملاحظ أن هذا المعدل كان مرتفعاً بصفة عامة قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ حيث كان هذا المعدل مرتفع جداً (ذلك أن هذا المعدل بلغ ١٧,٨٪ عام ١٩٨٥ ثم انخفض إلى ١٠,١٪ عام ١٩٨٦ ، ثم ارتفع قليلاً إلى ١٠,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم انخفض إلى قيمة سلبية عام ١٩٨٨ فبلغ -٨,٦٪ ثم ارتفع إلى ٥,٥٪ عام ١٩٨٩ .

ج- وبالنظر إلى المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فالملاحظ أنها كانت متزايدة قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق حيث انخفضت المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٩,٢٪ عام ١٩٨٥ ، ١١٥,٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ٨٢,٥٪ عام ١٩٨٧ ، ٧١,٦٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ١٠,٥٪ عام ١٩٨٩ وكل هذه المعدلات التي سادت بعد الاتفاق كانت أقل من المعدلات السابقة قبل الاتفاق .

د- وإذا نظرنا إلى المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات فإننا نجد أنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة للاتفاق حيث انخفضت من ١٧٤٩,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٦٣٠,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٦٧٦,٦٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ١٤٧٣,٦٪ عام ١٩٨٩ ولكن كل هذه المعدلات التي سادت بعد الاتفاق كانت أكبر من معدل عام ١٩٨٥ ، ذلك أنها لم تتجاوز ١٠٩٦,٦٪ في هذا العام .

ثالثاً : فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى قيمة أعباء خدمة الدين قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق بإستثناء عام ١٩٨٩ حيث تزايدت فيه بصورة كبيرة - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث انخفضت هذه القيمة من ٢١٠٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ٢٠٠٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١٢٦٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٧٣٧,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ولكنها تزايدت عام ١٩٨٩ إلى قيمة عالية بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث بلغت حوالي ٣٢٣٧,٣ مليون جنيه .

ب- وبالنسبة لتطور معدل النمو السنوي لخدمة الدين فالملاحظ أنه كان سلبياً في عام الاتفاق والعالم السابق عليه مباشرة أما في العامين التاليين للاتفاق فكان فيه هذا المعدل كبير بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل بلغ ١٥,٣٪ عام ١٩٨٥ ثم انخفض إلى قيمة سالبة عام ١٩٨٦ فبلغ -٤,٧٪ ثم إلى -٣,٧٪ عام ١٩٨٧ ولكنه ارتفع في عام ١٩٨٨ إلى ٣٧,٢٪ ثم إلى ٨٦,٣٪ عام ١٩٨٩ .

ج- أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فالملاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت من ٧,٩٪ عام ١٩٨٥ ، ٧,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢,٩٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٣,٨٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٦,٨٪ عام ١٩٨٩ ، ورغم تزايد أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي في العامين التاليين للاتفاق إلا أنها تظل مع ذلك من هذه القيمة قبل الاتفاق .

د- وبالنظر إلى أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات فإننا نجد أنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ، ولكنها لم تنخفض بعد الاتفاق عن عام ١٩٨٥ إلا في عام ١٩٨٧ ، ذلك أنها انخفضت من ٧٨,٦٪ عام ١٩٨٥ ، ١٠,١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٨,١٪ عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت إلى ٨٩,٦٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٩٤,٤٪ عام ١٩٨٩ ،

رابعاً : فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى تطور قيمة فوائد الدين الخارجى خلال الفترة محل البحث ، فإننا نجد أنها انخفضت بعد الاتفاق بإستثناء عام ١٩٨٩ حيث تزايدت بصورة كبيرة - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت هذه القيمة من ١٠٢٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ١٠٥٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٦١١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ٨٦٣,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ثم ارتفعت هذه القيمة في عام ١٩٨٩ إلى ١٥٩١,٧ مليون جنيه .

ب- وبالنسبة لتطور معدل النمو السنوي للفوائد ، فالملاحظ أن هذا المعدل تزايد بنسبة كبيرة بعد الاتفاق - بإستثناء عام الاتفاق حيث انخفضت بنسبة كبيرة - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفع هذا المعدل من -٥,٥٪ عام ١٩٨٥ ، ٢,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى -٤٢,١٪ عام ١٩٨٧ ولكنه ارتفع بعد ذلك إلى ٤١,١٪ في عام ١٩٨٨ ثم تضاعف معدل النمو في عام ١٩٨٩ حيث بلغ ٨٤,٤٪ .

ج- أما بالنسبة لتطور فوائد الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فالملاحظ إنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت من ٣,٨٪ عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ إلى ١,٤٪ عام ١٩٨٧ إلى ٢,٩٪ عام ١٩٨٨ ، وأخيراً إلى ٣,٣٪ عام ١٩٨٩ .

د- وإذا نظرنا إلى تطور فوائد الديون الخارجية كنسبة من الصادرات خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نلاحظ أنها كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع في العام السابق على الاتفاق ، ولكنها لم تكن منخفضة بعد الاتفاق عن عام ١٩٨٥ إلا في عام ١٩٨٧ ، ذلك أنها بلغت ٢٣٨,٢٪ عام ١٩٨٥ ، ثم ارتفعت إلى ٥٧,٣٪ عام ١٩٨٦ ولكنها انخفضت عام ١٩٨٧ إلى ٢٨,١٪ وهذا المعدل منخفض عن العامين السابقين ثم وصلت إلى ٤٤,٥٪ عام ١٩٨٨ وهذه النسبة أقل من نسبة عام ١٩٨٦ ولكنها أكبر من نسبة عام ١٩٨٥ ، ثم بلغت ٤٦,٤٪ عام ١٩٨٩ .و. اللوحة التالية توضح نتائج اختيار معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩.

المحלק الثالث**تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١**

الجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق لدى

الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣.

نرويج على الجدول السابق الآتي :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى قيمة الناتج الإجمالي خلال الفترة محل البحث فإننا نلاحظ أنها تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٤٧١١٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ١٣١٠٥٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٩٣٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ بأسعار عام ١٩٨٦/١٩٨٧ ، ١٣١٠٥٧ مليون بأسعار ١٩٩٢/٩١ ، ثم استمرت في التزايد في المامين التاليين للاتفاق حيث بلغت ١٣٤٣٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، ١٣٩٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣ .

ب- وبالنسبة لتطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي ، فالملاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق باستثناء عام الاتفاق عام ١٩٩١ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل وصل إلى ٥,٥٪ عام ١٩٨٩ ثم ٤,٧٪ عام ١٩٩٠ ثم ارتفع في عام ١٩٩١ إلى ٥,٥٪ ولكنه انخفض عام ١٩٩٢ إلى ٢,٥٪ ثم ارتفع قليلا عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٣,٩٪.

ج- وإذا قارنا معدل النمو السنوي للسكان بمعدل نمو الناتج قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أن التباعد بين المعدلين كان أكبر قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٩١ ذلك أن معدل نمو الناتج بلغ ٥,٥٪ عام ١٩٨٩ ومعدل نمو السكان بلغ ٢,٤٪ توفي عام ١٩٩٠ بلغ الأول ٤,٧٪ والثاني ٢,٤٪ أما في عام ١٩٩١ فقد بلغ المعدل الأول ٥,٥٪ والثاني ٢,٣٪ ولكن التقارب حدث في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ حيث بلغ المعدل الأول في عام ١٩٩٢ ٧,٥٪ أما المعدل الثاني فقد بلغ ٣,٤٪ توفي عام ١٩٩٣ كان المعدلان ٣,٩٪ ، ١,٣٪ على التوالي .

ثانياً : مدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى تطور قيمة المديونية الخارجية خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجد أنها تضاعفت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٥٠٥٥٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٦٦٠٨٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١١٠٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩١ ثم انخفضت إلى ١٠٥١٤٤,٨ مليون عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٠٤٧٨٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣ .

ب- وبالنسبة لمعدل نمو المديونية فالملاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٩١ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل انخفض من ٥٥,٥٪ عام ١٩٨٩ ، ٣٣,١٪ عام ١٩٩٠ ، ٦٤,٧٪ عام ١٩٩١ إلى ٤,٤٪ عام ١٩٩٢ ، ٠,٣٪ عام ١٩٩٣ .

ج- أما بالنسبة لتطور المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فيلاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق ، حيث انخفضت من ١٠٥,٥٪ عام ١٩٨٩ ، ١٣٣,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨٣,٩٪ عام ١٩٩١ ، ٧٨,٣٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٥,١٪ عام ١٩٩٣ .

د- وإذا قارنا المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أنها انخفضت عام الاتفاق بالمقارنة بفترة سابقة على الاتفاق ، ولكنها في المامين التاليين للاتفاق ارتفعت عن الوضع في العام السابق مباشرة للاتفاق ذلك أن هذه القيمة بلغت حوالي ١٤٧٣,٦٪ عام ١٩٨٩ ثم انخفضت في عام ١٩٩٠ إلى

٨٥١,٢٪ تم استمرت في الانخفاض حتى بلغت ٧٩٣,٣٪ عام ١٩٩١ ولكنها ارتفعت بعد ذلك حيث وصلت إلى ٨٦٠,٤٪ عام ١٩٩٢ ثم ٨٧٧,٦٪ عام ١٩٩٣ .

ثالثا : فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجى.

أ- يلاحظ أن قيمة أعباء خدمة الدين الخارجى كانت مرتفعة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة ب الفترة السابقة على الاتفاق ذلك لما ارتفعت من ٣٢٧٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٦٢٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٨٧١١,٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ ثم إلى ٩٠٤٧,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٤١٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣ .

ب- رغم ارتفاع قيمة أعباء خدمة الدين الخارجى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ إلا أن معدل النمو السنوى لهذه الأعباء كان منخفضا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل انخفض من ٨٦,٣٪ عام ١٩٨٩ ، ٩٢,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٠,١٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى -١٨,١٪ عام ١٩٩٣ .

ج- وإذا نظرنا إلى تطور أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى خلال الفترة محل الدراسة فإننا نجد أنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث انخفضت من ٦,٨٪ عام ١٩٨٩ ، ١٢,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦,٦٪ عام ١٩٩١ ، ٦,٧٪ عام ١٩٩٢ ، ٥,٣٪ عام ١٩٩٣ .

د- أما بالنسبة لتطور أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت من ٩٤,٤٪ عام ١٩٨٩ ، ٧٩,٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٢,٨٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٧,٤٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٦٢,١٪ عام ١٩٩٣ .

رابعا : مدى تطور فوائد الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى تطور قيمة فوائد الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد أنها تزيد كثيرا بعد الاتفاق ، ذلك أنها ارتفعت من ١٥٩١,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٢٧٢٨ مليون جنيه ١٩٩٠ إلى ٢٩٧٠,٤ مليون عام ١٩٩١ ثم إلى ٤٠٩٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ثم لخيرا إلى ٤١٢٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣ .

ب- وبالنسبة لتطور معدل النمو لفوائد الدين الخارجى ، فيلاحظ انخفاض هذا المعدل بعد الاتفاق ، حيث انخفض من ٨٤,٤٪ عام ١٩٨٩ ، ٧١,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣٧,٨٪ عام ١٩٩٢ ثم أخيرا إلى ١,٩٪ عام ١٩٩٣ .

ج- أما بالنسبة لتطور فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فالملاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق ذلك أنها انخفضت من ٢,٣٪ عام ١٩٨٩ ، ٥,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢,٣٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣٪ عام ١٩٩٢ عام ١٩٩٣ .

د- ويلاحظ أخيرا أن فوائد الدين الخارجى كنسبة من الصادرات قد انخفضت بعد الاتفاق وينسبة كبيرة عام الاتفاق حيث انخفضت من ٤٦,٤٪ عام ١٩٨٩ ، ٣٤,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٤٪ عام ١٩٩١ ، ٣٣,٥٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٣٤,٦٪ عام ١٩٩٣ ، وللوهلة التالية توضح نتائج الدراسة في هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور النتائج المحلى الإجمالي والماديونية

قبل وبعد الخطأ، مع الصناديق، خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

[illegible]

المطابق الرابع

تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول التالي يعرض لتطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦
جدول رقم (١٥٨) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة والمديونية الخارجية .

في الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٣ - ١٩٩٧/١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو السنوي	معدل نمو السكان	المديونية الخارجية	معدل نموها السنوي	المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي	المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات
١٩٩٤/٩٣	١٣٩٦٢٢	٣,٩	٢	١٠٤٦١٨	٣	٧٤,٩	٩٢٥,٩
١٩٩٥/٩٤	١٤٦١٤٩	٤,٧	٢,٤	١١٢١١٤	٧,٢	٧٦,٧	٦٦٥,٧
١٩٩٦/٩٥	١٥٣٣٦٩	٤,٩	٢,١	١٠٥٥٧٢	-٥,٩	٦٨,٨	٦٧٤,٨
١٩٩٧/٩٦	١٦٢١٤٦ ٢٣٩٥٠٠	٥,٧	-١,٦	٩٧٧٠٩	٧,٤	٦٠,٣	٥٨٤,٨

- بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ حوالي ١٣٤٣٣٥ مليون جنيه .

- بلغت قيمة المديونية الخارجية عام ١٩٩٣/١٩٩٢ حوالي ١٠١٥٨١ مليون جنيه .

- المصدر: البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٣ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي .

١- يلاحظ تزايد قيمة الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ حيث تزايدت قيمته من ١٣٩٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣/١٩٩٢ ، ١٤٦١٤٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ١٥٣٣٦٩ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥ ، ١٦٢١٤٦ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ (بعد الاتفاق) .

٢- وإذا قارنا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذا المعدل تزايد بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث أنه ارتفع من ٣,٩ عام ١٩٩٤/١٩٩٣ ، ٤,٧ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٤,٩ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٥,٧ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ (بعد الاتفاق مع الصندوق) وهذا يعني تحسن وضع الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

ثانياً: مدى تطور المديونية الخارجية .

١- اذا قارنا قيمة المديونية الخارجية قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة إنخفضت بعد الاتفاق أيضا بصورة ملحوظة ، حيث أنها انخفضت من ١٠٤٦١٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، إلى ١١٢١١٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ١٠٥٥٢٢ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٩٧٧٠٩ مليون جنيه بعد الاتفاق مع الصندوق (عام ١٩٩٦/١٩٩٧) .

٢- بمقارنة معدل النمو السنوي للمديونية الخارجية قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق ، فإنه يلاحظ انخفاض هذا المعدل بعد الاتفاق ، حيث أنخفض هذا المعدل من ٣٪ عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، إلى ٧,٢٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، - ٥,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٧,٤٪ بعد الاتفاق مع الصندوق - عام ١٩٩٦/١٩٩٧ .

٣- وبالنظر إلى تطور المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإنه يلاحظ انخفاض المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي به الاتفاق مع الصندوق حيث أنها انخفضت من ٧٤,٩٪ عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، إلى ٧٦,٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٦٨,٨٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٦٠,٣٪ بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولعل ذلك كان راجعاً إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام بحوالي ١٠ مليون جنيه .

٤- وإذا قارنا المديونية كنسبة من الصادرات قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فيلاحظ انخفاض قيمة المديونية كنسبة من الصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق أيضا حيث أنها انخفضت من ٩٢٥,٩٪ عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، إلى ٦٦٥,٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٦٧٤,٨٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥٨٤,٨٪ بعد الاتفاق مع الصندوق .

نخلص من كل ذلك إلى الآتي :-

أ- تحسن وضع الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق مع الصندوق ، نظراً لتزايد قيمته ومعدل نموه السنوي بنسبة أكبر من نمو السكان خلال نفس الفترة .

ب- تحسن وضع المديونية الخارجية بعد الاتفاق مع الصندوق ، نظراً لانخفاض قيمة هذه المديونية ومعدل نموها السنوي وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة من الصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق .

المبحث الثاني

تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف

في هذا المبحث نحاول معرفة مدى تحقق التزايد التدريجي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة ، و أيضا مدى تحقيق الانخفاض التدريجي للمديونية الخارجية ، على أساس ان هذا هو المستهدف بالنسبة لهذين المؤشرين الاقتصاديين ، وتنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطالب التالية :-

- المطلب الأول : تطور الناتج المحلي والمديونية الخارجية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .
- المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي والمديونية الخارجية والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .
- المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي والمديونية الخارجية والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

المطلب الأول

تطور الناتج المحلي والمديونية الخارجية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

أولا : مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .

جدول رقم (١٥٩) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٧ - ١٩٧٩
القيمة بالمليون جنيه

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو السنوي	المستهدف
١٩٧٦	٥٢٦٨	١٠,٢	
١٩٧٧	٥٧٠٥	٨,٣	
١٩٧٨	٦٢٣٢	٦,٢	
١٩٧٩	٦٨٤٣	٩,٨	

المصدر :- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

- (١) أن المستهدف فيما يتعلق بالتزايد التدريجي لقيمة الناتج المحلي خلال الفترة محل البحث قد انخفض ، حيث تزايدت قيمة الناتج المحلي من ٥٢٦٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٥٧٠٥ مليون جنيه عام ١٩٩٧ ثم إلى ٦٢٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٨٤٣ مليون عام ١٩٧٩.

(٢) أما بالنسبة للمستهدف المتعلق بالتزايد التدريجي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل البحث فهو لم ينخفض عام الاتفاق ، حيث انخفض معدل النمو من ١٠,٢٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨,٣٪ عام ١٩٧٧ ولكنه تحقق بعد ذلك حيث ارتفع هذا المعدل عام ١٩٧٨ إلى ٩,٢٪ ثم إلى ٩,٨٪ عام ١٩٧٩.

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .

جدول رقم (١٦٠) يوضح تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المديونية الخارجية	معدل نموها السنوى	المديونية كنسبة بين الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٧٦	٣٤١٨,١	٢٠,١	٦٤,٩	٥٤٤,٩	انخفاض تدريجى
١٩٧٧	٤٩٢٢,٩	٤٤	٨٦,٣	٦٤١,٤	
١٩٧٨	٥٥٧٤,٧	١٣,٢	٨٩,٥	٧٣٥,٨	
١٩٧٩	١٠٩٤,٧	٩٦,٣	١٥٩,٩	٦٤٥,٨	

- IMF, International Financial statistics, yearbook, 1996, p 336 .

- المصدر :

- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1982, p. 147 .

- The world bank, world debt tables, first supplement, external Debt of developing countries, Washington D.C. , various issues .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول الآتى :

(١) أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجى لقيمة المديونية الخارجية خلال الفترة محل البحث لم يتحقق بل حدث تزايد تدريجى فى هذه القيمة . حيث ارتفعت هذه القيمة من ٣٤١٨,١ مليون عام ١٩٧٦ إلى ٤٩٢٢,٩ مليون عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥٥٧٤,٧ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٠٩٤٠,٧ مليون عام ١٩٧٩.

(٢) وبالنسبة لمعدل النمو السنوى للمديونية الخارجية فلاحظ انه لم يحقق المستهدف منه الا فى عام ١٩٧٨ حيث ارتفع هذا المعدل من ٢٠,١٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٤٪ عام ١٩٧٧ ولكنه انخفض إلى ١٣,٢٪ عام ١٩٧٨ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٩٦,٣٪ عام ١٩٧٩ .

(٣) وبالنسبة لتحقيق المستهدف من المديونية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فهو لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة ، وذلك نظرا للتزايد التدريجى للمديونية كنسبة من الناتج حيث ارتفعت من ٦٤,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨٦,٣٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨٩,٥٪ عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ١٥٩,٩٪ عام ١٩٧٩.

(٤) وبالنسبة لتحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات فهو أيضا لم يتحقق طوال الفترة محل البحث ، حيث ارتفعت المديونية كنسبة من الصادرات من ٥٤٤,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٦٤١,٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧٣٥,٨٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٤٥,٨٪ عام ١٩٧٩.

ثالثا : مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف .

جدول رقم (١٦١) يوضح تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة أعباء خدمة الدين	محل نموها السنوى	أعباء خدمة الدين كنسبة من فائض المصلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٧٦	٢٥٠,٨	٧,٧	٤,٨	٤٠	المتوسط
١٩٧٧	٤٣٣,٤	٧٢,٨	٧,٦	٥٦,٥	
١٩٧٨	٤٧٩	١٠,٥	٧,٧	٦٣,٢	
١٩٧٩	٧٣٧,٦	٥٤	١٠,٨	٤٣,٥	

- المصدر : - IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , p. 336 .
 - IMF, Balance of payments statistics, year book, 1982 , p. 147 .
 - The world bank, world debt tables, first supplement, external Debt of developing countries, Washington D.C. , various issues .
 - النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نمستنتج من هذا الجدول الآتى :-

- (١) أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض للتدريجي لقيمة أعباء خدمة الدين لم يتحقق طوال الفترة محل البحث حيث تزايدت هذه القيمة بدلا من أن تتناقص فقد ارتفعت من ٢٥٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٤٣٣,٤ مليون عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ٤٧٩ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٧٣٧,٦ مليون عام ١٩٧٩ .
 (٢) وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين فالملاحظ أنه لم يحقق المستهدف منه الا فى ١٩٧٨ ، حيث ارتفع هذا المعدل من ٢,٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢٢,٨٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفض إلى ١,٥٪ عام ١٩٧٨ ولكنه ارتفع فى عام ١٩٧٩ إلى ٥٤٪ .
 (٣) وبالنسبة لأعباء خدمة الدين كنسبة من فائض المصلى فالملاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت من ٤,٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧,٦٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧,٧٪ عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ١٠,٨٪ عام ١٩٧٩ .

(٤) وفيما يتعلق بتطور أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات فيلاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها إلا في عام ١٩٧٩ ، حيث ارتفعت هذه الأعباء كنسبة من الصادرات من ٤٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٦,٥٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٦٣,٢٪ عام ١٩٧٨ ولكنها انخفضت في عام ١٩٧٩ إلى ٤٣,٥ ٪ .

رابط : مدى تطور فوائد الدين الخارجى والمستهدف .

الجدول رقم (١٦٢) يوضح تطور فوائد الدين الخارجى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

للقيمة بالمليون جنيه

المدة	قيمة فوائد الدين للخارجى	معدل نموها السوى	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٧٦	٦١,٢	٣٦,٣	١,٢	٩,٧	١٩٧٦
١٩٧٧	١٣٣,١	١١٧,٥	٢,٣	١٧,٣	١٩٧٧
١٩٧٨	١٧٠,١	٢٧,٨	٢,٧	٢٢,٥	١٩٧٨
١٩٧٩	٢٠٤,٢	٢٠	٣	١٢,١	١٩٧٩

- المصدر : - IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , p. 336 .
 - IMF, Balance of payments statistics, year book, 1982 , p. 147
 - The world bank , world debt tables , first supplement , external Debt of developing countries , Washington D C . various issues .
 - التنبؤ تم حسابها بمعرفة الباحث .

نخرج من هذا الجدول بالآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة فوائد الديون الخارجية لم يتحقق طوال الفترة محل البحث حيث تزايدت قيمة فوائد هذه الديون من ٦١,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ١٣٣,١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ومعنى ذلك أن قيمة فوائد الديون الخارجية تضاعفت خلال عام واحد ثم استمرت هذه القيمة فى التزايد فى عام ١٩٧٨ حتى بلغت ١٧٠,١ مليون جنيه ثم ارتفعت إلى ٢٠٤,٢ مليون عام ١٩٧٩ .

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لفوائد الدين الخارجى فالملاحظ أنه لم يحقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق ولكن هذا المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق ارتفع من ٣٦,٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١١٧,٥٪ عام ١٩٧٧ ولكنه انخفض إلى ٢٧,٨٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٠٪ عام ١٩٧٩ .

٣- وأما بالنسبة لفوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيلاحظ أنها لم تحقق المستهدف خلال الفترة محل البحث حيث تزايدت هذه الفوائد كنسبة من الناتج المحلى من ١,٢٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢,٣٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢,٧٪ عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ٣٪ عام ١٩٧٩.

٤- وفيما يتعلق بتطور فوائد الدين الخارجى كنسبة من الصادرات فملاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها إلا فى عام ١٩٧٩ حيث ارتفعت هذه الفوائد كنسبة من الصادرات من ٩,٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٧,٣٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٢,٥٪ عام ١٩٧٨ ولكنها انخفضت حتى عام ١٩٧٩ إلى ١٢,١٪.

المطلب الثانى

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

أولا : مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

جدول رقم (١٦٣) يوضح تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الناتج المحلى الإجمالى	كنسبة من الصادرات	المستهدف
١٩٨٦	٤٠٨٨٤,٧	٤,٢	١٢ ٣ ١٢ ٥
١٩٨٧	٤٣٠٦٨,٨	٥,٣	
١٩٨٨	٤٥٤١٩,٤	٥,٥	
١٩٨٩	٤٧٩١٠,٦	٥,٥	

المصدر :-

- National bank of Egypt, Economic Bulletin, vol. xxxv v1111, No.1, 1996, Cairo, p. 83 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الأتى على الجدول السابق :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بالتزايد التكرىجى لقيمة الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة قد تحقق حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلى من ٤٠٨٨٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٤٣٠٦٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ٤٥٤١٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ثم إلى ٤٧٩١٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩.

٢- ويلاحظ أيضا أن المستهدف فيما يتعلق بالزيادة التكرىجى لمعدل نمو الناتج قد تحقق حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلى من ٤,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٥,٥٪ فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩.

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .

جدول رقم (١٦٤) يوضح تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المديونية الخارجية	محل نموها المنوي	المديونية كنسبة بين الناتج المحلي	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٨٦	٣٢٢٢٨,٧	١٠,١	١١٥,٣	١٧٤٩,٣	تخفيض تدريجي
١٩٨٧	٣٥٥٤٨,١	١٠,٣	٨٢,٥	١٦٣٠,٣	
١٩٨٨	٣٢٥٠٨,٧	٨,٦-	٧١,٦	١٦٧٦,٦	
١٩٨٩	٥٠٥٥٩,٣	٥٥,٥	١٠٥,٥	١٤٧٣,٦	

- IMF, International Financial statistics, yearbook, 1996, pp. 337, 339.

المصدر :-

- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995, pp. 201,243 .

- The world bank, Global Development Finance, 1997, vol.2 country tables, p. 200, and world debt tables, 1991-1992, External Debt of developing countries, vol.2 country tables .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآن على الجدول التالي :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المديونية الخارجية لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا في عام ١٩٨٨ ، ذلك أن قيمة المديونية ارتفعت من ٣٢٢٢٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٣٥٥٤٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ، ولكنها انخفضت في عام ١٩٨٨ إلى ٣٢٥٠٨,٧ مليون جنيه ثم تزايدت مرة أخرى إلى ٥٠٥٥٩,٣ مليون جنيه في عام ١٩٨٩ .

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للمديونية فالملاحظ أنه لم يحقق المستهدف منه إلا في عام ١٩٨٨ أيضا حيث ارتفع هذا المعدل من ١٠,١٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٠,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم انخفض في عام ١٩٨٨ إلى ٨,٦٪ ولكنه ارتفع في عام ١٩٨٩ إلى ٥٥,٥٪ .

٣- وأما بالنسبة للمديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أنها حققت المستهدف منها في عام ٨٧ ، ١٩٨٨ ولم تحققه في عام ١٩٨٩ حيث انخفضت هذه المديونية من ١١٥,٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ٨٢,٥٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٧١,٦٪ عام ١٩٨٨ ثم ارتفعت في عام ١٩٨٩ إلى ١٠٥,٥٪ .

٤- وفيما يتعلق بالمديونية كنسبة من الصادرات فيلاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها في عام ١٩٨٨ ، ولكنها حققت هذا المستهدف في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ وذلك أنها انخفضت من ١٧٤٩,٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٦٣,٣٪ عام ١٩٨٧ ولكنها ارتفعت إلى ١٦٧,٦٪ عام ١٩٨٨ ثم انخفضت في عام ١٩٨٩ إلى ١٤٧,٦٪ .

ثالثا : تطور محل أعباء خدمة الدين والمستهدف .

الجدول رقم (١٦٥) يوضح تطور أعباء خدمة الدين الخارجي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة أعباء خدمة الدين	محل نموها السنوى	كنسبة بين الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٨٦	٢٠٠٩,٧	٤,٧-	٧,٢	١٠٩,١	انخفاض تدريجى
١٩٨٧	١٢٦٦,٣	٣٧-	٢,٩	٥٨,١	
١٩٨٨	١٧٣٧,٤	٣٧,٧	٣,٨	٨٩,٦	
١٩٨٩	٣٢٣٧,٣	٨٦,٣	٦,٨	٩٤,٤	

- المصدر :-
 - IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339
 - IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243
 - The world bank, Global Development Finance , 1997 ,vol 2 country tables , p 200 , and world debt tables ,1991-1992, External Debt of developing countries ,vol.2 country tables .
 - النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الأتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة أعباء الدين الخارجى قد تحقق في عام ١٩٨٧ ولم يتحقق فى العامين التاليين للتناقض ، حيث انخفضت قيمة أعباء خدمة الدين من ٢٠٠٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١٢٦٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت بعد ذلك إلى ١٧٣٧,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨ ، ٣٢٣٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ .

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين ، فالملحوظ أنها لم تحقق المستهدف منها إلا فى عام ١٩٨٧ أيضا حيث انخفض هذا المعدل من ٤,٧-٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣٧-٪ عام ١٩٨٧ ولكنه ارتفع فى عام ١٩٨٨ إلى ٣٧,٧٪ ثم إلى ٨٦,٣٪ عام ١٩٨٩ .

٣- وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى ، فالملحوظ أنها لم تحقق المستهدف منها أيضا إلا فى عام ١٩٨٧ وذلك أنها انخفضت من ٧,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢,٩٪ عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت فى عام ١٩٨٨ إلى ٣,٨٪ ثم إلى ٦,٨٪ عام ١٩٨٩ .

٤- وأما بالنسبة لأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ أنها أيضا لم تحقق المستهدف منها خلال الفترة محل البحث إلا في عام ١٩٨٧ حيث انخفضت من ١٠٩,١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٨,١٪ عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت في عام ١٩٨٨ إلى ٨٩,٦٪ ثم إلى ٩٤,٤٪ عام ١٩٨٩ .

رابعا : تطور فوائد الدين الخارجى والمستهدف.

جدول رقم (١٦٦) يعرض لتطور فوائد الدين الخارجى والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

المتن	قيمة فوائد الدين الخارجى	معدل نموها السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة من الصادرات
١٩٨٦	١٠٥٦,٣	٢,٧	٣,٨	٥٧,٣
١٩٨٧	٦١١,٨	-٤٢,١	١,٤	٢٨,١
١٩٨٨	٨٦٣,١	٤١,١	١,٩	٤٤,٥
١٩٨٩	١٥٩١,٧	٨٤,٤	٣,٣	٤٦,٤

- المصدر : - IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339
 - IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
 - The world bank , Global Development Finance , 1997 , vol 2 country tables , p. 200 , and world debt tables , 1991-1992, External Debt of developing countries , vol.2 country tables
 - للسبب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١- أن قيمة فوائد الدين الخارجى لم تحقق المستهدف منها فى العامين التاليين للاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت هذه القيمة من ٦١١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧ إلى ٨٦٣,١ مليون عام ١٩٨٨ ثم إلى ١٥٩١,٧ مليون عام ١٩٨٩ ، ولكن من الملاحظ أن قيمة المديونية كانت منخفضة فى عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق عام ١٩٨٧ ويعد .

٢- معدل النمو السنوى لفوائد الدين الخارجى لم تنخفض أيضا إلا فى عام ١٩٨٧ حيث أنها انخفضت من ٢,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٢,١٪ عام ١٩٨٧ ، ولكنها تزايدت إلى ٤١,١٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٨٤,٤٪ عام ١٩٨٩ .

٣- الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى لم ينخفض أيضا طوال الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٨٧ ، حيث انخفض من ٣,٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ١,٤٪ عام ١٩٨٧ ثم تزايد إلى ١,٩٪ ، ٣,٣٪ فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

٤- الدين الخارجى كنسبة من الصادرات لم ينخفض أيضا فى الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٨٧ ، حيث انخفض من ٥٧,٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٨,١٪ عام ١٩٨٧ ثم تزايد فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ إلى ٤٤,٥٪ ، ٤٦,٤٪ على التوالي ، وعلى ذلك فعام ١٩٨٧ هو العام الوحيد الذى تصن فيه وضع فوائد الدين الخارجى خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الثالث
تطور الناتج المحلي الإجمالي والميدونية
والمستهدف أو برنامج ١٩٩١

أولاً : مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .

جدول رقم (١٦٧) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو السنوي	المستهدف
١٩٩٠	٥٠١٧٦,٦	٤,٧	مستهدف ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣
١٩٩١	٥٢٩٣٧,٣	٥,٥	
١٩٩٢	١٣١٠٥٧	٢,٥	
١٩٩٣	١٣٩٦٢٢	٣,٩	

المصدر :-

- National bank of Egypt , Economic Bulletin , vol . xxxv v1111 , No 1 , 1996 , Cairo , p. 83

• الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ محسوب مرة بأسعار ١٩٨٦/ ١٩٨٧ ومرة أخرى بأسعار ١٩٩٢/٩١

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي حققت المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت هذه القيمة من ٥٠١٧٦٦,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٩٣٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ ثم إلى ١٣٤٣٣٥ مليون عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٣٩٦٢٢ مليون عام ١٩٩٣.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق إلا في عام الانفلاق مع الصندوق ، حيث ارتفع هذا المعدل من ٤,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩١ ولكنه انخفض إلى ٢,٥٪ عام ١٩٩٢ و إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٣ .

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .

جدول رقم (١٦٨) يوضح تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المديونية الخارجية	معدل نموها السنوى	المديونية كنسبة بين الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٩٠	٦٦٨٠٤	٣٢,١	١٣٣,١	٨٥١,٢	انخفاض تدريجى
١٩٩١	١١٠٠٠	٦٤,٧	٨٣,٩	٧٩٣,٣	
١٩٩٢	١٠٥١٤٤,٨	٤.٤-	٧٨,٣	٨٦٠,٤	
١٩٩٣	١٠٤٨٤٠,٧	٠,٣-	٧٥,١	٨٧٧,٦	

- المصدر :-
- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339.
 - IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
 - The world bank, Global Development Finance , 1997 ,vol.2 country tables , p.200 , and world debt tables ,1991-1992, External Debt of developing countries ,vol.2 country tables .
 - النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

- ١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المديونية الخارجية خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق عام ١٩٩١ حيث تزايدت هذه القيمة من ٦٦٨٠٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١١٠٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩١ ولكن هذا المستهدف تحقق فى عام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ حيث انخفضت قيمة المديونية فى عام ١٩٩٢ إلى ١٠٥١٤٤,٨ مليون جنيه ثم إلى ١٠٤٨٤٠,٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٣ .
- ٢- وبالنسبة للمستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للمديونية ، فالملاحظ انه لم يتحقق فى عام ١٩٩١ ولكنه تحقق فى عامى ٩٢ ، ١٩٩٣ حيث ارتفع هذا المعدل من ٣٢,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٤,٧٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه انخفض إلى -٤,٤٪ عام ١٩٩٢ ثم استمر فى الانخفاض إلى أن بلغ -٠,٣٪ عام ١٩٩٣ .
- ٣- وبالنسبة للمديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فيلاحظ انها حققت المستهدف منها طوال الفترة محل البحث حيث انخفضت المديونية كنسبة من الناتج المحلى من ١٣٣,١ عام ١٩٩٠ إلى ٨٣,٩ عام ١٩٩١ ثم إلى ٧٨,٣ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٥,١ عام ١٩٩٣ .
- ٤- وبما يتعلق بالمديونية كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ انها لم تحقق المستهدف منها خلال الفترة محل البحث إلا فى عام ١٩٩١ حيث انخفضت المديونية كنسبة من الصادرات من ٨٥١,٢ عام ١٩٩٠ إلى ٧٩٣,٣ عام ١٩٩١ ، ولكنها ارتفعت إلى ٨٦٠,٤ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٨٧٧,٦ عام ١٩٩٣ .

ثالثاً : مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف :

جدول رقم (١٦٩) يوضح تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١

القيمة بالمليون

جنيه

المستهدف	كثيية من الصادات	كثيية من الناتج المحلى	معدل نموها السنوى	قيمة أعباء خدمة الدين	المنة
البنك العربي	٧٩,٣	١٢,٤	٩٢,١	٦٢٢٠	١٩٩٠
	٦٢,٨	٦,٦	٤٠,١	٨٧١١,٣	١٩٩١
	٧٤	٦,٧	٣,٦	٩٠٤٧,٦	١٩٩٢
	٦٢,١	٥,٣	١٨,١-	٧٤١٤	١٩٩٣

- المصدر :-
- IMF, International Financial statistics, yearbook, 1996, pp. 337, 339.
 - IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995, pp. 201,243.
 - The world bank, Global Development Finance, 1997, vol.2 country tables, p. 200, and world debt tables, 1991-1992, External Debt of developing countries, vol.2 country tables
- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يظهر لنا من هذا الجدول الآتى :-

- ١- أن قيمة أعباء خدمة الدين لم تحقق للمستهدف منها خلال الفترة محل البحث إلا فى عام ١٩٩٣ ، حيث تزايدت من ٦٢٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٨٧١١,٣ عام ١٩٩١ ثم إلى ٩٠٤٧,٦ مليون عام ١٩٩١ ولكنها إنخفضت إلى ٧٤١٤ مليون عام ١٩٩٣ .
- ٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين ، فلاحظ أنه حقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث إنخفض هذا المعدل من ٩٢,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٠,١٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٢ وأخيراً إنخفض إلى ١٨,١-٪ عام ١٩٩٣ .
- ٣- أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى ، فلاحظ أنها حققت المستهدف منها خلال الفترة محل البحث بإستثناء عام ١٩٩٢ ذلك لأنها إنخفضت من ١٢,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦,٦٪ عام ١٩٩١ ثم ارتفعت قليلاً فى عام ١٩٩٢ حيث بلغت ٦,٧٪ ثم إنخفضت مرة أخرى إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٣ .
- ٤- وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات ، فلاحظ أنها حققت المستهدف منها خلال الفترة محل الدراسة بإستثناء عام ١٩٩٢ ، حيث إنخفضت من ٧٩,٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٢,٨٪ عام ١٩٩١ ثم تزايدت إلى ٧٤٪ عام ١٩٩٢ ثم إنخفضت إلى ٦٢,١٪ عام ١٩٩٣ .

رابطا : مدى تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف .

جدول رقم (١٧٠) يوضح تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة فوائد الدين	معدل نموها المسنوي	كثبة من الناتج المحلى	كثبة من الصادرات	المستهدف
١٩٩٠	٢٧٢٨	٧١,٨	٥,٤	٣٤,٨	الدين الخارجي المستهدف
١٩٩١	٢٩٧٠,٤	٨,٩	٢,٣	٢١,٤	
١٩٩٢	٤٠٩٢,٦	٣٧,٨	٣	٣٣,٥	
١٩٩٣	٤١٢٨,٣	٠,٩	٣	٣٤,٦	

- المصدر :-
- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339.
 - IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
 - The world bank, Global Development Finance , 1997 , vol 2 country tables , p .200 , and world debt tables , 1991-1992, External Debt of developing countries , vol.2 country tables .
 - التمسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

وإثرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن فوائد الديون الخارجية لم تحقق المستهدف منها طوال الفترة محل الدراسة ، حيث أنها تزايدت بصورة تدريجية طوال هذه الفترة ، حيث تزايدت من ٢٧٢٨ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٢٩٧٠,٤ مليون عام ١٩٩١ ثم إلى ٤٠٩٢,٦ مليون عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٤١٢٨,٣ مليون عام ١٩٩٣ .

٢- وبالنسبة لمعدل نمو فوائد الدين الخارجى ، فيلاحظ أنه حقق المستهدف من خلال الفترة محل الدراسة باستثناء عام ١٩٩٢ حيث انخفض هذا المعدل من ٧١,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩٪ عام ١٩٩١ ثم ارتفع إلى ٣٧,٨٪ عام ١٩٩٢ ولكنه انخفض إلى ٠,٩٪ عام ١٩٩٣ .

٣- أما بالنسبة لفوائد الديون الخارجية كثبة من الناتج المحلى ، فبالنظر أنها حققت المستهدف منها فى عام ١٩٩١ حيث انخفضت من ٥,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢,٣٪ عام ١٩٩١ ولكنها لم تحقق المستهدف نسى للمسلمين التاليين للاتفاق حيث ارتفعت إلى ٣٪ عام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ .

٤- وفيما يتعلق بفوائد الديون الخارجية كثبة من الصادرات ، فيلاحظ أنها حققت المستهدف منها أيضا عام ١٩٩١ حيث انخفضت فوائد الديون الخارجية كثبة من الصادرات من ٣٤,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٤٪ عام ١٩٩١ ولكنها ارتفعت إلى ٣٣,٥٪ عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٣٤,٦٪ عام ١٩٩٣ .

المطلب الرابع
تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية
والمستهدف: ذو برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .

جدول رقم (١٧١) يعرض لتطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف

في الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٥ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٩٥/٩٤	١٤٦١٤٩	٤,٧	١٥٣٣٦٩
١٩٩٦/٩٥	١٥٣٣٦٩	٤,٩	١٦٢١٤٦
١٩٩٧/٩٦	١٦٢١٤٦	٥,٧	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ ، ٨٣ .
- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من هذا الجدول أن المستهدف بالنسبة لتزايد قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق قد تحقق بالفعل ، حيث تزايدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من ١٥٣٣٦٩ مليون جنيه فى العام السابق مباشرة للاتفاق إلى ١٦٢١٤٦ مليون جنيه بعد الاتفاق ، كما ارتفع معدل النمو السنوى للناتج المحلي من ٤,٩٪ فى العام السابق للاتفاق إلى ٥,٧٪ فى العام التالى مباشرة للاتفاق .

وكل ذلك يعنى أن وضع الناتج المحلي الإجمالي قد تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

ثانياً: مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٥ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦

جدول رقم (١٧٢) يعرض لتطور المديونية الخارجية والمستهدف

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة المديونية الخارجية	معدل نموها السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة من الصادرات	المستهدف
١٩٩٥/٩٤	١١٢١١٤	٧,٢	٧٦,٧	٦٦٥,٧	١٢٨٤,٨
١٩٩٦/٩٥	١٠٥٥٢٢	٥,٩-	٦٨,٨	٦٧٤,٨	١٠٨٤,٨
١٩٩٧/٩٦	٩٧٧,٩	٧,٤-	٦٠,٣	٥٨٤,٨	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ ، ٨٣ .
- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف بالنسبة للمديونية الخارجية بعد الاتفاق قد تحقق بالفعل ، وذلك نظرا لانخفاض قيمة المديونية الخارجية من ١٠٥٥٢٢ مليون جنيه في العام السابق على الاتفاق إلى ٩٧٧٠٩ مليون جنيه في العام التالي للاتفاق ، أيضا لانخفاض معدل النمو السنوي للمديونية الخارجية من -٥,٩٪ في العام السابق على الاتفاق إلى -٧,٤٪ في العام التالي للاتفاق ولانخفاض المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٨,٨٪ في العام السابق على الاتفاق إلى ٦٠,٣٪ في العام التالي للاتفاق ، وأخيرا لانخفاض المديونية كنسبة من الصادرات من ٦٧٤,٨٪ في العام السابق على الاتفاق إلى ٥٨٤,٨٪ في العام التالي للاتفاق

كل ذلك يعني أن وضع المديونية الخارجية قد تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ .

نتائج اختبار الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية

أولاً : نتائج اختبار النتائج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية في برنامج ١٩٧٧ .

أ- نتائج اختبار النتائج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق :

(١) ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق عن قيمته قبل الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوي للناتج المحلي كان أكبر قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل النمو السنوي للسكان كان أكبر بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

(٢) تزايدت قيمة المديونية الخارجية لمصر بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، وفي نفس الوقت فإن معدل النمو السنوي للمديونية الخارجية لمرتفع بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٧٨ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق أيضا فإن المديونية بعكس الوضع قبل الاتفاق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المديونية الخارجية كنسبة من الواردات تزايدت بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

(٣) كما يلاحظ أن قيمة فوائد الدين الخارجي قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايد معدل النمو السنوي لفوائد الدين الخارجي في عام الاتفاق ثم انخفض في العامين التاليين للاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما ارتفع أيضا معدل النمو السنوي لأعباء خدمة الدين الخارجي بعد الاتفاق ، وفي نفس الوقت فإن أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات تزايدت بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

(٤) كما يلاحظ أن قيمة فوائد الدين الخارجي قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايد معدل النمو السنوي لفوائد الدين الخارجي في عام الاتفاق ثم انخفض في العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وفي نفس الوقت تزايدت قيمة فوائد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قيمة فوائد الدين الخارجي كنسبة من الصادرات تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب- اختبار النتائج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف :

(١) يلاحظ أن المستهدف فيما يتعلق برفع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة محل الدراسة إلا في عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث كان هذا المعدل أفضل من معدل عام ١٩٧٧ ولكنه لم يكن أفضل من المعدلات الستة في العامين .

(٢) لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتحقيق معدل النمو السنوي للمديونية الخارجية خلال الفترة محل الدراسة إلا في عام ١٩٧٨ ، كما لم يتم تحقيق المستهدف بخصوص خفض قيمة المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي و كنسبة من الصادرات خلال الفترة محل الدراسة.

(٣) كما لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين الا فى عام ١٩٧٨ أيضا وفى نفس الوقت لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بخفض قيمة أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى و كنسبة من الصادرات طوال الفترة محل الدراسة .

(٤) أيضا لم يتحقق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل النمو السنوى لقوائد الدين الخارجى إلا فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ كما لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض قيمة فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى طوال الفترة محل الدراسة ، وبالنسبة لقوائد الدين الخارجى كنسبة من الصادرات لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لها إلا فى عام ١٩٧٩.

ثانياً : اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى برنامج ١٩٨٧ .

أ- اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق :

(١) تزايدت قيمة الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايد معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق للاتفاق ، ولكن هذا المعدل بعد الاتفاق كان أقل من هذا المعدل فى عام ١٩٨٥ وفى نفس الوقت فإن معدل نمو السكان كان أقل بعد الاتفاق .

(٢) كما تزايدت قيمة المديونية الخارجية بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، كما ارتفع معدل النمو السنوى للمديونية بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٨ ولكن انخفضت المديونية كنسبة من الناتج المحلى فى عام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ثم ارتفعت فى عام ١٩٨٩ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق أيضا تزايدت المديونية كنسبة من الصادرات بعد الاتفاق .

(٣) ويلاحظ ان قيمة أعباء خدمة الدين انخفضت بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ بعكس الوضع قبل الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين كان مرتفعاً بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٨٧- فى مقابل الوضع قبل الاتفاق أيضا فإن أعباء خدمة الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى قد انخفضت بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، كما يلاحظ ان أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات لم تنخفض بصورة ملحوظة بعد الاتفاق إلا فى عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

(٤) ويلاحظ أيضا ان قيمة فوائد الدين الخارجى انخفضت بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ بعكس الوضع قبل الاتفاق ولكن معدل النمو السنوى لقوائد الدين الخارجى كان مرتفعاً بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٨٧- فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ومع ذلك فإن فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كانت منخفضة بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ فى مقابل الوضع قبل الاتفاق أيضا فإن هذه قيمة القوائد كنسبة من الصادرات كانت منخفضة بعد الاتفاق ويصفه خاصه عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق للاتفاق .

ب - اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف :

(١) تم تحقيق المستهدف بالنسبة لرفع معدل النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل البحث كما تم تخفيض معدل النمو السنوى للسكان .

(٢) لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بخفض معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية إلا فى عام ١٩٨٨ ، كما لم يتم تخفيض قيمة المديونية الخارجية كنسبة من النتائج المحلى إلا فى عام ٨٧ ، ١٩٨٨ أيضا لم يتم تخفيض قيمة المديونية كنسبة من الصادرات الا فى عام ١٩٨٩ .

(٣) لم يتم تخفيض المستهدف بخصوص خفض معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين إلا فى عام ١٩٨٧ كما لم يتم تخفيض قيمة أعباء خدمة الدين كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى و كنسبة من الصادرات إلا فى عام ١٩٨٧ أيضا .

(٤) أيضا لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى لقيمة فوائد الدين الخارجى الا فى عام ١٩٨٧ وفى نفس الوقت لم يتم تخفيض قيمة فوائد الدين الخارجى كنسبة من النتائج المحلى و كنسبة من الصادرات إلا فى عام ١٩٨٧ .

ثالثا : اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى برنامج ١٩٩١ .

- اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق :

(١) تزايدت قيمة النتائج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى للنتائج المحلى لم يتزايد بعد الاتفاق الا فى عام ١٩٩١ فى مقابل الوضع قبل الاتفاق، أيضا انخفض معدل نمو السكان فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٣ فى مقابل الوضع قبل الاتفاق .

(٢) أيضا تزايدت قيمة المديونية الخارجية بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية انخفض بعد الاتفاق باستثناء عام الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن المديونية الخارجية كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى انخفضت بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، أما المديونية كنسبة من الصادرات فلم تنخفض بعد الاتفاق الا فى عام ١٩٩١ بعكس الوضع قبل الاتفاق .

(٣) ويلاحظ أن أعباء خدمة الدين الخارجى تزايدت أيضا بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ولكن معدل نموها السنوى انخفض بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك أيضا فليها كنسبة من النتائج المحلى و كنسبة من الصادرات انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

(٤) كما تزايدت أيضا قيمة فوائد الدين الخارجى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق إلا أن معدل نموها السنوى انخفض بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل ذلك ، كما انخفضت أيضا قيمة فوائد الدين الخارجى كنسبة من النتائج المحلى و كنسبة من الصادرات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب - اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف :

- (١) لم يتم تخفيض المستهدف بالنسبة لرفع معدل النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى إلا فى عام الاتفاق ١٩٩١.
- (٢) ولكن لم يتم خفض معدل النمو السنوى للمديونية فى عام الاتفاق وتم ذلك فى العامين التاليين للاتفاق ومع ذلك فقد تم تخفيض قيمة المديونية كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث . ولكن لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض المديونية كنسبة من الصادرات إلا فى عام ١٩٩١.
- (٣) تم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين طوال الفترة محل الدراسة ، أيضا تم تخفيض قيمة أعباء خدمة الدين كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى وكنسبة من الصادرات خلال الفترة محل البحث.

- (٤) ولم يتم تخفيض معدل نمو قيمة فوائد الدين إلا فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٢، ولكن لم يتم تخفيض قيمة فوائد الدين كنسبة من النتائج المحلى وكنسبة من الصادرات بصورة تدريجية خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٩١.
- رأبعا: نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى برنامج ١٩٩٦ .

أ - نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ :

- ١- تزايدت قيمة النتائج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق .
- ٢- تزايد معدل النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما انخفض معدل النمو السنوى للسكان بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .
- ٣- انخفضت قيمة المديونية الخارجية ومعدل نموها السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق .
- ٤- انخفضت المديونية كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى وكنسبة من الصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق .

ب- نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ :

- ١- تم تحقيق المستهدف بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق ، نظرا لتزايد قيمة النتائج المحلى الإجمالى وارتفاع معدل نموه السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق .
- ٢- كما تم تحقيق المستهدف بالنسبة للمديونية الخارجية بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفضت قيمة المديونية الخارجية ومعدل نموها السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق كما خفضت المديونية كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى وكنسبة من الصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق .

وبعد الانتهاء من اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية ننقل بعد ذلك لاختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار وهو موضوع للفصل التالى .

الفصل الخامس

الختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار

يهدف هذا الفصل إلى اختبار مدى تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار وذلك لمعرفة ما إذا كان هذا التطور يسير في الاتجاه الذى يرضيه الصندوق أم لا ؟ والصندوق يسعى من وراء سياسته للتنشيط الاقتصادى إلى تخفيض الاستهلاك الكلى فى الاقتصاد وذلك للوصول إلى تخفيض الطلب الكلى حتى يتم تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق يسعى إلى زيادة الاستثمار الكلى وذلك حتى يتم زيادة العرض الكلى فى الاقتصاد الأمر الذى يساعد على تحقيق التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجى ، وسنحاول فى هذا الفصل معرفة مدى تطور كل من الاستهلاك الكلى والاستثمار على النحو التالى :-

المبحث الأول :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

المبحث الثانى :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف

المطلب الأول

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالى يوضح تكرر الاستهلاك الكلى والاستثمار فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩.

جدول رقم (١٧٧) يوضح تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

النتائج الملموسة	قيمة الاستثمار	قيمة الاستثمار الخارجي (ب)	قيمة الاستثمار الداخلي (أ)	معدل كسبه من الناتج المحلي السنوي	معدل نمو السنوي	معدل نمو السنوي	الاستثمار الكلي (٢) أ + ب	الاستثمار الخاص كسبه من الاستثمار الكلي	كسبه من الاستثمار الكلي	الاستهلاك الحكومي كسبه من الاستثمار الكلي	الاستهلاك الكلي من الاستثمار الكلي	كسبه من الناتج المحلي	معدل نمو السنوي	قيمة الاستهلاك (١)	كسبه
١٩٧٥	١٠٠٧-	١٣٢٨	١٣٢٨	١٧	-	٢٢٦	٢٢٦	٧٢	٧٢	٢٧	٩٥١٣	١٣٢٨	٢٢٦	١٤٩١	١٩٧٥
١٩٧٦	٨٨٥٨٥-	١٥٨٠	١٦٣٨	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	٧١	٧١	٢٨٩	٨٨١٧	٢٨٩	٢٠٩	٥٤٣٤	١٩٧٦
١٩٧٧	٨١٤٩٤	٨٥١٦-	٢٢٨٦	١٦٨	١٦٨	١٥٣٥٤	١٥٣٥٤	٧٤	٧٤	٢٥٧	٨١١٢	٢٥٧	٢٦٧	٦٦١٤	١٩٧٧
١٩٧٨	٩٩٦٤٤	١١٨٩٦٩-	٣٠٣٤	١٨٥	٢٠١	١٨٤١٤	١٨٤١٤	٧٧	٧٧	٢٦٧	٨١٠٥	٢٦٧	٢٦٨	٨١٢٠	١٩٧٨
١٩٧٩	١١٨١٤٤	٢٢٦٣٧٩-	٣٧٩٩	٩٦	٢٨٦	١١٣٢٨	١١٣٢٨	٨٠	٨٠	١٩٣	٩٠١٤	٣١٨	٣١٨	١٠٩٨٢	١٩٧٩

المصدر بالنسبة لبيانات الاستثمار الكلي والاستثمار الداخلي
لبيانات الأمل المصري ، الفترة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .
المصدر للنسبة لبيانات الاستثمار الخارجي :

ونرى على الجدول السابق الأتي :-

أولاً :- فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلي .

(١) يلاحظ أن قيمة الاستهلاك الكلي تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة في مقابل الوضع قبل الاتفاق حيث تزايدت هذه القيمة من ٤٤٩٤ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، ٥٤٣٤ مليون عام ١٩٧٦ إلى ٦٦١٤ مليون عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨١٢٠ مليون عام ١٩٧٨ ثم أخيراً إلى ١٠٦٢٨ مليون عام ١٩٧٩ وهذا يعني أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعده .

(أ) كما يلاحظ أيضاً أن معدل نمو الاستهلاك الكلي تزايد بنسبة أكبر بعد الاتفاق حيث تزايد هذا المعدل من ١٣٠١٪ عام ١٩٧٥ ، ٢٠٠٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢١٠٧٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٢٠٨٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٣١٠٦٪ عام ١٩٧٩ .

(ب) وبالنسبة للاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) فيلاحظ أنه كان منخفض في عام الاتفاق والعام التالي له بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق . ولكنه في عام ١٩٧٩ كان مرتفعاً عن عام ١٩٧٦ ولكنه في نفس الوقت كان منخفضاً عن عام ١٩٧٥ ذلك الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي انخفض من ٩٥٠٣٪ عام ١٩٧٥ ، ٨٨٠٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨١٠٢٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨١٠٥٪ عام ١٩٧٨ ثم ارتفع في عام ١٩٧٩ إلى ٩٠٠٤٪ .

(ج) وإذا نظرنا إلى الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي خلال الفترة محل البحث ، فإننا نجد أن الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي قد انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة على الوضع قبل الاتفاق حيث انخفض من ٢٢٧٪ عام ١٩٧٥ ، ٨٢٠٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢٥٠٧٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٢٠٧٪ عام ١٩٧٨ أخيراً إلى ١٩٠٣٪ عام ١٩٧٩ .

(د) أما بالنسبة للاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي ، فيلاحظ أنها تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفعت من ٧٣٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧١٠١٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧٤٠٣٪ عام ١٩٧٧ إلى ٧٧٠٣٪ عام ١٩٧٨ ثم أخيراً إلى ٨٠٠٨٪ عام ١٩٧٩ .

ثانياً : مدى تطور الاستثمار الكلي .

(أ) إذا نظرنا إلى تطور قيمة الاستثمار الكلي خلال الفترة محل البحث ، فإننا نجد أننا هناك تزايداً كبيراً حدث للقيمة الاستثمار الكلي بعد الاتفاق مع الصندوق المقارن بالموضوع قبل الاتفاق حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الكلي من ٢٢١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٨٤٤٠٤ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ١١٣٢٠١ مليون في عام ١٩٧٩ .

(ب) إذا قارنا معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هذا المعدل انخفض بعد الاتفاق حيث انخفض من ٢١٤٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٢١٠١٪ عام ١٩٧٧ ثم استمر في الانخفاض عام ١٩٧٨ حتى بلغ ٢٠٠٩٪ وبالنسبة للاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق حيث ارتفع من ٤٠٤٧٪ عام ١٩٧٥ ، ١١٠٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٠٨٠٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٠٨٥٪ عام ١٩٧٨ ولكنه انخفض إلى ٩٠٦٪ عام ١٩٧٩ .

(ج) أما بالنسبة لتطور قيمة الاستثمار الداخلي خلال الفترة محل الدراسة ، فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق بصورة كبيرة حيث ارتفعت قيمته من ١٣٢٨ مليون جنيه عام ١٩٧٥ و ١٥٨٠ مليون عام ١٩٧٦ إلى ٢٣٨٦ مليون عام ١٩٧٧ ثم إلى ٣٠٣٤ مليون عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٣٧٩٦ مليون عام ١٩٧٩ .

(د) وفيما يتعلق الاستثمار الخارجي خلال الفترة محل الدراسة ، فيلاحظ أنه كان سلباً طوال الفترة محل الدراسة والسبب في ذلك هو تزايد الواردات من السلع والخدمات ومعن الصادرات كما يلاحظ أن هذه القيمة قليلة عام ١٩٧٧ بالمقارنة على الفترة السابقة عليه حيث انخفضت من ٨٨٥٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٨٥٠٠٦ مليون ثم ارتفعت في السنوات التالية إلى ١١٨٩٠٦ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٦٦٢٩٩ مليون خلال الفترة محل البحث ، والثالثة التالية توضح نتائج البحث في هذا المطلب .

قوة الاستثمار الخارجي	قوة الاستثمار الداخلي	كثافة من الناتج المحلي المطلبي	معدل نموه المطلبي	قوة الاستثمار الداخلي	كثافة من الناتج المحلي المطلبي	الاستهلاك الحكومي كثافة من الاستهلاك الداخلي	كثافة من الناتج المحلي المطلبي	معدل نموه المطلبي	قوة الاستثمار الداخلي	أسسه
سالب ومركب	منخفضة	منخفضة	-	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	١٩٧٥
سالب ومركب	منخفضة	منخفضة	مركبة	منخفضة	منخفضة	مركبة	مركبة	منخفضة	منخفضة	١٩٧٦
سالب ومركب	مركب	مركب	مركب	مركبة	مركبة	منخفضة	منخفضة	مركب	مركبة	١٩٧٧
سالب ومركب	مركب	مركب	منخفضة	مركبة	مركبة	منخفضة	منخفضة	مركب	مركبة	١٩٧٨
سالب ومركب	منخفضة	منخفضة	سالب ومنخفض	مركبة	مركبة	منخفضة	منخفضة	مركب	مركبة	١٩٧٩

المجلد الثاني

تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٨٧

الجدول التالي يوضح تطور كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وذلك لمعرفة مدى تحسين وضع كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار بعد الاتفاق مع الصندوق .

جدول رقم (١٧٤) بوضع تطور كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

النتائج المبطنة الإجمالي بـ ٢٠٠ قسري	قيمة الاستثمار الخارجي (ب)	قيمة الاستثمار الداخلي (أ)	نسبة من الناتج المحلي	معدل نمو السوي	الاستثمار الكلي (أ + ب)	الاستهلاك الخاص من الاستهلاك الكلي	الاستهلاك الحكومي من الاستهلاك الكلي	نسبة من الناتج المحلي	معدل نمو السوي	قيمة الاستهلاك الكلي (١)	المنه
٢٧.٨٢٥٧٧	٤٢٢.٠٤ -	٥٧١٧+	٥٢	٥٦.٨	١٢٩٩.٦	٧٢.٧	٢٧.٣	٩.٢٨	١.٨٤	٢٥.٦٧	١٩٨٥
٤٥٢.٠٠٩	٣٤٢.٩١ -	٨١٥.٠+	١.٠٤	٢٣٧.٣	٤٧١.٠٩	٨٤.٤	١٥.٦	٨.٩.٦	٥.٨	٤.٥٩٠	١٩٨٦
٤٧٨٢.٥	٣٢.٢.٥	٨٤.٠.+	١.٠٩	١.٥٣	٥٠٩٧.٥	٨٤.٣	١٥.٧	٨.٩.١	٤.١٢	٤٢٢٨.٥	١٩٨٧
٤٩٨١.٠.٤	٣٨٢.٨١ -	-٩٢٤.٤+	١.٠٩	٤	٥٤.٠.٥٩	٨٤.٣	١٥.٧	٨.٩.١	٥	٤٤٠.٤.٣	١٩٨٨
٥.٤١.٥.٨	٦.٢.٢.٢	٩٤٢.٠.٥	٠.٦.٧	٣٧.٨ -	٣٤.٠.٥.٣	٨٤.٤	١٥.٦	٩.٢.٣	٥.٩	٤٧١.٥.٥	١٩٨٩

المصدر : بالنسبة لبيانات الاستهلاك الكلي والاستثمار الداخلي :

البيانات الإجمالية المصرية ، الفترة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- التنبؤ تم حسابها بمعرفة الباحث .

المصدر : نسبة لبيانات الاستثمارية الخارجية :

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولاً :- فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلي .

(أ) يلاحظ أن قيمة الاستهلاك الكلي قد تزايدت من ٢٥٦٨٧ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ٤٠٩٥٠ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٤٢٢٨٥ مليون عام ١٩٨٧ ثم إلى ٤٤٤٠٤,٣ مليون عام ١٩٨٨ وأخيراً إلى ٤٧٠١٥,٥ مليون عام ١٩٨٩ .

(ب) وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي خلال الفترة محل البحث ، فيلاحظ انخفاض هذا المعدل بعد الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفض من ١٨,٤٪ عام ١٩٨٥ ، ٥٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤,٢٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٥٪ عام ١٩٨٨ ، وأخيراً إلى ٥,٩٪ عام ١٩٨٩ .

ثانياً :- مدى تطور الاستثمار الكلي .

(أ) إذا نظرنا إلى قيمة الاستثمار الكلي وبعد الاتفاق فلنجد أنها تزايدت بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ حيث كانت أقل من عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث تزايدت هذه القيمة من ١٣٩٦٦ مليون جنيه عام ١٩٨٥ و ٤٧٠٩٩ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٥١٩٧٥,٥ مليون عام ١٩٨٧ ٥٤٠٥٩ مليون عام ١٩٨٨ ثم انخفضت قيمة الاستثمار الكلي في عام ١٩٨٩ إلى ٣٤٠٠٣ مليون جنيه .

(ب) وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للاستثمار الكلي خلال الفترة محل البحث فيلاحظ أن هذا المعدل انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفض من ٥٦,٨٪ عام ١٩٨٥ ٢٣,٧٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ١,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم استمر في الانخفاض عام ١٩٨٨ حيث بلغ ٤٪ ثم انقلب هذا المعدل إلى قيمة سالبة عام ١٩٨٩ فأصبح - ٣٧,١٪ .

(جـ) أما بالنسبة للاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى المصروف) فيلاحظ أيضاً أنه تزايد بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ أيضاً حيث تزايد من ٥,٢٪ عام ١٩٨٥ ، ١٠,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٠,٩٪ عام ١٩٨٧ ، عام ١٩٨٨ ثم انخفض إلى ٧,٧٪ عام ١٩٨٩ .

(د) وإذا نظرنا إلى الاستثمار الداخلي خلال الفترة محل الدراسة فلنجد أنه تزايد بعد الاتفاق ، حيث تزايد من ٥٧١٧ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ٨١٥٠ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٨٤٠٠ عام ١٩٨٧ ثم ٩٢٤٤ مليون عام ١٩٨٨ ثم إلى ٩٤٣٠٥ مليون في عام ١٩٨٩ .

(هـ) وبالنسبة للاستثمار الخارجي فملاحظ أنه كان قيمة سالبة قبل الاتفاق وبعده وأن كانت قيمته السالبة هذه قد انخفضت قليلاً في عام ١٩٨٧ ، حيث انخفضت من ٣٤٣٩١ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٣٢٠٢٥ مليون عام ١٩٨٧ ثم تزايدت بعد ذلك إلى ٣٨٣٨١ مليون عام ١٩٨٨ ، ٦٠٣٠٢ مليون عام ١٩٨٩ ، و اللوحة التالية توضح نتائج اختبار مدى تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار ، خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

قيمة الاستثمار الخارجي (ب)	قيمة الاستثمار الداخلي (أ)	قيمة من التلج المطلي	معدل نمو السنوي	الاستثمار الكللي (٢) ب + أ	الاستهلاك كلية الاستهلاك الكللي	من الاستهلاك الكللي	من الاستهلاك الكللي	من الاستهلاك الكللي	معدل نمو السنوي	قيمة الاستهلاك الكللي (١)	فترة
سلبية ومركبة	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفضة	١٩٨٥
سلبية ومركبة	منخفض	منخفض	مرتفع جداً	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفضة	١٩٨٦
سلبية ومنخفضة	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفعة	١٩٨٧
سلبية ومركبة	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفعة	١٩٨٨
سلبية ومركبة	مرتفع	منخفض	سالب ومنخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفعة	١٩٨٩

المطلب الثالث:
تطور الاستثمار الكلي والاستثمار
أجل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالي يوضح تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣.

جدول رقم (١٧٥) يوضح تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة المضافة الإجمالي بسعر الثبات ٢٠٠١	قيمة الاستثمار الخارجي (ب)	قيمة الاستثمار الدخلي (أ)	كثافة من الناتج المحلي الجمالي	معدل نمو السعر	الاستثمار الكلى (٢) أ + ب	الاستثمارات الخاصة بكثافة من الاستثمار الكلى	الاستثمارات الحكومية بكثافة من الاستثمار الكلى	كثافة من الناتج المحلي	معدل نمو السعر	قيمة الاستهلاك الكلى (١)	السنة
٥٠٤١٥٠٨	٦٠٣٠٢٧-	٩٤٢٠٥	٦٧	٧٧١-	٧٤٠٠٣-	٨٦٨	١٥٦	٩٣٣	٥٩	١٧٠١٥٥	١٩٨٩
٤٧٨٩٩	١٠١٣٦-	٩٤٨٠	٧	-	٩٥٦-	٨٦٤	١٥٦	١٠٢	٣٠٩	٤٨٨٥٥	١٩٩٠
١٤١٧٧٣	١١٧٥٥٢-	٢٤١١٧	٨٥٨	-	١٢٨٥٨٨	٩٠١	٩٩٩	٨٣٢	-	١٢٢١٥٦	١٩٩١
١٤٧٦١٠	١٤١٩٩١	٢٨٠٠٠	٩٣	٣٧	١٣٨٠٠٩	٨٧٨	١٢٨٨	٨٦	٩٠١-	١١٩٦١٠	١٩٩٢
١٥٩٠٦٠	١٥٨٦٢٦-	٣٢٠٠٠	١٠٢	١٦٩	١٦١٣٧٤	٨٦٩	١٢٦١	٧٩٥	٣٧	١٢٤٠٦٦	١٩٩٣

المصدر: بالقيمة لبيانات الاستهلاك الكلى والاستثمار الداخلي :

National Bank of Egypt, Economic Bulletin. Vol. x x x x VIII No. 1, 1996 p 84

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

المصدر: بالنسبة للبيانات الاستثمارية الخارجى :

IMF, Balance of payments Statistics, yearbook, 1995, p 243

IMF, International financial statistics, yearbook, 1996, p. 337

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

اولا :- فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلي قبل وبعد الاتفاق .

- (أ) يلاحظ أن قيمة الاستثمار الكلي تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة ، نظرا لإختلاف الأسعار التي بها تقدر هذه القيمة فحتى عام ١٩٩٠ كانت هذه القيمة تصب على أساس أسعار عام ١٩٨٦ عام ١٩٨٧ أما ابتداءً من عام ١٩٩١ فإن حساب قيمة الاستهلاك الكلي كان على أساس أسعار عام ١٩٩١ ولذلك تميزت قيمة ارتفاع من ٤٧.١٥٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ٤٨٨٥٥ مليون عام ١٩٨٦ إلى ١٢٢١٥٦ مليون عام ١٩٩١ ثم إلى ١٩٦١٠ مليون عام ١٩٩٢ ثم ١٢٤٠٦ مليون عام ١٩٨٩
- (ب) وبالنسبة لمعدل نمو الاستهلاك الكلي ، فيلاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق حيث انخفض من ٥٩٪ عام ١٩٨٩ ، ٣٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ثم إلى - ٧١٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٣ .
- (ج) أما بالنسبة للاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي بسعر . ، فيلاحظ أنه انخفض أيضا بعد الاتفاق حيث انخفض من ١٣٢٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٠٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨٣٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٨١٪ عام ١٩٩١ وأخيرا إلى ٧٥٪ عام ١٩٩٣ .
- (د) وفيما يتعلق بتطور الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي ، فملاحظ أيضا أنه انخفض بعد الاتفاق حيث انخفض من ١٥٦٪ في عام ١٩٨٩ ، ١٩٠٪ إلى ٩٩٪ عام ١٩٩١ إلى ١٢٨٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ١٣٩٪ عام ١٩٩٣ .
- (هـ) وبالنسبة لتطور الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي ، فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق ، بعكس الاستهلاك الحكومي حيث تزايد الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي من ٨٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٩٠.٦٪ عام ١٩٩١ وإلى ٨٧٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٨٦٪ عام ١٩٩٣ .

ثانيا :- مدى تطور الاستثمار الكلي قبل وبعد الاتفاق .

- (أ) إذا نظرنا إلى قيمة الاستثمار الكلي خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجد أنها تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة وصلت في عام ٩٩٣ إلى خمسة أضعاف هذه القيمة في عام ١٩٨٩ ، ذلك أن قيمة الاستثمار الكلي تزايدت من ٣٤٠.٠٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ومن ٩٥٦ مليون عام ١٩٩٠ إلى ١٢٨٥.٨٨ مليون جنيه عام ١٩٩١ ثم إلى ١٣٨٨.٠٩ مليون عام ١٩٩٢ ، أخيرا إلى ١٦١٣.٧٤ مليون في عام ١٩٩٣ وهذا يعني تحسن قيمة الاستثمار الكلي بعد الاتفاق .
- (ب) وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للاستثمار الكلي ، فملاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق بنسبة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث تزايد من قيمة سالبة في عام ١٩٨٩ بلغت - ٣٧٪ إلى قيمة إيجابية بعد الاتفاق بلغت قيمة ٧.٣٪ عام ١٩٩٢ ، ١٦.٩٪ عام ١٩٩٣ .
- (ج) أما بالنسبة لتطور الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أنه تزايد أيضا بعد الاتفاق حيث تزايد من ٦٧٪ عام ١٩٨٩ ، ٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨٨٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٩٣٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ١٠٣٪ عام ١٩٩٣ .
- (د) وفيما يتعلق بتطور قيمة الاستثمار للدخل خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجد أنها تضاعفت بعد الاتفاق أكثر من ثلاثة أضعاف وهذه القيمة قبل الاتفاق حيث تزايدت من ٩٤٣.٠٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٩٤٨٠ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٦١.٧ مليون عام ١٩٩١ ثم إلى ٢٨٠٠٠ مليون عام ١٩٩٢ وأخيرا ٣٢٠٠٠ مليون عام ١٩٩٣ .
- (هـ) وبالنسبة لتطور قيمة الاستثمار الخارجى خلال هذه الفترة فما زالت قيمة هذا الاستثمار سالبة طوال هذه الفترة ، وإن كانت هذه القيمة السالبة تزايدت أكثر بعد الاتفاق ، حيث تزايدت من ٦٠٣.٠٢ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ١٠٤٣٦ - مليون عام ١٩٩٠ إلى - ١٧٥٨.٢ مليون في عام ١٩٩١ ثم إلى - ١٤١٩٩.١ ، وأخيرا إلى - ١٥٨٦٢.٦ مليون في عام ١٩٩٣ ، واللوحة التالية توضح نتائج إختبار مدى تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣ .

قيمة الاستثمار الخارجي	قيمة الاستثمار الداخلي	نسبة من الناتج المحلي السنوي	معدل نمو الناتج المحلي السنوي	قيمة الاستثمار الكلي	النسبة من الاستثمارات الحكومي	النسبة من الناتج المحلي السنوي	معدل نمو الناتج المحلي السنوي	قيمة الاستثمار (1) الفلي	السنة
سالية ومنخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة جدا	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	١٩٨٩
سالية ومنخفضة	منخفضة	منخفضة	-	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	١٩٩٠
سالية ومنخفضة	مرتفعة	مرتفعة	-	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	١٩٩١
سالية ومنخفضة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	١٩٩٢
سالية ومنخفضة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	١٩٩٣

المطلب الرابع

تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

جدول رقم (١٧٦) يوضح الاستهلاك الكلي والاستثمار خلال الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٣ - ١٩٩٨/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستهلاك (١) الكلي	معدل نموه	كسبة من الناتج المحلى	قيمة الاستثمار الداخلي (أ)	قيمة الاستثمار الخارجي (ب)	الناتج المحلى الإجمالي بسر السوق ٢٠١
١٩٩٤/٩٣	١٢٤٠٦٠	٣,٧	٨٢,٤	١٣,١	٨٦,٩	٢٢٧٠٠
١٩٩٥/٩٤	١٢٩٢٣٧	٤,٧	٨٣,١	١٣,٣	٨٦,٧	٢٦٣٠٠
١٩٩٦/٩٥	١٣٤٨٠٣	٤,٣	٨٢,٤	١٣,٦	٨٦,٤	٢٨٧٠٠
١٩٩٧/٩٦	١٤٠٦٣					
١٩٩٨/٩٧	٢٢٥٣٠٠	٤,٣	٨٤,٢	١٢,١	٨٧,٩	٤٠٣٠٠
	٢٢٥٣٠٠	٤,٥	٨٧,٩	١٢,١	٨٧,٩	٤٦٥٠٠

- بلغت قيمة الاستهلاك المحلي الكلي عام ١٩٩٣/٩٢ حوالى ١١٦٦٠ مليون جنيه .

- * على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦ .

- بلغت قيمة الاستثمار الكلي عام ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٢٣٥٠٠ مليون جنيه .

- المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية العدد الأول المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ،

ص ١٠٨ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجداول السابقة :-

أولاً : بالنسبة لتطور الاستهلاك الكلى .

١- نلاحظ أن قيمة الاستهلاك الكلى تزايدت بصورة ملحوظة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت من

١٢٩٢٣٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ١٣٤٨٠٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ١٤٠٦٣٠

مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وفقاً لأسعار ١٩٩٢/١٩٩١ ، ٢١٥٥٠٠ مليون جنيه فى نفس العام وفقاً

لأسعار عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم استمرت قيمة الاستهلاك الكلى فى التزايد حتى بلغت ٢٢٥٣٠٠ مليون جنيه

فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٢- كما تزايد معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا

المعدل من ٤,٧ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٤,٣ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٤,٥ ٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ولكنه لم

يتزايد فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ حيث ظل ٤,٣ ٪ .

٣- وإذا نظرنا إلى الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق فأننا نجد أنه تزايد فى العام

الأول للاتفاق ثم انخفض فى العام الثانى له ، حيث ارتفع من ٨٣,١ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٨٢,٤ ٪ عام

١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٨٤,٢ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ولكنه انخفض مرة أخرى إلى ٨٢,٩ ٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

وكل ذلك يؤكد أن وضع الاستهلاك الكلي كان أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق ، نظراً لانخفاض قيمة معدل نموه السنوي وانخفاضه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء عام ١٩٩٨/١٩٩٧ الذي انخفض فيه الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

٤- وإذا نظرنا إلى الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد أنه انخفض بعد الاتفاق ، حيث أنه انخفض من ١٣,٣٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ١٣,٦٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ١٢,١٪ في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٥- وبالنظر إلى الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق بنفس نسبة انخفاض الاستهلاك الحكومي ، حيث تزايد الاستهلاك الخاص من ٨٦,٧٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ٨٦,٤٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٨٧,٩٪ في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٧/١٩٩٨ .

ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلي .

١- إذا قارنا قيمة الاستثمار الكلي قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ تزايد قيمته بعد الاتفاق حيث تزايدت هذه القيمة من ٢٦٣٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ٢٨٧٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥ وفقاً لأسعار ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ٤٠٣٠٠ مليون جنيه . وفقاً لأسعار ١٩٩٦/١٩٩٧ - ثم استمرت هذه القيمة في التزايد في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ حيث بلغت ٤٦٥٠٠ مليون جنيه .

٢- وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي ، فإننا نجد تزايد هذا المعدل بصورة ملحوظة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد هذا المعدل من ٦,٥٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ٩,١٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ - على أساس أسعار ١٩٩١/١٩٩٢ - إلى ٤٠,٤٪ - على أساس أسعار ١٩٩٦/١٩٩٧ - والى ١٥,٤ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٣- وبالنظر إلى الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق فيلاحظ انخفاض قيمته من ١٦,٩٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ١٧,٦٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٥,٨٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وإلى ١٧,١٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وهذا يعني أن وضع الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، وإن كان هناك بعض التحسن في هذا الوضع عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٤- ويلاحظ بالإضافة إلى ما سبق أن قيمة الاستثمار الدخلي قد تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايدت القيمة السالبة للاستثمار للخارجي بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

نخلص من كل ما سبق إلى أن قيمة كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي قد تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق ، وأن معدل النمو السنوي لكل منهما ارتفع وإن كان الارتفاع كان بمعدلات أكبر بالنسبة للاستثمار الكلي بعد الاتفاق مع الصندوق في مقابل الاستهلاك الكلي ، وتزايد الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ثم انخفض في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وفي المقابل انخفض الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي في

عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم تزايد في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وكل ذلك يعنى التحسن البسيط في وضع الاستثمار الكلى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

المبحث الثانى

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهلك

فى هذا المبحث تحاول معرفة مدى تحقق المستهلك فيما يتعلق بتخفيض الاستهلاك الكلى ، وبصفه خلاصة الاستهلاك الحكومى وزيادة الاستثمار الكلى خلال الفترة محل الدراسة وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هى :-

- المطلب الأول :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهلك فى برنامج ١٩٧٧
- المطلب الثانى :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهلك فى برنامج ١٩٨٧
- المطلب الثالث :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهلك فى برنامج ١٩٩١
- المطلب الرابع :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهلك فى برنامج ١٩٩٦

المطلب الأول

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهلك فى برنامج ١٩٧٧

أولاً : مدى تطور الاستهلاك الكلى والمستهلك .

جدول رقم (١٧٧) يوضح لنا تطور الاستهلاك الكلى والمستهلك خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستهلاك الكلى	معدل نمو من النتائج	كسبة من النتائج	الاستهلاك الحكيمى كسبة من الاستهلاك الكلى	المستهلك
١٩٧٦	٥٤٣٤	٢٠٫٩	٨٨٫٧	٢٨٫٩	تدريجى
١٩٧٧	٦٦١٤	٢١٫٧	٨١٫٢	٢٥٫٧	تدريجى
١٩٧٨	٨١٢٠	٢٢٫٨	٨١٫٥	٢٢٫٧	تدريجى
١٩٧٩	١٠٦٨٢	٣١٫٦	٩٠٫٤	١٩٫٣	تدريجى

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول الآتى :-

- ١- أن المستهلك فيه يتعلق بخفض قيمة الاستهلاك الكلى لم يتحقق طول الفترة محل الدراسة حيث تزايدت هذه القيمة تدريجياً بدلاً من أن تنخفض .
- ٢- أن المستهلك فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى أيضاً لم يتحقق خلال الفترة محل البحث حيث تزايد هذا المعدل بصورة تدريجية بدلاً من أن ينخفض .
- ٣- وفيما يتعلق بتخفيض قيمة الاستهلاك الكلى كسبة من النتائج المحلى الإجمالى كمستهلك مسن الاستهلاك الكلى خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق والعام التالى له فقط .

٤- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي تحقق طوال الفترة محل الدراسة .

ثانياً :- مدى تطور الاستثمار الكلي والمستهدف

جدول رقم (١٧٨) يوضح لنا تطور الاستثمار الكلي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستثمار الكلي	معدل نموه السنوي	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف
١٩٧٦	٦٩٤٥	٢١٤٥٣	١١٥٣	١٣٥٣
١٩٧٧	١٥٣٥٤	١٢١٥١	١٨٥٨	١٨٥٨
١٩٧٨	١٨٤٤٤	٢٠٥١	١٨٥٥	١٨٥٥
١٩٧٩	١١٣٧١	٣٨٥٦	٩٥٦	٩٥٦

المصدر :- البنك الأهلي المصري ، الثروة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

IMF, Balance of payments statistics, yearbook, 1995. P.243

IMF, International financial statistics, year book, 1995.P.346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويوضح لنا من هذا الجدول الآتي:-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاستثمار الكلي خلال الفترة محل الدراسة قد تحقق في عام الاتفاق والعام التالي له لم يتحقق في عام ١٩٧٩ .

٢- وأن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو للاستثمار الكلي تحقق عام الاتفاق ولم يتحقق بعد ذلك .

٣- أن زيادة قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق واللوحة التالية توضح نتائج اختبار من تطور الاستهلاك الكلي للاستثمار والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	قيمة الاستثمار الكلي	معدل نموه السنوي	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف	الاستثمار الكلي	معدل نموه السنوي	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستهدف
١٩٧٧	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق
١٩٧٨	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق
١٩٧٩	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق

١٣
البيانات

المطلب الثاني

تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهلك في برنامج ١٩٨٧

أولاً :- مدى تطور الاستهلاك الكلي والمستهلك .

جدول رقم (١٧٩) يبين مدى تطور الاستهلاك الكلي والمستهلك خلال الفترة ، من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستهلاك الكلي	معدل نمو المتوى	كثافة من الناتج المحلي الاجمالي	الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي	المستهلك
١٩٨٦	٤٠٥٩٠	٥٨	٨٩٦١	١٥٦١	انخفاض تدريجي
١٩٨٧	٤٢٢٨٥	٤٠٢	٨٩٦١	١٥٦٧	
١٩٨٨	٤٤٤٠٤٢٣	٥	٨٩٦١	١٥٦٧	
١٩٨٩	٤٧٠١٥٩٥	٥٠٩	٩٣٢٣	١٥٦١	

المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- تناسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول الآتي :-

- ١- ان المستهلك فيما يتعلق بتخفيض قيمة الاستهلاك الكلي خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق حيث تزايدت قيمة الاستهلاك الكلي طوال هذه الفترة بصورة تدريجية .
- ٢- ان المستهلك فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنو للاستهلاك الكلي لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق
- ٣- ان المستهلك بخصوص تخفيض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لم يتحقق إلا في عام الاتفاق وللمام التالي له مباشرة .
- ٤- وبالنسبة لتخفيض قيمة الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي فالملاحظ ان هذا المستهلك لم يتحقق إلا في عام ١٩٨٩ .

ثانياً :- مدى تطور الاستثمار الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٨٠) يوضح تطور الاستثمار الكلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٠٧ - ١٩٨٩ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	نسبة من الناتج المحلى الاجاملى	المستهدف
١٩٨٦	٤٧١٠٠٩	٧,٢٣٧	١٠٠٤	١٩٨٦
١٩٨٧	٥١٩٧,٥	٣,١٠	١٠٠٩	١٩٨٧
١٩٨٨	٥٤٠٥,٥	٤	١٠٠٩	١٩٨٨
١٩٨٩	٣٤٠٠,٣	٣٧,١-	٦,٧	١٩٨٩

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- IMF, Balance of payments statistics, yearbook, 1995. P.243
- IMF, International financial statistics, year book, 1995.P.346

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نستخلص من هذا الجدول الآتى :-

١- أن زيادة الاستثمار الكلى كمستهدف لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالى له مباشرة .

٢- أن المستهدف خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق حيث تنقص معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى طوال هذه الفترة بصورة تدريجية .

٣- وفيما يتعلق بزيادة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة الدراسة فالملاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق إلا فى عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨

واللوحه توضح اختبار مدى تطور الاستثمار الكلى والاستثمار والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	قيمة الاستهلاك	معدل نموه السنوى	نسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى من الاستهلاك الكلى	المستهدف	الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	نسبة من الناتج	المستهدف
١٩٨٧	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق المستهدف	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق
١٩٨٨	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق
١٩٨٩	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	عدم	تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق

المطلب الثالث

تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهلك في برنامج ١٩٩١

أولاً :- مدى تطور الاستهلاك الكلي والمستهلك .

جدول رقم (١٨١) يوضح تطور الاستهلاك الكلي والمستهلك، خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستهلاك الكلي	معدل نمو السوى	كثيية من الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك الحكومي كئسيية من الاستهلاك الكلي	المستهلك
١٩٩٠	٤٨٨٥٥	٣,٩	١٠,٢	١٥,٦	تتعلق تاريخ البيانات
١٩٩١	١٢٢١٥٦	-	٨٣,٥	٩,٩	
١٩٩٢	١١٩٦١٠	-٢,١	٨١	١٢,٨	
١٩٩٣	١٢٤٠٦	٣,٧	٧٩,٥	١٣,١	

المصدر :- National Bank of Egypt , Economic , Bulletin, vol. Xxxv v1111, No 1996, p. 84 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونخرج من هذا الجدول بالنتائج التالية :-

- ١- أن تخفيض الاستهلاك الكلي كمستهلك لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا في عام ١٩٩٢
- ٢ أن تخفيض معدل النمو السنو وللاستهلاك الكلي أيضا لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة إلا في عام ١٩٩٢ .
- ٣- أن المستهلك فيما يتعلق بتخفيض الاستهلاك الكلي كئسيية من الناتج المحلي الإجمالي قد تحقق طوال الفترة محل الدراسة ، حيث انخفضت قيمة الاستهلاك الكلي قد تحقق طوال الفترة محل الدراسة حيث انخفضت قيمة الاستهلاك الكلي كئسيية من الناتج المحلي الإجمالي بصورة تدرجية طوال الفترة محل الدراسة .
- ٤- وفيما يتعلق بتخفيض الاستهلاك الحكومي كئسيية من الاستهلاك الكلي خلال الفترة محل البحث ، فالملاحظ أن هذا المستهلك لم يتحقق إلا في عام الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .

المطلب الرابع

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: تطور الاستهلاك الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٨٣) يعرض لتطور الاستهلاك الكلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الاستهلاك الكلى	معدل نموه السنوى	كثيئة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى كثيئة من الاستهلاك الكلى	المستهدف
١٩٩٦/١٩٩٥	١٣٤٨٠٣	٤,٣	٨٢,٤	١٣,٣	انخفاض تدريجى
١٩٩٧/١٩٩٦	١٤٠٦٣٠ ٢١٥٥٠٠	٤,٣	٨٤,٢	١٢,١	
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٢٥٣٠٠	٤,٥	٨٢,٩	١٢,١	

• بأسعار ١٩٩٧/١٩٩٦

• المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٨ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول الآتى :-

١- أن تخفيض الاستهلاك الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق كمستهدف لم يتحقق ، نظراً لتزايد قيمة الاستهلاك الكلى من ١٣٤٨٠٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٤٠٦٣٠ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ - بأسعار ١٩٩١ - والى ٢١٥٥٠٠ مليون جنيه - بأسعار ١٩٩٦ - ثم إلى ٢٢٥٣٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٢- أن تخفيض معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى بعد الاتفاق كمستهدف أيضاً لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ذلك أن هذا المعدل كان ٤,٣ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ثم ارتفع إلى ٤,٥ ٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٣- كما أن المستهدف بالنسبة لتخفيض الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، حيث ارتفع هذا المعدل من ٨٢,٤ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٨٤,٢ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ولكنه انخفض إلى ٨٢,٩ ٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٤- وبالنسبة لتخفيض الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي كمستهدف بعد الاتفاق قد تحقق في عامي ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٧/١٩٩٨ ، حيث انخفض الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي في هذين العامين إلى ١٢,١٪ بعد أن كان ١٣,٣٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ .

ثانياً: تطور الاستثمار الكلي والمستهدف .

جدول رقم (١٨٤) ويعرض لتطور الاستثمار الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى

١٩٩٧/١٩٩٨

القيمة بالمليون جنيه

القيمة بالمليون جنيه	المستهدف	النسبة من الناتج المحلي	معدل نمو السنوي	الاستثمار الكلي	المتن
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٨٧٠٠	٩,١	١٧,٦	١٩٩٦/١٩٩٥	١٧,٦
١٩٩٧/١٩٩٦	٤٠٣٠٠ *	٤٠,٤	١٥,٨	١٩٩٧/١٩٩٦	١٥,٨
١٩٩٨/١٩٩٧	٤٦٥٠٠	١٥,٤	١٧,١	١٩٩٨/١٩٩٧	١٧,١

* بأسعار عام ١٩٩٦ .

• المصدر :- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ،

١٩٩٨ ، ص ١٠٨ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول الآتي :-

١- أن زيادة الاستثمار الكلي كمستهدف بعد الاتفاق مع الصندوق قد تحقق ، حيث تزايدت قيمة الاستثمار الكلي من ٢٨٧٠٠ مليون جنيه قبل الاتفاق إلى ٤٠٣٠٠ مليون جنيه بعد الاتفاق - وفقاً لأسعار عام ١٩٩٦ - ثم إلى ٤٦٥٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٢- وبالنظر إلى معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي بعد الاتفاق والمستهدف ، فيلاحظ تزايد هذا المعدل بعد الاتفاق مما يعطي أن المستهدف في هذا الصدد قد تم تحقيقه .

٣- وإذا نظرنا إلى الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف بعد الاتفاق ، فيلاحظ أن المستهدف في هذا المجال لم يتحقق عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، حيث انخفض الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٦ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٥,٨ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكن تزايد إلى ١٧,١ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ مما يعنى تحسن وضع الاستثمار الكلي في هذا العام الأخير .

محتاج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار

أولاً : نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٧٧ .

(أ) نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار قبل وبعد الاتفاق :

١- تزايدت قيمة الاستهلاك الكلي بعد الاتفاق ووصلت هذه القيمة إلى أضعاف قيمة الاستهلاك الكلي قبل الاتفاق ، كما ارتفع معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي بعد الاتفاق أيضاً بعكس الوضع قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وفي المقابل تزايد الاستهلاك الخاص بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

٢- تضاعفت قيمة الاستثمار الكلي بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، وارتفع معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، وارتفع معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي في عام الاتفاق إلا أنه كان أقل من معدل العام السابق مباشرة على الاتفاق ، ويلاحظ أن الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تزايد في عام الاتفاق والعام التالي مباشرة بالمقارنة بالوضع في العامين السابقين للاتفاق .

(ب) نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف :

١- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بخفض قيمة الاستهلاك الكلي كما لم يتم تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي خلال الفترة محل البحث ، أيضاً لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة ، ولكن تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي خلال هذه الفترة .

٢- تم تحقيق المستهدف بخصوص زيادة قيمة الاستثمار الكلي خلال الفترة محل الدراسة ، ولكن لم يتم زيادة معدل النمو السنوي بنسبة كبيرة إلا في عام الاتفاق مع الصندوق وبنسبة أقل في عام ١٩٧٨ أيضاً لم يتم زيادة قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا في عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

ثانياً : نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٨٧ .

(أ) نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار قبل وبعد الاتفاق :

١- تزايدت قيمة الاستهلاك بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق خلال الفترة محل الدراسة ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي انخفض بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل ذلك ، أيضاً انخفضت قيمة الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي بعد الاتفاق بنسبة بسيطة بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، أيضاً انخفض الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي بعد الاتفاق عن الوضع في عام ١٩٨٥ .

٢- كما تزايدت قيمة الاستثمار الكلي في عام الاتفاق والعام التالي له في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي انخفض بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، ورغم ذلك فإين

الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تزايد في عام الاتفاق والعالم التالي له في مقابل الوضع قبل الاتفاق .

(ب) نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف :

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض قيمة الاستهلاك الكلي خلال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت قيمة الاستهلاك الكلي بصورة تدريجية طوال هذه الفترة ، ولكن تم تخفيض معدل نمو الاستهلاك الكلي بنسبة كبيرة في عام ١٩٨٧ ، وبنسبة أقل في عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، أيضا تم تخفيض قيمة الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ولكن لم يتم تخفيض الاستثمار الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي إلا في عام ١٩٨٩ .

٢- أيضا تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاستثمار الكلي في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ فقط ، ولكن لم يتم رفع معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي خلال الفترة محل البحث ، ومع ذلك فإن المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد تحقق في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

ثالثا : نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٩١ .

(أ) نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار قبل وبعد الاتفاق :

١- تضاعفت قيمة الاستهلاك الكلي بعد الاتفاق حوالي ثلاثة أضعاف قيمة قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السوي للاستهلاك الكلي قد انخفض بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل ذلك ، أيضا انخفض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما انخفض أيضا الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٢- تزايدت قيمة الاستثمار الكلي بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، كما ارتفع معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل ذلك ، وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل ذلك ، وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

(ب) نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف :

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض قيمة الاستهلاك الكلي خلال الفترة محل البحث ، ولكن تم خفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي خلال هذه الفترة ، وأيضا تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بخفض قيمة الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة ، ولم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض قيمة الاستثمار الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي إلا في عام ١٩٩١ - عام الاتفاق .

٧- أيضا تم تحقيق المستهدف بخصوص زيادة قيمة الاستثمار الكلي خلال الفترة محل الدراسة ، كما تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي وبالنسبة لزيادة قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي طوال الفترة محل البحث .

رابعاً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٩٦ .

أ- نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ :

١- تزايدت قيمة الاستهلاك الكلي بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل ذلك ، كما تزايد معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ بالمقارنة بالوضع قبل ذلك .

٢- تزايدت قيمة الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ في مقابل الوضع قبل ذلك ، ثم انخفضت قليلاً في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٣- انخفضت قيمة الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الكلي بعد الاتفاق ، كما ارتفعت قيمة الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي أيضاً بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل ذلك .

٤- تزايدت قيمة الاستهلاك الكلي ومعدل نموه السنوي بعد الاتفاق في مقابل الوضع قبل الاتفاق .

٥- انخفضت قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول للاتفاق ثم ارتفعت هذه القيمة في العام الثاني للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب- نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف .

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة للاستهلاك الكلي من ناحية تخفيض هذه القيمة ، نظراً لتزايد هذه القيمة بعد الاتفاق ، كما لم يتم تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي إلا في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

٢- أيضاً لم يتم تخفيض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٣- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق مع الصندوق .

٤- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الاستثمار الكلي بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما تزايد معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي بعد الاتفاق .

٥- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول للاتفاق ، ولكن تحقق ذلك في العام الثاني للاتفاق - عام ١٩٩٧/١٩٩٨ - .

وبعد الانتهاء من اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي تنتقل بعد ذلك إلى بحث مدى ملائمة سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر وهذا هو موضوع الباب القادم .

الباب الثالث

**مدى ملاءمة سياسات صندوق النقد الدولي
للتثبيت الاقتصادي في مصر**

الباب الثالث

مدى ملاحة سياسات صندوق النقد الدولي

للتثبيات الاقتصادي في مصر

يهتم هذا الباب بمعرفة مدى ملاحة تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي للتثبيات الاقتصادي في مصر، ونهدف من ذلك إلى الحكم النهائي على كل سياسة من تلك السياسة، فإذا كانت الإجراءات التي تتضمنها سياسة من السياسات أو التي تتضمنها كل السياسات ذات آثار إيجابية على الاقتصاد وأنها ليست لها آثار سلبية أو كان لها آثار سلبية يمكن تجنبها بتكلفة بسيطة، ففي هذه الحالة تكون هذه الإجراءات ملاحة ويجب الأخذ بها في المستقبل، أما إذا لم يكن الأمر كذلك فلا بد من التخلي عن هذه الإجراءات ويتعين في هذه الحالة الأخذ ببدائل أخرى أكثر ملاحة، وعلى ذلك فإن الدراسة في هذا الباب تنقسم إلى ثلاثة فصول على النحو التالي :-

الفصل الأول : مدى ملاحة السياسة المالية

الفصل الثاني : مدى ملاحة السياسة النقدية

الفصل الثالث : مدى ملاحة سياسة سعر الصرف

الفصل الأول

مدى ملائمة السياسة المالية

يهدف هذا الفصل إلى معرفة مدى ملائمة السياسة المالية التي يتبناها الصندوق لمصر ، والحكم على مدى ملائمة السياسة المالية يتقضى منا أن نقرر مدى ملائمة الإجراءات التي يطلب بها الصندوق بالنسبة للتدفقات العامة ومدى ملائمة الإجراءات التي يطلب بها بالنسبة للتدفقات الخاصة وبذلك نستطيع أن نقرر مدى ملائمة هذه السياسة ، وستقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين : -

المبحث الأول : - مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالتدفقات العامة

المبحث الثاني : مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة

المبحث الأول

مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالتدفقات العامة

مما لا شك فيه أننا نتفق مع الصندوق في ضرورة تخفيض الإنفاق العام ، حتى يتم تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، وهذا يعد هدفاً لكل حكومات العالم ، فلا توجد دولة في العالم ترغب في أن تعاني موازنتها العامة من عجز ، وذلك نظراً للأثار المملكة التي تترتب على وجود عجز في الموازنة العامة للدولة ، وعلى ذلك فهذه الموازنات العامة للدولة بعد هدفاً أساسياً لكل البلدان ، ولكن الخلاف يكون حول الأدوات التي سيتم استخدامها لتحقيق هذا التوازن ، ولقد وجه لصندوق النقد الدولي العديد من الانتقادات بالنسبة لسياسة في هذا الصدد ، ولقد تطور أهم هذه الانتقادات داخل دائرة الشؤون المالية للصندوق Fiscal affairs department وذلك من خلال تأثير ' فينوتانزى ' مدير هذه الدائرة ، وكان مضمون هذا الانتقاد أنه لاختلاف على أن السياسة المالية تعد أداة رئيسية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات ، ولكن الخلاف كان على مدى نفع التركيز على حجم العجز في الموازنة العامة للدولة ، على أساس أن الاهتمام بذلك يحول الانتباه عن المشكلة الأساسية ، وهي جودة وصمود الإجراءات المالية التي تستخدمها الحكومة للبقاء داخل الحدود القصوى المرغوبة للموازنة^(١).

وعلى ذلك فحكمنا على مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالتدفقات العامة والتي تبناها صندوق النقد الدولي في برامجها للتثبيت الاقتصادي في مصر ، يقتضى منا أن نعرض للأثار الاقتصادية المختلفة لهذه الإجراءات ، فإذا كانت هذه الأثار في صالح الاقتصاد يمكننا أن نقرر أن هذه الإجراءات ملائمة ويجب الأخذ بها في المستقبل ، وإذا لم يكن كذلك فيجب وقف العمل بها والأخذ ببديل آخر ، وسنعالج ذلك في المطالب التالية : -

المطلب الأول : - مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي

المطلب الثاني : - مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة في برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادي

المطلب الثالث : - مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة في برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادي

المطلب الرابع : - مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة في برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي

المطلب الأول

مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي

أولاً : كثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز في الموازنة العامة للدولة .

سبق أن إنتهينا في الباب الأول من هذه الرسالة إلى عدة نتائج فيما يتعلق بالنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي نلخصها فيما يلي : -

١- تزايد قيمة النفقات العامة وإنخفاض معدل نموها السنوي في عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ثم ارتفاعها في عام ١٩٧٩

٢- انخفاض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة وإنخفاض كنسبة من الناتج المحلي في عام ١٩٧٧ .

ومن النتائج السابقة نستطيع أن نقرر الآتي : -

أن انخفاض معدل نمو النفقات العامة في عام ١٩٧٧ ساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام ، وهذا يعني تحقيق المستهدف في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكن يلاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ولذلك يمكن القول بأن الإجراءات المتعلقة بالاتفاق العام والتي تبناها الصندوق في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي في مصر ، نجحت نجاحاً مؤقتاً (عام ١٩٧٧) فسي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، وهذا يعني جزئياً عدم كفاية وعدم ملاحة هذه الإجراءات .

ونرى أن تخفيض النفقات العامة عادتاً ما كان يتم من خلال تخفيض النفقات المخصصة للتحويلات (سواء الاقتصادية أم الإجتماعية) ، والنفقات المخصصة للإستثمار العام ونفقات الأجور والموتوبات ، ونلاحظ أن من شأن تخفيض هذه النفقات بطريقة عشوائية ودون دراسة أن يؤدي إلى العديد من المشكلات سواء الاقتصادية أم الإجتماعية أم الميلسية على مستوى البلد وذلك فإننا نطالب بعدم التسرع في تخفيض أي بند من بنود الإنفاق العام قبل دراسة الآثار التي ستترتب على ذلك فبغياً على نعرض للكثير الاقتصادية التي صاحبت تخفيض بعض أنواع النفقات العامة والتي طالب الصندوق بتخفيضها .

ثانيا : أثر الإجراءات المتخذة بالمنطقة بالانخفاض على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في برنامج ١٩٧٧ .

١ - أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :

١- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على ميزان المدفوعات .

يعتبر تخفيض الإنفاق المخصص للدعم والتحويلات الأخرى من أهم الإجراءات التي يصر صندوق النقد الدولي على تنفيذها في مصر ، وذلك على أساس أن الدعم والتحويلات الأخرى لا يصل إلى الفقراء فقط ولكن إلى الأغنياء أيضا ، مما يمثل عبئا ثقيلا على الموازنة العامة للدولة ، ويؤكد البعض ^(١) أن ١٥٪ فقط من الدعم والتحويلات الأخرى هو الذي يصل في مصر إلى مستحقيه والباقي يذهب إلى غير المستحقين له

وعلى ذلك فإن تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى ثم إلغائه يحد من الإجراءات الرئيسية التي يطالب بها الصندوق ،

والجدول التالي يوضح تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٨٥) يوضح تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنية .

السنة	قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى	معدل النمو السنوي	معدل النمو الحقيقي
١٩٧٥	١٢.٢	-	-
١٩٧٦	١٣.٧	٥.٢	٦.١
١٩٧٧	١٦.٥	٢٢	٩.٣
١٩٧٨	١٦.٦	١	-١٠.٩
١٩٧٩	٢٢.٩	٢٨.٨	٢٨.٨

IMF, Government finance statistics, yearbook . 1982 , p 192

المصدر :

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

^(١) انظر : Ali Abdallah and michael Brown, " The Economy " In " Egypt : Internal challenges and Regional stability " p.p. 39 - 40, Edited by Lillian ctaig Harris, Chatham House paper 39, The Royal institute of International Affairs. 1988
Ibrahim oweiss, " Egypt's Economy The pressing issues " In " The political Economy of - contemporary Egypte " Edited by : Ibrahim oweiss , pp 22 - 23 center for contemporary Arab studies, Georgetown university, 1990

ونرى على الجدول السابق أن معدل النمو الحقيقي للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى لم يتزايد بعد الاتفاق مع الصندوق إلا في عامي ١٩٧٧، ١٩٧٩ بحيث تزايد من ١٠١-٦.١ عام ١٩٧٦ إلى ٩.٣ عام ١٩٧٧ وإلى ٢٨.٨ عام ١٩٧٩ ، ولكنه كان منخفضاً في عام ١٩٧٨ ، حيث بلغ ١٠.٩٪ وعلى ذلك يكون وضع الدعم والتحويلات الأخرى بعد الاتفاق مع الصندوق أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق ، ولكن ما هو أثر عدم تحقيق المستهدف الذي كان يسعى إليه الصندوق في عامي ١٩٧٧، ١٩٧٩ على الواردات والخصب الجارى ؟

الجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (١٨٦) يوضح تطور معدل النمو السنوى للواردات والعجز في الحساب الجارى

للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوى للواردات	العجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى
١٩٧٥	-	١٩,٤
١٩٧٦	-٢,٦	١٠,٦
١٩٧٧	٤,٨	٨,٤
١٩٧٨	١٨	٩,٣
١٩٧٩	٢٦,٦	١٥,٨

IMF, Balance of Payments statistics, Yearbook, 1982, P. 147

المصدر :

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, PP. 13,346

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

وهذا الجدول يؤكد أن معدل النمو السنوى للواردات لم ينخفض بعد الاتفاق مع الصندوق ، وأن العجز فى الحساب الجارى لم ينخفض إلا في عام ١٩٧٧ ، وهذا يعنى أن تخفيض العجز فى عام ١٩٧٧ لا يرجع إلى انخفاض الواردات لأن الواقع أنها تزايدت فى هذا العام ، وعلى ذلك إذا افترضنا بقاء العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على وضع الحساب الجارى على حالها دون تأثير فى الحساب الجارى ، فإن معنى ذلك أن زيادة قيمة الإنفاق العام الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى صاحبها انخفاض فى العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق مع الصندوق ، وليس العكس كما كان يتوقع الصندوق، كما صاحب تخفيض الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى زيادة فى معدل نمو الواردات ومعدل نمو العجز فى الحساب الجارى، وفى نفس الوقت صاحب ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى عام ١٩٧٩ ارتفاع فى معدل نمو الواردات وزيادة فى معدل نمو العجز فى الحساب الجارى، وهذا يشير إلى ضلالة تأثير الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى على الواردات والحساب الجارى .

٢- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الاحتياطات الدولية لمصر .

من المفترض أيضا -كما يرى الصندوق - أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى من شأنه يؤثر على الاحتياطات الدولية لمصر بأن يقلل من اللجوء إليها وبالتالي تزايد قيمتها ، والجدول التالي يوضح مدى تحقق ذلك :

جدول رقم (١٨٧) يوضح تطور الاحتياطات الدولية لمصر خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوي للاحتياطات الدولية
١٩٧٥	- ١٦,٣
١٩٧٦	+ ١٥,٥
١٩٧٧	+ ٥٥,٧
١٩٧٨	+ ١١,٦
١٩٧٩	+ ٦,٣

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, P.336

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, P.147

٠.نسب تم حسابها بمعرفة للباحث

ونرى على هذا الجدول أن هناك تزايد في الاحتياطات الدولية لمصر في عام ١٩٧٧ ، ورغم ذلك فإن هذا التزايد لم يكن نتيجة لتخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وذلك لأن الوردات في هذا العام تزايدت ولم تنخفض ، وبالتالي يكون تزايد الاحتياطات الدولية بمصر في عام الاتفاق راجعا لأسباب أخرى غير تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى .

٢- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على التضخم :

من المعروف أن تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على السلع والخدمات من شأنه أن يرفع أسعار تلك السلع والخدمات التي رفع عنها الدعم والتحويلات الأخرى ، وبذلك فإن هناك علاقة عكسية بين الدعم والتحويلات الأخرى والتضخم ، وهذه العلاقة العكسية يمكن أن تنتهي إذ تدخلت ظروف أخرى مثل زيادة الإنتاج ، والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة محل الدراسة :

جدول رقم (١٨٨) يبين تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل التضخم
١٩٧٥	٩,٧
١٩٧٦	١٠,٣
١٩٧٧	١٢,٧
١٩٧٨	١١
١٩٧٩	١٠

المصدر : البنك الاهلي المصري ، نشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

-المنب تم حسابها بمعرفة الباحث-

ونرى على هذا الجدول أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ساهم في زيادة معدل التضخم في مصر عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد من ٩,٧٪ إلى ١٠,٣٪ قبل الاتفاق إلى ١١٪ عام ١٩٧٨ ، وصاحب زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى زيادة في معدل التضخم كما حدث في عام ١٩٧٧ ، وانخفاض في هذا المعدل كما حدث في عام ١٩٧٩ ، وهذا يشير أيضا إلى ضلّة تأثير الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى على التضخم .

٤- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية .

٤-١ أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على التسلّح المحلي الإجمالي :-

مما لا شك فيه أن تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على بعض السلع والخدمات من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الطلب عليها ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة المعروض منها ، وبالتالي فإذا لم يتم تصدير هذه الزيادة ، فإن ذلك يعني أن هذه المنتجات ستظل راکدة في السوق . وهذا يعتبر خسارة للاقتصاد ، والذي يقوى وجهة النظر أن هذه الإجراءات الأخرى التي ينادي بها الصندوق كخفض الاستثمارات العامة وتخفيض الأجور والمزيتات كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي

وذلك نظرا للأثر السالبة لهذه التخفيضات على الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد والجدول التالي يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي في مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٨٩) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوى للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة
١٩٧٥	٢٧,٤
١٩٧٦	١٠,٧
١٩٧٧	٨,٣
١٩٧٨	٩,٧
١٩٧٩	٩,٨

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى من هذا الجدول أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى قد صاحبه زيادة فى معدل نمو الناتج المحلى ، وأن زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى صاحبه أيضا زيادة فى معدل نمو الناتج المحلى فى عام ١٩٧٩ ، وفى نفس الوقت صاحبه تخفاض فى هذا المعدل كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، كل ذلك يشير أيضا إلى ضائقة تأثير الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى .

٤ - ٢ أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على المديونية الخارجية .

من شأن تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى أيضا أن يسهم ولو جزئياً فى تخفيض المديونية الخارجية للبلاد فهل تحقق ذلك والجدول التالى يوضح مدى تحقق ذلك ؟

جدول رقم (١٩٠) يوضح تطور المديونية الخارجية لمصر ، خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنية

السنة	إجمالى المديونية الخارجية	كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٧٥	٢٨٤٧	٥٩,٦
١٩٧٦	٣٤١٨,١	٦٤,٩
١٩٧٧	٤٩٢٢,١	٨٦,٣
١٩٧٨	٥٥٧٤,٧	٨٩,٥
١٩٧٩	١٠٩٤٠,٧	٥٩,٩

المصدر :- The World Bank, World debt tables ,First Supplement, External debt of developing Countries, various issues

ونرى من هذا الجدول أن زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى صاحبه زيادة فى المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، أيضا صاحبه التخفاض فى هذه النسبة كما حدث فى عام ١٩٧٩ ، ولتخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٧٨ صاحبه زيادة فى المديونية كنسبة من الناتج المحلى ، وهذا أيضا يشير إلى ضائقة تأثير الدعم والتحويلات الأخرى على المديونية الخارجية.

ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

١ - أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات .

من المعروف أن صندوق النقد الدولى يعتمد على تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى كوسيلة أساسية لتخفيض المعجز فى الموازنة العامة للدولة ، الجدول التالى يوضح مدى إنخفاض الإنفاق العام فى مصر خلال الفتر محل الدراسة

جدول رقم (١٩١) يوضح تطور الإنفاق العام الاستثمارى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنية

السنة	الإنفاق الاستثمارى الاجمالى	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٧٥	٤٩٥ ,٩	-	-
١٩٧٦	١١١١ ,٦	١٢٤ ,٢ +	١١٣ ,٩ +
١٩٧٧	٧٠١ ,٩	٣٦ ,٩ -	٢٤ ,٢ -
١٩٧٨	٦٦٢ ,٨	٥ ,٦ -	٥ ,٤ -
١٩٧٩	١٠٧٣ ,٨	٦٢ +	٥٢ +

IMF, Government Finance Statistics , Yearbook, 1981, P. 192

-المصدر :

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى من الجدول السابق أن معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى انخفض بصورة كبيرة بعد الإنفاق مع الصندوق ، حيث انخفض من قيمة موجبة بلغت ١١٣,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى قيمة سالبة بلغت - ٢٤,٢٪ عام ١٩٧٧ و - ٥,٤٪ عام ١٩٧٨ ثم قيمة موجبة منخفضة (بالمقارنة بالوضع قبل الإنفاق) بلغت ٥٢٪ .

وإذا كان الصندوق قد نجح فى تخفيض قيمة الإنفاق الاستثمارى ، كنتاجه فى تخفيض قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى الأخرى فهل يعد هذا فى مصلحة ميزان المدفوعات ؟ والجدول التالى يوضح تطور بنود ميزان المدفوعات فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٢) يوضح تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	محل النمو السنوى للصادرات	محل النمو السنوى للواردات	المعز في الحساب الجارى كمتبة من الناتج المحلي الاجمالي	المعز في ميزان المدفوعات كمتبة من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٥	-	-	١٩,٤	٢٣,٤
١٩٧٦	٢,٦	٢,٦	١٠,٦	٩,٧
١٩٧٧	٢٢,٤	٤,٨	٨,٤	١٣
١٩٧٨	- ١,٣	١٨	٩,٣	٦,٧
١٩٧٩	٢٥	٢٦,٦	١٥,٨	٢

المصدر .

IMF, Balance of payments Statistics, Yearbook, 1982, P. 147

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

- التسبب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى من هذا الجدول أنه على الرغم من تخفيض الإنفاق العام على الاستثمار إلا أن معدل النمو السنوى للواردات تزايد ولم يتناقص ، وكان ينبغي أن يتناقص معدل النمو السنوى للواردات كآثر لانخفاض الإنفاق الاستثمارى وبصفة خاصة عام ١٩٧٧ . حيث انخفض معدل النمو الحقيقى للإنفاق الاستثمارى لحوالى - ٢,٢ ٪ ، وقد يكون السبب فى ذلك تزايد الواردات الاستهلاكية وليس الاستثمارية سواء للقطاع العام أو للقطاع الخاص ، والدليل على ذلك أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى لم يتزايد فى هذا العام بل انخفض من ٢,١٠ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢,٨٠ ٪ عام ١٩٧٧ ولعل انخفاض المعز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٧٧ كان راجعاً لزيادة الصادرات بصفة أساسية وليس إلى انخفاض الواردات ، لأن الواردات تزايدت فى هذا العام ولم تنخفض ، ولعل تزايد المعز فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٧٧ أيضاً كان راجعاً لتزايد الواردات ، ولولا تزايد الصادرات لكان المعز أكبر من ذلك ، نخلص من كل ذلك إلى أن تخفيض الإنفاق الاستثمارى لم يؤد إلى تخفيض الواردات ، ولم يؤد إلى تخفيض المعز فى الحساب الجارى ، ولم يؤد إلى تخفيض المعز فى ميزان

المدفوعات ، وكان يمكن لزيادة الإنفاق الاستثمارى أن تسهم فى زيادة الصادرات بنسبة أكبر من نسبة إسهامها فى زيادة الواردات ، الأمر الذى كان يمكن أن يؤدى إلى تخفيض المعز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات ، ولعل ذلك تحقق فى عام ١٩٧٩ ، حيث تزايدت قيمة الإنفاق الاستثمارى ومعدل نموه الحقيقى ، وأيضاً تزايد معدل نمو الصادرات والواردات ، وإنخفض المعز فى ميزان المدفوعات رغم ارتفاع المعز فى الحساب الجارى .

٢ - تآثر انخفاض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية لمصر .

من شأن تخفيض الإنفاق الاستثمارى أن يؤدى إلى تخفيض الواردات ، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى تزايد الاحتياطيات الدولية لمصر هذا فى حالة افتراض ثبات قيمة الصادرات ، والواقع الإحصائى يؤكد أن ذلك لم يتحقق ،

لأن الاحتياطات الدولية لمصر إنخفضت بعد الإنفاق الاستثمارى ، حتى بالنسبة للعام الذى زلت فيه قيمة الاحتياطات الدولية لمصر ، فإن ذلك لم يكن بسبب تخفيض الإنفاق الاستثمارى ، حيث تزايدت الودائع فى هذا العام من - ٦, ٢٪ عام ١٩٧٦ إلى + ٨, ٨٪ عام ١٩٧٧ ، ولقد ساهم فى تزايد الاحتياطات فى هذا العام تزايد الصادرات .

٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .

فى الواقع أن هناك علاقة أساسية بين الإنفاق الاستثمارى والتضخم ، ذلك أن زيادة الإنفاق الاستثمارى من شأنه أن يودى إلى زيادة الناتج القومى خلال الأجل الطويل وأن ذلك من شأنه أن يخفض معدلات التضخم ، وبالنسبة لتخفيض قيمة الاستثمار العام وهو فى حالة مصر يمثل حوالى ثلاثة أرباع الاستثمار المحلى ^(١) فهو من شأنه أن يودى إلى زيادة معدلات التضخم فى الأجل القصير ، وقد يتميز هذا الوضع مالم يرقم القطاع العام بزيادة الاستثمار ، والملاحظ أن ذلك محدث بالفعل فى حالة مصر حيث لم يؤد انخفاض الاستثمار العام إلى زيادة الاستثمار الخاص السلمى ^(٢) الأمر الذى أدى إلى رفع معدلات التضخم فى مصر بعد الاتفاق مع الصندوق ، وبصفة خاصة عام ١٩٧٧ حيث ارتفع معدل التضخم من ٣, ١٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧, ١٢٪ عام ١٩٧٧ ، وإن كان تزايد الإنفاق الاستثمارى عام ١٩٧٩ قد ساهم جزئياً فى تخفيض معدل التضخم إلى ١٠٪ فى هذا العام .

٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .

٤ - ١ - ١ - أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى :

من المعروف أن القطاع الخاص عادة مايسعى إلى الاستثمارات السريعة وذات الفائدة المرتفعة الأمر الذى قد يبعدها عن الاستثمارات طويلة الأجل أو الاستثمار فى القطاعات ذات العائد المنخفض ، ولذلك فإن تخفيض الإنفاق الاستثمارى العام من شأنه أن يودى إلى تخفيض انتاجية هذه القطاعات الأمر الذى يودى إلى تخفيض الناتج المحلى الإجمالى بالإضافة إلى تزايد الحاجة إلى الاستيراد لسد الفجوة فى الإنتاج المحلى الأمر الذى يودى إلى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات والجدول التالى يوضح مدى تطور معدل نمو الناتج المحلى والقطاعات المساهمة فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

karima korayem , structural AdJustment and Reform policies In Egypt
: Eeonomic and social Implications, op. cit. , p. 38.

(١) انظر :

Karima korayem, the Impact of Economic Adjustment Policies, op Cit., p. 88

(٢) انظر :

جدول رقم (١٩٣) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المساهمة فيه

(بتكلفة عوامل الإنتاج الثلاثة) خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو ناتج القطاعات السلعية	معدل نمو ناتج قطاعات التوزيع	معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات
١٩٧٥	٢٧,٤	٥,٥	٥٤,٧	٧٢,٧
١٩٧٦	١٠,٢	٧,٧	٢١,٧	٨,٨
١٩٧٧	٨,٣	٧,٦	١٠,٤	٨,٩
١٩٧٨	٩,٢	٧	١٨,٩	٥,٢
١٩٧٩	٩,٨	١١,٧	٥,٧	٩,٤

المصدر :- البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

القطاعات الملصقة تشمل :

١- الزراعة والرعى . ٢- التترول ومنتجاته . ٣- الصناعات المعدنية . ٤- التشييد . ٥- الكهرباء .

•• قطاعات التوزيع تشمل :-

١ نقل والمواصلات والتخزين . ٢- قناة السويس . ٣ التجارة والمال .

••• قطاعات الخدمات تشمل :

١- الإسكان . ٢- للمرافق العامة . ٣- الخدمات الأخرى .

ونرى مما سبق أن معدل النمو السنوى للناتج المحلي الإجمالى تراجع بعد تخفيض قيمة الإنفاق العام الاستثمارى فى الموازنة العامة للدولة ابتداءً من عام ١٩٧٧ ، كما يلاحظ أيضاً أن معدل نمو ناتج قطاعات التوزيع تراجع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك حيث انخفض من ٥٤,٧٪ عام ١٩٧٥ ، ٧,٢٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٠,٤٪ عام ١٩٧٧ ، ٩,٢٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٥,٧٪ عام ١٩٧٩ ، كما تراجع أيضاً معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى عام ١٩٧٥ ، حيث وصل هذا المعدل فى هذا العام إلى ٢,٢٪ فى حين أنه لم يتجاوز ٩,٤٪ بعد الاتفاق وكان ذلك فى عام ١٩٧٩ .

نخلص من ذلك إلى أن تخفيض الإنفاق الاستثمارى فى الموازنة العامة للدولة أسهم أيضاً فى تخفيض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى ، وبصفة خاصة فى قطاعات توزيع والخدمات .

٤-٢ - أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على المديونية الخارجية .

هل أدى تخفيض قيمة الإنفاق العام الاستثمارى إلى تخفيض التمويل الخارجى للعجز فى الموازنة على أساس أن من شأن تخفيض قيمة الإنفاق الاستثمارى أن يقلل من العجز فى الموازنة وبالتالي تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز ؟ وفى نفس الوقت هل تزايدت للمديونية الخارجية لمصر على أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ؟ وللجدول التالى يوضح تطور التمويل الخارجى والمديونية الخارجية لمصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٤) يوضح تطور التمويل الخارجى للعجز والمديونية الخارجية لمصر خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	التمويل الخارجى كسبة من العجز	المديونية الخارجية كسبة من الناتج المحلى	أعباء خدمة الدين كسبة من الناتج المحلى	فوائد الدين الخارجى كسبة من الناتج المحلى
١٩٧٥	٥٠,٩	٥٩,٦	٩,١	٢٣,٤
١٩٧٦	٤١,١	٦٤,٩	١,٢	٩,٧
١٩٧٧	٤٧,٢	٨٦,٣	٣,٣	١٣
١٩٧٨	٢٤,١	٨٩,٥	٧,٢	٦,٧
١٩٧٩	٢٠,١	١٥٩,٩	٣	٢

المصدر :-

The World Bank, World debt tables, First Supplement, External debt of developing -Countries, various issues

- IMF, Government Finance Statistics, Yearbook, 1981.P. 192

-البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى من الجدول السابق أن التمويل الخارجى للعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تزايد فى عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد من ١,١ ٪ إلى ٤١ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢,٢ ٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفض فى العامين التالين للاتفاق إلى ١,٢ ٪ و ٢٠ ٪ على التوالى ، ولكن يلاحظ أنه على الرغم من انخفاض التمويل الخارجى للعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ إلا أن المديونية الخارجية لمصر تزايدت ، بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، كما هو واضح من الجدول السابق ، أيضا تزايدت أعباء خدمة الدين وفوائد الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، كل ذلك يدعونا إلى تقرير أن تخفيض قيمة الإنفاق العام الاستثمارى وإن أدت جزئيا إلى تخفيض الاعتماد الخارجى للعجز ، إلا أنها أدت جزئيا أيضا إلى زيادة المديونية الخارجية ، وزيادة أعباء خدمة الدين ، وزيادة فوائد الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق

ج - أثر تخفيض الأجور والمرتببات .

فى الواقع أن صندوق النقد الدولى يسعى بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والاستثمار العام إلى تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات ، وذلك لتخفيض الإنفاق العام وبالتالي تخفيض العجز فى

الموازنة العامة للدولة ، والجدول التالي يوضح تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات في مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٥) يوضح تطور الإنفاق العام على الأجور والمرتبات ومعدل نموه السنوي والحققي

خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون

جنية

السنة	الإنفاق على الأجور والمرتبات	كسبة من الإنفاق الجاري	معدل النمو السنوي للإنفاق على الأجور والمرتبات	معدل النمو الحقيقي للإنفاق على الأجور والمرتبات
١٩٧٥	٥٢٢,٧	٢١,٧		-
١٩٧٦	٦٤٠,٣	٢٤,١	٢٢,٣	١٢
١٩٧٧	٧٩١,٦	٢٤,٧	٢٣,٦	١٠,٩
١٩٧٨	٩٠٤,١	٢٥,٩	١٤,٧	٣,٧
١٩٧٩	٩٩٣	٢٢	٩,٨	٢

المصدر . . IMF, Government finance statistics yearbook, 1981, p. 192.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى من هذا الجدول أن هناك تناقصاً في معدل نمو الإنفاق على الأجور والمرتبات بعد الاتفاق مع الصندوق حينما خفض معدل النمو الحقيقي للأجور والمرتبات من ١٢٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٠,٩٪ في عام ١٩٧٧ ثم إلى ٣,٧٪ عام ١٩٧٨ ، ولخيراً أصبح معدل النمو الحقيقي للأجور والمرتبات سالباً في عام ١٩٧٩ حيث بلغ - ٢,٧٪ بسبب ارتفاع معدل التضخم إلى ١٠٪ في هذا العام ، ويرى البعض ^(١) أن انخفاض معدل النمو الحقيقي للأجور والمرتبات له آثار سلبية عديدة في الأجل القصير سواء كان هذا الانخفاض بسبب تخفيض أعداد العاملين في الحكومة أو بسبب خفض أجور العاملين ، خاصة في ظل السياسات المالية والتقيدية التي تنادي بها صندوق النقد الدولي .

وإن كان البعض ^(٢) يرى أن الإدارات الحكومية في مصر تكتظ بأعداد كبيرة من الموظفين الذين ليس فقط لا يؤدون أي عمل وإنما يعوقون أداء أي عمل منتج ، ويشكلون عبئاً على الميزانية بما يتقاضون من مرتبات ومكافآت وما يستهلكونه من وقت ومبان وأدوات ، ولكل هذا آثار سلبية على الإنتاج ، ولذلك فإنه يعتبر الإنفاق على الوظيفة العامة في مصر إنفاقاً تحويلياً في جانب منه ، وذلك بالنسبة لجميع الحالات التي يتقاضى فيها الموظف أو العامل أجراً

(١) انظر : Karima korayem, the impact of Economic Adjustment policies, op. cit. p. 89

(٢) نظار د/ باهر محمد عظم ، أثر برنامج الإصلاح على تخفيض عجز الموازنة العامة في مصر ، مصر المعاصرة ، السنة الرابعة واثنان ، للعدد ٤٣١ ، يناير ١٩٩٣ ، ص ١٧ .

Tony killick, IMF programmes in developing countries, op cit, p 142

انظر :

لا يمثل ما يقوم به من عمل ، ومما يزيد المشكلة من وجهة نظره أنه على الرغم من الحد الكبير للموظفين إلا أن دخولهم الحقيقية منخفضة في ظل معدلات التضخم المرتفعة .

المطلب الثاني

مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

في برنامج ١٩٨٧ للتبعية الاقتصادية

أولاً : - أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز في الموازنة العامة .

سبق أن استنتجنا في الباب الأول من هذه الرسالة عدة نتائج فيما يتعلق بالنفقات العامة وحجم العجز في الموازنة العامة للدولة في برنامج ١٩٨٧ للتبعية الاقتصادية ، ويمكن أن نلخص هذه النتائج فيما يلي : -

١- انخفاض قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوي في عام ١٩٨٧ وتزايدها بعد ذلك .

٢- انخفاض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في عام ١٩٨٧ ، وتزايدها بعد ذلك وانخفاض قيمة العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً في عام ١٩٨٧ وتزايدها بعد ذلك .

وبناءً على ما سبق يمكن أن نقرر ، أن انخفاض قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوي في عام ١٩٨٧ نجح في تخفيض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة ، كما نجح في تخفيض قيمة العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن هذا النجاح لم يتحقق إلا في عام ١٩٨٧ وهو عام الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعني تحقيق المستهدف في هذا العام ، ولكن يلاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق في عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ولذلك يمكن أن يقال بأن الإجراءات التي تبناها الصندوق عام ١٩٨٧ ، والمستحق بالنفقات العامة ، نجحت نجاحاً مؤقتاً في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، حيث لم تستطيع الحكومة أن تستمر في تخفيض قيمة الإنفاق العام كما يطلب الصندوق ، نظراً للالتزامات العديدة التي تقوم بها الدولة ، وهذا يعني عدم واقعية سياسة الصندوق فيما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام ، لأنها تصطدم بالعديد من العقبات ، والتي لا تستطيع الحكومة أن تواجهها بدون مساعدات خارجية كبيرة ، كل ذلك يعني عدم كفاية - هذه السياسة التي يطلب بها الصندوق بخصوص الإنفاق العام .

ونرى أن تخفيض الإنفاق العام في ١٩٨٧ كان يرجع بصفة أساسية إلى تخفيض الإنفاق العام على الدعم والتحويلات الأخرى والإنفاق المخصص للإيجور والمرتبات ونرى أن من شأن ذلك الإضرار بمحدودي الدخل وناطلب بضرورة عدم المساس بها ونرى أن البديل يجب أن يتسأل في زيادة الإيرادات العامة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة حيث أن هناك العديد من الأموال التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من خلال بنود الإيراد العام المختلفة وذلك بدلاً من تخفيض النفقات العامة التي تضر بمحدودي الدخل .

ثانياً : أثر الإجراءات المتخذة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ففى برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى .

١ - أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

١- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على ميزان المدفوعات .

مما لاشك فيه أن تخفيض الإنفاق العام على الدعم والتحويلات الأخرى من شأنه إذا بقيت الظروف الأخرى دون تغير أن يؤدى إلى انخفاض الواردات وبالتالي - أيضاً إذا بقيت الظروف الأخرى دون تغير - إلى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، فهل تحقق هذا بالفعل فى مصر على أثر برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى ؟ هذا هو ما سنحاول الوصول إليه فى هذه النقطة .

فى البداية نعرض لما إذا كان هناك تخفيض للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الموازنة العامة للدولة بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ لم لا ؟ والجدول التالى يوضح تطور الدعم والتحويلات الأخرى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة

جدول رقم (١٩٦) يعرض تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ بالمليون جنية

نسبة	قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى	معدل للنمو السنوى للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى
١٩٨٥	٤٦١٨			
١٩٨٦	٥٧٧٠	٢٤,٩	٢٢,٧ -	٢,٢
١٩٨٧	٤٧٢٣	١٨,١ -	١٩,٦	١,٥ -
١٩٨٨	٧٢٤٦	٥٣,٤	٢٥,٦	٢٧,٨
١٩٨٩	٦٩١١	٤,٦ -	٢٨,٥	٢٣,٩ -

المصدر بالنسبة لبيانات الدعم والتحويلات الأخرى : IMF, Government finance statistics, Yearbook, 1996, p. 131.

المصدر بالنسبة لبيانات التضخم :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نخلص مما سبق إلى أن الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات انخفاض إلى قيمة سالبة فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، حيث بلغ معدل نمو فى العام الأول - ١,٥ ٪ وفى العام التالى ٢٣,٩ ٪، ولم يتزايد الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات خلال فترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٨٨ ، حيث تزايد معدل نمو الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى الأخرى إلى ٢٧,٨ ٪، ولكن هل أدى انخفاض الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى الأخرى فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ إلى تخفيض قيمة الواردات والعجز فى الحساب الجارى ؟

وهل أدى تزايد هذا الإنفاق في عام ١٩٨٨ إلى تزايد الواردات وزيادة المعز في الحساب الجارى ؟ والجداول التالية يوضح تطور الواردات والمعز في الحساب الجارى في مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٧) يوضح تطور كل من الواردات والمعز في الحساب الجارى في مصر خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٨٥

السنة	معدل النمو السنوى للواردات	المعز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٥	- ١٠,٢	٥,٧
١٩٨٦	- ٢٠,٨	٣,١
١٩٨٧	١٢,٩ +	٤
١٩٨٨	١٥,٨ +	١,٦
١٩٨٩	٥,٧ -	٠,٣

IMF, Balance of payments Statistics, Yearbook, 1990, P. 200

-المصدر

IMF, Balance of payments Statistics, Yearbook, 1995, P. 243

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, P. 337.

البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نخرج من الجدول السابق بنتيجة هامة وهى أن تزايد الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٨٨ ساهم فى تزايد معدل النمو السنوى للواردات حيث ارتفعت من ١٢,٩٪ عام ١٩٨٧ إلى ١٥,٨٪ عام ١٩٨٨ ، وأن تخفيض الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات بنسبة كبيرة فى عام ١٩٨٩ وبنسبة أقل فى عام ١٩٨٧ لم يؤد إلى تخفيض معدل النمو السنوى للواردات فى عام ١٩٨٧ بل ساهم فى تزايدها، حيث ارتفع من ١٠,٨٪ إلى ٢٠,٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٢,٩٪ عام ١٩٨٧ ، ومع ذلك فقد حدث انخفاض فى هذا المعدل فى عام ١٩٨٩ حيث انخفض معدل نمو الواردات من ١٥,٨٪ عام ١٩٨٨ إلى ٥,٧٪ عام ١٩٨٩ ، وفى نفس الوقت

انخفض المعز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ولكن لاحظ أن هذا الانخفاض فى قيمة المعز فى الحساب الجارى فى هذين العامين إنما ترجع إلى تزايد الصادرات أكثر من رجوعه إلى انخفاض الواردات ، والدليل على ذلك أنه فى عام ١٩٨٧ تزايد معدل نمو الصادرات إلى قيمة موجبة

بلغت ١٨,٤٪ بعد أن كانت قيمة سالبة فى عام ١٩٨٦ بلغت - ٣,٤٪ ، فى حين أن معدل النمو السنوى للواردات تزايد من - ٨,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٢,٩٪ فى عام ١٩٨٧ .

ومعنى ذلك أن انخفاض المعز فى الحساب الجارى عام ١٩٨٧ كان راجعاً بصفة أساسية إلى تزايد قيمة الصادرات وليس لانخفاض قيمة الواردات ، لأن الثابت أن هذه تزايدت فى هذا العام ولم تنخفض ، بالنسبة لعام ١٩٨٩ فبالملحظ أيضاً أن نسبة للتزايد فى معدل نمو الصادرات كانت أكبر من نسبة الانخفاض فى معدل نمو الواردات ،

وهذا يعنى أن انخفاض المعجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٨٩ كان يرجع بصفة أساسية إلى زيادة الصادرات وليس إلى انخفاض الواردات . أما بالنسبة لتزايد المعجز فى الحساب الجارى عام ١٩٨٨ فهو لم يكن راجعاً بصفة أساسية إلى تزايد معدل النمو السنوى للواردات ، ولكنه كان راجعاً إلى انخفاض معدل النمو السنوى للواردات بنسبة كبيرة فى هذا العام ، لذلك أن معدل النمو السنوى للصادرات انخفض من

+ ٤, ١٨٪ عام ١٩٨٧ إلى - ١, ١١٪ عام ١٩٨٨ ، أما نسبة الارتفاع فى معدل نمو الواردات فكانت قليلة حيث ارتفع معدل نمو الواردات من ٩, ١٢٪ عام ١٩٨٧ إلى ٨, ١٥٪ عام ١٩٨٨ ، ولذلك يمكن أن تنعكس الارتفاع فى قيمة المعجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٨٨ بصفة أساسية إلى انخفاض من الصادرات وليس إلى زيادة الواردات .

نخلص من كل ذلك أن انخفاض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى لم يؤد إلى خفض الواردات ، فى عام ١٩٨٧ ، ولم يساهم بصفة أساسية ، فى تخفيض المعجز فى الحساب الجارى ، لأنه كان راجعاً إلى تزايد الصادرات بصفة أساسية وإذا كان تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى قد ساهم فى تخفيض الواردات فى عام ١٩٨٩ إلا أن مساهمته فى تخفيض المعجز فى الحساب الجارى كان محدوداً ، أما بالنسبة لعام ١٩٨٨ والذى تزايد فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات فالملاحظ أن ذلك ليس هو السبب الرئيسى فى تزايد الواردات عام ١٩٨٨ ، حيث تزايدت هذه الواردات فى عام ١٩٨٧ على الرغم من تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، أيضاً فإن تزايد المعجز فى الحساب الجارى فى هذا العام كان راجعاً بصفة أساسية إلى انخفاض الصادرات وليس إلى زيادة الواردات .

٢- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الاحتياطيات الدولية لمصر .

هل أدى تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ إلى زيادة الاحتياطيات الدولية لمصر ؟ وهل أدت زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٨٨ إلى انخفاض الاحتياطيات الدولية لمصر ؟ والجدول التالى يوضح تطور الإحتياطيات الدولية لمصر فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٨) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

النسبة	معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية
١٩٨٥	- ٢, ٢
١٩٨٦	+ ٥, ٩
١٩٨٧	+ ٥١
١٩٨٨	- ٦, ٢
١٩٨٩	+ ٦, ٩

ونرى على الجدول السابق ، أنه على الرغم من تزايد معدل نمو الاحتياطيات الدولية من ٥,٩ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧,٥ ٪ عام ١٩٨٧ إلا أن هذا التزايد في معدل نمو الاحتياطيات الدولية لم يكن راجعاً إلى تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في هذا العام ، ذلك لأن معدل نمو الواردات لم ينخفض في هذا العام حتى يؤدي إلى تزايد الاحتياطيات ، بل تزايد من - ٨,٨ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٩,١ ٪ عام ١٩٨٧ ، وبالنسبة لعام ١٩٨٩ ، فإن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى رغم مساهمته جزئياً في تخفيض الواردات إلا أن تزايد معدل نمو الاحتياطيات الدولية لمصر في هذا العام لم يكن راجعاً لذلك بصفة أساسية ، وإنما إلى تزايد الصادرات ، أيضاً فإن انخفاض الاحتياطيات الدولية لمصر عام ١٩٨٨ لم يكن راجعاً بصفة أساسية إلى تزايد الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات رغم تزايد الواردات في هذا العام وإنما كان راجعاً إلى انخفاض معدل نمو الصادرات إلى - ١١,٢ ٪ عام السابق مباشرة ، نخلص من كل ذلك إلى أن تخفيض قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في عام ١٩٨٧ لم يساهم في تزايد معدل نمو الاحتياطيات الدولية ، ولكنه ساهم في تحقق ذلك في عام ١٩٨٩ ولكن بنسبة بسيطة ، أيضاً فإن زيادة الإنفاق على الرغم والتحويلات الجارية عام ١٩٨٨ لم يساهم بصفة أساسية في تخفيض الاحتياطيات الدولية ، ولكن كان ذلك راجعاً لانخفاض معدل نمو الصادرات في هذا العام .

٣- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على معدلات التضخم .

هل ساهم تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في رفع معدلات التضخم في مصر ، في الأعوام التي حدث فيها تخفيض للدعم والتحويلات الأخرى ؟ والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٩) يوضح تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	معدل التضخم
١٩٨٥	١٣,٣
١٩٨٦	٢٧,٧
١٩٨٧	١٩,٦
١٩٨٨	٢٥,٦
١٩٨٩	٢٨,٥

المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية . أبعاد مختلفة .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على هذا الجدول أن معدل التضخم انخفض عام ١٩٨٧ إلى ١٩,٦ ٪ بعد أن كان ٢٧,٧ ٪ في عام ١٩٨٦ ، ولكن ليس معنى انخفاض معدل التضخم في هذا العام أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات ليس لها أثر معلن على مستوى الأسعار ، ولكن قد يرجع انخفاض معدلات التضخم إلى أسباب أخرى ، قد يكون منها زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ماحدث بالفعل في عام ١٩٨٧ حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٢ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣,٣ ٪ عام ١٩٨٧ ، ولاستطيع أن ننكر أثر ذلك في خفض معدلات التضخم ولإمكان أن نرجع ذلك ولو جزئياً إلى تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، ولذا يؤكد ذلك أنه في حالة تثبيت الناتج المحلي

الإجمالي وتغيير الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى تتأثر معدلات التضخم إذا كانت هناك زيادة في الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى لم انخفاض وهذا ماحدث بالفعل في على ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ قائلين إحصائياً أن معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي كان مسلوياً في هذين العامين حيث بلغ ٥,٥٪، ولكن كان التغيير في الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى حيث انخفض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في عام ١٩٨٩ وتزايد الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى عام ١٩٨٨ ، فكانت النتيجة هي ارتفاع معدل التضخم إلى ٥,٥٪ في العام الذي انخفض فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى وهو عام ١٩٨٩ ، وفي المقابل انخفض معدل التضخم إلى ٦,١٪ في العام الذي تزايد فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، كل ذلك يؤكد العلاقة العكسية بين الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ومعدلات التضخم في حالة بقاء الظروف الأخرى دون تغيير.

٤- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية .

٤-١- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي :

في هذه النقطة نبحث مدى تحقق الآثار السلبية لتخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٠٠) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٥	٩,٢
١٩٨٦	٤,٢
١٩٨٧	٥,٣
١٩٨٨	٥,٥
١٩٨٩	٥,٥

المصدر : National Bank of Egypt, Economic Bulletin, vol Xxxviii, No.1, 1996,Cairo, P.83.

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من الجدول السابق ، تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ ، حيث أنه ارتفع من ٢,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣,٢٪ عام ١٩٨٧ هذا في نفس الوقت الذي انخفض فيه معدل النمو الحقيقي للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وهذا يعني عدم تأثير انخفاض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي ، ذلك لأن هناك ظروفاً أخرى قد تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بخلاف تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وأن الدعم والتحويلات الأخرى ليس هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الانخفاض في نمو الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في عام ١٩٨٧ كان محدوداً ، حيث لم يتجاوز - ٥,٥٪ ، ولكن يلاحظ أن زيادة معدل النمو الحقيقي للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في عام ١٩٨٨ إلى ٨,٢٧٪ ساهم في تزايد معدل نمو الناتج المحلي إلى ٥,٥٪، ورغم انخفاض معدل النمو الحقيقي للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى بنسبة - ٩,٢٣٪ في عام ١٩٨٩ فإن معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي لم يتجاوز ٥,٥٪ وهو نفس المعدل الذى ساد فى العام السابق له ، كل ذلك أيضا يؤكد تأثير تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى السالب على الناتج المحلى ، نظراً لوجود الحديد من المتغيرات الأخرى التى يمكن أن تعوض تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى وتؤدى إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى .

٤-٢- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على المديونية الخارجية

سبق أن ذكرنا أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى من شأنه أن يخفض معدلات نمو المديونية الخارجية ، فهل تحقق ذلك فى برنامج ١٩٨٧ للتنمية الاقتصادية ؟، الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٠١) يوضح تطور معدل نمو المديونية الخارجية ، خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية
١٩٨٥	١٧,٨
١٩٨٦	١٠,١
١٩٨٧	١٠,٣
١٩٨٨	٨,٦ -
١٩٨٩	٥٥,٥

المصدر : The World Bank. Global development Finance, 1997, vol.2, Country tables, P.200:

The World Bank, World debt tables, 1991/1992, External debt of developing Countries, vol.2, Country tables.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى من الجدول السابق أن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية ، تزايد فى العامين اللذين تم فيهما تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وانخفض فى العام الذى تم فيه زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، كل ذلك أيضا لايعنى عدم وجود علاقة بين الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والمديونية الخارجية ، ولكن نلاحظ يؤكد تدخل عوامل أخرى من شأنها أن تزيد معدل نمو المديونية الخارجية فى نفس العام الذى ينخفض فيه الدعم والتحويلات الأخرى ، ونظال هذه الظروف أو غيرها لتخفض معدل نمو المديونية الخارجية فى نفس العام الذى يستزايد فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى .

ب- أثر تخفيض الإنفاق العلم الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

١- أثر تخفيض الإنفاق العلم الاستثمارى على ميزان المدفوعات :-

سبق أن ذكرنا أن من شأن تخفيض الإنفاق العلم الاستثمارى أن يقلل من الواردات ، وبالتالي يساهم فى تخفيض المعجز فى الحساب الجارى

الجدولان التاليان يوضحان تطور الإنفاق العلم الاستثمارى ، وتطور الواردات ، والمعجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٠٢) يوضح تطور الإنفاق العام الاستثمارى القيمة بالمليون جنية خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	قيمة الإنفاق العام الاستثمارى	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٨٥	٢٠٥٤	-	-
١٩٨٦	٢٤٩٨	٢١,٦	١٠,١
١٩٨٧	٣٠٨٣	٢٣,٤	٣,٨
١٩٨٨	٣٥٩١	١٦,٥	١,١
١٩٨٩	٣٧٩٧	٥,٧	٢٢,٨

IMF, Government finance statistics Yearbook ,1996, p 131

المصدر :

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

جدول رقم (٢٠٣) تطور الواردات والعجز فى الحساب الجارى خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	معدل النمو السنوى للواردات	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى
١٩٨٥	١٠,٢ -	٥,٧
١٩٨٦	٢٠,٨ -	٣,١
١٩٨٧	١٢,٩ +	٤
١٩٨٨	١٥,٨ +	١,٦
١٩٨٩	٥,٧ -	٠,٢

المصدر : IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1990, P.200

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1995, P.243

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, P.243

البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ،أعداد مختلفة.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح لنا مما سبق أن الإنفاق الحقيقى على الاستثمار العام قد انخفض فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، إلى قيمه سلبية بلغت فى العام الأول - ٨,٢٪ وفى العام الثانى ٨,٢٢٪، ويبدو أن هذا الانخفاض الكبير فى الإنفاق الحقيقى على الاستثمار العام قد ساهم ولو جزئياً فى تخفيض الواردات فى عام ١٩٨٩ ، وكذلك فى حدوث عجز فى الإنساج لكن يلاحظ أن زيادة الإنفاق الاستثمارى العام الحقيقى فى عام ١٩٨٧ ساهم أيضاً فى زيادة معدل نمو الواردات وتخفيض العجز فى الحساب الجارى إلى ٤,٠ .

٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية .

سبق أن ذكرنا أن من شأن تخفيض الإنفاق الاستثمارى العام أن يزيد من الاحتياطيات الدولية فى حاله بقاء الظروف الأخرى التى يمكن أن تؤثر على هذه الاحتياطيات على حالها دون تغير ، وإذا كان الثالث لدينا أن الإنفاق العام الاستثمارى الحقيقى قد خفض فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، وتزايد فى عام ١٩٨٧ فإننا سبق أن ذكرنا أيضا أن الاحتياطيات الدولية تزايدت عام ١٩٨٧ بنسبة كبيرة وفى عام ١٩٨٩ بنسبة أقل ، ولكن معدل نموها كان سلبيا فى عام ١٩٨٨ ، وكل ذلك لا يضىء عدم تأثير تخفيض الإنفاق الاستثمارى على وضع الاحتياطيات ، ولكن تدخل الظروف الأخرى هى التى أدت إلى تغير النتيجة .

٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .

من المعروف أن تخفيض الاستثمار العام وهو فى مصر يمثل نسبة كبيرة من الاستثمار الكلى من شأنه أن يزيد من معدلات التضخم ، وهذا ما حدث بالفعل ، حيث تزايدت معدلات التضخم فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ كنتيجة لتخفيض الإنفاق الاستثمارى ، حيث تزايدت معدلات التضخم إلى ٦,٢٥٪ عام ١٩٨٨ وإلى ٢٨,٥٪ عام ١٩٨٩

٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على النتائج المحلى الإجمالى والمدينونية

٤-١- أثر تخفيض الإنفاق الاستثمارى على النتائج المحلى الإجمالى

مما لا شك فيه أن تخفيض الإنفاق الاستثمارى من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى ، ولكن هذا هو الأصل ، فى حالة مصر ، والاستثناء هو أن يؤدي إلى زيادة للناتج المحلى الإجمالى ، على أساس أنه يوجد قطاع خاص قوى يستطيع أن يعوض الانخفاض فى الاستثمار العام ، ولعل ما حدث فى برنامج ١٩٨٧ ، هو أن تخفيض قيمة الإنفاق الاستثمارى فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ قد ساهم ولو جزئيا فى تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٢,٥٪ عام ١٩٨٧ إلى ٥,٥٪ فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ -

٤-٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على المدينونية الخارجية .

من المفروض أن يؤدي تخفيض الإنفاق الاستثمارى العام فى حاله بقاء الظروف الأخرى دون تغيير إلى تخفيض المدينونية الخارجية ، ولعل ذلك ما حدث فقط فى عام ١٩٨٨ حيث انخفض معدل نمو المدينونية الخارجية إلى ٨,٦٪ ولكنه لم يتحقق فى عام ١٩٨٩ ، وإنما حدث تزايد فى المدينونية على أثر تزايد الإنفاق الاستثمارى فى عام ١٩٨٧ ، وحيث أن وجود علاقة طردية بين الاستثمار والمدينونية لا يضىء ديمومه هذه العلاقة وإنما يمكن أن تفسر إذا زاد الإنتاج بمعدلات مرتفعة لم يكن بعدها الاعتماد على الذات فى تمويل الاستثمارات .

جـ- أثر تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات .

جدول رقم (٢٠٤) يوضح تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنية

السنة	الإنفاق على الأجور والمرتبات	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٨٥	٣٧٠٤	-	-
١٩٨٦	٣٤٩٧	٩,١	- ١٣,٦
١٩٨٧	٣٧٢٩	٦,٦	- ١٣
١٩٨٨	٤٦٢٤	٢٤	- ١,٦
١٩٨٩	٥٢٩٨	١٤,٦	- ١٣,٩

المصدر : IMF, Government finance statistics, yearbook, 1990, p. 131.

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على هذا الجدول أنه لم يكن هناك أى تطور موجب فى معدل نمو الأجور والمرتبات سواء قبل الاتفاق مع الصندوق أم بعده ، ذلك لأنه على الرغم من وجود معدلات نمو موجب إلا أن معدلات النمو الحقيقية للأجور والمرتبات كانت سالبة طوال الفترة محل للدراسة ، ولا يمكن أن ننكر أثر ذلك على الاقتصاد المصرى خاصة إذا كان تخفيض معدل نمو بند الأجور والمرتبات فى الموازنة العامة للدولة راجعاً إلى تخفيض أجور ومرتبات العاملين فى الدولة وليس إلى تخفيض أعداد العاملين فى الدولة ، فهذا من شأنه أن يخفض من الطلب الكلى الأمر الذى يؤثر على الإنتاج القومى ، بالإضافة إلى أنه قد يوسع من دائرة الاقتصاد الخفى فى البلد ، وكل ذلك ليس فى مصلحة الاقتصاد .

المطلب الثالث

موازنة الإجراءات المتعلقة بالانقفاات العامة

فى برنامج ١٩٩١ للتنشيط الاقتصادى

أولاً : أثر الإجراءات المتخذة بالانقفاات العامة على حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة فى برنامج ١٩٩١ للتنشيط الاقتصادى .

سبق أن ألتھينا فى الباب الأول من هذه الرسالة إلى مجموعة من النتائج فيما يتعلق بالانقفاات العامة والمجز فى الموازنة العامة للدولة فى برنامج ١٩٩١ للتنشيط الاقتصادى .

وتلخص هذه النتائج فيما يلي :

١- تزايد قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى فى عامى ١١١٩ ، ١٩٩٢ ، ثم انخفاض معدل نمو النفقات العامة فى عام ١٩٩٣ .

٢- انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وانخفاض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١ ، وتحوله إلى فائض فى عام ١٩٩٣ .

وبناءً على هذه النتائج يمكن أن نقرر أن انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٩١ لم يكن للنفقات العامة دور فى تحقيقه ، وذلك نظراً لتزايد النفقات العامة ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٩١ ، وعلى الرغم من أن انخفاض معدل نمو النفقات العامة فى عام ١٩٩٣ قد أسهم فى تحقيق فائض فى الموازنة العامة للدولة ، إلا أن النفقات العامة ومعدل نموها السنوى تزايدت فى عام ١٩٩٢ وأدى إلى تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الإجراءات المتبعة بالنفقات العامة والتي تبناها الصندوق فى برنامج ١٩٩١ للتنشيط الاقتصادى نجحت نجاحاً مؤقتاً فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وإذ كان هذا النجاح أكثر من المستهدف بهذه الأتمدة ميزة ، ذلك لأنه قد يكون على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى التى قد يتجاهلها لتحقيق فائض فى الموازنة ، ولذلك يمكن أن يقال بأن الإجراءات التى تبناها الصندوق عام ١٩٩١ بخصوص النفقات العامة غير كافية وغير ملائمة لإن نجاحها كان مؤقتاً ومأثراً ، وسنرى ما إذا كان ذلك على حساب بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى أم لا فيما يلى :-

ثانياً : أثر الإجراءات المتبعة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ .

١ - أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ للتنشيط الاقتصادى

١ - أثر تخفيض على ميزان المدفوعات ،

فى البداية نبحث ما إذا كان هناك تخفيض حقيقى للاتفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ثم بعد ذلك أثر ذلك على ميزان المدفوعات .

جدول رقم (٢٠٥) يعرض لتطور الاتفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة الاتفاق على الدعم والتحويلات الأخرى	معدل النمو السنوى	معدل التصحيح	معدل النمو الحقيقى
١٩٨٩	٦٩١١	- ٤,٦	٢٨,٥	٢٣,٩
١٩٩٠	٧٠٥٢	٢ +	٧,٧	- ٥,٢
١٩٩١	٩٧٧٩	٣٨,٧ +	٢٥,٨	١٢,٩ +
١٩٩٢	١٢٥٦٥	٢٨,٥ +	٩,٣	١٩,٢ +
١٩٩٣	١٣٩٨٩	١١,٣ +	٩,٧	١,٦ +

يتضح لنا من هذا الجدول أن الإنفاق الحقيقي على الدعم والتحويلات الأخرى لم ينخفض بعد الاتفاق مع الصندوق إلا في عام ١٩٩٣ ، حيث أنه انخفض من ١٩,٢٪ في عام ١٩٩٢ إلى ٦,٦٪ في عام ١٩٩٣ وهذه نسبة كبيرة ، ولكن هل كان لهذا الانخفاض في قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى أثر إيجابي على الواردات والعجز في الحساب الجاري ؟ الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٠٦) يوضح تطور الواردات والعجز في الحساب الجاري خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل النمو السنوي للواردات	العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي
١٩٨٩	- ٥,٧	٠,٣
١٩٩٠	+ ١٦,٥	٠,٧
١٩٩١	- ٤,٦	٤,٨
١٩٩٢	- ٩,٥	٧
١٩٩٣	+ ١١,٥	٥,٥

IMF, Balance of Payments statistics, Yearbook, 1995, P.243

المصدر :

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل النمو السنوي للواردات لم ينخفض في عام ١٩٩٣ على أثر تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات ، وهذا يعني أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى لم يكن له أثر إيجابي على الواردات ، ولكن قد يكون عدم انخفاض الواردات راجعاً إلى أسباب أخرى ، ولولا أن الانخفاض في قيمة الدعم والتحويلات الأخرى كان معدل نمو الواردات أكبر من ذلك ، ويلاحظ أن انخفاض قيمة العجز في الحساب الجاري في عام ١٩٩٣ لم يكن راجعاً بصفة أساسية إلى تخفيض قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، نظراً لعدم انخفاض قيمة الواردات في هذا العام ، ويمكن أن يقال أيضاً أن ذلك العجز كان يمكن أن يكون أكبر من ذلك لو لم ينخفض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في عام ١٩٩٣

٣- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الاحتياطيات الدولية :-

هل أدى انخفاض معدل نمو الإنفاق الحقيقي على الدعم والتحويلات الأخرى في عام ١٩٩٣ إلى زيادة الاحتياطيات الدولية ؟ الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٠٧) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر في الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية
١٩٨٩	٦,٩
١٩٩٠	٥١,٢
١٩٩١	٧٩,٩
١٩٩٢	٩١
١٩٩٣	١٨,٣

المصدر : IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, PP 337,339

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يظهر لنا من هذا الجدول أن معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية لم يتزايد في العام الذي انخفض فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وهذا يعني عدم نجاح سياسة الصندوق وللإنفاق العام في زيادة الاحتياطيات الدولية لمصر في عام ١٩٩٣ .

٣- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على التضخم .

جدول رقم (٢٠٨) يعرض لتطور معدل التضخم في مصر في الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل التضخم
١٩٨٩	٢٨,٥
١٩٩٠	٧,٧
١٩٩١	٢٥,٨
١٩٩٢	٩,٢
١٩٩٣	٩,٧

المصدر : البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة .

والبنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

ويتضح لنا من الجدول السابق أن انخفاض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى عام ١٩٩٣ ساهم في رفع معدل التضخم من ٩,٣٪ عام ١٩٩٢ إلى ٩,٧٪ عام ١٩٩٣ ، رغم إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٣ .

٤- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجى .

١-٤- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالى :-

جدول رقم (٢٠٩) يعرض لتطور الناتج المحلي الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل النمو السنوى للناتج المحلي الإجمالى
١٩٨٩	٥,٥
١٩٩٠	٤,٧
١٩٩١	٥,٥
١٩٩٢	٢,٥
١٩٩٣	٣,٩

المصدر : National Bank of Egypt, Economic Bulletin, vol. xxxviii, No. 1, 1996, Cairo, P. 83

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من هذا الجدول أن انخفاض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى عام ١٩٩٣ لم يؤد إلى تخفيض معدل النمو السنوى للناتج المحلي الإجمالى فى هذا العام ، وقد يقال إنه كان من الممكن أن يؤدى إلى ذلك تدخل ظروف أخرى أدت إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالى ، وقد يكون ذلك صحيحاً

٤-٢- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على المديونية الخارجية :-

جدول رقم (٢١٠) يوضح تطور المديونية الخارجية لمصر خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية
١٩٨٩	٥٥,٥
١٩٩٠	٣٢,٩
١٩٩١	٦٤,٧
١٩٩٢	٤,٤ -
١٩٩٣	٣, -

المصدر : The World Bank, Global development Finance, 1997, vol 2, Country tables, P 200

The World Bank, World debt tables, 1991/1992, External debt of developing Countries, vol 2, Country tables.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية قد انخفض فى العام الذى انخفض فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وقد يكون ذلك موافقاً لما ذكرناه من وجود علاقة طردية بين الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والمديونية الخارجية مالم تتدخل ظروف أخرى يكون من شأنها أن تؤثر على هذه العلاقة .

ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى .

نعرض فى البداية لما إذا كان هناك تخفيض للإنفاق الاستثمارى فى الموازنة العامة للدولة أثناء برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى ثم نبحث بعد ذلك للأثر الاقتصادى الكلية لذلك ، والجدول التالى يوضح تطور الإنفاق العام الاستثمارى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢١١) يعرض لتطور الإنفاق العام الاستثمارى خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	قيمة الإنفاق العام الاستثمارى	معدل نمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٨٩	٣٧٩٨	٥,٧	٢٢,٨
١٩٩٠	٤٦٢٧	٢١,٩	١٤,٧ +
١٩٩١	٦٠٨٥	٣١,٥	٥,٧ -
١٩٩٢	١٧٠٠٤	١٧٩,٤	١٧٠,١ +
	١٠٥٤٩	٣٨ -	٢٨,٣

IMF, Government Finance Statistics, Yearbook, 1996, P 131

المصدر :

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح لنا من هذا الجدول ان معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى انخفض بمصر الإنفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٩٢ حيث تزايد معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى إلى ١٧٠,١٪، وعبر عن هذا يلي لأثر انخفاض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

١ - أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات .

هل أدى تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى فى عامى ١٩٩١ - ١٩٩٣ إلى انخفاض الواردات والعجز فى الحساب الجارى ؟

سبق أن انتهينا فى الباب الأول من هذه الرسالة أن معدل النمو السنوى للواردات انخفض مسن ١٦,٥٪ عام ١٩٩٠ إلى - ٦,٦٪ عام ١٩٩١ ، وزاد من - ٥,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ١١,٥٪ عام ١٩٩٣ ويمكن أن يقال أن تخفيض معدل النمو الحقيقى للإنفاق الاستثمارى فى عام ١٩٩١ ساهم ولو جزئيا فى تخفيض معدل نمو الواردات فى عام ١٩٩١ ، أما فى عام ١٩٩٣ ، فإذن الوضع لم يكن كذلك حيث تزايد معدل نمو الواردات رغم انخفاض معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الاستثمار ، وقد يكون ذلك فى صالح الاقتصاد فى حالة تزايد معدل نمو الناتج

المحلى فى هذا العام ، ولقد تحقق ذلك بالفعل حيث تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٢,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٣ .

ويلاحظ أن العجز في الحساب الجارى تزايد فى عام ١٩٩١ إلى ٤,٨٪ بعد أن كان ٧,٧٪ فى عام ١٩٩٠ ثم انخفض من ٧,٧٪ عام ١٩٩٢ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩٣ ، ولعل السبب يرجع إلى انخفاض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ وعدم تحقق ذلك فى عام ١٩٩١ (رغم انخفاض معدل نمو الواردات فى عام ١٩٩١ وتزايد فى عام ١٩٩٣) إلى تزايد نسبة التحويلات فى عام ١٩٩٣ إلى ٧٠٠,٦ مليون دولار أما فى عام ١٩٩١ فهى لم تتعد ٥٤٣,٤ مليون دولار ، أيضا وبسبب تزايد المتحصلات من الخدمات من ٦٧٨,٣ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٧٨٩,٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ ^(١) .

٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية

هل أدى تخفيض الإنفاق الاستثمارى فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣ إلى تزايد معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر ؟ للملاحظ أن معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية تزايد من ٢,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٩٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه انخفض من ٩,١٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٨,٣٪ عام ١٩٩٣ ، وهذا يعنى أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ساهم فى تزايد معدل نمو الاحتياطيات الدولية فى عام ١٩٩١ ولكنه لم يؤد إلى تزايد هذا المعدل فى عام ١٩٩٣ ، ويمكن أن يقال أنه لولا انخفاضه فى عام ١٩٩٣ لكان الانخفاض فى معدل نمو الاحتياطيات أكبر من ذلك ، وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد كبير .

٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم :-

هل تزايد معدل التضخم فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣ على أثر انخفاض الإنفاق الاستثمارى ؟ الواقع الإحصائى يقرر تحقق ذلك بالفعل ، حيث ارتفع معدل التضخم فى مصر من ٧,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٨٪ عام ١٩٩١ ، أيضا ارتفع معدل التضخم من ٣,٩٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٠,٧٪ عام ١٩٩٣ وهذا يؤكد صحة العلاقة العكسية بين الإنفاق الاستثمارى والتضخم .

٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديرية الخارجية .

٤-١- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى :-

هل أدى تخفيض معدل نمو الإنفاق العام الاستثمارى فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، إلى تخفيض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى هذين العامين ، الواضح أن ذلك لم يتحقق بل تحقق العكس ، حيث تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٧,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩١ كما تزايد من ٢,٢٪ عام ١٩٩٢ إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٣ ، وهذا يعنى أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى لم يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلى الإجمالى فى ظل برنامج ١٩٩١ للتنشيط الاقتصادى .

٤-٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على المديونية الخارجية :-

هل إنخفاض معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية على أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٢ ؟ الواقع أن ذلك لم يتحقق فى عام ١٩٩١ حيث تزايد معدل نمو المديونية الخارجية من ١,٣٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٦٤٪ عام ١٩٩١ ، ولكن هذا المعدل انخفض من - ٤,٤٪ عام ١٩٩٢ إلى - ٣,٣٪ عام ١٩٩٣ ، والواضح أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى فشل فى تخفيض معدل نمو المديونية فى عام ١٩٩١.

ج - أثر تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات .

فى البداية نحدد ما إذا كان هناك انخفاض حقيقى فى الإنفاق على الأجور والمرتبات ؟ ثم نبحث بعد ذلك الأثر المترتب على ذلك ، والحدود التالى يوضح تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات فى مصر خلال الفترة محل الدراسة

جدول رقم (٢١٢) يوضح تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣ .

بالمليون جنية

النسبة	الإنفاق على الأجور والمرتبات	معدل نمو السوى	معدل النمو الحقيقي
١٩٨٩	٥٢٩٨	١٤,٦	- ١٣,٩
١٩٩٠	٦١٣٥	١٥,٨	٨,٦
١٩٩١	٧١٩٨	١٧,٣	٨,٥
١٩٩٢	٨٤٧١	١٧,٧	٨,٤
١٩٩٣	٩٩٠٠	١٦,٩	٧,٧

IMF, Government finance statistics, yearbook , 1996, p. 131

المصدر :

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الأجور والمرتبات قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفض من ٨,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى - ٨,٥٪ عام ١٩٩١ وإلى - ٨,٤٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى - ٧,٧٪ عام ١٩٩٣ ، والملاحظ أن الانخفاض الحقيقى فى معدل نمو الأجور والمرتبات يعد أكبر ضرر بالموظفين ، إذا كان سبب التخفيض ليس هو الاستثناء عن بعض الموظفين الزائدين عن الحاجة أو الامتناع عن تعيين موظفين جدد ، حيث يودى ذلك فى ظل الزيادة السكانية وارتفاع دخول العديد من الفئات فى المجتمع إلى الحيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

المطلب الرابع

مؤشرات الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

في برنامج ١٩٩٦ للتجديد الاقتصادي

أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز في الموازنة العامة للدولة :-

سبق أن بينا في الباب الأول من هذه الرسالة تطور وضع النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة، وكان ملخص ذلك :-

١ - تزايد قيمة النفقات العامة وانخفاض معدل نموها السنوي في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم استمرار الارتفاع في قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوي في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٢ - انخفاض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة وانخفاضه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم ارتفاع قيمة العجز وارتفاعه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

ومن هذه النتائج يمكننا أن نقرر أن انخفاض معدل النمو السنوي للنفقات العامة في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ساهم في تخفيض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة وفي تخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، رغم استمرار ارتفاع قيمة النفقات العامة ، ولكن يلاحظ أنه لو حدث تخفيض في قيمة هذه النفقات لكان ذلك سبباً في انخفاض معدل نمو النفقات العامة بمعدلات كبيرة وكان ذلك سيؤدي إلى انخفاض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة وانخفاض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة بالمقارنة بالوضع الحالي ، ورغم كل ذلك فإن هذا التحسن البسيط الذي حدث للنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ لم يستمر في العام التالي للانفلاق ، حيث استمر التزايد في قيمة النفقات العامة ولم تنخفض كما كان مستهدفاً ، وتغير الوضع بالنسبة لمعدل النمو السنوي للنفقات العامة حيث تحول هذا المعدل من الانخفاض إلى الارتفاع مما ساهم في ارتفاع قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة وفي ارتفاع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وهذا يدعو للقول بأن الإجراءات التي طالب بها الصندوق في مجال الإنفاق العام لم تحقق المستهدف منها بصفة عامة إلا في العام الأول للاتفاق ، وهذا لم يتحقق في العام التالي للاتفاق - ١٩٩٧/١٩٩٨ .

ثانياً: أثر الإجراءات المتخذة بالتخفيضات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج

١٩٩٦ .

أ - أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

جدول رقم (٢١٣) يوضح تطور الإنفاق الحقيقى على الدعم خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة الإنفاق على الدعم	معدل النمو السنوى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم
١٩٩٤/١٩٩٣	٣٢٦٥	١٩,٣٠		
١٩٩٥/١٩٩٤	٣٨١٨	١٦,٩ +	١٢	٤,٩
١٩٩٦/١٩٩٥	٤٠٦٦	٦,٥ +	٥,٨	- ٠,٧
١٩٩٧/١٩٩٦	٤٣١٣	٦,١ +	١٢,٧	- ٦,٦
١٩٩٨/١٩٩٧	٤٥٥٦	٥,٦ +	٤	+ ١,٦

• • مستهدف • • تقدير معدل

- بلغت قيمة الإنفاق على الدعم عام ١٩٩٣/١٩٩٢ حوالى ٤٠٤٧ مليون جنيه •

- المصدر : البنك الأهلى المصرى ، نشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١ ، ١٢٣

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث •

يتضح لنا من الجدول السابق أن قيمة الإنفاق الحقيقى على الدعم قد تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ وعلى الرغم من ذلك إلا أن معدل النمو السنوى للإنفاق على الدعم كان متناقص بعد الاتفاق مع الصندوق حيث أنه انخفض من ٦,٥ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٦,١ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ثم إلى ٥,٦ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وإذا نظرنا إلى معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم بعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نلاحظ أيضاً انخفاض هذا المعدل فى العام الأول للاتفاق حيث انخفض هذا المعدل من ٠,٧ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى - ٦,٦ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ثم تزايد هذا المعدل إلى + ١,٦ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ •

١ - أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات •

سبق أن انتهينا إلى أن معدل النمو الاسمى للإنفاق على الدعم انخفض فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وأن معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم انخفض فقط فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ويمكن أن يقال هل كان لانخفاض معدل النمو الاسمى والحقيقى للإنفاق على الدعم أثر إيجابى على ميزان المدفوعات فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وأثر سلبى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ نظراً لارتفاع معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم فى هذا العام ؟ الجدول التالى يوضح تطور وضع الواردات والخصاب الجارى فى الفترة محل الدراسة •

جدول رقم (٢١٤) يوضح تطور وضع الواردات والخصاب الجارى فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧

المنبة	معدل النمو السوى للواردات	العجز أو الفائض فى الخصاب الجارى كنسبة من النتائج المحلى
١٩٩٥/١٩٩٤	٢٠,٣	٠,٣
١٩٩٦/١٩٩٥	١٠,٧	٠,١ -
١٩٩٧/١٩٩٦	٤,٣	٠,٣

المصدر: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٤

تم حساب النسب بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أنه فى العام الذى تخفض فيه معدل النمو السنوى الحقيقى للإنفاق على الدعم وهو عام ١٩٩٧/١٩٩٦ قد انخفض أيضا معدل النمو السنوى للواردات ، حيث انخفض هذا المعدل الأخير من ٢٠,٣٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ و ١٠,٧٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٤,٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، كما تزايد الفائض فى الحساب الجارى كنسبة سالبة فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ وهى - ٠,١٪ إلى نسبة موجبة وهى ٠,٣٪ ، وعلى ذلك يمكن القول أن التخفيض الاسمى والحقيقى لمعدل نمو الدعم صاحبه انخفاض فى معدل نمو الواردات وانخفاض فى المجز فى الحساب الجارى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى ، وهذا يعنى أن وضع ميزان المدفوعات تحسن فى ظل تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم .

٢ - أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية لمصر .

من المعروف أن يصلح تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم تزايد فى معدل نمو الاحتياطيات الدولية لمصر فى نفس الوقت ، فهل تحقق ذلك بالفعل بعد الاتفاق مع الصندوق ؟ للجدول التالى يوضح تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢١٥) يوضح تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧

المنبة	معدل النمو السنوى للاحتياطيات
١٩٩٤	٧,٥
١٩٩٥	١٦,٢
١٩٩٦	٧,٢
١٩٩٧	٦,٧

المصدر: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٢,٨١

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ لم يصلحبه زيادة في معدل النمو السنوي للاحتياجات الدولية لمصر في نفس العام ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٦,٢٪ عام ١٩٩٥ ، ٧,٢٪ عام ١٩٩٥ ، ٧,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦,٧٪ عام ١٩٩٧ .

٣- أثر تخفيض الدعم على التضخم :-

سبق أن ذكرنا أن تخفيض الإنفاق على الدعم قد يصلحبه تزايد في معدلات التضخم ، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في العرض الكلي تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد ، رغم انخفاض نمو الإنفاق على الدعم ، ولكن هل حدث ذلك عقب الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ؟ الجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢١٦) يوضح تطور معدل التضخم منذ عام ١٩٩٥-١٩٩٧

المنة	معدل التضخم
١٩٩٥	٥,٨
١٩٩٦	١٢,٧
١٩٩٧	٤

المصدر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٣ -النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح من الجدول السابق أن معدل التضخم انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٢,٧٪ عام ١٩٩٦ إلى ٤٪ عام ١٩٩٧ ، وعلى ذلك فمن الملاحظ أن تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم لم يؤد إلى زيادة معدلات التضخم كما كان متوقعا بل صلحبه انخفاض معدلات التضخم .

٤-١- أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى :-

هل كان تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم أثر إيجابى على الناتج المحلى الإجمالى ؟ الجدول التالى يجيب على هذا التساؤل .

جدول رقم (٢١٧) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة من ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦ .

المنة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٥/١٩٩٤	٤,٧
١٩٩٦/١٩٩٥	٤,٩
١٩٩٧/١٩٩٦	٥,٧
١٩٩٨/١٩٩٧ *	٦,٢

* مستهدف

المصدر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٣,٨٠

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويظهر لنا من هذا الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق وعلى الرغم من انخفاض معدل نمو الاتفاق على الدعم ، حيث أرتفع معدل الناتج المحلي من ١٩٩٥/١٩٩٦ من ٤,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ وإلى ٦,٢٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وما سبق يعنى أن تخفيض معدل نمو الاتفاق على الدعم لم يكن له أثر معاكس على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة .

٤-٢- أثر تخفيض الدعم على المديونية الخارجية :-

هل ساهم تخفيض معدل نمو الاتفاق على الدعم في تخفيض معدل نمو المديونية الخارجية لمصر عقب الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ؟ الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢١٨) يوضح تطور معدل نمو المديونية الخارجية منذ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

السنة	معدل نمو المديونية الخارجية
١٩٩٥/١٩٩٤	٧,٢
١٩٩٦/١٩٩٥	- ٥,٩
١٩٩٧/١٩٩٦	- ٧,٤

- المصدر : البنك الاقليمى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٣,٨٠

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح لنا من هذا الجدول أن معدل نمو المديونية الخارجية انخفض عقب الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، وهذا يعنى أن تخفيض معدل نمو الاتفاق على الدعم لم يكن له اثر سلبي على المديونية الخارجية أيضا عقب الاتفاق مع الصندوق ، حيث صاحبه انخفاض فى معدل نمو المديونية الخارجية ، حيث انخفض هذا المعدل الأخير من ٧,٢٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ و - ٥,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى - ٧,٤٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

٥- أثر تخفيض الدعم على الاستهلاك الكلى :-

جدول رقم (٢١٩) يعرض لتطور معدل نمو الاستهلاك الكلى فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ .

السنة	معدل نمو الاستهلاك الكلى
١٩٩٥/١٩٩٤	٤,٢
١٩٩٦/١٩٩٥	٤,٣
١٩٩٧/١٩٩٦	٤,٣
١٩٩٨/١٩٩٧	٤,٥

- المصدر : البنك الاقليمى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٨

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح من هذا الجدول أن معدل نمو الاستهلاك الكلى ظل ثابتاً في العام الأول للإنفاق مع الصندوق ، حيث أنه لم يتجاوز ٤,٣ ٪ ولكن يلاحظ أن هذا المعدل ارتفع إلى ٤,٥ ٪ في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ وقد يمكن ربط هذا التغيير الذى حدث لمعدل نمو الاستهلاك الكلى بالتغير الذى حدث فى معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الدعم ، حيث انخفض هذا المعدل فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ثم تزايد فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، ويمكن أن نخرج من ذلك بنتيجة مفادها أن نمو الإنفاق الحقيقى على الدعم يؤدى إلى نمو الاستهلاك الكلى كما حدث فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وأن تخفيض معدل الإنفاق الحقيقى على الدعم يؤدى أيضاً إلى انخفاض معدل نمو الاستهلاك الكلى أو إلى ثباته ، كما حدث فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

جدول رقم (٢٢٠) يعرض لتطور معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦ .

السنة	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٩٥/١٩٩٤	٦	- ٦
١٩٩٦/١٩٩٥	١٠,٤	٤,٦
١٩٩٧/١٩٩٦	١٢,٤	- ٠,٣

المصدر: البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١١
النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ويتضح لنا من هذا الجدول أن معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الاستثمار العام قد انخفض بعد الإنفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، حيث أنه انخفض من ٤,٦ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى - ٠,٣ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، هذا على الرغم من أن معدل للنمو الاسمى يشير إلى تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى بعد الإنفاق مع الصندوق ، حيث أنه ارتفع من ١٠,٤ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٢,٤ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ومع ذلك فإننا سنتمتع فى التحول على معدل النمو للحقيقى ، لأنه هو الذى يتفق مع الواقع وما يسمى اليه كل من الحكومة وصندوق النقد الدولى .

١- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات :-

وهنا يتلر تساؤل مفاده ، هل أدى تخفيض معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الاستثمار العام إلى تخفيض الواردات والمجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ؟ وهو العام الذى انخفض فيه معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى ، الواقع أن إحصائيات البنك المركزى المصرى تشير إلى تحقيق ذلك بالفعل حيث انخفض معدل نمو الصادرات من ١٠,٧ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٤,٣ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، كما انقلب المجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى فائض عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وكل ذلك يعنى تحسن وضع ميزان المدفوعات فى ظل تخفيض معدل الإنفاق العام الاستثمارى .

٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية :-

نبحث هنا تطور وضع الاحتياطيات الدولية لمصر فى ظل تخفيض معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، والإحصائيات تشير إلى انخفاض معدل نمو الاحتياطيات الدولية فى هذا العام حيث أنها انخفضت من ٧,٢ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦,٧ ٪ فى عام ١٩٩٧ وهذا يعنى أن تخفيض معدل نمو الإنفاق العام الاستثمارى لم يصاحبه تزايد فى معدل نمو الاحتياطيات الدولية لمصر .

٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم :-

هل أدى تخفيض معدل النمو السنوى للإنفاق العام الاستثمارى إلى رفع معدلات التضخم كما كان متوقعا ؟ الواقع أن هذا لم يتحقق حيث انخفض معدل التضخم فى نفس العام الذى انخفض فيه معدل الإنفاق العام الاستثمارى وهو عام ١٩٩٦/١٩٩٧ حيث انخفض معدل التضخم من ١٢,٧ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٤ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وهذا يشير إلى أن خفض معدل نمو الاستثمار العام لم يؤثر سلبيا على معدل التضخم .

٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية :-

إذا نظرنا إلى تطور معدل نمو النتائج المحلى الإجمالى فى العام الذى انخفض فيه معدل النمو السنوى للإنفاق العام الاستثمارى ، فإننا نلاحظ أن معدل نمو النتائج المحلى الإجمالى ارتفع هذا العام حيث أنه ارتفع من ٤,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٧ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وعلى ذلك يمكن أن نقرر أن تخفيض معدل نمو الاستثمار العام لم يؤثر سلبيا على معدل نمو النتائج المحلى الإجمالى .

وبالنسبة لأثر تخفيض معدل نمو الاستثمار العام على المديونية الخارجية ، فالملاحظ أن معدل نموها السنوى انخفض فى نفس العام الذى انخفض فيه الاستثمار العام ، حيث انخفض معدل نمو المديونية الخارجية من ٥,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٧,٤ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وهذا يشير إلى تحسن وضع المديونية الخارجية فى ظل تخفيض معدل نمو الاستثمار العام .

٥- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاستهلاك الكلى والاستثمار :-

لو نظرنا إلى تطور معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى فى ظل تخفيض معدل النمو السنوى للاستثمار العام فإننا نلاحظ أن معدل الاستهلاك الكلى ظل ثابتا ولم يتغير فى نفس العام الذى انخفض فيه معدل نمو الاستثمار العام وهو عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، حيث ظل المعدل الأول ٤,٣ ٪ ، وبالنسبة لتطور معدل نمو الاستثمار الكلى فى نفس العام فالملاحظ أن هذا المعدل الأخير تزايد من ٩,١ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٤,٤ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، مع ملاحظة أن هذا المعدل الأخير وفقا لأسعار ١٩٩٧/١٩٩٦ وليس وفقا لأسعار ١٩٩٦/١٩٩١ كالمعدل الأول ، وعلى ذلك فهذا يشير إلى تحسن وضع الاستثمار الكلى فى نفس العام الذى انخفض فيه معدل النمو الحقيقى للاستثمار العام .

ج- أثر تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات :-

جدول رقم (٢٢١) يعرض لتطور الإنفاق على الأجور والمرتبات في الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧

* القيمة بالمليون جنيه *

السنة	إجمالي الأجور	معدل النمو السنوي	معدل النمو الحقيقي
١٩٩٥/١٩٩٤	١٢٥١٩	١٢,٨	٠,٨
١٩٩٦/١٩٩٥	١٤٠١٦	١٢	٦,٢
١٩٩٧/١٩٩٦	١٥٣١١	٩,٢	- ٢,٩
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٠٤٧٣ *	٣٣,٧	٢٩,٧

- بلغت قيمة الأجور عام ١٩٩٣/١٩٩٤ حوالي ١١٠٩٦ مليون جنيه *

- * مستهدف *

- ** تقدير معدل *

المصدر :- البنك الأهلي المصري ، للنشرة الاقتصادية ، العدد الأول، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١١

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

* يظهر لنا من الجدول السابق أن قيمة الإنفاق على الأجور قد تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق وفقاً للتقديرات المعدلة للموازنة العامة للدولة ، حيث أنها تزايدت من ١٤٠١٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٥٣١١ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ومن المستهدف أن تصل إلى ٢٠٤٧٣ في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

* وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للإنفاق على الأجور فإننا نجد أنه انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق أيضاً وفقاً للتقديرات المعدلة ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٢٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٩,٢٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ولكن من المستهدف أن يتزايد هذا المعدل إلى ٣٣,٧٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

* وبالنظر إلى معدل النمو الحقيقي للإنفاق على الأجور ، فإنه يلاحظ أن هذا المعدل انخفض أيضاً إلى قيم سالبة بعد الاتفاق مع الصندوق حيث أنه انخفض من ٦,٢٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى - ٢,٩٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكن من المستهدف أن يتزايد إلى ٢٩,٧٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

* وإذا استندنا إلى التقديرات المعدلة للموازنة العامة للدولة في عامي ١٩٩٥/١٩٩٦ ، ١٩٩٧/١٩٩٦ ، فإنه يمكن القول أن معدل النمو السنوي سواء الاسمي أم الحقيقي للإنفاق على الأجور قد انخفض في العام الثاني بالمقارنة

بالعام الأول ، ومما لا شك فيه أن ذلك يعنى المزيد من الأعباء بالنسبة للمعلمين فى الحكومة ، الأمر الذى قد يؤدى إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية فى الأجل الطويل .

د- الإجراءات المتخذة بالنظر فى مدفوعات فوائد الدين فى البرنامج الأربعة.

يلاحظ أن الإجراءات التى طلب بها الصندوق فى برامجه الأربعة السابقة للتثبيت الاقتصادى فى مصر لم تحتو على إجراء يقضى بتخفيض الإنفاق العام على مدفوعات خدمة فوائد الدين ، رغم اشتغالها على بنود تطلب بتخفيض الإنفاق على الدعم والإنفاق الاستثمارى والأجور والمرتبث ، والجدول الأربعة التالية توضح تطور الإنفاق على مدفوعات خدمة فوائد الدين خلال البرنامج الأربعة للتثبيت الاقتصادى .

جدول رقم (٢٢٢) يوضح تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين فى برنامج ١٩٧٧ .

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة مدفوعات فوائد الدين	كسبة من الإنفاق الجارى
١٩٧٥	٨٢ ,٥	٢ ,٤
١٩٧٦	٩٩ ,٣	٣ ,٧
١٩٧٧	١٦٨ ,٥	٥ ,٣
١٩٧٨	٢٩٦ ,٨	٨ ,٥
١٩٧٩	٤٦٧ ,١	١٠ ,٧

IMF, Government finance statistics , yearbook, 1981, 192

المصدر .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

جدول رقم (٢٢٣) يوضح تطور مدفوعات فوائد الدين فى برنامج ١٩٨٧

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة مدفوعات فوائد الدين	كسبة من الإنفاق الجارى
١٩٨٥	١٢٧٢	٩ ,٩
١٩٨٦	١٥٦٧	١٠ ,٤
١٩٨٧	١٨٨٦	١٢ ,٦
١٩٨٨	٢٤٢٨	١٢ ,٨
١٩٨٩	٣٠٨٩	٤ ,١٥

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

IMF, Government finance statistics, Yearbook , 1996, p. 131

المصدر :

جدول رقم (٢٢٤) يوضح تطور مدفوعات فوائد الدين في برنامج ١٩٩١

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة مدفوعات فوائد الدين	كسبة من الإنفاق الجارى
١٩٨٩	٢.٨٩	١٥,٤
١٩٩٠	٢٧٦٠	١٧
١٩٩١	٥٨٨٠	٢٠
١٩٩٢	٨٧٨٨	٢٢,٣
١٩٩٣	١٣٤٣٣	٢٩,٥

المصدر : IMF, Government finance statistics, Yearbook , 1996, p. 131

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

جدول رقم (٢٢٥) يوضح تطور مدفوعات فوائد خدمة الدين في برنامج ١٩٩٦

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة مدفوعات فوائد الدين	كسبة من الإنفاق الجارى
١٩٩٤/١٩٩٣	١٦٤٩٨	٣٥,٨
١٩٩٥/١٩٩٤	١٤٧٩٠	٣١,١
١٩٩٦/١٩٩٥	١٦٢٨٧	٣١,٥
١٩٩٧/١٩٩٦	١٥٢٦٤	٢٨,٦
١٩٩٨/١٩٩٧	١٧٦٦٨	٢٧,٢

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، الفشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، السجاد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١١

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح لنا من الجدول الأربعة السابقة أن قيمة الإنفاق العام على فوائد الدين لم تتخفف سواء قبل الاتفاق أم بعد الاتفاق ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الموضوعات كسبة من الإنفاق الجارى تزايدت بالتدريج حيث تزايدت من ٣,٤٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢٩,٥٪ عام ١٩٩٣ ، ويلاحظ أن هذا التزايد كان تدريجياً بمعنى إنها لم تتخفف في سنة من السنوات منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٣ ، ولعل ذلك يثير الانتباه ، لماذا لم تتخفف مدفوعات خدمة الدين في أى سنة من السنوات طوال هذه الفترة ؟ قد يقال أن الامتناع عن السداد ضد مصلحة البلاد لأنه يحرمها من الاقتراض في المستقبل ، ولكن يمكننا أن نرد على ذلك أيضاً بأن الدفع أيضاً يضر بمصلحة الدولة لأنه يكون على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى ، ولكن ليس معنى ذلك أننا نطالب بالامتناع عن دفع فوائد الدين ، ولكن لماذا لم يكن للصندوق دور إيجابى لتخفيض مدفوعات ، فوائد الدين ، رغم أنه يسعى إلى تخفيض العجز في الموازنة للخدمة للدولة بكل وسيلة ؟ البعض يرى أن الصندوق يعمل في الأساس لخدمة الدائنين ، وأنه وكيل الدائنين في البلدان النامية ولذلك فمن غير

المقول أن يعمل ضد مصلحة موكله ، ولذلك فهو دائماً يحرص على مطابقة البلدان الأعضاء بضرورة دفع فوائد الديون ، وفي نفس الوقت فهو يخدم كل الرأسماليين سواء في الداخل أو في الخارج والذين يقرضون الحكومة ، ويكون ذلك على حساب محدودى الدخل الذين يدفعون الضرائب والتي تتزايد يوماً بعد يوم خاصة الضرائب غير المباشرة بالإضافة إلى تهريب الأغنياء من الضرائب المباشرة ، ثم يقومون بإقراض أموالهم للحكومة نظير فائدة فهم المستفيدون أولاً وأخيراً من هذه السياسة ، وهذا ما يسعى إليه الصندوق أيضاً ، فهو يشجع انتشار المذهب الرأسمالى ، والذي يجعل صاحبه يضمن بكل شئ من أجل زيادة أمواله.

ورغم كل ما سبق فإن الوضع تحسن شيئاً ما فى ظل برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى بالنسبة لتخفيض قيمة مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الإنفاق الجارى ، حيث أنها انخفضت من ٣٥,٨٪ عام ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٢٨,٦٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وفقاً للتقديرات المحلاة للموازنة للعملة للدولة ، ومن المستهدف أن تنخفض إلى ٢٧,٧٪ كنسبة من الإنفاق الجارى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ومع ذلك فإن هذه النسبة تظل كبيرة وينبغي أن تصبح صفرًا لو تم تطبيق التوصيات التي تطالب بها فى هذه الرسالة .

ومن كل ما سبق نستطيع أن نقرر الآن فيما يتعلق بأثر الإجراءات المتعلقة بالنقطة العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

أ- بالنسبة لأثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

إنهينا إلى أن هناك تخفيضاً حقيقياً بالنسبة للإنفاق العام على الدعم والتمويلات الجارية ، كما انتهينا إلى أن ذلك للتخفيض لم يود إلى تخفيض الواردات ، ولم يساهم في تخفيض العجز في الحساب الجاري ، ولم يساهم أيضاً في زيادة الإحتياطيات الدولية لمصر ، وإن كان قد ساهم جزئياً في زيادة معدل التضخم ، كما أنه ساهم جزئياً في تخفيض الناتج المحلي الإجمالي ، ولكنه لم يساهم في تخفيض المديونية الخارجية ، حيث تزايدت بعد الاتفاق.

- ولذلك يمكن القول أن تخفيض الإنفاق على الدعم لم يساهم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها صندوق النقد الدولي في برامجه للتثبيت الاقتصادي بل على العكس جاءت النتائج على عكس هذه الأهداف ، حيث تزايدت الواردات ، وهذا من شأنه أن يزيد من العجز في ميزان المدفوعات ، والصندوق يسعى أساساً إلى تخفيض هذا العجز ، أيضاً تزايدت معدلات التضخم والصندوق يسعى أيضاً إلى تخفيضها ، أيضاً إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى ذلك يمكن القول أن سياسة صندوق النقد الدولي بشأن تخفيض الإنفاق العام على الدعم بهذه الصورة لم تكن كافية لتحقيق أهدافه ، ولذلك فإنها غير ملائمة . ولكن ذلك لا يعنى أننا نختلف مع صندوق النقد الدولي بالنسبة لهدف تخفيض الإنفاق العام على الدعم ، وأما نريد هذا الهدف ، ولكن اختلافاً مع الصندوق يكون فقط بالنسبة لكيفية التخفيض ، لأننا لا نريد التخفيض الكلي أو الجزئي للدعم على كل السلع والخدمات ولا التخفيض الكلي أو الجزئي على بعض السلع والخدمات ، لأن ذلك قد يلحق الضرر بالطبقات محدودة الدخل في البلد ، وإذا لم يضر بها فهو يضر أيضاً غير فعال نظراً لأنه يدعم فئات لا تحتاج للدعم ، خاصة الدعم على السلع الأساسية كالخبز ، فالتبقيات الفنية لا تحتاج هذا الدعم ولكنها تستفيد منه ، وفي نفس الوقت قد تكون هذه الطبقات متهربة من الضرائب ، وبالتالي تأخذ من الدولة ولا تدفع ، كل ذلك من شأنه أن يزيد من عبء الموازنة العامة على الدولة ، وذلك فإننا نرى أن يتم حصر الأفراد أصحاب الدخل المحدود في مصر ثم يتم توزيع إعانات دعم مالية عليهم ، حسب دخل كل فرد وحسب عدد الأفراد الذين يعولهم ، وهذه الطريقة تحقق أولاً العدالة نظراً لوصل الدعم لمن يستحق بالفعل ، وتحقيقاً أيضاً للوفرة المالية للدولة على أساس أن عدد المستفيدين من إعانات الدعم المالية سيقل وبالتالي الإنفاق المخصص لهم أيضاً سيقل ، الأمر الذي يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، أيضاً من شأن هذا النظام أن يزيد من الرفاهية الاجتماعية في المجتمع خصوصاً لو تحقق فائض في الموازنة العامة للدولة ، ففي هذه الحالة يمكن للدولة أن تزيد من قيمة إعانات الدعم المالية ، وأيضاً يمكنها أن توسع قاعدتها لتشمل فئات ذات الدخل المتوسط ، ومن شأن كل ذلك أن يحقق الاستقرار الإجتماعي وأن يدفع للنمو الاقتصادي ، وذلك نظراً للأثر الإيجابية لهذا النظام على كل قطاعات الاقتصاد القومي ، وإن كانت عملية إستبدال نظام الدعم الحالي بالنظام المقترح وأثار ذلك تحتاج إلى بحث أعم ، إلا أننا يمكننا القول أن المجالس القومية المتخصصة في مصر قامت بدراسة حول نظام الدعم الحالي وقررت أن ١٥٪ فقط من قيمة الدعم يصل إلى مستحقيه وأن ٨٥٪ من قيمة الدعم يصل إلى من لا يستحق ولذلك فقد طالب البحث

بضرورة الحد من هذا النظام وإستبداله بإعانات الدعم المالية المحتاجين ولتطلق على النظام الجديد جنية الدعم^(١) ولكن حتى الآن لم يتم الأخذ بهذا النظام ونأمل الأخذ به في أقرب وقت .

ويلاحظ أن نظام إعانات الدعم المالية من شأنه أن يساعد في تحسين وضع ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال تخفيض الواردات وتشجيع المصنعين المحليين على زيادة الإنتاج ، وذلك في حالة ترك الأسعار المحلية للطلب والعرض دون تدخل من الحكومة ، وبذلك يمكن أن تحسن ميزان المدفوعات ، أيضاً هذا النظام من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي لأن تحديد الأسعار جبرياً قد يعوق زيادة الإنتاج ، أما تركة للعرض والطلب فمن شأنه أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا ما بدلت تأخذ به مصر في الفترة الحالية ، خلاصة أسعار السلع الزراعية ومنتجات القطاع العام ، ولكن قد يكون لهذا النظام آثار جانبية ، فمن الممكن أن تتزايد معدلات التضخم ولكن ذلك سيكون لفترات محدودة ، حتى يستطيع الاقتصاد من الوقوف على قدميه ويتمكن من زيادة الإنتاج بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات التضخم ، وإذا كان هناك تضارب بين هدف ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي وزيادة العملة من جانب وبين التضخم من جانب آخر ، فإننا نؤيد تطبيق كفة ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي وزيادة معدلات العملة حتى ولو على حساب رفع معدلات التضخم في الأجل القصير . أيضاً من شأن كل ما سبق أن يؤدي إلى تخفيض الاعتماد على الديون الخارجية بل وتخفيض المديونية المحلية ، نظراً لتزايد حصيلة الدولة من الضرائب وانخفاض الإنفاق العام، كل ذلك يدعو إلى ضرورة التعجيل بهذا النظام وعدم الاقتصار على دعم السلع الأساسية ، خاصة وأن هذا النظام "إعانات الدعم المالية" أو "جنية الدعم" معمول به في أقوى دول العالم إقتصادياً وهي الولايات المتحدة الأمريكية ويمكننا أن نستفيد من تجربتها في هذا الصدد ، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نطالب في هذا الصدد أيضاً بإلغاء الدعم الممنوح للأغنياء بالنسبة للتعليم والصحة وكل الخدمات التي تؤولها الحكومة للأفراد ، ويدفع الأغنياء التكلفة الحقيقية للخدمة التي ينتفعون بها أو بعض منها للقراء أو يتم إعفاؤهم من جزء من هذه التكلفة ، وهذا مودى بالتأكيد إلى زيادة الإيرادات عامة وفي نفس الوقت سنخفض النفقات العامة إلى أدنى مستوى ممكن ، ويمكن استخدام العائد من هذه الإجراءات في زيادة جودة الخدمة المقدمة للأفراد ، ولعل النظام الأمريكي المطبق في هذا الصدد خير نموذج للأخذ به في بلدنا ، ما دام أن ذلك لا يتعارض مع تعاليم ديننا الحنيف وما دلم أن هذا النظام سيحقق لنا مصلحة ويدفع عنا أضراراً كثيرة.

ب- بالنسبة لأثر تخفيض الإنفاق العام والإستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

يلاحظ أن قيمة الإنفاق العام الإستثمارى إنخفضت في برنامج ١٩٧٧ في عام الإنفاق والعام التالي له وفى برنامج ١٩٨٧ في العامين التاليين للإنفاق وفى برنامج ١٩٩٦ في عام ١٩٩٧/١٩٩٧ .

نسبة للأثر الاقتصادي الكلية لتخفيض الإنفاق العام الاستثمارى قد كانت متباينة ، حيث أنه كان يتحقق بعض الآثار الاقتصادية الكلية الإيجابية المصلحة لتخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ، وكان يتحقق أيضاً بعض الآثار الاقتصادية الكلية السلبية المصلحة لهذا التخفيض ، وكل ذلك يعتمد على قيام القطاع الخاص بزيادة الإستثمارات المختلفة التي يمكن أن تحسن من وضع ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات ، بوتقال الواردات من خلال إنتاج بدائل الواردات ، أيضاً من شأن زيادة مكسب التصدير أن تزيد من الاحتياطيات الدولية لمصر خلاصة إذا تم

الإحلال محل الواردات محلياً ، ومن شأن كل ذلك أن يخفض معدلات التضخم ويزيد من الناتج المحلي الإجمالي ، ويخفض من المديونية الخارجية ، الواقع أن الوضع لم يكن كذلك في مصر ، الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات التضخم في مصر بعد الاتفاق مع الصندوق في برامجة الأربعة باستثناء عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ ، حيث انخفض معدل التضخم في هاتين العامين ولذلك فإننا نرى أنه يجب على الحكومة أن تعمل في اتجاهين فيما يتعلق بالإنفاق العام الإستثماري .

الاتجاه الأول : -

أن تشجع الحكومة الاستثمارات الخاصة في كافة المجالات مع إعطاء أولوية للاستثمار في المشروعات التي تخدم محدودى الدخل سواء كانت مشروعات ملهمة أم خدمية ، وهذا يقتضى تخفيض أسعار الضرائب على هذه المشروعات ونحن لا نؤيد سياسة الإعفاءات الضريبية على المقتردين أيًا كانت الدوافع ، ولكن نؤيد سياسة تخفيض الضرائب حتى ولو وصلت إلى ٥٪ بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة لهذه المشروعات ، وقبل كل ذلك تسهيل الإئتمان لهذه المشروعات ، حتى تستطيع أن توسع من نشاطها ، الأمر الذي قد يزيد من أرباحها وبالتالي يزيد من دخول العاملين فيها ، ومن حصيللة الضرائب ، وبالتالي يساهم في زيادة الإنتاج في الاقتصاد ، كما أن الأخذ بهذا الاتجاه سيساهم في القضاء على المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مصر تدريجياً.

الاتجاه الثاني : -

يجب على الحكومة في نفس الوقت ألا تخفض من الإنفاق الإستثماري إلا إذا حدث تطور في الإستثمار الخاص الذي يستطيع أن يموض الانخفاض في الاستثمار العام ويكون ذلك بصورة تدريجية ، وإذا ظهرت مجالات تحتاج إلى استثمار لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها فعلى الحكومة القيام بذلك ، ما دام في ذلك مصلحة للاقتصاد القومي ولها أن تلجأ إلى فرض ضرائب إضافية على أصحاب الدخول المرتفعة والعاملين بهذين الاتجاهين في نفس الوقت يجنب البلد المشكلات التي قد تحدث بسبب تخفيض الاستثمار العام بدون إيجاد بديل لذلك ، أيضاً يجب البند المشكلات التي قد تحدث في حالة وجود إستثمارات عامة خاسرة تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة .

ج- بالنسبة لأثر تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات :-

يلاحظ أن الإنفاق العام الحقيقي على الأجور والمرتبات انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق سواء في عام ١٩٧٧ أم ١٩٨٧ أم ١٩٩١ أم ١٩٦٦ أم ١٩٩٧ ولم يتزايد إلا في عام ١٩٩٢ ثم انخفض مرة أخرى في عام ١٩٩٣ ، عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ .

ولما كان الصندوق يطالب بتجميد الأجور وتخفيضها في نفس الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة والزيادة السكانية ، ودخول العديد من الطبقات في المجتمع خاصة الطبقات التي لم تحصل على قسط وافر من التعليم ، أو التي لم تحصل على أي قسط من التعليم ، فإن ذلك يلحق الضرر بالموظفين الذي يعملون بإخلاص ، وهذا أمر لا يمكن تجاهله ، لأنه قد يؤدي إلى توسيع دائرة الاقتصاد الخفي ، الأمر الذي يزيد من المشكلات الاقتصادية والفساد الإداري والإخلاقي في المجتمع .

ولذلك فإننا نرى ألا نسمى الدولة إلى تخفيض أجور الموظفين والعاملين في الحكومة ، ولكن يكون ذلك من خلال عدم الالتزام بتعيين الخرجيين ، وهذا موجود بالفعل الآن وتدعو للإستمرار في هذا الإتجاه ، ونطالب بالاستمرار في تشجيع الاستثمار لإستيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الخرجيين وغيرهم ، وأيضاً ندعو إلى إبرام اتفاقات للتعاون الإنتاجي مع البلدان العربية والإسلامية والأجنبية ، وذلك للاستفادة من الخبرات المصرية في كافة المجالات التي تحتاجها هذه البلدان ، الأمر الذي سيخفف من حدة البطالة والعبء على الموازنة العامة للدولة ويزيد من تحويلات المصريين بالخارج ، وكل ذلك يفيد ميزان المدفوعات والاقتصاد ككل .

أيضاً نطالب بأن تقوم الدولة بتخفيض مدة الخدمة في الحكومة ، على أن تخدم حملة المؤهلات المتوسطة مثلاً لمدة عشرين عاملاً و فوق المتوسط خمسة وعشرين عاماً وحملة المؤهلات العليا ثلاثون عاماً ، إقتداء بالخدمة العسكرية ، على أن ينظر إلى الوظيفة العامة على أنها التزام قبل أن تكون حقاً ، وللحكومة أن تختار من يتحمل هذا الالتزام ما دام ذلك يحقق المصلحة العامة للبلد ، ومن وجهة النظر الخاصة فإن كل هذه لإجراءات من شأنها أن تزيد من إنتاجية الموظف ما دام أنه يؤدي خدمة للحكومة ولا يمارس حقاً أرقالياً مرافقاً لكل من يحمل مؤهلاً على أساس أن الحكومة الحق في الاستغناء عن خدمة ما دامت غير منتجة ، بالإضافة إلى أن ذلك سيخفف من العبء على الموازنة العامة للدولة لأن الإدارات الحكومية الآن تكثف بنسبة كبيرة من الموظفين الذين لا عمل لهم سوى تعطيل العمل والحصول على مرتبات بل ومكافآت في مقابل ذلك ، ولا يصح إعتبار ذلك بدل بطالة لهم لأنهم قادرين على العمل ، وبدل البطالة لا ينبغي أن نطالب بها بالنسبة للموظفين والعاملين في الدولة التي تخدم المصلحة العليا للاقتصاد القومي ، وإن كان تطبيق هذه الإجراءات يحتاج إلى بحث مفصل لكيفية عمل هذه الإجراءات والآثار المتوقعة لتنفيذها وما يمكن عمله لتحقيق أفضل النتائج في هذا الصدد .

د- بالنسبة لعدم تخفيض الإنفاق على مدفوعات فوائد الديون:-

سبق أن رأينا أن الإنفاق على مدفوعات فوائد الديون لم ينخفض منذ ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٣ بل تزايد بصورة تدريجية ، ومما لا شك فيه أن ذلك يكون على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى ، ولذلك فإننا نرى أن الصندوق لم يكن على مستوى المسؤولية عندما يطالب بتخفيض الإنفاق العام على الدعم وهو يخمد محدودي الدخل وفي نفس الوقت يطالب بعدم تخفيض الإنفاق على فوائد الدين وهو لا يضر الأغنياء بل يضر الفقراء وأيضاً عندما يطالب بتخفيض الإنفاق الإستثماري وهو يضر أيضاً بمحدودي الدخل ولا يطالب بتخفيض الإنفاق على فوائد الديون وهو لا يضر الأغنياء ، وأيضاً عندما يطالب بتخفيض مرتبات الموظفين والعاملين في الحكومة لكي تتمكن الحكومة من سداد فوائد الديون للأغنياء، هل هذه سياسة عادلة ، الفقراء يدفعون للأغنياء لكي يتسعدوا ويفرضوا شروطهم عليهم ، الواقع أننا لا نؤيد هذه السياسة ، ونرى أن الصندوق يجب أن يكون عادلاً في هذا الصدد بأن يطلب من الدائنين التنازل عن فوائد الديون والاكتفاء بدفع أصل الدين على أقساط ، وتكون قيمة القسط وفترة السداد حسب القوة الاقتصادية للبلد المدين ، هذه هي السياسة العادلة التي نطالب بها في مجال المديونية ، فالأغنياء يجب أن يساعدوا الفقراء ، لأن ذلك في مصلحة جميع الأطراف في المجتمع الدولي ، أما غير ذلك فليس في مصلحة المجتمع الدولي ولا في مصلحة المجتمع المحلي لكل بلد.

وصفوة القول أن هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تلتزم بها الحكومة عند قيامها بالإتفاق العام ، وهذه المبادئ مستخلصة من ثقافتنا وتراثنا الإسلامي عبر القرون الماضية ، وهي في نفس الوقت تتفق مع قواعد العقل والمنطق وتتخلص هذه المبادئ في الآتي ^(١) :-

أولاً: المعيار الرئيسي لكافة مخصصات الإتفاق يجب أن يتبع قاعدة التصرف على الرعية منوط بالمصلحة .

ثانياً: إزالة المشقة والضجر أولى من جلب المنفعة والراحة.

ثالثاً: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام .

رابعاً: يمكن فرض تضحية أو خسارة لتفادي تضحية أو خسارة عامة ، ويمكن تجنب تضحية أو خسارة أكبر بفرض تضحية أو خسارة أقل .

خامساً: "الغرم بالغنم" أي أن المنتفع هو الأولي بتحمل الكلفة .

سادساً: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وفي الأخذ بهذه المبادئ في مجال الإتفاق العام أن يؤدي إلى إعطاء أولويات صحيحة للإتفاق العام ، بالاضافة إلى أنه سيؤدي إلى تخفيض لقيمة الإتفاق العام ، الأمر الذي يخدم التقدم الاقتصادي في البلد .

ويلاحظ أن البعض ^(٢) يرى أن إخفاق الحكومات في مجال الإتفاق العام يرجع إلى عدة عوامل وهي :-

أ- إنها لا تترك أن الموارد الموضوعية تحت تصرفها هي أمانة استخلفها الله عليها، وقد ساهم هذا إلى جانب طراز حياة المسؤولين الحكوميين في انتشار الفساد في المجتمع ، وعدم الكفاءة والهدر بالنسبة للمال العام رغم تعارض ذلك مع تعاليم الإسلام الحنيف ، وهذه السيوب لا يمكن إزالتها إلا من خلال إصلاح أخلاقي للمجتمع إلى جانب إصلاح هيكل طراز المعيشة.

ب- أن عدم وجود فلسفة تنمية محلية تستثمر موارد البلاد الذاتية ، أدى إلى غياب الأولويات المدروسة دراسة جيدة ، فينون هذه الأولويات لا يمكن وضع معايير متفق عليها لتقرير ما هو "أساسي" وما هو "غير أساسي" وما هو "مبدد" في استخدام الموارد .

ج- لم يستخدم نظام الأسعار ، بل تم الحصول على الموارد لا سيما الموارد من العملات الأجنبية ، أو بيعها من قبل الحكومات بأقل من تكاليف فرصتها ، وهذا يؤدي إلى استخدام غير كفء للموارد .

^(١) أنظر هذه المبادئ في : د/ محمد عمر شابرا ، الإسلام والتحدى الاقتصادي ، ترجمة د/ محمد زهير السهموري ، مراجعة

د/ محمد أنس الزرقاء المعهد العالي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، عمان ، شوال

١٤١٦هـ - ١٩٩٦ ، ص ٣٤٦ - ٣٤٨ .

^(٢) أنظر د/ محمد عمر شابرا ، المرجع السابق ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

د- أن غواب برلمان منتخب في بعض البلدان وصحافة حرة بحرم الجمهور من منبر يتم من خلال توجيه النقد للسياسات الحكومية.

ويلاحظ أن تجنب عوامل الإخفاق هذه في كل بلد ، بالإضافة إلى الأخذ بالمبادئ السابقة في مجال الإنفاق العام من شأنه أن يصلح الإنفاق العام في كل بلد تأخذ بهذه الإجراءات إصلاحاً كاملاً لا يتعارض مع غيرة من إصلاحات ، لأن كل الإصلاحات يجب أن تخدم المصلحة العليا للبلاد دون أحداث أضرار فإذا كانت هناك أضرار فإنه يجب توجيه الإصلاحات لمنع حدوث الأضرار ، وفي ذلك أكبر مصلحة للبلاد ، ثم بعد ذلك يتم التدرج في الوصول إلى الأهداف التي تحقق مصلحة البلاد .

المبحث الثاني

مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة

في هذا المبحث نبحث مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والتي مطلب للصندوق بها في برنامجه للتثبيت الاقتصادي في مصر ، وستقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطلب التالية :-

المطلب الأول: مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في برنامج ١٩٧٧ .

المطلب الثاني: مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في برنامج ١٩٨٧ .

المطلب الثالث: مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في برنامج ١٩٩١ .

المطلب الرابع: مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في برنامج ١٩٩٦ .

المحطم الأول

مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في يردام ١٩٧٧

أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة :-

جدول رقم (٢٢٦) يوضح تطور العجز في الموازنة العامة للدولة ونور بنود الإيراد العام الرئيسية في تخفيض العجز في الموازنة العامة خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ .

المنحة	العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة	المنح كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٧٥	١٩,٦	-	٥٩,٣	٢٧,٤	٢,٣	١٠,١
١٩٧٦	٢٩,٦	١٠,٥	٥٨,٦	٢٨,٤	٤,٢	٨,٨
١٩٧٧	١٩,٥	٣٦,٤	٧٢,٢	٢١,٨	٤,٣	١,٧
١٩٧٨	٢٠	١٠,٨	٧٠,٤	٢٦,٩	١,١	١,٦
١٩٧٩	٢٨,٧	٢٢,٧	٦٨,٩	٢٣,٨	٦,٩	٠,٤

IMF, Government Finance statistics, Yearbook, 1981,p.191

المصدر :

البنك الأهلي المصري بالشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

- انصب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول التالي :-

١ - انخفاض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فسي عام ١٩٧٧ ثم تزايدت في العامين التاليين للاتفاق .

٢- تزايد معدل نمو الإيرادات العامة في عام ١٩٧٧ ثم انخفض في العامين التاليين للاتفاق .

٣- تزايد الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة في عام ١٩٧٧ حيث أنها تزايدت من ٥٨,٦٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧٢,٢٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفضت في العامين التاليين للاتفاق .

٤- انخفاض الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث انخفضت من ٢٨,٤٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢١,٨٪ عام ١٩٧٧ ثم تزايدت بعد ذلك ولكن بمعدلات أقل من المعدلات السابقة قبل الاتفاق .

٥- انخفاض المنح كنسبة من الإيرادات العامة من ٨,٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ١,٧٪ عام ١٩٧٧ ، واستمر في هذا الانخفاض في العامين التاليين للاتفاق .

٦- تزايد بسيط في الإيرادات الرأسمالية في عام الاتفاق حيث تزايدت من ٤,٢٪ كنسبة من الإيرادات عام ١٩٧٦ إلى ٤,٣٪ عام ١٩٧٧ .

نخلص من كل ذلك إلى أن الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والتي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٧٧ نجحت في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، ولكنها لم تنجح في زيادة الإيرادات غير الضريبية ، أيضاً لم تؤدي إلى زيادة المنح والإيرادات الرأسمالية، وهذا بعد نجاحاً جزئياً لهذه الإجراءات، بالإضافة إلى هذه الإجراءات نجحت نجاحاً مؤقتاً حيث أنها لم تخفض العجز في الموازنة العامة للدولة إلا في عام الاتفاق فقط ، ثم تزايد العجز في الموازنة في العام التالي للاتفاق أيضاً إنخفضت كنسبة من الإيرادات العامة ، أيضاً إنخفضت قيمة الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة كما إنخفضت الإيرادات الرأسمالية والمنح كنسبة من الإيرادات العامة في العامين التاليين للاتفاق ، كل ذلك يؤكد أن نجاح الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة كان نجاحاً مؤقتاً وجزئياً في نفس الوقت، وهذا يبرر القول بأن هذه الإجراءات غير كافية لتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وبالتالي فهي غير ملائمة لحالة مصر ولابد من الأخذ بإجراءات أخرى للوصول لهذا الهدف .

ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التي يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة.

طالب الصندوق بضرورة زيادة حصيللة الضرائب وبصفة خاصة الضرائب الجمركية ، أيضاً طالب برفع أسعار منتجات القطاع العام، فهل تحققت هذه المطالب بالفعل وهل هي كافية لعلاج العجز في الموازنة العامة للدولة؟ هذا ما سنحاول معرفته فيما يأتي .

جداول رقم (٢٢٧) يعرض لتطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الضريبة على الأشخاص كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصوله الضريبة على الشركات كنسبة من الإيرادات الضريبية	الضريبة على الاستهلاك كنسبة من الإيرادات الضريبية	الضريبة على الواردات كنسبة من الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٧٥	٥٩,٣	٥,٣	٥,٢	١٨	-	٢٧,٤
١٩٧٦	٥٨,٦	٤,٧	٨,٨	١٨,٨	٢٠,٥	٢٨,٤
١٩٧٧	٧٢,٢	٢,٨	٨,٤	١٣,٩	٣٩,٦+	٢١,٨
١٩٧٨	٧٠,٤	٨,٢	١٠,٨	١٧,٣	٣٧,٧+	٢٦,٩
١٩٧٩	٦٨,٦	٦,٤	١٣	٢١,٢	٢٤,٨+	٢٣,٨

ونرى على الجدول السابق الكتي :-

١- أن تزايد الإيرادات الضريبية في عام ١٩٧٧ لم يكن بسبب زيادة الضرائب المباشرة كالضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ، ولكن بسبب تزايد الضريبة على الواردات ، فالثابت أن الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين انخفضت كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٤,٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢,٨٪ عام ١٩٧٧ ، أيضاً الضريبة على الشركات انخفضت من ٨,٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨,٤٪ عام ١٩٧٧ والثابت أيضاً أن الضريبة على الواردات تزايدت من ٢٠,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢٩,٦٪ عام ١٩٧٧ وهذا التزايد في حصيللة الضريبة على الواردات هو الذي مآهم بنسبة كبيرة في تزايد الإيرادات الضريبية ، ولم يكن للضرائب المباشرة أى مآهامة في تزايد الإيرادات الضريبية في هذا العلم رغم إمكانية ذلك، فهناك العديد من الذين يجب أن يخضعوا للضرائب المباشرة ولكنهم لا يخضعون بالإضافة إلى كثرة حالات الإعفاء الضريبى والتي تضع على الدولة أموالاً طائلة هي في أمس الحاجة إليها، بالإضافة إلى حالات التهرب الضريبى العديدة ، ولذلك يمكن القول أن نجاح الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة إيرادات الضريبة إنما هو نجاح جزئى ، لأنه بنسب على أساس زيادة قيمة الضريبة على الواردات وهي ضريبة غير مباشرة، ولم يبن على أساس زيادة حصيللة الضرائب المباشرة والتي تعد أكثر عدالة من الضرائب المباشرة، رغم إمكانية ذلك من الناحية العملية، ولذلك فإن هذا النجاح الجزئى لهذه الإجراءات إنما يعنى عدم كفاية هذه الإجراءات لعلاج العجز في الموازنة العامة للدولة و بالتالى عدم ملائمة لحالة مصر ولا لحالة أى دولة أخرى.

٢- أيضاً يلاحظ أن الإيرادات غير الضريبية انخفضت في عام الاتفاق مع الصندوق على الرغم من أن الصندوق كان يطلب بزيادة هذه الإيرادات ، ولكنها انخفضت كنسبة من الإيرادات العامة من ٢٨,٤٪ في عام ١٩٧٦ إلى ٢١,٨٪ عام ١٩٧٧ ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الإجراءات الأخرى التي يطلب بها الصندوق والتي تؤثر سلباً على كل قطاعات المجتمع وبصفة خاصة قطاع الإنتاج، ولذلك فإن الإجراءات التي يطلب بها الصندوق لزيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الإيرادات غير الضريبية غير كافية وغير ملائمة ، نظراً لأنه لا يوجد تسامع بين هذه الإجراءات والإجراءات الأخرى التي تساعد في الوصول إلى هدف تزايد إيرادات الدولة، ولذلك فإننا نطالب بأى يكون هناك تناسق بين الإجراءات المختلفة لتحسين أداء الاقتصاد المصرى، وعلى الدولة أن تسعى لزيادة دخلها من أملاكها الخاصة، ولا تعتمد بصفة أساسية على الضرائب وبصفة خاصة الضرائب غير المباشرة التي تضر محدودى الدخل.

المطلب الثاني

مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في برنامج ١٩٨٧

أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٢٢٨) يعرض لتطور العجز في الموازنة العامة للدولة ودور بنود الإيرادات العامة المختلفة في تخفيض

العجز في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	معدل النمو المحلي للإيرادات العامة	الضريبة كنسبة من الإيرادات العامة	الضريبة كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة	المنح كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٨٥	١٢,٨	١٢,٦	٥٩,٥	٣٤,٢	٤,٧	١,٦
١٩٨٦	١١,٤	١٤,٣	٥٩	٣٤,٣	٤,٢	٢,٤
١٩٨٧	٦	١٢,٤	٥٥	٣١,٨	٧,١	٦,١
١٩٨٨	١٠,٤	١٤,٦	٥٦,١	٣٦,٣	٤,٩	٢,٩
١٩٨٩	٨,٦	١٥,٤	٥٨	٣٢,٣	٥,٤	٤,٣

IMF, Government Finance statistics, Yearbook, 1996, p 136

المصدر:

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

البنك الأهلي المصري للنشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

ونرى الآن على الجدول السابق :-

١- انخفاض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في عام ١٩٨٧ إلى ٦٪ بعد أن كان ١١,٤ في عام ١٩٨٦.

٢- انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة في عام ١٩٨٧ إلى ١٢,٤٪ بعد أن كان ١٤,٣٪ عام ١٩٨٦ ثم تزايدت في العامين التاليين للاتفاق .

٣- انخفاض الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت من ٥٩٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٥٪ عام ١٩٨٧.

٤- انخفاض الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة في عام الاتفاق، حيث إنخفضت من ٣٤,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣١,٨٪ عام ١٩٨٧.

٥- انخفاض تزايد الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة من ٤,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧,١٪ عام ١٩٨٧.

٦- تزايد المنح كنسبة من الإيرادات العامة من ٢٧,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٦,١٪ عام ١٩٨٧ تم انخفاضها بعد ذلك، ولولا هذا التزايد لكان معدل نمو الإيرادات العامة أكثر انخفاضاً من هذا المعدل .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة في عام ١٩٨٧ لم يكن راجعاً بصفة أساسية إلى الإيرادات العامة، لأن الثابت أن معدل النمو السنوي للإيرادات العامة انخفض في عام ١٩٨٧، وكان السبب الرئيسي في تخفيض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة راجعاً إلى تخفيض قيمة التقلات العامة ومعدل نموها السنوي في عام ١٩٨٧، ذلك أن معدل نمو التقلات العامة انخفض من ١٨,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٠,٤٪ عام ١٩٨٧، ويلاحظ أن الانخفاض في معدل نمو الإيرادات العامة عام ١٩٨٧ كان راجعاً بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وكل ذلك يؤكد عدم نجاح الإجراءات المتبعة بالإيرادات العامة في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨٧ ولما في العاملين التاليين للاتفاق، نظراً لتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة في هذين العاملين رغم تزايد معدل نمو الإيرادات العامة، وهذا يبرر وصف هذه الإجراءات بأنها غير كافية لمعالجة العجز في الموازنة العامة وغير ملائمة للاقتصاد المصري في المستقبل.

ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التي يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة:-

نبحث في هذه النقطة مدى تزايد الإيرادات العامة التي يطلب الصندوق بضرورة زيادتها ومسدى كفاية هذه الإجراءات للوصول لهذا الهدف، ونلاحظ: أن الصندوق طالب من الحكومة المصرية في برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادي ضرورة زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فهل تحقق ذلك ؟

جدول رقم (٢٢٩) يوضح تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة محل الدراسة

السنة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الضريبة على الأفراد كنسبة من الإيرادات العامة	الضريبة على الشركات كنسبة من الإيرادات العامة	الضريبة على الأرباح كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٨٥	٥٩,٥	١,٩	١٩,٩	١٨,٦	٢٥,١
١٩٨٦	٥٩	٢,٤	٢٠,٨	١٧,٤	٢٠,٦
١٩٨٧	٥٥	٢,٣	١٨	١٨,٩	١٩,٦
١٩٨٨	٥٦,١	٢,٦	١٥,٥	١٨,٣	٢١,٤
١٩٨٩	٥٨	٢,٨	١٧,٩	١٨,٥	٢١

IMF, Government Finance statistics, Yearbook, 1996, .
p.136

المصدر:

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول التالي :-

١- يلاحظ أن انخفاض معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية في عام ١٩٨٧، يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض معدل نمو بعض الضرائب، منها الضريبة على الشركات حيث انخفضت حصيلة هذه الضريبة كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٢٠,٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٨٪ عام ١٩٨٧ وأيضاً الضريبة على الواردات حيث انخفضت كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٢٠,٦٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٩,٦٪ عام ١٩٨٧، ومن الضرائب الأخرى التي انخفضت حصيلتها في عام ١٩٨٧ كنسبة من الإيرادات الضريبية، الضريبة

على دخول الأشخاص الطبيعيين ، حيث انخفضت من ٢,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢,٣٪ عام ١٩٨٧، وبالنسبة للضريبة على الاستهلاك فلاحظ أنها تزايدت كنسبة من الإيرادات الضريبية عام ١٩٨٧، حيث تزايدت من ١٧,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٨,٩٪ عام ١٩٨٧ ثم انخفضت في العامين التاليين للاتفاق ، كل ذلك يشير إلى عدم كفاية الإجراءات التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٨٧ لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة ، لأنها لم تؤد إلى زيادة الإيرادات الضريبية، رغم إمكانية ذلك من الناحية العلمية.

٢- وإذا نظرنا إلى تطور الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة محل الدراسة، فإننا نجد أنها أيضاً لم تساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة في عام ١٩٨٧، ذلك لأنها كنسبة من الإيرادات العامة انخفضت من ٣٤,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣١,٨٪ عام ١٩٨٧ ، ولذلك فهي لم تساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة فسي عام ١٩٨٧، نظراً لانخفاضها كنسبة من الإيرادات العامة، كل ذلك يؤكد أيضاً عدم كفاية وعدم ملاءمة الإجراءات التي يطالب بها في جانب الإيرادات العامة، ولو أنها كانت كافية و ملائمة لأدى ذلك لزيادة الإيرادات العامة، في عام الاتفاق مع الصندوق والأعوام التالية له وهو ما لم يحدث، ولعل السبب في عدم الوصول إلى الأهداف المرغوبة بصفة مستمرة سواء في جانب الإيرادات العامة أم في جانب النفقات العامة .إنما يرجع إلى عدم واقعية الأهداف التي يسعى إليها الصندوق، وهذا ما أشار إليه توني كيليك في تقييمه لسياسات صندوق النقد الدولي في البلدان النامية^(١) فهو يرى أن الصندوق لديه تقاؤل زائد عن الحد عندما يقوم بتحديد سياساته وعندما يقوم بتحديد الأهداف المتوقعة لها ، ولكن الحكومات تجد صعوبات في الوصول لهذه الأهداف مرة واحدة فهي تسعى إليها بالتدريج خوفاً من الآثار المعاكسة للتنفيذ الفوري لمطالب الصندوق، وقد يكون ذلك من أسباب عدم تحقق أهداف الموازنة العامة للدولة مساوياً في مصر أم في غيرها من البلدان الأخرى، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن هذه الإجراءات التي يطالب بها الصندوق في جانب الإيرادات العامة غير ملائمة حيث أنها لا تعكس ظروف كل بلد، ولذلك تجد الحكومات العديد من الصعوبات عند تنفيذها، وفي حالة التنفيذ يكون هناك العديد من الآثار المعاكسة لهذه الإجراءات .

المطلب الثالث

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في برنامج ١٩٩١

نولاً: لكر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

الجدول التالي يوضح تطور العجز في الموازنة العامة للدولة وبنود الإيرادات العامة الرئيسية في الفترة محل

الدراسة

جدول رقم (٢٢٠) يوضح تطور العجز في الموازنة العامة للدولة وبنود الإيرادات العامة الرئيسية

في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢

السنة	العجز في الموازنة كسبة من الناتج المحلي	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية كسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير الضريبية كسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات الرأسمالية كسبة من الإيرادات العامة	المنح كسبة من الإيرادات العامة
١٩٨٩	٨,٦	١٥,٤	٥٨	٣٢,٣	٥,٤	٤,٣
١٩٩٠	١٠,٩	٥,٢	٦٤,٧	٢٤,١	٥,٥	٥,٧
١٩٩١	٢	٥٣,٩	٥٣,٥	٢٣	٦,٢	٧,٤
١٩٩٢	٣,٦	٣٨,٦	٥٦,٥	٢٨,٨	٨	٦,٣
١٩٩٣	١,٩-	١٨,٣	٥٥	٣١,٢	٨,٦	٥,٢

IMF Government Finance statistics, Yearbook, 1996, P.136.

المصدر:

والذلك الأعلى المصري النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة بالنسبة للبيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول التالي:-

١- انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة من ١٠,٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٪ عام ١٩٩١، ولعل ذلك كان أكثر من المستهدف، لأن المستهدف كان تخفيض العجز إلى ٩,٥٪ عام ١٩٩١، ثم تحول العجز إلى فائض في عام ١٩٩٣.

٢- ارتفاع معدل النمو السنوي للإيرادات العامة في عام ١٩٩١، حيث ارتفع هذا المعدل من ٥,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٩٪ عام ١٩٩١، ولكنه انخفض في العامين التاليين للإفلاق إلى ٣٨,٦٪، ١٨,٣٪ على التوالي.

٣- انخفاض حصة الإيرادات الضريبية كسبة من الإيرادات العامة في عام الإفلاق مع الصندوق، إذ انخفضت من ٦٤,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٥٪ عام ١٩٩١.

٤- تزايد حصيللة الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة بحيث ارتفعت من ٢٤,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٪ عام ١٩٩١ ثم انخفضت بعد ذلك.

٥- تزايد قيمة الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة حيث تزايدت من ٥,٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦,٢٪ عام ١٩٩١، ثم استمرت في التزايد في العامين التاليين للتفاوت.

٦- تزايد قيمة المنح كنسبة من الإيرادات العامة في عام ١٩٩١، حيث تزايدت من ٥,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٤٪ عام ١٩٩١، ولكنها انخفضت في العامين التاليين للتفاوت.

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

- انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة في عام ١٩٩١، كان راجعاً بصفة أساسية إلى تزايد معدل نمو الإيرادات العامة وليس بتخفيض معدل نمو النفقات العامة، لأنه من الثابت أن معدل نمو النفقات العامة تزايد في هذا العام وبالتالي فلم يكن لها دوراً رئيسياً في تخفيض العجز في الموازنة العامة، أما الإيرادات العامة فهي المسؤولة أساساً عن تخفيض العجز في عام ١٩٩١، وذلك لأن معدل نموها ارتفع بنسبة كبيرة، حيث تزايدت من ٥,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٩٪ عام ١٩٩١.

- وإذا أردنا أن نحدد أي بند من بنود الإيراد العام كان يرجع إليه الفضل في زيادة معدل نمو الإيرادات العامة في عام ١٩٩١، فإننا نلاحظ أن ذلك لم يكن راجعاً للإيرادات الضريبية، ذلك لأن حصيللة هذه الإيرادات العامة قد انخفضت من ٦٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٥٪ عام ١٩٩١، ولكن هذا التزايد في معدل نمو الإيرادات العامة كان راجعاً بصفة أساسية إلى تزايد قيمة الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة، حيث تزايدت من ٢٤,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٪ عام ١٩٩١ وبالإضافة إلى ذلك فإن الإيرادات الرأسمالية والمنح تزايدت في عام ١٩٩١ أيضاً حيث تزايدت الأولى كنسبة من الإيرادات العامة من ٥,٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦,٢٪ عام ١٩٩١، كما تزايدت الثانية كنسبة من الإيرادات العامة من ٥,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٤٪ عام ١٩٩١، وكل ذلك يدعو للقول بأن نجاح الإجراءات المتعلقة بجانب الإيرادات العامة في تخفيض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة كان نجاحاً مؤقتاً وجزئياً في نفس الوقت، وذلك على أساس أن هذه الإجراءات لم تنجح في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إلا في عام ١٩٩١ فقط، وحتى بالنسبة لنجاحها في تخفيض العجز في الموازنة في عام ١٩٩١ فإنه كان نجاحاً جزئياً ذلك لأنها لم تتمكن من زيادة قيمة كل الإيرادات العامة ولكن بعضها فقط، ولذلك فإن هذا النجاح المؤقت الجزئي دليل على عدم كفاية وعدم ملائمة هذه الإجراءات، مما يرجح ضرورة التحول عنها والأخذ بإجراءات أكثر كفاءة وأكثر ملائمة.

ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التي يطالب بها الصندوق في جانب الإيرادات العامة.

هل تحقق ما كان يطالب به الصندوق بالنسبة للإيرادات العامة؟ وهل هذه الإجراءات كافية ؟

هذا ما ستوضحه فيما يأتي :-

جدول رقم (٢٣١) يوضح تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	حصولية الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصولية الضريبة على الشركات	حصولية الضريبة على الإستهلاك كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصولية الضريبة على الواردات كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصولية الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٨٩	٥٨	٢,٨	١٧,٩	١٨,٥	٢١	٣٢,٣
١٩٩٠	٦٤,٧	٢,٨	١٨,٥	١٨,٧	١,٩	٢٤,١
١٩٩١	٥٣,٥	٣,٢	٢٣,٦	١٧,٢	١٢,٧	٣٣
١٩٩٢	٥٦,٨	٢,٥	٢٦,٤	٢١,٤	٤٤,٤	٢٨,٨
١٩٩٣	٥٥	٢,٦	٢٤,٨	٢١,٤	٩,٩	٣١,٢

IMF, Government Finance statistics, Yearbook, 1996, P. 136.

المصدر:

والبنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة بالنسبة للبيانات المتعلقة بالنتائج المحلى الإجمالي

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

١- إذا أردنا أن نحدد أي نوع من الضرائب المسنولة عن انخفاض حصولية الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة في عام ١٩٩١، فإننا نجد أن الضريبة على الإستهلاك هي المسنولة عن ذلك، حيث إنخفضت حصولية هذه الضريبة كنسبة من الإيرادات الضريبية من ١٨,٧ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٢ ٪ عام ١٩٩١، وذلك على الرغم من أن الصندوق نادى بضرورة زيادة هذه الضريبة من خلال فرض ضريبة على المبيعات بواقع ١٠ ٪ وزيادة عدد السلع التي تخضع لها، ولم تتمكن الحكومة من زيادة حصولية هذه الضريبة إلا في عام ١٩٩٢، حيث تزايدت حصولية هذه الضريبة كنسبة من الإيرادات الضريبية إلى ٢١,٤ ٪ وهناك مجموعة من الضرائب تزايدت حصوليتها في عام ١٩٩١ ولولا تزايد حصولية هذه الضرائب لكان الإنخفاض في الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة كبيراً، ومن هذه الضرائب، الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين، حيث تزايدت حصوليتها كنسبة من الإيرادات العامة من ٢,٨ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣,٢ ٪ عام ١٩٩١، أيضاً الضريبة على الشركات حيث تزايدت قيمتها كنسبة من الإيرادات الضريبية إلى ٢٦,٤ ٪ في عام ١٩٩١ بعد أن كانت ١٨,٥ ٪ عام ١٩٩٢، أيضاً حصولية الضريبة على الواردات كنسبة من الإيرادات العامة تزايدت من ١,٩ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٩,٩ ٪ عام ١٩٩١، ولكن على الرغم من تزايد حصولية كل

هذه الضرائب في عام ١٩٩١ إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لزيادة معدل نمو الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة في هذا العام وهذا يشير إلى عدم كفاية الإجراءات التي طُلب بها للصندوق لزيادة الإيرادات العامة، ولذلك فإن هذه الإجراءات غير ملائمة للأخذ بها في المستقبل.

٢- بالنسبة لحصيلة الإيرادات غير الضريبية فالملاحظة أنها كنسبة من الإيرادات العامة قد تراجعت من ٢٤,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٣٪ عام ١٩٩١، ولكنها انخفضت في الملمين التاليين للالتفاق، وهذا يعنى أن هذا النجاح الذى حققته سياسة الصندوق في زيادة الإيرادات غير الضريبية " إذا كان فعلاً ذلك راجعاً إليها لكان ناجحاً مؤقتاً حيث أنه لم يتحقق إلا في عام ١٩٩١ فقط ".

ومن المؤكد أن ذلك كان على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى ، حيث أن الدولة عندما ترفع أسعار بيع منتجاتها فإن ذلك يساعد على زيادة معدلات التضخم ، وقد يؤدي إلى تخفيض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك يمكن القول بأن الإجراءات التي طُلب بها للصندوق في مجال الإيرادات العامة في برنامج ١٩٩١ غير كافية وغير ملائمة ، للاقتصاد المصري ولا بد من الأخذ بإجراءات أخرى أكثر ملائمة .

المطلب الرابع

مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في برنامج ١٩٩٦

أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة :-

جدول رقم (٢٢٢) يعرض لتطور العجز في الموازنة العامة للدولة ويتوزع الإيراد العام الرئيسية كنسبة من العجز خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٤ - ١٩٩٧/١٩٩٨ .

القيمة بالمليون جنيه

نسبة	العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير ضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٩٥/١٩٩٤	١,٧	٦	٦١,٥	٢٨	٥
١٩٩٦/١٩٩٥	١,٩	٨,٩	٦٢,١	٢٦,٧	٥,٧
١٩٩٧/١٩٩٦*	٠,٨	٧	٦٢,٩	٢٥,٩	٥,٨
١٩٩٨/١٩٩٧**	٢,٧	١٧,٧	-	٢٦,٣	٨,٢

* تقديرات معدلة .

** تقديرات مستهدفة .

- المصدر :- البنك الأهلي المصري ، نشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ص ١١٠

- النصب تم حمائها بمعرفة الباحث .

تخرج من الجدول السابق بالنتائج التالية :-

- ١- انخفاض قيمة المعجز في الموازنة العامة للدولة في العام التالي للاتفاق مع الصندوق ثم ارتفاعه في العام التالي حيث انخفض المعجز من ١,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٠,٨٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكنه ارتفع إلى ٢,٧٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ - كل ذلك بالاعتماد على التقديرات المحملة والمستهدفة للموازنة العامة للدولة
- ٢- انخفاض معدل النمو السنوي للإيرادات العامة في العام التالي للاتفاق مباشرة ثم تزايد هذا المعدل في العام التالي التالي للاتفاق ، حيث انخفض معدل نمو الإيرادات العامة من ٨,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٧,٧٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكنه ارتفع إلى ١٧,٧٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ - وفقا للتقديرات المستهدفة .
- ٣- تزايد الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث أنها تزايدت من ٦٦,١٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٦٦,٩٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .
- ٤- انخفاض الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق ثم ارتفاعه بعد ذلك ، إذ أنها انخفضت من ٢٦,٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٥,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكنها ارتفعت إلى ٢٦,٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .
- ٥- تزايدت الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث أنها تزايدت من ٥,٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٨٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ثم إلى ٨,٢٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ونرى من كل ما سبق أن الإيرادات العامة لم تكن مسئولة بصفة أساسية عن تخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة إلى ٠,٨٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ونظرا لانخفاض معدل نمو الإيرادات العامة في هذا العام إلى ٧,٧٪ بعد أن كان ٨,٩٪ في العام السابق مباشرة ، أما المسؤل الرئيسي عن تخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو تخفيض معدل النفقات العامة من ٩٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧.
- ولعل انخفاض معدل نمو الإيرادات في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ لم يكن راجعا بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة ، ولا إلى انخفاض الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة وإنما كان راجعا إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة ، وذلك على أساس أن الإيرادات الضريبية والإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة قد ارتفعت في نفس العام الذي انخفض فيه معدل النمو السنوي للإيرادات العامة ، أما الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة فقد انخفضت في هذا العام من ٢٦,٧٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٥,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، هذا من ناحية .
- ومن ناحية أخرى إذا نظرنا إلى المعجز في الموازنة العامة للدولة كما هو مستهدف في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ فأننا نلاحظ أن هناك تزايد في قيمة المعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أنه ارتفع إلى ٢,٧٪ ، وإذا أردنا معرفة دور الإيرادات العامة في هذا المعجز فأننا نجد أنه على الرغم من ارتفاع معدل نمو الإيرادات العامة في هذا العام إلى ١٧,٧٪ بعد أن كان ٧٪ في العام السابق مباشرة إلا أن هذا لم يؤدي إلى تخفيض المعجز فسي الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ولعل ذلك يرجع إلى تزايد معدل نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من معدل نمو

الإيرادات العامة وهو ما حدث بالفعل ، حيث تزايد معدل نمو النفقات العامة في هذا العام إلى ٢٤,٥ ٪ ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ لم يكن راجعاً إلى تحسن أداء الإيرادات العامة ، لأن الثابت أن معدل نموها انخفض في هذا العام وإنما كان راجعاً إلى تحسن أداء النفقات العامة ، نظراً لانخفاض معدل نموها في هذا العام ، وعلى النقيض من ذلك فإن تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ لم يكن راجعاً إلى سوء أداء الإيرادات العامة ، نظراً لتزايد معدل نمو الإيرادات العامة في هذا العام ، ولكن بالأحرى كان راجعاً إلى سوء أداء النفقات العامة ، نظراً لارتفاع معدل نمو النفقات العامة في هذا العام ، وعلى ذلك فالإجراءات الخاصة بالإيرادات العامة لم تنجح في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة سواء في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ أم في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وعلى ذلك فهذه الإجراءات لم تكن ملائمة لحالة مصر حيث أنها لم تؤدي إلى تحسين وضع الموازنة العامة للدولة كما كان مستهدفاً .

ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التي يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة :-

إذا كان الصندوق يسعى إلى الإصلاح الضريبي في مصر حتى يتم زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية بعد الاتفاق مع الصندوق ، فهل تحقق هذا بالفعل بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ بأن تزايدت حصيلته للضرائب في مصر ؟ ، الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣٣) يوضح تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٤ -

١٩٩٨/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

نسبة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	حصيله الضرائب على الدخل وأرباح الأصول كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيله الضرائب على السلع والخدمات كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيله الرسوم الجمركية كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيله ضرائب للمدخلة كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيله الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٩٥/١٩٩٤	٦١,٥	٣٥,٤	٢٧,٧	٢٠,٤	٨,٤	٢٨
١٩٩٦/١٩٩٥	٦٢,١	٣٤,٩	٢٧,٧	٢٠,٧	٨,٢	٢٦,٧
١٩٩٧/١٩٩٦	٦٢,٩	٣٥,٩	٢٧,٥	٢٠,٤	٨,١	٢٥,٩
١٩٩٨/١٩٩٧	-	-	-	-	-	٢٦,٣

المصدر:- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ص ١١٠

- النصب تم حمايتها بمرقعة الباحث .

ونرى على الجدول الملحق الآتي :-

١- أن تزايد الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة من ٦٢.١٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٦٢.٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ كان يرجع بصفة أساسية إلى تزايد حصة الضرائب على الدخل وأرباح الأعمال كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٣٤.٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٣٥.٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكن يلاحظ أن الإجراءات التي طالب بها الصندوق بالنسبة للإيرادات العامة لم تتجفع في زيادة حصة الضرائب الأخرى بعد الاتفاق مع الصندوق ، بل أنها انخفضت ، حيث انخفضت حصة الضرائب على السلع والخدمات كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٢٧.٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٧.٥٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، أيضا انخفضت الرسوم الجمركية كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٢٠.٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٠.٤٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، بالإضافة إلى ما سبق فإن حصة الضرائب على الدمغة كنسبة من الإيرادات الضريبية انخفضت من ٨.٢٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٨.١٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وكان من المفترض أن تتزايد حصة كل هذه الضرائب بعد الإجراءات التي طالب بها الصندوق ، ولعل السبب في انخفاض حصة هذه الضرائب يرجع في جزء منه إلى عدم كفاءة الإدارة الضريبية في مصر أو عدم شفافية عمل الإدارة الضريبية في مصر ، أيضا فإن جمهور الممولين مسئولون عن ذلك في المقام الأول ، نظرا لمسيهم للدانب للهروب من الضرائب بشتى الطرق ولا يمكن أن نغني للصندوق من المسئولية ، نظرا للإجراءات المتشددة التي طالب بها كرفع أسعار الضرائب والتي قد تشجع الأفراد على التهرب من الضرائب ، بالإضافة إلى التشريعات الضريبية التي تزيد من حالات الإعفاء الضريبي الأمر الذي يؤثر سلبا على حصة الضرائب ،

٢- أن انخفاض حصة الإيرادات غير الضريبية من ٢٦.٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٥.٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ يرجع إلى تشدد السياسات النقدية والمالية التي يطالب بها الصندوق ، ويلاحظ أن تزايد حصة هذه الإيرادات مرهون بوجود سياسات اقتصادية ملائمة ،

ومن كل ما سبق نستطيع أن نقرر الآتي فيما يتعلق بمدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة للدولة.

١- أن الإيرادات العامة كانت مسئولة عن تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة في عامي ١٩٧٧ ، ١٩٩١ فقط طوال الفترة محل البحث (١٩٧٥ - ١٩٩٣) ، وذلك نظرا لتزايد معدل النمو السنوي للإيرادات العامة في هذين العامين .

٢- أن الإيرادات الضريبية لم تساهم في زيادة الإيرادات العامة المسئولة عن تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إلا في عام ١٩٧٧ فقط، حيث أنها انخفضت كنسبة من الإيرادات العامة في عام ١٩٩١.

٣- وبالنسبة لسبب تزايد الإيرادات الضريبية في عام ١٩٧٧ ، فإننا وجدناه يرجع إلى تزايد حصة الضريبة على الواردات، أما باقي الضرائب فقد انخفضت حصيلتها كنسبة من الإيرادات الضريبية في عام ١٩٧٧.

ونحننا من كل ذلك إلى أن نجاح الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في زيادة الإيرادات العامة كان نجلحاً مؤقتاً ، لأنه لم يتحقق في كل الفترات التالية للبرامج ، بالإضافة إلى أنه لم يتحقق حتى في عام الاتفاق مع الصندوق سنة ١٩٨٧ ، أيضاً فإن هذا النجاح المؤقت بعد نجاح جزئيا لأنه لم يؤد إلى تزايد كل الإيرادات العامة في السنوات

التي تزايدت فيها هذه الإيرادات، بالإضافة إلى أنه لم يود إلى تزايد كل الضرائب، في العام الذي تزايدت فيه الإيرادات الضريبية، وكل ذلك يدعو للقول بأن هذه الإجراءات تعد غير كافية لتحقيق زيادة في الإيرادات العامة وغير ملائمة للاخذ بها في المستقبل، ولابد من الأخذ بإجراءات أخرى تكون قادرة على زيادة الإيرادات العامة بصورة مستمرة.

و أرى أن هناك مورداً غالباً يمكن للدولة أن تستخدمه، وهذا المورد يمكن أن يزيد من موارد الدولة المالية وبالتالي يخفف من عبء الإنفاق العام الواقع عليها مما يؤدي إلى زيادة الرخاء العام، وهذا المورد هو الزكاة، فإني أتساءل لماذا لم تلجأ الدولة إلى هذا المصدر حتى الآن بدلاً من الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وبدلاً من الإصدار النقدي الذي يزيد معدلات التضخم؟ رغم أن مصر بها كثير من الأغنياء الذين لو تم تحصيل الزكاة منهم لكان ذلك كافياً من وجهة نظري لمضاعفة الإيرادات العامة للدولة، ولا يمكن أن يقال أن تطبيق الزكاة أمر صعب، بل هو أسهل من الضرائب سواء من ناحية الوعاء أو المهر و الوازع، فمن المتصور أن نسبة التهرب من الزكاة ستكون محدودة للغاية، وقد لا يكون هناك تهرب نظراً لقوة الوازع الديني عند الأفراد في مصر، ومما شك فيه أن تطبيق الزكاة من خلال تدخل الدولة في ذلك سيلعب دوراً كبيراً أيضاً في زيادة الحصيللة وتوجيها إلى من يستحقها، ثم إن في ذلك دعوة لزيادة الاستثمار وتشغيل الأموال العامة العاطلة في البنوك والمكنوزة في البيوت ويترتب على ذلك زيادة معدلات الإنتاج والعمالة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم والعجز سواء في الموازنة العامة للدولة أم في الموارد أم في ميزان المدفوعات، وتكون هذه خطوة نحو الإصلاح الدائم لمشاكلنا الاقتصادية، وأرجو أن تسرع الحكومة في إصدار قانون للزكاة ومؤسسة مستقلة

تتولى الإشراف على تجميع الزكاة وصرفها لأصحابها، ولا يمكن أن نفضل الأثر الاجتماعي الإيجابية المترتبة على ذلك بالنسبة لكل أفراد الشعب، سواء كانوا فقراء أم أغنياء، ويشعر الجميع أنهم أخوة متعاونون مستقل معدلات الجريمة وسيعم الأمن والخير بين الناس، وأرجو أن تقوم الحكومة كل محاولة من بعض الأغنياء لتعطيل صدور قانون الزكاة، لأن هذه مسئولية الحكومة وليست مسئولية الأغنياء ونعلم من التاريخ الإسلامي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه حارب مائتي الزكاة، والسنه النبوية تبين أن الدولة هي التي تقوم بتحصيل الزكاة، وصرفها مصارفها الشرعية وليس الأفراد، فهناك فرض تحيين على الدولة في القيام بذلك فالزكاة فرض كالصلاة بحسب تأديتها للدولة لتقوم بإعادة توزيعها على الفقراء والمحتاجين في المجتمع الإسلامي الذي تسوده قواعد العدالة والإخاء والتضحية والإيثار وفي نفس الوقت، فإن أداء الزكاة طاعة لله وركن من أركان الإسلام يجب تطبيقها وعدم تعطيلها مادامنا مؤمنين بأنها كذلك وإلا فسحق فينا قوله تعالى: "كفونتمون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون" صدق الله العظيم "سورة البقرة ٨٥".

وبلاحظ أن حق الدولة في فرض الزكاة لا يمسح حَقها في فرض الضرائب، وذلك نظراً لاختلاف الزكاة عن الضرائب، ونظراً لأن دفع الضرائب لا يعني عن دفع الزكاة^(١)، والنظام الضريبي لا يكون عادلاً من وجهة النظر الإسلامية إلا إذا استوفى ثلاثة معايير وهي:-^(٢)

(١) انظر / دكتور / السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، ١٩٩١، ص ٥٩٦-٦١٥.

(٢) انظر: د/ محمد عمر شاير، الإسلام والتحدى الاقتصادي، مرجع سابق ص ٢٥٦.

أولاً: نفرض الضرائب لتمويل ما يعتبر ضرورة مطلقة لمصلحة تحقق مقصد الشريعة .

ثانياً: أن لا تكون الضرائب فوق ما يطيقه الناس، وأن توزع بين جميع القادرين على دفعه.

ثالثاً: أن يتم اتفاق الضرائب التي يتم تحصيلها بوزع من الضمير والخير الذي تم تحصيلها من أجله.

ولقد أعتبر نظام الضرائب الذي لا تتوفر فيه هذه المعايير نظاماً جائراً ، ويبدو أن نظام الضرائب التصاعدية يعد نظاماً منسجماً كل الانسجام مع أهداف الإسلام، وعند استنباط النظام الضريبي لابد من مراعاة ألا يكون عادلاً فحسب ، بل يجب أن يعطى أيضاً إيرادات كافية تسمح للدولة بإداء ما عليها من مسئوليات أداء^(١) فعلاً دون أن يؤثر ذلك على حوافز العمل والادخار والاستثمار^(٢) وإذا كان الإسلام يضع على دفعى الضرائب واجباً أخلاقياً في المقام الأول لدفع الضرائب فإنه يتعين على الحكومة أن تقي بشرطين وهما:

الأول : يجب على الحكومة أن تعتبر المقتدات الضريبية بمثابة أمانة .

الثاني: يجب على الحكومة أن توزع أعباء الضريبة على نحو عادل بين جميع القادرين على دفع الضرائب^(٣) والملاحظة أنه عندما تشكل الضرائب المباشرة جزءاً صغيراً من عائدات الضرائب فإن هذا يجعل عبء النظام الضريبي يتناسب تناسباً عكسياً مع الدخل ، ذلك لأن عدد المكلفين يدفع الضرائب صغير مع وجود عدد كبير من حالات الإعفاء الضريبي، والخصومات، ومن شأن ذلك أن يجعل القاعدة الضريبية ضيقة والنظام الضريبي غير واقعي.

وبالاحظ أن القاعدة الضيقة للضريبة توجب فرض معدلات ضريبية عالية، وهذا يؤدي إلى التهرب الضريبي بالإضافة إلى هروب رؤس الأموال ، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى هبوط الاستثمارات ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادية ، وإزدياد الاعتماد على التصريف، غير المباشرة التي لا تتناسب مع الدخل والتي يترتب عنها كلما هبط دخل المكلف، ولذلك لابد من إصلاح النظام الضريبي لزيادة جانب الدخل، وإذا لم يتم زيادة عدد المكلفين ، وإزالة معظم حالات الإعفاء والخصومات وترشيدها معدلات الضريبة، فإن النظام لن يتمكن من كسب ثقة الناس وتوفير عائدات كافية للخزينة بدون إلحاق الضرر بالحوافز^(٤).

ونرى أن من شأن الأخذ بهذه الاقتراحات بالنسبة للنظام الضريبي المصري أن يؤدي إلى تزايد الحصيلة الضريبية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة، بالإضافة إلى أن ذلك سيساهم في تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج والمساكنة، وسيخفض من المعوقات في الموازنة العامة للدولة وميزات المنفعات المصرية .

ونوصي أيضاً بأن تهتم الدولة أكثر بالموارد المتأتية من أملاكها الخاصة، ولها أن تقوم ببيع بعض أو كل هذه الأملاك للأفراد أو الشركات إذا كان في ذلك مصلحة للاقتصاد القومي ، ولها أن تقوم بتأجير هذه الأملاك أيضاً إذا

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

(٣) انظر د/ محمد عمر شاوير ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

كان في ذلك مصلحة للاقتصاد، ويتضح بأن تقوم الدولة بتوزيع جزء من الأراضي الصحراوية على الأفراد المحتاجين، ليقوموا باستصلاحها وزراعتها ثم يقوموا بعد ذلك بسداد ثمن هذه الأراضي على أن تتيسر لهم القسروض الميسرة للقيام بذلك، ولا تقتصر تلك فقط على الخريجين، حتى يكون هناك مساواة بين كل المحتاجين، ومن شأن الأخذ بكل هذه الإجراءات سواء بالنسبة للنفقات العامة أم بالنسبة للإيرادات العامة أن يقضي على العجز في الموازنة العامة للدولة.

"كيفية تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة"

ولخيراً إذا ظهر عجز في الموازنة العامة للدولة على الرغم من الأخذ بالإجراءات البديلة السابقة، فكيف يمكن تمويل هذا العجز؟ ننظراً لإيماننا بضرورة أن يكون كل اقتراح لحل أي مشكلة اقتصادية مقيداً بعدم مخالفته لمبادئ الشريعة الإسلامية والتي فيها كل الخير لكل البشر، فلنأخذ نرى أنه لا يمكن الاعتماد على تمويل هذا العجز بالاقتراض الربوي، ويلاحظ أن تحريم الإسلام للفائدة الربوية ينطوي على رسالة هامة موجهة للحكومات الإسلامية، وفحوى هذه الرسالة، أن على هذه الحكومات أن تقلص الاقتراض إلى الحد الأدنى، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال فرض تضباط صارم على برامجها للإنفاق وعدم تجاوز حدود إمكاناتها والله سبحانه وتعالى يقول في كتابة العزيز: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً" سورة الفرقان الآية ٦٧ فيجب الاعتماد على الحسيلة الضريبية لتمويل كل النفقات الجارية وجزء من النفقات الاستثمارية والتي لا يوجد بدائل إسلامية لتمويلها.

وبالنسبة للمشروعات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة فيمكن أن تمويلها من خلال دعوة القطاع الخاص بالإشتراك في أسهم هذه المشروعات، والتي لا يمكن التخلي عنها للقطاع الخاص لسبب قاهر، كل ذلك من شأنه أن يجعل التمويل أكثر انضباطاً، بعكس الوضع لو أتيح للحكومات الاقتراض السهل المبني على أساس الفائدة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للحكومات أن تشجع أهل الخبر من القطاع الخاص على إنشاء وإدارة أكبر عدد ممكن من المؤسسات التعليمية، والمستشفيات والمشاريع السكنية للقراء ودور الأيتام وغير ذلك من مشاريع الخدمة الاجتماعية، وكل ذلك من شأنها أن يؤدي إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

ويلاحظ أن تقيد التمويل الذي يستفيد من الفائدة الربوية، لا يدعو بالضرورة إلى الحد من الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الحكومات في الاقتصاد، فنجاح أي حكومة في تحقيق مقاصد الشريعة لا يتوقف بالدرجة الأولى على الإنفاق المفرط من خلال فرض الضرائب الباهظة والاقتراض الربوي، بل إنه يتوقف على إدخال المزيد من الأمنة والاستقامة في عمل الحكومة، ووضع أولويات سليمة في الإنفاق، والحصول على التكلفة الحقيقية للمسلع والخدمات الحكومية كما أنه يتوقف على مساعدة القطاع الخاص ليقيم بدور أكثر كفاءة، وعلى ذلك يمكن أن يقال أنه من خلال فرض الزكاة وتدعيم أسلوب التمويل بالمشاركة والعمل على توزيع الأراضي للأفراد لإحيائها^(١) بالإضافة إلى الإجراءات السابقة والتي من شأنها أن تخفف العبء على الموازنة العامة للدولة، يمكن حصر العجز في الموازنة

(١) أنظر: د/ حاتم عبد الجليل قرقشاوي، تمويل التنمية في إطار اقتصادي إسلامي، في ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية، تحرير د/ منذر كجف المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٨٩ ص ١٨٩-١٩١

الحامية للدولة في أضيق الحدود، وفي هذه الحالة يمكن تمويل هذا المعجز من خلال فرض ضرائب يعاد تسديدها (إقتراض بدون فائدة) ويمكن الحصول على القروض الحسنة أيضاً للبلدان الإسلامية، فإذا تعذرت كل هذه الطرق للحصول على قروض بدون فائدة، ففي هذه الحالة نرى أن القضاء أجزوا لجوء للحكومة إلى الاقتراض التقليدي، ما دام أن ذلك يكون لمواجهة مصلحة ضرورية أو لنفع ضرر كبير يواجهه البلد^(١)

وبعد الانتهاء من معرفة مدى ملائمة السياسة المالية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبدائل التي يمكن استخدامها لتحظى نتائج أكثر إيجابية وأكثر استقراراً ويقاءاً، فإننا ننقل بعد ذلك لمناقشة مدى ملائمة السياسة النقدية التي يتبناها الصندوق في مصر، وهذا هو موضوع الفصل التالي .

(١) انظر: د/ محمد عمر شاير، لمرجع السابق ص ٣٦٤

انظر أيضاً: د/ عبد الرحمن يسري أحمد، تعبئة الدولة الإسلامية للموارد الخارجية، في ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨

الفصل الثاني

مدى ملاحة السياسة النقدية

من المعروف أن الصندوق يعتمد على السياسة النقدية لملاج المعجز في ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال تبني إجراءات تقيدية بشأن السياسة النقدية ، وذلك لتخفيض المروض النقدي في الاقتصاد على أساس أن ذلك من شأنه أن يخفض من تزايد الطلب المحلي ، وبالتالي يخفض الحاجة إلى الاستيراد ، وهذا من شأنه أن يخفض المعجز في الحساب الجاري ، وبالنسبة لأهم الإجراءات النقدية التي يتبناها الصندوق للوصول لهذا الهدف هو رفع أسعار الفائدة الدافئة والمدنية ، وتغير معدل نمو الائتمان المحلي ، وكل ذلك لتحقيق عنصر النقود في الاقتصاد ، وفيما يلي نبحث مدى ملاحة هذه الإجراءات في بحثين متتاليين :-

المبحث الأول : مدى ملاحة رفع أسعار الفائدة

المبحث الثاني : مدى ملاحة تقيد الائتمان المحلي

المبحث الأول

مدى ملاحة رفع أسعار الفائدة

بعد استخدام رفع أسعار الفائدة من أهم الإجراءات النقدية التي يعتمد عليها الصندوق في برامجه للتثبيت الاقتصادي لتخفيض حجم المروض النقدي في الاقتصاد ، كما سبق وأن رأينا في الفصل الثالث من الباب التمهيدى من هذه الرسالة ، ويرى الصندوق أن رفع سعر الفائدة الحقيقي له العديد من الآثار الإيجابية سواء على الموازنة العام للدولة أم على التضخم أم على النمو الاقتصادي ^(١) وفي هذا المبحث نحاول معرفة مدى ملاحة هذا الإجراء للاقتصاد المصري ، وللوصول لذلك فإننا سنحاول معرفة مدى ملاحة هذا الإجراء في البرامج الثلاثة التي عدها الصندوق مع الحكومة المصرية .

المطلب الأول :- مدى ملاحة رفع أسعار الفائدة في برامج ١٩٧٧

المطلب الثاني :- مدى ملاحة رفع أسعار الفائدة في برامج ١٩٨٧

المطلب الثالث :- مدى ملاحة رفع أسعار الفائدة في برنامج ١٩٩١

المطلب الرابع :- مدى ملاحة رفع أسعار الفائدة في برنامج ١٩٩٦

^(١) انظر The Research department of the International monetary fund , Interest Rate Policies In

Developing Countries, IMF, occasional Paper No. 22, 1983, wash. DC , various pages.

انظر أيضاً Saleh Justin B.zalu and m. Nsouli , Adjustment Programs in Africa , The Recent Experience, IMF , occasional paper No.34, 1985 , wash. DC., pp. 11-12

المطلب الأول

مدى ملائمة رفع أسعار الفائدة في برنامج ١٩٧٧

طالب صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقده مع الحكومة المصرية في عام ١٩٧٧ بضرورة رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فهل تحقق ذلك ؟ بلقفل ؟ للجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣٤) يوضح تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٩ .

السنة	أسعار الفائدة الدائنة	أسعار الفائدة المدينة
١٩٧٦	٣	٨
١٩٧٧	٤٧	٨,٨
١٩٧٨	٥٩	١٠,٢
١٩٧٩	٧	١٢

IMF, International financial statistics, Yearbook , 1995, P.348

المصدر :-

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أن الحكومة المصرية إستجابت لصندوق النقد الدولي ، وقامت برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة حيث ارتفعت أسعار الفائدة الدائنة من ٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٧٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥٩٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٧٪ عام ١٩٧٩ أيضاً ارتفعت أسعار الفائدة المدينة من ٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨,٨٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ١٢٪ عام ١٩٧٩ ولكن هل أدى تنفيذ هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف التي كان يسعى إليها الصندوق ^(١) وهي :-

- ١- تخفيض حجم المعروض النقدي .
- ٢- تخفيض معدلات التضخم .
- ٣- تخفيض المعجز في الحساب الجارى وميزان المدفوعات .
- ٤- زيادة معدلات الإستثمار وتخفيض معدلات الاستهلاك .
- ٥- زيادة معدلات الناتج المحلى والإحتياطيات الدولية .
- ٦- زيادة الإيرادات العامة مما يعوضها عن زيادة تكلفة الدين العام .

فهل تحققت هذه الأهداف التي يسعى إليها الصندوق من وراء رفع أسعار الفائدة ؟ هذا ما سنبينه فى النقاط

التالية :-

^(١) انظر The research department of International monetary Fund , Interest Rate policies In developing countries, op cit , PP 14 - 17

لولا : أثر رفع سعر الفائدة على حجم المعروض النقدي .

هل أدى رفع أسعار الفائدة إلى تخفيض حجم المعروض النقدي في مصر بعد الاتفاق مع الصندوق ؟

الواقع أننا سبق أن انتهينا في الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الرسالة إلى أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق في نفس الوقت الذي انخفض فيه معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ، حيث تزايد معدل النمو السنوي للمعروض النقدي من ٢٠.٢٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣١.٤٪ عام ١٩٧٧ وفي نفس الوقت انخفض معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي من ١٠.٢٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧.٧٪ عام ١٩٧٧ وهذا يؤكد عدم نجاح زيادة أسعار الفائدة في تخفيض حجم المعروض النقدي في عام ١٩٧٧ ، حيث أنه كان هناك انحراف في حجم المعروض النقدي بدليل تزايد محله بنسبة كبيرة جدا بالمقارنة بمعدل نمو النتائج المحلي الإجمالي ، ولكن هذا المعدل تحص بعض الشيء في الملمين التاليين للاتفاق ، ورغم ذلك فإن هذا يعد نجاحاً مؤقتاً ، وبذلك يمكن القول بأن سياسة رفع أسعار الفائدة غير كافية لتخفيض معدل نمو المعروض النقدي إلى مستويات قريبة من معدلات نمو النتائج المحلي الإجمالي ، ولذلك فهي لم تكن ملائمة في برنامج ١٩٧٧ .

ثانيا : أثر رفع أسعار الفائدة على التضخم .

الواقع أن رفع أسعار الفائدة لم يود إلى خفض معدل التضخم في عام الاتفاق مع الصندوق مثلما حدث بالنسبة لعلاقتة بالمعروض النقدي ، حيث ارتفع معدل التضخم من ١٠.٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٢.٢٪ عام ١٩٧٧ ، ورغم ذلك فيلاحظ أن معدل التضخم انخفض قليلا في الملمين التاليين للاتفاق ، حيث انخفض في عام ١٩٧٨ إلى ١١٪ ثم إلى ١٠٪ عام ١٩٧٩ ، وهذا يظهر أيضا النجاح المؤقت الذي لعبته سياسة رفع أسعار الفائدة في تخفيض معدل التضخم وهذا يشير إلى عدم كفاية هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية .

ثالثا : أثر رفع أسعار الفائدة على الحساب الجاري وميزان المدفوعات .

أ- أثر رفع أسعار الفائدة على الحساب الجاري :

من وجهة نظر الصندوق فإن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يخفض العجز في الحساب الجاري من خلال زيادة تحويلات الملمين بالخارج ، ومن خلال زيادة الصادرات الناتجة عن زيادة الاستثمار التي يتوقعها الصندوق بعد رفع أسعار الفائدة ، أيضا يمكن أن يتحسن وضع الحساب الجاري من خلال انخفاض الواردات التي يمكن أن يستعاض عنها مطبا^(١) ولكن هل تحققت هذه التنبؤات في حالة الحساب الجاري المصري ؟

سبق أن انتهينا في الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الرسالة إلى أن هناك تحسنا في وضع العجز في الحساب الجاري في عام ١٩٧٧ ، حيث انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام من ١.٠٦٪ عام ١٩٧٦ إلى ٠.٨٤٪ عام ١٩٧٧ ولكنه تزايد في الملمين التاليين للاتفاق إلى ١.٣٪ عام ١٩٧٨ ، ٠.٨٠٪ عام

١٩٧٩ ، وإذا أردنا أن نحدد ما هي الحسابات المسؤولة عن انخفاض العجز في الحساب الجارى عام ١٩٧٧ فإننا نجد أن حساب التجارة المتطورة كان مسؤولاً عن ذلك بصفة أساسية ، حيث تزايدت قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى بصورة كبيرة بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق وبالمقارنة أيضاً بمعدل تزايد الواردات ، حيث تزايدت الصادرات من ٢٨٦٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢٢٤٪ عام ١٩٧٧ فى حين أن معدل نمو الواردات كان ٨٠٪ عام ١٩٧٧ إلا أنها لم تكن على الصورة المرجوة حيث انخفض معدل نموها السنوى من ٨٤,٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٧,١٪ عام ١٩٧٧ وهذا يعنى أن ارتفاع أسعار الفائدة لم يؤثر على زيادة هذه التحويلات فى هذا العام .

جدول رقم (٢٢٥) يوفّر قيمة التحويلات الخاصة ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار .

السنه	قيمة التحويلات الخاصة	معدل نموها السنوى
١٩٧٦	٨٢٨٥٤	٨٤,٧
١٩٧٧	٩٨١٥٤	١٧,١
١٩٧٨	١٨٢١٥٣	٨٥,٦
١٩٧٩	٢٢٦٥٥٢	٢٤,٤

* بلغت قيمة للتحويلات الخاصة ٤٥٢,٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ .

IMF , Balance of payments statistics yearbook ,1982 .P. 147

المصدر :-

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, PP.13, 346.

-النسب تم حسابها بمعرفة للباحث.

ونرى على ما سبق أن نجاح رفع أسعار الفائدة فى تخفيض العجز فى الحساب الجارى مس خلال زيادة الصادرات -إذا كانت هذه الزيادة راجعة بصفة أساسية إلى رفع أسعار الفائدة وليس إلى عوامل أخرى كزيادة الصادرات البترولية أو القطن - إنما هو نجاح مؤقت وجزئى على أساس أن زيادة قيمة الصادرات لم تستمر إلا فى عام ١٩٧٨ ، كذلك انخفض معدل نموها السنوى رغم ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ، ولذلك فهو نجاح مؤقت وجزئى على أساس أنه لم يؤد إلى تزايد معدل نمو التحويلات الخاصة عام ١٩٧٧ بل إن محله فى عام ١٩٧٦ كان أكبر بكثير من معدل عام ١٩٧٧ رغم ارتفاع أسعار الفائدة فى عام ١٩٧٧ وكل ذلك يؤكد عدم كفاية هذه السياسة لمعالجة العجز فى الحساب الجارى .

ب- أثر زيادة أسعار الفائدة على ميزان المدفوعات .

يرى الصندوق أيضا أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن تؤدي إلى تحسين حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ومن شأن ذلك أن يخفض العجز ميزان المدفوعات فهل تحقق ذلك بالفعل في صالة ميزان المدفوعات المصري ؟ الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٢٦) يوضح تطور قيمة رأس المال وتطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات المصري

من الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال	قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٥	-٢٢٩,٩	-٢٨٥٨	٢٣,٤
١٩٧٦	+٤٢٦,٧	-١٣٠١,٨	٩,٧
١٩٧٧	+٣٠٠,٤	-١٨٩٤,٣	١٣
١٩٧٨	+٧١٨,٨	-١٠٦١,٣	٦,٧
١٩٧٩	+١٦٤٣,٥	١٥,٥	٢,

المصدر :-

IMF , Balance of payments statistics yearbook ,1982 ,P 147

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث والأعتماد على بيانات الناتج المحلي الواردة في البنك الأهلي المصري ، أعداد مختلفة

ونرى على هذا الجدول أن النتائج جاءت معاكسة لما كان يسعى إليه الصندوق ويتوقعه ، ففي العام الذي تم فيه رفع أسعار الفائدة لم يتزايد رصيد حساب رأس المال بل تقلص من ٢٢٩,٩ مليون دولار في عام ١٩٧٦ إلى ٣٠٠,٤ مليون دولار في عام ١٩٧٧ ، أيضا تزايدت قيمة العجز في ميزان المدفوعات من ٢٣,٤ مليون دولار في عام ١٩٧٧ وتزايد العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٣٪ عام ١٩٧٧ ، ولكن لاحظ أن الوضع اختلف في العامين التاليين للاتفاق ، حيث تزايد رصيد حساب رأس المال وانخفض العجز في ميزان المدفوعات ، ورغم ذلك فإن كل ذلك يؤكد أيضا النجاح المؤقت لسياسة رفع أسعار الفائدة (هذا على فرض أن الفرض الذي حدث في حساب رأس المال وميزان المدفوعات كان راجعا إلى رفع أسعار الفائدة) وبالتالي عدم كفاية هذه السياسة لتحسين رفع ميزان المدفوعات .

رابعاً : أثر رفع أسعار الفائدة على معدل الاستثمار والاستهلاك :

سبق أن رأينا أن الصندوق يرى أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يشجع الاستثمار ويخفض من الاستهلاك ، لأنه يزيد المدخرات سواء المحلية أم الأجنبية . فهل تحقق ذلك بالفعل ؟.

سبق أن انتهينا في الفصل الخامس من الباب الثاني من هذه الرسالة إلى أن معدل النمو السنوي للاستثمار الكلي قد انخفض من ٢١ و ٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٢ و ١٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢ و ١٪ عام ١٩٧٨ ، وأخيراً إلى قيمة سلبية في عام ١٩٧٩ بلغت ٣ و ٦٪ . وفي نفس الوقت تزايد الاستهلاك الكلي من ٢ و ٩٪ عام ١٩٧٨ إلى ٢١ و ٧٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٢ و ٨٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ١٣ و ٦٪ عام ١٩٧٩ .

معنى ذلك أن ما كان يهدف إليه الصندوق من رفع أسعار الفائدة لم يتحقق ، حيث لم يستزاد معدل نمو الاستثمار الكلي كما كان يزعم الصندوق ، كما لم ينخفض معدل نمو الاستهلاك الكلي طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق وهذا يؤكد عدم كفاية سياسة رفع أسعار الفائدة لزيادة معدلات الاستثمار وتخفيض معدل الاستهلاك في مصر .

خامساً : أثر رفع أسعار الفائدة على النتائج المحلى والاحتياطيات الدولية ^(١).

يرى الصندوق أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يؤدي إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات الاحتياطيات الدولية ، ولقد سبق أن استنتجنا في الفصلين الثاني والرابع من الباب الثاني من هذه الرسالة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفض بعد رفع أسعار الفائدة في عام ١٩٧٧ ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٠ و ٢٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨ و ٣٪ عام ١٩٧٧ وإن كان قد تحسن قليلاً في العامين التاليين للاتفاق إلا أنه لم يصل إلى المعدل الذي ساد قبل رفع أسعار الفائدة ، وهذا يؤكد - إذا افترضنا ثبات العوامل الأخرى - الأثر السلبي لرفع أسعار الفائدة على نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وإذا نظرنا إلى تطور معدل نمو الاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق فإثنا نجد أنها تزايدت من ١٥ و ٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥ و ٧٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفضت في العامين التاليين للاتفاق إلى ١ و ٦٪ عام ١٩٧٨ ، ولعل هذا التحسن في معدل نمو الاحتياطيات الفعلية في عام ١٩٧٧ لم يكن راجعاً لرفع أسعار الفائدة ، لأن الثابت أن التحويلات الخاصة لم تتزايد في هذا العام ، أيضاً كان هناك انخفاض رصيد حساب رأس المال على الإضافة إلى تزايد الواردات في هذا العام حتى على النسبة لزيادة الصادرات ، فليس هناك ما يقطع بأنها كانت راجعة إلى رفع أسعار الفائدة ، وعلى ذلك يمكن أن يقال بأن رفع أسعار الفائدة ليداهم^٢ من عام ١٩٧٧ لم يمكن له أن يؤثر إيجابياً على زيادة معدل نمو الاحتياطيات الفعلية لمصر .

سليمان : أثر رفع أسعار الفائدة على الإيرادات العامة .

سبق أن ذكرنا أن الصندوق يرى أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يزيد من الإيرادات العامة للدولة على أساس أنه سيؤدي إلى زيادة معدلات الادخار والإنتاج المتحقق بالإضافة إلى زيادة قيمة الضرائب على فوائد الودائع في البنوك ، ولكن الثابت في مصر أنه لم تحدث زيادة في معدلات الاستثمار بعد رفع أسعار الفائدة ولا في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نفترض الصندوق غير واعي بالإضافة إلى أن فوائد البنوك عادة متخفى من الضرائب وذلك لتشجيع الادخار ، وعلى ذلك فإن رفع أسعار الفائدة ليس له أثر إيجابي على الإيرادات العامة.

المطلب الثاني

مؤملات رفع أسعار الفائدة في برنامج ١٩٨٧

كما طلب الصندوق برفع أسعار الفائدة في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي ، فإنه طالب أيضا في برنامج ١٩٨٧ ولكن هل تحقق ذلك بالفعل ؟ الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣٧) وضع تطوير أسعار الفائدة الدفينة والمدينة خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	أسعار الفائدة الدائنة	أسعار الفائدة المدينة
١٩٨٥	١١	١٥
١٩٨٦	١١	١٥
١٩٨٧	١١	١٦,٣
١٩٨٨	١١	١٧
١٩٨٩	١١,٧	١٨,٣

IMF, International financial statistics, Yearbook, 1995, p.349

المصدر :-

ويتضح لنا من هذا الجدول أن الحكومة لم ترفع أسعار الفائدة الدائنة في عام ١٩٨٩ ، ذلك أنها ظلت بعد الاتفاق ١١ وهذا نص السعر الذي ساد قبل الاتفاق ولكن تم رفع السعر إلى ١١,٧٪ عام ١٩٨٩ ونسب المقابل فملاحظ أن أسعار الفائدة المدينة قد تزايدت بعد الاتفاق حيث تزايدت من ١٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٦,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٧٪ عام ١٩٨٨ وأخيراً إلى ١٨,٣٪ عام ١٩٨٩ وعلى ذلك فملاحظ أنه تم تثبيت أسعار الفائدة الدائنة وهذا من شأنه وفقاً لمذهب الصندوق ألا يشجع الادخار خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفع والتي وصلت إلى ١٩,٦٪ عام ١٩٨٧ ، ٢٥,٦٪ عام ١٩٨٨ ٢٧,٥٪ عام ١٩٨٩ ، وهذا يعني أن أسعار الفائدة الدائنة سلبية طوال الفترة محل الدراسة ، وبالتالي فهي لا تشجع الادخار ، وتم رفع أسعار الفائدة المدينة ، وهذا من شأنه أيضاً أن يحفز الاستثمار ، وفيما يلي نبين أثر ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أولاً :- أثر رفع أسعار الفائدة الممنونة وتثبيت أسعار الفائدة الدائنة على المعروض النقدي .

فى الواقع أن تثبيت أسعار الفائدة الدائنة - خاصة إذا كانت سالبة - من شأنه أن يخفض معدلات الادخار فى المجتمع وهذا من شأنه أن يزيد من معدلات الاستهلاك ، وزيادة المعروض النقدي ، بالإضافة إلى أن رفع أسعار الفائدة المدينة فى ظل معدلات التضخم السائدة شجع على الاقتراض من البنوك ، وذلك نظراً لكون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وذلك من شأنه أيضاً أن يزيد المعروض النقدي الاقتصاد ، وهذا هو ما حدث فى حالة الاقتصاد المصرى ، حيث تزايد معدل نمو المعروض النقدي فى عام ١٩٨٧ إلى ١٤٠٢٪ بعد أن كان ٨٠٧٪ عام ١٩٨٦ أى أنه تزايد بنسبة ٥٠٥٪ خلال عام واحد ، فى حين أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لم يتزايد بنفس هذه النسبة حيث تزايد من ٤٠٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٠٣٪ عام ١٩٨٧ وكان معدل الزيادة فى نمو الناتج المحلى ١٠١٪ ، ولكن يلاحظ أنه قد حدث بعض التحسن بالنسبة لمعدل نمو المعروض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى العامين التالين للتعلق ، وهذا وإن كان يعنى نجاح بعض الإجراءات الأخرى التى طبقتها الحكومة لتخفيض المعروض النقدي غير سعر الفائدة (وذلك على أساس أن الصندوق يرى أن رفع سعر الفائدة هو الذى يؤدي إلى تخفيض المعروض النقدي وليس تثبيت هذا السعر) إلا أنه نجاح مؤقت ، وبالتالي فإنه يمكن القول أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق المستهدف منها خلال الفترة محل الدراسة .

ثانياً :- أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على التضخم .

هل أدت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة بصدد أسعار الفائدة إلى تخفيض معدل التضخم ؟

سبق أن بينا فى الفصل الثالث من الباب الثانى فى هذه الدراسة أن معدل التضخم انخفض فى عام ١٩٨٧ إلى ١٩٠٦٪ بعد أن كان ٢٢٠٧٪ فى عام ١٩٨٦ ولكنه ارتفع مرة أخرى إلى ٢٥٠٦٪ عام ١٩٨٨ واستمر فى الارتفاع إلى أن بلغ ٢٨٠٥٪ عام ١٩٨٩ ونخلص من ذلك إلى أن الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة والتى تم تطبيقها بعد الاتفاق مع الصندوق لم تؤد إلى تخفيض معدلات التضخم إلا فى عام ١٩٨٧ وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى التى يمكن أن تخفض معدل التضخم بخلاف أسعار الفائدة ، وهذا بعد نجاحاً مؤقتاً لهذه الإجراءات وعلى ذلك فهذه الإجراءات تعد غير كافية لتخفيض معدلات التضخم .

ثالثاً : أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الحساب الجارى وميزان المملووعات .

سبق أن رأينا فى الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة أنه حدث تحسن فى وضع الحساب الجارى ابتداءً من عام ١٩٨٧ ، حيث انخفض المعز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٣٠١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٠٤٪ عام ١٩٨٧ ثم تزايد إلى ١٠٦٪ عام ١٩٨٩ ، ورأينا أن هذا التحسن إنما يرجع إلى زيادة معدل نمو الصادرات من ١٣٠٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٨٠٤٪ عام ١٩٨٧ ولكن لم يحدث انخفاض فى معدل نمو الواردات فى هذا العام ، وهناك العديد من العوامل التى قد تؤدى إلى زيادة الصادرات ، وقد يكون من بينها انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية كما هو الحال فى مصر ، وعلى ذلك فزعم تزايد أسعار الفائدة الاسمية إلا أن أسعار الفائدة الحقيقية تظل منخفضة ، وقد يكون ذلك من بين العوامل التى أدت إلى تزايد الصادرات فى عام ١٩٨٧ وبالإضافة إلى ذلك فإن

زيادة التحويلات قد يكون لها دور محدود في انخفاض المجز في الحساب الجارى في عام ١٩٨٧ والجدول التالى يوضح تطور قيمة التحويلات ومعدل نموها السنوى خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢٣٨) يوضح تطور قيمة التحويلات ومعدل نموها السنوى خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة التحويلات	معدل نموها السنوى
١٩٨٥	٤٣٥٧	-١٢,٩
١٩٨٦	٤٤٧١	+٢,٦
١٩٨٧	٤٥٩٥	+٢,٨
١٩٨٨	٤٤٤٢	-٢,٣
١٩٨٩	٥٣٩٩	+١٢,٣

بلغت قيمة التحويلات ٥٠٠٥ مليون دولار في عام ١٩٨٤

المصدر : IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1990., p. 201

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن معدل النمو السنوى للتحويلات عام ١٩٨٧ لم يكن بالدرجة التى تجعله يؤثر بصورة كبيرة في المجز الحساب الجارى ، وعلى ذلك فإن زيادة الصادرات تعتبر هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تخفيض المجز في الحساب الجارى عام ١٩٨٧ والجدول التالى يوضح تتطور كل من حساب رأس المال والمجز فى ميزان الموضوعات خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٣٩) يوضح تتطور كل من حساب رأس المال والمجز فى ميزان الموضوعات خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

القيمة بالمليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال	قيمة المجز فى ميزان المدفوعات	المجز كنسبة من الناتج المحلى
١٩٨٥	١٧١٦	٢٠٠ -	,٥
١٩٨٦	١٧٦٨	-٣١	,٠٥
١٩٨٧	١١٠٢	+٣١٥	,٥ فاتح
١٩٨٨	١٤٤٣	-١٠٢	,٢
١٩٨٩	٢٢٥٧	٥٣٣	,٠١

المصدر : IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1990., p. 200

- للنسب تم حسابها بمعرفة الباحث بالاعتماد على بيانات الناتج المحلى الواردة فى البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

ونرى على هذا الجدول أن القفّاض الذى تحقق فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٨٧ والذى بلغت قيمته ٣١٥ مليون دولار ويعادل ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى لم يكن بسبب تزايد رصيد - حساب رأس المال فى ذلك العام وذلك نظرا لانخفاض هذا الرصيد فى عام ١٩٨٧ حيث أنه انخفض من ١٧٨٦ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ١١٠٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك فالإجراءات التى اتخذتها الحكومة بصدد سعر الفائدة لم تؤد إلى تزايد رصيد حساب رأس المال ، ولعل ذلك يبرهن على عدم كفاية الإجراءات التى اتخذتها الحكومة بصدد سعر الفائدة بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ .

رابط : أثر الإجراءات المتخذة بسعر الفائدة على الاستثمار الكلى والاستهلاك .

هل أدت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة بصدد سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار وتخفيض الاستهلاك ، سبق أن إثنينا فى الفصل الخامس من الباب الثانى إلى أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد انخفض من ٢٣٧,٣٪ فى عام ١٩٨٦ إلى ٣٥,٠٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٤٪ عام ١٩٨٨ ، وإلى قيمة سالبة فى عام ١٩٨٩ بلغت - ٣٧,١٪ ، ومن ناحية أخرى رأينا أن هناك انخفاض فى معدل نمو الاستهلاك الكلى فى عام ١٩٨٧ وتزايد هذا المعدل فى العاملين التالين للاتفاق حيث انخفض معدل نمو الاستهلاك الكلى من ٥٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٥٪ عام ١٩٨٨ وأخيرا إلى ٥,٩٪ عام ١٩٨٩ ، وهذا يعنى أن وضع الاستثمار الكلى قبل رفع سعر الفائدة أفضل من هذا الوضع بعد رفعها ، وهذا يبرر القول بعدم كفاية رفع أسعار الفائدة لزيادة الاستثمار الكلى وتخفيض الاستهلاك الكلى .

خامسا : أثر الإجراءات المتخذة بسعر الفائدة على الناتج المحلى الإجمالى.

كما سبق وأن رأينا فى الفصل الرابع من الباب الثانى فإن معدل النمو الناتج المحلى الإجمالى قد تزايد بنسبة بسيطة بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ وذلك بالمقارنة بالمعالم المابق مباشرة على الاتفاق وانخفاض بنسبة كبيرة بالمقارنة بالوضع فى عام ١٩٨٥ حيث بلغ معدل نمو الناتج فى عام ١٩٨٥ حوالى ٩,٢٪ ثم انخفض فى عام ١٩٨٦ إلى ٢,٢٪ ولكنه ارتفع قليلا من عام ١٩٨٧ إلى ٥,٣٪ ثم إلى ٥,٢٪ فى عامى ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، وهذا يبرر القول بأن معدل نمو الناتج المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق كان بسيطاً ، ولعله لو تم رفع أسعار الفائدة أكثر من ذلك لكان هناك انخفاض كبير فى الناتج المحلى الإجمالى نظرا لتأثير ذلك على تكلفة الإنتاج والتضخم والأجور .

سادسا : أثر الإجراءات المتخذة بسعر الفائدة على الإيرادات العامة للدولة .

كما سبق وأن رأينا فإن الإجراءات المتخذة بسعر الفائدة والتى اتخذتها الحكومة بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ كان لها أثر معلن على الاستثمار الكلى ، بالإضافة إلى أنها لم تساهم فى رفع معدل نمو الإنتاج المحلى بنسبة كبيرة ولذلك فإن القول بأنها تؤدى إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب الناتجة عن زيادة الإنتاج غير صحيح .

المطلب الثالث

مدى ملاحة تحرير أسعار الفائدة في برنامج ١٩٩١

طالب الصندوق في برنامجه للتثبيت الاقتصادي في عام ١٩٩١ بضرورة تحرير أسعار الفائدة حتى تصل إلى أسرارها الحقيقية ولكن هل ترتب على تحرير أسعار الفائدة تزايدها ؟ للجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٤٠) يوضح تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣ .

السنة	أسعار الفائدة الدائنة	أسعار الفائدة المدينة
١٩٨٩	١١,٧	١٨,٤
١٩٩٠	١٢	١٩
١٩٩١	١٢	-
١٩٩٢	١٢	٢٠,٤
١٩٩٣	١٢	١٨,٤

IMF , International financial Statistics, yearbook, 1996, p 339

المصدر :

ومن هذا الجدول يتضح أنه بعد تحرير أسعار الفائدة في عام ١٩٩١ كما طالب الصندوق ، فإن أسعار الفائدة الدائنة ظلت كما هي ١٢٪ ولم تتزايد ولم تنخفض ، أما بالنسبة لأسعار الفائدة المدينة فقد تزايدت في عام ١٩٩٢ من ١٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٠,٤٪ عام ١٩٩٣ ثم انخفضت إلى ١٨,٤٪ عام ١٩٩٣ ، ولذلك يمكن أن يقال أن الوضع لم يتغير كثيراً " بعد تحرير أسعار الفائدة على الوضع قبل التحرير بالنسبة لمستوى السعر ، حيث ظل هذا السعر دون تغير بالنسبة للفائدة على الإيداع ، وتغير قليلاً بالنسبة للفائدة على الإكراض ، ولكن هل أدى تحرير أسعار الفائدة كما يطلب الصندوق إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي يسعى إليها الصندوق من وراء ذلك؟ هذا ما نبهته فيما يلي

أولاً :- أثر تحرير أسعار الفائدة على المعروض النقدي .

وهنا يثور تساؤل وهو هل أدى تحرير أسعار الفائدة كما يطلب الصندوق إلى تخفيض حجم المعروض النقدي في الاقتصاد ؟

سبق أن انتهينا في الفصل الثاني من الباب الأول في هذه الرسالة إلى أن قيمة المعروض النقدي كانت مستزادة طوال الفترة محل الدراسة ، ولكن لاحظ أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي انخفض في عام ١٩٩١ حيث انخفض من ١٦,١٪ إلى ١٩٩٠ إلى ٨,١٪ عام ١٩٩١ ولكنه تزايد في العامين التاليين للاتفاق إلى ٨,٨٪ ، إلى ١٢,١٪ على التوالي هذا في الوقت الذي تزايد فيه معدل النمو السنوي للنتج المحلي الإجمالي من ٧,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩١ ثم انخفض في عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ٢,٥٪ ، ٣,٩٪ على التوالي ، وهذا يدل على تحسن وضع المعروض النقدي في عام ١٩٩١ ، وذلك أنه حدث انخفاض في معدل النمو السنوي للمعروض النقدي ، وفي نفس الوقت حدث تزايد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأصبح الفارق بين المعدلين قليل في الأول ٨,١٪ والثاني ٥,٥٪ وهذه نتيجة مرضية للغاية لكنها لم تستمر كثيراً فما لبست أن تغيرت ، وإذا أرحمنا هذا التحسن ولو جزئياً إلى تحديد أسعار الفائدة إلا أنه لم يدم في العام التالي للاتفاق رغم الاستثمار في

الأخذ بسياسة تحديد أسعار الفائدة ، وعلى ذلك يمكن القول أن هذا التضخم الذى حدث لانخفاض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى يرجع بصفة أساسية إلى عوامل أخرى غير سعر الفائدة

ثانيا :- تحرير أسعار الفائدة والتضخم^(١)

يرى البعض أن هناك علاقة بين أسعار الفائدة المعنوية والتضخم ، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة المدينة إلى زيادة تكلفة الإنتاج فى مختلف القطاعات الإنتاجية وبالتالي ارتفاع الأسعار ويزيد من احتمالات حدوث هذا التأثير التضخمى لرفع أسعار الفائدة أن التضخم فى مصر يرجع بصفة أساسية إلى تضخم النفقات حيث يتزامن رفع أسعار الفائدة مع تحرير أسعار الصرف ، وفرض ضريبة المبيعات وزيادة الرسوم الجمركية ، وغير ذلك من الإجراءات التى ترفع تكلفة الإنتاج .

وإن كان البعض الآخر يرى عكس ذلك ، حيث يرى أن من شأن تحقيق أسعار الفائدة أن يسودى إلى زيادة معدلات التضخم ، وذلك على أساس أن من شأن أسعار الفائدة الدلتنة أن تخفض معدلات الانخفاض وعملت على انخفاض معدلات الاستثمار الخاص ، الأمر الذى يفرض على الحكومة ضرورة تمويل هذا النقص فى الاستثمار الخاص عن طريق توسيع الاستثمار العام ، وبالتالي تعتمد فى تمويلها على التوسع النقدى ، نظرا لانخفاض مستوى الادخار ، ويرتب على ذلك تزايد معدلات التضخم وكل ذلك من شأنه أن يخفض أكثر من أسعار الفائدة الحقيقية وبالتالي يؤدي إلى تخفيض الادخار الاختيارى فتلجأ الحكومة مرة أخرى إلى الإصدار النقدى الجديد لتمويل مشروعاتها^(٢)

وللوقوف على مدى صحة أى اتجاه من الاتجاهين السابقين ، فلنسترجع لاختيار مدى تطور معدلات التضخم بعد أسعار الفائدة فى عام ١٩٩١ .

تشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدل التضخم وفقا للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر فى عام ١٩٩١ حيث ارتفع معدل التضخم من ٧٠٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٨٪ عام ١٩٩١ ثم انخفض إلى ٩٨٪ عام ١٩٩٢ وإلى ٩٧٪ عام ١٩٩٣ ، وعلى ذلك فيلاحظ ارتفاع معدل التضخم فى عام الاتفاق مع الصندوق وانخفاضه فى العامين التاليين للاتفاق ورغم ذلك الانخفاض إلا أنه لا يحى تحسنا فى وضع التضخم فى مصر وذلك لسببين هما .

الأول :- فكما يرى البعض فإن معدلات التضخم المحسوبة وفقا للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين تقل بكثير عن معدلات التضخم الحقيقية ، وذلك لأن الأرقام القياسية تعد بصفة عامة متحيزة لأدنى ، نظرا لأنها لا تعبر عن الارتفاع القطعى فى الأسعار ، وإنما تعبر فقط عن ارتفاع الأسعار الرسمية وليس أسعار السوق السوداء^(٣)

(١) انظر د/ سهير محمود معتوق ، تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة. فى " تحرير الاقتصاد المصرى " كتاب المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاد المصريين ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، تحرير د/ محمد سلطان أبو على ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٧٣، ١٧٤ .

(٢) انظر د/ سهير محمود معتوق ، المرجع السابق ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٣) انظر : د/ سهير محمود معتوق المرجع السابق ص ١٥١ .

انظر أيضا : البنك الأهلى المصرى " مدى دلالة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى تحديد معدل التضخم فى الاقتصاد المصرى ، للشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد السادس والثلاثون ، ١٩٨٣ ، ص ٤١ .

الثاني :- أن القوة الشرائية للنقود كانت منخفضة طوال الفترة محل الدراسة ، حيث أنها انخفضت من ٧٥٧٪ في عام ١٩٨٩ إلى ٥٨٪ عام ١٩٩٠ ثم إلى ٤٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٣٩,٢٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا انخفضت القوة الشرائية للنقود عام ١٩٩٣ إلى ٣٥٧٪ كل ذلك يؤكد أن تزايد معدلات التضخم الفعلي قد ارتفعت بصورة كبيرة بعد تحرير أسعار الفائدة ، ولذلك فإننا يمكننا أن نقرر أن تحرير أسعار الفائدة من شأنه أن يزيد من معدلات التضخم .

ثالثا :- تحرير أسعار الفائدة والعجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات .

من وجهة نظر الصندوق فإن من شأن تحرير أسعار الفائدة أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية ، وهذا من شأنه أن يزيد الصادرات ، نظرا لزيادة الاستثمار والإنتاج ، ومن شأنه أيضا أن يخفض الواردات ويزيد الاعتماد على المنتجات المحلية بالإضافة إلى إنه يؤدي إلى زيادة التحويلات الخاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض العجز في الحساب الجاري ، ولكن هل تحققت كل هذه الآمال بعد تحرير أسعار الفائدة في مصر في عام ١٩٩١ ؟

إذا رجعنا إلى النتائج التي توصلنا إليها في الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة فإننا نجد الآتي :-

- ١- انخفض معدل النمو السنوي للصادرات من ٢٥٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ١١٩٪ ثم إلى ٣٤٪ عام ١٩٩٣ .
- ٢- انخفض معدل النمو السنوي للواردات من ١٦٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٦٪ ثم إلى ٩٥٪ ولكن تزايد إلى قيمة موجبة في عام ١٩٩٣ بلغت ١١٪ .

نستنتج من ذلك أن تحرير أسعار الفائدة لم يود إلى تزايد معدل نمو الصادرات كما كان يتوقع الصندوق بالإضافة إلى أنه وإن كان قد حدث انخفاض في معدل نمو الواردات ، فإن ذلك ليس راجعا بصفة أساسية إلى تحديد أسعار الفائدة بل إلى عوامل أخرى ، والذي يقوى وجه النظر هذه أن معدل نمو الواردات تزايد في عام ١٩٩٣ بنسبة كبيرة وقد يكون سعر صرف الجنيه المصري مسؤولا عن هذا الانخفاض في معدل نمو الواردات في عام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ والجدول التالي يوضح تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٤١) يوضح تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة تحويلات العاملين بالخارج	معدل نموها السنوي
١٩٨٩	٣٢٩٣	١٢,٧٠٠
١٩٩٠	٤٢٨٤	٣٠,١٠٠
١٩٩١	٤٠٥٤	٥,٠٠٠
١٩٩٢	٦١٠٤	٥٠,٦٠٠
١٩٩٣	٥٦٦٤	٧,٢٠٠

بلغت قيمة هذه التحويلات ٣٧٧٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨

IMF, Balance of Payments statistics, Yearbook, 1995, p. 245

المصدر :-

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أن معدل النمو السنوي لتحويلات المصريين العاملين بالخارج انخفض من ١٢,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى - ٤,٥٪ عام ١٩٩١ ثم ارتفع إلى ٥٠,٦٪ عام ١٩٩٢ ثم انخفض مرة أخرى إلى - ٧,٢٪ عام ١٩٩٣ ، كل ذلك يعني أن تحديد سعر الفائدة لم يكن هو المحدد لزيادة التحويلات أو انخفاضها والسبب يقوى هذه النتيجة العديد من الدراسات التطبيقية الأخرى والتي أجريت بشأن اختبار مرونة الاندثار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، فقد أظهرت معظم هذه الدراسات تشككها في فعالية سياسة سعر الفائدة في تحيئة المدخرات ، فعلى سبيل المثال تشير إحدى الدراسات إلى أنه في فرنسا ثبت أن معظم الأفراد الذين يودعون أموالهم في صناديق التوفير الفرنسية لا يعرفون سعر الفائدة على مدخراتهم ، وبالنسبة لحالة مصر ، فقد توصلت دراسة ^(١) إلى أن تأثير سعر الفائدة على الاندثار يعد ضعيفا ، وفسرت ضلالة أثر سعر الفائدة بالحقائق القائلة بأن الأفراد لا يزدون من مدخراتهم لمجرد ارتفاع سعر الفائدة بل إن قوة الوازع الديني لدى الأفراد في مصر من العوامل التي تضعف أثر سعر الفائدة ، كما توصلت أيضا إلى أن الدخل يعد من أهم العوامل المؤثرة على الاندثار ، حيث يرتبط على زيادة الدخل بنسبة ١,١٪ زيادة الاندثار بنسبة تصل إلى ٩٦ ، ١٪ تقريبا ^(٢) ولذلك فهناك العديد من العوامل التي تقوم بالتأثير على زيادة المدخرات أو عجزها وهي تختلف من شخص لآخر ، وإن كان سعر الفائدة أحد هذه العوامل لكنه ليس أهمها في كل الحالات ، والذي يؤكد ذلك للنتائج السابقة بصدد تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

٤- وإذا نظرنا إلى تطور قيمة المعجز في الحساب الجاري ، فلنأخذ تحول المعجز إلى فائض يتأدها من عام ١٩٩٠ ولأخذ هذا الفائض في التزايد بصورة طردية حتى عام ١٩٩٢ ثم انخفض قليلا في عام ١٩٩٣ ، حيث

(١) د/ إيني محمد أبو لالا " العوامل المؤثرة على الاندثار المالي ، محاولة لقياس الأثر الكمي لبعض العوامل " من بحوث المؤتمر العلمي السنوي للسندس بكلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٢) انظر د / سمير محمود مفتوح ، تحرير أسعار الفائدة وآثاره المحتملة ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٨ .

ارتفع هذا الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٠٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,٠٪ عام ١٩٩١ وإلى ٧٪ عام ١٩٩٢ وأخيراً إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩٣ وكما سبق أن انتهينا فإن هذا الفائض لا يرجع بصفة أساسية إلى تزايد الصادرات خاصة منذ عام ١٩٩١ وذلك نظراً لانخفاض معدل النمو السنوي للصادرات ابتداء من هذا العام ثم تحولته إلى قيمة سابقة منذ عام ١٩٩٢ ، ولكن هذا التحسن يرجع بصفة أساسية ، إلى تزايد قيمة المتحصلات من الخدمات والتحويلات الجارية ، وهي تشمل التحويلات الرسمية والخاصة ، وهذه المتحصلات لا تتأثر سعر الفائدة بدرجة كبيرة ولذلك لا يمكن أن نرد هذا التحسن في الحساب الجارى إلى تحرير أسعار الفائدة .

ب - تحرير أسعار الفائدة والعجز في ميزان المدفوعات .

هل أدى تحرير أسعار الفائدة إلى تحسين حساب رأس المال وإلى تخفيض العجز في الحساب الجارى الجسودى التالى بوضوح ذلك .

جدول رقم (٢٤٢) يوضح تطور رصيد الحساب الجارى والعجز في ميزان المدفوعات

القيمة بالمليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال طويل الأجل	قيمة العجز في ميزان المدفوعات	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٩	٢٢٥٧	- ٥٣٣	٠,١
١٩٩٠	١٠٦١٠	- ١٠٢٢٤	٠,٤
١٩٩١	٣٧٢	- ٢٠٧٣	٠,٥
١٩٩٢	---	٣٣٦٠+	٠,٨ فائض
١٩٩٣	٤٣٧	١٨ +	٠,٤٠ فائض

IMF, Balance of payments Statistics, Yearbook, 1995, p- 245 -

المصدر :

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث والاعتماد على بيانات الناتج المحلى الإجمالى الواردة فى البنك الأهلى المصرى

النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

ويتضح لنا من هذا الجدول أن رصيد حساب رأس المال طويل الأجل قد انخفض بعد تحرير أسعار الفائدة ولم يتزايد كما كان يتوقع الصندوق ، حيث انخفض من ١٠٦١٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٧٢ مليون دولار عام ١٩٩١ ، وتزايد قليلاً إلى ٤٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، ولكن رغم ذلك فإن هذه القيمة كانت أقل من القيمة التى سادت قبل الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩١ ، ومع ذلك فقد حدث انخفاض فى قيمة العجز فى ميزان المدفوعات وبدأ تحقيق فائض ابتداء من عام ١٩٩٢ ، ولم يكن ذلك راجعاً إلى حساب رأس المال ، - لأنه كما سبق أن ذكرنا قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق - ، ولكن كان راجعاً بصفة أساسية إلى فائض الحساب الجارى ، ولذلك يمكن القول أن تحرير أسعار الفائدة لم ينجح فى زيادة رصيد حساب رأس المال .

رابعاً: تأثير تحرير أسعار الفائدة على الاستثمار الكلي والاستهلاك .

كما سبق وأن ذكرنا فإن الصندوق يرى أن من شأن تحرير أسعار الفائدة أن يؤدي إلى تزايد معدلات الاستثمار وتخفيض معدلات الاستهلاك فهل تحقق ذلك بعد تحرير سعر الفائدة في مصر ؟

إذا رجعنا إلى الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي الواردة في الفصل الخامس من الباب الثاني من هذه الدراسة فإننا نجد الآتي : -

١- تزايد قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد من ٢.٢ عام ١٩٩٠ إلى ٨.٨ عام ١٩٩١ ثم إلى ٩.٣ عام ١٩٩٢ وأخيراً إلى ١٠.٣ عام ١٩٩٣ ، وفي نفس الوقت انخفض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠.٢ عام ١٩٩٠ إلى ٨.٣ عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٨.١ عام ١٩٩٢ وأخيراً إلى ٧.٩ عام ١٩٩٣ ، ومعنى ذلك أنه صاحب تحرير أسعار الفائدة تحسن نسبي وضع الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي ، وإن كان هذا التحسن دون المستوى ومع ذلك يمكن أن يقال أن هذا التحسن البسيط الذي حدث في تطور الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الاستهلاك الكلي كان يرجع إلى عوامل عديدة وليس لتحرير أسعار الفائدة فقط .

خامساً: تأثير تحرير أسعار الفائدة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

الواقع أنه رغم تطور قيمة الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بصورة طردية بعد الاتفاق مع الصندوق ، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، وذلك نظراً لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، بالمقارنة بعلمى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ٤.٧ إلى عام ١٩٩٠ إلى ٥.٥ عام ١٩٩١ ، ولكنه انخفض إلى ٢.٥ عام ١٩٩٢ وإلى ٣.٩ عام ١٩٩٣ ولعل السبب في ذلك قد يرجع أيضاً إلى تحرير أسعار الفائدة ، إذ لولا ارتفاعها لكان التزايد في قيمة الاستثمار الكلي أكبر من ذلك ولكان أيضاً معدل نمو الناتج المحلي أكبر من ذلك .

المطلب الرابع

مدى إمكانية تحرير أسعار الفائدة في برنامج ١٩٩٦

الجدول التالي يوضح تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات في الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٤٣) يوضح تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧ *

* متوسط الجهاز المصرفي

١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		١٩٩٤		البيان
ديسمبر	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	يونيو	
٧,٤	٧,٦	٧,٧	٧,٧	٨	٧,٥	٧,٥	٩	١- الودائع
								لمدة شهر وأقل من ٣ شهور
٩,٢٥	٩,٨	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٦	١٠,٤	١٠,٥	١١,١	لمدة ٣ شهور وأقل من ٦ شهور
٩,٢	٩,٨	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٠٦	١٠,٢٥	١٠,٥	١٠,٩	لمدة ٦ شهور وأقل من سنة
٩	٩,٣	٩,٣	٩,٧	١٠,٢٥	٩,٦	٩,٨	١٠,٣	لمدة سنة وأقل من سنتين
٨,٧٥	٨,٨	٨,٨	٩	٩,٥	٩	٩,٢٥	٩,٥	لمدة سنتين وأقل من ٣ سنوات
٨,٥	٨,٦	٨,٦	٨,٨	٩	٨,٥	٨,٨	٩	لمدة ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات
٧,٥	٧,٩	٧,٩	٨,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٨	٩,١	لمدة ٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات
١٠,١	١٠,٢	١٠,٧	١٠,٦	١٠,٧٥	١٠,٥٥	١٠,٩	١١	ودائع التوفير
١٢,٢٥	١٢,٢٥	١٣	١٣,٨	١٤	١٤,٦	١٦	١٦	٢- لقروض والسلفيات

المصدر :- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادي والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٠١

يتضح لنا من هذا الجدول اتجاه أسعار الفائدة بصفة عامة نحو الانخفاض سواء كانت على الودائع أم على القروض والسلفيات ، ويعتبر ذلك نتيجة طبيعية لتحرير أسعار الفائدة على الجنبه المصري والتي تم تطبيقها ابتداء من ١٩٩١/١/٣ ، والتي بمقتضاها أصبح للبنوك المصرية حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات ، نخلص من هذه النقطة أن تحرير أسعار الفائدة لم يؤد إلى رفع أسعار الفائدة كما كان يتوقع الصندوق ، والذي كان يرى أن أسعار الفائدة في مصر سلبية ويجب تحريرها حتى تكون موجبة ، و الواقع أن أسعار الفائدة أصبحت أكثر انخفاضاً من ذي قبل التحرير ، ولكن هل حقق تحرير أسعار الفائدة المستهدف منه ؟ هذا ما سنوضحه فيما يلي :-

أولاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على المعروض النقدي :-

هل ترتب على تحرير أسعار الفائدة تخفيض للنمو السنوي للمعروض النقدي فسي مصر بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩٦ ؟

الواقع أن قيمة المعروض النقدي ومعدل نموه السنوي تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ولم ينخفض كما كان مستهدفاً ، حيث تزايدت قيمة المعروض النقدي من ٣٥١٠٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٣٩٠٥٣ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧ كما تزايد معدل النمو السنوي للمعروض النقدي من ١٠,٨ ٪ في العام الأول إلى ١١,٣ ٪ في العام الثاني ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي قد تزايد هو الآخر وبنسبة أكبر من نسبة زيادة معدل نمو المعروض النقدي ، حيث تزايد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٧ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ أي بزيادة مقدارها ٠,٨ ٪ في حين أن معدل نمو المعروض النقدي لم يتزايد إلا بمقدار ٠,٥ ٪ عن العام السابق ، ومع ذلك فإن المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد تزايد من ٢٢,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٤,١ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وأياً كان الأمر فإن وضع المعروض النقدي قبل الاتفاق كان أفضل من هذا الوضع بعد الاتفاق ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن الاستمرار في تحرير أسعار الفائدة لم يؤدي إلى تحقيق الآمال المنشودة منه بالنسبة لتخفيض حجم المعروض النقدي في الاقتصاد .

ثانياً: أثر تحرير أسعار الفائدة على التضخم :-

إذا نظرنا إلى تطور معدل التضخم في ظل الأخذ بسياسة تحرير أسعار الفائدة فلنأخذ نجد أن معدل التضخم انخفض من ١٢,٧ ٪ عام ١٩٩٦ - عام الاتفاق مع الصندوق - إلى ٤ ٪ عام ١٩٩٧ ، وهذا يعني تحسن وضع التضخم في ظل تحرير أسعار الفائدة ، ولكن ليس معنى ذلك أن تخفيض معدل التضخم كان نتيجة مباشرة للتحرير ولكن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على هذا التخفيض ، ويلاحظ أيضاً أن القوة الشرائية للنقود انخفضت فسي ظل تحرير أسعار الفائدة .

ثالثاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على ميزان المدفوعات :-

هل أدى تحرير أسعار الفائدة إلى تحسن وضع الحساب الجاري بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ؟ الواقع أن وضع الحساب الجاري تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، حيث سجل هذا الحساب فائضاً بلغ ٥٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ بعد أن كان يسجل عجزاً في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغت قيمته ١٨٥ مليون دولار .

وللجدول التالي يوضح معدل نمو حصيلته كل من الصادرات والواردات السلعية والخدمات والتحويلات الرسمية والخاصة

جدول رقم (٢٤٤) يوضح معدل نمو حصة كل من الصادرات والواردات السلعية والخدمية والتحويلات الرسمية والخاصة خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦ .

السنة	معدل نمو الصادرات السلعية	معدل نمو الواردات السلعية	معدل نمو الصادرات غير السلعية	معدل نمو الواردات غير السلعية	معدل نمو التحويلات الرسمية والخاصة
١٩٩٥/١٩٩٤	٤٨,٥	٢٠,٣	١٣	١٠,٢	٣,٧
١٩٩٦/١٩٩٥	٧ -	١٠,١	١١,٣	١٢,١ -	١٦,١ -
١٩٩٧/١٩٩٦	٧	٤,٣	٥,٧	٤,٢	١٧,٧

المصدر :- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٢ ، ١٤٤

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن معدل نمو الصادرات السلعية تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ، ولكنه كان منخفضاً بالمقارنة بعام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، أيضاً يلاحظ أن معدل نمو الواردات السلعية قد انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين على الاتفاق وبالنسبة للصادرات غير السلعية فالملاحظ أن معدل نموها السنوى قد انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين على الاتفاق ، ولكن تزايد معدل نمو الواردات غير السلعية بعد الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ، كما تزايد أيضاً معدل النمو السنوى للتحويلات الخاصة والرسمية بعد الاتفاق ، كل ذلك يشير إلى وجود شك فى ملائمة سياسة تحرير أسعار الفائدة بالنسبة لكل من الصادرات والواردات السلعية وغير السلعية وأيضاً بالنسبة للتحويلات خاصة وأن سياسة تحرير أسعار الفائدة مأخوذة بها منذ عام ١٩٩١ ، ومع ذلك فإننا نجد أن المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة تشير إلى زيادة ونقصاناً رغم ثبات السياسة ، مما يعنى عدم كفاية هذه السياسة كل ذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى .

رابعاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على الاستثمار الكلى والاستثمار :-

هل أدى تحرير أسعار الفائدة إلى زيادة معدل نمو الاستثمار الكلى وتخفيض معدل نمو الاستهلاك الكلى كما كان يتوقع الصندوق ؟

الثابت إحصائياً أن معدل نمو الاستثمار الكلى تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، حيث ارتفع من ٩,١٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٤٠,٤٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ - وهذا المعدل الأخير على أساس أسعار ١٩٩٧/١٩٩٦ - ثم انخفض هذا المعدل فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ١٥,٤٪ ورغم ذلك يظل هذا المعدل أفضل من المعدلات المسجلة قبل ذلك على الرغم من أن المعدلات السابقة كانت فى ظل تحرير أسعار الفائدة أيضاً . وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى ، فإننا نلاحظ أنه ظل ثابتاً فى العلم التالى للاتفاق ، حيث أنه ظل ٤,٣٪ ولكن تزايد فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٤,٥٪ وعلى ذلك يمكن أن يقال أن هناك تحسناً فى أداء الاستثمار الكلى والاستهلاك فى ظل تحرير أسعار الفائدة .

خامساً: أثر تحرير أسعار الفائدة على الناتج المحلي والاحتياطيات الدولية :-

هل صلبحت تحرير أسعار الفائدة تزايد في معدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطيات الدولية كما كان يتوقع الصندوق ؟

الواقع أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تزايد بصورة طردية خلال الفترة محل الدراسة في ظل تحرير أسعار الفائدة حيث أنه ارتفع من ٣,٩٪ في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٤,٧٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ثم إلى ٤,٩٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ثم إلى ٥,٧٪ في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكن الوضع لم يكن كذلك بالنسبة للاحتياطيات الدولية حيث تنبذب معدل نموها السنوي بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة محل الدراسة على الرغم من الأخذ بسياسة تحرير أسعار الفائدة خلال هذه الفترة ، مما يعني أن تحرير أسعار الفائدة لم يكن له أثر إيجابي على الاحتياطيات الدولية هذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الاحتياطيات بخلاف سعر الفائدة .

سادساً: أثر تحرير أسعار الفائدة على الإيرادات العامة للدولة :-

هل أدى تحرير أسعار الفائدة إلى تزايد معدل نمو الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة محل الدراسة ؟

الواقع أن معدل نمو الإيرادات العامة تنبذب أيضاً بين الارتفاع والانخفاض رغم الأخذ بسياسة تحرير أسعار الفائدة خلال الفترة محل الدراسة ، حيث أنه ارتفع من ٦٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ٨,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ولكنه انخفض إلى ٧,٢٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ومن المستهدف أن يتزايد إلى ١٧,٧٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وكل ذلك يشكك من وجود أثر إيجابي لسياسة تحرير أسعار الفائدة على الإيرادات العامة ، وهذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الإيرادات العامة بخلاف سعر الفائدة .

المبحث الثاني

مدى ملائمة تقييمه الائتمان المحلي

يطالب صندوق النقد الدولي بضرورة وضع أسقف على الائتمان المحلي كإجراء أساسي لتخفيض المعروض النقدي في الاقتصاد ، ويلاحظ أن هذا الإجراء له العديد من الآثار المعاكسة على الاقتصاد ، كما لاحظ ذلك العديد من الاقتصاديين ، حتى صندوق النقد نفسه لا يحفظ ذلك وبدأ في التحول عن استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية نظراً للآثار المعاكسة لهذه الإجراءات على الاقتصاديات المختلفة ^(١) .

ولقد لاحظ البعض ^(٢) أن مطالبة الصندوق بوضع أسقف على الائتمان لا يتناك مع مطالبته بتحرير سعر الفائدة ، ذلك لأن ترك سعر الفائدة للعرض والطلب يقتضي ألا يكون هناك قيود على الائتمان ، وفيما يلي سنبحث مدى ملائمة تقييم الائتمان المحلي في برامج للصندوق الأربعة للتثبيت الاقتصادي في مصر على النحو التالي :-

^(١) انظر : William E, Alexander and others, " The Adoption of Indirect Instruments of monetary

policy, Intetnational monetaty fund, wash DC. , 1995 pp. 9 - 15

Tony killick IMF programmes In developing countries, op. cit., pp. 141 , 142

^(٢) انظر

المطلب الأول : مدى ملازمة تنفيذ الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٧٧

المطلب الثانى : مدى ملازمة تنفيذ الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٨٧

المطلب الثالث : مدى ملازمة تنفيذ الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩١

المطلب الرابع : مدى ملازمة تنفيذ الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩٦

المطلب الأول

مدى ملازمة تنفيذ الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٧٧

فى البداية نبحث مدى تنفيذ الحكومة المصرية لمطالبات الصندوق فيما يتعلق بتنفيذ الائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ ، ثم نبحث بعد ذلك الأثر المترتبة على ذلك .

أولاً : مدى تنفيذ الائتمان المحلى .

سبق أن انتهينا فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الرسالة إلى الأتى فيما يتعلق بتطور الائتمان المحلى فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ :-

١- تزايد قيمة الائتمان المحلى الإجمالى طوال الفترة محل الدراسة ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى الإجمالى قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق حيث تزايد هذا المعدل من ١٤,٩ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٧,٤ ٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥٧,٣ ٪ عام ١٩٧٨ وانخفض إلى ٣,٢٥ ٪ عام ١٩٧٩ .

٢- انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للحكومة من ٦٩ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٦٥,٣ ٪ عام ١٩٧٧ ثم تزايد فى عام ١٩٧٨ إلى ٣,٧٤ ٪ ثم انخفاضه فى عام ١٩٧٩ إلى ٢,٧٣ ٪ .

٣- تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للقطاع الخاص من ٢٦,٨ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٠,٦ ٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفاضه بعد ذلك إلى ٧,٧ ٪ ، ٢,٣٤ ٪ فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى .

ومعنى ذلك أن ما طالب به الصندوق من ضرورة تنفيذ الائتمان المحلى لم يتحقق ، حيث تزايد معدل النمو السنوى لهذا الائتمان بعد الاتفاق مع الصندوق ، أيضاً مطالبة الصندوق بضرورة تنفيذ الائتمان المقدم للحكومة ولذلك فإن زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص لم تتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق .

ثانياً : الأثر المترتب على مالم تنفيذه من الإجراءات للمنطقة بتنفيذ الائتمان المحلى .

فى الواقع فإن تنفيذ الائتمان المحلى فى مصر بعد الاتفاق مع الصندوق لم يتحقق ، وكل ماتحقق هو تنفيذ الائتمان الممنوح للحكومة فى عام ١٩٧٧ لحساب الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، ولكن هل كان لذلك أثر على الاستثمار الكلى والنتائج المحلى الإجمالى ؟ هذا ما سنبحثه فيما يلى :-

١- أثر ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييد الائتمان المحلي على الاستثمار الكلى .

يلاحظ أنه رغم انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المحلي فى عام ١٩٧٦ إلا أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد تزايد إلى ٣,٢١٤٪، ورغم تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المحلي فى عام ١٩٧٧ من ١٤,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤,١٧٪ عام ١٩٧٧ إلا أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد انخفض من ٣,٢١٤٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ١,١٢١٪ عام ١٩٧٧ ورغم الاستمرار فى تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المحلي فى عام ١٩٧٨ إلى ٣,٥٧٪، إلا أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد انخفض إلى ١,٢٠٪، ثم انقلب هذا المعدل إلى قيمة سالبة فى عام ١٩٧٩ حيث بلغ ٦,٣٨٪ رغم أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلي قد بلغ ٣,٢٥٪، وفى المقابل فإن التزايد فى معدل نمو الائتمان المحلي ابتدأ من عام ١٩٧٧ صاحبة تزايد فى معدل نمو الاستهلاك الكلى، حيث تزايد هذا المعدل من ٩,٢٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧,٢١٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨,٢٢٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٣١,٦٦٪ عام ١٩٧٩، وإذا نظرنا إلى الاستهلاك الحكومى خلال الفترة محل الدراسة، فإننا نجد أنه قد تقلص بعد الاتفاق مع الصندوق، حيث تقلص من ٩,٢٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧,٢٥٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧,٢٢٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٣,١٩٪ عام ١٩٧٩.

نخلص من ذلك إلى أن تزايد معدل الائتمان المحلي بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٧٧ صاحبة انخفاض فى حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، أيضاً صاحبه انخفاض فى معدل نمو الائتمان الكلى، وتزايد نمو الاستهلاك الكلى، وانخفاض فى معدل نمو الاستهلاك الحكومى وتزايد فى معدل نمو الاستهلاك الخاص، وهذا يدل على عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالائتمان المحلي، لأنها لم تؤد إلى تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى بل أدت إلى تزايد معدل نمو الاستهلاك الكلى، بالإضافة إلى أنها خفضت الائتمان المقدم للحكومة والاستهلاك الحكومى فى مقابل تزايد الائتمان المقدم للقطاع الخاص والاستهلاك الخاص، ولكن رغم كل تلك التسهيلات المقدم للقطاع الخاص إلا أن ذلك لم يؤد إلى تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٧٧.

٢- أثر ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييد الائتمان المحلي على الناتج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى ظل الإجراءات التى تم اتخاذها بصدد الائتمان المحلي، فإننا نجد أنه على الرغم من تزايد الائتمان المحلي فى عام ١٩٧٧ بالمقارنة بعام ١٩٧٦ إلا أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى انخفض فى عام ١٩٧٧ ولم يتزايد كما كان متوقفاً، حيث انخفض هذا المعدل من ٢,١٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨,٢٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٩,٢٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٨,٢٩٪ عام ١٩٧٩.

نخلص من ذلك إلى أن تزايد الائتمان المحلي بعد الاتفاق مع الصندوق لم يؤد إلى تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فإذا كان سيحدث لو تم تخفيض الائتمان المحلي ؟ بالتأكيد أن النتيجة كانت ستصبح أكثر سوءاً بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى، وعلى ذلك يمكن القول أنه رغم تخفيض حجم الائتمان المقدم للحكومة والاستهلاك الحكومى كما كان يطالب الصندوق، وتزايد الائتمان المقدم للقطاع الخاص والاستهلاك الخاص إلا أن ذلك لم يؤد إلى تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى، والناتج المحلى الإجمالى، على الرغم من تزايد الائتمان المحلي الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق، ويلاحظ أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل سواء بالنسبة للاستثمار الكلى أم بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى، رغم انخفاض معدل نمو الائتمان المحلي، وتزايد الائتمان المقدم للحكومة، رغم تزايد الاستهلاك الحكومى.

المطلب الثالث

مدى ملاءمة تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٨٧

أولاً : مدى تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٨٧ .

هل تم تقييم الائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٨٧ ؟ من دراستنا السابقة لتطور الائتمان المحلى في برنامج ١٩٨٧ انتهينا إلى عدة نتائج فيما يتعلق بتطور الائتمان المحلى وهى :-

١- انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى من ٨, ١٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣, ١٧٪ عام ١٩٨٧ ثم تزايد بعد ذلك إلى ٢, ٢٠٪، ٢٥٪، فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على التوالي .

٢- تزايد الائتمان المقدم للحكومة كنسب من الائتمان المحلى من ٥, ٤٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧, ٤٤٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٣, ٤٦٪، ١, ٤٨٪ فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

٣- انخفاض الائتمان المقدم للقطاع العام كنسبة من الائتمان المحلى من ٧, ٢٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣, ٢٢٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٧, ٢١٪، ٢٢٪ فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

٤- انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلى من ٨, ٢٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤, ٢٨٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٥, ٢٧٪ عام ١٩٨٨ وإلى ٩, ٢٥٪ عام ١٩٨٩ .

نخلص من ذلك إلى أن الائتمان المحلى الإجمالى لم ينخفض إلا فى عام ١٩٨٧ ، والائتمان المقدم للحكومة لم ينخفض بعد الاتفاق مع الصندوق ، ويمكن تحقيق الائتمان المقدم للقطاع العام والقطاع الخاص .

ثانياً : الأثر المترتب على الإجراءات التى تم تنفيذها بصدد تقييم الائتمان المحلى .

سبق أن رأينا أن الائتمان المحلى لم ينخفض إلا فى عام ١٩٨٧ ، ولم يتم تخفيض الائتمان المقدم للحكومة ، ولكن تم تخفيض الائتمان المقدم للقطاع العام والقطاع الخاص ، ويلاحظ أن الصندوق يسمى لتخفيض الائتمان المحلى الإجمالى ، وهذا لم يتحقق الا فى عام ١٩٨٧ كما يسعى إلى تخفيض الائتمان المقدم للحكومة وللقطاع العام والأول لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة ، أما الثانى فقد تحقق طوال هذه الفترة ، وإذا كان الصندوق يسمى إلى زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلا أن ذلك لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة . ولكن ماهو أثر ذلك على كل من الاستثمار الكلى والنتائج المحلى الإجمالى والعرض النقدى والتضخم ؟

١- أثر مالم تنفيذه من إجراءات متعلقة بتقييم الائتمان المحلى على المعروض النقدى والتضخم .

وهنا يتور تسأول هام مفاده ، هل أدى تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى فى عام ١٩٨٧ إلى تخفيض حجم المعروض النقدى والتضخم فى هذا العام ؟ هذا ماسنبحثه فيما يلى :-

أ - مدى انخفاض حجم المعروض النقدي في عام ١٩٨٧ .

سبق أن رأينا في الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الرسالة أن حجم المعروض النقدي تزايد من ١٥٩٧٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١٨٢٤١ مليون جنيه في عام ١٩٨٧ ، أيضاً تزايد معدل النمو السنوي للمعروض النقدي من ٨,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٤,٢٪ عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك يمكن القول أن تخفيض الائتمان المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ لم يؤد إلى تخفيض حجم المعروض النقدي كما كان يهدف المستوق ، وهذا يبرهن على عدم ملائمة تخفيض حجم الائتمان المحلي لتخفيض حجم المعروض النقدي .

ب - مدى انخفاض معدل التضخم في عام ١٩٨٧ .

سبق أن انتهينا أيضاً في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذه الرسالة إلى أن معدل التضخم انخفض من ٢٢,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٩,٦٪ عام ١٩٨٧ ، ورغم ذلك إلا أن القوة الشرائية للنقد انخفضت من ٤,١١١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٩٣,١٪ عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك يمكن القول أن تخفيض الائتمان المحلي لم يؤد إلى المحافظة على القوة الشرائية للنقد في عام ١٩٨٧ ، ولقد سبق وأن رأينا أن البعض يشكك في صدق معدلات التضخم المأخوذة من الرسم القياسي لأسعار المستهلكين في التعبير عن معدلات التضخم الحقيقية ، والذي يقوى من هذه الشكوك خاصة في عام ١٩٨٧ هو تزايد حجم المعروض النقدي في هذا العام ، بالإضافة إلى تزايد معدل النمو السنوي للمعروض النقدي من ٨,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٤,٢٪ في عام ١٩٨٧ في نفس الوقت الذي يزداد فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥,٣٪ عام ١٩٨٧ .

٢- أثر ما تم تنفيذه من إجراءات متطرفة بتقييد الائتمان المطبى على الاستثمار الكلى والناتج المطبى الإجمالي .

أ - الأثر على الاستثمار الكلى .

إذا نظرنا إلى التطور الذي حدث للاستثمار الكلى في عام ١٩٨٧ ، على أثر تخفي معدل النمو السنوي للائتمان المطبى في هذا العام ، فإننا نلاحظ من دراستنا السابقة - الفصل الخامس من الباب الثاني في الرسالة - أن معدل النمو السنوي للاستثمار الكلى قد انخفض من ٣,٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣,٣٪ عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك يمكن القول بأن تخفيض معدل النمو السنوي للائتمان المطبى في عام ١٩٨٧ صاحبه انخفاض في معدل النمو السنوي للاستثمار الكلى في نفس العام .

ب- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي .

إذا نظرنا إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ ، فإننا نجد أنه تزايد من ٤,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥,٣٪ عام ١٩٨٧ ، وذلك رغم انخفاض معدل النمو السنوي للائتمان المطبى ، ولكن قد يكون هذا التزايد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي راجعاً إلى عدم تخفيض الائتمان المقدم للحكومة بل وتزايد في عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالائتمان المقدم للقطاع العام والقطاع الخاص ، كما يلاحظ أنه لو لم يتم تخفيض الائتمان المطبى في عام ١٩٨٧ لكان هناك تزايد أكبر من ذلك في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة إذا كان هذا الائتمان موجه توجيهاً مدموماً لخدمة القطاعات الإنتاجية الهامة في الاقتصاد .

المطلب الثالث

مدى ملائمة تقييم الائتمان المحلي في برنامج ١٩٩١

رغم أن الصندوق طالب الحكومة في برنامج ١٩٩١ بضرورة إحلال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية محل الأدوات المباشرة لهذه السياسة ، إلا أنه في نفس البرنامج طالب ببعض الأدوات المباشرة ، وهذا يعد من قبيل التناقض مع النفس ، حيث طالب الصندوق بضرورة وضع أسقف على الائتمان المحلي والائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام ، ولكن هل نفذت الحكومة هذا ؟ وماهى الأثر المترتبة على ذلك بالنسبة للمعرض النقدى وللتضخم والاستثمار الكلى والنتائج المحلى الإجمالى هذا ما سنبحثه فيما يلى :-

أولاً : مدى تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٩١ .

سبق أن انتهينا فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الرسالة إلى عدة نتائج فيما يتعلق بتطور الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩١ وهى :-

١- انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى الإجمالى من ٢٦,٤ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٩,٩ ٪ عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٣,٦ ٪ عام ١٩٩٢ وإلى ٧,٢ ٪ عام ١٩٩٣

٢- انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان الممنوح للحكومة من ٤٧,٩ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤ ٪ عام ١٩٩١ وإلى ٤٧ ٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٨,٨ ٪ عام ١٩٩٣ .

٣- تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للقطاع العام من ٢٣,٨ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٩ ٪ عام ١٩٩١ ثم انخفاضه فى عام ١٩٩٢ إلى ٢٢,٢ ٪ ثم ارتفاعه فى عام ١٩٩٣ إلى ٢,٢ ٪.

٤- انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص من ٢٤,٥ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ ٪ عام ١٩٩١ ثم تزايد بعد ذلك إلى ٢٧,٨ ٪ . ٣٢ ٪ فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ على التوالي .

نخلص من ذلك إلى أن ما كان يسمى إليه الصندوق بخصوص تخفيض الائتمان المحلى ، قد تحقق بعد الاتفاق مع الصندوق ، أيضاً تحقق ما كان يسمى إليه بالنسبة لتخفيض الائتمان المقدم للحكومة ولكن لم يتحقق ما كان يسمى إليه بصدد تخفيض الائتمان المقدم للقطاع العام إلا فى عام ١٩٩٢ ، وبالنسبة لما كان يسمى إليه بالنسبة للقطاع الخاص لم يتحقق عام ١٩٩١ ولكنه تحقق بعد ذلك ، ولكن ماهو الأثر المترتب على هذه النتائج ؟ هذا ما سنعالجه فى النقطة التالية .

ثانياً : أثر تخفيض معدل النمو السنوي للائتمان المحلي .

أ - الأثر على المعروض النقدي والتضخم .

١ - الأثر على المعروض النقدي .

يلاحظ أن معدل النمو السنوي للمعروض النقدي قد انخفض من ١٦,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,١٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه تزايد إلى ٨,٨٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٢,١٪ عام ١٩٩٣ ، ويلاحظ على ذلك أن تأثير تخفيض الائتمان المحلي على المعروض النقدي كان ضعيفاً ، وذلك على أساس أنه رغم أن معدل النمو السنوي للائتمان المحلي كان ٧,٩٪ عام ١٩٩١ ومعدل النمو السنوي للمعروض النقدي كان ٨,١٪ ، فإن الانخفاض في معدل النمو السنوي للائتمان المحلي الذي وصل إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٢ لم يؤدي إلى انخفاض معدل النمو السنوي للمعروض النقدي عام ١٩٩٢ ، حيث تزايد هذا المعدل إلى ٨,٨٪ .

٢ - الأثر على التضخم .

إذا نظرنا إلى تطور معدل التضخم بعد تخفيض معدل النمو السنوي للائتمان المحلي منذ عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٣ فإننا نجد أنه لم يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق عام ١٩٩٠ حيث تزايد معدل التضخم من ٧,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٨٪ عام ١٩٩١ إلى ٩,٣٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٩,٧٪ عام ١٩٩٣ ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القوة الشرائية للنقود استمرت في الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق حيث انخفضت من ٥٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣٩,٧٪ عام ١٩٩٢ وأخيراً إلى ٣٥,٧٪ عام ١٩٩٣ .

وعلى ذلك يمكن القول أن تخفيض معدل النمو السنوي للائتمان المحلي لم يؤدي إلى تخفيض معدل النمو السنوي للمعروض النقدي ولم يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم بالمقارنة بالوضع عام ١٩٩٠ كما أنه لم يؤدي إلى الحفاظ على القوة الشرائية للنقود من التدهور .

ب - الأثر على الاستثمار الكلي والنتائج المعلى الإجمالية .

١ - الأثر على الاستثمار الكلي .

يلاحظ أن تخفيض معدل النمو السنوي للائتمان المحلي بعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٩١ . لم يكن له آثار معاكسة على الاستثمار الكلي ، حيث تزايد الاستثمار الكلي كسبة من الناتج المحلي بعد الاتفاق مع الصندوق حيث تزايد من ٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,٨٪ ثم إلى ٩,٣٪ عام ١٩٩٢ وأخيراً تزايد إلى ١٠,٣٪ عام ١٩٩٣ ، ولكن يلاحظ أن تأثير تخفيض معدل نمو الائتمان المحلي على تزايد معدل نمو الاستثمار الكلي محل شك وهذا لشك مصدره ، إنه على الرغم من تزايد معدل النمو السنوي للائتمان المحلي من ٣,٦٪ عام ١٩٩٢ إلى ٧,٢٪ عام ١٩٩٣ فإن الاستثمار الكلي كسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد تزايد من ٩,٣٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٠,٣٪ عام ١٩٩٣ وحتى نفس الوقت تزايد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٣

أيضا على الرغم من انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المغطى من ٧,٩٪ عام ١٩٩١ إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٢ فإن الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المغطى الإجمالى قد تزايد من ٨,٨٪ عام ١٩٩١ إلى ٩,٣٪ عام ١٩٩٢ وفى نفس الوقت انخفض معدل النمو السنوى للناتج المغطى الإجمالى من ٥,٥٪ عام ١٩٩١ إلى ٢,٥٪ عام ١٩٩٢ ، ولذلك فإننا نرى أن وجود علاقة طردية بين تزايد الائتمان المغطى وتزايد الاستثمار الكلى أقرب للقبول من وجود علاقة عكسية بينهما ، ومما يقوى هذا رأى هو تزايد معدل نمو الناتج المغطى الإجمالى بتزايد معدل نمو الائتمان المغطى كما سيأتى فى النقطة التالية

ب- الأثر على الناتج المغطى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى تطور معدل النمو السنوى للناتج المغطى الإجمالى ، بعد تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المغطى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩١ ، فإننا نلاحظ أن معدل النمو السنوى للناتج المغطى الإجمالى قد تزايد فى عام ١٩٩١ ولكنه انخفض فى العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل من ٤,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩١ ثم انخفض إلى ٢,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٣ ولذلك يمكن القول أن تأثير تخفيض معدل نمو الائتمان المغطى على الناتج المغطى الإجمالى كان ضعيفا أيضا وذلك على أساس أن معدل النمو السنوى للائتمان المغطى قد بلغ ٧,٩٪ فى عام ١٩٩١ وفى نفس العام بلغ معدل نمو الناتج المغطى الإجمالى ٥,٥٪ ثم كان انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المغطى ٣,٦٪ فى عام ١٩٩٢ مصاحباً لانخفاض مماثل فى معدل النمو السنوى للناتج المغطى ، حيث انخفض هذا المعدل إلى ٢,٥٪ .

وبالإضافة إلى ذلك فإن تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المغطى فى عام ١٩٩٣ وصل إلى ٧,٢٪ وكان مصاحباً أيضا لتزايد فى معدل النمو السنوى للناتج المغطى الإجمالى والذى وصل إلى ٣,٩٪ فى هذا العام ، وكل ذلك يقوى الربط بين التزايد فى معدلات نمو الائتمان المغطى ، والتزايد فى معدلات نمو الناتج المغطى الإجمالى ، (خاصة إذا تم استخدام هذا الائتمان بطريقة مدروسة لزيادة الاستثمار الكلى والناتج المغطى الإجمالى) وليس العكس

المطلب الرابع

مدى ملائمة تقييم الائتمان المغطى فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تلبية الائتمان المغطى فى برنامج ١٩٩٦ .

هل تم بالفعل تقييم الائتمان المغطى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ؟ النقاط التالية تجيب على هذا التساؤل :-

- ١ - التالى (إحصائياً) - وفقاً لإحصائيات البنك المركزى المصرى - أن قيمة الائتمان المغطى ومعدل نموه السنوى قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت قيمة الائتمان المغطى من ١٥٥٧٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٨٣٥٠٦ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، كما تزايد أيضا معدل النمو السنوى للائتمان المغطى من ١٦,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٧,٨٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وهذا يعنى عدم تحقق ما كان يسمى إليه الصندوق ، وقد يكون السبب فى ذلك عدم واقعية هذا المستهدف أو عدم قدرة الحكومة على تطبيق ذلك لأسباب أخرى .

٢ - وإذا نظرنا إلى الائتمان المقدم من الحكومة ، فالملاحظ أن معدل نموه السنوى قد انخفض عقب الانسحاب مع الصندوق حيث انخفض هذا المعدل من ٢٧,٤ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٣,٨ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، كما انخفض أيضا معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام من ١٨,٣ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٧,٥ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وهذا ما كان يستهدفه الصندوق .

٣ - وبالنظر إلى الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ، فالملاحظ أن معدل نموه السنوى قد تزايد من ٤٣,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٤٧,٩ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، كل هذا يعد تحقيقاً للأهداف التي يسعى إليها الصندوق بالنسبة لتوزيع الائتمان المحلى ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن الحكومة نجحت في تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للحكومة وقطاع الأعمال العام ، وفى زيادة معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ولكنها فشلت في تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

ثانياً: الأثر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية :-

ولكن هل أدى تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للحكومة ، وقطاع الأعمال العام ، وزيادة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص إلى تحسين الوضع الاقتصادى الكلى ؟

هذا ما سنبينه فيما يلى :-

١- الأثر على المعروض النقدى والتضخم :-

والواقع أن حجم المعروض النقدى قد تزايد فى ظل تخفيض الائتمان المقدم للحكومة وقطاع الأعمال العام وزيادة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ، حيث تزايد من ٢٥١٠٣ مليون عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٣٩٠٥٣ مليون

عام ١٩٩٧/١٩٩٦ كما تزايد معدل نموه السنوى من ١٠,٨ ٪ فى العام الأول إلى ١١,٣ ٪ فى العام الثانى ، ورغم ذلك فإن معدل التضخم انخفض من ١٧,٧ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٤ ٪ عام ١٩٩٧ ولكن يلاحظ أن نفس هذه

السياسة - سياسة تخفيض الائتمان لبعض القطاعات وزيادته لقطاعات أخرى - أدت إلى نتائج مقلقة للتسلح عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وكان ذلك فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ حيث تزايد الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص من ٣٩,٨ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٤٣,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ كما انخفض الائتمان المقدم للحكومة من ٣١,٣ ٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٢٧,٤ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ، كما انخفض الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام من ١٨,٨ ٪ فى العام الأول إلى ١٨,٣ ٪ فى العام الثانى ، ورغم ذلك فإن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى قد انخفض فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٠,٨ ٪ بعد أن كان ١٢ ٪ فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ وفى نفس الوقت ارتفع معدل التضخم من ٥,٨ ٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٧,٧ ٪ عام ١٩٩٦ ، ننتهى من ذلك إلى أن وحدة السياسة لم تؤدِ إلى نفس النتائج وهذا يشير إلى عدم كفاية هذه السياسة لتحقيق نتائج محددة أو على الأقل تسيير فى اتجاه واحد تصاعدي أو تنازلى ، ولذلك يمكننا أن يقال أن هذه السياسة غير ملائمة لتحسين وضع المعروض النقدى والتضخم .

٢- الأكثر على الاستثمار الكلى والنتائج المحلى :-

يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الكلى تحسن فى ظل سياسة تخفيض معدل نمو الائتمان المقدم للحكومة وقطاع الأعمال العام وزيادة هذا المعدل بالنسبة لقطاع الأعمال الخاص ، حيث تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة فى نفس الاتجاه الذى تزايد فيه معدل نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٤٥) يوضح تطور كل من الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ومعدل نمو الاستثمار الكلى

خلال الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٣ - ١٩٩٧/١٩٩٦

السنة	معدل نمو الاستثمار المقدم لقطاع الأعمال الخاص	معدل نمو الاستثمار الكلى
١٩٩٤/١٩٩٣	٣٣,٩	٥,١
١٩٩٥/١٩٩٤	٣٩,٨	٦,٥
١٩٩٦/١٩٩٥	٤٣,٩	٩,١
١٩٩٧/١٩٩٦	٤٧,٩	٤٠,٤

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، انتشاره الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٨ ، ١١٤

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ولذلك يمكن أن يقال أن هذه السياسة كان لها أثر إيجابى على الاستثمار الكلى ، وبالنسبة لأثر هذه السياسة على النتائج المحلى الإجمالى فالملحوظ أن معدل النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى قد تزايد أيضا بصورة طريفة طوال الفترة محل الدراسة ، وفى نفس الاتجاه الذى تزايد فيه معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ، الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٤٦) يوضح تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ومعدل النمو السنوى للنتائج المحلى
الإجمالى فى الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٣ - ١٩٩٧/١٩٩٦

السنة	معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص	معدل النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى
١٩٩٤/١٩٩٣	٣٣,٩	٣,٩
١٩٩٥/١٩٩٤	٣٩,٨	٤,٧
١٩٩٦/١٩٩٥	٤٣,٩	٤,٩
١٩٩٧/١٩٩٦	٤٧,٩	٥,٧

المصدر: -- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ ، ١١٤

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح لنا من هذا الجدول أن وضع النتائج المحلى الإجمالى تحسن فى ظل سياسة تخفيض الائتمان المقدم
للحكومة وقطاع الأعمال العام وزيادة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص .

و مع ما سبق فإننا نرى أن العدالة الاقتصادية -رمي واحدة من أهم الخصائص التى لا يمكن الاستغناء عنهما
فى مجتمع مثالى - يجب أن تكون منهج حياة ، فى كل ناحية من نواحي النشاط الاقتصادى ، والشريعة الإسلامية
باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع فى مصر ، وباعتبارها قبل ذلك الدين الرسمى للدولة ، والمقيدة التى يؤمن بها
الشعب ، تأمر بإقامة العدل وإزالة الاستغلال فى المعاملات ، ولذلك فهي تحرّم كل مصادر الكسب غير المشروع ،
ويعتبر الربا من وجهة نظر الإسلام مصدراً للكسب غير المشروع ، وهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث
النبوية الواردة بخصوص تحريم الربا ، والربا فى اللغة يعنى الزيادة أو الإضافة أو النمو أو النماء ، ولكن الإسلام لم
يمنع كل زيادة أو نمو ، ولذلك فإن الربا فى الشرع يعنى العلاوة التى يشترط المقرض على المقرض دفعها مع أصل
القرض لأجل القرض أو لزيادة مدته ، وبهذا المعنى يكون للربا نفس محلول الفائدة بإجماع الفقهاء كلهم بلا استثناء ^(١)

ولذلك فإننا لا نؤيد استخدام سياسة سعر الفائدة لتخفيض المعروض النقدى نسى الاقتصاد ، وذلك لأن هذه
السياسة تخالف الشريعة الإسلامية ولتى تعد المصدر الرئيسى للتشريع فى مصر ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن سياسة
سعر الفائدة لم تكن ذات فعالية فى تحقيق أهدافها سواء فى مصر أم البلدان النامية أم البلدان المتقدمة ، على ما سبق
وأن وضعنا فى أكثر من موضع فى هذه الرسالة ، حيث أن تطبيقه أدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية وإنللك
فإننا نؤيد البديل الذى يقول به العلماء المسلمون وهذا البديل يقوم على مبدئين : -

(١) انظر د/ محمد عمر شابر ، نحو نظام نقدى عادى ، دراسة للنقد والمصارف والسياسة النقدية فى ضوء الإسلام ، المعهد
العالمى للفكر الإسلامى ، عمودن ، فيرجينيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٧ .

الأول : أن الإسلام يعترف بالدور المشروع للقسط الخالص ، لكن لما كانت الملكية الخاصة في الإسلام ليست إلا كحيازة ودعوى من ودائع الله ، فإن صاحبها ليست له عليها حقوق مطلقة ، فعبادة القيم الأخلاقية والأمر بتحقيق العدالة الاقتصادية ، كل ذلك يفرض عدداً من القيود على الملكية الخاصة .

الثاني : أن الإسلام يعترف بأن رأس المال من عناصر الإنتاج ، لكن العائد على رأس المال لا يمكن تحديده إلا بعد حساب كافة التكاليف ، لأن هذا العائد قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً ، والإسلام يمنع أى تحديد مسبق لمعدل عائد إيجابي في صورة فائدة ويقضى بالقسام الربح والخسارة بطريقة عادلة ، والبديل الإسلامي له صورتان :

الصورة الأولى : القرض الحسن .

والقرض الحسن هو القرض الذي يرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها دون أى فائدة أو نصيب فسي أرباح التجارة أو خسائرها ، وهذا التحويل لا يمنح إلا على أساس الإيثار ، لأن الإسلام نذب إليه ، وكان متوقفاً على الدول في العالم الإسلامي ولكن في حدود ضيقة والفترة قصيرة ، وهو يخصص بشكل عام ، إما لتمويل الأعمال الصغيرة أو لتفريق كرب الأفراد ، ولذلك فإن هذا النوع من التمويل يشكل مصدراً مهماً من مصادر التمويل التجاري .

الصورة الثانية : التمويل بالمشاركة في رأس المال .

ووفقاً لهذه الصورة فإن من يملك مالا ويرغب في استثماره يقدم لمن يقوم باستثماره ، ويكون له حق من الربح إذا حقق المشروع أرباحاً ، ولا يحصل على شيء إذا حقق المشروع خسائر ، وعلى ذلك فصاحب المال يشارك في أرباح وخسائر المشروع المستفيد من هذا المال حسب حصته في هذا المشروع ، وللمشاركة شكلان الأول المضاربة والثاني للشركة .

أ - المضاربة

وهي شكل من أشكال تنظيم المشروعات ، حيث يقوم رب العمل بالإدارة ، بينما يؤمن الموارد المالية من الآخرين مقسماً معهم الأرباح بنسبة يتفق عليها .

ب - الشركة

وهي أيضاً شكل من أشكال تنظيم المشروعات حيث يسهم شخصان أو أكثر في تمويل العمل وإدارته بنصيب متساوية أو مختلفة ، ويتم تقسيم الأرباح بنسب عادلة - ليست متساوية بالضرورة - متفق عليها بين الشركاء ، أما الخصائص فيتم تحملها حسب نسب رأس المال ، وهذه الشركة لها صور عديدة منها شركات التوصية وشركات مساهمة ، ومن شأن الأخذ بأسلوب المشاركة بدلاً من أسعار الفائدة أن ينشط العمل في أسواق الأوراق المالية ^(١)

^(١) انظر د/ محمد عمر عابرا ، عو نظم مدى عادل ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ - ١٤٠

ومن الخطأ الانتقال من النظام النقدي الرأسمالي السائد حالياً إلى البديل الإسلامي المعدل مرة واحدة ، أو خلال مدة قصيرة جداً ، فهذه المحاولة ربما تحقق النظام كله ، وتسبب ضرراً عظيماً للاقتصاد ومن ثم الإسلام ، وعلى ذلك فعملية الانتقال يجب أن تكون تدريجية وعلى مراحل خلال مدة كافية لا تطول بلا سبب مشروع ، ويجب أن يصاحبها إصلاحات أخرى في المجتمع ، حيث يجب أن يكون هناك أسلمة فعلية لكل تعاملات الأفراد^(١)

وبالنسبة لتقييد الائتمان المحلي ، فإننا نرى أنه لا يجوز اللجوء إليه إلا إذا كان في ذلك تحقيق مصلحة عامة أو دفع ضرر عام أيضاً ، وقد يتم تقييد بعض أنواع الائتمان المحلي ، نظراً لأثارها الضارة على المجتمع ، وفي نفس الوقت قد يسمح بتشجيع بعض أنواع الائتمان ، نظراً لأثارها الإيجابية على المجتمع ، وكل هذه الأمور قد تخضع للتغيير من وقت لآخر حسب تغيير احتياجات المجتمع ، ولذلك يجب أن يكون للبنك المركزي الحق في تقدير حجم الائتمان المسموح به لكل قطاع من قطاعات المجتمع حسب المصلحة العامة للبلاد ، ويجب أن يخضع البنك المركزي في كل تصرفاته لرقابة ممثلي الشعب ، وذلك للتأكد من تحقق المصلحة العامة لكل أفراد الشعب.

وبعد الانتهاء من معرفة مدى ملائمة السياسة النقدية التي بينها صندوق النقد الدولي ، والبدايل التي يمكن الأخذ بها لتحقيق نتائج أفضل من تلك التي حققتها أدوات السياسة النقدية التي يطالب بها الصندوق ، تنتقل إلى معرفة مدى ملائمة سياسة سعر الصرف التي يتبناها الصندوق ، وهذا موضوع للفصل القادم .

(١) لمزيد من التفاصيل حول كيفية الانتقال من النظام النقدي الرأسمالي إلى النظام النقدي الإسلامي انظر ، د / محمد صر

الفصل الثالث

مدى ملاحة سياسة سعر الصرف

تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :-

- المبحث الأول : مدى ملاحة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٧٧
- المبحث الثاني : مدى ملاحة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٨٧
- المبحث الثالث : مدى ملاحة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٩١

المبحث الأول

مدى ملاحة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٧٧

يلاحظ أن مضمون سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في عام ١٩٧٧ تتلخص في ضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، نظرا لأن قيمته مغال فيها، وهذا يؤثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية ، كالصادرات والواردات ، والسياحة والاستثمار الأجنبي والمحلي ، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات رأس المال والاحتياطيات الدولية ، والمديونية الخارجية ، ولذلك فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى القضاء على هذه المشاكل من وجهة نظر الصندوق ^(١) .

وحتى نختبر مدى ملاحة هذه السياسة ، فلا بد أن نتأكد في البداية من مدى استجابة الحكومة لما طلبه الصندوق في هذا الصدد ، بمعنى هل تم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بالفعل ؟ وإذا كان هناك تخفيض لسعر صرف الجنيه المصري فما هي الآثار المترتبة على ذلك ؟

أ - مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

سبق أن رأينا في الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الرسالة ، أن الصندوق طالب الحكومة المصرية في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بوفى الواقع فإن الحكومة المصرية قد بدأت في إجراء عملية تخفيض سعر صرف الجنيه المصري منذ عام ١٩٦٨ ، ولكن بشكل جزئى وبحذر شديد ، وذلك من أجل السعي لاجتذاب العملات الأجنبية ، خاصة مدخرات المصريين العاملين بالخارج والذين تزيد عدد العاملين منهم في البلاد العربية بعد حرب ١٩٦٧ ، وذلك على أساس أن ثبات سعر الصرف كان لا يشجعهم على تحويل مدخراتهم ، ولذلك صدر القرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ والذي أعطى بعض التيسيرات النقدية للمصريين العاملين بالخارج ، حيث سمح لهم بفتح حسابات بعملة أجنبية في البنوك المصرية ، كما سمح لهم باستخدام أرصدة هذه الحسابات في مواجهة احتياجاتهم بالعملات الأجنبية ، فأباح لهم حق استخدام هذه الحسابات في

^(١) انظر G. G. Johnson and Others , " Formulation of exchange rate policies In Adjustment Programs , Occasional Paper (36) , International Monetary Fund Wash. DC. 1985 , PP.18,19

شراء السلع المحلية المخصصة للتصدير بتيسيرات معينة لاتملى للمشتري بالعملة المحلية ، كما قرر لهم حق استخدام أرصدة هذه الحسابات في تمويل بعض الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار ^(١)

وفى عام ١٩٧٣ قرر القانون على الشؤون الاقتصادية في ذلك الوقت ضرورة إنشاء السوق الموازية للنقد ، ثم صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي ، وقد هدفت الحكومة من وراء إنشاء هذه السوق إلى القضاء على فوضى تعدد علاقات الصرف ، وتحريك الأساس الذي تحتسب عليه الأسعار التشجيعية بحيث ينتج أكثر واقعية ، وذلك لجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وتتلخص فكرة هذه السوق في إخضاع متحصلات ومدفوعات معينة لأسعار صرف تشجيعية تحسب على أساس أسعار الصرف اليومية التي يعلنها البنك المركزي ، (مستندا في ذلك إلى التغيرات التي تطرأ في أسواق الصرف الدولية) مضافا إليها علاوة تشجيعية قدرها ٥٠٪ في حالة الشراء و ٥٥٪ في حالة البيع ، على أن يتم التعامل في هذه السوق عن طريق البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزي ^(٢)

وقد صدر القرار ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ والخاص بإنشاء هذه السوق التي يحدد مواردها بمدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، و السياحة ، حصيلة المصادرات السلعية غير التقليدية ، و تحويلات مواطني الدول العربية لأغراض مختلفة فضلا عن ٥٠٪ من الزيادة عن الهدف المقرر للتصدير السنوى في الميزانية النقدية بالعملة الحرة بالنسبة للغزل والمنسوجات القطنية ، كذلك أباح القرار للمشغلين في السياحة أو التصدير الاحتفاظ بكل متحصلاتهم من العملات الحرة للتأيلة للتحويل ضمن موارد السوق الموازية للنقد في حساب بأحد البنوك التجارية ويحق لهم في خلال ستة شهور ، استخدام هذه المتحصلات إما لتمويل وارداتهم أو بيعها لآخرين بالأموال التشجيعية المعلقة في السوق الموازية ، كما يمكن تعزيز موارد هذه السوق من خلال عملاء أخرى من الموارد العادية من السوق الرسمية للسوق الموازية . أما عن الاستخدامات أو المدفوعات التي تتم من خلال السوق الموازية فقد حددها القرار المشار إليه ، بأنها المدفوعات غير المنظورة ، والمبالغ المسموح بها عند السفر ، و واردات القطاع الخاص من المواد الخام ، ومستلزمات الإنتاج ، و واردات قطاع السياحة العام والخاص ، وكذلك الاستيراد من خامات غير متوفرة محليا ولازمة لصناعات تصديرية تحسب حصيلة صادرتها في موارد السوق الموازية ^(٣) ، وفى أول يوليو عام ١٩٧٤ صدر القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية ، كوسيلة لمزيد من العلاج لسعر صرف الجنيه المصري ، ومن بين ما تضمنه هذه القرار ، توسيع نطاق موارد السوق ، و توسيع مجالات استخداماتها مما فتح المجال لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية التي تسرى في نطاق السوق الموازية على أساس (اعتبارات قوى العرض والطلب ، إلا أنه في يونيو عام ١٩٧٦ صدر قرار وزير المالية بزيادة العلاوة

^(١) انظر د/ صفوت عبدالسلام ، السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ ،

^(٢) انظر د/ سامي عفيفي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الاولى ١٩٨٧ ، ص ٢٠٧ .

^(٣) انظر : د/ سامي عفيفي حاتم ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

التشجيعية من ٥٠٪ إلى ٦٥٪ ثم إلى ٧٤٪ وفي فبراير عام ١٩٧٧ صدر القرار الوزاري رقم ٦٥ بشأن توسيع دائرة المعاملات التي تغطيها السوق الموازية ^(١)

وبالإضافة إلى ماسبق فيلاحظ أنه تم إصدار قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، ووفقاً لهذا القانون تم إلغاء كافة القيود السابقة على عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، سواء كانت هذه القيود متعلقة بقوائم السلع أو الشروط الواجب توافرها في الأشخاص المسموح لهم بالاستيراد بموجب هذا النظام ، ويعتبر نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، دعامه أساسية من دعائم الانفتاح الاقتصادي ، ووفقاً له يكون لأي شخص لديه نقد أجنبي أن يستخدمه في الاستيراد مباشرة دون الحاجة إلى الرجوع إلى الجهاز المصرفي ^(٢) وهكذا ففي عام ١٩٧٧ أصبح ٨٦٪ من الصادرات السلعية والخمصة تقويم بأسعار السوق الموازية المخفضة لقيمة الجنيه المصري كما أن عمليات السوق الموازية قد أستوعبت في هذا العام حوالي ٦٣٪ من إجمالي واردات مصر السلعية والخدمية ^(٣)

وعلى ذلك يمكن أن يقال أنه ترتب على الإجراءات المختلفة التي قامت بها الحكومة بصدد سعر صرف الجنيه المصري سواء قبل الاتفاق مع الصندوق أم بعده ، أنه تم تخفيض قيمة الجنيه المصري في مقابل العملات الأخرى ، ولكن هل تحققت الأمال المرغوبة من وراء هذا التخفيض ؟ ، هذا ما سنبجته في النقطة التالية .

ب- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

أولاً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الصادرات والواردات.

١- أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات .

يرى الصندوق أن من شأن تخفيض سعر صرف عملة ما أن يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة التي خفضت سعر صرف عملتها ^(٤) وبالتالي زيادة المتحصلات من الصادرات ، ولكن هل تحقق ذلك في حالة الصادرات المصرية ، بعد تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ؟ ، الجدول التالي يوضح تطور قيمة الصادرات المصرية ومعدل نموها السنوي خلال الفترة محل الدراسة .

^(١) انظر : د/ سامي غيفي حاتم ، الاقتصاد المصري بين الواقع والمأموح ، لدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، ص ١٧٢ .

^(٢) انظر : د/ صفوت عبد السلام ، السياسات التكميلية لمندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ، ص ١١٤ - ١١٦ ، انظر أيضاً د/ سامي غيفي حاتم ، الاقتصاد المصري بين الواقع والمأموح ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ ، ١٩٧٣ .

^(٣) انظر : د/ صفوت عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

^(٤) انظر G.G. Johnson , and others , formulation of Exchange Rate policies In Adjustment programs, op. cit., p 18

جدول رقم (٢٤٧) يوضح تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي
١٩٧٥	١٥٦٢,١	--
١٩٧٦	١٦٠٣,١	٢,٦
١٩٧٧	١٩٦١,٦	٢٢,٤
١٩٧٨	١٩٣٦,٣	١,٣٠
١٩٧٩	٢٤٢٠	٢٥

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1982, p. 146

المصدر

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة كبيرة عام ١٩٧٧ صاحبه تزايد ملحوظ في قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي ، حيث ارتفع هذا المعدل من ٢,٦ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢٢,٤ ٪ عام ١٩٧٧ ولكن هذا التزايد لم يتحقق في العام التالي للاتفاق حيث انخفضت قيمة الصادرات وأصبح معدل نموها سالباً ١,٣ ٪، ولكن تغير الوضع في عام ١٩٧٩ وتزايد معدل نمو الصادرات إلى ٢٥ ٪ وهذا يدل على أن تخفيض قيمة الجنيه المصري لم تؤد إلى استمرار تزايد قيمة الصادرات . ومعدل نموها السنوي وهذا يعنى أن هناك متغيرات أخرى يمكن أن تؤثر على زيادة قيمة الصادرات ، وعلى معدل النمو السنوي لهذه الصادرات وهذه المتغيرات الأخرى يمكن أن تؤدي إلى خفض قيمة للصادرات ومعدل نموها السنوي رغم انخفاض قيمة الجنيه المصري ، وعلى ذلك فسر الصرف ليس هو المتغير الوحيد الذى يؤثر على الصادرات ولكن ذلك لا يمنع القول من وجود تأثير إيجابى لتخفيض سعر الصرف على الصادرات ، وهذا التأثير لا يظهر بوضوح إلا إذا كان للمتغيرات الأخرى تأثير إيجابى على الصادرات وإلا فإن الأثر الكلى سيكون سلبياً كما حدث في عام ١٩٧٨ .

٢- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الواردات .

من المعروف أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الأسعار والتضخم^(١) ولذلك فإن الصندوق يرى أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى تخفيض قيمة الواردات ، نظراً لارتفاع أسعار الواردات ، ومن شأن ذلك أن يخفف العبء في ميزان المدفوعات ، ولكن هل تحقق هذا النوع في حالة الاقتصاد المصري ؟ الجدول التالي يبين تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوي خلال الفترة محل الدراسة .

(١) انظر د/ عايلف حسن النقيلى " تعويم أسعار الصرف ، دراسة تطويلية في ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدي الدولى . رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٦

جدول رقم (٢٤٨) يبين تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى
١٩٧٥	٣٩٢٧,٧	-
١٩٧٦	٣٨٢٧,٢	٢,٦
١٩٧٧	٤٠١٢,٤	٤,٨
١٩٧٨	٤٧٣٥	١٨
١٩٧٩	٥٩٩٢,٣	٢٦,٦

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1982, p. 147

المصدر :

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ويتبين لنا من هذا الجدول أن قيمة الواردات لم تنخفض بعد إجراء تخفيضات كبيرة في سعر صرف الجنيه المصرى ابتداءً من عام ١٩٧٧ ، وحدث عكس ما كان يتوقعه الصندوق ، حيث تزايدت قيمة الواردات ، كما تزايد معدل نموها السنوى ، إذ تزايد هذا المعدل من قيمة سالبة عام ١٩٧٦ بلغت ٢,٦ ٪ إلى قيمة موجبة عام ١٩٧٧ بلغت ٤,٨ ٪ ، ثم استمر التزايد في معدل النمو السنوى للواردات في عام ١٩٧٨ حتى وصل إلى ١٨ ٪ ثم إلى ٢٦,٦ ٪ عام ١٩٧٩ ، وكل هذا يؤكد أيضاً أن تخفيض سعر الصرف ليس هو المتغير الوحيد .

الذى يمكن أن يؤثر على تخفيض قيمة الإيرادات فهناك عوامل أخرى تستطيع أن تخفض من قيمة الواردات وأن تأثيرها على ذلك قد يكون أكبر من تأثير تخفيض سعر الصرف .

ثانياً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على تحويلات المصريين بالخارج

يرى الصندوق أن من شأن تخفيض قيمة العملة أنه يزيد من تحويلات الماملين بالخارج بالنسبة للبلد التى خفضت قيمة عملتها ^(١) والجدول التالى يبين مدى تحقق ذلك في حالة مصر في الفترة محل الدراسة .

(١) انظر

جدول رقم (٢٤٩) بين تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج للفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة تحويلات العاملين بالخارج	معدل نموها السنوى
١٩٧٥	٣٦٤,٢	-
١٩٧٦	٧٥٢,١	١٠٦,٥
١٩٧٧	٩٢٢,٢	٢٢,٦
١٩٧٨	١٧٧٠	٩١,١
١٩٧٩	٢٢٠٩,٨	٢٤,٨

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1982, p. 147

المصدر :

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتبين لنا من هذا الجدول أن قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج تزايدت بصورة طردية ولكن معدل نموها السنوى كان مرتفعاً عام ١٩٧٦ ، على الرغم من أن سعر صرف الجنيه المصرى كان أكثر انخفاضاً فى عام ١٩٧٧ ، ورغم ذلك لم يتجاوز معدل النمو السنوى لتحويلات المصريين العاملين بالخارج ٢٢,٦٪ فى حين أن هذا المعدل بلغ ١٠٦,٥٪ فى عام ١٩٧٦ ثم ارتفع هذا المعدل إلى ٩١,١٪ عام ١٩٧٨ ثم انخفض مرة أخرى إلى ٢٤,٨٪ عام ١٩٧٩ ، ويمكننا أن نستنتج من هذا التقلب فى معدل نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج أن هذه التحويلات لا تتأثر بصفة أساسية بالتغير الذى قد يحدث فى سعر صرف الجنيه المصرى أو أسعار الفائدة وإنما للعديد من العوامل الأخرى التى قد تكون لها آثار سلبية على هذه التحويلات رغم انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى ورغم ارتفاع أسعار الفائدة المحلية .

ثالثاً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات
الجدول التالى يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٠) يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى

الإجمالى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٧٥	١٩,٤	٢٢,٤
١٩٧٦	١٠,٦	٩,٧
١٩٧٧	٨,٤	١٣
١٩٧٨	٩,٣	٦,٧
١٩٧٩	١٥,٨	٥

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1990, p. 201

المصدر

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

والبنك الأسمى المصرى : النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أنه على الرغم من انخفاض المعز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٧ إلى ٨,٤ بالمقارنة بالمعز فى عام ١٩٧٦ الذى بلغ ١٠,٦٪ إلا أنه يلاحظ أنه فى نفس سالعام الذى انخفض فيه المعز فى لىصالح الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، تزايد المعز فى ميزان المنفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث تزايد هذا المعز من ٩,٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٣٪ عام ١٩٧٧ ، وجنت العكس فى العامين التالين للاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد المعز فى الحساب الجارى إلى ٩,٣٪ ، ١٥,٨٪ على التوالى وفى ناس الوقت انخفض المعز فى ميزان المنفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦,٧٦٪ ، ٢,٢٪ على التوالى ، وكل ذلك يدل على أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ليس هو المحدد الرئيسى لزيادة أو تخفيض المعز فى الحساب الجارى وميزان المنفوعات ، وأن هناك عوامل أخرى عديدة هى التى تتحكم فى ذلك.

رابطا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .

هل أدى تحقيق سعر صرف الجنيه المصرى إلى رفع معدل التضخم فى مصر ؟ السبب فى هذا التساؤل أن بعض الاقتصاديين يرى أن تحقيق سعر الصرف أثارا " مملكة على مستوى الأسعار فى الدول التى قامت بتخفيض قيمة عملتها ^(١) والجدول التالى يظهر لنا تطور معدل التضخم فى مصر فى للفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥١) يوضح تطور معدل التضخم فى للفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل التضخم
٧٥	٩,٧
٧٦	١٠,٣
٧٧	١٢,٧
٧٨	١١,١
٧٩	٩,٩

مضبوب على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر .

المصدر : البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية العدد الرابع ، المحلية التاسع والثلاثون ١٩٨٦ ، ص ٣٨٧ ،

- التنبؤ تم حسابها بمعرفة الباحث .

^(١) اخر : Tony killick, IMF programmes In developing countries, op. cit., pp. 136 - 137 ,

انظر أيضا : د/ عاطف حسن النقى ، تمويل أسعار الصرف ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ،

انظر أيضا : د/ سلمى غنيمى حاتم ، دراسات فى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ - ٢١٥ ،

انظر أيضا : karima korayem, The Impact of Economic Adjustment policies, op. cit. , p. 9

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن معدل التضخم كان مرتفعاً في عام ١٩٧٧ وهو العام الذي تم فيه تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة كبيرة ، وإن كان معدل التضخم قد أخذ في الانخفاض في عام ١٩٧٩ ، فقد يكون ذلك راجعاً إلى تزايد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ولولا ذلك لكان هناك معدلات أكبر من ذلك للتضخم .

المبحث الثاني

مدى ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٨٧

أ - مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري في برنامج ١٩٨٧^(١)

يلاحظ أنه بدءاً من عام ١٩٧٩ ، فقد تم توحيد سعر الصرف للجنيه المصري فأصبح هذا السعر ٧٠ قرشا للدولار ، وتم إلغاء التفرقة بين السعر الرسمي والسعر التشجيعي ، ولقد كان ذلك في الواقع تخفيضاً رسمياً لسعر صرف الجنيه المصري بنسبة ٧٥ بالنسبة لسعره الرسمي والذي بلغ أربعين قرشا ، وصاحب ذلك تدهور لسعر صرف الجنيه المصري في السوق السوداء حيث وصل هذا السعر ٨٠ قرشا للدولار في نفس العام - عام ١٩٧٩ - وكان ذلك بسبب مجموعة من العوامل التي أدت إلى تزايد الطلب على العملات الأجنبية وبصفة خاصة الدولار ومن هذه العوامل ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية ، وبيع بعض السلع المصرية بالعملات الأجنبية والأخذ بأنظمة المناطق الحرة والسماح بالشراء منها بالدولار .

وإزاء التدهور المستمر في سعر صرف الجنيه المصري والذي كان يعكس اختلالاً واضحاً في التوازن بين الطلب على العملات الأجنبية ، لتحويل الواردات ودفع أعباء الديون الخارجية ، وبين عرض هذه العملات فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بخصوص قيام القطاع الذي يقوم بالاستيراد لغرض التصنيع أو الاتجار بسداد مائنته ٢٥٪ من قيمة الصفقة المستوردة لدى المصرف الذي سيتولى فتح الاعتماد بالعملات الأجنبية ، وذلك في حالة السلع الاستهلاكية الغذائية ، ومائنته ٤٠٪ بالنسبة للسلع الوسيطة والاستثمارية ، ومائنته ١٠٠٪ من قيمة الصفقة المستوردة بالنسبة للسلع الكيماوية ، وقد ترتب على هذه الإجراءات تزايد الطلب على العملات الأجنبية وبصفة خاصة الدولار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره في عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، حيث قامت الحكومة برفع سعر الدولار إلى ٨٤ قرشا في ١٩٨١ وهذا يعد تخفيضاً لسعر صرف الجنيه المصري بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه عام ١٩٧٩ .

كما أصدرت الحكومة تعديلات على القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، وذلك بالقرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، ومضمون هذا التحديل أن يضع المستورد المصري نسبة معينة من قيمة الصفقة المستوردة بالجنيه المصري بالبنك بدلاً من الدولار ، وفي ذلك الوقت كان سعر الدولار في السوق السوداء ١٠٠ قرش ، وفي هذه الفترة كان سعر صرف الجنيه المصري أصبح يتحدد من خلال مجموعتين نسبيتين -

المجموع الأول : هو مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري وتتكون موارده من حصيلة صادرات السلع الرئيسية وهي القطن والأرز والبنترول ورسوم المرور بقتاة السويس ، ويتم عن طريقه تسديد المنفوعات عن

^(١) انظر د/ صفوت عبدالسلام ، الميأسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ص ١٣٩ - ١٤٧

الواردات من السلع الأساسية وهي القمح والسكر والزيت والأسمدة وغيرها وسعر صرف الجنيه في هذا المجمع هو ٧٠ قرشا للدولار .

المجمع الثاني : هو مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية المعتمدة - والذي كان من قبل يمثل السوق الموازية - وتتكون موارد هذا المجمع من حصيلة صلاحيات جميع السلع فيما عدا حصيلة السلع التي يشتمل عليها المجمع الأول بالإضافة إلى تحويلات المصريين العاملين بالخارج التي ترد إلى هذه البنوك وحصيلة مولود السيولة ، وتستخدم موارد هذا المجمع في تمويل الواردات السلعية الأخرى التي لا يغطيها المجمع الأول وسعر صرف الجنيه المصري في هذه السوق كان يتراوح ما بين ٨٠ ، ٨٤ قرشا للدولار .

ولقد صدرت مجموعة من القرارات الاقتصادية لتنظيم سعر صرف الجنيه المصري في عام ١٩٨٥ منها :-

١- قرار وزير الاقتصاد رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن تشكيل لجنة تحديد الملاءة التي تضاهي إلى سعر الصرف المعن في مجمع البنوك المعتمدة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وطبقا لهذا القرار تتولى هذه اللجنة تحديد للملاءة التي تضاهي إلى سعر الصرف المعن في مجمع البنوك المعتمدة على أساس مرن .

٢- قرار وزير الاقتصاد رقم ٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن الموارد والاستخدامات التي تطبق عليها أسعار الصرف للعمليات الأجنبية المعتمدة لمجمع البنوك المعتمدة مضافا إليها الملاءة ، ونص هذا القرار على أن يتم التعامل بأسعار الصرف المعتمدة مضافا إليها الملاءة في نطاق مجمع مستقل للنقد الأجنبي لدى البنوك المعتمدة ويكون ذلك لحساب هذه البنوك وتحت مسؤوليتها

٣- قرار وزير الاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ ، وذلك بصدد تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعدلين لبعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، وبمقتضى ذلك القرار يكون للقطاع الخاص الاستيراد من الخارج بقصد الاتجار أو التصنيع أو للاستخدام الخاص عن طريق البنوك المعتمدة طبقا لللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ مع مراعاة الأحكام العامة للاستيراد الموضحة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ والقرارات المحلة لهذا القرار ، وطبقا للقرار ٥ لسنة

١٩٨٥ يقوم المستورد بسداد قيمة الاعتمادات الخاصة بالاستيراد ، وكذلك نسب التأمين النقدي بالجنيه المصري بالسعر الذي تحدده اللجنة المختصة بالبنك المركزي المصري ، وطبقا لهذا القرار أيضا قد تم تعديل نسب التأمين النقدي الواردة بالمادة الثانية بالقرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكذلك نسب التأمين النقدي الموضحة بالكشوف المرفقة بالقرار الوزاري ٥١٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل لبعض أحكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لتكون على النحو التالي :-

١٠٥٪ بدلا من ٢٥٪ بالنسبة للسلع الغذائية الاستهلاكية

٢٠٠٪ بدلا من ١٠٠٪ بالنسبة للسلع الوسيطة والاستثمارية

٢٠٪ بدلا من ١٠٠٪ بالنسبة للسلع الكمالية .

ومطبقاً للصعوبات التي واجهت تطبيق هذه القرارات فإنها لم تؤدي إلى علاج المشكلة وزادت الحاجة إلى النقد الأجنبي ، ولذلك صدرت قرارات أخرى في نفس العلم لتحديل القرارات السابقة ومنها : -

- قرار وزير الاقتصاد رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن تشكيل غرفة لتحديد العملة التي تضاعف إلى سعر الصرف المعان في مجمع البنوك المعتمدة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وتتولى هذه الغرفة والتي تتكون من وكيل محافظ البنك المركزي ، ومندوب عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومندوبو العموم المشرفون على العمليات الخارجية بنوك القطاع العام الأربعة ، ومندوبو العموم المشرفون على العمليات الخارجية لأربعة من بنوك القطاع المصرفي المشترك وللخاص المعتمدة ، وتتولى هذه الغرفة تحديد العملة التي تضاعف إلى سعر الصرف المعان في مجمع البنوك المعتمدة على أساس مرن وبما يتفق مع السياسات الاقتصادية الجارية .

ويتضح مما سبق مدى التضارب والتردد في القرارات الاقتصادية المنظمة لسعر صرف الجنيه المصري ، وترتب على هذه التحديدات أنه قد تم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، حيث أصبح سعر الدولار ١٣٦ قرشاً لدى البنوك المعتمدة في عام ١٩٨٥ .

وبعد الاتفاق مع الصندوق في عام ١٩٨٧ فقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبي كما كان طالب الصندوق ، وذلك بالقرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ ، وبموجب ذلك القرار فقد أصبح يتم الإعلان عن أسعار البيع والشراء للنقد الأجنبي يومياً في ضوء المؤشرات المتعلقة بالعرض والطلب على النقد الأجنبي في إطار تلك السوق ، وبناء على ذلك فقد تحدد سعر الدولار في ذلك الوقت عند ٢١٧ قرشاً للدولار بدلاً من ١٣٦ قرشاً ، وهذا يعني تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة ٣٧ ، كذلك فقد ترتب على إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي أن تقلل حوالي ٨٥ من استخدامات القطاع العام من مجمع البنوك المعتمدة إلى تلك السوق وهو ما تم على مرحلتين ، ولقد كان الهدف من إنشاء هذه السوق أيضاً جذب المزيد من منحصرات النقد الأجنبي من خلال القنوات للشرعية ، ووقف التدهور في قيمة العملة المحلية بالحد من المضاربة على الدولار ، وذلك علاوة على تشجيع المصادر وتخفيض الولادات كما يوحى الصندوق ، وفي إطار هذه السوق فقد واصل سعر صرف الجنيه المصري في الانخفاض .

ب- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

أولاً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الصادرات والواردات .

١- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الصادرات .

الجدول التالي يبين مدى تطور الصادرات المصرية في الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٢) يبين مدى تطور الصادرات المصرية في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوى
١٩٨٥	٣٨٣٦	- ٧,٠
١٩٨٦	٢٦٣٢	٤٠,٣
١٩٨٧	٣١١٥	٤٠,١٨
١٩٨٨	٢٧٧٠	- ١١,١
١٩٨٩	٣١١٩	٦٠,١٢

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1990, p. 201

المصدر

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى لم يتزايد إلا في عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، وذلك على الرغم من تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى منذ عام ١٩٨٥ ، وهذا يعنى أيضا أن سعر تخفيض سعر الصرف ليس هو المتغير الأساسى الذى يؤثر على تزايد الصادرات .

٢- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الواردات .

الجدول التالى يوضح تطور الواردات المصرية في الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٣) يوضح تطور الواردات المصرية في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى
١٩٨٥	٩٠٥٠	- ٢,١٠
١٩٨٦	٧١٧٠	- ٨,٢٠
١٩٨٧	٨٠٩٥	٩,١٢
١٩٨٨	٩٣٧٨	٨,١٥
١٩٨٩	٨٨٤٦	- ٧,٥

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1990, p. 201

المصدر

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتبين لنا من هذا الجدول أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري صاحبه انخفاض في قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى ، كما صاحب أيضا تزايد في قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى ، كل ذلك يؤكد أن تزايد الواردات أو انخفاضها لا يتوقف فحسب على انخفاض سعر الصرف وإنما على عوامل أخرى عديدة ، حيث أن هناك بعض السلع الضرورية سواء أكانت استهلاكية أم استثمارية لا يمكن وقف إستيرادها كليةً مهما ارتفع سعر الواردات المترتب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، وهذا ما يفسر استمرار تزايد الواردات في بعض السنوات ، ولعل انخفاض الواردات الذى قد يحدث في بعض الأحيان ليس مرجعه هو ارتفاع أسعار الواردات ولكن قد يكون انخفاض الطلب المحلي على هذه الواردات لآى سبب آخر غير ذلك كتزايد العرض المحلي البديل لهذه الواردات أو أى ظروف أخرى .

ثانيا : أثر تخفيض سعر الصرف على تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

الجدول التالى يعرض لتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٤) يعرض لتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج	معدل نموها السنوى
١٩٨٥	٣٢١٢	١٩ -
١٩٨٦	٢٥٠٦	٢٢ -
١٩٨٧	٣٦٠٤	٤٣ ,٨ +
١٩٨٨	٣٧٧٠	٤ ,٦ +
١٩٨٩	٣٢٩٣	١٢ ,٧ -

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1990 , p. 201.

المصدر

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 245

- للمطب تم صاحبها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أن هناك تنذبا في قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومعدل نموها السنوى رغم انخفاض سعر صرف الجنيه المصري ، حيث إنخفضت قيمة هذه التحويلات ، كما إنخفض معدل نموها السنوى رغم انخفاض سعر صرف الجنيه المصري ، ثم تزايدت هذه التحويلات مرة أخرى ثم إنخفضت رغم الاستمرار في تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، وعلى ذلك نخلص إلى أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ليس هو العامل الوحيد الذى يمكن أن يؤثر على تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

ثالثاً : أثر تخفيض سعر الصرف على الاستثمارات الأجنبية في مصر والمصرية في الخارج .

لجدول التالي يوضح في تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والمصرية في الخارج ، خلال الفترة محل الدراسة

جدول رقم (٢٥٥) يوضح في تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والمصرية في الخارج ،

خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	الاستثمارات الأجنبية في مصر	الاستثمارات المصرية في الخارج
١٩٨٥	١١٧٨	٣
١٩٨٦	١٢١٧	٦
١٩٨٧	٩٤٨	١٩
١٩٨٨	١١٩٠	١٢
١٩٨٩	١٢٥٠	٢٣

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1990, p. 202

المصدر

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 246

نخرج من هذا الجدول بأنه على الرغم من تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة كبيرة في عام ١٩٨٧ إلا أن قيمة الاستثمارات الأجنبية في مصر انخفضت ، وقيمة الاستثمارات المصرية في الخارج تزايدت ، وهذه النتائج عكس ما كان يتوقعه الصندوق ، وهذا يؤكد أيضاً ما سبق وأن أكدناه وهو أنه لا يمكن اعتبار تحقيق سعر الصرف فقط هو المحدد الرئيسي لتزايد الاستثمارات الأجنبية في مصر أو لتخفيض الاستثمارات المصرية بالخارج .

رابعاً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على المعز في الحساب الجارى وميزان المدفوعات .

الجدول التالي يوضح تطور المعز في الحساب الجارى وميزان المدفوعات في للفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٦) يوضح تطور المعز في الحساب الجارى وميزان المدفوعات من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	المعز في الحساب الجارى كسبة من الناتج المحلي	المعز في ميزان المدفوعات كسبة من الناتج المحلي
١٩٨٥	٥,٧	٥
١٩٨٦	٣,١	١٠,٥
١٩٨٧	٤	٥,٥ ناقص
١٩٨٨	١,٦	٢
١٩٨٩	٠,٣	٠,١

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1990, p. 201

المصدر

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

- البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتبين لنا من الجدول السابق أن المعجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى انخفض من ٣,١ ٪/عام ١٩٨٦ إلى ٤,٤ ٪/عام ١٩٨٧ ، ولكنه تزايد في عام ١٩٨٨ إلى ٦,١ ٪ ثم انخفض مرة أخرى في عام ١٩٨٩ ، أيضا فيما يتعلق بالمعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فلاحظ أن هذا المعجز كان في عام ١٩٨٧ ، ولكن هذا الوضع لم يستمر حيث ظهر المعجز مرة أخرى في ميزان المدفوعات في عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، وكل ذلك يبرهن على أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى لم يؤد إلى نتائج موحدة حيث انخفض المعجز وتزايد مرة أخرى رغم تخفيض سعر الجنيه ، وهذا يدل على عدم كفاية هذه السياسة لتحسين الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى .

كلاميا: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .

الجدول التالى يوضح تطور معدل التضخم في مصر في الفترة محل للدراسة

جدول رقم (٢٥٧) يوضح تطور معدل التضخم في مصر في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	معدل التضخم
١٩٨٥	١٣,٣
١٩٨٦	٢٢,٧
١٩٨٧	١٩,٦
١٩٨٨	٢٥,٦
١٩٨٩	٢٨,٥

المصدر: البنك الاهلى المصرى ، نشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

* معدل التضخم محسوب على أساس التغير السنوى في المستوى العام لأسعار المستهلكين في الحضر .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى صاحبه ارتفاع معدل التضخم في مصر ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات سواء كانت واردات استهلاكية أم استثمارية ، الأمر الذى يؤثر على المستوى العام للأسعار المحلية سواء بطريقة مباشرة من خلال الملع الاستهلاكية المستوردة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق السلع الوسيطة والاستثمارية التى تدخل فى إنتاج سلع أخرى ، وكل ذلك من شأنه أيضا أن يؤدى إلى إعاقة عملية التصدير ، نظر لارتفاع تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى الحديد من المشكلات الاقتصادية الأخرى التى نترب على ذلك .

المبحث الثالث

مدى ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٩١

أ - مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري في برنامج ١٩٩١ .

في فبراير عام ١٩٩١ تم إلغاء النظام الذي كان مطبقاً بالنسبة لأسعار الصرف ، وتم استبداله بنظام آخر لفترة مؤقتة يعتمد على وجود سعرين للصرف الأول يتحدد في السوق الأوليه والثاني يتحدد في السوق الحرة ، ولكن هذا النظام المؤقت تم إلغاؤه في فبراير ١٩٩٢ وتم توحيد سعر الصرف ^(١) واستمر الانخفاض في سعر صرف الجنيه المصري طوال هذه الفترة ، بحيث انخفض هذا السعر من ٢٨٧ قرشاً للدولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٣ قرشاً للدولار في عام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ثم إلى ٣٣٧ قرشاً للدولار في عام ١٩٩٣

ب - أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

أولاً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الصادرات والواردات .

١- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الصادرات .

الجدول التالي يوضح تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي في الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٨) يوضح تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي في الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي
١٩٨٩	٣١١٩	١٢,٦ +
١٩٩٠	٣٩٢٤	٢٥,٨ +
١٩٩١	٤١٦٤	٦,١ +
١٩٩٢	٣٦٧٠	١١,٩ -
١٩٩٣	٣٥٤٥	٣,٤ -

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

المصدر

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح لنا أنه على الرغم من ثبات سعر الصرف في عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ إلا أن الأثر على الصادرات كان مختلفاً حيث تزايدت قيمة الصادرات كما تزايد معدل نموها السنوي في عام ١٩٩١ ولكن الوضع كان مختلفاً في عام ١٩٩٢ ، حيث انخفضت قيمة الصادرات وانخفض معدل النمو السنوي للصادرات في هذا العام ، نخلص من ذلك إلى أن تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الصادرات كان ضعيفاً للغاية .

٢- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الواردات .

الجدول التالي يبين تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى فى الفترة محل للدراسة .

جدول رقم (٢٥٩) يبين تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى
١٩٨٩	٨٨٤١	- ٥,٧
١٩٩٠	١٠٣٠٣	+ ١٦,٥
١٩٩١	٩٨٤١	- ٤,٦
١٩٩٢	٨٩٠١	- ٩,٥
١٩٩٣	٩٩٢٣	+ ١١,٥

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

المصدر:

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتبين لنا من هذا الجدول عدم حقيقة ما يدعيه الصندوق من أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الواردات ، وذلك نظراً لتزايد قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٩٠ رغم الانخفاض الكبير الذى حدث فى سعر صرف الجنيه المصري فى عام ١٩٩٠ ، وهذا أيضاً يؤكد القول بعدم كفاية تخفيض سعر الصرف لتخفيض الواردات .

ثانياً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

الجدول التالي يعرض لتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة محل للدراسة .

جدول رقم (٢٦٠) يعرض لتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة تحويلات المصريين بالخارج	معدل نموها السنوى
١٩٨٩	٢٢٩٣	- ١٢,٧
١٩٩٠	٤٢٨٤	+ ٣٠,١
١٩٩١	٤٠٥٤	- ٥,٤
١٩٩٢	٦١٠٤	+ ٥٠,٦
١٩٩٣	٥٦٦٤	- ٧,٧

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 245

المصدر:

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح من هذا الجدول عدم وحدة النتائج المتعلقة بتطور قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومعدل نموها السنوى رغم ثبات سعر الصرف فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، حيث إنخفضت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٩١ ولكنها ارتكعا فى عام ١٩٩٢ ثم إنخفضا فسى عام ١٩٩٣ رغم الاستمرار فى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى .

ثالثاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الاستثمارات الأجنبية فى مصر والمصرية فى الخارج .

الجدول التالى يبين تطور الاستثمارات الأجنبية فى مصر والاستثمارات المصرية فى الخارج خلال الفترة محل الدراسة

جدول رقم (٢٦١) يبين تطور الاستثمارات الأجنبية فى مصر والاستثمارات المصرية فى الخارج

خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر	الاستثمارات المصرية المباشرة فى الخارج
١٩٨٩	١٢٥٠	٢٢
١٩٩٠	٧٣٤	١٢
١٩٩١	٢٥٣	١٢
١٩٩٢	٤٥٩	٤
١٩٩٣	٤٩٣	---

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995 p. 246

المصدر :

-النسب تم حسابها بمعرفة للباحث .

ويتبين لنا من هذا الجدول أن توقعات الصندوق لم تتحقق بعد تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، حيث لم تتزايد الاستثمارات الأجنبية فى مصر بعد تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، ولكن حدث العكس ، إذ ترتب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة كبيرة فى عام ١٩٩٠ أن انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر من ١٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ٧٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ ثم استمر فى الانخفاض فى عام ١٩٩١ رغم الاستمرار فى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى حيث بلغت قيمة هذه الاستثمارات فى هذا العام ٢٥٣ مليون دولار ، وفى نفس الوقت فإن الاستثمارات المصرية فى الخارج لم تنخفض عام ١٩٩١ كما كان يتوقع الصندوق كآثر لتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، حيث تزايدت قيمة هذه الاستثمارات من ١٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٦٢ مليون دولار عام ١٩٩١ ، وكل ذلك يؤكد أيضاً عدم كفاية سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لزيادة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ولتخفيض الاستثمارات المصرية بالخارج .

رابعاً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الحساب الجارى وميزان المدفوعات .

الجدول التالى يعرض تطور المعجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٦٢) عرض تطور العجز في الحساب الجارى وميزان المدفوعات فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	المعز أو الفائض فى الحساب الجارى كتسبة من الناتج المحلى الإجمالى	المعز أو الفائض فى ميزان المدفوعات كتسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٩	٠,٣ عجز	٠,١
١٩٩٠	٧, فائض	٠,٤
١٩٩١	٤,٨ فائض	٠,٥
١٩٩٢	٧ فائض	٠,٨ فائض
١٩٩٣	٥,٥ فائض	٠,٠٠٤ فائض

IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

المصدر

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من الجدول السابق أنه لم يكن هناك عجز فى الحساب الجارى ، ولا فى ميزان المدفوعات منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ ولكن هذا لا يجعلنا نقطع بأن ذلك إنما يرجع بصفة أساسية إلى الاستقرار فى تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، لأن هناك عوامل أخرى عديدة تؤثر على وضع المعز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات بخلاف سعر الصرف ، والذي يؤكد ذلك تنبؤ قيمة الفائض فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات كتسبة من الناتج المحلى الإجمالى بين الارتفاع والانخفاض منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ .

خامسا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .

الجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢٦٣) يوضح تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل التضخم
١٩٨٩	٢٨,٥
١٩٩٠	٧,٢
١٩٩١	٢٥,٨
١٩٩٢	٩,٣
١٩٩٣	٩,٧

المصدر: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من الجدول أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى خلال الفترة محل البحث صاحبه تزايد وانخفاض فى معدل التضخم فى نفس الوقت ، وهذا يدل أيضا على أن تخفيض سعر الصرف ليس هو المسئول الوحيد عن ارتفاع معدلات التضخم فى مصر ، وإن كان يساهم بدرجة ليست بالقليلة فى زيادة معدلات التضخم فى مصر .

العوامل التي تحد من فعالية تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

انتهينا فيما سبق إلى أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لم يؤد غالبا إلى تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المستندون بل على العكس فإنه كان يؤدي في أحيان كثيرة إلى عكس هذه الأهداف ، ولذا أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لم يحقق هذا المستهدف منه ، نظرا لوجود عوامل أخرى تلعب دورا "أساسيا" في تحقيق هذا المستهدف وإن كان سعر الصرف أحد هذه العوامل إلا أنه ليس المحدد الرئيسي لتحقيق هذا المستهدف ، وبالنسبة للعوامل التي تحد من فعالية تخفيض سعر الصرف والتي لو تحسنت لكان لذلك نتائج إيجابية عديدة على الاقتصاد المصري ، فإننا نذكر من هذه العوامل الآتي ^(١) :-

أولاً :- تأثير مرونة الطلب للثمن .

أ - تأثير مرونة الطلب الخارجي على الصادرات .

مما لا شك فيه أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري يجعل ثمن الصادرات المصرية في الخارج أرخص من ذي قبل ومع ذلك فإن انخفاض أسعار الصادرات المصرية في الخارج لن يؤدي إلى زيادة حصة الصادرات المصرية ، وبالتالي لن يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات إلا إذا كان الطلب الخارجي على الصادرات المصرية مرنا ، أي كان معامل مرونته أكبر من ناقص واحد صحيح .

$$[م < -١] \text{ حيث } م = \text{مرونة الطلب للثمن}$$

أما إذا كان الطلب الخارجي على الصادرات المصرية متكافئ المرونة بأن كان معامل مرونته يساوي ناقص واحد صحيح [م = -١] فإن حصة الصادرات ستظل كما هي دون تغيير رغم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

ولكن إذا كان الطلب الخارجي على الصادرات المصرية غير مرن بأن كان معامل مرونته أقل من ناقص واحد صحيح [م > -١] فإن ذلك يعني أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة معينة سيؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة بنسبة أقل ، ومن شأن ذلك وجود علاقة طردية بين التغير في سعر الصرف وبين عملية الصادرات

وعلى ذلك يكون من شأن تخفيض سعر الصرف في حالة الطلب غير المرن على الصادرات أن يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات بدلا من تخفيضه ، ولما كانت مرونة الطلب على الصادرات من السلع المصنعة تميل إلى أن تكون كبيرة نسبيا ، ومرونة الطلب على الصادرات من المواد الأولية تميل إلى أن تكون قليلة نسبيا ، فإن تخفيض سعر الصرف لا يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات في كل البلدان التي تقوم بتخفيض سعر صرف عملتها ، حيث أنه يكون في صالح البلدان الصناعية الكبرى فقط وفي نفس الوقت لا يكون في مصلحة البلدان النامية .

(١) انظر د/ احمد جامع . العلاقات الاقتصادية الدولية الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٩ ،

د/ صفوت عبدالسلام ، السياسات التنكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٥٢ ،

د / عبدالرحمن يسرى لحد ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ - ١٩١ .

وهكذا دعى البعض^(١) إلى القول بأن صندوق النقد الدولي كان له دور رئيسي في الانتشار الكبير لتخفيض قيمة العملة في البلدان النامية ، وأن ذلك يعد من التخفيضات التنافسية لقيمة العملة ، ولذلك فإن هذا الإجراء يعد ضد أهداف الصندوق والتي نصت عليها الاتفاقية المنشئة للصندوق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض أسعار الصرف تعدد ضد مصلحة البلدان النامية والتي تقوم بتصدير المواد الأولية ، لأن من شأن التخفيض أن يزيد من عرض الصادرات من هذه السلع على المستوى الدولي ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه الصادرات وهذه تعدد نسي مصلحة البلدان المتقدمة وليس في مصلحة البلدان التي قامت بتخفيض قيمة عملتها .

ولما كانت معظم الصادرات المصرية من المواد الأولية والقليل منها من السلع المصنعة ، فإن ذلك يفسر لنا عدم تزايد الصادرات في العديد من السنوات التي تم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري فيها ، حيث كان الطلب على معظم هذه الصادرات غير مرن ، ولذلك فإن رفع سعر صرف الجنيه المصري كان الفضل من تخفيضه ، لأنه كان سيؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات الكلية .

وقد يقال أن من شأن رفع سعر صرف الجنيه المصري إحدت آثار ضارة على السياحة أو تحويلات المصريين العاملين بالخارج أو الاستثمارات الأجنبية في مصر أو الاستثمارات المصرية في الخارج ، ولكن يلاحظ أن هذا قد لا يكون صحيحا في كل الحالات ، وذلك نظرا لأن الطلب على السياحة أو زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج أو الاستثمارات الأجنبية في مصر والاستثمارات المصرية في الخارج يخضع للعديد من العوامل الأخرى ، وأن رفع سعر الصرف الجنيه المصري لن يؤدي في معظم الأحوال إلى تخفيض المتحصلات من هذه البنود بل على العكس قد يؤدي إلى زيادة المتحصلات منها .

وليس معنى ذلك أننا مع رفع أسعار الصرف دائما ، ولكننا مع كل ما فيه مصلحة البلد ، فإذا كان رفع سعر صرف الجنيه المصري سيؤدي إلى زيادة جانب الدائن في ميزان المدفوعات عن جانب المدين ، فنحن مع هذه السياسة وإن كان تخفيض سعر الصرف هو الذي سيؤدي إلى هذه النتيجة ، فنحن مع سياسة تخفيض سعر الصرف ، ونحن لا نؤيد التقييد الأعمى بسياسة معينة في كل الأحوال . وفي كل السنوات ، ولكننا مع كل سياسة لرفع سعر الصرف تؤدي إلى تحسين الوضع الداخلي والخارجي للاقتصاد المصري أيا كانت سواء رفع سعر الصرف أم خفضه ، وسواء كانت وضع قيود كمية أم نوعيه على الصرف مادام ذلك يخضع لاعتبارات المعاملة بالمثل .

ب - تأثير مرونة الطلب الداخلي على الواردات .

يلاحظ أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري من شأنه أن يجعل الواردات من الخارج أعلى من ذي قبل ، ولكن هذا الارتفاع في أسعار الواردات لن يؤدي إلى تخفيض قيمة الواردات إلا إذا كان الطلب الداخلي على هذه الواردات مرنا ، ويتحقق ذلك عندما تكون مرونة الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الصفر [م ث < صفر]

وعلى ذلك فإننا نكتف مروة الطلب الداخلى على الواردات كبيرة ، فإن هذا سيؤدى إلى تخفيض قيمة الواردات فى حالة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، أما إذا كفت مرونة الطلب الداخلى على الواردات منخفضة [بأن نكون أقل من مصر] فإن هذا سيؤدى إلى زيادة قيمة الواردات فى حالة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، وإذا نظرنا إلى حالة الواردات المصرية ، فإننا نجد أن معظمها مكونة من واردات من السلع الاستهلاكية ، وواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية ، وإذا نظرنا إلى الواردات من السلع الاستهلاكية فمن الملاحظ أن الطلب الداخلى على هذه الواردات غير مرنة خاصة فى الأجل القصير نظرا لمحدودية الإنتاج المحلى .وعلى ذلك فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى سيؤدى إلى زيادة قيمة المنفوعات لهذه الواردات وبقائى زيادة الاحتياج إلى عسلات أجنبية فى نفس الوقت الذى لا تتزايد فى المتحصلات من الصادرات أو تتزايد بنسبه أقل من نسبه الزيادة فى قيمة الواردات ، وفى هذه الحالة قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض مما يزيد العجز فى ميزان المدفوعات ، وقد تلجأ الدولة إلى تخفيض الواردات بوسيلة أخرى غير سعر الصرف الأمر الذى قد يؤدى إلى تخفيض معدلات التنمية ، وقد يؤدى إلى اضطرابات إجتماعية شديدة ، وفى هذه الحالة فإن رفع سعر صرف الجنيه المصرى يكون أكثر فائدة فى حالة السلع الاستهلاكية ، لأنه سيجعل أسعارها أكثر إنخفاضاً مما يحقق الحيد من الفوائد ، فهو يحقق وفرة فى الاحتياطيات الدولية وسيفقل من اللجوء إلى المديونية ، بالإضافة إلى أنه سيخفض معدلات التضخم المحلية ، وسيشجع المستثمرين فى مصر إلى الاتجاه نحو زيادة الاستثمار فى السلع القابلة للتجارة دولياً مما يزيد الصادرات ويحسن ميزان المدفوعات ، خاصة إذا كانت هذه السلع مصنعة أو كانت سلع استثمارية أو وسيطة .

وبالنسبة للواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى سيؤدى إلى ارتفاع أسعار هذه الواردات الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة قيمة الواردات ، وبقائى العجز فى ميزان المدفوعات ، وإذا حدث انخفاض فى الواردات من هذه السلع فإن هذا سيؤدى إلى تشييط الاستثمار الداخلى فى مصر ، وبقائى سيؤدى إلى زيادة الواردات السلبية وفى نفس الوقت سيؤدى إلى تخفيض الصادرات ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، وهذا بدوره سيجعل الدولة تعتمد بصورة متزايدة على القروض سواء الداخلية أم الخارجية وسيجعل البلد تكور فى حلقة مفرغة من المديونية .

ولذلك فإننا نرى أن رفع سعر صرف الجنيه المصرى فى مثل هذه الظروف سيكون أكثر فائدة من تخفيضه ، لأنه سيؤدى إلى تخفيض أسعار السلع الوسيطة والاستثمارية ، وهذا من شأنه أن يخفض من تكلفة الناتج المحلى وبقائى زيادة الإنتاج الأمر الذى يؤدى من ناحية إلى تخفيض الاعتماد على الواردات ، وفى نفس الوقت سيؤدى إلى زيادة الصادرات ، وبقائى يحقق وفرة فى الاحتياطيات الدولية ويخفض اللجوء إلى المديونية ، وبقائى يخفض من العجز فى ميزان المدفوعات ، وإن يؤدى ذلك إلى هروب رأس المال المحلى للخارج بل على العكس فإنه سيؤدى إلى عودة رأس المال الهارب ، وذلك نظرا لانخفاض تكلفة الإنتاج فى الداخل ، خاصة إذا كفت هناك سياسات مالية ونقدية مشجعة .

ثانيا : تأثير مرونة العرض المبطى .

أ - تأثير مرونة عرض المنتجات المطوية البديلة للواردات .

من المعروف أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الكميات المطلوبة من الواردات مادام الطلب على هذه الواردات مرنا بأن كان معامل مرونته أكبر من الصفر ، ولكن هذا التحليل يفترض ضمنا أن المنتجين المحليين قادرين على زيادة عرضهم من السلع المماثلة للواردات ، عندما ترتفع أسعار الواردات .

وعلى ذلك فإذا لم يكن جهاز الإنتاج الوطنى قادرا على عرض بدائل الواردات التى ارتفعت أسعارها ، بسبب تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، فإن هذا يجعل الطلب المبطى على الواردات لئلا مرونة مما كان يمكن أن يكون عليه فى حالة ارتفاع مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجى الوطنى ، ويترتب على ذلك أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لن يؤدي إلى تخفيض الواردات ، وبالتالي لن يساعد فى تخفيض المعز فى ميزان المدفوعات المصرى .

ونرى أن هذا التحليل ينطبق على الاقتصاد المصرى أيضا حتى الآن نظرا لانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى فى مصر - والتي قد ترجع إلى العديد من الموقفت - رغم جهود الدولة لزيادة الاستثمارات فى مصر ، ومع ذلك فإن معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لاتزال منخفضة بالمقارنة بمعدلات نمو الواردات ، ولذلك فعلى الدولة أن تشجع كل المشروعات التى تقوم بإنتاج بدائل الواردات من خلال بنى سياسات مالية ونقدية محفزة لزيادة الإنتاج ، ولعل فى تشجيع الدولة لنظام المشاركة وخفض أسعار الضرائب أن يكون له أثر كبير على زيادة الاستثمارات فى إنتاج بدائل الواردات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى سيجعل أسعار الواردات الوسيطة والاستثمارية أرخص ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج المحلى وتشجيع الاستثمار ، أما تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فمن شأنه رفع أسعار هذه الواردات وبالتالي زيادة تكلفة الإنتاج المبطى وإعاقة إنتاج بدائل الواردات ، وبالتالي يستمر المعز فى ميزان المدفوعات واستمرار الحلقة المفرغة من النتيجة الاقتصادية بل والميادية والاجتماعية للبلدان المتقدمة ، ولتى من مصلحتها أن تكون أسعار صادراتنا رخيصة من خلال تخفيض سعر صرف عملتنا ، وفى نفس الوقت فإن هذا يزيد من تكلفة وارداتنا منهم ، ولذلك فإننا نستعين منهم أو نعانى من المشاكل الداخلية بسبب تخفيض الواردات وفى كل الأحوال هم المستفيدون من هذه السياسة.

ب - تأثير مرونة عرض المنتجات المطوية القابلة للتصدير .

سبق الذكر أن الصنوق يرى أن من شأن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى أن يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية وذلك إذا كان الطلب الخارجى على هذه الصادرات مرنا ، ولكن هذا التحليل يفترض أيضا أن المنتجين المحليين قادرين على زيادة عرضهم من السلع القابلة للتصدير كلما زاد الطلب الخارجى عليها ، وهذا يعنى أنه لا بد أن يكون الجهاز الإنتاجى المبطى مرنا ، فإذا لم يكن هذا الجهاز مرنا ، فإن ذلك يعنى عدم صلاحية سياسة تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات حتى فى حالة مرونة الطلب الخارجى على هذه الصادرات ، وهذا دعى البعض ^(١) إلى

القول بأن سياسة تخفيض قيمة العملة ضارة بالبلدان النامية ، لأنها تؤدي إلى زيادة تكلفة الاستيراد ، وزيادة معدلات التضخم ، وفي نفس الوقت لن تؤدي إلى زيادة الصادرات ، نظرا لانخفاض مرونة العرض في البلدان النامية .

ولذلك نرى أن من مصلحة البلد في هذه الحالة أن ترفع من أسعار بيع هذه المنتجات والتي لا يتمتع فيها الجهاز الانتاجي المحلي بمرونة كافية (في حالة التصدير) ، وذلك لزيادة عوائد التصدير منها ، خاصة إذا كان الطلب عليها منخفض المرونة ، ولعل في تجربة بريطانيا في تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني خير دليل على عدم صلاحية تخفيض سعر الصرف بالنسبة لكل الصادرات ، ففي الوقت الذي خفضت فيه بريطانيا سعر الجنيه الاسترليني كجاءت برفع سعر بيع الوسكى ، وذلك نظرا لأنه لم يكن بالإمكان زيادة الكمية المنتجة محليا من الوسكى عام ١٩٤٩ ، وعلى ذلك فلم ترفع الحكومة البريطانية أسعار الوسكى بعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني لأدى ذلك إلى تخفيض حصيلة الصادرات من الوسكى ، ولذلك عمدت إلى رفع أسعاره ، لتجنب هذا الأمر ^(١)

ولذلك لفتنا نطالب بالاستفادة من هذه التجربة في مصر ونحذر من الآثار الضارة لتخفيض أسعار الصادرات مادام أن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الصادرات ، ولا بد من الأخذ بسياسة صرف تؤدي إلى زيادة متحصلاتنا من النقد الأجنبي ، وتخفيض مدفوعاتنا أو تقييدها .

ثالثا :- تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الأسعار .

من المعروف أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، سيؤدي إلى رفع أسعار الواردات المصرية من الخارج ، وهذه الواردات قد تكون واردات من السلع الاستهلاكية ، وواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية ، وعلى ذلك فإذا أفترضنا مرونة الطلب المحلي على الواردات وعدم مرونة الإنتاج المحلي البديل للواردات ، أو افترضنا عدم مرونة الطلب المحلي ومرونة الإنتاج المحلي البديل للواردات ، أو افترضنا عدم مرونة الطلب المحلي وعدم مرونة الإنتاج المحلي البديل للواردات ، فستكون النتيجة واحدة في كل هذه الحالات وهي زيادة تكلفة الاستيراد وزيادة أسعار الواردات بالنسبة للمستهلك أو للمستثمر المحلي، ويرتبط على هذا أن أسعار السلع الاستهلاكية سترتفع ، خاصة إذا كانت الواردات من السلع الغذائية أو السلع الاستهلاكية الأخرى التي تمثل نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي كما هو الوضع في حالة مصر ، وبالتالي يتزايد معدل التضخم ، ويقال أن هذا التضخم مصدره الخارج والحقيقة أن هذا التضخم مصدره السلطات المحلية التي قامت بتخفيف سعر الصرف وليس الخارج ، وبالنسبة للواردات من السلع الوسيطة ومن السلع الاستثمارية فإن ارتفاع أسعارها في الدلخل بسبب تخفيض سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج المحلي القابل للتصدير .

وبناء على ما سبق ، فإذا افترضنا أن تخفيض قيمة الجنيه المصري سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات بنسبة ١٠٪ ، وستؤدي في نفس الوقت إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة أو الاستثمارية بنفس النسبة (١٠٪) فإن معنى ذلك أن ما سيكسبه المستورد الأجنبي للصادرات المصرية بسبب تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، سيخسره مرة أخرى بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار في الدلخل (و الناتج عن ارتفاع أسعار

^(١) انظر :- د / أحمد جلع ، العلاقات الاقتصادية النقدية مرجع سابق ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

الواردات) والذي أدى إلى زيادة أسعار الصادرات ، وتكون النتيجة زيادة معدلات التضخم في الداخل وزيادة قيمة الواردات وثقلت قيمة الصادرات أو إنخفاضها وبالتالي تزايد العجز في ميزان المدفوعات والاستمرار في دائرة الاختلالات الاقتصادية والتبعية للخارج .

ويلاحظ أن تخفيض سعر الصرف لم يأتِ ثماره حتى في البلدان المتقدمة التي تتمتع صادراتها بمرونة عالية، فقد أظهرت تجربة بريطانيا وغيرها من الدول الغربية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، أن تخفيض سعر الصرف لم يسهم في إرجاع التوازن إلى موازين مدفوعاتها كما كانت مستهدفا ، فبعد عامين من تخفيض سعر صرف الجنيه الأسترليني في عام ١٩٤٩ شهدت بريطانيا أزمة حادة في ميزان مدفوعاتها ، وكان مرجع هذه الأزمة زيادة الأسعار المترتبة على تخفيض قيمة الأسترليني ، والتي أدت إلى زيادة الأجور وبالتالي ارتفاع أسعار الصادرات مما أدى إلى انخفاض المتحصلات من الصادرات واستمرار العجز في ميزان المدفوعات البريطاني^(١)

ونرى أنه يجب على الحكومة المصرية عدم الاقدام على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري مادام أن الاضرار المترتبة عليه أكثر من المنافع .

رابعا : تأثير تشييد التجارة الخارجية على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

أ - تأثير نظام الحصص على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

لنفترض أننا بصدد بلدين وهما الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ، وأن الحكومة المصرية قامت بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، حتى يتم زيادة الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الولايات المتحدة كانت تقوم بوضع حصص للاستيراد من مصر ، وذلك كقيد على الواردات من مصر ، وفي هذه الحالة فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لن يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة أكثر من الحدود القصوى التي يسمح بها نظام الحصص الذي وضعته الولايات المتحدة ، وبالتالي فإن هذه السياسة لن يكون لها أي فعالية بل إنها ستؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات للولايات المتحدة وليس انخفاض كمية الصادرات وبالتالي تكون الولايات المتحدة هي المستفيدة في هذه الحالة وليست مصر .

ب - تأثير التعريف الجمركي على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

لنفترض أيضا أننا بصدد دولتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ، وأن الأخيرة قامت بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، لزيادة الصادرات المصرية لأمريكا ، ولكن الأخيرة قامت برفع سعر التعريف الجمركي على وارداتها ، ففي هذه الحالة لن يؤدي تخفيض سعر صرف الجنيه المصري إلى زيادة الصادرات المصرية لأمريكا ، وذلك نظرا لأن أسعار الصادرات المصرية ستظل مرتفعة بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين رغم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري وذلك بسبب ارتفاع أسعار التعريف الجمركي الأمريكية على الصادرات المصرية ، وتكون الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيدة من التجارة الخارجية في هذه الحالة وليست مصر .

^(١) انظر د/ احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧

ويلاحظ أنه بعد ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) THE WORLD TRADE ORGANIZATION

عام ١٩٩٥ ، وتعديل اتفاقية الجات GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE (GATT) عام ١٩٩٤ فقد يحدث انخفاض في حدة المقبات السابقة بصورة تدريجية ، وذلك إذا تم تنفيذ ما تنص عليه نصوص هذه الاتفاقية بحسن نية من كل الدول الاعضاء في هذه المنظمة .

خامسا : تأثير رسوم العمل المنتجين الأجانب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .

أ - تأثير رسوم العمل المنتجين الأجانب بالنسبة لتخفيض الواردات المصرية

إذا قامت الحكومة المصرية بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري وذلك لتخفيض قيمة الواردات من الخارج ، من خلال رفع أسعار الواردات فإن المنتجين الأجانب الذى يقومون بالتصدير لمصر ان يقفوا مكتوفى الأيدي أمام هذا الإجراء ، وذلك حتى يحافظوا على أسواقهم الخارجية وحتى يحفظوا على حد أدنى من الربح ، وبالتالي سيستدعون إلى خفض أسعار السلع التي يقومون بتصديرها لمصر ، وبالتالي فإن الارتفاع في أسعار الواردات الذى ترتب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري سيتلاشى أثره بسبب قيام المنتجين الأجانب بتخفيض أسعار صادراتهم لمصر ، وبالتالي فإن تخفيض قيمة الجنيه المصري لن يؤدي إلى تخفيض قيمة الواردات بل قد تتزايد مما يؤدي إلى استمرار العجز في ميزان المدفوعات .

ورغم كل ما سبق فإن اتفاقية الجات الجديدة (١٩٩٤) تمنح البلدان الاعضاء الحق في اتخاذ بعض الاجراءات لمكافحة الاعراق الذى قد يتعرض له .

ب - تأثير رسوم العمل المنتجين الأجانب بالنسبة لزيادة الصادرات المصرية .

إذا قامت الحكومة المصرية بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري لزيادة قيمة الصادرات للخارج ، فإن المنتجين الأجانب سيردون على هذا الإجراء بإجراء مضاد ، وذلك للحفاظ على أسواقهم من المنتجات المصرية ، حيث أنهم سيقومون بتخفيض أسعار منتجاتهم بنسبة أكبر من نسبة التخفيض التى حدثت في أسعار المنتجات المصرية بعد تخفيض قيمة الجنيه المصري ، ولذلك فلن يؤدي تخفيض سعر صرف الجنيه المصري إلى زيادة الصادرات المصرية في هذه الحالة ، وفي نفس الوقت سيؤدي إلى زيادة قيمة الواردات الأمر الذى يعنى تزايد حدة العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك إذا لم يتم مواجهة هذه الاجراءات بإجراءات مضادة

سادسا : تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الدخل القومي .

أ - تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الدخل القومي في مصر

إذا افترضنا أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري رغم كل المقبات السابقة أدى إلى تزايد قيمة الصادرات المصرية ، فما هو الأثر المترتب على ذلك ؟ من المعروف أن زيادة قيمة الصادرات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل القومي وفقا لمضاعف التجارة الخارجية ، ومستوى هذه الزيادة إلى زيادة واردات الدولة طبقا للميل

الحدى للاستيراد فهما ، وعلى ذلك فإن ما نأخذه باليمين سننفعه بالشمال ، ولا يكون هناك أى فائدة عليه من وراء تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى (١) .

ب - تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى فى الخارج

وإذا افترضنا انخفاض قيمة الواردات المصرية من الخارج ، كثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى رغم القيود السابقة ، فإن ذلك سيؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل القومى فى البلدان التى تدخل فى علاقات تجارية مع مصر ، وذلك وفقا لمضاعف التجارة الخارجية ، وسيترتب على ذلك انخفاض طلب هذه البلدان على الصادرات المصرية طبقا للميل الحدى للاستيراد ، ويترتب على ذلك ضياع الفائدة من تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، لأن تخفيض الواردات من الخارج أدى إلى تخفيض الطلب على الصادرات المصرية ، وبالتالي استمرار المعجز فى ميزان المدفوعات (٢)

ومن كل ما سبق نستطيع أن نقرر أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ليس هو ذلك العلاج السحرى الكفيل بالقضاء على المعجز فى ميزان المدفوعات المصرى وذلك نظرا للأثار السلبية التى صاحبت هذه السياسة فى مصر على النحو السابق ، بالإضافة إلى تعارض هذه السياسة مع كل من السياسة المالية وسياسة النقدية كما سبق وأن أوضحنا قبل ذلك .

ونرى أن الاقتصاد المصرى يحتاج إلى تبنى سياسة سعر صرف تحقق المصلحة الكلية لمصر (بالتضائل مع السياسات الاقتصادية الأخرى الملائمة) .

ورأى أن ذلك يتطلب الخطوات التالية :-

الخطوة الأولى : تحديد القيمة الحقيقية لسعر صرف الجنيه المصرى بعيدا عن المضاربات التى قد تؤدى إلى زيادة قيمته أو خفضها .

الخطوة الثانية : تثبيت القيمة الحقيقية للجنيه المصرى إذا ارتفعت القيمة غير الحقيقية بسبب المضاربات على سعر صرف الجنيه المصرى من خلال تدخل البنك المركزى المصرى فى السوق ببيع أو شراء النقد الأجنبى للحفاظ على القيمة الحقيقية للجنيه المصرى ، وإذا كانت موارد البنك المركزى غير كافية لتحقيق ذلك يمكن فرض بعض القيود المباشرة للوصول لهذا الهدف .

الخطوة الثالثة : يتم اختيار أثر القيمة الحقيقية لسعر صرف الجنيه المصرى على الاقتصاد المصرى ككل

الخطوة الرابعة : يتم المحافظة على تثبيت القيمة الحقيقية لسعر صرف الجنيه المصرى أو تخفيضها أو رفعها بأى طريقة إذا كان من شأن ذلك تحقيق المصلحة الكلية للاقتصاد المصرى .

(١) انظر : د / أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧

(٢) انظر : د / أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨

الخطوة الخامسة : إذا ترتب على سياسة سعر الصرف هذه أى أضرار بالمجتمع الدولي ، فيجب الدفاع عن ذلك من خلال عدة طرق وهي :-

- التداوم بالمعاملة بالمثل ، حيث تلجأ البلدان ذات الفائض في ميزان المدفوعات إلى الحفاظ على هذا الوضع بشتى الطرق ، ولذلك فيجب على البلدان ذات العجز أن تعالج هذا العجز بشتى الطرق أيضا ، وتكون الأولوية فى استخدام الإجراءات التقيدية للبلدان النامية وليس للبلدان المتقدمة (وإن كان الواقع عكس ذلك) لتحقيق التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجى .

- فى حالة رفض الأخذ بالحجة السابقة فيتم مطالبة بلدان الفائض بمساعدة بلدان العجز ومنها مصر بالتضامن على هذا العجز ، وقد يكون ذلك بزيادة المنح التقيدية والعينية لبلدان العجز ، لعلاج مشكلاتها الاقتصادية سواء الداخلية أم الخارجية .

- وحتى يتم الوصول إلى الأهداف السابقة لابد أن تتكاتف البلدان العربية والإسلامية والنامية لاتخاذ موقف موحد ضد البلدان الغنية التى تعترض على الإجراءات السابقة ، وقد يقتضى الأمر مقاطعة منتجات البلدان التى لا تستجيب لمطالبات البلدان ذات العجز في ميزان المدفوعات والاعتماد على منتجات البلدان التى توافق على هذه المطالبات وزيادة التعاون التجارى المبادل معها ولرى أن من شأن ذلك أن يحسن وضع البلدان النامية فى محيط الاقتصاد الدولى ، وبالتالي يتحسن الوضع الاقتصادى فى هذه البلدان لتصبح العلاقات الاقتصادية الدوالية والمحلية أكثر عدلا وأكثر توازنا مما يؤدي إلى سيادة الرفاهية والامن المحلى والدولى ، وبذلك ينعم العالم أجمع بالنعمة التى سخرها الله له فى هذه الحياة .

وبذلك نكون قد أنهينا من بحث مدى ملاءمة سياسات التثبيت الاقتصادى التى ينادى بها صندوق النقد الدولى فى مصر ، وبذلك نكون قد أنهينا أيضا من دراسة تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، وننتقل بعد ذلك لعرض نتائج وتوصيات هذه الدراسة .

النتائج والتوصيات

أولاً : الخاتمة

كشفت الرسالة إلى أربعة أبواب منها باب تمهيدى ، تضمن اصلين :

الأول عرضنا فيه ظاهرة المعجز فى موازين المنفوعات ودور الصندوق فى علاجها ، وأتضح لنا أن المعجز يعنى تزايد جانب المدين عن جانب الدائن فى العمليات المستقلة فى ميزان المنفوعات ، وإن المعجز بهذا المعنى قد يكون مؤقت وقد يكون دائم والأول عادة ما تعانى منه البلدان المتقدمة أما الثانى فتعانى منه البلدان النامية ، ورأينا أن المعجز الذى تعانى منه البلدان النامية إنما يرجع للعديد من الأسباب الخارجية والدخالية ، ومن الأسباب الخارجية للمعجز فى موازين منفوعات البلدان النامية للقلبات فى الأسعار العالمية للبترول والارتفاع فى أسعار الفائدة والركود الاقتصادى العالمى ، وتدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، ومن الأسباب الدخالية المعجز فى موازين المنفوعات إتساع فجوة الموارد المحلية ، ونمط التنمية والتصنيع وتزايد معدلات التضخم وهروب رؤوس الأموال للخارج ، ورأينا أن المعجز الدائم فى ميزان المنفوعات أيا كان سببه يودى إلى العديد من الآثار الضارة على الاقتصاد وفى مقدمه هذه الآثار تزايد أعباء المديونية ويحثنا فى هذا الفصل أيضا دور صندوق النقد الدولى فى علاج ظاهرة المعجز فى موازين المنفوعات ، ورأينا أن الصندوق ملازم وفقا للاكتفائية المنشئة له بأن يقوم بتقديم التمويل اللازم لمساعدة البلدان الأعضاء التى تعانى من عجز فى ميزان المنفوعات ، ورأينا أن هناك عدة مبادئ تحكم الصندوق عند تقديمه للدعم المالى للبلدان الأعضاء وهى المساواة بين الأعضاء فى إتاحة الموارد ، وحاجة ميزان المنفوعات وضرورة التقيد بشروطين الصندوق والتدرج فى تقديم هذه الموارد ثم إعادة شراء البلد العضو للمعاملات التى قام بالحصول عليها من الصندوق وعرضنا للتسهيلات التى يقوم الصندوق بتقديمها للبلدان الأعضاء وكان مجموع هذه التسهيلات إحدى عشرة تسهيلاً ، وعرضنا بعد ذلك للمشروطين التى يتطلبها الصندوق للحصول على تسهيلات السابقة حيث عرضنا لشكل المشروطية وأساسها ثم درجة المشروطية وتطورها .

وفى الفصل الثانى من الباب التمهيدي عرضنا لتشخيص صندوق النقد الدولى لمشكلات البلدان النامية الاقتصادية ، ورأينا أنه على الرغم من إعتراف الصندوق بوجود أسباب خارجية وداخلية للمعجز فى موازين المنفوعات إلا إنه لا يعطى إهتمام للأسباب الخارجية للمعجز ويتناسى هذه الأسباب عند تصميمه لسياسات التثبيت الاقتصادى ، وكان ذلك محلاً للنقد من العديد من الاقتصاديين ، ثم أتبعنا ذلك بتحديد المقصود بسياسات التثبيت الاقتصادى التى يتبناها الصندوق ورأينا أنها تلك السياسات التى تهدف إلى إستعادة التوازن فى الاقتصادات الكلية خلال الأجل القصير ، وهى تشمل السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف ، وفرقنا بين هذه السياسات وسياسات التصحيح الهيكلى ، فإذا كانت الأولى تهتم بالتصحيح الاقتصادى فى الأجل القصير فإن الثانية تهتم بهذا التصحيح خلال الأجل المتوسط والطويل ، وهذه السياسات الأخيرة يقصد بها تلك السياسات التى تهدف إلى تحسين كفاءة الموارد الاقتصادية ومواصلة النمو الاقتصادى لمستوى مقبول وفرقنا بعد ذلك بين سياسات التثبيت التقليدية وغير التقليدية ، ورأينا أن الأولى هى تلك التى يطلب بها صندوق النقد الدولى أما الثانية فهى

التي يتبناها الهيكلون لمكافحة التضخم من خلال تجميد الأسعار والأجور والسياسات المالية والنقدية التقليدية وقد تم تطبيقها في بعض البلدان كالأرجنتين والمكسيك والبرازيل وإسرائيل ، ولقد نجحت هذه السياسات في بعض البلدان وفشلت في بلدان أخرى .

ثم عرضنا بعد ذلك لاهداف سياسات تثبيت التي يتبناها الصندوق ورأينا أنها تتمثل في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ، ثم عرضنا بعد ذلك لكيفية تصميم سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق ، ويبدأ أن تصميم الصندوق لهذه السياسات يقوم على أساس أن الأنفاق الكلية في البلد المعنى قد يكون اكبر أو أقل من الدخل المحلي ، وأن الفارق بينهما يتمثل في ميزان الحساب الجاري ، وعلى ذلك فإذا زاد الأنفاق عن الدخل فمعنى ذلك أن هناك عجز في هذا الميزان أما إذا كان الأنفاق الكلي (الاستهلاك) أقل من الدخل (قيمة الإنتاج المحلي) فمعنى ذلك أن هناك فائز في ميزان الحساب الجارى ، وعلى ذلك فإن الصندوق يقوم بتبنى نوعين من السياسات الأولى تهدف إلى تخفيض الإنفاق الكلي خلاله لاجل التصدير وهى سياسات التثبيت الاقتصادى والنوع الثانى من السياسات يهدف إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلى خلال الأجل المتوسط والطويل وهى سياسات التصحيح الهيكلى وتسمى السياسات الأولى أيضاً سياسات جانب الطلب والثانية سياسات جانب العرض .

ثم عرضنا بعد ذلك للأسس النظرية التي يعتمد عليها الصندوق لتصميم سياسات التثبيت الاقتصادى ورأينا كيف أن الصندوق قد تأثر بالتحليل النقدي لميزان المدفوعات الذى قام بولاك بوضعه في عام ١٩٥٧ ، وعرضنا بعد ذلك لجوهر سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق فعرضنا في البداية للسياسة النقدية ، ورأينا أن الصندوق يعتمد بصفة أساسية على الأدوات المباشرة للسياسة النقدية ولكنه بدأ في التحول إلى الأدوات غير المباشرة في الفترة الأخيرة نظراً لآثار الضارة - والتي كُتبت الواقع - للأدوات المباشرة للسياسة النقدية ، ويعتمد الصندوق بصفة أساسية على رفع أسعار الفائدة ووضع سقف إئتمانية لتقييد المعروض النقدي في الاقتصاد في معظم برامج التثبيت الاقتصادى .

ثم عرضنا بعد ذلك لجوهر السياسة المالية التي يتبناها الصندوق ورأينا أن الصندوق يتبنى مجموعة من الإجراءات لزيادة الإيرادات العامة مثل الإصلاح الضريبي و تحسين أداء المشروعات العامة والخصخصة ومجموعة من الإجراءات لتخفيض النفقات العامة كتخفيض الأنفاق على الدعم والاستثمار العام والأجور والمروّبات ، ثم عرضنا بعد ذلك لسياسة سعر الصرف التي يطالب بها الصندوق في برامجه للتثبيت الاقتصادى ورأينا أنه ينادى بضرورة تخفيض سعر الصرف لان من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات الأمر الذي يعمل بسلاج المعز ميزان المدفوعات ، كما رأينا إنه يطالب أيضاً بضرورة توحيد أسعار الصرف.

وفي الباب الأول من الرسالة هنا بلختر الأداء الاقتصادي لسياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي

في مصر ، واعتمدنا في القيام بعملية الاختبار هذه على أشهر أدقن استخدمهما الاقتصاديون لاختبار سياسات

صندوق النقد الدولي على المستوى الدولي:

والأداة الأولى هي : -

مقارنة نتائج السياسة التي يتبناها الصندوق بنتائج السياسة التي كانت مطبقة قبل الأخذ بسياسة الصندوق .

والأداة الثانية هي : -مقارنه نتائج السياسة التي يتبناها الصندوق بالنتائج التي كانت مستتفه من وراء هذه السياسة ، بمعنى مقلنه ما هو كائن بما ينبغي أن يكون من وجه نظر الصندوق ، ولقسمنا الدراسة في هذا الباب إلى ثلاثة فصول خصصنا الفصل الأول منها لاختبار أداء السياسة المالية وقسمنا الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة مبلحت بحثنا في المبحث الأول أدوات السياسة المالية التي مطلب بها الصندوق في برامجه الأربعة للتثبيت الاقتصادي مع الحكومة المصرية منذ برنامج ١٩٧٧ إلى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي ولاحظ أن الأدوات التي طالب بها الصندوق في مصر هي نفس الأدوات التي يطلب بها في كل البلدان التي تمنى من عجز في ميزان مدفوعاتها وتلجأ إليه للحصول على تسهيلات مختلفة لمواجهة هذا المعجز والحصول على التمويل من المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تشترط ضرورة الاتفاق مع الصندوق قبل الحصول على التمويل ، وتتلخص هذه الأدوات في مجموعة إجراءات تستهدف زيادة الإيرادات العامة كالإصلاح الضريبي برفع أسعار بعض الضرائب وتوسيع قاعدة البسض الآخر ، بالإضافة إلى رفع أسعار بيع منتجات القطاع العام ، وخصخصة بعض شركات القطاع العام لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة ، وفي جانب النفقات العامة نجد الصندوق يطلب بضرورة تخفيض الإنفاق العام على الدعم والاستثمارات العامة والأجور والمرتبات وفي المبحث الثاني من الفصل الأول اختبرنا مدى تطور المعجز في الموازنة العامة للدولة ، سواء في برنامج ١٩٧٧ لم في برنامج ١٩٨٧ أم في برنامج ١٩٩١ من خلال استخدام أدوات الاختبار السابق الإشارة إليها وإتبعنا في هذا الاختبار إلى أن نجاح السياسة المالية نسي زيادة الإيرادات العامة وتخفيض النفقات العامة كان نجاح مؤقت وجزئي ، وسبب هذه النتيجة أن السياسة المالية للصندوق قد تنجح في مسنة من السنوات في زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وتخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة - كما حدث في عام ١٩٧٧ - ولكنها لاتتح في تحقيق هذه النتائج في السنوات التالية لذلك ، ولذلك يقال أن هذا نجاح مؤقت ، أيضا قد تنجح السياسة المالية التي يتبناها الصندوق في زيادة الإيرادات العامة في سنة ما ولكنها في نفس السنة قد تفشل في تخفيض النفقات العامة و (أو) في تخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة ، - كما حدث في عام ١٩٨٨ أو عام ١٩٩١ - ولذلك يقال أن هذه السياسة التي يتبناها الصندوق في مصر نجحت نجاحا جزئيا .

وهذا النجاح المؤقت والجزئى تم الوصول إليه بمقرنه كل من قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى بمعد الاتفاق مع الصندوق بوضعها قبل الاتفاق وأيضاً من خلال مقرنه هذه النتائج بعد الاتفاق مع الصندوق بالمستهدف الذى كان يسمى إليه الصندوق ، ورأينا أن الصندوق والحكومة كلاهما يسعى إلى تحقيق تزايد تدريجى فى قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى وتخفيض تدريجى أيضاً لقيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى والقيمة المعز فى الموازنة العامة للدولة ومعدل نموه السنوى .

وفى المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الأول لختبرنا مدى تطور مصادر تمويل المعز فى الموازنة العامة للدولة ، ووجدنا أنه حدث انخفاض ملحوظ فى الاعتماد على التمويل الخارجى للمعز بعد الاتفاق مع الصندوق منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٧ ولإبتداء من عام ١٩٨٨ لم يتم الاعتماد على التمويل الخارجى للمعز ، وأصبح هناك تيار من المدفوعات للخارج لاسد القروض الخارجية ، وتم الرجوع مرة أخرى إلى التمويل الخارجى للمعز فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ولكنه فى نفس الوقت تزايد الاعتماد على التمويل المحلى للمعز طوال الفترة محل البحث حتى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، حيث تحقق فائض فى الموازنة العامة للدولة لإبتداء من عام ١٩٩٣ ثم ظهر المعز بعد ذلك ، وفيما يتعلق بالتمويل المحلى للمعز ووجدنا تزايد الاعتماد على تمويل هذا المعز من السلطات النقدية من خلال إصدار أدوات الخزينة وخفض الاعتماد على تمويل المعز من الجهاز المصرفى ، ولإبتداء من عام ١٩٨٦ نجد أن الجهاز المصرفى توقف عن تمويل المعز فى الموازنة العامة للدولة وذلك طبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولى عن مالية الحكومة ، وظهر هناك تيار من المدفوعات الحكومية لاسد ديونها للجهاز المصرفى لإبتداء من عام ١٩٨٦ ، ثم ظهر للتمويل المصرفى للمعز مرة أخرى لإبتداء من عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ، وكل ذلك يعنى عدم نجاح السياسة المالية التى تبناها الصندوق فى مصر ، فى تخفيض المعز فى الموازنة العامة للدولة ، وذلك لأنها أدت إلى إهدار جزء كبير من المدخرات المحلية لتمويل نفقات قد لا تكون منتجة فى الوقت الذى يحتاج فيه الاقتصاد لهذه المدخرات لزيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج الكلى لمواجهة الطلب المتزايد ولتخفيض معدلات التضخم المتزايدة ، ولزيادة معدلات العمالة وتخفيض المعز فى ميزان المدفوعات ، أيضاً كان من شأن تمويل المعز من البنك المركزى أثر كبير فى زيادة معدلات التضخم فى البلاد فى نفس الوقت فإنه ليس مؤكداً أن هذا التمويل يتم إستخدامه لزيادة الاستثمارات العامة والذى يؤكد الشك فى استخدام هذا التمويل استخداماً جلياً هو اتجاه الدولة إلى تخفيض الإنفاق على الاستثمار العام الأمر الذى يعنى تزايد معدلات التضخم فى الاقتصاد .

لنتقنا بعد ذلك لاختبار أداء السياسة النقدية فى الفصل الثانى من الباب الأول ، وعرضنا فى المبحث الأول من هذا الفصل إلى أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق الحكومة المصرية منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٦ ، ووجدنا أن الصندوق طالب بضرورة تخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد المصرى من خلال رفع أسعار الفائدة

ووضع سقف ائتمانية ، منذ عام ١٩٩١ فتح الصندوق إلى تبنى بعض الأدوات غير المباشرة للتحكم فى حجم المعروض النقدى فى مصر ، وهنا فى المبحث الثالث من هذا الفصل باختبار مدى تطور المعروض النقدى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة ، واتفقنا إلى نفس النتيجة التى اتفقنا عليها بصدد السياسة المالية التى يتبناها الصندوق فى الفترة محل البحث ، حيث وجدنا أن السياسة النقدية التى يتبناها الصندوق نجحت نجاحا مؤقتا وجزئيا بالمقارنة بالفترة السابقة عليها وبالمقارنة بالمستهف ، فهى نجحت نجاحا مؤقتا ، لأنها نجحت فى تخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى (النفود) فى سنة من السنوات ولكنها فشلت فى الحفاظ على هذا الوضع ، حيث تزايدت معدلات نمو المعروض النقدى فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالمقارنة بما كان مستهدفا ، أيضا تزايدت قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى معظم الفترات التالية للاتفاق مع الصندوق ، وكان هناك تباعد بين معدلات نمو المعروض النقدى ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وبالمقارنة بما هو مستهدف .

وفى المبحث الثالث من هذا الفصل قمنا باختبار مدى تطور الائتمان المحلى ، ووجدنا أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى لم ينخفض كما كان يأمل الصندوق بعد الاتفاق إلا ابتداءً من عام ١٩٩١ ، ثم أخذ فى الارتفاع منذ عام ١٩٩٣/١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وإن كان هذا الانخفاض لم يكن بصورة تدريجية حيث أنه كان ينخفض ثم يرتفع قليلا ، وكان عام ١٩٩٢ هو العام الذى انخفض فيه معدل نمو الائتمان المحلى بنسبة كبيرة ، وبالنسبة للائتمان المقدم للحكومة لم ينخفض كما كان يأمل الصندوق طوال الفترة محل الدراسة إلا بنسبة بسيطة فى عام ١٩٧٧ وفى الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وفى نفس الوقت فإن الائتمان المقدم للقطاع الخاص لم يتزايد كما كان يطمح الصندوق إلا فى عام ١٩٧٧ ، وفى الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ كل ذلك يؤكد عدم نجاح السياسة النقدية فى تحقيق أهدافها وفى تحقيق وضع أفضل من الوضع الذى ساد قبل الأخذ بهذه السياسة ، وكل ما حققته هو بعض النجاح المؤقت والجزئى الذى لا يبرر

للتضحية بالعديد من الأهداف الأخرى الأكثر أهمية للاقتصاد ، وإن كان أداء السياسة النقدية تحسن إلى حد ما فى ظل برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى .

وفى الفصل الثالث من الباب الأول اخترنا أداء سياسة سعر الصرف حيث عرضنا فى المبحث الأول من هذا الفصل لسياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى مصر منذ برنامج ١٩٧٧ ، وتبين لنا من ذلك أن الصندوق كان يطالب دائما بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على أسس أن قيمته مبالغ فيها وأن ذلك من شأنه أن يسبب العديد من المشكلات الاقتصادية سواء الداخلية أم الخارجية للاقتصاد المصرى ووجهة نظر

الصندوق أن من شأن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري أن يخفض العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والاستثمار والتحويلات ومن خلال تخفيض الواردات.

وفي المبحث الثاني لختبرنا مدى تطور الصادرات والواردات خلال الفترة محل الدراسة ١٩٧٥ - ١٩٩٣ وتبين لنا أن معدل النمو السنوي للصادرات لم ينمو خلال هذه الفترة إلا في بعض الأعوام القليلة كعام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١ ويلاحظ على معدلات نمو الصادرات في هذه السنوات أنها في بعض هذه السنوات كعام ١٩٩١ أقل من المعدل السائد للاتفاق مع الصندوق ، أما بالنسبة لتغطية الصادرات للواردات •

فقد كانت متزايدة في عام ١٩٧٧ - ١٩٨٧ - ١٩٩١ فقط وهي السنوات التي تم فيها الاتفاق مع الصندوق على برامج للتثبيت الاقتصادي ، أما الأعوام الأخرى فكانت نسبة تغطية الصادرات للواردات منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالتالي لم يتحقق المستهدف الذي كان يسمى إليه الصندوق بصورة كاملة سواء بالنسبة لمعدل النمو السنوي للصادرات أم بالنسبة لتغطية الصادرات للواردات .

وبالنسبة للواردات فيلاحظ أن معدل نموها السنوي لم ينخفض طوال الفترة التالية للاتفاق إلا في عام ١٩٨٩ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ أما بقية السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق سواء في برنامج ١٩٧٧ أم ١٩٨٧ أم ١٩٩١ فقد كان معدل النمو السنوي للواردات أكبر من المعدل الذي ساد قبل الاتفاق ، وكانت النتيجة أن المستهدف الذي كان يسمى إليه الصندوق لم يتحقق إلا بصورة مؤقتة في بعض السنوات وبصورة جزئية في أحد المتغيرات فمثلاً قد تزايدت الصادرات ولكن الواردات قد لا تنخفض ، أو تنخفض الواردات لكن الواردات قد لا تزايد .

وفي المبحث الثالث لختبرنا مدى تطور العجز في الحساب الجاري ووجدنا أن معدل النمو السنوي للعجز في الحساب الجاري لم ينخفض في الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق إلا في بعض السنوات حيث انخفض هذا المعدل في عام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩١ أما منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ فقد كان هناك فائض في الحساب الجاري ، ولكن يلاحظ أن معدل نمو هذا الفائض كان متقلبا بين الارتفاع والانخفاض ، وفي السنوات الأخرى كان معدل نمو العجز في الحساب الجاري مرتفعاً بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعني أن المستهدف الذي كان يسمى إليه الصندوق فيما يتعلق بخفض العجز في الحساب الجاري لم يتحقق طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الثلاثة للتثبيت الاقتصادي ، ولكن تحقق في بعض هذه السنوات ولم يتحقق في الباقى ، وهذا يعني أن هناك نجاحاً مؤقتاً - وذلك للترص أن هذا النجاح كان سببه سياسة سعر الصرف التي تبناها الصندوق لسياسة سعر الصرف التي تبناها الصندوق ، ومع ذلك فإن العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض في عام الاتفاق مع الصندوق والعمليين التاليين له في برنامجي ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادي ، أما بالنسبة لبرنامج ١٩٩١ فقد كان هناك فائض في الحساب الجاري منذ العام السابق على الاتفاق ،

ورغم كل ذلك فالنتيجة الأساسية في هذا المبحث هو النجاح المؤقت لسياسة سعر الصرف في تخفيض العجز في الحساب الجاري ويلاحظ أن الصندوق لم يطلب بأي إجراءات تتعلق بسعر صرف الجنيه المصري في برنامج ١٩٩٦ ، ولذلك فإن سياسة سعر الصرف في هذا البرنامج لم تكن محلا للاختبار .

وفي الباب الثاني قمنا باختبار بعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر ، وذلك لمعرفة مدى تصن الأداء الاقتصادي الكلي في ظل سياسات الصندوق ، حيث أن تحسن هذه المؤشرات الكمية يعني سلامة وقوة هذه السياسات أما إخفاق هذه المؤشرات فهو يعني ضعفاً وعدم ملائمة هذه السياسات ، واختبارنا لبعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت أعتمد على نفس أدوات الاختبار التي اعتمدنا عليها في اختبار الأداء الاقتصادي لسياسات التثبيت وهما :-

١- مقارنة نتائج السياسة بعد الاتفاق بنتائج السياسة التي كانت مطبقة قبل الاتفاق

٢- مقارنة نتائج السياسة بعد الاتفاق بالنتائج المستهدفة .

وفي هذا الباب ستكون المقارنة :-

أ - بين نتائج سياسات التثبيت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بعد الاتفاق ، وبين نتائج السياسات التي كانت مطبقة قبل سياسات الصندوق على نفس المتغيرات الاقتصادية الكلية .

ب- بين النتائج الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت بعد الاتفاق وبين للنتائج الاقتصادية الكلية المستهدفة لسياسات التثبيت .

وعلى ذلك قسمنا الدراسة في هذا الباب إلى خمسة فصول .

لختبرنا في الفصل الأول العجز في ميزان المدفوعات ، وتبين لنا من هذا الاختبار أن معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات قد تزايد في بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق ، وقد تنقص في البعض الآخر ، حيث تزايد هذا العجز في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وانخفض في باقي الأعوام -وظهر فائض في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ - على أساس أن الاختبار يشمل علم الاتفاق والعلمين التاليين له . خلال البرنامج الأربعة للتثبيت الاقتصادي ، وفي نفس الوقت انخفض العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات التالية للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وهذا يشير إلى أن هناك تحسن في وضع العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، مما يعني تحقق المستهدف بصورة مؤقتة نظراً لأنه لم يتحقق طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق خلال البرنامج الأربعة ، وإنما تحقق في معظم سنوات هذه الفترة .

وفي الفصل الثاني : لختبرنا الاحتياطات الدولية لمصر ، ونسلك لمعرفة مدى تزايد أو تقلص هذه الاحتياطات في ظل سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق ، ووجدنا أن معدل النمو السنوي للاحتياطات الدولية قد تزايد بنسبة كبيرة في بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق ، وقد انخفض في البعض الآخر بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق حيث ارتفع هذا المعدل في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ وانخفض في باقي الأعوام التالية للاتفاق في البرامج الأربعة محل البحث بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق في هذه البرامج ، أيضا وجدنا أن الاحتياطات كنسبة من الواردات قد تزايدت في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ وانخفضت في باقي الأعوام التالية للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق في البرامج الأربعة أيضا ، وأخيرا تبين لنا أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات قد تزايد في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ وانخفض في باقي الأعوام بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق في البرامج الأربعة ، وكل ذلك يؤكد نجاح سياسات التثبيت في تحسين وضع الاحتياطات الدولية لمصر ، ولكن هذا النجاح يعد نجاحا مؤقتا ، لأنه لم يستمر بصورة مطردة ، فقد يحدث تحسن في عام ثم يأتي العام التالي له بدون تحسن أو بتدهور في وضع هذه الاحتياطات سواء من ناحية معدل النمو السنوي أو من ناحية وضعها كنسبة من الواردات أو من ناحية عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات ، كما أن المستهدف لم يتحقق أيضا خلال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الأربعة بصورة دائمة ، حيث أنه قد يتحقق في بعض السنوات ولا يتحقق في البعض الآخر .

أما الفصل الثالث : فقد خصصناه لاختبار معدلات التضخم ، وكانت نتيجة هذا الاختبار أن معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجلة قد تزايد في معظم السنوات التالية للاتفاق وانخفض في الباقي بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ وانخفض في أعوام ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ أما بالنسبة للقوة الشرائية للنقد المصوبة على أساس الرقم القياسي العام لأسعار الجلة فقد انخفضت طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، أيضا وجدنا أن معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر - وهو الذي يقصد عند الإشارة إلى معدل التضخم - قد تزايد أيضا في بعض السنوات التالية للاتفاق وقد انخفض في الباقي بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالنسبة للسنوات التي ارتفع فيها هذا المعدل فهي ١٩٧٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ أما السنوات التي انخفض فيها هذا المعدل فهي ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ ، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقد المصوبة على أساس هذا الرقم قد انخفضت طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وأيضا وجدنا أن معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر - وهو الذي يقصد عند الإشارة إلى معدل التضخم - قد تزايد في السنوات التالية للاتفاق وقد انخفض في الباقي بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالنسبة للسنوات التي ارتفع فيها هذا المعدل فهي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ أم السنوات التي انخفض فيها هذا المعدل ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ ، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقد المصوبة على أساس هذا الرقم قد انخفضت طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق

في البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وعلى ذلك فالمستهنف الذي كان يسعى إليه الصندوق فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم بعد الاتفاق لم يتحقق إلا في بعض السنوات القليلة أما معظم السنوات التالية للاتفاق فلم يتحقق فيها هذا المستهنف سواء تم حساب هذا التضخم على أساس معدل النمو السنوي للرمك القياسي العام لأسعار الجملته لم لأسعار المستهلكين في مصر ، لم لأسعار المستهلكين في الريف ، وهذا يعنى أنه إذا كان قد تحقق نجاح لسياسات التثبيت في تخفيض معدلات التضخم في مصر ، فلن هذا النجاح لا يمكن وصفه إلا بأنه نجاح مؤقت .

وفي الفصل الرابع قمنا باختبار النتائج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية ، وفي المبحث الأول من هذا الفصل وجدنا أن معدل النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى قد تزايد في بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الأربعة بالمقارنة بالسنوات الأخرى التالية للاتفاق حيث تزايد فى أعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ولكن يلاحظ أنه على الرغم من تزايد معدلات نمو النتائج المحلى الإجمالى فى هذه السنوات ، إلا أنها كانت أقل من المعدلات التى سادت قبل الاتفاق مع الصندوق ، ولذلك يمكن القول أن السياسات التى تبناها الصندوق للتثبيت الاقتصادى في مصر لم تلحق في رفع معدلات نمو النتائج المحلى الإجمالى إلى مستويات أعلى من المستويات التى كانت سائدة قبل الاتفاق أو حتى على الأقل إلى نفس هذه المستويات .

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصصناه لاختبار المديونية الخارجية لمصر ، ويظهر لنا أن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية قد تزايد في بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ولكنه انخفض في أعوام ١٩٧٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٧/١٩٩٦ ، أيضا تزايدت المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى في أعوام ١٩٧٩ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٩ وانخفضت في بقية السنوات التالية للاتفاق ففى البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، أيضا تزايد معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين الخارجى فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وانخفض في بقية السنوات التالية للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن يلاحظ أن أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تزايدت في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وانخفضت في بقية السنوات ، ويلاحظ أن فوائد الدين الخارجى قد تزايد معدل نموها السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وانخفض في بقية السنوات التالية للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق في البرامج الثلاثة الأولى ، كما تزايدت قيمة هذه الفوائد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وعلى ذلك فإن المستهنف الذى كان يسعى إليه الصندوق فيما يتعلق بتخفيض حجم المديونية الخارجية وأعبائها لم يتحقق في معظم الفترة محل الدراسة .

وفي الفصل الخامس ، قمنا باختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار في ظل سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق ووجدنا أن معدل لنمو السنوى للاستهلاك الكلى قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق فى بعض السنوات بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق في البرامج الثلاثة ، حيث تزايد في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٩ وانخفض هذا المعدل في بقية السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، أيضا وجدنا أن الأستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تزايد في بعض السنوات التالية للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث تزايد في أعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وانخفض في بقية الأعوام .

أما بالنسبة للاستثمار الكلي فيلاحظ أن معدل نموه السنوي قد انخفض في بعض السنوات التالية للإنفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفض هذا المعدل في سنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٢ ، ولم يتزايد إلا في عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالنسبة للاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد تزايد في بعض السنوات التالية للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ومع ذلك فالملاحظ أن المستهدف الذي كان يسعى إليه الصندوق فيما يتعلق بتخفيض حجم الأستثمارات الكلي وزيادة حجم الاستثمار الكلي لم يتحقق في معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق ، وهذا يدل على النجاح المؤقت لمؤشرات صندوق النقد الدولي في هذا الصدد خلال الفترة محل الدراسة .

أما الباب الثالث فقد أهتم ببحث مدى ملائمة سياسات تثبيتت التي تبناها الصندوق للاقتصاد المصري ، وناقشنا في الفصل الأول مدى ملائمة السياسة المالية ،

وتحدثنا في المبحث الأول عن مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإنفاق العام ، وتبين لنا أن هذه الإجراءات لم تنجح في تخفيض معدل نمو النفقات العامة بصفة دائمة و طردية طوال الفترة محل البحث كما أنها لم تنجح بصفة دائمة وطردية في تخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة طوال الفترة محل البحث (من ١٩٧٧-١٩٧٩ ، ومن ١٩٨٧-١٩٨٩ ، ومن ١٩٩١-١٩٩٣ ومن ١٩٩٦-١٩٩٧/١٩٩٨) وذلك نظرا لأن هذه الإجراءات قد أدت إلى تخفيض معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو المعجز في الموازنة العامة للدولة في بعض السنوات محل البحث ، كما حدث في عام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكن بقية السنوات محل الدراسة شهدت تزايدا في معدل نمو النفقات العامة وتزايدا في معدل نمو المعجز في الموازنة العامة للدولة ، وهذا يشير إلى عدم كفاية هذه الإجراءات ، لتخفيض معدل نمو كل من النفقات العامة والمعجز في الموازنة العامة للدولة ،

ثم عرضنا بعد ذلك لأثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة - والتي تبناها الصندوق في برامجه الأربعة للتثبيت الاقتصادي - على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وتبين لنا أن تخفيض الدعم كأحد الإجراءات التي ينادى بها الصندوق في جانب النفقات العامة لم يسهم في تخفيض معدل النمو السنوي للواردات ولا في تخفيض المعجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، في معظم السنوات محل الدراسة ، وذلك على عكس ما كان يتوقع الصندوق ، فالصندوق كان يرى أن من شأن تخفيض الإنفاق على الدعم أن يسهم في تخفيض الواردات والمعجز في الحساب الجاري ، ولكن ذلك لم يتحقق إلا في بعض السنوات القليلة ، وإن كان ذلك لا يرجع بصفة أساسية إلى تخفيض الإنفاق على الدعم وإنما لعوامل أخرى ، أيضا فإن تخفيض الإنفاق على الدعم لم يساهم في زيادة الاحتياطيات الدولية لمصر بصورة مطردة خلال الفترة محل البحث كما كان يتوقع الصندوق ، ولم يتزايد معدل نمو هذه الاحتياطيات إلا في سنوات الاتفاق مع الصندوق فقط في

الربيع الأربعة وعام ١٩٩٢ ، ولم يتزايد بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، رغم انخفاض الإنفاق على الدعم في معظم هذه السنوات ، والواضح أيضا أن تزايد معدل النمو السنوي الحقيقي للإنفاق على الدعم في عام ١٩٩٢ لم يصحبه انخفاض في معدل النمو السنوي للاحتياطيات بل صحبه تزايد في هذا المعدل ، وعلى ذلك فإن ربط الصندوق بين تخفيض الإنفاق على الدعم وتزايد معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية ليس صحيحا بصورة مجردة ، وذلك نظرا لوجود العديد من العوامل الأخرى التي قد تؤدي إلى تخفيض الاحتياطيات رغم انخفاض الإنفاق

على الدعم أو العكس ، أيضا يلاحظ أن تخفيض الإنفاق الحقيقي على الدعم قد صاحبه تزايد في معدلات التضخم في معظم السنوات محل البحث ، وأن زيادة معدل نمو الإنفاق الحقيقي على الدعم قد صاحبه انخفاض في معدلات التضخم كما حدث في أعوام : ١٩٧٩، ١٩٩٢ ، ١٩٩٧/١٩٩٨ . كما يلاحظ أننا وجدنا أن تخفيض الإنفاق الحقيقي على الدعم قد صاحبه انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وأن زيادة معدل النمو الحقيقي للإنفاق على الدعم قد لازمه تزايد في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كما حدث في أعوام : ١٩٧٩، ١٩٧٧، ١٩٩٧ ، وجدنا أيضا أن تخفيض الإنفاق على الدعم لم يصاحبه انخفاض في معدل النمو السنوي للمديونية الخارجية إلا في عام ١٩٩٣ ، ولكن حدث العكس حيث أدى زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الجارية إلى تخفيض معدل النمو السنوي للمديونية الخارجية كما حدث في عام ١٩٩٢ ، ١٩٨٨ .

ولمنا بعد ذلك بمعرفة أثر تخفيض الإنفاق الحقيقي على الاستثمار ، وظهر لنا أن معدل النمو الحقيقي للإنفاق العام على الاستثمار قد انخفض في معظم سنوات الفترة محل الدراسة ، وقد صاحب الانخفاض في معدل نمو الإنفاق الحقيقي على الاستثمار العلم انخفاض في معدل النمو السنوي للصادرات كما حدث في عام ١٩٧٨ وترتب على زيادة معدل النمو الحقيقي للإنفاق على الاستثمار العام زيادة في معدل نمو الصادرات كما حدث في عام ١٩٧٩ ، أيضا صاحب انخفاض الإنفاق الاستثماري العام تزايد في معدلات نمو الواردات كما حدث في أعوام ١٩٧٨، ١٩٨٨، ١٩٩٣ ، كما صاحب معدل نمو الحقيقي انخفاض مماثل في معدل نمو الواردات كما حدث في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، أيضا صاحب هذا التخفيض تزايد في العجز في ميزان المدفوعات كما حدث في عام ١٩٧٧ ، وتزايد العجز في الحساب الجاري كما حدث في عامي ١٩٨٨، ١٩٩١ ، وصاحبه أيضا تحقيق فائض في الحساب الجاري كما حدث في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ويتضح لنا من ذلك أن تخفيض الإنفاق الاستثماري لم يسود إلى تزايد الصادرات وتخفيض الواردات وتخفيض العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات كما كان يتوقع الصندوق ، وهذا يعني عدم كفاية هذا الإجراء لتحقيق المستهدف منه ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض الإنفاق العام الاستثماري لم يصاحبه تزايد في معدلات نمو الاحتياطيات الدولية لمصر في معظم الفترة محل الدراسة بل صاحبه انخفاض في معدل نموها السنوي كما كان يتوقع الصندوق ، وحتى في السنوات التي صاحبه فيها تخفيض الإنفاق الاستثماري العام تزايد في معدلات نمو الاحتياطيات الدولية فإن ذلك لم يكن راجعا إلى تخفيض الإنفاق العام الاستثماري ، وذلك نظرا لتزايد الواردات في هذه السنوات ، ونلاحظ أيضا أن تزايد الإنفاق العام الاستثماري قد صاحبه تزايد في معدل نمو الاحتياطيات الدولية، أيضا لاحظنا أن تخفيض الإنفاق العام الاستثماري قد صاحبه تزايد في معدلات التضخم في كل الفترة محل الدراسة باستثناء عام ١٩٩٧ ، وذلك نظرا للأثر الإيجابي لزيادة الاستثمار على الأسعار من ناحية أن زيادة الاستثمار ستؤدي إلى زيادة العرض وبالتالي تخفيض معدلات التضخم ، أيضا وجدنا أن تزايد الإنفاق العام الاستثماري قد صاحبه انخفاض في معدلات التضخم ، كما لاحظنا أن تخفيض الإنفاق العام الاستثماري قد صاحبه انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات ، وقد صاحبه تزايد في هذا المعدل في البعض الآخر ، وهذا قد يفسر الدور النشط الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، أيضا وجدنا أن تخفيض الإنفاق العام الاستثماري لم يصاحبه - كما كان يتوقع الصندوق - انخفاض في معدلات نمو المديونية الخارجية أو أعباء خدمة الدين الخارجي أو فوائد الدين الخارجي ، حيث ترأبت هذه المعدلات رغم القيام بتخفيض معدلات النمو الحقيقي للإنفاق العام الاستثماري باستثناء عام ١٩٩٧ ، ولعل أن هناك عوامل أخرى عديدة

غير الإنفاق العام الاستمراري يمكن أن تؤثر على حجم المديونية الخارجية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية ، ولكننا افترضنا بقاء العوامل الأخرى على حالها .

أيضا لاحظنا أن الإنفاق الحقيقي على الأجور والمرتبات قد انخفض في معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق ، ووجدنا أن من شأن لجوء الصندوق إلى تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات من خلال تخفيض أجور العاملين في الحكومة وليس تخفيض أعداد العاملين بها أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بعدد كبير من الموظفين الجادين ، بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالعمل العام وظهور الرشوة والفساد والعديد من المشكلات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على عملية الإصلاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة ، وبالإضافة إلى ما سبق فإننا وجدنا أن هناك بنداً من بنود الإنفاق العام لم ينخفض معدل نموه السنوي بعد الاتفاق مع الصندوق في البرامج الثلاثة للتثبيت الاقتصادي بل تزايد معدل نموه على الرغم من أنه كان من الممكن تخفيض هذا المعدل بمساعدة الصندوق ، وهذا البند هو بند الإنفاق على مدفوعات فوائد الديون ، وهذا مما جعل البعض يتهم للصندوق بأنه وكيل للدائنين وأنه يعمل لمصلحة موكله - البلدان الدائنين - ولذلك فهو لم وإن يطالب بتخفيض الإنفاق على مدفوعات الديون ، رغم أن مطالبته بذلك قد يفيد الفقراء وإن يضر الأغنياء كثيرا أما عدم مطالبته بذلك قد تلحق أكبر الضرر بالفقراء في المجتمع من خلال تخفيض الإنفاق على الدعم والاستثمار والأجور والمرتبات وزيادة الضرائب سواء المباشرة أم غير المباشرة ، وانتهينا من كل ما سبق إلى عدم كفاية الإجراءات التي يطالب بها الصندوق في مجال النفقات العامة ، وذلك لضالة الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة عليها وكبر الأثر السلبية التي رتبها هذه الإجراءات ، ولذلك فإن هذه الإجراءات لم تكن ملائمة وإن تكون كذلك في المستقبل وذلك قمنا عدة بدائل لهذه الإجراءات ، وسنعرض لهذه البدائل في التوجيهات .

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل قمنا ببحث مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة ، ووجدنا أن هذه الإجراءات أدت إلى تزايد الإيرادات العامة في بعض السنوات مما ساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، وحدث هذا في أعوام ١٩٧٧، ١٩٨٩، ١٩٩١ ، ولاحظ أن الأمر لم يكن كذلك في بقية السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الأربعة للتثبيت الاقتصادي بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولاحظنا أن تزايد الإيرادات العامة الذي ساهم في تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة عام ١٩٧٧ كان يرجع بصفة أساسية لتزايد معدل نمو الإيرادات الضريبية رغم انخفاض معدل نمو الإيرادات غير الضريبية والمنح في هذا العام ، ولكن وجدنا أن هذا التحسن في معدل نمو الإيرادات الضريبية لم يكن كذلك في بقية الفترة محل الدراسة حيث انخفض هذا المعدل في معظم سنوات الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الثلاثة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، فعلى سبيل المثال فإن انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة كسبة من الناتج المحلي في عام ١٩٩١ إلى ٢ لم يكن راجعا إلى تزايد معدل نمو الإيرادات الضريبية ، لأن هذا المعدل انخفض بنسبة كبيرة في هذا العام ولكن كان ذلك راجعا إلى تزايد معدل نمو الإيرادات غير الضريبية والمنح ، وكان الوضع بخلاف ذلك في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، حيث ساهم تزايد الإيرادات الضريبية في تخفيض العجز ، وكل ذلك يشير إلى النجاح المؤقت - الذي لا يتجاوز عاما- الذي حققته هذه الإجراءات ، بالإضافة إلى أنه يشير إلى النجاح الجزئي الذي يقتصر على أحد بنود الإيرادات العامة ولا يمتد ليشمل كل هذه البنود ، ولاحظ أننا وجدنا أن تزايد نمو الإيرادات الضريبية كسبة من الإيرادات العامة والذي ساهم في تزايد معدل النمو السنوي للإيرادات العامة في بعض السنوات كان يرجع في بعض السنوات إلى تزايد قيمة الضريبة على الواردات بنسبة كبيرة كما حدث في عام ١٩٧٧ أو إلى تزايد قيمة الضريبة على الاستهلاك كما حدث في عام ١٩٨٩ أو إلى تزايد حصيلة بعض الضرائب كما حدث في عام ١٩٩١ حيث تزايدت حصيلة الضريبة على الواردات بنسبة كبيرة جدا وتزايدت حصيلة الضريبة على

الشركات ، أيضا تزايدت حصيللة الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين ، بالإضافة إلى تزايد حصيللة الإيرادات غير الضريبية في هذا العام ، وتزايدت حصيللة الضريبة على الدخل وأرباح الأعمال كمنسبة من الإيرادات العامة عام ١٩٩٦/١٩٩٧ .

وانتهينا من كل ذلك إلى عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة ، وذلك نظرا للتراجع المؤقت والجزئي الذي حققته هذه الإجراءات ، ويلاحظ أنه كانت هناك مجالات كبيرة يمكن لهذه الإجراءات أن تحقق فيه نجاحا ولكنها لم تستطع ومن ذلك العمل على توسيع وعاء بعض الضرائب كالضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين أو تضيق دائرة الإعفاءات الضريبية أو رفع أسعار بعض الضرائب ، أو تبني مجموعة من الإجراءات لزيادة الإيرادات العامة ، ولذلك قمنا بتبني عدة إجراءات لزيادة الإيرادات العامة ولتحقيق عدالة شاملة في المجتمع تكون العدالة الاقتصادية أساسها .

وفي الفصل الثاني من الباب الثالث تناولنا بحث مدى ملائمة السياسة النقدية التي تبناها الصندوق في برامجه الأربعة للتثبيت الاقتصادي في مصر ، وقسمنا البحث في هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مناقشة مدى ملائمة سياسة رفع أسعار الفائدة ، وتوضح لنا أن أسعار الفائدة الدائنة والمدينة تزايدت بصورة طردية طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ ، في حين أن أسعار الفائدة الدائنة خلال برنامج ١٩٨٧ لم تتزايد إلا في عام ١٩٨٩ ، ولكن أسعار الفائدة المدينة تزايدت بصورة طردية منذ عام ١٩٨٧ ، وحتى عام ١٩٨٩ ، وفي برنامج ١٩٩١ وجدنا أن أسعار الفائدة الدائنة لم تتزايد منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ ، في حين أن أسعار الفائدة المدينة تزايدت ثم انخفضت خلال هذه الفترة ، ويلاحظ أيضا أن أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات قد انخفضت بصفة عامة بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، ورأينا أن الصندوق كان يدعو الحكومة المصرية دائما إلى ضرورة رفع أسعار الفائدة الحقيقية على أساس أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج المواتية للاقتصاد المصري ، ومنها تخفيض حجم للمعرض النقدي في الاقتصاد من خلال زيادة الادخار وامتصاص السيولة من الاقتصاد ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم ، أيضا من شأن رفع أسعار الفائدة من وجهة نظر الصندوق أن يؤدي إلى تخفيض المعز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات على أساس أن رفع أسعار الفائدة سيؤشج المصريين العاملين بالخارج على زيادة تحويلاتهم إلى مصر بعد رفع أسعار الفائدة ، بالإضافة إلى أن رفع أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات بسبب زيادة الاستثمار الناتجة عن رفع أسعار الفائدة ، كما يرى الصندوق أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يحسن وضع حساب رأس المال من خلال زيادة التدفق الرأسمالي الخارجي لمصر وتخفيض عملية هروب رأس المال المحلي الأمر الذي يساعد في تخفيض المعز في ميزان المدفوعات ، كما يرى الصندوق أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار وتخفيض معدلات الاستهلاك الكلي ، على أساس أن رفع أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة المدخرات سواء بالعملة المحلية أم الأجنبية الأمر الذي سيؤدي إلى الاستثمارات ، وفي نفس الوقت سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الكلي في الاقتصاد ، بالإضافة إلى ما سبق فإن الصندوق يرى أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتزايد معدلات نمو الاحتياطيات الدولية لمصر على أساس أن شأن زيادة المدخرات أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، ثم زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ومن ثم زيادة الاحتياطيات الدولية لمصر والتي ستحقق أيضا من خلال زيادة التدفق الرأسمالي من الخارج سواء من المصريين العاملين بالخارج أم الأجانب الذين سيقومون بزيادة تدفق رؤس أموالهم لمصر جريا وراء الفائدة المرتفعة ، كما يرى الصندوق أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن تزيد الإيرادات العامة للدولة من خلال زيادة حصيللة الضرائب على فوائد الودائع في البنوك ، وأيضا من خلال زيادة حصيللة الضرائب الناتجة عن زيادة الإنتاج الرافع إلى زيادة رفع أسعار الفائدة ، وكل ذلك من شأنه أن يعوض الحكومة عن زيادة تكلفة الدين العام ، وقمنا باختبار مدى تحقق هذه

الأهداف التي يسعى إليها الصندوق من وراء سياسة رفع أسعار الفائدة في مصر ووجدنا أنه على الرغم من رفع أسعار الفائدة للدائنة والمدينة في برنامج ١٩٧٧ فإن المعروض النقدي لم ينخفض كما كان يزعم الصندوق كما أن معدلات التضخم لم تنخفض ، وأن رفع أسعار الفائدة في هذه الفترة لم يكن مستولا عن انخفاض العجز الذي حدث في الحساب الجاري عام ١٩٧٧ ، بالإضافة إلى أن هذا العجز تزايد في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التحويلات الخاصة انخفضت في بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ على الرغم من رفع أسعار الفائدة ، كما أن رصيد حساب رأس المال في ميزان المدفوعات قد انخفض رغم رفع أسعار الفائدة ، كما أن العجز في ميزان المدفوعات لم ينخفض رغم رفع أسعار الفائدة كما تبين لنا أن معدل النمو السنوي للاستثمار لم يرتفع كما كان يرى الصندوق كآثر لمياسة رفع أسعار الفائدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي تزايد على عكس ما كان يهدف الصندوق ، أيضا وجدنا أن معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي والاحتياطات الدولية قد انخفضت في بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق رغم رفع أسعار الفائدة ، أيضا فإن رفع أسعار الفائدة لم يود إلى زيادة حصيلته من الضرائب على أساس أن الإنتاج المحلي لم يستزايد ولأن فوائد الودائع عادة ما تفي من الضرائب لتشجيع الدخل ، ويلاحظ أن هذه النتائج تحققت في معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الثلاثة للتثبيت الاقتصادي ، وعلى ذلك تكون هذه السياسة التي يطالب بها الصندوق غير كافية وغير ملائمة وتؤدي إلى الحد من المشكلات الاقتصادية حيث أنها تؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إما إلى خسارة المنتجين أو إلى زيادة معدلات التضخم ، أيضا فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى الاستمرار في رفع أسعار الفائدة لمواجهة حالات الإفلاس التي سيتعرض لها المنتجون ، أيضا فإن المعروض النقدي قد يستزايد بسبب تدخل البنك المركزي لإصلاح هذا الموقف ، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الاستثمار مما يضر بمعدل نمو الناتج المحلي ، وبالإضافة إلى ذلك فمن شأن زيادة أسعار الفائدة أن يشجع عملية الاقتراض من الخارج الأمر الذي يزيد من أعباء خدمة الدين ، بالإضافة إلى أنه قد يزيد من العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ، أيضا فإن شأن زيادة للتدفق الرسمالي من الخارج أن يؤدي إلى رفع أسعار الصرف مما قد يضر بصنادير البلد وإذا قام البنك المركزي بشراء هذه العملات الأجنبية من الجمهور فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد ، وعلى ذلك فإن تبني هذه السياسة غير ملائم للاقتصاد المصري ولذلك أبنسنا بعض البدائل الأخرى التي يجب الأخذ بها لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضل سواء في الأجل القصير أم الأجل الطويل ، وسنقوم بعرض هذه البدائل في توصيات الرسالة .

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل قمنا ببحث مدى ملائمة تقييد الائتمان المحلي ، وتبين لنا أن معدل النمو السنوي للائتمان المحلي لم ينخفض كما كان ينادي الصندوق في كل السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الأربعة للتثبيت الاقتصادي ، ولكنه انخفض في بعض هذه السنوات وتزايد في البعض الآخر ، وبالإضافة إلى ذلك وجدنا أن الائتمان المقدم للحكومة قد تزايد في بعض السنوات وقد انخفض في البعض الآخر رغم أن الصندوق كان ينادي بضرورة خفض هذا الائتمان ، أيضا تحققت نفس النتائج بالنسبة للائتمان المقدم للقطاع الخاص ، رغم أن الصندوق يشجع زيادة الاستثمار في القطاع الخاص ، ولاحظنا أيضا أنه قد يصاحب تخفيض الائتمان المحلي الإجمالي تزايد في معدل نمو الاستثمار الكلي وانخفاض في معدل الاستهلاك الكلي وقد يصاحبه أيضا في بعض السنوات انخفاض في معدل نمو الاستثمار الكلي وتزايد في معدل الاستهلاك الكلي ، وقد يحدث نفس الشيء في حالة زيادة معدل نمو الائتمان المحلي الإجمالي ، وتحققت نفس النتائج بصدد الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ، في كل السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الأربعة للتثبيت الاقتصادي ، وكل ذلك يشير إلى عدم ملائمة سياسة تقييد الائتمان المحلي بهذه الصورة للاقتصاد المصري ، وهناك مجموعة من التوصيات في هذا الصدد سيتم عرضها في قسم التوصيات .

وفي الفصل الثالث من الباب الثالث قمنا ببحث مدى ملائمة سياسة سعر الصرف ، ورأينا أن الصندوق يطلب بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، لأن قيمته مغال فيها ، ومن شأن هذه المغالة نسي سعر صرف الجنيه المصري أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات وزيادة الواردات وتخفيض الاستثمارات الأجنبية في مصر وتخفيض قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وهروب رأس المال المحلي وتخفيض الاحتياطيات الدولية ، وزيادة عبء الدينونة الخارجية ، ويرى الصندوق أن من شأن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري أن يؤدي إلى القضاء على كل هذه المشاكل ، ولذلك قمنا ببحث مدى صدق وجهة نظر الصندوق هذه في حالة مصر ، ووجدنا أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لم يود إلى تحقيق هذه الأهداف في معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق في البرامج الثلاثة للتثبيت الاقتصادي ، وكانت هناك نتائج متباينة ، حيث صاحب تخفيض سعر صرف الجنيه المصري زيادة في معدل النمو السنوي للصادرات وصاحبه في سنوات أخرى لفخاض في هذا المعدل ، ونفس النتيجة تحققت فيما يتعلق بكل من الواردات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والمجز في الحساب الجاري والمجز في ميزان المدفوعات والتضخم والاستثمارات الأجنبية في مصر والمصرية في الخارج ، في الفترة اللاحقة للاتفاق مع الصندوق في برامجه الثلاثة للتثبيت الاقتصادي في مصر ، واتهنا من هذه النتائج إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف لمست هي الأداة السحرية التي تؤدي إلى تحقيق كل الأهداف السابقة ، خاصة في بلد نامى مثل مصر ، وأن هناك العديد من العوامل الأخرى التي أدت إلى عدم تحقق الأهداف المرجوة في هذا الصدد ، ويتلخص هذه العوامل في انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات المصرية ، وذلك نظرا لأن معظم هذه الصادرات من المواد الأولية ، ولذلك فإن تخفيض سعر الصرف لم يود دائما إلى زيادة الصادرات كما كان متوقعا ، ولذلك بعد رفع سعر صرف الجنيه المصري في مثل هذه الحالة أصحح لزيادة قيمة الصادرات ، أيضا فإن الطلب الداخلى على الواردات في مصر غير مرن ، وذلك نظرا لأن معظم هذه الواردات من المواد الغذائية والسلع الوسيطة والاستثمارية ، ولذلك فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لن يؤدي إلى تخفيض الواردات ولكن سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات وزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد ، ولذلك فإن رفع سعر صرف الجنيه المصري في هذه الحالة سيؤدي إلى تخفيض أسعار الواردات من المواد الغذائية والسلع الوسيطة والاستثمارية ، الأمر الذى يخدم عملية التنمية الاقتصادية ويزيد من معدلات النمو ، وسيؤدي في النهاية إلى تخفيض المعز في ميزان المدفوعات ، وبالإضافة إلى ما سبق وجدنا أن العرض المحلي لبدائل الواردات غير مرن ، وبالتالي فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لم يود إلى زيادة إنتاج بدائل الواردات ولذلك فإن الواردات لم تنخفض طوال الفترة محل الدراسة ، ونفس الملاحظة يمكن أن يقال في حالة الصادرات ، نظرا لانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى في مصر لزيادة الصادرات ، كل ذلك يفسر لنا عدم نجاح سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري في تحقيق أهدافها ويفسر لنا أيضا الآثار الضارة لهذه السياسة على معدلات التضخم والمالة والنتائج المحلى الإجمالى ، وبالإضافة إلى ما سبق وجدنا أن هناك مجموعة من الإجراءات التي قد تدر كل الأهداف التي تسعى إليها سياسة تخفيض سعر الجنيه المصري ، ومن ذلك نظام الحصص الذى تفرضه البلدان التي تتاجر معها ، الأمر الذى يجعل سياسة تخفيض العملة بدون فائدة عند اقتسال الحصص المسموح باستيرادها من مصر ، أيضا قد تقوم حكومات البلدان التي تتاجر معها بغرض ضريبة جمركية عالية تذهب بميزة انخفاض أسعار الصادرات المصرية ، الأمر الذى لن يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ، أيضا قد يلجأ المنتجون الأجانب لتخفيض أسعار صادراتهم لمصر بعد تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لاجلها أرخص من ذي قبل وبالتالي لن ترتفع أسعار الواردات ، وإن يكال الطلب عليها ، أيضا قد يقومون بتخفيض أسعار منتجاتهم في الأسواق التي تتاجر فيها ، مما يؤدي إلى عدم زيادة الصادرات المصرية في هذه الأسواق رغم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ، واتهنا من كل ما سبق إلى عدم ملائمة هذه السياسة ، وطالبا ببعض الإجراءات البديلة لتحقيق نتائج أفضل ، وتم عرض هذه البدائل في القسم الخاص بالتوصيات .

واتهنا في هذه الرسالة أيضا إلى أن هناك عدم انسجام بين إجراءات سياسات التثبيت التي تبناها للصندوق في مصر خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٦ ، حيث طالب الصندوق ببعض الإجراءات التي قد تتعارض مع أهداف أخرى ، والمثال على ذلك مطالبة الصندوق برفع الرسوم على الصادرات لزيادة الإيرادات العملة للوزارة ولدى لا ينسجم مع سياسة الصندوق المتعلقة بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري للسياسة الأولى تتعارض مع أهداف

السياسة الثنائية وذلك نظرا للكثائر المعاكسة التي ستحدث للصادرات على أثر رفع رسوم التصدير وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسة الصندوق المتعلقة برفع أسعار الفائدة ووضع سقف على الائتمان المحلي (خاصة الممنوح للحكومة والقطاع العام) لا يتسجم مع سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري وذلك على أساس أن السياسة الأخيرة تهدف إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات بصفة أساسية وأن السياسة المتعلقة برفع سعر الفائدة ووضع السقف على الائتمان من شأنها أن تقلل من الصادرات وتزيد من الواردات وذلك نظرا لأثار هذه السياسة المعاكسة على الاستثمار المحلي الإجمالي الأمر الذي يؤدي إلى تزايد المشكلات الاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وهروب رأس المال المحلي للخارج وتزايد العجز في ميزان المدفوعات ولذلك فقد رأينا أن يتم دراسة أثر كل إجراء من إجراءات السياسة الاقتصادية على أهداف الإجراءات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الانسجام بينها .

ويلاحظ أن النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة تتفق مع النتائج التي انتهت إليها دراسات أخرى قام بها بعض الاقتصاديين بشأن اختبار أداء سياسات صندوق النقد الدولي في بعض البلدان النامية ، وخالصة هذه النتائج أن النجاح الذي حققته هذه السياسات يعد نجاحا "موقتا" - قد لا يتجاوز عاما" - بالإضافة إلى أنه نجاح جزئى - لا يشمل كل المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وعلى ذلك فهذه السياسات غير ملائمة بهذا الشكل ولابد من إعادة صياغتها مرة أخرى لتكون أوسع نجاحا ، ولعل توصيات هذه الرسالة تساعد في الوصول لهذا الهدف .

ثانياً : التوصيات

أ-التوصيات المتعلقة بالسياسة المالية.

- ١- ضرورة قيام الدولة بفرض وتحصيل الزكاة ممن تتحقق فيهم شروط الخضوع لها ، وعدم ترك ذلك لحرية الأفراد ، لان دفع الزكاة فرض على كل فلاح ، فإنه يعد أيضاً فرضاً على الدولة التي تقوم بتحصيل هذه الزكاة، وأن تقوم بمعالجة الممتنعين عن الدفع .
- ٢- ضرورة توسيع نطاق الضرائب المباشرة، وتخفيض أسعار بعض الضرائب لزيادة الإنتاج في بعض المجالات التي تقتضيها المصلحة القومية بتقديم المزيد من الحصانات والامتيازات للمسلمين في الضرائب والرقابة الشديدة على أعمالهم .
- ٣- بيع أملاك الدولة الخاصة أو تلجيرها للأفراد أو المشروعات ما دام أن ذلك سيحقق مصلحة أكبر للدولة ، أو ما دام أنه سيدفع عنها أضراراً متوقعة ، ويمكن توزيع جزء من الأراضي الصحراوية على كل مصري ولو فدان لكل فرد يقوم باستصلاحه ثم يقوم بعد ذلك بدفع ثمنه للدولة ، مما سيكون له أثر كبير في تحسين الأوضاع الاقتصادية في مصر .
- ٤- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التي تخدم محدودى الدخل ، ليحل محل القطاع العام تدريجياً في توفير السلع والخدمات التي يستهلكها محدودى الدخل ، وقد يتحقق ذلك من خلال تقديم بعض الامتيازات في هذا الصدد ، على أن تعطى أولوية في الإنفاق العام للإنفاق الاستثمارى الذى لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيه ما دام أن ذلك سيدفع ضرراً عن البلد أو ما دام أن ذلك سيحقق مصلحة عامة للدولة.
- ٥- استبدال نظام الدعم الحالى لكافة السلع والخدمات بنظام الدعم المالى والذي يقدم للذين يستحقونه بالفعل ، وضرورة الاستفادة من التجربة الأمريكية في هذا الصدد .
- ٦- ضرورة وضع أولويات عامة تتفق مع حاجات المجتمع المتجددة ويتم تنفيذها على أن تكون هناك أولوية للإنفاق العام الذى يدفع مضرة عن المجتمع ، وضرورة إلغاء كل إنفاق عام ليس من شأنه أن يدفع مضرة عن البلد و (أو) لا يحقق مصلحة عامة .
- ٧- ألا تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق العام من خلال تجميد الأجور والمرتبات ، نظراً للتأثر الضار الذى قد تتركب على ذلك ، ويمكنها أن تلجأ إلى تخفيض عدد العاملين في الحكومة بدلاً من ذلك خاصة وأن تلك لن يضر بمسير العمل نظراً لأنهم يمثلوا عبئاً على العمل ، وقد يتحقق ذلك من خلال وضع حد أقصى للخدمة في الحكومة يتراوح ما بين ٢٠-٣٠ عام حسب طبيعة العمل، على أن تقوم الحكومة بتشجيع الاستثمار الخاص لاستيعاب هذه

العمالة أيضا يمكن للحكومة أن تقوم بمض الاتفاقيات مع البلدان العربية والإسلامية والأجنبية للاستفادة من الخبرات المصرية في كافة المجالات .

٨- ضرورة أن يكون القادة الإداريين على مستوى عال من الأمانة والنزاهة ، ويجب أن يخضعوا لرقابة شديدة من الدولة حفاظا على المال العام والمصلحة العامة للبلاد .

٩- تشجيع توجيه الانتقادات للسياسات التي تتبناها الحكومة ما دلم أن ذلك يتم في الإطار القانوني ولا يمثل أعتاءا على أحد .

١٠- ضرورة الضغط على البلدان الدائنة للتنازل عن فوائد الديون ، وتقديم تسهيلات فيما يتعلق بدفع الفوائد على أن يكون هذا الضغط بالاتحاد مع البلدان المديونة الأخرى .

١١- إذا ظهر عجز في الموازنة العامة للدولة رغم كل الإجراءات السابقة ، فانه من الأفضل أن يتم تمويل هذا العجز من خلال فرض ضريبة إضافية على الأغنياء حسب ثروة كل فرد على أن يعاد دفعها إليهم مرة أخرى - اقتراض أجهاري بدون فائدة - وذلك في حالة تحذر الحصول على قرض حسن من الدول الإسلامية ، فإذا تحذر الحصول على التمويل اللازم من خلال هذين المصدرين ، وكانت هناك ضرورة قد أقرها أهل الحل والعقد فسي الدولة فيكون من الجائز اللجوء إلى الاقتراض الربوي ، على أن يكون ذلك على قدر الضرورة .

ب- التوصيات المتعلقة بالسياسة النقدية.

١- إلغاء الفائدة بكافة صورها ، وذلك نظرا لمخالفتها للشرية الإسلامية والتي تعد المصدر الرئيسي للتشريع في مصر ، ونظرا للأثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضارة المترتبة على الفائدة .

٢- الاعتماد على نظام المشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية ، وإقرار نظام للقروض الحصنة لمحدودي الدخل ،

٣- للتدرج في التحول من نظام الفائدة إلى نظام المشاركة والقرض الحسن ، على أن يكون هناك حد أقصى لابد أن يحدث التحول خلاله .

٤- للبنك المركزي أن يلجأ إلى تقييد أو توسيع الائتمان المحلي كله أو بعضه ، إذا كان في ذلك دفعا لاضرر عام أو لتحقيق مصلحة عامة ، وله أن يبنى أى سياسة نقدية يكون من شأنها تحقيق المصلحة العامة للبلد بشرط ألا تكون هذه السياسة مخالفة للشرية الإسلامية .

ج- التوصيات المتعلقة بسياسة سعر الصرف.

- ١- ضرورة القيام بتحديد القيمة الحقيقية لسعر صرف الجنيه المصرى بعيدا عن تأثير المضاربات .
- ٢- يتم اختيار أثر سعر الصرف الحقيقى -والذى يجب أن يتم التعامل من خلاله - على الاقتصاد المصرى ككل عثم يتم المحافظة على هذا السعر أو يتم تخفيضه أو يتم رفعه - من خلال تدخل البنك المصرى بأى صورة من الصور - وفقا للوضع الذى يحقق المصلحة العامة للدولة ، ووجهة النظر الخاصة أن رفع سعر صرف الجنيه المصرى بالتكثير ولحدود معينة سيزيد من المكسب للاقتصاد المصرى بعكس الوضع فى حالة تخفيض هذا السعر .
- ٣- مطالبة البلدان ذات الفائض فى ميزان المدفوعات بعدم وضع العراقيل أمام صادرات البلدان ذات العجز فى ميزان المدفوعات .
- ٤- مطالبة البلدان ذات الفائض فى ميزان المدفوعات بضرورة زيادة المنح التقديرية والعينية للبلدان ذات العجز فى ميزان المدفوعات .
- ٥- ضرورة اتحاد البلدان ذات العجز فى ميزان المدفوعات والبلدان المدينة فى منظمة يمكن أن يطلق عليها " منظمة البلدان الفقيرة " ،ويكون من اختصاصها دعوة البلدان ذات الفائض لتقديم المساعدات والتسهيلات المختلفة للبلدان ذات العجز فى ميزان المدفوعات ، والبلدان المدينة أيضا مطالبة هذه البلدان بضرورة تخفيف أعباء خدمة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة ، وذلك من خلال إلغاء فوائد هذه الديون، وإزالة فترات السداد ، وتخفيض قيمة أقساط الدين، كل ذلك حسب قيمة العجز فى ميزان مدفوعات كل دولة وحسب قيمة مديونيتها الخارجية ، وذلك حتى ينعم أبناء الأرض جميعا بالعدالة والرخاء والسلام والأمن وهذا ما يجب أن تسعى إليه هذه المنظمة المقترحة ، وصلى الله العظيم إذ يقول فى كتابه الحكيم :

"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"

وأرجو أن تقوم الحكومة المصرية بهذه المبادرة ، وذلك نظرا لثقلها الإقليمى والدولى ، نظرا للفائدة الكبيرة إلى يمكن أن تعود عليها وعلى البلدان الفقيرة الأخرى من وراء إنشاء ونجاح هذه المنظمة التى تسعى لتحقيق المسند والرخاء الدوليين اللذان يحدان الطريق الوحيد للسلام والأمن الدوليين .

د- بالنسبة للتوصيات المتعلقة بتحقيق الإنسجام بين إجراءات سياسات التثبيت .

نرى ضرورة إجراء بحوث جادة لتوضيح أثر كل إجراء من إجراءات سياسات التثبيت بصفة خاصة وإجراءات السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، على الاقتصاد المصرى ، وبعد ذلك يتم تبني تلك الإجراءات التى يكون فى تطبيقها عائد اقتصادى أكبر ، وفى نفس الوقت لا تثير القلاقل الاجتماعية والسياسية سواء الداخلية أم الخارجية وتكون هذه الإجراءات هى الإجراءات الملائمة التى يجب الأخذ بها ، ونرى أن تتطابق هذه المهمة بالحكومة وبمسمح لكل صاحب فكر أن يؤيد أو يعارض الإجراءات التى تنتهى إليها الحكومة ، ثم تتحدد الدولة فى النهاية الإجراءات واجبة التطبيق .

هـ- بالنسبة للتوصيات المتعلقة بالتعامل مع صندوق النقد الدولى فى المستقبل .

لا توصى الدراسة بقطع العلاقات مع صندوق النقد الدولى خلال الفترة المقبلة نظرا للأثار المعاكسة التى قد يتعرض لها الاقتصاد المصرى على أثر ذلك ، ولكنها توصى بضرورة التعامل مع الصندوق من منطلق أكثر قوة ، على أساس أن السياسات التى يتبناها للإصلاح الاقتصادى - التى تعد شرطا ضروريا للحصول على

تسهيلته - تحتاج لنجاحها في الواقع العملي أن تحوز على رضا أغلبية أفراد هذا الشعب - وهذا ما قررتسه بعض الدراسات الأجنبية الحديثة - وما دام الأمر كذلك فلا بد أن تتفق هذه السياسات مع تراث الشعب وثقافته، خاصة وأن الشعب المصري من أكثر الشعوب التي تتمسك بترائثها ، وعلى ذلك ونظرا لتدين للشعب المصري فسان السياسات التي يتبناها الصندوق يجب ألا تكون مخالفة لتعاليم الإسلام باعتباره الدين الذي تؤمن به أغلبية هذا الشعب ، ووجهة النظر الخاصة أن تأكيد هذه السياسات بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف سيكون إن شاء الله سببا فسي العدل والرخاء والرفق لأبناء هذا الشعب العريق ، ولا يجوز للصندوق أن يمارس هذا المطالب إذا كان يبحث فعلا عن الإصلاح الاقتصادي لأبناء هذا البلد ، كما لا يجوز له أن يفرض سياسة لا تتفق مع معتقدات شعب من الشعوب لأن ذلك يخالف كل الأديان السماوية والأعراف والقوانين الدولية ، وهذا المطالب له مبرراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولا يجوز إهماله ما دام أنه يحقق المصلحة القومية للبلاد والمصلحة الدولية للعالم أجمع ، وأدعو الله أن تتمسك الحكومة المصرية بهذا المطالب عند التفاوض مع الصندوق في أي برامج لاحقة للإصلاح الاقتصادي ، وأن يتم تطبيقه بجدية لتحقيق الإصلاح الشامل إن شاء الله تعالى .

﴿ تمت الرسالة بفضل الله فله الحمد والشكر ﴾

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :-

أ- المراجع من الكتب والرسائل والأبحاث والمقالات :-

١/ إبراهيم شحاته " نحو الإصلاح الشامل " دار سعد الصباح ، ١٩٩٣.

د/ أحمد جامع " النظرية الاقتصادية " الجزء الأول (التحليل الاقتصادي الجزئى) .
الناشر / دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

" النظرية الاقتصادية " الجزء الثانى (التحليل الاقتصادى الكلى) .
الناشر / دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

" المملكات الاقتصادية الدولية " الجزء الأول (التبادل الدولى ،
المدفوعات الدولية ، النظام النقدى الدولى) الناشر / دار النهضة
العربية . ١٩٨٠.

د/ أحمد حمد أحمد " نحو قانون موحد للاقتصاد فى الأطوار الإسلامية " مكتبة الملك
فيصل الإسلامية ، ١٩٨٩م.

د/ أحمد محمد الصلح ، د/ فتحى أحمد عبد الكريم
"نظام الاقتصادى فى الإسلام " "مبادئه وأهدافه " .
مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

أمنية أمين حلمى حسن " دور صندوق النقد الدولى فى البلاد النامية مع الإشارة
للتجربة المصرية"

رسالة مقته للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد -
جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد ،
١٩٨٨ .

أنور إسماعيل الهوارى " القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة
بجمهورية مصر العربية " رسالة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة
القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق (المالية للعلمة)
بدون تاريخ .

د/ السيد عطية عبد الواحد * السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١

د/ باهر محمد عثم * أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على تخفيض عجز الموزنة العامة فى مصر " مصر المعاصرة ، السنة الرابعة والثمانون ، العدد ٤٣١ ، يناير ١٩٩٣ .

اوموتوند إ.ج. جونسون * تخفيض سعر العملة وتوسيع المصادر " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دى سى الولايات المتحدة الأمريكية ، مارس ١٩٨٧.

بول غلوى وجيليت هول * التصحيح غير التقليدى ومدى انتشار الفقر فى بيرو " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دى سى - الولايات المتحدة الأمريكية ، ديسمبر ١٩٩٢.

بيتر ستيفل * هل يحقق العفو الضريبي نتائج " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دى سى - الولايات المتحدة الأمريكية ، ديسمبر ١٩٨٩.

بيترج - كويرك * دفاعاً عن نظم سعر الصرف المفتوحة " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دى سى - الولايات المتحدة الأمريكية ، يونيو ١٩٨٩.

جاك دياموند * المصروفات الحكومية والنمو الاقتصادى " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دى سى - الولايات المتحدة الأمريكية ، ديسمبر ١٩٩٠.

د/ جلال أمين * معضلة الاقتصاد المصرى (بحث فى الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية فى مصر ونقد للطائفة المساندة فى أسلوب الإصلاح الاقتصادى)، الناشر / مصر العربية للنشر والتوزيع ١٩٩٤.

د/ جهاد عبد الله حسين * الترشيد الشرعى للبنوك للقائمة " مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٦.

أ.د/ جودة عبد الخالق - أ.د / هناء خير الدين

الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية (أعمال المؤتمر العلمي
لقسم الاقتصاد) ، المستقبل العربي ، ١٩٩٤.

د/ حاتم عبد الجليل القرشاوي " تمويل التنمية في إطار اقتصادي إسلامي " في : ندوة
موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر
الإسلامية. تحرير د/ منذر كحف ، المعهد الإسلامي للبحوث
والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، ١٩٨٩ .

حسن علي مهران وبرنار ثورينس

" أسعار الفائدة : نهج لتحريرها " التمويل والتنمية ، صندوق النقد
الدولي - واشنطن دي سي - الولايات المتحدة الأمريكية ، المجلد
٣٤، العدد ٢ ص٣١- يونيو ١٩٩٧م.

خالد محيي الدين وآخرون " لهذا نعارض الحكومة " (رد للهيئة البرلمانية لحزب التجمع
الوطني للتنقذى الوحوى على بيان الحكومة) مارس ١٩٩١ "

داليد أولكيرتر - لاندلو " إدارة مخاطر سعر الفائدة في أقل البلدان نمواً " التمويل
والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دي سي - الولايات
المتحدة الأمريكية ، ص٢٠- يونيو ١٩٨٩.

رضا هلال

صناعة التبغ " قضية ديون مصر وصندوق النقد الدولي "
دار المستقبل العربي . ١٩٨٧.

د/ رفعت السيد العوضى " في الاقتصاد الإسلامي " المراكز - التوزيع - الاستثمار
- النظام المالي "مؤسسة أخبار اليوم ، إدارة الكتب والمكتبات ،
١٩٩٠م.

د/ رمزي زكي * مشكلة التضخم في مصر * (أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح

لمكافحة الغلاء) للنشر / الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٠.

* للبيرونية المتوحشة (ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية

المعاصرة) دار المستقبل العربي ١٩٩٣.

* أزمة القروض الدولية * (الأسباب والحلول المطروحة مع

مشروع صياغة لرؤي عربية) ، للنشر / دار المستقبل العربي

، عام ١٩٨٧.

* دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع إستراتيجية مقترحة

للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولي

، ١٩٨٣.

* قضايا مزعجة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ١٩٩٣.

د/ رمضان حافظ عبد الرحمن * بحث مقارن في المعاملات المصرفية والبدائل عنها في

الشريعة الإسلامية * دار الهدى للطباعة ،

القاهرة، ١٩٧٨م.

ريتشارد هيمينغ وكالبانا كوشهار * رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو* التمويل

والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دي سي - الولايات

المتحدة الأمريكية ، ص٣٧- ، ديسمبر ١٩٩٠.

* النظم المالية الإسلامية . التمويل والتنمية صندوق النقد

الدولي - واشنطن دي سي . الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد

٣٤ ، العدد ٢ ، ص٢٨- يونيو ١٩٩٧.

* أساس عقيدة لتتصالية * مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٨٧.

زاهر إقبال

زيدان أبو المكارم

د/إسماعيل عفيفي حاتم " الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح " الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٨ .

" دراسات في الاقتصاد الدولي " الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٧ .

" الدروس المستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي واليهيكل في الدول النامية ودول التخطيط المركزي " مؤتمر برنامج الإصلاح الاقتصادي واليهيكل وتحديات المستقبل ، جامعة حلوان ، ١٩٩٤

د/ سعيد النجار " نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي " ، دار الشروق ١٩٩١ .

د/ سعيد النجار (المحرر) التصحيح والتنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧

د/ سلطان أبو علي " السياسات الاقتصادية لمصر في التسعينات "، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع . ١٩٩٢ .

تحرير الاقتصاد المصري " كتاب المؤتمر العلمي السنوى للسلام عشر للاقتصاديين المصريين ١٢-١٤ سبتمبر ١٩٩١ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٩٢ .

سمير الهضيبي " تأملات حول الحل الإسلامي والمشكلة الاقتصادية " الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٧ م .

سياستيان افولرز و بيتر مونتيبلثن " تأجيل التكيف " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دي سي - الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٣٤ - ، سبتمبر ١٩٨٩ .

د/ سيد شوريحي عبد المولى " دراسات فى الاقتصاد الإسلامى " لتوزيع ،
التقود والمصارف والفكر الإسلامى " غير معروفة
النشر ولا التاريخ.

سيرجيو بيريرا ليت وف. سنلارجان " قضايا فى تحرير سعر الفائدة " التمويل والتنمية،
صندوق النقد الدولى - واشنطن دى سى - الولايات
المتحدة الأمريكية ، ص٤٦- ، ديسمبر ١٩٩٠.

د/ شريف دلال " قضايا ومعالم فى طريق الإصلاح الاقتصادى " الناشر / المكتبة
الإكاديمية . ١٩٩٤.

د/ صفوت عبد السلام عوض الله " السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين
وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية فى الدول
للنامية، دار للنهضة العربية ، ١٩٩٣ .

د/ عاطف حمن النقلي " تعويم أسعار الصرف " (دراسة تحليلية فى ضوء التجربة
الحديثة للنظام النقدى الدولى) رسالة لنيل درجة
الكتوراه فى الحقوق - جامعة عين شمس - كلية
الحقوق ، ١٩٨٣.

" الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر " كتاب
الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٨ ، أول أغسطس ١٩٩٤.

عادل حميد يعقوب عبد العال " التكيف مع النمو فى البلدان النامية مع إشارة خاصة
لمصر ، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى
فلسفة الاقتصاد بجامعة الأزهر بكلية التجارة بنين ،
قسم الاقتصاد ، ١٩٩٣

د/ عادل غنيم " النموذج المصرى لرسمالية الدولة التابعة لدراسة فى
التغيرات الاقتصادية والتطبيقية فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢ "
دار المستقبل العربى .

د/ عبد الرحمن يصرى أحمد " الاقتصاد الدولى .دار الجامعات المصرية .الإسكندرية
١٩٨٦.

"دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى .دار الجامعات
المصرية - إسكندرية ، ١٩٨٨.

د/ عبد الله الصعدي " محاضرات فى التحليل الاقتصادى الكلى " قسم الاقتصاد
، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢.

د/ عبد المنعم السيد على " دور السياسة النقدية فى التنمية الاقتصادية " ، المنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات
العربية ، ١٩٧٥.

د/ عبد المنعم راضى " تكديم دور السياسة النقدية والمالية فى علاج التضخم " البنك
المركزى المصرى . الإدارة العامة للأسياسب والمناهج . معهد
الدراسات المصرفية ١٩٧٧/٧٦.

د/ عبد الهادى محمد وإلى " الإنفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق " الناشر / دار
المعرفة الجامعية ،إسكندرية ، عام ١٩٨٨.

د/ على الجريثلى " خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للمؤسسات الاقتصادية
فى مصر" دار الكتب، ١٩٧٧ .

د/ على عبد الرسول " المبادئ الاقتصادية فى الإسلام والبناء الاقتصادى للدولة
الإسلامية " دار الفكر العربى ، ١٩٨٠.

د/ عوف محمود الكفرأوى " النقود والمصارف فى النظام الإسلامى " دار المعارف
المصرية - إسكندرية ، ١٤٠٢هـ.

فيلود توملس وآجاي تشيبر "خبرة الإصلاحات السياسية فى ظل التكيف" ما مدى حسن
أداء برامج التكيف؟ التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى -
واشنطن دى سى - الولايات المتحدة الأمريكية ، مارس
١٩٨٩.

كورنغ - هوين وونغ * إصلاح أدوات السياسة النقدية * التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي - واشنطن دي سي - الولايات المتحدة الأمريكية ، مارس ١٩٩٢ .

كى -يونغ تشو * الصدمات الخارجية والسياسة المالية فى أقل البلدان نمواً * التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي - واشنطن دي سي - الولايات المتحدة الأمريكية ، يونيو ١٩٨٨ .

د/ ابنى محمد أبو الغلا * العوامل المؤثرة على الانخار العالى ، محاولة لقياس الأثر الكمي لبعض العوامل * من بحوث المؤتمر العلمى السنوى السادس بكلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٩ .

د/ محمد العريان - شمس الدين طارق * الإصلاح الاقتصادى فى البلدان العربية : استعراض للقضايا الهيكلية فى الجزء الباقى فى عقد التسعينات * المصدر / صندوق النقد الدولي . بدون تاريخ .

د/ محمد زكى شافعى (المحرر) * الاقتصاد المصرى فى عقد الثمانينات * بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين - للفترة ٦-٨ مايو ١٩٨٢ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، دار المستقبل العربى .

د/ محمد زكى شافعى ، د/ رمزى زكى (المحرران) * رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والإقليمية * بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧-٢٩ مارس ١٩٨٠ . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٨٢ .

د/ محمد عبد المنعم تمشير " المياسة الاقتصادية فى إطار الشريعة الإسلامية "

سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية (٢٠) ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالى ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ، مركز بحوث الدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة . ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

د/ محمد عمر شبرا

" نحو نظام نقدى عادل " دراسة للنقد والمصارف والمياسة النقدية فى ضوء الإسلام ترجمة / سيد محمد سكر ، مراجعة د/ رفيق المصري . المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، هيرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية . الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

" الإسلام والتحدى الاقتصادى " ترجمة د/ محمد زهير السموهري ، مراجعة د/ محمد أنس الزرقان . المعهد العالمى للفكر الإسلامى والمعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية ، عمان - الأردن و هيرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

محمود أبو السعود

" خطوط رئيسية فى الاقتصاد الإسلامى " الاتحاد الإسلامى للمنظمات الطلابية ١٩٧٨م .

د/ محمود عبد الفضيل

" تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية " دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ .

د / منحت محمد العقاد

" اقتصاديات التنمية والتخطيط " مكتبة المدينة ، الزغازيق ١٩٩٢ .

د/ مصطفى عبد الله الهمشري " الأعمال المصرفية والإسلامية "

مسئلة البحوث الإسلامية ، السنة السادسة عشرة -
للكتاب الثاني - القاهرة - الهيئة العامة لفنون المطابع
الأميرية ، ١٩٨٥ م .

د/ منذر قحف

"الأبحاث المقّمة في ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع
الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية ."
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي
للتنمية ، ١٩٨٩ م.

ميجل أنيجويل ونيمان ليفياتان

" تقرير عن مدى نجاح البرامج غير التقليدية لتحقيق الاستقرار ."
التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دي سي -
الولايات المتحدة الأمريكية ، مارس ١٩٩٢ .

نورمان ل. هيك

" تخفيض المصروفات في البلدان المعقّلة بالدين ."
التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي - واشنطن دي سي -
الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٣٥ ، مارس ١٩٨٩ .

وليم ما. كليري

" تنفيذ السياسات في ظل لاراض التكيف ."
التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي - واشنطن دي سي -
الولايات المتحدة الأمريكية، مارس ١٩٨٩ .

د/ يوسف القرضاوي

"الحل الإسلامي فريضة وضرورة . حتمية الحل الإسلامي
مكتبة وهبة - ١٤ ش الجمهورية - عابدين ، ١٩٨٧ م.

يوسف كمال محمد

"الإصلاح الاقتصادي رؤية إسلامية ."
دار الهداية ، ١٩٩٢ م.

ب- المراجع من الدوريات :-

صندوق النقد الدولي " اتفاق الاقتصاد العالمي " ، ١٩٩٤ ، أعداد مختلفة صندوق النقد الدولي ، واشنطن دي سي ، الولايات المتحدة الأمريكية .

" اتفاق الاقتصاد العالمي " ، ١٩٩٥ ، أعداد مختلفة ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن دي سي ، الولايات المتحدة الأمريكية .

مجلس الشورى " التوازن الخارجى للاقتصاد المصرى وزيادة الاعتماد على الذات سلسلة تقارير مجلس شورى، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية . التقرير رقم ١٤ ، ١٩٩٤

البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية. العدد الأول ، المجلد الثامن والثلاثون ١٩٨٥ .

النشرة الاقتصادية. العدد الرابع ، المجلد التاسع والثلاثون ١٩٨٦ .

النشرة الاقتصادية. العدد الأول والثانى ، المجلد الثانى والأربعون ١٩٨٩ .

النشرة الاقتصادية. العدد الثالث والرابع ، المجلد الثالث والأربعون ١٩٩٠ .

النشرة الاقتصادية. العدد الثالث ، المجلد الخامس والأربعون ١٩٩٢ .

النشرة الاقتصادية. العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ١٩٩٦

البنك المركزى المصرى المجلة الاقتصادية. المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الرابع ١٩٩٣/٩٧ القاهرة

المجلة الاقتصادية. المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الأول ١٩٩٤/٩٣ القاهرة

المجلة الاقتصادية. المجلد السادس والثلاثون ، ١٩٩٦/٩٥ .

التقرير السنوى ١٩٩٦/٩٥ .

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية .

***Alan Roe and others.**

Economic adjustment in Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Pakistan, Tunisia, and Turkey. World bank .1989.

***Alon A. Rabin and Leland B. Yeager.**

Monetary Approaches to the Balance of payments, exchange rates.
Essays in international finance No.148, November 1982.
International finance section department of economics.
Princeton University. Princeton, New Jersey 1982.

***Alan Richard**

Economic roots of instability in the Middle East.
Middle East policy. 1994.

***Alan Richards**

The political economy of dilatory reform: Egypt in the 1980S
World development, Vol 19, No.12, PP 1721 –1730, 1991.

***Aly Zeineldin**

The Egyptian economy in 1999. An input – output study.
Economic modeling April 1986 PP. 140- 146.

***Amia, Samir**

50 Years is enough.
Monthly review Vol 46, No Date: April 1995 Pages 8-50

***Antonio – Gabriel M. Cunha**

Economic performance and macroeconomic adjustment in Egypt.
American – Arab Affairs No 23. Winter1987-88

***Ankie Hoogvelt**

IMF crime in conditionality: An open letter to the managing director of the international monetary fund.
Monthly review. May 1987

***Anand G.Chardavarkar.**

The international Monetary fund its financial organization and Activities.

***Anthony Clunies Ross.**

Economic Stabilization.
Edward Elgar 1991

Anne O. krueger

Political Economy of Policy Reform in Developing Countries, The MIT Press,1993

- * **A. Premchand**
Government Budgeting and Expenditure controls theory and Practice.
International Monetary fund 1993.
- * **Arthur J. Mann and Manuel Pastor, JR.**
Orthodox and Heterodox stabilization policies in Bolivia and Peru: 1985-1988.
The journal of international studies and world affairs. Vol.31, No. . Pages163-
92. Date: winter 1989.
- * **Assaf Razin and others.**
The Economy of Modern Israel.
- * **A Staff team Headed by G.G Johnson**
Formulation of exchange rate policies in adjustment programs.
IMF, August 1985.
- * **A study by the research department of the international monetary fund .**
Interest rate policies in developing countries.
Occasional paper 22 IMF 1983.
- * **A study by the fiscal affairs department of the international monetary fund.**
Fund Supported programs, fiscal policy, and income distribution.
Occasional paper No.46.
IMF, September 1986.
- * **A study by the research department of the international monetary fund,**
Theoretical Aspects of the design of fund Supported Adjustment programs.
Occasional Paper No. 55 . IMF, Washington, D. C.1987
- * **Avner De Shalit**
David miller's theory of market socialism and the recent reforms in Kibbutzim.
Political studies, XI., 116-123. 1992.
- * **Azzam Manjoub**
Adjustment of delinking the African experience
United Nations University press .Tokyo zed Books Ltd.
London and New Jersey 1990.
- * **A Study by the research department of IMF.**
Theoretical Aspects of the design of fund- Support adjustment
programs, Occasional paper, No.55. IMF. Washington, D. C. September 1987.
- * **Anthony Mcdermott.**
Egypt from Nasser to Mubarak a flawed revolution.
Croom Helm. London, New York, sydney. 1988.

***Ann Seidman**

Towards ending IMF - ism in southern Africa: an alternative development strategy.

The Journal of Modern Africa Studies, 27, 1 (1989). PP. 1-22

***Babram Nowzad.**

The I.M.F and its Critics.

International finance Section. 1981.

***Bela Balassa and others.**

Institute for international Economics.

Institute for international Economic publications department 1990

***Bela Balassa**

Adjustment policies in developing countries: A reassessment.

World development, Vol. 12, No 9, PP.955 -972, 1984.

***Bijan B. Aghevli and others.**

Exchange rate policy in Developing Countries some Analytical Issues.

International Monetary fund. 1991.

***Brunos Frey and others.**

The political Economy of stabilization. Programmes in Developing countries.

General distribution. 1992

***Bent Hansen and others.**

Development and economic policy in the U.A.R (Egypt).

North - Holland publishing Company - Amsterdam. 1965

***Bent Hansen.**

The political economy of poverty, Equity, and Growth Egypt and Turkey.

Published for the world bank.

Oxford University press. 1991.

***Bertil Holmlund**

Centralized wage setting, wage drift and stabilization policies under trade unionism.

Oxford economic papers. Vol. 38, PP.243-258, 1986

***Bird, Graham R.**

Interest rate compensation and debt: Would a cap fit?

World development, Vol. 15, Pages 1237 - 1242. September 1987.

- ***Bruno , Michael**
Economic Analysis and the political economy of policy formation.
 European economic review north Holland. Vol.34, Pages; 273-301. May 1990.

- ***Chandavarkar Anand**
Keynes and international monetary system revisited.
 World development, Vol.15, No. , Pages: 1395 – 1405, 1987.

- ***C. David Finch.**
The I.M.F: the record and the prospect.
 International finance section.1989.

- ***Charles I. Ssawi.**
Egypt inrevolution An Economic Analysis.
 Oxford university press.1963.

- ***Chorng – Huey Wong**
Reform of monetary policy instruments.
 Finance and development March 1992.

- ***Country Economics Department , the World Bank.**
Adjustment lending an evaluation of ten years of experience policy,
 Research Series the World Bank
 Washington, D.C.1988.

- ***Crockett. Andrew D.**
Stabilization policies in developing countries some policy consideration.
 IMF staff papers index Vol 28, Pages: 59-79. March 1981

- ***Crockett, A.D**
The international monetary fund in the 1990's.
 Government and opposition. Vol 27, Pages. 267-282 Date summer 1992.

- ***Dane Rowlands**
The response of new lending to the IMF.
 Development Studies Working paper 7. April 1994.

- ***Dane Rowlands**
New lending to less developed countries: the effects of the IMF.
 Canadian Journal of economics review. April 1996.

- ***Daniel D. Bradlow and Claudio Grossman**
Limited mandates and intertwined problems.
 A new challenge for the world Bank and the IMF Human rights quarterly.
 Vol.17, No.3. August 1995.

- ***David D. Driscoll.**
What is the international monetary fund.
 International Monetary fund .no year.

- *David Horowitz.
The Economic of Israel.
Pergamon press.1967
- *C . David Finch.
The I.M.F the Record and the prospect.
International finance section.1989.
- *David M . Cheney and others.
Promoting Economic Stability.
International Monetary fund. 1994.
- *David Butter
Special report: Egypt Meed.
Middle East Economic Digest Vol. 38, No.22. 3 June 1994.
- *David Seddon
The politics of adjustment: Egypt and the IMF, 1987-1990.
Review of Africa political economy 1990.
- *Dela Balassa
Structural Adjustment policies in developing economics.
World development, Vol 10, No.1, PP.23 – 38, 1982
- *Dennis A. Rondinelli & John D. Montgomery
Managing economic reform: An Alternative perspective on structural adjustment policies.
Policy Sciences 23: 73-93, 1990.
- *Denis J. Sullivan
The political economy of reform in Egypt.
Int. J Middle East stud 22 (1990) 317-334.
- *Doug Badow and Ian Vasques.
Perpetuating poverty the world Bank und the IMF, and the development world.
CATO institute Washington, D. C.1994.
- *Edmarl. Bacha
IMF conditionality: conceptual problems and policy alternatives.
World development, Vol.15, No.12, PP.1457 – 1467, 1987.
- *Ehud Satt
Relative deprivation in the Kibbutz economy: An exploration of the concepts of Equality and Equity.
Economica (London, England). Vol.63, Pages S87-S101.
1996.

- ***El-Tahra El-Sayed Hemays and others.**
An Empirical Investigation of the I.M.F approach towards macroeconomic adjustment in Egypt.
 Department of Economics. University of Salford. 1990.
- ***E.V.k. Fitz Gerald.**
Stabilization and Economic justice the case of NICARAGUA.
 Working paper 1984
- ***Fred Moseley.**
Heterodox Economic theories.(true or false).
- ***Farhad Nomani and Ali Rahnema .**
Islamic economic system.
 Zed Books Ltd. London, New Jersey. 1994.
- Gerald K. Helleiner**
Africa and the International Monetary fund.
 International finance Section 1986
- ***German Creamer, lic. Paic. Lic. Soc. M. A.**
Redistribution, Inflation and adjust policies: A macro Neo-Structuralist model for ecuador.
 Department of Economics. Notre Dame, Indiana. August, 1992.
- ***Geoffrey lamb.**
Managing economic policy change the world bank. 1987.
- ***Gary Banks and others.**
Economic policy and the adjustment problem.
 Gower 1986
- ***G. K. Helleiner and others**
IMF adjustment policies and Approaches and the needs of children.
 World development. Vol.19, No.12, PP.1823-1834.
 1991.
- ***Gouda Abdel- Khalek.**
Stabilization and adjustment policies and programmes
Country study Egypt
 World institute for development economics research. March 1987.
- ***Graham Bird and others.**
The I.M.F and Stabilization: Developing Country Experiences.
 St. Martin's press. New York. 1984.
- ***Graham Bird.**
I.M.F lending to Developing Countries.
 Routledge (London. New York) .1991.

***Graham Bird**

The international monetary fund and developing countries: a review of the evidence and policy options.

International Organization 50,31. PP.477-511. Summer1996

***Guillermo Perry and Ana Maria Herrera.**

Public finance, stabilization and structural reform in Latin America.

Published by the inter -American Development Bank. Distributed by the Johns Hopkins. University press. Washington, D.C.1994

***Hans Löfgren**

Economic policy in Egypt: A Break down in reform pesistance?

Int. J. Middle East stud. 25 (1993) 407-421.

***Ibrahim M. Oweiss.**

The Israeli Economy A war Economy.

Georgetown university 1974.

***Ibrhim M. Oweiss.**

The political economy of contemporary Egypt.

Center for contemporary Arab studies. Georgetown University.1990

***I .M D. Little and others.**

Boom, crisis, and adjustment the macroeconomic experience of developing countries.

Published for the world bank Oxford University press 1993.

***Imad-ad -Dean Ahmed**

Political economy of liberty in the Arab and Islamic Middle East.

Middle East policy, Vol. III, No.2. 1994.

***IMF Institute.**

Macroeconomic adjustment policy instruments and Issues.

IMF washington, D.C.1992.

*** IMF**

|Articles of Agreement ,1993

***IMF**

International finance statistics

Yearbook., 1996

***IMF**

International finance statistics

Yearbook., 1995.

***IMF**

Government finance statistics
Yearbook, 1996..

***IMF**

Balance of payments statistics
Yearbook. Part I, 1995.

***IMF**

Direction of trade statistics
Yearbook, 1996.

***I. Nwanna**

Currency devaluation and Growth
Vol: XI.VII, No.1
Economic international febbraio 1994.

***Ishrat Husain**

A comment on "the IMF, the world bank and Africa's adjustment and external debt problems: An Unofficial view "
World development, Vol 21, No.12, PP 2055-2058.
1993.

***Jacques J. Polak and others.**

The international Monetary fund in a multipolar world.
Transaction Books.1989

***Jacques J. Polak.**

The Changing nature of I.M.F conitionality.
International finance section.1991

***Jacob A. Frenkel and Assaf Razin.**

Fiscal policies and the world Economy.
Second edition
The MIT press.
Cambridge, Massachusetts
London, England.1992.

***Jahangir Amuzegar**

The IMF under fire
Foreign policy No.64. fall 1986.

***Jacob A. Frenkel & Mohsin S. Khan**

Adjustment policies and economic development.
American Journal of agricultural economics. Vol.72, No.3, Date 1990.

***James M . Boughton and others.**

Fifty years After Bretton woods the future of the IMF. And the world bank.
International Monetary fund. 1994.

***James M. Boughton.**

The Monetary Approach to Exchange Rates: What Now Remains.
International finance Section. 1988.

***Jeffery J. Hawkins**

Understanding the failure of IMF reform: the Zambia case.
World development, Vol.19, No.7, PP.839 – 849.
1991.

***Jerker carlsson and others.**

The political Economy of Evaluation.
St.Martin's press.1995.

***Joaquin Muns.**

Adjustment , conditionality , and International financing.
International Monetary fund 1984.

***John M. Nelson**

The political economy of stabilization: Commitment, Capacity, and Public response.
World development, Vol.12, No.10, PP.983 – 1006, 1984

***John Rapley**

New directions in the political economy of development.
Review of African political economy No.62, PP 495-510, 1994.

***John Muketa**

The IMI' fall out.
Africa report. January. February 1987.

***John Williamson.**

The lending policies of the international monetary fund.
Institute for international economics. Washington, D.C.1982.

***John Williamson.**

I.M.F conditionality.
Institute for international Economics.1983.

***John Spraos.**

I.M.F Conditionality Ineffectual , inefficiem , Mistargeted.
International finance Section .no year.

***John Winter**

Egyptian reforms make statelly progress.
Country profile 9 May 1994 AED.

- *Joseph Gold.**
Conditionality .
Pamphlet series No.31
 IMF wash. D C. 1979.
- *Jomo K. S.**
Islamic economic alternatives.
 Critical perspectives and new directions. Macmillan 1992. ,
- *Joshua Aizenman**
Stabilization policies and the information content of real wages.
 Economica, 53 , 181-190. 23 January 1985.
- *Justin B. Zula and Saleh M. Nsouli**
Adjustment programs in Africa the recent experience.
 IMF, April 1985.
- *Karima Korayem.**
The impact of economic adjustment policies on the vulnerable families & children in Egypt.
 A report prepared for the third world forum, Middle East office and the United Nations Children's fund (UNICEF), Egypt. April 1987
- *Karima Korayem.**
 Structural Adjustment and reform policies in Egypt: Economic and Social implication, October 1993.
Economic and Social council , Economic and Social Commission for Western Asia sustainable Economic development division, United Nation .
- *Karim Nashashibi and others.**
The fiscal Dimensions of Adjustment in low Income Countries.
 International Monetary fund 1992.
- *Karen L. Remmer**
The politics of economic stabilization IMF' standby programs in Latin America 1954-1984.
 Comparative politics. October 1986.
- *Kate Phyla Kiis and others.**
International finance and the less Developed Countries.
 St. Martin's press. 1990.
- *Khosrow Doroodian**
Macroeconomic performance and adjustment under policies commonly supported by the IMF.
 Economic development and Cultural change. 1993.

***Ken Nall W. Stiles**

IMF conditionality: Coercion or compromise?

World development, Vol 18, No.7, PP.959 – 974, 1990.

***Khosrow Doroodian**

Macroeconomic performance and adjustment under policies commonly.

Supported by the international monetary fund.

The University of Chicago. 1993.

***Kronsten, Gregory**

The IMF in Africa: Factors of stability or unrest.

The world today. Vol 43, No. . Pages: 149-151. Date: August / September 1987.

***Krogman, Paul and lance Taylor**

Contracting effects of devolution.

Journal of international economics. Vol.8, No. . Date: Aug 1978. Pages: 445-456.

***Lance Taylor.**

The Rocky Road to reform adjustment, income distribution, and Growth in the developing world.

The MIT press. Cambridge, Massachusetts

London, England 1993.

***Laszlo somogyi**

The political Economy of the transition process in Eastern Europe.

Edward Edgar 1992

***László Csaba**

Hungary and the IMF: the experience of a cordial discord.

Journal of comparative economics 20, PP.211-234, 1995.

***Lawrence H. Officer**

The differential use of IMF resources by industrial, Other developed, and less

developed countries: A Historical Approach the Journal of developing Areas.

Vol.16, PP 401-420 Date. April 1982.

***Leila Mustafa Hassanin.**

The international monetary fund and Egypt.

Department of Economic and political science. 1991.

***Lillian Craig Harris.**

Egypt: international challenges and regional stability.

Chatham House papers 39

The royal institute of international affairs. 1988.

- ***Mark Blaug**
Public Enemy no. 1: Unemployment not inflation.
 Not only an economist. Edward Elgar, Cheltenham, UK. Brook field. US 1997.
- ***Mario Monti.**
Fiscal policy Economic Adjustment, and financial Markets.
 International Monetary fund. 1988.
- ***Mario I. Blejer and others.**
Fiscal policy , stabilization and growth in developing countries.
 International Monetary fund. 1989.
- ***Mario I. Blejer and others.**
How to measure the fiscal Deficit.
 International Monetary fund 1993.
- ***Mansoor Dailami.**
Interest Rate policy in Egypt.
 Joint Bank - fund library. 1991.
- ***Manuel Guatian.**
Fund conditionality Evolution of principles and practices. Pamphlet series No.38.
 International monetary fund. 1981.
- ***Manuel Pastor, J R.**
The effects of IMF programs in the third world: Debate and Evidence from latin America.
 World development, Vol.15, No.2, PP.249 - 262, 1987.
- ***Margaret Garritsen de vries.**
Balance of payments adjustment, 1945 to 1986 the IMF Experience.
 International monetary fund. 1987. Washington, D.C.
- ***M. Bruno**
From sharp stabilization to growth on the political economy of Israel's transition.
 European economic review 36, 310- 319 North Holland. 1992.
- ***Masudul Alam Choudhury and Uzir Abdul Malik.**
The foundation of Islamic political Economy.
 St. Martin's press New York. 1992.
- ***Michael Mussa.**
Exchange rates in theory and in reality .
 International finance section. 1990.

***Michael Bruno and others.**

Inflation , Stabilization.
The MIT press 1988.

***Michael tanzer**

Globalizing the economy: the influence of the IMF and the world Bank.
Monthly review, Vol.47, No.4, September 1995.

***Miguel A. Kiguel and Nissan Liviaton.**

Progress report on Heterodox Stabilization programmes.
Why some countries succeeded while others eventually failed.
Finance and development. March 1992.

***Miguel A. Kiguel & Nissan Liviaton**

When do Hetrodox Stabilization programs work? Lessons from Experience.
The world Bank research observer. Vol.7, No.1, PP.35-57. January 1992.

***Mohsin S. Khan and others.**

Macroeconomic models for adjustment in developing countries.
International monetary fund. 1991

***Mohsin S. Khan and Malcolm D. Knight.**

Some theoretical and Empirical Issues relating to economic stabilization in developing countries.
World development, Vol.10, No.9, PP.709 – 730, 1982.

***Moshe Sanbar and others.**

Economic and social policy in Israel the first generation.
The Jerusalem center for public affairs center for Jewish community studies.
University press of America. Lanham, New York, London

***Morris Goldstein.**

The Global Effects of Fund -- supported Adjustment programmes.
International Monetary fund. 1986

***Michael Mussa and others.**

Improving the International Monetary System.
International Monetary fund. 1994.

***Michael Mussa**

Exchange rates in theory and in reality.
International finance section. 1990.

***Michael Posner.**

Problems of international Money, 1972 –85.
International Monetary fund 1985.

- *Mittelman, James H. and Will, Donald**
The international monetary fund State Autonomy and Human Rights.
Africa today. Vol.34, No.2, Date: 1987 Pages. 49-68.
- *Mona Makram Ebeid**
Democratization in Egypt: the "Algeria Complex"
Middle East policy Vol. III, 1994.
- *National Bank of Egypt**
Economic Bulletin.
Vol. xxxx III, No.1-2. 1990. Cairo.
- *Nejatullah Siddiqui.**
Banking without interest.
Islamic publications LTD. Lahore, Pakistan.
- *OECD working papers,**
Transitional problems from reform to Growth:
Safety Nets and financial efficiency in the adjusting Egyptian economy.
Vol. II No.80. Paris 1994
- *Pamela s. Falk.**
Inflation are we next.
lynne Rienner publishers.1984.
- *Paul Streeten.**
Beyond adjustment the Asian experience.
International monetary fund February 1988.
- * Paul R. Krugman , and Maurice Obstfeld**
International economics, theory and Policy,Second edition ,Harper collins Publishers, 1991
- *Ray Bush**
Coping with adjustment and economic crisis in Egypt's countryside.
Review of African political economy. No.66, Volume: 22. Pages: 499-516.
December 1995.
- *Peter B. Kenen**
What role for IMF Surveillance?
World development. Vol.15, No.12 PP.1445-1456.
1987
- *Peter B. Kenen.**
Financing, Adjustment and the international Monetary fund.
The Brookings institution.1986.

- *Peter S. Heller and Jack Diamond**
International Comparison of Government expenditure revisited.
 The developing countries. 1975-86.
 IMF, Washington, D. C, April 1990.
- *Peter Nunnenkamp and Rainer Schweickert**
Adjustment policies and economic Growth in developing countries is devaluation contractionary?
 Weltwirtschaftliches Archiv. Vol.126, No 3. Date. 1990.
- *Peter J. Montiel and Jonathan D. Ostry**
Real exchange rate targeting in developing countries.
 IMF paper on policy Analysis and assessment. IMF research department. 1993.
- *Philip Hardwick, Bahadur Khan ,Johan langnead.**
 "An Introduction to Modern Economics " Forth Edition , Longman group,
 England, 1994
- *Prabirjit Sarkar**
IMF : World Bank stabilisation Programmes.
 A critical Assessment. Economic and political weekly. October 5, 1991
- *Radha Sinha**
Economic reform in developing countries some conceptual Issues.
 World development. Vol 23, No.4, PP.557-575.
 1995.
- *Ralphe . Bryant and others.**
Macroeconomic policies in an interdependent world.
 International Monetary fund. 1989.
 External Relations Department
 Ten Common Misconceptions about the IMF.
 International Monetary fund.
- *Rama Shankar Singh and others.**
I.M.F policies towards less developed countries (LDCs).
 Deep and Deep publications. 1994.
- *Ray Bush**
Coping with adjustment and economic crisis in Egypt's countryside.
 Review of African political economy. No.66, Volume: 22 Pages: 499-516.
 December 1995.
- *Rashid Ahmed**
In the deep end: economic crisis and tought IMF set targete a wait.
 Far Eastern economic review Vol.160, No 7, Pages 17-20a. Feb.13, 1997.

***Remmer, Karenh.**

The political of economic stabilization: IMF stand-by programs in Latin America 1954-84.
Comparative politics, Vol 19, No. . Pages. 1-24. Date: October 1986.

***Richard C. Barth and others.**

Coordinating Stabilization and Structural Reform.
International Monetary fund 1993

***Richard S. Dale and Richard P. Mattione.**

Managing Global Debt Astaff paper.
The Brookings institution. Washington, D.C 1983.

***Richard Swedberg**

The doctrine of economic neutrality of the IMI' and the world Bank.
Journal of peace research, Vol.23, No.4.
1986

***Robert G. Hawkins and Sidney E. Rolfe.**

A Critical Survey of plans for international monetary reform.
New York Universit,
Graduated Scholl of Business Administration C.J. Devine institute of finance the
Bulletin No.36 November 1965

***Robert S. Browne**

Conditionality: A new from of colonialism.
Africa report September- October 1984.

***Robert Reptto.**

Paying the price: Research Report#2. 1985.

***Robert S. Myers.**

The political Moralty of the international Monetary fund.
Transaction Books.1987.

***Roberto Aliboni and others.**

Egypt's Economic potential.
Croom Helm 1985.

***Robert S. Browne**

The political morality of the international monetary fund.
Economic issues Madison, Dept. of Agricultural Economics, College of
Agricultural of life Sciences, University of Wisconsin. Madison.
September1988.

***Robert J. Gordon**

Macroeconomics, Fifth Edition ,Harper collins Publishers, 1990.

- * **Robert B. Ekelund, Jr and Robert D. Tollison**
Macroeconomics, third edition, Harper collins Publishers, 1991
- * **Rudiger Dornbusch**
Stabilization policies in developing countries: What Have we learned?
World development, Vol.10, No.9, PP.701-708.
1982.
- * **Rudiger Dornbusch.**
Inflation, Exchange rates and stabilization.
International finance section. 1986.
- * **Ruccio, David F.**
When failure becomes success: class and the debate over stabilization and adjustment.
World development, Vol.19, No.10, Pages.1315 – 1334. Date: 1991
- * **Rudiger Bornbusch.**
Stabilization, Debt, and reform policy analysis for developing countries.
Prentice Hall, Englewood cliffs, NJ 07632. 1993
- * **Saleh M. Nsouli and others.**
Resilience and Growth through sustained adjustment.
Occasional paper 117 IMF. Washington, D. C. January 1995.
- * **Scott R. Sidell.**
The I.M.F and third. World political instability.
St Martin's press. New York 1988.
- * **Sebastian Edwards and Liaquat Ahamed.**
Economic adjustment and exchange rates in developing countries.
The University of Chicago Press. Chicago and London. 1986.
- * **Sebastian Edwards.**
The international monetary fund and the developing countries: a critical Evaluation.
Working paper No.2909
National bureau of economic research 1050 Massachusetts Avenue. Cambridge, MA. March 1989
- * **Seven, Luis Solimano, Andres**
Debt crisis adjustment policies and capitol.
Formation in developing countries. Vol.21, No.1. Pages 127-140. Jan 1993.
- * **Sérgio Pereira Leite**
Coordinating public Debt and monetary management.
Finance & development. March 1993.

***She Dnanzhi**

Much talk little Progress.

Beijing review Vol 29, pages: 11-12 October 1986.

***Sidney Dell**

The History of the IMF ,World development, Vol. 14, No.9,PP. 1203-1212.

Printed in Great Britain 1986.

***Sidney Dell.**

On Being Grandmotherly: the Evolution of I.M.F conditionality.

International finance section. 1981.

***Sir Frank Holmes.**

Economic Adjustment: policies and problems.

International Monetary fund. 1987.

***Sir Alan Walters**

Do we need the IMF and World Bank?

Institute of economic affairs. 1994.

***Staff team Headed by Peter J. Quirk and Owen Evans.**

Capital account convertibility.

Review of experience and implications for IMF policies.

Occasional paper 13.

IMF, Washington, D. C, October 1995.

***Susan Schadler and others.**

IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements.

Part I: Key Issues and findings

Occasional paper 128

International monetary fund September 1995.

***Susan Schadler and others.**

IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements.

Part II: Back ground papers

Occasional paper 129

International monetary fund September 1995.

***Susan Schadler and others.**

Economic Adjustment in low - income Countries.

International Monetary fund 1993.

***Tariq Banuri.**

Economic liberalization: No panacea

The Experiences of Latin America and Asia.

Clarendon press Oxford 1991.

***Thomas J. Biersteker**

Reducing the role of the state in the economy: A conceptual exploration of IMF and world Bank prescriptions.

International studies quarterly (1990) 34, 477-492.
1990

***The treasurer's department of the International Monetary fund.**

Financial organization and operations of the I.M.F.
International Monetary fund. 1991.

***Thomas Mayer and others.**

Fiscal and Monetary policy volume I.

The International library of critical writings in Economic 1995

***Tomas J. T. Balino and Carlo Cottarell.**

Frame works for monetary stability. Policy issues and country experiences.

International monetary fund 1994.

***Thorvaldur Gylfason.**

Credit policy and Economic Activity in developing countries with IMF stabilization programs.

Princeton studies in international finance 1987.

***The Bank for international settlements.**

International monetary fund, Organisation for Economic Co-operation and development and the world bank.

Debt stocks Debt Flows and the balance of payments.

***Thomas Mayer and Steven M. Sheffrin.**

Fiscal and monetary policy. Volume II.

The international library of critical writing in Economics.

An Elgar reference collection. 1995.

***Tony Killick**

Adjustment and financing in the developing world.

International Monetary fund. 1982.

***Tony Killick, Graham Bird and others.**

The quest for economic stabilization the I.M.F and the third world.

St. Martin's press 1984.

***Tony Killick.**

The Adaptive economy adjustment policies in small low-income countries.

EDI Development studies. The world Bank 1993.

***Tony Killick and others.**

What can we know about the effects of IMF programmes?

Working paper 47. 1991.

Overseas development institute regent's college inner. Circle, regent's park.
London NW14 NS.

- *Tony Killick with Moazzam Malik**
Country experiences with IMF programmes in the 1980 S.
The world Economy. Vol.15, No.5.
 London, Basil black well for the trade policy research center. September 1992.
- *Tony Killick.**
IMF programmes in developing countries design and impact.
 Routledge –London and New York.1996.
- *Trevor, Riley, Stephen**
The international political of African debt.
Political studies Vol.35, No. . Pages: 1-17. Date: March 1987.
- *Unni Wikan**
Living conditions among Cairo's poor – a view from Below.
The Middle East Journal Vol.39, No.1. Winter1985.
- *Vander Mensbrugge, Dominique Yves, Ph. D.**
Stabilization and growth in developing economics.
 U.M.I. 300 N Zeeb Rd. Ann Arbor, MI48106. 1990.
- *V . A . Jafari.**
Structural Adjustment Macroeconomic policy Issues.
 International Monetary fund 1992.
- *Vito tanzi**
Transition to market. Studies in fiscal reform .
 International Monetary fund. 1993.
- *Wilfried Guth**
Economic Policy Coordination.
 International Monetary fund. 1990.
- *York W. bradshaw & Jie Huang**
Intensifying global dependency: Foreign Debt, Structural adjustment, and third world under development.
The Sociological Quarterly. Vol.32, No.3, 1991.
- *Zanny Minton – Beaddoes**
Why the IMF needs reform
Foreign affairs. Vol.74, No.3. May, June 1995.
- *Zikry, Sanna A.**
The capacity of the international monetary fund to influence.
Policy – Making in ALDC: A case study of Egypt. UMI dissertation services
 1990.

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	رقم الصفحة
١	- تطور أرصدة الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات الدولى فى الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٥	٥
٢	- تطور قيمة الزيادة فى تكلفة استيراد البترول بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية بمليار الدولار الأمريكى خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٨٢	٨
٣	- يوضح نصيب البلدان المختلفة فى الصادرات المأطوية خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٤	١٠
٤	- تطور معدلات التبادل لتجارى الدولى للبلدان المتقدمة والنامية فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٤ تفسير سنوى سنوى	١١
٥	- يوضح معدلات التبادل لتجارى الدولى فى البلدان النامية حسب المنطقة * تفسير سنوى سنوى	١٢
٦	- يوضح معدلات التضخم فى العالم من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩ كنسبة مئوية لكل سنة	١٤
٧	- يوضح معدلات التضخم فى البلدان عالية التضخم فى الفترة من ١٩٨١-١٩٨٩ كنسبة مئوية لكل سنة	١٥
٨	- يوضح نسبة رؤوس الأموال المهربة للخارج إلى المديونية فى بعض البلدان فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٣	١٧
٩	- يوضح هروب رأس المال وإجمالي تنقلات رأس المال للدول فى بعض البلدان خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢	١٧
١٠	- يوضح طبيعة المشاكل التى تواجه بلداناً معينة	٥٠
١١	- يوضح الأسباب الرئيسية لمشاكل موازين المدفوعات	٥١
١٢	- يوضح أدوات السياسة النقدية التى يتبناها الصندوق فى برامجه	٧٨
١٣	- يوضح الظروف الأولية التى تساعد على التحول إلى الأدوات غير المباشرة فسي المبينة التى كسب الصندوق بدراساتها	٨٦
١٤	- تطور المعز المالي والخارجي فى ١٨ بلدان فى الفترة من ١٩٦٢-١٩٨٢	٨٧
١٥	- يوضح سياسات الإنفاق المتعلقة بالتصميم للوظيفة للنقطة فى برامج الصندوق للتصحيح الإقتصادى	٩٢
١٦	- يوضح سياسات الإنفاق المتعلقة بالتصميم الإقتصادى للنقطة فى برامج الصندوق	٩٣
١٧	- يوضح سياسة الإنفاق المتعلقة بالتحصيل فى برامج الصندوق للتثبيت	٩٦
١٨	- يوضح إجراءات إصلاح الإدارة الضريبية وسياسات الضرائب المباشرة فى برامج الصندوق للتثبيت	٩٨
١٩	- يوضح سياسات الصندوق المتعلقة بالحد من الضرائب المباشرة فى برامج الصندوق للتثبيت الإقتصادى	١٠١
٢٠	- يوضح السياسات اللازمة لإصلاح القطاع العام فى برامج الصندوق للتثبيت	١٠٥
٢١	- يوضح الإجراءات التى يطلب بها الصندوق لتصحيح أسعار الصرف فى برامج للتثبيت	١٠٨
٢٢	- يوضح المبالغ التى تم الإنفاق على سحبها من الصندوق والبرامج المصاحبة لهذه المعحولات	١١٥
٢٣	- تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ، والمعز الكلى فى الميزانية	١٢٤
٢٤	- تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والمعز الكلى فى الموازنة العامة للدولة فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨	١٢٧
٢٥	- تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والمعز فى الموازنة العامة للدولة فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	١٣٠
٢٦	- تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والمعز الكلى فى الموازنة العامة للدولة فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٣	١٣٠

١٣٢	١٩٩٨	
١٣٦	- تطور الإيرادات العامة والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٧
١٣٧	- تطور النفقات العامة والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٨
١٣٨	- تطور المعجز الكلى في الموازنة العامة للدولة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٩
١٤٠	- تطور قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف منذ ١٩٨٦-١٩٨٩	٣٠
١٤١	- يوضح مدى تنافس النفقات العامة والمستهدف في الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٩	٣١
١٤١	- يوضح مدى تنافس الموازنة العامة للدولة والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٣٢
١٤٣	- تطور قيمة الإيرادات العامة للدولة ومعدل نموها السنوى في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣	٣٣
١٤٤	- تطور قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣	٣٤
١٤٤	- تطور المعجز في الموازنة العامة للدولة ومعدل نموها السنوى في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣	٣٥
١٤٦	- تطور كل من قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦	٣٦
١٤٧	- تطور قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦	٣٧
	١٩٩٧-١٩٩٨	
	- تطور قيمة المعجز في الموازنة العامة للدولة والمعجز كمتبعية من النتائج المحلى الإجمالى والمستهدف	٣٨
١٤٨	خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	
١٥٠	- تطور مصادر تمويل المعجز في الموازنة قبل وبعد الإنفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٣٩
١٥٣	- تطور مصادر تمويل المعجز في الموازنة قبل وبعد الإنفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٠
١٥٦	- تطور مصادر تمويل المعجز في الموازنة العامة قبل وبعد الإنفاق مع الصندوق عام ١٩٩١	٤١
	- تطور مصادر تمويل المعجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ١٩٩٧-	٤٢
١٥٩	١٩٩٨	
١٦٣	- تطور التمويل الخارجى للمعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٤٣
١٦٤	- تطور التمويل المحلى للمعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٤٤
١٦٤	- تطور تمويل المعجز في بنوك الودائع خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٤٥
١٦٥	- تطور تمويل المعجز من السلطات النقدية والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٤٦
١٦٦	- تطور التمويل الخارجى للمعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٤٧
١٦٧	- تطور التمويل المحلى للمعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٤٨
١٦٧	- تطور تمويل المعجز من بنوك الودائع خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٤٩
١٦٨	- تطور تمويل المعجز من السلطات النقدية والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٥٠
١٧٠	- تطور التمويل الخارجى للمعجز في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٥١
١٧٠	- تطور التمويل المحلى للمعجز في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٥٢
١٧١	- تطور تمويل المعجز من السلطات النقدية للمعجز في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٥٣
١٧١	- تطور تمويل المعجز من الهيئات الحكومية في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٥٤
١٧٢	- تطور التمويل الخارجى للمعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	٥٥
	- تطور التمويل المحلى كمتبعية من المعجز الكلى في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٥-	٥٦
١٧٣	١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	
١٧٤	- تطور التمويل المصرفى للمعجز والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٨-١٩٩٧	٥٧

٥٨	- تطور التمويل غير المصرفي كمتجه من المعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨
٥٩	- تطور المعروض النقدي قبل وبعد الإقلاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩
٦٠	- تطور المعروض النقدي قبل وبعد الإقلاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩
٦١	- تطور المعروض النقدي قبل وبعد الإقلاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٤
٦٢	- تطور المعروض النقدي قبل وبعد الإقلاق مع الصندوق عام ١٩٩٦
٦٣	- تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
٦٤	- تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
٦٥	- تطور المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
٦٦	- تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف على الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٦٧	- تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٦٨	- تطور حجم المعروض النقدي كنسبة من الناتج الإجمالي والمستهدف في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩
٦٩	- تطور حجم المعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٧٠	- تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣
٧١	- تطور قيمة المعروض النقدي كنسبة من الناتج الإجمالي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣
٧٢	- تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨
٧٣	- تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨
٧٤	- تطور قيمة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨
٧٥	- تطور الإيمان المحلي قبل وبعد الإقلاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩
٧٦	- تطور الإيمان المحلي قبل وبعد الإقلاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩
٧٧	- تطور الإيمان المحلي قبل وبعد الإقلاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩١
٧٨	- تطور الإيمان المحلي خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ١٩٩٦-١٩٩٧
٧٩	- تطور الإيمان المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
٨٠	- تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
٨١	- تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
٨٢	- تطور الائتمان المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٨٣	- تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٨٤	- تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٨٥	- تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص المستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٨٦	- تطور الائتمان المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣
٨٧	- تطور الإيمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣
٨٨	- تطور الإيمان المقدم للقطاع العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣
٨٩	- تطور الإيمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣
٩٠	- تطور قيمة الإيمان المحلي الكلي ومعدل نموه السنوي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨

٢٢٩	١٩٩٧-١٩٩٦	٩١
٢٣٠	- تطور الأثمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٦	٩٢
٢٣٠	- تطور الأثمان المقدم لتقاع الأصال الملم والمستهدف خلال الفترة محل للدراسة	٩٣
٢٣١	- تطور الأثمان الممنوح لتقاع الأصال الخاص والمستهدف خلال الفترة محل للبحث	٩٤
٢٤٢	- تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٩٥
٢٤٤	- تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٩٦
٢٤٧	- تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٩٧
٢٥٠	- تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٩٨
٢٥١	- تطور الواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٩٩
٢٥٢	- تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٠٠
٢٥٣	- تطور قيمة الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٩	١٠١
٢٥٤	- تطور الواردات ومعدل نموها السنوي والمستهدف والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٠٢
٢٥٥	- تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٠٣
٢٥٦	- تطور قيمة الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	١٠٤
٢٥٧	- تطور الواردات والمستهدف ومعدل نموها السنوي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	١٠٥
٢٥٨	- تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	١٠٦
٢٦١	- تطور المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	١٠٧
٢٦٣	- تطور المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	١٠٨
٢٦٥	- تطور المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	١٠٩
٢٦٧	- تطور قيمة المعجز في الحساب الجاري والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١١٠
٢٦٨	- تطور معدل النمو السنوي للمعجز في الحساب والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١١١
٢٧٠	- تطور المعجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١١٢
٢٧١	- تطور قيمة المعجز في الحساب الجاري والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١١٣
٢٧١	- تطور معدل النمو السنوي للمعجز في الحساب الجاري والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١١٤
٢٨٠	- تطور المعجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١١٥
٢٨٢	- تطور المعجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	١١٦
٢٨٤	- تطور المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	١١٧
٢٨٦	- تطور المعجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٤	١١٨
٢٨٧	- تطور المعجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ١٩٩٦-١٩٩٧	١١٩
٢٨٨	- تطور قيمة المعجز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٢٠
٢٨٨	- تطور المعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٢١
٢٨٩	- تطور المعجز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٢٢
٢٩٠	- تطور المعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٢٣
٢٩١	- تطور قيمة المعجز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١	

٢٢٤	- تطور المعز في ميزان المدفوعات كسبة من الناتج المحلي الإجمالي المستهدف خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١
٢٢٥	- تطور قيمة المعز أو الفائض في ميزان المدفوعات والمستهدف في الفترة من ١٩٩٨ - ١٩٩٥
٢٢٦	- تطور المعز أو الفائض في ميزان المدفوعات كسبة من الناتج المحلي والمستهدفة في الفترة من ١٩٩٨ - ١٩٩٥
٢٢٧	- تطور الاحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩
٢٢٨	- تطور الاحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩
٢٢٩	- تطور الاحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣
٢٣٠	- تطور الاحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧
٢٣١	- تطور قيمة الاحتياطيات الدولية ومعدل نموها السنوي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩
٢٣٢	- تطور الاحتياطيات الدولية كسبة من الواردات وعدد أيسام الواردات التي تنطبقها الاحتياطيات والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩
٢٣٣	- تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٢٣٤	- تطور الاحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣
٢٣٥	- تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧
٢٣٦	- تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧
٢٣٧	- تطور الاحتياطيات كسبة من واردات المستهدف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧
٢٣٨	- تطور عدد شهور فواردت التي تنطبقها الاحتياطيات والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧
٢٣٩	- تطور الرقم القياسي لعام لأسعار الجملة في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩
٢٤٠	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩
٢٤١	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩
٢٤٢	- تطور الرقم القياسي لعام لأسعار الجملة في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩
٢٤٣	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩
٢٤٤	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩
٢٤٥	- تطور الرقم القياسي لعام لأسعار الجملة في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣
٢٤٦	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣
٢٤٧	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣
٢٤٨	- تطور الرقم القياسي لعام لأسعار الجملة في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧
٢٤٩	- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧
٢٥٠	- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧
٢٥١	- تطور معدلات التضخم في الحضر والريف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
٢٥٢	- تطور معدلات التضخم في الحضر والريف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩
٢٥٣	- تطور معدلات التضخم في الحضر والريف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣
٢٥٤	- تطور معدلات التضخم في الحضر والريف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧
٢٥٥	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩
٢٥٦	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

٣٦٥	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية في الفترة من ١٩٩٣-١٩٨٩	١٥٧
٣٦٩	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٣	١٥٨
٣٧١	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهلك في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٧	١٥٩
٣٧٢	- تطور المديونية الخارجية والمستهلك في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٧	١٦٠
٣٧٣	- تطور أعباء خدمة الدين والمستهلك في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٧	١٦١
٣٧٤	- تطور فوائد الدين الخارجي والمستهلك في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٧	١٦٢
٣٧٥	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهلك في الفترة من ١٩٨٩-١٩٨٧	١٦٣
٣٧٦	- تطور المديونية الخارجية والمستهلك في الفترة من ١٩٨٩-١٩٨٧	١٦٤
٣٧٧	- تطور أعباء خدمة الدين والمستهلك في الفترة من ١٩٨٩-١٩٨٧	١٦٥
٣٧٨	- تطور الناتج المحلي والمستهلك في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١	١٦٦
٣٧٩	- تطور المديونية الخارجية والمستهلك في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١	١٦٧
٣٨٠	- تطور أعباء خدمة الدين والمستهلك في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١	١٦٨
٣٨١	- تطور فوائد الدين الخارجي والمستهلك في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١	١٦٩
٣٨٢	- تطور الناتج المحلي والإجمالي والمستهلك في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٤	١٧٠
٣٨٣	- تطور المديونية الخارجية والمستهلك في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٤	١٧١
٣٨٣	- تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٧٢
٣٩٠	- تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار في الفترة من ١٩٨٩-١٩٨٥	١٧٣
٣٩٤	- تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار في الفترة من ١٩٩٣-١٩٨٩	١٧٤
٣٩٨	- تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار في الفترة من ١٩٩٨-١٩٩٣	١٧٥
٤٠١	- تطور الاستهلاك الكلي والمستهلك في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٧	١٧٦
٤٠٢	- تطور الاستثمار الكلي والمستهلك في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٧	١٧٧
٤٠٤	- تطور الاستثمار الكلي والمستهلك في الفترة من ١٩٨٩-١٩٨٧	١٧٨
٤٠٥	- تطور الاستثمار الكلي والمستهلك في الفترة من ١٩٨٩-١٩٨٧	١٧٩
٤٠٦	- تطور الاستثمار الكلي والمستهلك في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١	١٨٠
٤٠٧	- تطور الاستثمار الكلي والمستهلك في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩١	١٨١
٤٠٨	- تطور الاستثمار الكلي والمستهلك في الفترة من ١٩٩٨-١٩٩٥	١٨٢
٤٠٩	- تطور الاستثمار الكلي والمستهلك في الفترة من ١٩٩٨-١٩٩٥	١٨٣
٤١٠	- تطور الاتفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٨٤
٤١٨	- تطور معدل النمو السنوي للواردات والمجز في الحساب الجاري في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٨٥
٤١٩	- تطور الإحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٨٦
٤٢٠	- تطور معدل التضخم في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٨٧
٤٢١	- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٨٨
٤٢٢	- تطور المديونية الخارجية في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٩٠
٤٢٣	- تطور الاتفاق العام الاستثماري في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٩١
٤٢٤	- تطور بنود ميزان المدافعات في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٩٢
٤٢٦	- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ولقطاعات المساهمة فيه في الفترة من ١٩٧٩-١٩٧٥	١٩٣

٤٢٧	- تطور التمويل الخارجي للعكس والمديونية الخارجية في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٤
٤٢٨	- تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات ومعدل نمو السنوى والحقن في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٥
٤٣٠	- تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٦
٤٣١	- تطور الواردات والمجز في الحساب الجارى في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٧
٤٣٢	- تطور الإحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٨
٤٣٣	- تطور معدل التضخم في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩
٤٣٤	- تطور معدل نمو الناتج المحلى لإجمالى في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٠٠
٤٣٥	- تطور معدل نمو المديونية الخارجية في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٠١
٤٣٦	- تطور الإنفاق للعام الإستثمارى في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٠٢
٤٣٦	- تطور الواردات والمجز في الحساب الجارى في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٠٣
٤٣٨	- تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٠٤
٤٣٩	- تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٠٥
٤٤٠	- تطور الواردات والمجز في الحساب الجارى في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٠٦
٤٤١	- تطور الإحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٠٧
٤٤١	- تطور معدل التضخم في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٠٨
٤٤٢	- تطور الناتج المحلى الإجمالى في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٠٩
٤٤٢	- تطور المديونية الخارجية في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢١٠
٤٤٣	- تطور الإنفاق للعام الإستثمارى في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢١١
٤٤٥	- تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢١٢
٤٤٧	- تطور الإنفاق المحقى على الدعم في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٨	٢١٣
٤٤٨	- تطور الواردات والحساب الجارى في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧	٢١٤
٤٤٨	- تطور معدل نمو السنوى للإحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧	٢١٥
٤٤٩	- تطور معدل التضخم في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧	٢١٦
٤٤٩	- تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٢١٧
٤٥٠	- تطور معدل نمو الخارجية في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٢١٨
٤٥٠	- تطور معدل نمو الاستهلاك الكلى في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٢١٩
٤٥١	- تطور معدل نمو الإنفاق العام الإستثمارى في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٢٢٠
٤٥٣	- تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٢٢١
٤٥٤	- تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٢٢
٤٥٤	- تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٢٣
٤٥٥	- تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٢٤
٤٥٥	- تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٨	٢٢٥
	- تطور المجز في الموزنة العامة ودور بنود الإيراد العام الرئيسية في بنود المجز في لفرة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٢٦
٤٦٣		
٤٦٤	- تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٢٧
	- تطور المجز في الموزنة العامة ودور بنود الإيراد العام المختلفة في تخفيض المجز في الفترة من	٢٢٨

٤٦٦	١٩٨٥-١٩٨٩	
٤٦٧	- تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٢٩
	- تطور المعجز في الموازنة العامة ودور بنود الإيراد العام في تخفيض المعجز في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٣٠
٤٦٩		
٤٧١	- تطور الإيرادات الضريبية وغير ضريبية في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٣١
	- تطور المعجز في الموازنة العامة للدولة ودور بنود الإيراد العام في تخفيض المعجز في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧	٢٣٢
٤٧٢		
٤٧٤	- تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٢٣٣
٤٨١	- تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في الفترة من ١٩٧٦-١٩٧٩	٢٣٤
٤٨٣	- تطور قيمة التحويلات الخاصة ومعدل نموها السنوي في الفترة من ١٩٧٦-١٩٧٩	٢٣٥
٤٨٤	- تطور قيمة رأس المال والمعجز في ميزان المدفوعات في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٣٦
٤٨٦	- تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٣٧
٤٨٨	- تطور قيمة التحويلات ومعدل نموه السنوي في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٣٨
٤٨٨	- تطور حساب رأس المال والمعجز في ميزان المدفوعات في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٣٩
٤٩٠	- تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٤٠
٤٩٣	- تطور تحويلات المصريين المقيمين بالخارج في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٤١
٤٩٤	- تطور حساب رأس المال والمعجز في ميزان المدفوعات في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٤٢
٤٩٦	- تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض والمليقات في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٢٤٣
٤٩٨	- تطور الصادرات والواردات والتحويلات الرسمية والخاصة في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٢٤٤
	- تطور معدل نمو الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ومعدل نمو الاستثمار الكلي في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧	٢٤٥
٥٠٨		
	- تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ومعدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧	٢٤٦
٥٠٩		
٥١٥	- تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٤٧
٥١٦	- تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوي في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٤٨
٥١٧	- تطور تحويلات المصريين المقيمين بالخارج في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٤٩
٥١٧	- تطور المعجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٥٠
٥١٨	- تطور معدل التضخم في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٥١
٥٢٢	- تطور الصادرات في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٥٢
٥٢٢	- تطور الواردات في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٥٣
٥٢٣	- تطور تحويلات المصريين المقيمين بالخارج في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٥٤
٥٢٤	- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والمصرية في الخارج في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٥٥
٥٢٤	- تطور المعجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٥٦
٥٢٥	- تطور معدل التضخم في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٥٧
٥٢٦	- تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٥٨

٥٢٧	- تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى في الفترة من ١٩٩٣-١٩٨٩	٢٥٩
٥٢٧	- تطور قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الفترة من ١٩٩٣-١٩٨٩	٢٦٠
٥٢٨	- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والمصرية في الخارج في الفترة من ١٩٩٣-١٩٨٩	٢٦١
٥٢٩	- تطور المعجز في الحساب الجارى وميزان المدفوعات في الفترة من ١٩٩٣-١٩٨٩	٢٦٢
٥٢٩	- تطور معدل التضخم في الفترة من ١٩٩٣-١٩٨٩	٢٦٣

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ-١	المقدمة :
٢	الباب التمهيدي التعريف بسياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي
٣	الفصل الأول : - ظاهرة العجز في موازين المدفوعات ومور
٣	المنعوق في علاجها .
٣	المبحث الأول : التعريف بالعجز في ميزان المدفوعات .
٣	المطلب الأول : تعريف العجز في ميزان المدفوعات وأنواعه .
٣	الفرع الأول : تعريف العجز في ميزان المدفوعات .
٦	الفرع الثاني : أنواع العجز في ميزان المدفوعات .
٦	أولاً : العجز المؤقت .
٦	ثانياً : العجز الدائم .
٧	المطلب الثاني : أسباب العجز في موازين المدفوعات وفتائجه .
٧	الفرع الأول : أسباب العجز في موازين المدفوعات .
٧	أولاً : الأسباب الخارجية لظاهرة العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية .
٧	١- التقلبات في الأسعار العالمية للبتترول .
٩	٢- الارتفاع في أسعار الفائدة .
١٠	٣- الركود الاقتصادي العالمي .
١١	٤- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية .
١٢	ثانياً : الأسباب الداخلية لظاهرة العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية
١٢	١- اتساع فجوة الموارد المحلية .
١٣	٢ - نمط التنمية والتصنيع .
١٤	٣ - تزايد معدلات التضخم .
١٦	٤ - هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

١٨	الفرع الثاني : نتائج العجز في موازين المدفوعات .
١٩	المبحث الثاني : دور صندوق النقد الدولي في علاج العجز في موازين المدفوعات .
٢٠	المطلب الأول : المورد التمويلي للصندوق .
٢٠	الفرع الأول : المبادئ العامة لاستخدام موارد الصندوق .
٢٠	أولاً : المساواة بين الأعضاء في إتاحة للموارد .
٢٠	ثانياً : حلجة ميزان المدفوعات .
٢١	ثالثاً : شروط الاقتراض من الصندوق " لشرطية " .
٢١	رابعاً : التدرج المرحلي للتسهيلات .
٢١	خامساً : إعانة لشراء .
٢٢	الفرع الثاني :- التسهيلات التي يقدمها الصندوق .
٢٢	أولاً : تسهيل للشرية الاحتياطية .
٢٢	ثانياً : تسهيل شريحة الائتمان الأولى .
٢٣	ثالثاً : تسهيل الاستعداد الائتماني " ترتيبات المساندة " .
٢٣	رابعاً : تسهيل الصندوق الممتد .
٢٣	خامساً : تسهيل الإتاحة الموسعة " تسهيل التمويل التكميلي " .
٢٤	سادساً : مساعدات الطوارئ المرتبطة بالكوارث الطبيعية .
٢٤	سابعاً : تسهيل التمويل التعويضي الطارئ .
٢٥	ثامناً : تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي السلي .
٢٥	تاسعاً : تسهيل التصحيح الهيكلي .
٢٥	عاشراً : تسهيل للتصحيح الهيكلي المعزز .
٢٦	حادي عشر : تسهيل التحول في الأنظمة الاقتصادية .
٢٦	المطلب الثاني :- شروط الاقتراض من الصندوق " شرطية الصندوق " .
٢٧	الفرع الأول : شكل الشرطية وأساسها .
٢٧	أولاً : شكل الشرطية .
٢٨	- شكل الشرطية في شرائح الائتمان العليا .
٢٩	- معايير الأداء .
٢٩	- بند المراجعة .
٣٠	- الشروط المسبقة .
٣١	ثانياً : أساس الشرطية .
٣١	أ- الأساس القانوني للشرطية .
٣٥	ب- الأساس المنطقي للشرطية .
٣٧	الفرع الثاني : موجهة الشرطية وتطورها .

- ٣٧ لولا: درجة الشريطة .
- ٣٧ - أنواع المعز في ميزان المنفعات وللشريطة .
- ٣٧ - المعز الذي يرجع إلى أسباب مؤقتة .
- ٣٨ - المعز الذي ينتج عن التوسع في السياسات المالية والتقديرية .
- ٣٨ - المعز الذي يرجع إلى أسباب هيكلية .
- ٣٩ - درجة الشريطة من وجهة نظر أخرى .
- ٤٠ ثانياً: تطور الشريطة .
- ٤٠ - الشريطة في الخصمينيات والستينيات .
- ٤١ - الشريطة في السبعينيات .
- ٤٤ - الشريطة في الثمانينيات .
- ٤٥ - الشريطة في التسعينيات .

الفصل الثاني: إطار نظري لسياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق .

- ٤٦ **المبحث الأول: تشخيص صندوق النقد الدولي لمشكلات البلدان**
- ٤٦ **النامية الاقتصادية .**
- ٤٨ النوع الأول : المشكلات الخارجية .
- ٤٨ النوع الثاني : المشكلات الداخلية .
- ٤٨ لولا: مشكلات ناجمة عن التوسع في السياسات النقدية والمالية .
- ٤٩ ثانياً: المشكلات الهيكلية .

المبحث الثاني: التعريف بسياسات التثبيت وأهدافها .

- ٥٢ **المطلب الأول : التعريف بسياسات التثبيت .**
- ٥٢ لولا : سياسات التثبيت التقليدية .
- ٥٢ ثانياً : سياسات التثبيت غير التقليدية .
- ٥٦ **المطلب الثاني: أهداف سياسات التثبيت .**
- ٥٦ لولا: تخفيض المعز في ميزان المدفوعات .
- ٥٧ ثانياً: تخفيض معدلات التضخم .
- ٥٨ ثالثاً: زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- ٥٩ **المبحث الثالث: تصميم سياسات التثبيت .**

- ٦٠ لولا: أهمية الصلابة الاقتصادية في تصميم سياسات التثبيت .
- ٦٠ ثانياً: كيفية تصميم برنامج التصحيح وفقاً لاتفاقية بريتون وودز .
- ٦١ ثالثاً: كيف يقوم الصندوق بتصميم سياسات التصحيح .
- ٦٢ كيفية تصميم سياسات التثبيت " سياسات الأجل القصير "
- رابعا: الأسس النظرية لتصميم سياسات التثبيت " التحليل النقدي

٦٦	ميزان المدفوعات *
٦٦	أ- المكون الأول في التحليل النقدي .
٦٦	ب- المكون الثاني .
٦٨	ج- إدخال هيكل ميزان المدفوعات في التحليل النقدي .
٧٠	د- إدخال الموازنة العامة للدولة في التحليل النقدي .
٧١	هـ- إدخال موازنة البنك المركزي في التحليل النقدي .
٧٣	المبحث الرابع : جوهر سياسات التخفيض .
٧٤	المطلب الأول : السياسة النقدية .
٧٤	الفرع الأول : إطار عام للتحكم النقدي .
٧٥	١- حساب المسح النقدي .
٧٥	٢- حساب المعاملات النقدية .
٧٦	٣- حساب البنوك التجارية .
٧٧	الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية التي يتبناها الصندوق .
٧٨	• الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في برامج الصندوق .
٧٩	• سياسة السقوف الائتمانية .
٨٠	• سياسة سعر الفائدة .
٨٤	• الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في برامج الصندوق .
٨٤	• عمليات السوق المفتوح .
٨٥	• متطلبات الاحتياطي .
٨٥	• سياسة سعر إعادة الخصم .
٨٧	المطلب الثاني : السياسة المالية .
٨٨	• العجز المالي والتضخم .
٨٩	• العجز المالي وتوازن الميزانية .
٩٠	• تمويل العجز المالي .
٩١	الفرع الأول : السياسات المتعلقة بالإعفاق الحكومي .
٩٢	أولاً : سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفي للنفقة في برامج الصندوق .
٩٣	ثانياً : سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الاقتصادي للنفقة في برامج الصندوق .
٩٤	أ- بالنسبة للنقطة الجارية .
٩٤	١- الأجور والمرتبات .
٩٥	٢- مشتريات السلع والخدمات .
٩٥	٣- الإنفاق المخصص لخدمة الديون .

- ٩٥ ب-بالنسبة للإتفاق الاستثمارى .
- ٩٦ ثالثا: السياسات الإنفاقية المتعلقة بالتحويلات .
- ٩٧ **الفرع الثاني : السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة .**
- ٩٨ أولا: إجراءات إصلاح الإدارة الضريبية والضرائب المباشرة .
- ٩٨ أ-بالنسبة لإصلاح الإدارة الضريبية .
- ٩٩ ب-بالنسبة للضريبة على الدخل الشخصى .
- ١٠٠ ج-بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات .
- ١٠٠ د- بالنسبة لضرائب الملكية .
- ثانيا: السياسات التى يتبناها الصندوق بالنسبة للضرائب غير المباشرة .
- ١٠٠
- ١٠٢ أ-بالنسبة للضرائب المحلية على السلع والخدمات .
- ١٠٣ ب-بالنسبة للرسوم على التجارة الدولية .
- ١٠٤ **الفرع الثالث : السياسات المتعلقة بالمشروعات العامة .**
- ١٠٧ **المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف .**
- ١٠٩ أولا: أثر تخفيض سعر الصرف فى الأجل القصير .
- ١١٠ ثانيا: أثر تخفيض سعر الصرف فى الأجل الطويل .
- ١١١ ثالثا: تحديد المستوى المرغوب لتعديل سعر العملة .
- ١١٢ رابعا: توحيد سعر الصرف .

الباب الأول

اختبار الأداء الاقتصادى لسياسات الصندوق

- ١١٤
- ١١٧ **التثبيت فى مصر**
- ١١٧ **الفصل الأول :- اختبار أداء السياسة المالية .**
- ١١٧ **المبحث الأول : إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق**
- ١١٨ أولا: إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق تسعينيات .
- ١١٨ أ-فى مجال الإتفاق العلم .
- ١١٨ ب-فى مجال الإيرادات العامة .
- ثانيا: إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى الثمانينات .
- ١١٩
- ثالثا: إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى التسعينيات .
- ١٢٠
- أ-إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى خطاب توليا
- ١٢٠ . ١٩٩١

	ب- إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في خطاب توليا ١٩٩٦ .
١٢١	
١٢٢	المبحث الثاني : تطور العجز في الموازنة العامة للدولة .
	المطلب الأول : تطور العجز في الم - نمة العامة للدولة قبل وبعد الانفتاح
١٢٣	مع الصندوق .
	الفرع الأول : تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الانفتاح
١٢٤	مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
١٢٥	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة قبل وبعد الاتفاق .
	ثانياً: مدى تطور النفقات العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .
١٢٥	
١٢٦	ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تطور العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة .
	الفرع الثاني: تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الانفتاح
١٢٧	مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
١٢٧	أولاً: فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة .
١٢٨	ثانياً: فيما يتعلق بالنفقات العامة .
١٢٨	ثالثاً: فيما يتعلق بالعجز في الموازنة العامة للدولة .
	الفرع الثالث : تطور الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الانفتاح مع
١٣٠	الصندوق عام ١٩٩١ .
١٣٠	أولاً: فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة .
١٣١	ثانياً: فيما يتعلق بالنفقات العامة .
١٣١	ثالثاً: فيما يتعلق بالعجز في الموازنة العامة للدولة .
	الفرع الرابع : تطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد
١٣٢	الانفتاح مع الصندوق عام ١٩٩٦ .
١٣٣	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة .
١٣٣	ثانياً: مدى تطور النفقات العامة .
١٣٤	ثالثاً: مدى تطور العجز في الموازنة العامة .
١٣٥	المطلب الثاني: تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .
	الفرع الأول : تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في
١٣٥	يونيو ١٩٧٧ .
١٣٦	أولاً: مدى تطور الإيرادات العامة والمستهدف .
١٣٦	ثانياً: مدى تطور النفقات العامة والمستهدف .
١٣٨	ثالثاً: مدى تطور العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .
	الفرع الثاني : تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في
١٣٩	يونيو ١٩٨٧ .

١٤٠	أولاً: مدى تزايد الإيرادات العامة .
١٤٠	ثانياً: مدى تناقص النفقات العامة .
١٤١	ثالثاً: مدى تناقص العجز في الموازنة العامة للدولة .
	الفرع الثالث : تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في
١٤٢	برنامج ١٩٩١ .
١٤٣	أولاً: مدى تزايد الإيرادات العامة .
١٤٣	ثانياً: مدى تناقص النفقات العامة .
١٤٤	ثالثاً: مدى تناقص العجز في الموازنة العامة للدولة .
	الفرع الرابع : تطور العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في
١٤٦	برنامج ١٩٩٦ .
١٤٦	أولاً: مدى تزايد الإيرادات العامة .
١٤٧	ثانياً: مدى تناقص النفقات العامة .
١٤٨	ثالثاً: مدى تناقص العجز في الموازنة العامة للدولة .
١٤٩	المبحث الثالث :- تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة .
	الفرع الأول : تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة قبل
١٥٠	وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
	أولاً: مدى تطور التمويل الخارجي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع
١٥٠	الصندوق .
١٥١	ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق
	ثالثاً: مدى تطور التمويل الأجنبي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع
١٥١	الصندوق .
	رابعاً: مدى تطور التمويل التضخمي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع
١٥١	الصندوق .
	الفرع الثاني : تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة قبل وبعد
١٥٣	الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور التمويل الخارجي للعجز قبل وبعد الاتفاق
١٥٣	مع الصندوق .
٢٥٤	ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق
	ثالثاً: مدى تطور التمويل من البنوك التجارية للعجز قبل وبعد الاتفاق
١٥٤	مع الصندوق .
	رابعاً: مدى تطور التمويل التضخمي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع
١٥٥	الصندوق .
	الفرع الثالث : تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة قبل وبعد
١٥٦	الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .

أولاً: مدى تطور التمويل للخارجي للمعز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

١٥٦

ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للمعز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

١٥٧

ثالثاً: مدى تطور التمويل من البنوك التجارية والهيئات الحكومية للمعز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

١٥٧

رابعاً: مدى تطور التمويل التضخمي للمعز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

١٥٨

الفقرم الرابع: تطور مصادر تمويل المعز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

١٥٩

أولاً: فيما يتعلق بالتمويل الخارجي للمعز .

١٥٩

ثانياً: التمويل المحلي للمعز .

١٦٠

ثالثاً: التمويل المصرفي للمعز .

١٦٠

رابعاً: التمويل غير المصرفي للمعز .

١٦١

المطلب الثاني: تطور مصادر تمويل المعز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

١٦٢

الفقرم الأول: تطور مصادر تمويل المعز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .

١٦٢

أولاً: مدى تطور التمويل الخارجي للمعز والمستهدف .

١٦٢

ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للمعز والمستهدف .

١٦٤

ثالثاً: مدى تطور تمويل المعز من البنوك التجارية والمستهدف .

١٦٤

رابعاً: مدى تطور تمويل المعز من السلطات النقدية والمستهدف .

١٦٥

الفقرم الثاني: تطور مصادر تمويل المعز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .

١٦٦

أولاً: مدى تطور التمويل الخارجي للمعز والمستهدف .

١٦٦

ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للمعز والمستهدف .

١٦٧

ثالثاً: مدى تطور تمويل المعز من البنوك التجارية للمعز والمستهدف

١٦٧

رابعاً: مدى تطور تمويل المعز من السلطات النقدية للمعز

١٦٨

والمستهدف .

الفقرم الثالث: تطور مصادر تمويل المعز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

١٧٠

أولاً: مدى تطور التمويل الخارجي للمعز والمستهدف .

١٧٠

ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للمعز والمستهدف .

١٧٠

ثالثاً: مدى تطور تمويل المعز من السلطات النقدية للمعز والمستهدف.

١٧١

رابعاً: مدى تطور تمويل المعز من الهيئات الحكومية للمعز

١٧١	والمستهدف .
	الفرع الرابع: تطور مصادر تمويل المعجز في الموازنة العامة للدولة
١٧٢	والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .
١٧٢	أولاً: التمويل الخارجي للمعجز في الموازنة العامة للدولة و المستهدف
١٧٣	ثانياً: التمويل المحلي للمعجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .
١٧٤	ثالثاً: التمويل المصرفي للمعجز والمستهدف .
١٧٤	رابعاً: التمويل غير المصرفي للمعجز والمستهدف .
١٧٦	نتائج اختبار أداء السياسة المالية .
١٧٦	أولاً: نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٧٧ .
١٧٦	أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٧ .
١٧٦	ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .
١٧٧	ثانياً: نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٨٧ .
١٧٧	أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧ .
	ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج عام
١٧٨	١٩٨٧ .
١٧٩	ثالثاً: نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٩١ .
١٧٩	أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩١ .
	ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج عام
١٧٩	١٩٩١ .
١٨٠	رابعاً: نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٩٦ .
١٨٠	أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .
١٨١	ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج عام ١٩٩٦ .
١٨٢	الفصل الثاني: اختبار أداء السياسة النقدية .
١٨٢	المبحث الأول : أدوات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق مصر .
	أولاً: أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر في
١٨٢	السبعينات .
	ثانياً: أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر في
١٨٣	الثمانينات .
	ثالثاً: أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر في
١٨٤	التسعينات .
١٨٤	أ- أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق في ١٩٩١ .
١٨٥	ب- أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق في ١٩٩٦ .
١٨٧	المبحث الثاني: تطور المعروض النقدي .

١٨٧	المطلب الأول : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق
١٨٨	الفرع الأول : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
١٨٨	أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق .
١٨٩	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والنتائج المحلى
١٨٩	الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
١٨٩	ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من النتائج المحلى الإجمالي .
١٩٠	الفرع الثاني : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
١٩١	أولاً: فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدي .
١٩١	ثانياً: معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والنتائج المحلى .
١٩١	ثالثاً: المعروض النقدي كنسبة من النتائج المحلى الإجمالي .
١٩٢	الفرع الثالث : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
١٩٣	أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق .
١٩٣	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والنتائج المحلى
١٩٣	الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
١٩٤	ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من النتائج المحلى الإجمالي .
١٩٥	الفرع الرابع : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .
١٩٥	أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق .
١٩٥	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والنتائج المحلى
١٩٥	الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
١٩٦	ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من النتائج المحلى الإجمالي .
١٩٦	المطلب الثاني : تطور المعروض النقدي والمستهدف .
١٩٧	الفرع الأول : تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .
١٩٧	أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف .
١٩٨	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف .
١٩٩	ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كنسبة من النتائج المحلى الإجمالي
١٩٩	والمستهدف .
٢٠٠	الفرع الثاني : تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .
٢٠٠	أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف .
٢٠١	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهدف .

٢٠٢	ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كمتبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهنف .
٢٠٤	الفرع الثالث : تطور المعروض النقدي والمستهنف في برنامج ١٩٩١ .
٢٠٤	أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهنف .
٢٠٥	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهنف .
٢٠٦	ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كمتبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهنف .
٢٠٧	الفرع الرابع : تطور المعروض النقدي والمستهنف في برنامج ١٩٩٦ .
٢٠٧	أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهنف .
٢٠٨	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والمستهنف .
٢٠٨	ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدي كمتبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهنف .
٢٠٩	المبحث الثالث : تطور الائتمان المحلي
٢٠٩	المطلب الأول : تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .
٢١٠	الفرع الأول : تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
٢١٠	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الائتمان المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
٢١١	ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .
٢١١	ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .
٢١٢	الفرع الثاني : تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧ .
٢١٣	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الائتمان المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
٢١٣	ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .
٢١٣	ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .
٢١٤	رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .
٢١٦	الفرع الثالث : تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
٢١٦	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الائتمان المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
٢١٦	ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .
٢١٧	ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .
٢١٧	رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .

	الفرع الرابع : مدى تطور الائتمان المطلق قبل وبعد الاتفاق مع المستهدف
٢١٨	عام ١٩٩٦ .
	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الائتمان المطلق الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
٢١٩	ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .
٢١٩	ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .
٢١٩	رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .
٢٢٠	المطلب الثاني : تطور الائتمان المطلق والمستهدف .
٢٢٠	الفرع الأول : تطور الائتمان المطلق الإجمالي والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .
٢٢٠	أولاً: مدى تطور الائتمان المطلق الإجمالي والمستهدف .
٢٢١	ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .
٢٢٢	ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .
	الفرع الثاني : تطور الائتمان المطلق الإجمالي والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .
٢٢٤	أولاً: مدى تطور الائتمان المطلق الإجمالي والمستهدف .
٢٢٤	ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .
٢٢٤	ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .
٢٢٥	رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .
٢٢٦	الفرع الثالث : تطور الائتمان المطلق الإجمالي والمستهدف في برنامج ١٩٩١
٢٢٦	أولاً: مدى تطور الائتمان المطلق الإجمالي والمستهدف .
٢٢٦	ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .
٢٢٧	ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .
٢٢٨	رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .
٢٢٨	الفرع الرابع : تطور الائتمان المطلق الإجمالي والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .
٢٢٩	أولاً: مدى تطور الائتمان المطلق الإجمالي والمستهدف .
٢٢٩	ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .
٢٣٠	ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .
٢٣٠	رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .
٢٣١	لخاتم الاختبار أداء السياسة النقدية .
٢٣٢	أولاً: نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٧٧ .
٢٣٢	أ- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق .
٢٣٢	ب- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف .

٢٣٣	ثانيًا: نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٨٧.
٢٣٣	أ- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق .
٢٣٣	ب- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف .
٢٣٤	ثالثًا: نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٩١.
٢٣٤	أ- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق .
٢٣٥	ب- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف .
٢٣٥	رابعًا: نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٩٦.
٢٣٥	أ- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق .
٢٣٦	ب- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف .
٢٣٧	الفصل الثالث: اختبار أداء سياسة سعر الصرف .
٢٣٧	المبحث الأول: سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في مصر .
٢٣٨	أولًا: سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٧٧ .
٢٣٩	ثانيًا: سياسة سعر الصرف التي تبناها الصندوق في مصر في برنامج ١٩٨٧ .
٢٣٩	ثالثًا: سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٩١ .
٢٤١	المبحث الثاني: اختبار مدى تطور الصادرات والواردات .
٢٤١	المطلب الأول: اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .
٢٤٢	الفهم الأول: تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
٢٤٢	أولًا: فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .
٢٤٣	ثانيًا: مدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .
٢٤٣	ثالثًا: مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .
٢٤٤	الفهم الثاني: تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
٢٤٤	أولًا: فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .
٢٤٥	ثانيًا: فيما يتعلق بمدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .
٢٤٦	ثالثًا: نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .
٢٤٧	الفهم الثالث: تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
٢٤٧	أولًا: فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .

٢٤٨	ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .
٢٤٨	ثالثاً: مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .
٢٥٠	المطلب الثاني: اختبار مدى تطور الصادرات الواردات والمستهدف .
	الفرع الأول: اختبار مدى تطور الصادرات الواردات والمستهدف في
٢٥٠	برنامج ١٩٧٧ .
٢٥٠	أولاً: مدى تطور الصادرات والمستهدف .
٢٥١	ثانياً: مدى تطور الواردات والمستهدف .
٢٥٢	ثالثاً: مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .
	الفرع الثاني: اختبار مدى تطور الصادرات الواردات والمستهدف في
٢٥٢	برنامج ١٩٨٧ .
٢٥٣	أولاً: مدى تطور الصادرات والمستهدف .
٢٥٤	ثانياً: مدى تطور الواردات والمستهدف .
٢٥٥	ثالثاً: مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .
	الفرع الثالث: اختبار مدى تطور الصادرات الواردات والمستهدف في
٢٥٦	برنامج ١٩٩١ .
٢٥٦	أولاً: مدى تطور الصادرات والمستهدف .
٢٥٧	ثانياً: مدى تطور الواردات والمستهدف .
٢٥٨	ثالثاً: مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .
٢٦٠	المبحث الثالث: اختبار مدى تطور المعجز في الحساب الجاري .
	المطلب الأول: تطور المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع
٢٦٠	العضوق .
	الفرع الأول: تطور المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع
٢٦١	العضوق عام ١٩٧٧ .
٢٦١	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق .
٢٦٢	ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوي للمعجز قبل وبعد الاتفاق .
٢٦٢	ثالثاً: مدى تطور المعجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
	الفرع الثاني: تطور المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع
٢٦٣	العضوق عام ١٩٨٧ .
٢٦٣	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق .
٢٦٣	ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوي للمعجز قبل وبعد

٢٦٤	الاتفاق .
٢٦٤	ثالثاً: مدى تطور المعجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .
٢٦٥	الفرع الثالث: تطور المعجز في الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
٢٦٦	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعجز في الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .
٢٦٦	ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوى للمعجز قبل وبعد الاتفاق .
٢٦٦	ثالثاً: مدى تطور المعجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .
٢٦٧	المطلب الثانى: تطور المعجز في الحساب الجارى والمستهدف .
٢٦٧	الفرع الأول: تطور المعجز في الحساب الجارى والمستهدف في برنامج ١٩٧٧
٢٦٧	أولاً: مدى تطور قيمة المعجز في الحساب الجارى والمستهدف .
٢٦٨	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعجز في الحساب الجارى والمستهدف .
٢٦٨	ثالثاً: مدى تطور قيمة المعجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .
٢٦٨	الفرع الثانى: تطور المعجز في الحساب الجارى والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .
٢٧٠	أولاً: مدى تطور قيمة المعجز في الحساب الجارى والمستهدف .
٢٧١	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعجز في الحساب الجارى والمستهدف .
٢٧١	ثالثاً: مدى تطور قيمة المعجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .
٢٧٣	نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف .
٢٧٣	أولاً: نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٧٧ .
٢٧٣	أ- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق .
٢٧٣	ب- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف .
٢٧٤	ثانياً: نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٨٧ .
٢٧٤	أ- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق .
٢٧٤	ب- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف .
٢٧٥	ثالثاً: نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٩١ .
٢٧٥	أ- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق .

٢٧٥	ب- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف .
	الباب الثاني
	اختبار الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت
٢٧٧	التي يتبناها صندوق النقد الدولي في مصر
٢٧٩	الفصل الأول : اختبار العجز في ميزان المدفوعات .
٢٧٩	المبحث الأول : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .
٢٨٠	المطلب الأول : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
٢٨٠	أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .
٢٨٠	ثانياً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات .
٢٨١	ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .
٢٨١	المطلب الثاني : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
٢٨٢	أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات .
٢٨٣	ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات .
٢٨٣	ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .
٢٨٤	المطلب الثالث : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
٢٨٤	أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات .
٢٨٥	ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات .
٢٨٥	ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .
٢٨٦	المطلب الرابع : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .
٢٨٦	أولاً : فيما يتعلق بتطور قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .
٢٨٧	ثانياً : العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .
٢٨٧	المبحث الثاني : تطور العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف .
٢٨٧	المطلب الأول : تطور العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .
٢٨٧	أولاً : مدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه

٢٨٧	السوى والمستهدف .
٢٨٨	ثانياً: مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .
٢٨٩	المطلب الثانى : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .
٢٨٩	أولاً: مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السوى والمستهدف .
٢٩٠	ثانياً: مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .
٢٩١	المطلب الثالث : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .
٢٩١	أولاً: مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السوى والمستهدف .
٢٩٢	ثانياً: مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .
٢٩٣	المطلب الرابع : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .
٢٩٣	أولاً: مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السوى والمستهدف .
٢٩٤	ثانياً: مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .
٢٩٥	نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات .
٢٩٥	أولاً: نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٧٧ .
٢٩٥	أ- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .
٢٩٥	ب- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف .
٢٩٦	ثانياً: نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٨٧ .
٢٩٦	أ- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .
٢٩٦	ب- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف .
٢٩٦	ثالثاً: نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٩١ .
٢٩٦	أ- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .
٢٩٦	ب- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف .
٢٩٧	رابعاً: نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٩٦ .
٢٩٧	أ- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .
٢٩٧	ب- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف .

٢٩٨	الفصل الثاني: اختبار الاحتياطيات الدولية .
٢٩٨	المبحث الأول: اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .
٢٩٩	المطلب الأول: اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
٢٩٩	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات للدول قبل وبعد الاتفاق .
٣٠٠	ثانياً: تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق
٣٠٠	ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات قبل وبعد الاتفاق .
٣٠٠	رابعاً: عدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات قبل وبعد الاتفاق .
٣٠١	المطلب الثاني: اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
٣٠٢	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق
٣٠٢	ثانياً: تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .
٣٠٢	ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات قبل وبعد الاتفاق .
٣٠٢	رابعاً: مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية .
٣٠٢	المطلب الثالث: اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
٣٠٤	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .
٣٠٤	ثانياً: تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية .
٣٠٥	ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات .
٣٠٥	رابعاً: مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية .
٣٠٦	المطلب الرابع: اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .
٣٠٧	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق
٣٠٧	ثانياً: تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية .
٣٠٧	ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات .
	رابعاً: مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات

٣٠٧	الدولية .
٣٠٨	المبحث الثاني: اختبار مدى تطور الاحتياطيات المالية والمستهدف .
٣٠٨	المطلب الأول: تطور الاحتياطيات المالية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .
٣٠٨	أولاً: تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .
	ثانياً: تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التي
٣٠٩	تغطيها الاحتياطيات والمستهدف .
	المطلب الثاني: اختبار مدى تطور الاحتياطيات المالية والمستهدف في
٣١٠	برنامج ١٩٨٧ .
٣١١	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .
٣١١	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات والمستهدف .
٣١١	ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف .
	رابعاً: مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
٣١١	والمستهدف .
	المطلب الثالث: اختبار مدى تطور الاحتياطيات والمستهدف في برنامج
٣١٢	١٩٩١ .
٣١٣	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .
٣١٣	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات والمستهدف .
٣١٣	ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف .
	رابعاً: مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
٣١٣	والمستهدف .
	المطلب الرابع: اختبار مدى تطور الاحتياطيات والمستهدف في برنامج
٣١٤	١٩٩٦ .
٣١٤	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .
٣١٥	ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوي للاحتياطيات والمستهدف .
٣١٥	ثالثاً: مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف .
	رابعاً: مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
٣١٦	والمستهدف .
٣١٧	نتائج اختبار الاحتياطيات المالية .
٣١٧	أولاً: نتائج اختبار الاحتياطيات المالية في برنامج ١٩٧٧ .
٣١٧	أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .
٣١٧	ب- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف .
٣١٧	ثانياً: نتائج اختبار الاحتياطيات المالية في برنامج ١٩٨٧ .
٣١٧	أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .
٣١٨	ب- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف .

٣١٨	الفاصل الثالث: نتائج اختبار الاحتياطيات المالية في برنامج ١٩٩١ .
٣١٨	أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .
٣١٨	ب- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف .
٣١٩	وأبعا: نتائج اختبار الاحتياطيات المالية في برنامج ١٩٩٦ .
٣١٩	أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .
٣١٩	ب- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف .
٣٢٠	الفصل الثالث : اختبار معدلات التضخم .
٣٢٠	المبحث الأول : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .
٣٢٠	المطلب الأول : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
٣٢٠	أولاً: تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .
٣٢٢	ثانياً: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .
٣٢٢	أ- الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر .
٣٢٤	ب- الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الريف .
٣٢٧	المطلب الثاني : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
٣٢٧	أولاً: مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .
٣٢٨	ثانياً: مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .
٣٢٨	أ- مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر .
٣٢٩	ب- مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الريف .
٣٣٢	المطلب الثالث : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
٣٣٢	أولاً: مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .
٣٣٣	ثانياً: مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .
٣٣٣	أ- مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر .
٣٣٤	ب- مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الريف .
٣٣٦	المطلب الرابع : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .
٣٣٦	أولاً: مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .

٣٣٧	ثانياً: مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .
٣٣٧	أ-مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر .
٣٣٩	ب-مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الريف .
٣٤١	المبحث الثاني : تطور معدلات التضخم والمستهدف .
٣٤١	المطلب الأول : تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .
٣٤١	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهدف .
٣٤٢	ثانياً: مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .
٣٤٢	المطلب الثاني : تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .
٣٤٣	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهدف .
٣٤٣	ثانياً: مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .
٣٤٤	المطلب الثالث : تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .
٣٤٤	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهدف .
٣٤٥	ثانياً: مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .
٣٤٧	المطلب الرابع : تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .
٣٤٧	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهدف .
٣٤٧	ثانياً: مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .
٣٤٨	نتائج اختبار معدلات التضخم
٣٤٨	أولاً: نتائج اختبار معدلات التضخم في برنامج ١٩٧٧ .
٣٤٨	أ-نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق .
٣٤٨	ب-نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف .
٣٤٩	ثانياً: نتائج اختبار معدلات التضخم في برنامج ١٩٨٧ .
٣٤٩	أ-نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق .
٣٤٩	ب-نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف .

٣٥٠	ثالثاً: نتائج اختبار جملات التضخم في برنامج ١٩٩١.
٣٥٠	أ- نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق .
٣٥٠	ب- نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف .
٣٥٠	رابعاً: نتائج اختبار جملات التضخم في برنامج ١٩٩٦.
٣٥٠	أ- نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق .
٣٥١	ب- نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف .
٣٥٢	الفصل الرابع: اختبار النتائج المحلي والإجمالي والمديونية الخارجية .
٣٥٢	المبحث الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .
٣٥٢	المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .
٣٥٤	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
٣٥٤	ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .
٣٥٥	ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .
٣٥٥	رابعاً: فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .
٣٥٨	المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .
٣٦٠	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
٣٦٠	ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .
٣٦١	ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .
٣٦١	رابعاً: فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .
٣٦٤	المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .
٣٦٦	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .
٣٦٦	ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .
٣٦٧	ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .
٣٦٧	رابعاً: فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .
٣٦٩	المطلب الرابع: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

٣٦٩	أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي .
٣٧٠	ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية .
٣٧١	المبحث الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف .
٣٧١	المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .
٣٧١	أولاً: مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .
٣٧٢	ثانياً: مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .
٣٧٣	ثالثاً: مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف .
٣٧٤	رابعاً: مدى تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف .
٣٧٥	المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .
٣٧٥	أولاً: مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .
٣٧٦	ثانياً: مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .
٣٧٧	ثالثاً: مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف .
٣٧٨	رابعاً : تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف
٣٧٩	المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .
٣٧٩	أولاً: مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .
٣٨٠	ثانياً: مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .
٣٨١	ثالثاً: مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف .
٣٨٢	رابعاً: مدى تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف .
٣٨٣	المطلب الرابع: تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .
٣٨٣	أولاً: مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .
٣٨٣	ثانياً: مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .
٣٨٥	نتائج اختبار الناتج المحلي والإجمالي والمديونية الخارجية .
٣٨٥	أولاً: نتائج اختبار الناتج المحلي والإجمالي والمديونية الخارجية في برنامج ١٩٧٧ .
٣٨٥	أ- نتائج اختبار الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .
٣٨٥	ب- نتائج اختبار الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية والمستهدف
٣٨٥	ثانياً: نتائج اختبار الناتج المحلي والإجمالي والمديونية الخارجية في

٣٨٦	برنامج ١٩٨٧ .
	أ- نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمدينونية الخارجية قبل وبعد
٣٨٦	الاتفاق .
٣٨٧	ب- نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمدينونية الخارجية والمستهدف
	ثالثاً : نتائج اختبار النتائج المحلى والإجمالى والمدينونية الخارجية قبل وبعد
٣٨٧	برنامج ١٩٩١ .
	أ- نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمدينونية الخارجية قبل وبعد
٣٨٧	الاتفاق .
٣٨٨	ب- نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمدينونية الخارجية والمستهدف
	رابعاً : نتائج اختبار النتائج المحلى والإجمالى والمدينونية الخارجية قبل وبعد
٣٨٨	برنامج ١٩٩٦ .
	أ- نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمدينونية الخارجية قبل وبعد
٣٨٨	الاتفاق .
٣٨٨	ب- نتائج اختبار النتائج المحلى الإجمالى والمدينونية الخارجية والمستهدف
٣٨٩	الفصل الخامس : اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار .
	المبحث الأول : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق
٣٨٩	مع الصندوق .
	المطلب الأول : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق مع
٣٨٩	الصندوق عام ١٩٧٧ .
٣٩١	أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى .
٣٩١	ثانياً : مدى تطور الاستثمار الكلى .
	المطلب الثانى : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق مع
٣٩٣	الصندوق عام ١٩٨٧ .
٣٩٥	أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى .
٣٩٥	ثانياً : مدى تطور الاستثمار الكلى .
	المطلب الثالث : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق مع
٣٩٧	الصندوق عام ١٩٩١ .
٣٩٩	أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى قبل وبعد الاتفاق .
٣٩٩	ثانياً : مدى تطور الاستثمار الكلى قبل وبعد الاتفاق .
	المطلب الرابع : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق مع
٤٠١	الصندوق عام ١٩٩٦ .
٤٠١	أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى .
٤٠٢	ثانياً : مدى تطور الاستثمار الكلى .

٤٠٣. **المبحث الثاني : تطور استهلاك الكلى والاستثمار والمستهلك والمستهرف**
 ٤٠٣. **المطلب الأول : تطور استهلاك الكلى والاستثمار في برنامج ١٩٧٧ .**
 ٤٠٣. أولاً: مدى تطور الاستهلاك الكلى والمستهرف .
 ٤٠٤. ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلى والمستهرف والمستهرف
 ٤٠٥. **المطلب الثاني : تطور استهلاك الكلى والاستثمار في برنامج ١٩٨٧ .**
 ٤٠٥. أولاً: مدى تطور الاستهلاك الكلى والمستهرف .
 ٤٠٦. ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلى والمستهرف والمستهرف
 ٤٠٧. **المطلب الثالث : تطور استهلاك الكلى والاستثمار في برنامج ١٩٩١ .**
 ٤٠٧. أولاً: مدى تطور الاستهلاك الكلى والمستهرف .
 ٤٠٨. ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلى والمستهرف والمستهرف
 ٤٠٩. **المطلب الرابع : تطور استهلاك الكلى والاستثمار في برنامج ١٩٩٦ .**
 ٤٠٩. أولاً: تطور الاستهلاك الكلى والمستهرف .
 ٤١٠. ثانياً: تطور الاستثمار الكلى والمستهرف .
 ٤١١. **نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار .**
 ٤١١. أولاً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار في برنامج ١٩٧٧ .
 ٤١١. أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق .
 ٤١١. ب-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهرف .
 ٤١١. **ثانياً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار في برنامج ١٩٨٧ .**
 ٤١١. أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق .
 ٤١٢. ب-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهرف .
 ٤١٢. **ثالثاً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار في برنامج ١٩٩١ .**
 ٤١٢. أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق .
 ٤١٢. ب-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهرف .
 ٤١٣. **رابعاً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار في برنامج ١٩٩٦ .**
 ٤١٣. أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق .
 ٤١٣. ب-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهرف .

الباب الثالث

مدى ملاحة سياسات صندوق النقد الدولي للتخفيف

٤١٤. **الاقتصادي في مصر .**
 ٤١٦. **الفصل الأول : مدى ملاحة السياسة المالية .**
 ٤١٦. **المبحث الأول : مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالبنقات العامة .**
 ٤١٧. **المطلب الأول : مدى ملاحة الإجراءات المتعلقة بالبنقات العامة في برنامج ١٩٧٧ للتخفيف الاقتصادي .**

٤١٧	أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم الميزر فى الموازنة العامة للدولة .
٤١٨	ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٧٧ .
٤١٨	أ- أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
٤١٨	١- أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات .
٤٢٠	٢- أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية .
٤٢٠	٣- أثر تخفيض الدعم على التضخم .
٤٢١	٤- أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .
٤٢٢	ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
٤٢٣	١- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات .
٤٢٤	٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية .
٤٢٥	٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .
٤٢٥	٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .
٤٢٧	ج- أثر تخفيض الأجور والمرتبات .
٤٢٩	المطلب الثامن: مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة فى برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى .
٤٢٩	أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم الميزر فى الموازنة العامة للدولة .
٤٣٠	ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٨٧ .
٤٣٠	أ- أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
٤٣٠	١- أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات .
٤٣١	٢- أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية .
٤٣٣	٣- أثر تخفيض الدعم على التضخم .
٤٣٤	٤- أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .
٤٣٥	ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
٤٣٥	١- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات .
٤٣٧	٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية .
٤٣٧	٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .

٤٣٧	٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .
٤٣٨	ج- أثر تخفيض الأجور والمرتبات .
٤٣٨	المطلب الثالث : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالانقذات العامة فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى .
٤٣٨	أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنقذات العامة على حجم المجر فى الموازنة العامة للدولة .
٤٣٨	ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنقذات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ .
٤٣٩	أ- أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
٤٣٩	١- أثر تخفيض دعم على ميزان المدفوعات .
٤٤٠	٢- أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية .
٤٤١	٣- أثر تخفيض دعم على التضخم .
٤٤٢	٤- أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .
٤٤٣	ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ .
٤٤٣	١- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات .
٤٤٤	٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية .
٤٤٤	٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .
٤٤٤	٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .
٤٤٥	ج- أثر تخفيض الأجور والمرتبات .
٤٤٦	المطلب الرابع : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالانقذات العامة فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى .
٤٤٦	أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنقذات العامة على حجم المجر فى الموازنة العامة للدولة .
٤٤٦	ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنقذات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ .
٤٤٧	أ- أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
٤٤٧	١- أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات .
٤٤٨	٢- أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية .
٤٤٩	٣- أثر تخفيض الدعم على التضخم .
٤٤٩	٤- أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .

٤٥٠	٥- أثر تخفيض الدعم على الاستهلاك الكلى .
	ب- أثر تخفيض الإنفاق العالم الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩٦ .
٤٥١	١- أثر تخفيض الإنفاق العالم الاستثمارى على ميزان المدفوعات .
٤٥١	٢- أثر تخفيض الإنفاق العالم الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية .
٤٥٧	٣- أثر تخفيض الإنفاق العالم الاستثمارى على التضخم .
٤٥٢	٤- أثر تخفيض الإنفاق العالم الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .
٤٥٢	٥- أثر تخفيض الإنفاق العالم الاستثمارى على الاستهلاك الكلى والاستثمار .
٤٥٢	ج- أثر تخفيض الأجور والمرتبات .
٤٥٣	د- الإجراءات المتعلقة بالنقائات العامة ومدفوعات فوائد الدين فى السبرامج الأربعة .
٤٥٤	
٤٦٢	المبحث الثانى : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة .
	المطلب الأول : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٧٧ .
٤٦٣	أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة .
٤٦٣	ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة .
٤٦٤	
	المطلب الثانى : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٨٧ .
٤٦٦	أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة .
٤٦٦	ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة .
٤٦٧	
	المطلب الثالث : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٩١ .
٤٦٩	أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة .
٤٦٩	ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة .
٤٧١	
	المطلب الرابع : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٩٦ .

٤٧٢	يونيو ١٩٩٦ .
٤٧٧	أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة .
٤٧٤	ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التي يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة .
٤٨٠	الفصل الثاني : مدى ملائمة السياسة النقدية .
٤٨٠	المبحث الأول : مدى ملائمة وضع أسعار الفائدة .
٤٨١	المطلب الأول : مدى ملائمة وضع أسعار الفائدة في يونيو ١٩٧٧ .
٤٨٢	أولاً: أثر رفع أسعار الفائدة على حجم المعروض النقدي .
٤٨٢	ثانياً: أثر رفع أسعار الفائدة على التضخم .
٤٨٢	ثالثاً: أثر رفع أسعار الفائدة على الحساب الجاري وميزان المدفوعات .
٤٨٥	رابعاً: أثر رفع أسعار الفائدة على معدل الاستثمار والاستهلاك .
٤٨٥	خامساً: أثر رفع أسعار الفائدة على الناتج المحلي والاحتياطيات الدولية .
٤٨٦	سادساً: أثر رفع أسعار الفائدة على الإيرادات العامة .
٤٨٦	المطلب الثاني : مدى ملائمة وضع أسعار الفائدة في يونيو ١٩٨٧ .
٤٨٧	أولاً: أثر رفع أسعار الفائدة للمدينة وتثبيت أسعار الفائدة الدائنة على المعروض النقدي .
٤٨٧	ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على التضخم .
٤٨٧	ثالثاً: أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الحساب الجاري وميزان المدفوعات .
٤٨٩	رابعاً: أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الاستثمار الكلي والاستهلاك .
٤٨٩	خامساً: أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الناتج المحلي الإجمالي
٤٨٩	سادساً: أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الإيرادات العامة .
٤٩٠	المطلب الثالث : مدى ملائمة تحرير أسعار الفائدة في يونيو ١٩٩١ .
٤٩٠	أولاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على المعروض النقدي .
٤٩١	ثانياً: تحرير أسعار الفائدة والتضخم .
٤٩٢	ثالثاً: تحرير أسعار الفائدة والمعجز في الحساب الجاري و ميزان المدفوعات .
٤٩٥	رابعاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على الاستثمار الكلي والاستهلاك .
٤٩٥	خامساً: أثر تحرير أسعار الفائدة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
٤٩٦	المطلب الرابع : مدى ملائمة تحرير أسعار الفائدة في يونيو ١٩٩٦ .
٤٩٧	أولاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على المعروض النقدي .

٤٩٧	ثانياً: أثر تحرير أسعار الفائدة على التضخم .
٤٩٧	ثالثاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على ميزان المدفوعات .
٤٩٨	رابعاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على الاستهلاك الكلى والاستثمار .
	خامساً: أثر تحرير أسعار الفائدة على الناتج المحلى والاحتياطيات
٤٩٩	الدولية .
٤٩٩	سادساً: أثر تحرير أسعار الفائدة على الإيرادات العامة للدولة .
٤٩٩	المبحث الثانى : مدى ملائمة تقييم الائتمان المحلى .
٥٠٠	المطلب الأول : مدى ملائمة تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٧٧ .
٥٠٠	أولاً: مدى تقييم الائتمان المحلى .
	ثانياً: الأثر المترتب على ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييم
٥٠٠	الائتمان المحلى .
	١- أثر ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييم الائتمان المحلى على
٥٠١	الاستثمار الكلى .
	٢- أثر ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييم الائتمان المحلى على
٥٠١	الناتج المحلى الإجمالى .
٥٠٢	المطلب الثانى : مدى ملائمة تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٨٧ .
٥٠٢	أولاً: مدى تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٨٧ .
	ثانياً: الأثر المترتب على ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييم
٥٠٢	الائتمان المحلى .
٥٠٢	١ - الأثر على المعروض النقدى والتضخم .
٥٠٣	٢ - الأثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى .
٥٠٤	المطلب الثالث : مدى ملائمة تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٩١ .
٥٠٤	أولاً: مدى تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٩١ .
٥٠٥	ثانياً: أثر تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى .
٥٠٥	أ- الأثر على المعروض النقدى والتضخم .
٥٠٥	ب- الأثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى .
٥٠٦	المطلب الرابع : مدى ملائمة تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٩٦ .
٥٠٦	أولاً: مدى تقييم الائتمان المحلى في برنامج ١٩٩٦ .
٥٠٧	ثانياً: الأثر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية .
٥٠٧	١- الأثر على المعروض النقدى والتضخم .
٥٠٨	٢- الأثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى .
٥١٢	الفصل الثالث : مدى ملائمة سياسة سعر الصرف .
٥١٢	المبحث الأول : مدى ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٧٧ .

٥١٢	أ- مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .
٥١٤	ب- أثر تخفيض سعر الجنيه المصري .
	أولاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على المصادرات
٥١٤	والواردات .
	ثانياً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على تحويلات
٥١٦	المصريين في الخارج .
	ثالثاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على العجز في الحساب
٥١٧	الجاري وميزان المدفوعات .
٥١٨	رابعاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على التضخم .
٥١٩	المبحث الثاني: مدى ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٨٧ .
٥١٩	أ- مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .
٥٢١	ب- أثر تخفيض سعر الجنيه المصري .
	أولاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على المصادرات
٥٢١	والواردات .
	ثانياً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على تحويلات
٥٢٣	المصريين العاملين بالخارج .
	ثالثاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الاستثمارات
٥٢٤	الأجنبية في مصر والمصريين في الخارج .
	رابعاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على العجز في
٥٢٤	الحساب الجاري وميزان المدفوعات .
٥٢٥	خامساً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على التضخم .
٥٢٦	المبحث الثالث: مدى ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٩١ .
٥٢٦	أ- مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري .
٥٢٦	ب- أثر تخفيض سعر الجنيه المصري .
	أولاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على المصادرات
٥٢٦	والواردات .
	ثانياً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على تحويلات
٥٢٧	المصريين العاملين بالخارج .
	ثالثاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على الاستثمارات
٥٢٨	الأجنبية في مصر والمصريين في الخارج .
	رابعاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على العجز في
٥٢٨	الحساب الجاري وميزان المدفوعات .
٥٢٩	خامساً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري على التضخم .

٥٣٠	العوامل التي تحد من فعالية تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .
٥٣٠	أولاً: تأثير مرونات الطلب للثمن .
٥٣٠	أ- تأثير مرونة الطلب الخارجى على الصادرات .
٥٣١	ب- تأثير مرونة الطلب الداخلى على الواردات .
٥٣٣	ثانياً: تأثير مرونات العرض المعطى .
٥٣٣	أ- تأثير مرونة عرض المنتجات المحلية البديلة للواردات .
٥٣٣	ب- تأثير مرونة عرض المنتجات المحلية القابلة للتصدير .
٥٣٤	ثالثاً: تأثير تخفيض سعر الجنيه المصرى على الأسعار .
	رابعاً: تأثير تقييد التجارة الخارجية على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .
٥٣٥	المصرى .
٥٣٥	أ- تأثير نظام الحصص على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .
٥٣٥	ب- تأثير التعريفة الجمركية على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .
	خامساً: تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .
٥٣٦	أ- تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب بالنسبة لتخفيض الواردات المصرية .
٥٣٦	ب- تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب بالنسبة لزيادة الصادرات المصرية .
٥٣٦	سادساً: تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى .
	أ- تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى فى مصر .
	ب- تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى فى الخارج .
٥٣٧	الخارج .
٥٣٩	النتائج والتوصيات .
٥٤٠	أولاً: النتائج .
٥٥٦	ثانياً: التوصيات .
٥٦٠	قائمة المراجع
٥٦١	أولاً: المراجع باللغة العربية .
٥٧٢	ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية .
٥٩٢	فهرس المداول .
٦٠٢	فهرس الموضوعات .



Bibliotheca Alexandrina



0498351